





٢١٧٤  
ف . خ

الفتاوى المصغرى ، تأليف الخوارزمى ، يوسف  
ابن أحمد - ٦٣٤ هـ . كتبت ١١١٧ هـ .

٢٤٦ ق ٢٥ س ٢١ × ١٥ سم  
نسخه جيدة ، خطها نسخ معتاد .  
معجم المؤلفين ١٣ : ٢٦٩ هدية العارفين ٢ : ٥٥٤  
٥٥٤ : ٢

١ - المذهب الحنفى ، فقه المذاهب الاسلامية  
! - المؤلف ب - تاريخ النسخ .



الفتاوى الكبرى  
لشيخنا العلامة  
مفتي دار الفوائد

١٥٤

نجم الدين يوسف بن محمد بن أبي بكر الخوارزمي  
الخاص الشهير بفتاوى ت ٢٤٦  
[الفتاوى ٢/ ٥٥٤]



۷۵ ۷۴

١٦٤ - ١٦٥ - ١٦٦







بسم الله الرحمن الرحيم سئل عنكم يا كرم  
 ان اراد الاصلاح ما استطعت والتوفيق الا بالله عليه توكلت واليه  
 انقلب **قال** العبد الفقير الى رحمة الله وغفر له الراعي يرد غنوه ورتبه  
 الشيخ الامام نجم الدين ابو يعقوب يوسف ابن احمد بن ابي بكر الحنصلي  
 الحواري رضي الله تعالى عنه في جوابه على خير خلفه محمد بن عبد الله بن يوسف  
 فان من علامته حسن سيرته المرء في دنياه وينيل سعادته في اخراه ما يبقى  
 من حسن الذكر بين اخلائه بعد ان تحاله عنهم الى حيوان الخلق ولا جله نذكرنا  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم الى كتابه وحسنه على تحصيله **استجاب**  
 على ما قال عليه السلام اذا مات ابن ادم انقطع عمله الا عن ثلاث ولد صالح  
 يدعوه بالخير وعلم علمه الناس وصلة جارية تجري الى يوم القيمة وقد سبق  
 ونسأله هذا الباب جامع اكثر مسائل هذا الكتاب وهو الامام الاجل الاستاذ  
 الكبير الفاضل الحاج المصنف الشهير رضي الله عنه اذا لم يتفق لاجل من المشايخ  
 المتأخرين ما اتفقوا من **باب** تحصيل الكرم بين المسلمين لاحكام خلفائه **بسم**  
 مكارم الاخلاق واشهر ثلاث مدته وتصلاته في الافاق الى انظر الطلبة  
 العلم بعد مضيقه في سبيل الله من جملة مجتهد ما تضمن الاموال بموضع الكرم  
 المسائل التي تشتمل حاجة المفتي اليها من غير ان يشغى جواب في بعض الامور  
 بحكم هذه المسائل الا لتسبل باعلام من اضوع طريق الوصول الى مطالب  
 بالمصير الى ما سئى من الاموال فاردت ان التمسها و انت متفرقا بها تيسر  
 للاخر على من طالعها واقتصر على تعقيب الاجناس من غير ان بالغ في تتبعها  
 كما بالفت في ترتيب واقعة واتبع علامته في اكثر المسائل لا تقل تمام الجواب

في كتابه

الذي اشار اليه من نسخ الكتب المصححة نظر المن لم يتفق عليه ما سئى  
 من الكتب وان ازيد عليها ما اري في انباء ذلك من اجناس تلك المسائل  
 ما يكثر الحاجة اليها فلا الفاظ الكتب من غير تغير ففعلت ذلك طالبا  
 من الله تعالى حسن توفيقه اليه خير سؤل وكرم سؤل والله اعلم بالصواب  
**كتاب الطهارة مسائل** تنجس بالمياه والتوب **بسم** الكلام في عرق  
 الحسين ومعه **بسم** الخارج الذي ليس بحدث **مسائل** انزال النجاسة  
 في الجنابة والاعتسال **بسم** في الجنابة والاستحاضة **مسألة** مقطوع  
 بطلان غسل ومسائل المسح على الخفين والجوار **وسايل** الشقاق والفصل  
**مسائل** تنجس بالمياه بالتغير ووقوع النجاسة فيها وملاها فانها الموضع  
 الاستنجاء وتعدى نجاسة التوب المقتل الى غيره **ذكر** في باب الوضوء  
 من الكفا في الماء اذا التفت وهو كثير ان علم ان نيتة بوقوع جيفة او نجاسة  
 يتنجس وان لم يعلم لا يتنجس لانه يتغير بطول المكث **ساقية** صبغة فيها  
 كلب ميت قد سار عرضها فجرى الماء عليه لا بأس بالتوضي اسفل منه كذا  
 ذكر في واقعات المناظر **وفي** شرح الطحاوي خله فلهذا قال صاحب  
 الكتاب اما الذي احاله الى الواقعات فهي المسئلة الاولى منها ويجوز هنا  
 كما حكاها لكن مضاف الى اني يوسف وهكذا ذكر بعينها في الاجناس **بسم**  
 قال وعندي ان هذا قول ابي يوسف اما عند ابي حنيفة ومحمد لا يجوز  
 التوضي **واما** الذي احاله الى شرح الطحاوي فهي مسئلة النزال والواقعات  
 وحكمها اذا نما بجواز التوضي بذكر الماء ان لو كان الذي يلا في الجيفة من الماء  
 الذي لا يلا فيها اما اذا كان اكثر او مثله فاذ كانت الجيفة ترى من تحت الماء  
 لقلة الماء الذي على هذا لا يصفى كان الذي يله فيها اكثر اذا كان يحد عن  
 الساقية وان كانت لا ترى اول سم الساقية الاقل لم يكن الذي اكثر **حوض**  
 صغير يملأ بالماء فيصير جارية ونحو من جانبها فوضاها لسان ان كان ارضا  
 في اربع فمادولة يجوز لان الظاهر ان الماء لا يستحق في حوضه بل يدور حوله  
 ثم يحج فيكون كما لجاري وان كان الحوض اكبر من ذلك لا يجوز لان الماء

من النصف

مختصر

مختصر  
الماء  
ولا

تأخذ من





يستقر فيه فلا يكون كالجارى فلا يجوز الا ان يتوضأ في موضع دخول  
الماء ووجهه **قال** استاذنا رضي الله عنه هذا قول الرستغنى ولا نأخذ  
به بل نفى جواز التوضي منه مطلقا لانه ما جاز **وصغير** لحوض وكبره  
على الاستغناء في اول النازل وشرح الطحاوي وتفسيره هو من المخرج  
المتحرك ما وقع على الاستغناء في اجناس الناطق **المسافر** اذا كان معه  
ميزاب واسع ومعه ادوية من ما يحتاج اليه وهو لا يتيقن بوجود الماء  
لكنه على طمأنينة من ذلك قبل يفيض ان يارجل من رفقائه حتى يصيب الماء في طريق  
من الميزاب وهو يتوضأ وعند طريق الآخر من الميزاب انما ظاهره يخرج فيه الماء  
فانه يكون الماء طاهرا وطهورا لانه ما جاز هذا قول البعض **وقال** بعضهم  
هذا ليس بشئ لان الماء بالجرى انما لا يصير مستوعلا اذا كان له مكد كالعين او النهر  
او ما اشبه ذلك اما اذا لم يكن فلا **وفي** طهارات النوارى ان شاذان كان  
يتوضأ في نيران المياه **قال** ان النساء كان يتوضأن من قفص فلما صب منها  
الماء الحار لاقى الماء البول فكل ان يقع على اليد بعد ما خرج من القفص فوطئ  
لانه ما جاز **قال** الصدر الشهيد رحمه الله واقفاعة لا تأخذ بهذا لانه يقتضي  
طهارة الماء الذي استنجى به وهذا ليس بشئ **قلت** ورايت في اختلاف  
زفر ويعقوب اذا استنجى في بئر وهو طاهر من النجاسة يخرج ماؤها  
كله عند ابي يوسف **وقال** زفر يخرج منها ريحون ذلك **ودكر** الفقيه  
ابو جعفر في عريته رواية في مسئلة انزاله النجاسة بغسل الماء فقال  
اذا استنجى الرجل بالاحجار ثم ابتل ذلك الموضع من الماء ثم اصاب  
ذلك الماء بدنه او ثوبه فلما بل فليقول لا يتنجس ويجوز معه العسلوة  
والغائل ان يقول يتنجس وهو المختار عندي ولا تجوز العسلوة معه اذا  
اذا كان المصاب اكثر من قدر الدرهم **قلت** وكانه فاس ذلك على ما الى  
اصاب الارض نجاسة ثم يمسح ويذهب اثرها حتى يطهر الارض ثم  
اصابها ما فعل تعالى نجسة فعن ابي حنيفة فيه روايتان وكذا المني  
اذا اصاب الثوب ويبس ففرك حتى طهر الثوب ثم اماله فاهل يعود

مختصر  
الشرب  
تحت

فمن ان حنيفة  
احمد الله

يخبر

فيه روايتان **قال** الفقيه ابو جعفر واذا اصاب طرف الاحليل من البول  
اكثر من قدر الدرهم فصلى كذلك فلما ابل ان يقول بحرية قياسا على المقعد  
ولما ابل ان يقول لا وهو الصحيح **ودكر** في صلوته المستغنى لشمس الامية  
المحلواني انه اذا الف الثوب بالنجس الرطب المبتل في ثوب طاهر بايس فظهر  
ندوته وانثره على الثوب الطاهر كمن يصير طيبا بل هو حيث لو عصى  
لا يسيل منه شئ ولا يتقاطر من المشايخ من قال صار نجسا ومنهم من قال  
لا يصير نجسا وهو لا يصح عند علمائنا وكذا الثوب الطاهر الباس اذا  
سقط على أرض نجسة بمثله وانزلة النجاسة في الثوب الا انه لم يصير  
نجسا وهو حيث لو عصى لا يسيل منه شئ ولا يتقاطر لكن يكون موضع  
الندوة من سائر المواضع اختلف المشايخ فيه والاصح انه لا يصير نجسا  
**ودكر** استاذنا رضي الله عنه عن شمس الامية المحلواني انه ذكر هذه المسئلة  
في صلوته الاصل وقال ان صار الثوب الطاهر حيث لو وضع على اليد  
تدبل فقد يتنجس وان كان لا تدبل اليد بالوضع عليه لم يتنجس وهو قريب  
من الاول فان اليد انما تدبل بالوضع عليها اذا كان بحال لو عصى يسيل  
منه شئ او يتقاطر فكان هذا اقربا من الاول بل نحن الاول والمعبر  
في عصر الثوب ان لا يتقاطر لان الناس يتخلفون في ذلك فقل ربه  
**الكلام** في عرق الحمار والبغل وسورها وسر النمل **ذكر** الطحاوي  
والدري في مختصرهما ان عرق الحمار والبغل ولعابهما نجس الحيوان مثل  
سوره في النجاسة والطهارة والحرمة والكرامة **ودكر** في باب السهول  
عن الاصل ان عرق الحمار والبغل ولعابهما نجس الثوب وان تحس اطلعت  
هذا الجواب ولم ينفذ الى احد ثم قال قال ابو يوسف ومحمد اذا سقط  
من لعابها شئ او عرقها في وضوء رجل فليذكر ان او كثر فيفسد الماء  
ولا يجزئ من توضائه وهكذا ذكر في باب الوضوء منه **الجواب** في لعاب  
مالا لو كل لحمه ولم ينفذ الى ابو يوسف ومحمد وانما يفسد الماء  
انه لا ينفذ طهورا وروي الحسن ان ابي مالك عن ابي يوسف ان الماء يتنجس

كسبه  
اليد عليه

ابو

مكتبة اقاله استاذنا  
وقال يظهر الدين العتيبي  
موقفه بعد حقه  
القاسم



أسمه قندي

جواز الصلاة

بوقوع عرق الحمار فيه وهكذا ذكر عالم العلماء في شرح مختلف  
 الرواية انه روى عن ابي يوسف ان لعاب البغل والحمار وعرقهما  
 خمس خاسية خفيفة حتى ان الكثير الفاجش على النجس يمنع جواز  
 الصلوة وعند ابي حنيفة ومحمد لا يمنع ويخرج الماء من كونه طهورا  
 لان الماء بوقوع لعابه فيه يصير سور الحمار وذلك غير طهور وكذا  
 عرقه بمنزلة لعابه **وذكر** القدر الشهيد عن الكرخي عن ابي حنيفة ان  
 سور الحمار خمس لان لعابه لا يخلو عن قليل دم لما يلحقه من النجس لجل الاتقال  
**قال** استاذنا رضي الله عنه من المشايخ من روى بين سور الحمار الذكر  
 وبين سور الاثان فقال سور الذكر خمس لانه يشتم بول الاثان فينجس  
 والا ثان لا يشتم **وذكر** ابن سميعة عن محمد بن ابي  
 وقع من عرق الحمار ولعابه مثل كف في يدي يخرج حتى يخرج ماء البصر  
 كله فيجمل انه انما يخرج حتى يصير طهورا على ما ذكرنا **وذكر** في جامع  
 البرامكة عن ابي يوسف ان ابا حنيفة قال لعاب المالا يوكل لحمه من الدواب  
 وعرقه اذا كان اكثر من قدر الدرهم افسد الصلوة وعند ابي اوفى  
 ما ذكرنا من رواية الكرخي **واما** في الاما في قوله لا يفصل حتى يكون  
 كثير افا حشوا وهو قول ابي يوسف هكذا ذكر مطلقا من غير فصل  
**وتفصيل** الماء والثلث **وذكر** التلخيص في اختلاف زفر ويعقوب ان سور  
 الحمار والبغل خمس عند زفر والحسن خاسية خفيفة طاهر عند ابي يوسف  
 ثم قال التلخيص في رواية الحسن عن ابي يوسف **انه** هذا السور لا يفصل  
 الماء كسور السنن والغالبه والبازي والحيمة وقد روي عن ابي يوسف  
 خلا في هذا **وروي** الحسن بن مالك عن ابي يوسف ان سور المالا يوكل  
 لحمه بمنزلة بول ما يوكل لحمه لا يفسد قليله في الجسد او في الثوب  
 الصلوة وروى عن ابي حنيفة ان سور المالا يوكل لحمه بمنزلة بول  
 اذا كان اكثر من قدر الدرهم اكبر ففسد الصلوة وفي رواية البغداديين  
 عن ابي حنيفة وابي يوسف في سور الفرس عن ابي حنيفة ثلث روايات

وذكر في المنقح ان لبن الالبان  
 من لبن البعوض وعرقها يفسد  
 الماء فيفسد الثوب وان  
 كان متواشيا فيه

وفي رواية

في رواية كتاب الصلوة طاهر كسور الادمي فانه طاهر سو كان حشا  
 او متصرا وان كان في حشا وفي رواية الحسن عنه سور الفرس مكره وكثير  
**وروي** التلخيص عن ابي حنيفة انه قال لا يجب ان يتنصبا غيره **وروي** عنه  
 رواية البجة انه مشكوك كسور الحمار لان الحمار الفرس عند حرام كسور الحمار  
 ثم سئل الحمار مشكوك كذا هذا وعندها لا يكون في الروايات كلها في شرح  
 الطحاوي وغيره **الكلام** في الحمار الذي لا يكون حديثا **الخارج** من غير  
 السبلين الذي لو كان كثيرا ينقض الوضوء وان كان قليلا حتى ينقض  
 لعل يكون حشا **ذكر** القدر الشهيد رضي الله عنه في شرح الجامع الصغير  
 فقال روى عن ابي يوسف انه لا يكون حشا ولم يرو عن غير خلا في ذلك  
 وذكر هنا ايضا فقال ذكر في تلك الحديث اذا قل من بلاد الفرس  
 وعاد وهو لا يملكه لا يفصل صلوته ولو كان حشا ينجس منه حقيقة  
 فيجب ان لا يتخير الصلوة بالماء يغسله فله رواية ان ما لم يكن حديثا  
 لم يكن حشا **والنبي** ذكر في الواقعات غير ذلك ان ما لم يكن حديثا  
 لم يكن حشا وذكره بعد التلخيص من باب الوضوء والغسل في شرح  
 الكافي فقال روى عن محمد بن يعقوب ان حشا **قال** ابو الليث في نواركة  
 قال جماعة من فقهاء اصحابنا ان كل دم لا يكون حشا وكذا القيء اذا  
 كان اقل من ملاء الفم **ورأيت** في النوازل اختلاف المشايخ في هذه  
 المسئلة **ذهب** ابو عبد الله الفلاس ومحمد بن سمية وابو بصير وابو القاسم  
 رحمهم الله الى انه طاهر كما هو قول ابي يوسف **ذهب** ابو بكر الاسكافي  
 والفقهاء ابو جعفر الى نجس كما هو قول محمد وعمل محمد في باب الوضوء  
 والغسل لعدم انتقاض الوضوء اذا لم يسلك الدم من الاتق فقال لو كان  
 حشا كان الحائط والزقاق حشا فليس هذا بشئ ولا وضوء عليه هذا اللفظ  
 محمدا فعلا غير السائل من الدم بالحائط والزقاق وقال هذا ليس بشئ  
 فهذا ايضا رواية منه ان غير السائل لا يكون حشا ويجعل انه انما  
 اعتبر غير السائل بالحائط والزقاق في حق كونه غير ناقص للوضوء

مختصر

وهكذا

لا يكون حديثا

هنا



لا في حق كونه طاهرا **مسألة إزالة النجاسة ذكر** في شرح افدو  
 والطحاوي ان زوال النجاسة المرئية نزل عيها كما لا عية للعدو  
 في ذلك حتى لو نزلت بمكة يحكم بطهارة الثوب ولو لم تنزل ببلدات  
 يغسل الي ان يزول ولو نزل العين وبقي الاثر فذلك لا يمنع جواز الطهارة  
 واراد بالمرئية التي لها جسم وبغير المرئية التي لا جسم لها سواء كان لها  
 لون او لم يكن **ذكر** شمس الامم الحلواني رحمه الله في معلقة المستوفى  
 ان النجاسة اذا كانت بؤة او نجا نجسا وضرب الماء عليه كفاه ذلك في حكم  
 بطهارة الثوب على قياس قول ابي يوسف ولا يشترط العصر فانه روى  
 عنه ان الجنب لو اترس في الحمام وصبت الماء على جسده حتى خرج  
 من الحمامة ثم صبت الماء على الارض حكم بطهارة الارض وان لم يعصر  
 وان اصابته النجاسة شيئا لا يتعصر بالعصر كالخرف والاجر والحديد  
 والحصى ونحوه فان لم يتسبب النجاسة فيها بان كان الاجر والخرف  
 قد جف في الحديد بان وقعت عليه النجاسة من غير ان يمتس بها فانه يطهر  
 بالغسل كذلك سواء كان الغسل على الثوب او يخلل فيما بين الغسلات بخفيف  
 هكذا ذكر في التوازل **ذكر** في شرح الطحاوي انه لا توقيت فيه  
 اذا كان على الحجر والاجر والاواني بل يغسله مقلها يقع اكبر رائد انه  
 قد طهر ولا يحكم بطهارته الا اذا كان بعد ذلك لا يوجب منه طهر النجاسة  
 ولا رايحتها ولا لو فيها اما اذا وجد فيه احد هذه الاشياء فلا وسوا  
 كانت الاثنية من خرف او غيره جديدا او قديما **عن** محمد بن الخزي الجعدي  
 اذا وقع فيه بول او خمر لا يطهر ابدا **ذكر** في التوازل انه اذا تسربت  
 النجاسة فيها بان موه التبريد بالماء النجس او كان الخزي والاجر جديدا  
**قال محمد** لا يطهر ذلك ابدا **قال** ابو يوسف يمتس الحديد بالماء الطاهر  
 ثلاثا فيطهر ويغسل الخزي الحديد والاجر الحديد ثلاثا ويخفف في كل مرة  
 فيطهر وهكذا ذكر القسطلي بن القديم والحديث في شرح مختلف الروايات  
 لعالم العلماء فقال اذا اتجسرت بالانجس ياتعصر بالعصر يغسل ثلاثا ويخفف

وذكر الحلواني ان الدم اذا اعتدى عن راس الجرح  
 ولم يتعد لا ينقض الوضوء وان كان العرق رابعا  
 الجرح هذا صحيح القوابل عن محمد بن حماد بن

التفصيل  
 السمرقندي

في كل

في كل مرة فيطهر **قال محمد** لا يطهر ابدا ثم قال **وصورة الخلاف**  
 في الحنطة اذا اتجست بما يع نجس اصابعها والخسبة الحديد والخزف  
 الحديد والسكين اذا اموه بما نجس واللح اذا اغلغى بالماء النجس والعصر  
 ان اتجس **ذكر** في شرح الطحاوي ان الحنطة اذا اموا بماء نجس فغسلت  
 ثلاثا ولم يوجب لها طهر ولا لون ولا رائحة كلها اما اذا وقع على الحديد  
 نجاسة من غير ان يموه بها فكلما يطهر بالغسل يطهر بالماء نحره طاهرا  
 ايضا اذا كان الحديد صفيلا غير نجس كالسيف والسكين والمرأة  
 ونحوها ولو ادخله في النار قبل ان يغسله او يمسحه بخمرة هل يطهر  
**ذكر في التوازل** في راس شاه يتلصق بالدم اذا اخرج في زال الدم  
 عنه بالحرق فاختل منه الرقة جان لان الحرق بمنزلة الغسل فكلما  
 يحل ان يطهر الحديد باذخاله في النار يجلو الحديد اذا اموه بالماء النجس  
 حيث لا يطهر بمجرد ادخاله في النار لان النجاسة تسربت فيه اما فان  
 فلم يتسرب واجتاس في الواقعات وازالة النجاسة عن الثوب  
 بما يبع طاهر غل الماء على الخلاف المعروف عند ابي حنيفة وابي يوسف يحون  
 وعند غيرهما لا يحون اما ازالة النجاسة عن البدن لا يحون في ظاهر الرواية  
 اما بالماء **روى** الحسن بن ابي مالك عن ابي يوسف عن ابي حنيفة انه قال ينزل  
 عن الثوب دون البدن **روى** عنه بعض الروايات انه قال نزول النجاسة  
 من البدن على البدن او على الثوب وغيره في مختلف الروايات **ذكر** القسطلي  
 انه ينزل عن الثوب والبدن عند ابي حنيفة وابي يوسف **روى** عن ابي  
 يوسف انه فرق بين الثوب والبدن فقال لا ينزل عن البدن الا بالماء وهو كذا  
 ذكر الخسبة حديد في الحنطة والاغسال **قال** في معلقة المستوفى  
 الجنب منع عن الدخول في المسجد كذا او اجسرت كان النبي عليه السلام  
 قال سدوا الابواب فاني لا احملها لجنب ولا لحائض ولا كذا كان ابي  
 يوسف المهاجرين كانت الى المسجد وكانوا يخرجون اليه فادخل النبي عليه السلام  
 بالسد ولم يفصل بين الدخول او القعود **قال** الشافعي لا يمنع ان يدخل

وذكر في مختصر الطحاوي  
 محل

انظر

للمرور



لعبور لقوله تعالى الا بما يرى سبيل الا ان يؤليه عند علمائنا ولا عابري  
سبيل ويستوي في هذا الامل وغيره خلاف ما قاله اهل الشيعة انه  
يرخص لال محمل في المرحول في المسجد لكث وعبر وان كانا جينا لما روي  
ان النبي عليه السلام رخص لعل في اهل بيته ان يمكث في المسجد وان كانا  
جينا وكذا رخص لهم ليس يخرج الا ان هذا حديث شاذ نادر فلا نأخذ به  
**اذا احتلم** ولم يبرأ فلا يغسل عليه في قعره ولو راي بطلا ولم يذكر  
الا حلالهم فكذلك لا يغسل عليه عند أبي يوسف حتى يستيقظ ان قد احتلم  
وقال الفضل عليه **ولو جامع** ثم اغتسل من ساعته قبل ان يقول ثم خرج  
منه بوعيه المني فمن على هذا الاحتلم في قول خلف بن ايوب مثل قول ابي يوسف  
هاهنا وبه أخذ الفقهاء ابو الليث في نوازل **قال** استأذنا رضي الله عنه  
في خروجه الى بيوتهم في الصلوة الماضية حتى لا يتعاد وفي المستقبل لا يطع  
ما لم يغسل عندنا لكن جبال الفضل باينا اذا خرج بوعيه المني قبل ان يقول  
او ينهض نص عليه من نوازل المشايخ ان في باب الوضوء والفضل من الاصل  
وكذا لو احتلم الرجل فاستسكب رأسه ذكره فلم يخرج منه المني على ذلك الفوق  
ثم خرج منه بعد ما سكن شهوته فبين على الخلاء في الأول ذكره له الجملة في  
مختلفا تلى الليث **اذا** كان في اسنانه جوف في فم طعام فاعند **كل**  
من الجنابة لا يخرج به ما لم يخرج جوف على الماء في واقعات الناطق وفي فتاوى  
الفضل والي الليث خلاف في هذا فكان الاحتياط في ان يفعل واجناس هذا  
في الواقعات **الحض والاستحاضه وما في موناها الحائض اذا احتست**  
لا يمنع ومثل الجرح اذا احتست بثوب حكم الدم **وكذا النفس** لان هذا  
احتست لمنع تجسل الثوب لا يمنع حكم الدم **والاستحاضه** ومما جرح اذا  
اذا احتست منع بثوب حكم الدم **والحائض اذا طهرت** وتبقى في الوقت قدر  
ما يسع فيه التحم في قول الله عز وجل في حيفه ومجد وعند ابي يوسف في قوله  
البركان عليها صلاه ذلك الوقت في فتاوى الباقي وفيه حقه في زفر وعينه  
فينظر في شرح الطحاوي وذكر شمس الامين في اول باب افتتاح الصلاه

اذا شرب من الماء  
لا يحل له ان يشرب  
منه الا في وقت  
الحاجة

بلغ

ان عندك

ان عند محمد اذا قال الله لم يرض سارعا لان عام المقظم بالاسم والصفة  
ووكذا الباقي ان ما قال في الاصل ان الصفة شرط عند محمد **حل الاستحاضه**  
وصاحب الجرح السائل ان يرض عليه وقت صلاه كامل ولم ينقطع ذلك  
فتصير مستحاضه وصاحب الجرح سائل في تمام هذا في الواقعات **ابن يمين**  
**يلين** ان صلى قائما **مسألة** دمه وان صلى قاعدا الا فلا فضل لمان يصلي  
قاعدا بايما واجناس هذا في الباب الاخر من الزيارات **ولو لم يجد الا ثوبا**  
جسدا كيف يصنع تمامه في ذلك الباب وقيل يكمل جلود الميتة من شرح  
الطحاوي **وذكر** ابو الليث في مختلفا نوازل لا يجد الا ثوبا عليه خاتمه  
الكثير من قدر الدرهم وليس معه ما يغسله يصلي في ذلك الثوب ولا يجزئ  
له ان يصلي عريانا وكذا لو كانت الخامسة فقل اربع الثوب او  
او ثلثه او نصفه او ثلثه اربعة او كان الثوب مملوا فقل محمد كذا  
وعندنا اخر من ان يصلي عريانا قاعدا ومن يصلي قائما مع الثوب **وذكر**  
شمس الامين الخواص في باب الحدث اذا ارادة النجاسة على ثلثة ارباع  
الثوب **قال** ابو حنيفة رحمه الله الا فعل ان يصلي فيه ولا يصلي عريانا  
**وقال** محمد لا يجزيه ان يصلي عريانا **وقول ابي يوسف** غير مذكور في كتاب  
واختلفت الروايات عنه في بعض روايات المبسوط والنوادر ذكر قوله  
مع ابي حنيفة وفي بعض روايات المبسوط والنوادر ذكر قوله مع محمد  
**ونظير هذا** ما ذكر في الاكراه وفي اخر المبسوط والصغير والكبير ان السفينة  
اذا رمت فيها نار وفيها نار لا يقضى الا بهم يحرقون ان مكثوا فيها وايقظوا  
انهم ان القوا أنفسهم في الماء غرقوا وهلكوا **قال** ابو حنيفة ان القى نفسه  
في الماء حتى غرق وهلك كان يغدو ولم يلحق الله بدمه **وقال** محمد لا يسعه  
ان يلقي نفسه في الماء وعليه ان يمكث ليحرق وان القى نفسه في الماء صار  
قائلا نفسه غير مغدور فيه مذكور في شرح السيل المستقيم **مسألة مقطوع**  
**الرجل ومسايل المستبر على الخفين والجبائر ومسايل الشقاق والفتور**  
**الرجل المقصود** اذا بقي من موضع الوضوء شيء وان قل يفرض غسله



وان كان اقل من ثلثه اصابع في باب سور الحمار من الزيادة **اذا مسح**  
**على الخف** على غير ظاهر القدم لا يجوز لان موضع المسح ظاهر القدم في الزيادة  
**وفي حيرة الفقهاء** رجل ليس خفيه على طهارة كاملة ومسح عليها ثم دخل  
الماء احدى رجله ينظرون بثلث الكعب حتى يوارى جميع الرجل مغسول لا يتنقص  
ينتقص مسحه ويجب عليه غسل الرجل الاخرى وان لم يبلغ الكعب لا ينتقص  
مسحه **واذا اصاب الماء اكثر احدى رجله** **ذكر** الفقيه ابو جعفر  
في بعض فوائده انه ينتقص مسحه ويكون بمنزلة الغسل وغدا عند بعض  
المشايع واجازة هي اولا انه لا ينتقص مسحه كما فعل المذكور في حيرة الفقهاء  
فصار فيه اختلا في المشايخ وتحتل ان الروايتين اذا اختلفا في المشايخ بناء  
على اختلاف الروايتين غالباً وفي كان في بعض اعضاء جراح فان كان  
الغالب صحيحاً غسله ومسحه على الجيرة وان كان الغالب هو العذر  
يشتم وقطع غسل الصحيح عندنا وان كان النصف صحيحاً لم يذكر في الظاهر  
وعن محمد انه لو كان عاجزاً عن مسح اليدين والوجه فمسح ولو عجز  
عن غسل اليدين فمسح اليدين فمسح اليدين فمسح اليدين فمسح اليدين  
شرح الطحاوي بهذا **ثبت** ان النصف كالاكثر في صلوة المستغني  
اذا كان مقطوع اليد الاصابع ولم يكن في الخف خرق الا ان بعض خفه  
خالى من القدم مسح عليه ينظر ان وقع المسح على الغسل مقلد لثلث  
اصابع بجان والا فلا وكذا لو كان الخف واسعاً وبعضه خالي عن  
القدم واما اذا كان مقطوع الاصابع والخرق في موضع الاصابع كيف  
كيف يعتبر باضع غيره الا ان هذا لا يصح لان من الاصابع ما يكون طويلاً  
وما يكون قصيراً فلا يصح اعتباره باضع غيره بل يعتبر باضعه  
وان كان الخرق مقلداً لثلاثة اصابع من اصغر اصابع قدسية ان لو كان  
الاصابع قائمة بمنح جواز المسح عليه وان كان اقل من ذلك لا يمنع  
وان كان الخرق في موضع الا بهام ان كان مقلداً لما خرج الا بهام  
وجازته بمنح جواز المسح وان كان لا يخرج الا بهام وجازته منهم

من قال ان كان الخرق في الموضع الا بهام وجازته وكان مقلداً  
ثلثه اصابع من اصغر اصابع القدمين بمنح وما دونه لا يمنع ومنهم  
من قال ان حجج الا بهام وجازته بمنح وما دونه لا يمنع ولا يعتبر  
اصغر الاصابع في هذا وانما يعتبر الا بهام وجازته وهو الاصح وكذا  
لو كان الخرق من قبل الاصابع وظهر الاصابع من الخرق الا انه لم يخرج  
لا يمنع جواز المسح وان خرج من الخرق ثلثه اصابع بمنح جواز حشد  
**المسح على الجباير** على قول من يقول فرضه لا يستعاب ايضاً فرض  
ذكره في الاسرار في مسح الخف استعمل الخف هل هو سنة **وذكر** خوارزمي  
فقال ذكر الحسن بن زياد في املاية اذا مسح على الجباير يجوز وان مسح  
على النصف فمادونه لا يجوز فيه يعني **وذكر** الفقيه ابو جعفر  
في غريب الرواية في مسألة ترك المسح على الجباير والمسح لا يضره فقال  
ذكر في كتاب القبلة ان من ترك المسح على الجباير وذلك لا يضره اجزاء  
ولم يبين القائل **وسمعنا** ابا بكر محمد بن عبد الله يقول ذلك قولنا جميع  
**وقال** الحسن قال ابو حنيفة اذا مسح على العضامة فعليه ان مسح على  
موضع الجرح وعلى جميع العضامة صغيراً كان الجرح او كبيراً وعلى الاكثر  
منه قصار عن ابى حنيفة في المسح روايتان **قال** ابو جعفر والله اعلم  
انها الاولى واما الاخر **وقال** ابو جعفر السفركردري في مختصر غريب  
الروايات ليس في ايتنا ما حكى الفقيه ابو جعفر عن كتاب الصلوة  
انما الذي في روايتنا وقال ابو يوسف ومحمد اذا ترك المسح على الجباير  
وذاك لا يضره لم يخبره هذا هو المذكور في روايتنا لعل ما حكاه الفقيه ابو جعفر  
في روايتهم **ورأيت** في وسط باب الوضوء والغسل من الاصل اذا اغسل  
عن الجناية مسح بالماء على الجباير التي على اليد او لم مسح لانه يحاق على نفسه  
ان مسح ذكره مطلقاً من غير ان يصنعه الى احد ثم قال ذكر في كتاب  
ومحمد قال حكاه ابو جعفر انه اذا لم يضره المسح على الجباير ووقع ذلك  
تركه لا يجزئه ثم ذكر بعلة اذا انكسر ظفرك فجعل عليه الدق والعلل في وضوء



وقال ان لا يتبرع عنه حتى يه وان لم يخلص اليه الماء اطول هذا الجواب  
ايضا ولم يضيفه الى احد **وذكر** ابو الليث في فختل الرواية اخلافا  
المناخين في قولنا الى حنيفة **قال** بعضهم قوله لا يخالف قولنا الى يوسف  
ومجملان جوابهما فممن لا يفرق المسح انه لا يجوز له الترك **وجواب**  
الى حنيفة ممن يفرق المسح انه لا يجوز له الترك فلم يتوارخ جواب  
الى حنيفة وجواب مما جبه على صورة واحدة فلا يتحقق **للا**  
**وهكذا** ذكر القادوري في شرحه **وقال** بعضهم لا بل الخلاق ثابت فيما  
اذا ترك المسح مع انه لا يضر على قولهما لا يجوز وكما على قولنا الى حنيفة  
بحسب **وذكر** في شرح الطحاوي وشرح الزبادي ان المسح على الجنب  
ليس بفرع من عندنا الى حنيفة **وذكر** في تحريه ان الفضل الكرماني في المسح  
من ملأه الى حنيفة **هذا** **وذكر** شمس الامية اهلوا في باب المسح  
على الجاني من صلاة المستغني اذا كان في اعضائه شقاق وقد عجز  
عن غسله بسقط عنه فرض الغسل ويلزمه امر الماعلي فان عجز  
عن امر الماعلي يكفيه المسح سقط عنه فرض الغسل والمسح فيفضل  
ما حوله ويترك ذلك الموضع وان كان الشقاق في بدنه ولا يمكنه  
استعمال الماء وقد عجز عن الوضوء يستغني بغيره **قوله** فان لم يستغني  
بغيره ويقيم في موضع جاز صلواته عندنا الى حنيفة خلافا لما اذا كان  
الشقاق في رجله فجعل فيه الروا او السج او العلك ولا يمكنه ان يصل  
الماء الى قعدة يوربها والماء فوق الروا ولا يكف ايصال الماء الى قعدة  
ولا يكفه المسح واذا اتوا بها واما الماعلي الذي اداه ثم سقط الدوا ان  
سقط عن برء لغرض غسل ذلك الموضع والا فلا كما في المسح على الجاني  
وكذا اذا كان في اصبع افة نحو ان يسقط ظفره فجعل فيه العلك ولا يمكنه  
غسله بتركه يوربها والماء عليه ولا يكفه المسح وكذا اذا القى علقه  
فسقط العلقه فوضه الحنا في موضع العلقه ولا يمكن غسله بتركه  
المسح فان عجز عن المسح بسقط فرض الغسل والمسح جميعا فيفضل

ما حوله ويترك ذلك الموضع فان سقط الحنا ان كان ذلك عن برء  
يلزمه غسل ذلك الموضع والا فلا واما اذا كان ذلك في صفة فاخل  
فيه طارة ومسح عليه روي عن مجمل انه قال يجوز ولا يكره وان كان فيه شيء  
من بول الشاة ولم يزل كقولنا الى يوسف قالوا ويبلغ ان يكون قوله مع محمد  
لان عند مجمل بول الشاة يجوز بشره لغير التداوي وعندنا الى يوسف  
يجل بشره للتداوي فيحوز الاستشفاء به وعننا الى حنيفة انه ان كان فيه  
بول الشاة يكره والا فلا **ومن** افتصل وعصب بعصاة يجوز له ان يمسح  
على العصاة ولا يضر من عليه غسل ذلك الموضع وهذا قول علمائنا ومنهم من قال  
لا يجوز المسح على العصاة لكن يفترض عليه غسل ما تحت العصاة فستقبل  
لغيره **ويعمل** ذلك الموضع لان الصحيح ما بيناه انه لا يفترض عليه غسل ذلك  
الموضع وكفيه المسح ثم اداه المسح بجميع العصاة لان الضرورة هي  
في جميع العصاة فيلزمه ان يمسح بجميع العصاة ثم الفرجة التي تبقى من  
اليدين العقدتين منهم من قال **يقول** من غسلها لا لها بادية ومنهم من قال  
لا ويكفه المسح وهو الاصح لانه لو كلف غسل ذلك الموضع رعايته **قال**  
جميع العصاة وتنقل اليه الى موضع الفصل فينضم ثم يمسح على العصا  
ما لم ينضم موضع الفصل فاذا علم يقينا ان موضع الفصل قد انضم  
يلزمه غسل ذلك الموضع ولا يحز به المسح واذا كان به قرح او جرحه  
او كسر عظمه وقد عجز عن غسله يجوز المسح عليه ومسح جميع العصاة  
لان الضرورة موجودة في جميع العصاة لان العصاة لا يمكن غسلها  
الا بذلك الموضع فصارت كما لو كان تحت العصاة كد جرحه ثم يلزمه  
المسح على جميع العصاة كذا في هذا اذا كان متوضئا فان كان محسدا  
وكسر عظمه ولم يسلم منه دم وشد العصاة فتوضئا ومسح عليه جائز لان  
المسح على العصاة كالغسل ما تحتها ولو غسل ما تحت العصاة ثم عصب  
عليه يجوز المسح عليه كذا في محله في المسح على الجنب حيث لا يجوز ان كان  
ليسهما على حلت ثم هل يشترط استيعاب العصاة في المسح فيه اختلف



المشاخ من قال بشرط ومنهم من قال لا بشرط لانه عسى يوردي  
الى فساد الجراحة لكن اذا مسح على اكثر العصابة كفى ذلك في التكرار  
هل يكون من شرطه من لم يمسح ولم يمسح ثلث مرات لانه لو كان ياديا يغسل  
ثلثا فكل يمسح عليه ثلثا الا ان تكون الجراحة في الراس فلا يلزمه تكرار  
المسح ومنهم من قال التكرار ليس من شرطه ويجوز ان مسح مرة واحدة  
مسح الراس والخفين وهو الاصح عندنا **كتاب الصلوة**  
فيما ينبغي المصلي ان يفعله او لا يفعله ومكان الصلوة وما يفسدها او لا  
يفسدها ثم الموضع الذي يصلي ثم مسائل الامام والمقضي ثم التراخي  
والجماعة في التطوع والوتر ثم مسائل الجمعة والعيد والصلوة بوقت  
ثم المسافر والمريض ثم سجدة التلاوة ثم السهو ثم الحائض ثم ماله الكسوف  
والخسوف والاستسقاء **مسائل ما ينبغي للمصلي ان يفعله او لا يفعله**  
ومكان الصلوة وما يفسد الصلوة وما لم يفسدها **ادنى فرض الوقت**  
يجوز الا في صلاة الجمعة وتامة ياتي في مسائل الجمعة ولو نوى الظهر  
خمسة ثم سلم على راس الاربع جاز ظهره ولفظ منته في اربع السهو  
من **الصلوات** اذ كبر يرفع يمينه على الشمال في قول ابي حنيفة وابي  
يوسف وقال محمد في النوازل لا يصح ما لم يفرغ من التلاوة في القنوت  
يرسل ولا يصح عنده وكذا في صلاة الحائز وتكررات العيد والقبض  
بين الركوع والسجود اما عندنا في حالة القنوت **قال ابو بكر البجلي** يسأل  
**وقال ابو بكر** لا يسكت في يصح **حكي** الاختلاف بينهما الفقيه ابو جعفر  
اما في تكررات العيد والقومة بين الركوع والسجود وصلاة الحائز اختلف  
المشاخ ايضا **قال ابو جعفر** الكبير السنة في هذا الموضع هو الارسال  
**وقال اصحاب الفضل** من يعمل عليه لم يطع فابو حفص الكلبي يقول  
استاده محمد بن الحسن ان السنة هو الارسال **وقال اصحاب الفضل**  
من يعمل وبه اخذ اهل بخارا **ودكر** الخسعي عن استاده لعلوا ان كل قيام  
فيه ذكر مسنون فالسنة فيه هو الوضوء وكل قيام ليس فيه ذكر مسنون فالسنة

فيه هو الوضوء وكل قيام ليس فيه ذكر مسنون فالسنة فيه هو الارسال  
او ترك بعد ان النبي عليه السلام **ويكره** ان يجعل شيئا من القرآن ختم  
لصلوته اما اذا اعتقل بحوان يغيره كمن هذا اليسر علم في النوازل قال ابو بكر  
ان لا يكره له فتاح ربيع يد به ثم من سلمها ثم يطوع النبي على اليسر وفي  
القنوت يوضع يديه كما يوضع في الصلاة وكذا في صلاة الحائز **وقال**  
بنو عقال في قول ابي حنيفة وابي يوسف ومحمد يرفع يديه في القنوت  
ثم يرسلها وكذا روى عن الحسن البصري لا يكره في ركعة الطلوع ومركبة  
الجمعة **الصغار اذا** قرأ فاتحة الكتاب في الصلاة على فصل التلاوات  
صلوته لانه القراءة وحلت في محلها فلا يتغير بفصله **ذكر**  
في استحسان الحبيب ان الحنبل اذا قرأ الفاتحة على سبيل الدعاء او شيئا  
من الايات التي فيها معنى الدعاء لم يرد القراءة فلا بأس به وهذا انشائه  
الى انه يتغير بفصله **وضع** القدمين على الارض حالة السجود **فرض**  
كان وضع احد يدهما دون الاخر **ذكر** الدوريجان فرض السجود  
يتأدى بوضوح القدمين والجهة او بالانف على قول ابي حنيفة وعندنا  
لا يتأدى بالانف والسجود باليدين والركبتين ليس بواجب عندنا خلفا  
لبنو فر والشافعي **ذكر** في النوازل انه اذا لم يضع ركبتيه على الارض عند  
السجود قال ابو نصر لا يجزئه وبه اخذ ابو الليث وقال روي عن ابي يوسف  
انه يجزئه وتكون الرواية شاذة لا يؤخذ بها **ذكر** في الواقعات  
انه اذا لم يضع المعلى ركبتيه على الارض عند السجود فاختار ابي الليث  
انه لا يجزئه وفتوى مشايخنا انه يجزئه لانه لو كان موضع الركبتين نجسا  
يجوز والفقيه ابو الليث لم يصح هذه الرواية في العيود وصحة الدور  
قرايت في هذا الفصل روايات كثيرة نقلتها وقد تها في موضع واحد  
والظاهر من تلك الروايات ما ذهب اليه الفقيه ابو الليث ومن اراد  
التحاشي هذا الفصل فلينظر في مسائل السجود على النجاسة من كتابنا اخذ  
رفر **ذكر** الدوريجان اذا فتح القيام في الصلاة على النجاسة ممنوع



ذلك انعقاد الصلوة وان افتتح على موضع ظاهر ثم نقل قل صبه  
الى مكان نجس ثم اعاد الى مكان نجس ثم اعاد الى مكان ظاهر صحت صلوة  
لان ذلك الموضع على النجاسة غير معتد به الا ان يتناول حتى يصير في  
حكم الفعل الذي انزله في الصلوة افسد لها **اد** صلى على موضع نجس  
وفرش نعله وقام عليها جاز ولو كان لا يسألها لا يجوز لانها يكونان  
تبعاً له حينئذ في حيز النوازل **ولو صلى على بساط في ناصتها**  
**نجاسة ان كانت في موضع قيامه منع وان كانت في موضع سجوده**  
فيه روايتان غير ان الظاهر ما اختاره ابو اللبث على ما ذكرنا وان كانت  
في غير ذلك الموضع **قال** بعضهم صغر كان المساط او كبيراً يجوز وهو  
مختاره في الوقفات **ولو كان المساط بسطاً فاضاها النجاسة الباطنة**  
فصلى على طهراته وهو قائم في ذلك الموضع عن محل انه يجوز في ذلك  
ذكر في النوازل الصلوة وعن ابي يوسف في خطبته مضمناً حكمه  
ثوب وجوبه في يوسف في خطبته مضمناً حكمه ثوب ولحد ذلك حدثت  
في الحقيقة في شرح الطحاوي **وذكر** القدر الذي يجوز في فرش وجسه  
ظاهر وفي باطنه نجاسة جاز نعله في حيز النجاسة حيث منع بطنه  
الجوان **ولو كانت نجاسة على باطن اللبنة او الآجر وهو على ظاهرها**  
فأعلم بفساد في اخذه فزفر **الصلوة في الحمام** او المخرج والمقبرة  
ذكر في باب الحديث في النكاح والختان في الوقفات انه اذا لم يكن في الحمام  
صورة في ثيابك لا تلبس الصلوة فيه اذا كان الموضع طاهر اما قراءة القرآن  
في الحمام ذكر في كتاب العلال انه ان كان يرفع صوته يكره وان كان لا يرفع  
صوته حيث يسمع هو لا يكره وتمام هذا في الوقفات والقدر **وكان اذا صلى**  
في ثوب واحد يحول الجيب شارف في نواذر اني شجاع على انه يجوز ويسوي  
من كشف الحية وحقيقة الحية فانه ذكر عن ابي حنيفة وابي يوسف  
انه لو نظر الى عورته لا يفسد صلوة وهو الصحيح قبل لبس افتتاح  
الصلوة من العنية هكذا ذكرنا **قال** القدر الذي ذكره بن سبج

انه اذا كان محلول الارزاق كان لو نظر الى عورته نفسه من ثوب  
لم ينجس والصلوة في ثوب افترق بين ثيابها في القدر **قال في الوقفات**  
انما لا يفسد صلوة المصلي اذا نظر الى عورته لان العورة انما تقبر عورة  
في حق غير دول نفسه **ولو** نظره في صلوته بشهوة الى فرج او اذنه المطلق  
الرجعية لصحة وجهاً وهل يفسد صلوته ام لا **حكمي** المناط في اجناسه  
وغيره زيادة والصلوة الشريفة في شرهما قبل لبس افتتاح الصلوة عن  
نواذر بن سبج ان على قول ابي حنيفة وابي يوسف يفسد صلوته وهكذا احب  
ابو القاسم الصنف انه يفسد صلوته حكمي ذلك عنه في النوازل وذكر في الجماع  
الا صغر **قال بن سبج** اذا نظر المصلي الى فرج المرأة بشهوة ينجس بفساد  
صلواته في قياس قول ابي حنيفة لانه استمتع بها الا ترى انه حكم عليه  
امها وبشرته **قال** صاحب الجماع الا صغر ولما في قياس هذا نظر كان النظر  
الى الفرج انما جعل بمنزلة الاستمتاع في حق النكاح في حق شيء اخر فله  
يظهر ذلك في حق فساد الصلوة وهذا شيء حكمي فجوز اذا نظر في حكم  
دون حكم قلت هذا طعن صاحب الجماع الا صغر وتدل تأيد هذا الطعن بما حكمي  
الناس في اجناسه عن نواذر بن سبج انه ذكرها فقال ابو حنيفة المصلي  
ان انظر الى فرج المرأة بشهوة لا يفسد صلوته ويحرم علمها وبشرتها  
وهو قول محل وقال ابو يوسف في صلوة الاثني عشر لا يوجب فساد  
الصلوة وهو رجوعه لو جعل ذلك في المطلقة الرجعية وهكذا حكمي ابو  
في النوازل جواب بن سبج وقال هو القياس ولعله اذكر في الوقفات  
فلو كان اللفظ المذكور في نواذر بن سبج ما حكاه صاحب الجماع الا صغر  
من لفظ الاستسباط والاستباح فالمصلي ان لا يفسد صلوته لان فيها  
مطعون بما ومن المعنى والرواية ايضا ولو كان اللفظ المذكور هناك  
قول ابي حنيفة وابي يوسف نصراً كما ذكره زيادة والصلوة الشريفة  
لا قياس في قولها كان عن ابي حنيفة وابي يوسف في هذا الفصل روايتان  
على ما ذكرنا والظاهر ان المذكور كما حكاه صاحب الجماع الا صغر لان



لان الصلوة واحدة والمكان عنه واحد **رفع اليد عن لا يفسد**  
**الصلوة** منصوص في بك صلاة العبد من الجماعة وذكر في شرحه  
 للجماعة الصغرى واكثر من ذلك عن أبي حنيفة انه يفسد **إذا** كان بين السجدة  
 شيئا لم يضره الاستماع ان قل خضعة لانه يحمل قليل ويفسد به **الصلوة**  
 ومن ضعه بك الحديث في شرح الكافي **ورأيت** في اول باب الحديث  
 من شرح الطحاوي اذا بقي بين أسنانه شيئا فابتلعه في الصلوة ان كان  
 شيئا يفسد به الصوم وهو قدر الحمصة فصاعدا يفسد به **الصلوة**  
 والا فلا وهكذا **أيت** في غريب الرواية للفقهاء ابو جعفر في بيان مقدار  
 القليل والكثير في هذا الكتاب في صوم هذا الكتاب وذكر الناطقي في  
 اجناسه اذا ابتلع المصلي ما بين الأسنان او فضل طعام كله او شرب  
 قل شربة قبل الصلوة وصلاته تامة ولم يذكر المقلار وكذا استكت  
 محمد في صلوة الاضطر عن قولين ما بين الأسنان فقال ان كان بين السجدة  
 شئ من طعام فابتلعه لا يفسد ذلك شيئا وان اكل او شرب فاسبغا  
 بطلت **الصلوة** **إذا** اقل من ملاء الفم وعاد وهو لا يملك لا يفسد  
 وهكذا رواه انما لم يكن حديثا لا يكون نجسا وقد اكرامه **المجمل**  
 في العمل الكثرة ما يقع به عند الناس انه ليس في الصلوة والقيل ما لا يقع  
 عند الناس انه ليس في الصلوة هو الصواب هكذا روى الشيخ عن اصحابنا  
 واخزان الفضلي في باب الحديث من شرح الكافي **إذا** استادن علم انسان  
 فسمع واراد به اعلامة انه في الصلوة لم يكن به باس وكذا لو اراد ان  
 ان يبرئ يديه فقال سبحان الله يبرئ يديه الزجاء واقي يديه ولو جمع  
 بين السجدة والايما بركة لان باحدة كفاية **المرور** بين المصلي يكره  
 المرور مستثني بغير المصلي في الصلوة اذا لم يكن المصلي حاجزا واختلفوا  
 في تقديره فقال بعضهم مقلار صغائر وقال بعضهم منتهى بصره لو كان بصره  
 يخشع حتى لو لم يقع بصره عليه لا يكره وهو قول الفقهاء **أيت** جعفر  
 وقال بعضهم مقلار ما بين صفتين وقال بعضهم من وضع سجدة ولا يكره

كان

ماوراء وهو الصحيح في باب الحديث من الغيبة واخر باب الأمانة  
 من شرح الطحاوي **وذكر** في الوقفات ان اصابني وليس بين يدي ولا  
 بين يدي الامام شئ فارد رجل ان يبرئ يديه لم يقدار ما يحتاج اليه ان يكون  
 مرفوعة مكره لها فالصحيح مقلار منتهى بصره وهو موضع سجدته وقيل  
 ان يبرئ يديه مقلار ما بين الصلوة الاول وبين مقام الامام وهذا عين الاول لكن  
 بعبارة اخرى قال اخي الهزلة منهم من قال في هذا الحد اذا كان يعلم في الصلوة  
 اما في المسجد والمحدث من المسجد الا ان يكون له بدنة وبين المارحيل من اسطواناته  
 او غيره وقال بعضهم سبعة الاول فما وراء ذلك اذرع قال استادن هذا في الصلوة  
 واما في المسجد بركه الا ان كان المسجد كبيرا فكلوا في حلة وهكذا الجاب ظهري  
 الدين المروغسي **مسائل الاسماء والمقتدي** اذا اقتدى بامام وفي  
 رعيه انه فلا ان ثم ظهر غيره بخبره وان كان حينئذى فلو لا يبغي اقتدى  
 بفلان ثم ظهر انه غيره لا يجوز له ان يكون في الوقفات **الصلوة** خلف  
 اهل الامم اهل تجرد ان كان هو لا يكون لكن ما من الحق بتاويل فاسد  
 وهو من اهل قبلتنا بحسب ويكره هكذا روى عن ابي يوسف اما اذا كان هو  
 يكره كالجمعي والندري وهو الذي يخلق القرآن والرافضي العالي الذي منكر  
 خلافة ابي بكر رضي الله عنه لا يجوز **اقتداء** الاخرس بالامي صحيح والاقتداء  
 واقتداء الاقرب بالخير لان الامم لا سبيل له دون الاخرس **وذكر**  
 في غريب الرواية قال بشر قال ابو يوسف في اخرس وامى صلى باخرس  
 ان صلاههم جميعا جائز وان كان المقتدي اميا فسدت صلاته الامام قال  
 والقوم جميعا عند أبي حنيفة وقال ابو يوسف جاز صلاة الامام وفسدت  
 صلاة القوم قال الفقهاء ابو جعفر لان الامم يكره والاخرس لا فكان هو كالفار  
 ولهذا كما لا مري ولو كان الامام اميا والمقتدي قاريا كانت صلاتهم جميعا  
 فاسد كذا هنا وانما فسدت صلاته الامم عند أبي حنيفة لانه لا يقدرك  
 على ان يقتدي بالقارئ فيجعل صلاته بقراءة فصار تارك القراءة مع القارئ  
 عليها فسدت صلاته كذا هنا الاخرس قادرا على ان يقتدي بالامي فاندله

ري



يعقل فسد صلواته وروى هشام عن محمد قال عامة اصحابنا اذا اتم  
 الاخرى الايمى فصلوة الاخرى تامة وصلوة الايمى فاسله وان  
 ام الاخرى الاخرى فصلته تامة كما قال ابو يوسف قال للفقهاء ابو جعفر  
 تاول محمد عامة اصحابنا اذا اراد به من كان معه من المتعلمين امام لم يرد به اتا  
 حنفية لا بد بخالفهم **اذا** اقتدى بامام ونوى فرضا اخر هل يصير شارعا  
 مستطوعا ذكر في باب الحديث انه لا يصير شارعا في الصلاة **اصلا ذكر**  
 في باب الاذان انه يصير شارعا منهم من قال في المسئلة روايتان ومنهم  
 من قال ما ذكر في **باب** الحديث قول محمد وما ذكر في باب الاذان قولها  
 بناء على ان الفرضية اذا بطلت هل تنقلب تصوعا **وذكر** في زيادات  
 الزيات اذا اختلفت الفرضان فام احدهما مواجبه لا يجوز صلوة المام  
 وان فمئة فيهما لم يكن عليه وضوء فدل انه ليس في الصلاة وهو الصحيح  
**وذكر** في باب افتتاح الصلاة اذا وقع تكبير المقتدي قبل تكبير الامام  
 حتى لا يصير شارعا في صلوة الامام هل يصير شارعا في صلوة نفسه  
 اختلفوا فيه قال بعضهم يصير شارعا في صلوة نفسه فان محمد اعلك  
 فقال لا بد دخل في صلوة غير صلوة الامام **وذكر** في نوادر ابى حنبلان  
 وانما زالا الى انه يصير شارعا والاصح ان فيه روايتان والاعتماد على  
 لا يصير شارعا **واذا نزلت** المرأة التطوع واقبلت بام يصلي الفرض  
 وحادثه تفصل صلوة الامام ليحقق المشاهدة في الصلاة اختلفوا في  
 في وقت ادراك فصله تكبيره الا فتتاح قال بعضهم لا يدركها ما لم يكبر الامام  
 على قول لا يحنفة اما على قولها يوقت الادراك وقت البناء عندهما  
 الا فعمل ان يكبر بعد الامام فيقع في حالة البناء وقال بعضهم ما لم يفرغ  
 الامام من الفاتحة يدرك فضلكه تكبيره الافتتاح لكن بعد النبي صلى الله عليه  
 ان يستغنى عن التلويح فلا يستغنى بالتأخير وفيه دليل على انه لا يدرك  
 الفضيلة بعد الفراغ من الفاتحة قاله شيخ الاسلام حنبلان **اذا** ادرك  
 الامام في الثالثة واقتدى به ثم احدث واحداث اصله ثم نوى او جأ

يقتضيان فحادث المرأة الرجل ان حادثه في الرابع والثالث للامام  
 وهو اول وثان لهما يفصل بينهما لاحقان فلو وان حادثه في الاخرين  
 لا يفصل بينهما مستيقان في احوال منسافر الغنية **الامام** اذا كان في  
 المسجد فاقبدي به رجل على السطح وقام بجدار رأس الامام ذكر الجبلاني  
 رحمه الله في احوال الحديث انه لا يجوز وذكر المسحبي رحمه الله انه يجوز  
**المقتدي** اذا تقدم على الامام فسدت صلواته والامام اذا تاخر عن المقتدي  
 لا يفصل صلواته لان فرض المقام على المقتدي وسط باب الحديث من  
 شرح الكافي في التكنة **المقتدي** اذا رفع رأسه من الركوع او السجدة  
 قبل الامام ينبغي ان يعو كما قال سيدنا بن هان الذي رحمه الله لا بد ذكره  
 اول باب التمسك بحديث الشافعي وذكرنا ويلي ان النبي عليه السلام طوى  
 الركوع فصل بعض القوم فرغوا وسهم ومن خلفهم ان النبي عليه السلام  
 رفع رأسه فرغوا وسهم ثم عادوا للصلاة المتقدمة الى الركوع **اتباعا**  
 للنبي عليه السلام ورفع من خلفهم ايضا وطوى ان النبي عليه السلام ركع  
 راسه في كل ركعة ركوعين علم انه لا يصير ركوعين ولا سجودين **اذا** احض  
 الامام بعد ما قرأ ما تجوز به الصلاة ففتح عليه المقتدي قالوا تجوز  
 لان جواز المفسخ منصوص في المسئلة مطلقا وفي الجامع الصغير  
 وكتب في شرح الجامع الصغير في احوال باب القراءة في الصلاة ان الامام  
 اذا احضر واستخلى بعلما قواما تجوز به صلواته لا يجوز بالاجماع ولم  
 انكر انه هل تفصل الصلاة لا في كتب في هذا الباب ايضا فلهذه المسئلة  
 في مسئلة الاخيان اسحلاف عمل كثير يفصل فيهم هذا ايضا فعلى هذا  
 القياس ينبغي ان يفصل وعلى قياسي ما ذكر في الجامع الصغير ان نفسه  
 لا يفصل ليس لعمل كثير لان اكثر ما في الباب انه تعلم فالتعلم ليس بعمل كثير  
 انظر في مسئلة القراءة من المصحف في هذا الباب ايضا فلو افسد انما يفصل  
 لا لانه عمل كثير لكن لانه غير محتاج اليه وهناك في محتاج اليه فلا يفصل  
**اذا** بين مع الامام ثم نام حتى صلى الامام ركعة ثم انبته يصلي الركعة





الأولى وان كان الامام يصلي الركعة الثانية وله الخالفه لا تغسل  
 الصلاة **المقتضى** هل يأتي بالتنازه اذ ذكر الامام في القيام او الركوع  
 ذكر الكرخاني لا يحفظ فيه رواية عن اصحابنا الا اني اني ما لم يبدأ الا  
 الامام بالقراءة وقال بعضهم ذكركم الصلاة لا يحرقها بالقراءة اني وان  
 وان كان الامام يقرأ بخلاف صلاته كجهد وقال عيسى بن النضر الصحيح  
 عند عيانه يتي وان كان الامام في القراءة اوفى الركوع ما لم يحرف في  
 الركوع وعن ابن المبارك انه لا يأتي وعن الجصاص انه لا يأتي قال الشيخ  
 نحو هذه اذ اذكره في القيام بغير الشروع وبني ان كان صلاه بخلافه  
 لان الاشتغال بالتنازل لا يفتى عليه الاستماع الواجب كذا الانصاف  
 وكذا كراه ذلك بحسب تبعه لا يستماع لا مقصود او التنازل ذكر مقصود  
 بنفسه ولا يقال بان الا نصيات فرض وان كان لا يسمع القراءة حتى  
 عن المقتضى في القراءة التي في ركعتين مقصود هذه لاجل الانصاف لا يابغى  
 القراءة لم يسقط عن المقتضى لما ذكرتم بل قراءة الامام جعلت واقف له الا  
 الا ترى ان مدرك الركوع مدرك للركعة وان لم ينصب كذا ادر  
 القيام فحلفت قراءة الامام قراءة له وان كان صلاته جهر فادركه في الا  
 الاخ لا تنفذ كذا الجواب وان ادر كنه في الاولتين منهم من قال بنبى وحده عند  
 من قال يسمع والله ذهب لفضلهم ومنهم من قال بنبى وحده عند  
 سكتات الامام وان ادر كنه في الركوع وسرع فان كان اكثر رائيه انه  
 لو نبى مدركه في شئ من الركوع يتي والا فلا يتي بل يتابع الامام في الركوع  
 ولا يقال بان الركعة انه كانت لغوته لكن الى حلف وانما ان كانت  
 لغوته كذا الى حلف لا ما يقول نعم لكن واعايت سنة الجماعة او الى من واعايت  
 سنة الجماعة الا ترى انه لو وجب الامام في صلاة الفجر ان علم انه لا يدرك  
 الركعة الثانية فانه لا يأتي بركعتي الفجر وهما سنة مؤكدة لان سنة الجماعة  
 الكروا ادر كنه لا يتي في الركوع بخلافه يكتفى بالفعل في حيث يأتي  
 في الركوع لا يتي واجبه وان ادر كنه في السجدة يكتفى بفتحها ثم يكبر

لا بخطا لم يمسح ولا يأتي بالركوع والسجود ذوان الى هاهنا  
 صلاة لا يتي يصير متعديا بركعة ثالثة بعد اشرع في صلاة الامام وهل  
 شئ فعل المقتضى الذي ذكرنا في الركوع وان ادر كنه في الركعة بركعة ثالثة  
 ثم يكبر ويفعل ويتابعه في الشهد دون الدعوات التي يأتي بها الامام من قوله  
 اللهم اغفر لي ثم اذالم يتابعه في صلاة الدعوات ماذا يضع روى ابن رستم  
 عن محمد انه يدعو بالدعوات التي في القرآن كقوله ربنا لا تزعج قلبنا ربنا لا تزعج  
 وعن هشام انه يكرر الشهد وهو قول ابن شجاع ومن العلماء من قال يكتفى  
**وحل** صلى تلك ركعات ثم اقام المودع فعمل المصلي انه لم يعمل في المسجد فها  
 الحيلة في ذلك ان لا يفعل في الرابعة حتى تنقلب هذه الصلاة فغلا عند  
 الى حنيفة ويعمل مع الامام ذكر في المعنى الحيلة ان يقول في الثالثة  
 يعنى قاعدا حتى يصير قاعدا عند الى حنيفة والى بن يوسف روى عنهما انه ذكر  
 هذه المسئلة شمس الامية المجلد الثاني اظن انه في فتاوى قاضي صاعد  
 نساوي وينظر باب الحديث من شرح شمس الامية وفي مسائل صلاة لهم  
 اتفق جنس هذا **مسائل التراويح واجماعه في التطوع والوتر اذا**  
 كان الامام لا يجتمع في محل حيث في التراويح لكن تفكر بغير مقلد المسنون  
 وهو قد رتبنا في العشاء لا لا فعل ان يعمل في سجدة فكنيا قال  
 والذي روي عنه **انما** شرع في شفع من التراويح ثم اقتسل ثم قضى لا شئ  
 وفيه في آية في اخيه زبادات الزبادات **التطوع** جماعة في غير قيام  
 رمضان يكره فان فعلوا بالليل او بالنهار اجزاهم الا انه يكون مكرها مكرها  
 في زبادات الزبادات **الاقتل** في الوتر خارج رمضان يجوز وهو في النسي  
 وفي الواقعات في الايمان وذكر في مختصر القدوري انه لا يجوز والمخني علم  
 يجوز الكراهة لا اصل يجوز **الفتوت** في الوتر هو الدعة دون القيام  
 في اول حنفي المصنف في احكام الحنفى ومن لا يوتي الفتوت يقول بان  
 ثلث مرات ثم يركع كذا ذكر في فتاوى سمرقند وفي شرح الطحاوي يقول  
 اللهم اغفر لي ثلث مرات وهو اختيار الفقه الى اللبس واختيار سائغا  
 ان يقول اللهم ربنا اتنا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة الى اخره مذكور

ازك



في الواقعات **إذا** فات الوتر عن الرضى يكر كل وتر يصف صراع كباير  
 الضلوع في صلوة فتأوي سرقيدوبه بين ان الى اجب عن كل صلوة مؤ  
 من ان لا عن كل يوم وكفاية الصلوات تأتي اخر بيان هذا الكتاب **مسائل**  
**الجمعة والعيد والصلوة بعرفات** اهل منا لا يصالح صلوة العيد  
 يوم النحر لانهم متفقون بانها للناسك في كتاب الصلوة قبل من الصلوة  
 ايضا **صلوة الجمعة** لا تجب على من خرج من الرضى في ظاهر الرواية وذكر  
 محمد في صلوة الاثر لها يجب على اهل السواد اذا كانوا على تلك اميال فيكون  
 وسخا وذكر ابو يوسف في اذب القاضي الذي املاه على بشر بن الوليد  
 انما يجب على اهل السواد اذا كانوا على حال لو دخلوا وشهدوا الجمعة ثم لا يحل  
 ثم لا يحلوا الى منازلهم قبل ان ياتوا بهم الليل وهذا قريب مما قاله محمد  
 والخاتم للفتوى قد فرغ من شرحه كما قال محمد لانه سهل معرفة على العوام  
 وتمام هذا في الجامع الاصح **بخلاف صلوة الجمعة والعيد**  
 في فناء مصر وهو ان يكون على قدر غلوة متصل برضى مصر كما هي  
 مؤداة في صلوة العيد كذا اذا خرج من مصر دخل بنيت السفى يصلى  
 في هذا الموضع صلوة المسافر وكذا لو انتهى المسافر الى هذا الموضع  
 في ارباب الجمعة من تباد شمس الامة وتفسير فناء مصر ما عدا الحج  
 اهل مصر وفناء الدار وفناء كل شيء كذلك **إذا** شرع في الاربع قبل  
 الجمعة فافتتح الخطبة الخطبة هل يقع فيه اختلاف المشايخ نعم من قال  
 يصلى ركعتين ويقطع وفيهم النخس والاسبيجاي ومنهم من قال يتم فيهم  
 عصام وابوعامه وشمس الامة اهلوا في وانه كان نقي والذين يراهان  
 الامة واذا سلم على راس الركعتين حكى عن الشيخ الامام محمد الفصل  
 انه قال يقضى الركعات في البقاء انه يقضى ركعتين وقيل لا يقضى  
 شيئا والفتوى على انه يقضى ركعتين وكذا في الاربع قبل الظهر اذا  
 اقيمت فيه اختلاف المشايخ وانه موافق وانما اختلف في الاربع  
 قبل الجمعة لما ذكر محمد في باب الجمعة وينبغي لمن كان في صلوة ان

ان يفزع منها فحل الحلو في ذلك على الاتمام على وجه الشرعة قبل  
 النخس في ذلك على القطع وفي اخر مسائل الامام جندب هذا ذكر  
 هنا والمذكر في نسخة شمس الامة النخس يعني قوله يفزع منها اي يسلم  
 على راس الركعتين ولفظ محمد بن يونس قوله يفزع منها وسلم اذا خرج الامام  
**إذا** نوى فرض الوتر بحول الا في صلوة الجمعة لان فرض الوتر يوم  
 الجمعة اختلاف بين العلماء عندنا في حذيفة واني يوسف فرض من الوقت الظهر  
 الا ان الحول الصحيح المعتمد ما هو باسقاط الفرض باذا الجمعة على سبيل الترخيم  
 وهكذا عند محمد في قوله الاول وفي قوله الاخر الفرض من احدهما فانما  
 يتعين بالاداء لان الجمعة اكمل من الظهر بليل ان الظهر ينقص باذا  
 الجمعة اما الجمعة لا تنقص باذا الظهر وذكر العذوي قال محمد الفرض  
 الجمعة فله ان يسقط بالظهر وروى عنه انه قال لا اعلم فرض من الوقت  
 ما هو وانما الفرض ما يستقر عليه فعله وقال في فرض الوقت الجمعة  
 الظهر بدل **مسألة** بعرفات بعد غروب الشمس يوم بالاعادة فان لم يعد  
 حتى طلع الفجر انقلب جائز في باب المسافر من كان في **المسافر** ولا يصح في  
 ركعات قوط لا يقصر المسافر وفي رباط وليان يقصر وذكره واقفا  
 اختلاف المشايخ واختاره انه يقصر فيهما من خرج من بخارا مسافرا  
 وذكره هنا في موضع اخر اصح ان المسافر اذا خرج عن الرضى يقصر  
 وفي مسائل الجمعة وشي منه يحكي للمسافر الجمع بين الصلوتين فعلا  
 بنور المسوف بان يركع الاول ويجعل الثاني وتاخير المغرب مكره الا بعد  
 السفر في ارباب الرضى من الغنية من يصلى النطق قاعدا يغز على او يغز  
 كيف يفعل اجمع ان في التشرع يقول كما يقول في سائر الصلوات واختلفوا  
 في حالة القراءة انه كيف يقول فعلى ابي حنيفة انه يجزئ ان يقرأ وان شاء  
 اجنبى وان شاء قعد كما يقول في التشهد وعن ابي يوسف انه يجنبى ويترجى  
 فيه روايتان وعن محمد انه يقول مترجعا وعن زفر انه يقول كما يقول في حالة  
 التشهد ثم اختلف ابو يوسف ومحمد فيما بينهما انه متى حل القعدة قال ابو يوسف



عند السجود وقال محمد بعد السجود كذا ذكره في آخره في أول كتاب  
القبلة وذكره في أخبار الحديث أنه نحي بن التبرج والاختصاص  
وحكى عن اختلاف زفر بن ريفان في صلاة الليل يتبع عند أبي حنيفة من  
أول صلاة إلى آخرها وروى عن محمد بن أبي حنيفة أنه قال لا فضل له  
أن يقعد في موضع القيام **محمدا** لما ذكره شيخ الإسلام خوهر  
زاده ورأيت في مختصر الكرخي عن محمد بن أبي حنيفة أنه يقعد كيف  
يشاء وهو قول محمد وروى الحسن أنه يتربع وإذا أراد أن يركع يثنى  
رجله اليسرى وافتريتها قال القلوري أطلق الحسن رواية الحسن  
وهي عن أبي يوسف وروى ابن أبي مالك عن أبي يوسف أنه يركع  
متربعا وقال زفر بن ريفان رجلاه اليسرى في جميع صلاته لما ذكره  
الكرخي والقلوري وذكر الفقيه أبو جعفر الثالث أن الفتوى على قول  
زفر **إذا** انحنى عليه أو جنى أو عجز عن الاتكاء بالرس أن دام حتى كان  
الثر من يوم وليلة تسقط الصلوة وإن كان أقل لا والعبرة في الكثرة  
عند أبي حنيفة وأبي يوسف من حيث الساعات وعند محمد من حيث  
دخول الوقت حتى لو حدث هذا قبل الزوال ودل على ما بعد الزوال  
من اليوم الثاني وإفاق قبل دخول وقت العصر عندهما لا قضاء عليه  
وعنده علمه القضاء ما لم يمتد إلى وقت العصر في هذا الباب فكلها هنا  
وهو المذكور في شرح خوارزمي وأبو الليث جعل اعتبار الساعات  
رواية عن أبي حنيفة قال وروى عن محمد أنه لا عبرة بالساعات  
وذكر البخاري أن اعتبار الساعات رواية عن أبي حنيفة والصحيح  
أن العبرة بعد الصلوات **مسائل سجدة التلاوة** إذا سجد  
للتلاوة وثلاث في السجدة أية أخرى لا يلزمه سجدة التلاوة وكل  
لو ثلاث في الركوع ذكر في صلاة الفارسية لأن هذه الثلاث محجور  
**وجوب** سجدة التلاوة متعلق بثلاثة جميع الآية وبالحرث  
الذي فيه السجدة ذكر الفقيه أبو جعفر في غريب الرواية عن محمد

فيمن قرأ أية السجدة إلا حرف الذي في آخرها أنه لا يسجد وإن  
قرأ حرف الذي يسجد فيه لا غير لم يسجد إلا أن يقرأ أية السجدة  
قال الفقيه أبو جعفر إذا قرأ حرف السجدة ومعه غير لها قبلها أو بعد  
أو بعد لها يسجد وإن كان دون ذلك لا يسجد وذكره في غريب  
حنيفة في السلم يقرأ أية السجدة ثم يركع والقيام بالله ثم يسلم لم يكن  
عليه السجدة وروى الحسن عن أبي حنيفة في المسكر أن إذا قرأ أية السجدة  
لزمه وكذا الخبيز إذا تلا يلزمه السجود إذا فاق قال أبو جعفر  
هذا إذا لم يكن مغتافا وتفسيره يأتي في نكاح هذا الكتاب إذا تلا أية  
السجدة في القبلة وركع السجدة الثالثة والقياس أن يجزئ وبه  
أخذ علماء قنا وفي الاستحسان لا وهو قول الشافعي قال القلوري  
من أصحابنا من قال لهذا غلط وقع من إكاث والصحيح أن القيام  
يجمع من ذلك ومنهم من قال ما ذكر في الكتاب فهو الصحيح لكن  
أما بخبره بشرط أحدهما النية والثاني أن لا يتخلل بين السجدة  
وبين الركوع تلك آيات وهذه مسألة عجبية وإنما قبل باب السجود  
من شرح الطحاوي وهذا إذا كانت الآيات الثلاث من وسط السورة  
حتى يعتبر فاصلة أما لو كانت من آخر السورة لا يكون فاصلا كذا ذكر  
في الأصول والمجرد والمأزونات **الآية** أو الأصم إذا رأى قوما يسجدون  
للتلاوة لا يجب عليهم أن يسجدوا لأنهم لم يقرأ ولم يسمع في كراهية فتاوى  
**الحائض** إذا سمعت أية السجدة لا تسجد عليها ذكر في الكرخي في مختصر  
إذا تلا أية السجدة في الصلاة فإن شارك بها وإن شأ يسجد قال  
القلوري تفسيره عن أبي يوسف يعني أن شأ أقام ركوع الصلاة مقامها  
وروى الحسن عن أبي حنيفة إذا كانت السجدة في آخر السورة كما في سورة  
الاعراف في آخر السورة والنجم وأقرأ من أطلها مثل بني إسرائيل  
وإذا أكتما، التفت وركع حرك من السورة آخر أية السجدة الركعة  
عن سجدة التلاوة فإن خرج إلى سورة أخرى علم أنه يركع بها وقول



الحسن اخرية سجدة الركعة من سجدة التلاوة يدرك على الركوع فيقع  
اليد داخل في ذكره وعن ابي يوسف رحمه الله اذا قرأ بعد السجدة  
ما خفي في الصلاة ثلاث ايات فصاعدا لم يخف الركوع بها **المصلي**  
اذ اتلا آية السجدة ونسي ان يسجد لها ثم ذكر وسجد قال العبد  
الشهيد حكى لي يحيى داندشاني عن فريد القاسمي الامام على السجدة  
التي قالها على من قرأ عليه التلاوة انه لا يسجد عليه قلت وذكر في باب  
السجود في الاصل امام يصلي يقوم قولا سجدة فتسجد ويسجد لها فذكر  
حكاه هو الشيخ ابي عبد الله كيف يصنع قال اذا ذكرها وقول آخر سجدة  
لها ثم قام فعاد في ركوعه ثم قضى في سجدة في سجدة السجود  
وتمامه ينظر هناك لا في كتابي **مسائل السجود** اذا شرع في الصلاة  
على المني بعد الفراغ من التشهد بامامة ثم ذكر فقام الى الثاني قال السيد  
الامام ابو سجاد القاسمي لما تروى عليه سجود السجود كما هو جواب  
مناجاة عند ابن السجدة الامام اذ قال اللهم صل على محمد و **ج**  
وقال القاسمي لما تروى لا يجب ما لم يقل مع ذلك وعلى ال محمد و ذكر  
في واقعات الناطقي قال ابو حنيفة اذا زاد في التشهد الاو او في  
سجدة التلاوة السجدة اذا فرغ من التشهد ثم قرأ الفاتحة سهوا لا يسهو  
عليه في فتاوى سمرقند ولو قرأ الفاتحة مكان التشهد عليه السجود  
وكذا لو قرأ الفاتحة ثم التشهد كان عليه السجود ذكر ذلك عن ابي حنيفة  
في واقعات الناطقي اذ ابدى في موضع التشهد فعمل السجود وتكلم لو بدا  
بالتشهد ثم بالقاء لا يسهو عليه لان في الوجه الثاني وضع في موضع  
في ذكره ان اذ ابدى في التشهد بالقاء فعله السجود ولو بدا بالتشهد  
ثم بالقاء لا يسهو عليه لان في الوجه الاول لم يضع التشهد موضعه  
وفي الثاني وضع موضعه وذكر في سماعه عن محمد بن في الفاتحة  
الكتاب وسورة ثم قرأ الفاتحة في اخرى لا يسهو عليه ولو قرأ الفاتحة في  
ولم يقرأ فيها سورة فعليه السجود ذكر في سماعه مطلقا ان من قرأ الفاتحة

في الاولي بين حدين لزومه سجود السجود وفي الاخر بين لا يلزمه في  
الواقعات الناطقي وكذا في تكرار التشهد في صلوات جمع الفقهاء **وقيل**  
هذا التفصيل **اذا** تفكر في صلواته ان اطاق لزومه سجد السجود  
والا فلا والناظر ان السجدة شيء من فعل الصلاة وان قل حتى اذا قال  
اذ احدث فلان لم يسجد شيئا فشكل انه صلى ثلثا او ريعا ان سجدة عن  
الوجهين لزومه سجود السجود في الاقل وموضعه اخى باب السجود الغنية  
وذكر الفقيه ابو جعفر في غير الرواية عن ذكر الماتح في نوادره عن  
ابي حنيفة ان من شك في سجدة فلم يزل صلى ركعة او ركعتين فاما  
تفكره ان كان ذلك في قيامه او ركوعه او قومه او سجدة او قعوده  
الاخر لا يسهو عليه القاسمي وان كان في جلوسه بين السجدة في فعله  
السهو كان له ان يطل اللب في جميع ما وصفتها الا فيما بين السجدة بين  
والتفكير في وسط سجدة **مصلي** سجد عن القعدة الاخرى وافتتح  
السطوع لا يفسد سجدة ما لم يقبل الركعة بالسجدة ولو فعل عمدا  
يفسد في آخر باب اجمعة من شرح المصنف **سجود السجود** اذا وقع  
في وسط الصلاة لا يقبل بها ويسجد ثانيا في باب مسافر الغنية  
وعند ابي بكر الاحمد يقبل بها وبه اخذ الفقيه ابو جعفر **اذا** دار بين ثلثين  
والثلاثين لا يقبل هو الصحيح **اذا** سلم في الظهر على راس الثانية على طين انما  
جمعة او في العشاء على ثمانين او يجزئ استقبال الصلاة وان سلم في الظهر  
على راس الركعتين على طين انه اتم ذكره في الاصل ان كان في مكانه فانه يتم والم  
والمراد بالمكان المسجد **اذا** صلى الظهر على غير وضوء والعصر بوضوء ثم اعاد  
الظهر ولم يعد العصر حتى صلى المغرب اعاد العصر ولم يعد المغرب كمن هذا  
بطلان ان العصر وقع جائزا اما على طين او على وقت اذا المغرب ان عليه المص  
لا يجوز اذا المغرب ايضا نص محمد في نوادر ابن سماعه في باب مسافر  
الغنية وتمامه ينظر في هذا الباب من شرح من هذا **اذا** شك  
بعد الفراغ من الصلاة انه صلى ثلثا او ريعا لا شيء عليه ويجعل كانه صلى



أربعاً حملاً لأمره على الصلح وإن كان قبل الفراغ بعد التحري ياخذ  
 بالمتيقن وجملة في أبواب الصلوة في شرح الزيارات لا في الرواية  
 هذه المسئلة في المتن **قال** إذا فرغ القوم من صلواتهم فشكلوا في الأتمام  
 قال محمد إن كان بعد الفراغ لم يلتفتوا إلى ذلك وإن استيقن واحد من القوم  
 بالأتمام واستيقن آخر بالنقصان وشك الإمام وباقي القوم فلا حاجة  
 إلا على الذي استيقن بالنقصان وتمام هذا في الوقفات **وفي** شرح  
 الطحاوي من لم يدرك ثلاثاً صلاتاً أربعاً فإنه ينظر إن كان ذلك  
 أول ما عرض له استقبل الصلوة وإن كان ذلك فوضعه كثر تحرياً  
 الصواب وأتم الصلوة على ذلك وسجد سجدة في السهو في آخر صلاة  
 قال الكشي معناه إذا صار غالب حالة ذلك فحكة عنه القدر  
 وإن لم يكن له رأي في ذلك لم يقع تحريم على شيء بناء على الأقل واحدة  
 به كما إذا وقع الشك في الركعة والركعتين فإنه يجعلها ركعة واحدة  
 وإن وقع بين الركعتين والثلاث يجعلها ركعتين وإن كان بين  
 الثلاث والأربع يجعلها ثلاثاً فتم صلواته صلى الله عليه وسلم إن يتبدل  
 عقيب كل ركعة التي يقع له الشك أنها آخر صلواته احتياطاً ثم تقوم  
 فيصنف إليها ركعة أخرى وعند الشافعي بنى على الأقل في الأحكام  
 كلها وهو رواية الحسن عن أبي حنيفة **مسائل الجنازة السابعة**  
 لا يصلي عليه عندنا في شهيد الغنية في اختلاف الموتى وكذلك ذكر  
 الفضلي أيضاً وقال في قاطع الطريق روى عن محمد في النوادر أنه  
 لا يصلي عليه سوا قتل في الحرب وقتله الإمام حراً وذهب إلى أنه  
 محارب كالبغاني **من قتل وهو ظالم يغسل ولا يصلي عليه ومن قتل**  
**وهو مظلوم لا يغسل ولا يصلي عليه ومن قتل بحق بصلاح أو غيره كما في**  
**القتل والرجم يغسل ويصلي عليه ويصنع به ما يصنع بالموتى والغرق**  
**يغسل ولا يصلي عليه إذا ولو ميتاً لا يغسل ولا يصلي عليه في مختصر**  
**الحاكم في باب آتاه النساء من شرح الطحاوي إذا خرج**

الولد حيّاً ثم مات يصلي عليه والأفلا سوا خرج من جانب الرأس  
 أو من جانب الرجل **إذا** وجد الميت أقل من النصف وليس فيه الرأس  
 لا يصلي عليه وهذا المشقة إلى أنه لو كان معه الرأس يصلي عليه **ولو**  
**وجد** النصف مشقاً فابتنصفت مع كل نصف نصف من الرأس لا يغسل  
 ولا يصلي عليه **ولو وجد** الرأس وحده لا يصلي عليه **ولو وجد** أكل  
 إلا الرأس يصلي عليه وكذلك في القسامة إذا وجد الرأس وحده  
 في المحلة لا تجزئ القسامة وإذا وجد البدن كله إلا الرأس **الشهاد**  
 إذا أوصى فهو أرباب عند أبي يوسف وعند محمد لا قبل هذا إذا أوصى  
 بشئ من أمور الآخرة أما إذا أوصى بشئ من أمور الدنيا فهو أرباب  
 بالاجتماع والمراد بالأرباب حكم مختص بالأحياء وجوب الصلوة  
 فإن مضى وقت صلاته كامل وهو عاقل فهو أرباب وكذلك لو رفع  
 عن المكان الذي جرح فيه وكيف لو عاش يوماً وليلة وليس بنفس  
 نفس الكلام أرباب إلا من شهد أحداً من تكلم في شهيد الغنية  
**الخنثى كيف يغسل** يجعل في كراهه فيغسل ذكر هذه المسئلة ثم لا يمد  
 الحلواني واطن أنه في ذناوي نيسابور كمن هذا خلافاً ظاهر  
 الرواية وظاهر الرواية أن الخنثى يجم ولا يغسل إذا بلغ بالسن  
 أو كان رافعاً في باب الخنثى **يوضح** الكافي على مسأله الميت  
 وهو الحنفين والركبتان والبدن والقدمان **تكفين الرجل**  
 زيادة على ثلثة أثواب إلى خمسة أثواب التي هي كفن النساء ليس  
 بمكروه ولا بأس به في خنثى عصام وخواتمه وفي لجام الأصغر  
 قال بخير في كفن الميت ينظر إلى الرجل ما إذا يلبس إذا خرج للمعيد  
 وإلى المرأة ما إذا تلبس إذا خرجت إلى زيارة أو بها وإذا رزها  
 أبوها ما إذا تلبس وتعد من تديه وقال الفقيه أبو جعفر كفن  
 الميت إن ينظر إلى ما يلبسه الإنسان في الغالب فيكون مثل ذلك  
 الثوب كفن له **ولو تبيع** النساء على الميت بالكفن ثم أفرسته



السبع سياتي في وقف هذا الكتاب ان عند ابي يوسف ومحمد بن يوسف  
 المتكلم المتبرع **ويكلم** بملكوته الخاتمة في المسجد الذي يقيم الجماعة  
 فيه من كان الميت والقوم في المسجد وكان الميت مع البعض خارج  
 المسجد والبعض في المسجد وكان الميت في المسجد والقوم خارج المسجد  
 لان المسجد بني لاداء الفرائض وهي احدى اركان الفقه وفيه الفقه شرح  
 الجامع الصغير ذكر فيه اخته والمشاخ **الصحيح** انه يجوز ان يصلوا بمكة  
 اذا كان مقدرا وان كان اما ان او حق الصلوة له فذلك نص عملي في انوار  
 ذكره شمس الامية وروى الحسن بن ابي حنيفة انه لا يجوز ان يخطب في ارضها  
 لان الناس ينتظرونه ولو لم ينتظروه تعاد وكذا الامام اذا احدث  
 في صلوة العبد له ان يتيم في المشرك وروى الحسن بن ابي حنيفة انه لا يتيم  
 في نكاح النكاح ذكره في باب صلوة العبد من قال شمس الامية الصحيح ان  
 ان في ظاهر الرواية يجوز **الامام الاعظم** اذا حضى الصحيح انه اقر  
 فان لم يكن فسلطان كل مصر فان لم يكن فامام المصراع والقاضي فان لم يكن  
 فامام الحجة فان لم يكن فمكة او ثيا في العصابات في الميراث وولاية  
 الا نكاح والصحيح هنا ان الاب يعقل على الابن عند الكل وان كان الابن  
 تقدم على الاب في ولاية النكاح عند ابي حنيفة وابي يوسف **ويبدل**  
 في حمل الجنان بالماء والمراد بالماء من يمين الميت لا يمين الجنان لان  
 يمين الميت على يمين الجنان ويمينه على يمين الجنان **المسلم** انه يرد في  
 ذارحم محرم كافر اما الكافر لا يرد ذارحم محرم مسلما لا يرد في عتبة  
 اللعنة والمسلم محتاج الى الرحمة خصوصا في هذه الحالة **اذا** وضعت الميت  
 في القبر يقول الراوي بعثني وعلى سلة رسول الله ويدخل في القبر  
 من يقوم الكفاية متى كان شفعا او وثرا **فصل الميت** من يلد الى بلد  
 ليس بحام ولا حامل لا يكون اهما في سائر العيون **مسائل بملكوته التمسوف**  
**والغسوق والاستنقاء** يصلي في كسوة الشمس جماعة ركعتين كالنفل  
 عندنا وهذا سنة وعندنا ثانيا في يصلي ركعتين كل ركعة بركعة غير ركعتين

وفي خسوف القمر والظلمة والريح لا يصلي الا وحدها وفي كسوف  
 الشمس يصلي امام الذي يصلي الجماعة ولا يصلون في مساجد لم  
 تكون جماعة والجمعة ولا يجهر الا امام عند ابي حنيفة خلافا لغيره  
 قال ابي حنيفة رحمه الله في الاستسقاء لا يصلي ولا يقرأ الا امام **اذا**  
 وقال محمد يصلي جماعة ركعتين ركعتي الفجر لا يقرأ فيها ويقرأ الامام رواه  
 واختلف المتأخرون على قول ابي يوسف **وصورة القلب** ان يصح الخياط  
 الا يمس على الايسر ولا يمس على اليمين وهذا في حق الامام اما القوم فلا  
 يلقبون بالا جماعة ثم عند محمد اذا صلى امام جهر وعندنا لا يصلي  
 الامام فلا يتأخر في التوقيع اما لو صلى لا يجهر ولا يعلو بالصوت **باب**  
**كتاب الزكوة والمسائل المسئلة خارج مسائل**  
**الزكوة نوع واحد ثم مسائل الخراج ثلثة انواع مسائل النكاح**  
 حكمي عن الفضلي رحمه الله انه كان يقول زكوة الاجرة المجلية في الاجرة  
 الطويلة الموسومة على الاجرة في السنين التي كانت الاجرة في سنة  
 لانه ملكها بالقبض وبالفنح لا ينقض ملكه اذا كانت الاجرة ذراهم  
 وما سألها لانها لا تسقط وكان الشيخ الامام محمد بن الحسن حكى  
 رحمه الله يقول في عندي ان الزكوة تجب على المستاجر ايضا لانه بعد  
 ذلك ما لا موضع عا دينا له على الاجرة كذا في بيع الوفاء **باب**  
 اعتاده اهل سمرقند زكوة ذلك المال يجب على البائع لانه ملكه  
 بالقبض وعلى المشتري ايضا لانه يملكه ما لا موضع عا دينا له على  
 على البائع وليس هذا بحاج الزكوة على شخصين في مال واحد **باب**  
 لان الله لم لا تعين في العقود والفسوخ وهكذا ذكر البردوي  
 هذه المسئلة ايضا في اجماع في هذه المواضع **رجل** له مائة درهم  
 تعد ومائة درهم على انسان تجب الزكوة وكل ثياب احدهما بالآخر  
 في ثوب او زكوة عصا **اذا** كان له دار سكن بها تحل له الصلوة وان لم  
 يكن جميع الدار مستحق الحاجة بان كان لا يسكن الكل هو الصحيح **باب**



الاطعام من ايمان الكافي **مسائل الخراج** ثلاثة انواع نوع في المعنى  
 عليه بطريق القياس كانه عاده اهل سرقند اذا وقع التقاض بين  
 العاقلين في البلد فزرع فيه المشتري واخذ الفلحة فالخراج على بائع  
 ان نقصه الزراعة لان النقصان يوجب الضمان وسواء كان الغنم  
 مثل الخراج او دونه او اكثر كما في الاجارات لان هذا في الحقيقة رهن  
 وليس له من الانتفاع بالرهن فيصير غاصبا وان لم تنقصه الزراعة  
 فالخراج على المشتري كما في الغاصب خراج المستاجر على الاجر وخراج  
 المستعان على العتق **خراج الغصوب** اذا لم تكن له بينه عاده كذا  
 والغاصب جاز ان لم ينقص الأرض بالزراعة ذكر في المزارعة اكثر  
 انه على الغاصب وان كان الغاصب مؤثرا وله بينه عاده فلم ياتخذ  
 يجب على الأرض نص على هذا في نوادر هستانم وان نقص على قول  
 اني خيفة على الأرض بشرط الخراج على المستاجر باق في اجارات  
 هذا الكتاب **اذا** كانت الأرض في يد المشتري مقدار ما لا يتمكن من الات  
 من الاستقلال فاخذ السلطان من الخراج لا يكون له ان يرجع على البائع  
 وهو ظاهر **ولو نقد** عامل الخراج الخراج من الاكل رجع بذكره على  
 الأرض في قساقا لنفسه وفيه نظر **اذا** بقي من السنة مقدار ما يمكن  
 من الزرع ويدرك فالخراج على المشتري اي زرع كان هكذا قال ابو بصير  
 وقال ابو اقسام ان بقي مقدار ما يبلغ زرع الحنطة والشعير على المشتري  
 ولا يعتبر الدخن او الصبغ انه ان بقي من السنة مقدار ما يزرع الدخن  
 ويبلغ الزرع مبلغا يضمنه تكون ضروفا الخراج الواجب في الأرض الخراج  
 على المشتري والا فعلى البائع لان هذا السهم اذا باع أرضا فارعة  
 أرضا فيها زرع لم يبلغ كان الخراج على المشتري بكل حال في نوادر الغنية  
 وان باع أرضا فيها زرع انقول يجب وباع ولم يزرع من السنة مقدار  
 ما يزرع ثانيا يغني ان يجب على البائع ولو باع من اخر ثم المشتري  
 من اخر هكذا اكل واحد منهم بعد شهر يجب على احد في باب العشر والخراج

كتب في نوادر زكاة  
 عظام والفتوى على انه  
 ان يزرع يزرع  
 كان على البائع المشتري  
 والا فعلى البائع

من عيوك المسائل **نوع** اخر الامام اذا دفع ارضي مملكه الى قوم يفسرها  
 اراضي لا مائة لها دفعها الى قوم ليعطوا الخراج حاز ذلك وطرد ذلك  
 ان يقيم الامام مقام الملاك في الزراعة واعطا الخراج اصل **مسألة**  
 في كتاب العشر والخراج ان المالك اذا عجز عن الزراعة فلا بد ان  
 ان يدفع الى غيره خارعة ليقوم عليه وياخذ الامام الخراج من نصيب  
 الرقيق فيه **ولو باع** الامام هذه الأرض جان وان اجر جان وطرد بوجان  
 احد من اهل اقامتهم مقام الملاك او الاجارة نقل الخراج فانه  
 لما ملك البائع والتمن لصاحب الأرض او لم يملك الاجارة والاجر  
 لصاحب الأرض لكن ياخذ الامام ذلك بالخراج وهو لا يملك كون  
 البيع لانهم قاموا مقام الملاك في الزراعة واعطاء الخراج لا غير  
 وفيه مستاجر فكيف يجوز البيع قولها لا قول اني خيفة رهن  
 وقيل بانه قول الكل فاذا اقسمت و ارادوا ان ياخذوا بعد ذلك  
 من احد لم يمكن وفي هذا الفصل كلمات فينظر في سير القويون  
 واقعات الناطق فيقول بالغ هناك في مسائل الخراج ومعرفة  
 اراضي العشر والخراج وحول ودها وذكر فيه هذا الفصل ايضا  
 فينظر لا محالة وينظر اخر الباب السنين من الزيادة **نوع**  
 النقصان عن وضعة عمر من ان كانت الأرض لا يطبق  
 يجوز بالانفاق والزعماء عليها وان كانت الأرض تطبق في سواد  
 عدى وبلدة وضفا الامام عليها لا يجوز بالانفاق كتب في العشر  
 والخراج في عصام اما في بلدة اراد الامام ان يصيرها ابتداء قال  
 في الن ياد ان على قول اني يوسف لا يجوز وعن ابي حنيفة فضل قول  
 اني يوسف في مختصر عصام وقال مجمل يجوز في باب السر بعد احد  
 وسنين بايا وينظر هناك في سير واقعات الناطق **خراج** أرض لسان  
 في الاشجار الممتدة مثل اكرم عشرة دراهم كنت في كتاب العشر  
 والخراج وفي سير هذا الكتاب بالوالي اذ اذهب لرجل خراج ارض لا يسع



ان نقتله لان الخراج صدقة الارض ومصرفه جماعة المسلمين فله يحق  
 له ان يختص به هكذا ذكر في سير واقفاً الناطق وهذا عندنا يحق  
 اذا كان الهلاك **وكيفية الاقل** وطرق الصخرة في كتاب العشر والخراج  
 وسائر من شئ في ادب القاضي المختص **السلطان** اذا جعل الخراج لمصالح  
 الارض وركب عليه قال ابو يوسف يحق وقال مجاهد لا يحق وان جعل العشر  
 لمصالح الارض لا يحق بالاتفاق وذكر في الجامع الاصل السلطان اذا لم  
 يطلب الخراج من ارض الخراج فعلى صاحب الارض ان يتصدق بذلك فان  
 تصدق بعد الطلب خرج عن العهدة **من عليه الخراج** اذا لم يود حتى  
 مضى عليه سون لا يخل لما مضى عند الحي حنيفة وهو على الاحتياط  
 في الجزية في السير الصغير نحو الزادة في باب توظيف الخراج **وهو**  
 الوضيفة والمقاسمة اذا هلك الخراج كمثل الحصاد سقط وبعد  
 الحصاد لا يسقط في مزادته **الفلة** اذا ادركت كان  
 للسلطان ان يجلس لفلة حتى ياخذ الخراج ذكر في الزادة في باب ما تصدق  
 فيه الوصي من وصايا الجامع واحال الى العشر والخراج والله تعالى اعلم  
**كتاب الصوم** في الشهادة على رواية الهلاك في مسائل النية  
 في الصوم ثم فيما يرجع الى فساد الصوم وجوب الكفاية ثم في الامور  
 الاعتكاف وميلقة الفطر مسائل في الشهادة على رواية الهلاك  
 ذكر شمس الامم في الاستحسان انه لا يشترط لفظ الشهادة في الشهادة  
 على رواية هلال رمضان فشهد واحد لا يقبل وان كان خارج المصعد  
 يقبل **ولو** شهد واحد على شهادة واحد على هلال رمضان يقبل ذكر  
 المعلن اني رخصت في باب الشهادة على الشهادة من ادب القاضي فان  
 العد في الامور ليس بشرط هكذا في الفروع ولا لذلك سائر  
 الشهادة **ولو** كانت السببية في هلال رمضان فشهد واحد  
 لا يقبل وان كان خارج المصعد يقبل نص في استحسان المختص وقد  
 ان اراى في المصعد على مكان مرتفع في استحسان شمس الامم **مسائل**

**النية في الصوم** اذا قال نويت ان اصوم غد ان شاء الله **كر**  
 شمس الامم الحنفي ان لا يروى له وفيما قيل في استحسانه في القياس  
 لا يصح ما كان لان الاستثناء اذا الحق الكلام يبطل ما قبله كما في الطلاق  
 وغيره وفي الاستحسان يصح ما كان قوله ان شاء الله ليس على وجه  
 الاستثناء انما هو على وجه الاستعانة وطلب التوفيق من الله تعالى  
 بخلاف الطلاق وغيره **في قضاء رمضان** اذا نوى القضاء لا غير  
 الحج وان لم يعين اليوم متى كان عن رمضان واحد او عن رمضانين  
 المذكور في غريب الرواية لا يبي جعفر وفي باب الظاهر من شرح الجامع  
 الصغير في مسألة الاعتكاف عن ظهارين كين مع هذا ينوي احتياطاً  
 فيكفي في الفتوى احتياطاً ايست كه حرس كند وكذا في قضاء الصلوة  
 يحوز اذا لم يبين اول صلوة عليه او اخر صلوة وفي الاحتياط يعني اذا  
 نوى من الليل القضاء والتطوع يقع قضاء في قول ابي يوسف **وهو**  
 رواية عن ابي حنيفة وعند مجاهد يقع تطوعاً ولو نوى الكفاية والقضاء  
 يقع عن التطوع ولو اصح يوماً قننى ان يصوم قضاء من شهر رمضان  
 وكفاية يمين لم يجز عن احدها وكان تطوعاً فان افطره قصص لوجه  
 قال بعضهم ارادته قضاء فذكر اليوم الذي كان عليه قبل الشروع وقضى  
 الصوم وهذا لا يصح لانه علقه بالافطار في هذا اليوم وجوب  
 قضاء فذكر اليوم لا يتعلق بالافطار في هذا اليوم بل المراد بقضاء  
 هذا اليوم قال عالم العلماء وهو في اشكال في مسألة المظنون قبل  
 بالغصب البصر الحبر والعبدون وط مشح الجامع الكبير في ذكره **في**  
 الجامع الاصفى ان من دخل في الصوم على حسان انه علمه ثم علم انه ليس  
 عليه فلم يفتوا كمن مضى عليه ثم افطر فعليه القضاء كالمضى عليه من عند  
 فقد انقضى المضى فيه فيجب عليه كمن هذا اذا تبين له ذلك قبل الزوال  
 مسائل **فيما** يرجع الى فساد الصوم وجوب الكفاية **اذا** دخل  
 الدروع فم الصائم ان كان قليلاً كالقطرة والقطرات ونحو ذلك



لا يفسد وان كان كثير حتى وجد ملوحتة في جميع فيه واجتمع  
شئ كثير فابتلع يفسد لانه لا يمكن التحمل عنه في الوجه الاول وكل  
ويمكن في الوجه الثاني وكذا هذا في عرق الوجه **المصائم**  
اذا فتح فاه فدخل الغبار حلقه لا يفسد صومه في اول باب  
الطبيب من مناسك عظام وفي الجامع الصغير اذا دخل حلقه ذباب  
وهو ذاك الصوم لا شئ عليه وان اكل لجم بين اسنانه فمضغ  
لا شئ عليه وقال في فروع الفضا لنا ان القليل تابع للأسنان والحد  
الفاصل الحمرة فصاعدا كثيرا وما دون ذلك قليل هكذا  
ذكر الصدر الشهيد ورأيت في الجامع الصغير عن أبي نصر الدوسي  
انه قال ليس في هذا تعدد بقدر وانما عدي انه اذا اراد ان  
يتلعه ان امكنه ان يتلعه بغير شئ فهو كمن لا تراه الا الله ابتلاهم  
بغير استغناء بالزراق فذكر علامة وان لم يمكنه ذلك بغير استغناء  
بالزراق فذكر علامة فقلت وهذا في غاية الحسن وهو **باب**  
من الاول **المصائم** اذا ابتلع سمية بين اسنانه لا يفسد صومه على  
ما ذكرنا ولو تناولا من الخارج فهو على التفصيل ان ابتلعها من غير  
مضغ يفسد صومه وان مضغها لا يفسد لانها بالمضغ ثلاثي في الجامع  
الصغير وفي وجوب الكفاية كلام اذا ابتلعها ولم يمضغها قال  
الصدر الشهيد في المختار انه يجب الكفاية لانها من جنس ما يتغير  
بها اذا اكل ويرى الشجرة وهو صائم ان كان منها يؤكل زارعه في  
ورق الشجر الشيم وبالفارسية درخت كشت وجوزناك في الاستدلال  
عليه القضاة والكتبة فلو اكله بعد ما كثر فعله القضاة وروى  
الكفاية لانه لا يؤكل عاكة اذا صار غليظا فعلى هذا في اكل حلوى  
ونحوها فربما اجملة في النوازل **المصائم** اذا استقصى في استنجاء  
حتى يبلغ الماء موضع الحفنة فهذا اقل ما يكون ولو كان وضوء  
في النوازل والواقعات **الملة** اذا ارقت زوجه في شهر مضاع

على الجماع فجامعها مكرها ذكر في فتاوى اهل سمرقند انه يحرم عليها  
الغصن والكفارة لان الزوج لا جامعها الا بعد انتشار الاله واللذة  
وعند ذلك يزول الكراه بخلاف ما لو اكرهها وعلت عليها وجامعها حيث  
لا يحرمها الكفاية وقد نص محمد في الاصل انه كفارة عليه في الفضل  
الاول وفيه الصحيح لان هذا افطار بعد وعليه الفقه ويختتم الباب  
مسائل **في الاعتكاف وصلة الفطر** ذكر اخر صفة هذا الكتاب  
اذا اراد الرجل اجاب الاعتكاف ينبغي ان يدرك لسانه ويكفي لا يجاب  
النية بالقلب ذكره شمس الامعة الحلواني في كتاب الصوم **صائم**  
يوما نص عاظم قال في بعض النها على اعتكاف هذا اليوم لا اعتكاف عليه  
سبق اقل ذلك قبل نصف النهار او جعله في صوم العيون وذكر  
في اخر صفة هذا الكتاب لا يجوز الاعتكاف الا في مسجد يقام فيه  
الصلوات الخمس سواء كان مسجد الجامع او غيره ذكر شمس الامعة الحلواني  
**الصبي** اذا بلغ موشها ومجنوبا لا يسقط صدقة الفطر عن الأب واذا  
بلغ عاقلا ثم عته او جن لا يجب صدقة الفطر في باب اذن الصبي من  
ما دون حق الزيادة والله اعلم **كتاب المناسك** حكى المناطقي  
في كتاب الحضر والباحة من واقعاته عن كتاب الحلال والحرام لمحمد  
بن سباع انه اذا قتل بعض الحاج فهو على ترك الحج **رجل سرق**  
نقعة بعد ما احرم ان قدر على المشي لا يكون محصرا وان لم يقدر يكون  
محصرا لانه عاجز **المأمول بالبح** اذا استأجر خادما لخدمة ينظر  
ان كان مثله لا يخدم نفسه فهو في مال الميت لانه يكون ما دون ما في ذكر  
وان كان يخدم نفسه فهو في ماله لانه لا يكون ما دون ما ذكرها بين  
المسلمين في النوازل **المأمول بالبح عن الميت** اذا قال جئت عن الميت  
فانكرت الورثة فالقول له مع يمينه الا ان يكون للميت دين على رجل  
فقال حج عني هذا المال حج عني بعد موته فعليه اليه انه قد حج بها  
لانهم في الصورة الادنى ارادوا الرجوع عليهم بالتقعة وهو يكره وفي



وفي الصورة الثانية هو يدل على الخروج عن عهدة ما عليه والى رتبة  
 ينكرون في واقعات الناطق **رجل** قال انا ارجع فلاح علة ولو قال  
 ان دخلت الارض انا ارجع فلاح لزمه في النوازل **محرر** اضطر الى ميتة  
 وصيد ياكل الميتة ويدخل الصيد في قول الى حنيفة ومحمد وهي مع اجناسها  
 في العيون **رجل** ادخل الصيد في الحرم ثم اخرج منه فباعه في الحرم  
 من حلال او محرم كان البيع باطلا في بيع الحرم ثم كان ارجع كالميتة  
**كتاب النكاح نوع** في اللفظ والوكيل والمكان وما يقع فيه ثم في الولى  
 ثم في الكفالة ثم في المهرات ثم في الزوج الثاني ثم في المهر والتمتع  
 ثم التتقات وما يتصل بها ثم حق الزوج على المرأة وحققا عليه ثم  
 دعوى النكاح والرضائه ودعوى الجها **مسائل الناطق النكاح**  
 والوكيل فيه ومكان النكاح وما يقع فيه **تعليق** الرجعة بالشرط لا يصح  
 كتعليق النكاح في ما دون خواتمه زاده وفي اخر باب الرجعة من شرح  
 القدروري **اذا** قال امرأة خولست بفلان اداى فقالت دادم  
 بين عقد النكاح حكم العرف **اذا** قال امرأة خولست بفلان بنى ادى  
 فقالت دادم وقال الزوج بل رقتي فقال بددت بين عقد النكاح وان لم  
 يقل بيمين **ولو** قال كعنية تقول من شدي فقالت سلم لا يتعقد  
 النكاح وان كان بحضور من الشهود **طلب** من امرأة زنا فقالت وهيت  
 من قبل الزوج لا يكون نكاحا وان كان بحضور من الشهود لا يثبت  
 هذا اذا وهيت نفسها على وجه النكاح في نكاح النوازل **رجل**  
 زوج بنت اخيه ابن اخيه وقال زوجت فلانة من فلان بكنى في نكاح  
 ان يقول قبلت في نكاح الجاهل **قال** لواءة تزوجت فلان بكنى في نكاح  
 افعال ان شاء ان يدل فابطل صاحب المشية مشية في المجلس فالتكاح جاز  
 لان المشية اذا بطلت في المجلس صار نكاحا بغير مشية كما قال في السلم  
 ان ابطال الخبار في المجلس حال السلم ذكره في مسائل شتى لكن هذا  
 اذا بدت المرأة اما اذا ابد الزوج فقالت تزوجتك ان شئت

الكفالة

ثم قبلت المرأة من غير شرط ثم النكاح ولا يحتاج الى ابطال المشية  
 بعد ذلك **رجل** وكل رجلا ان يحطب له ابنته فلان فجاد الوكيل الى اب  
 المرأة وقال هب ابنتك مني فقال الاب وهيت ثم ادعى الوكيل اني اريد  
 النكاح لموكلتي فان كان هذا القول من الخاطب على وجه الخطبة ومن  
 الاب على وجه الاجابة لا على وجه العقد لا يتعقد النكاح بينهما اصلا  
 في نكاح الفضلي وان كان على وجه العقد يتعقد النكاح للوكيل  
 لا للموكل وكذلك لو قال الوكيل بعد ذلك قبلت فلان ثم لا لما قال  
 هب ابنتك مني فقال الاب وهيت ثم النكاح من غير قبول الوكيل فكان  
 قبول الوكيل بعده فصلا اما اذا قال هب لفلان فقال الاب وهيت  
 ما لم يقل الوكيل قبلت لا يصح **اذا** قال قبلت فان قال لفلان صح  
 النكاح للموكل وان قال مطلقا قبلت يجب ان يصح ايضا للموكل هكذا  
 نص في النوازل وهذا يدل على ان من قال بعل ما جرى بينهما كلام بعث  
 هذا العبد بان دهم فقال الاخر اشتريت يصح وان لم يقل **اشترى**  
 بعث من فلان وهذا يدل على ان المرأة اذا قالت نحو شترت بفلان فكذا  
 ولم يقل منك فقال الزوج فروجه يصح هذا اذا قال الاب زوجت  
 ابنتي من فلان يعني الموكل اما اذا قال زوجت ابنتي على صديق كذا ولم  
 يقل من الخاطب او من موكله فلان فقال الخاطب قبلت يصح النكاح  
 للخاطب وان جرى بينهما ثلثات **الوكيل بالنكاح** اذا زوجها من  
 من نفسه لا يجوز في باب النكاح المخاطبة من الجاهل **فالت** له زوجتي  
 من شئت لا يمكن بزوجه من نفسه ولو قال الموصل وضع ثلث ما لي حيث شئت  
 كان له ان يضع في نفسه في مضاربة خواتمه زاده قبل باب الفلوس في  
 في وصايا هذا الكتاب نحو هذا **وكله** ان يزوج امرأة فزوجته صبيحة  
 لا يحرم مثلها جاز لان اسم المرأة اسم جيس يتناول الصغيرة والكبيرة  
 ومكن النكاح بثلث في الصغيرة كما ثبت في الكبيرة وثاخر المجامع لا يكون  
 اكثر منها في التلقا وذلك جاز في هذا اولى في وكالة شمس الائمة الحسني



**سائيل الكفاية** في  
 ما جاء في كتابه من  
 ما كان في وقت من  
 لا خلاف في ذلك  
 على ما هو عليه  
 في هذا الكتاب  
 في هذا الكتاب  
 في هذا الكتاب  
 في هذا الكتاب

رحمته **سائيل الكفاية** من كان الهلا للميراث وهو عاقل بالغ حتى كان  
 الكافي في حق الميراث ولا الصبي ولا المجنون وليا وشرح هذا في شرح الطحاوي  
**الاب** والوصي مملوك كان تزوج أمه أئمة ولا يمت ولا ملكا كان تزوج عنه وهل  
 ملكا كان تزوج أمه من عبد في القياس نعم في الاستحسان لا في الأصل  
 المتفاوتين من شركة مختص كما في وكيا في تمامه في الوصايا والمأذون  
 من هذا الكتاب **الابن** إذا بلغ مجنون أو موقن لها بتقوى ولاية الأب في نفسه  
 وماله وإذا بلغ عاقل لا يتم جن أو عنه هل يعود للولاية حتى لو أدل له  
 في الجنان أو تصرف في ماله أو زوجه أم لا هل يصح قال الفقيه أبو بكر  
 الميراثي على قول علمائنا الميراثي على قول أبي يوسف لا يعود قبالة بل يعود  
 إلى القاضي وعلى قول مجمل يعود استحسانا وقال الفقيه أبو بكر الميراثي  
 على قول علمائنا الثلاثة يعود وعلى قول زفر لا يعود بل يعود إلى السلطان  
**والاب** إذا جن أو عنه على قول الكل لا يثبت للأب ولاية في مال الأب  
 وهل له ولاية التزوج على قول من يثبت ثمة ثبت هنا وعلى قول من لا يثبت  
 ثمة لا يثبت هنا في آخر باب إذا الأب المجنون والمعنى من ما دون من هو  
 زاده **وذكر** شمس الأئمة المحسني في شرح نكاح المختصر أن القاضي إذا زوج  
 الصغرة ثم بلغت فلها الخيار في ظاهر الرواية وروى خالد بن صالح المروزي  
 عن أبي حنيفة أنه لا خيار لها **ولو** زوج القاضي الصغرة من ابنه كان باطلا  
 على ما يأتي في كتابنا ليسوع قبل سائيل العيب إذا جن أو لم يجن أو مطلقا  
 تزول الولاية وإن كان مجنون ويفتق ولا وينفذ تصرفه في حال الأفاقة  
**وتفسير** الجنون المطبق عند أبي يوسف أكثر السنة وفي رواية عنوا أكثر  
 من يوم وليلة ذكره في وكالة هذا الكتاب **قال** في الباب الأخير وكالة  
 شرح القدوري حكى هذه الرواية عن أبي يوسف أن بكر الرأزي جعل  
 الشهر قول أبي حنيفة هناك وكان مجمل يقول أو لا نشر ثم رجح فقال  
 سنة كاملة وقول أبي حنيفة شهر يسوع واقعات الناطق وفي ما دون  
 حتى هنزاده وبه يعني لا محالة ففي الأصل أن تستملوات وفي الصغرة

وفي الزكوة على الخلاف الذي ذكرنا وذكر القدوري في الزكاة أن  
 الجنون إن كان أصليا وافاقا ويعتبر ابتداء الجنون من حين الأفاقة وإن  
 طوى واستتم سنة لم تجب الزكاة وإن كان دون ذلك لم يعتبر عند أبي  
 حنيفة وعند أبي يوسف جميعا الله يعتبر الأفاقة في أكثر السنة وروى  
 أنه إذا افاق في الجنون ساعد وجبت الزكاة وهو قول مجمل رحمه الله **إذا**  
 كان مجنون ويفتق هل يثبت للغير ولاية حال جنونه إن كان مجنون يربا أو  
 أو يورس لا ذكره شمس الأئمة الحلبي في أرباب شهادة الأعمى وفيها  
 دقيقة في صحة الشهادة نظر لا محالة كنت في سبب دات هذا الكتاب  
 في العيب المنقطعة ذكره الفاضل رحمه الله أنه يعني بالشهر فجدل الأقا  
 والصحيح أنه يعني بثلاثة أيام ذكرت في شرح المختصر في باب نكاح الصغرة  
**ولو** زوجها القايب حال عيبه هل يجوز النكاح لا رواية في هذا  
 وكان الفقيه أبو جعفر يقول جاز نكاحها **إذا** تزوجت المرأة  
 بغير ولي وطلقها الزوج عند مجمل يكون متاركة حتى لو أجال الولي  
 لا ينفذ لكن لا يحرم المحل ويكره له أن يتزوجها بعد الثلاث قبل الزوج تن  
 تزوج آخر **سائيل الكفاية** امرأة زوجت نفسها من رجل ولم يعلم  
 أنه عبد أو حر فإذا هو عبد ما دون في النكاح ليس لها الخيار والخيار  
 للأوليا ولو تزوجها الأوليا برضاها ولم يعلم أنه عبد ثم علم الخيار  
 لا يحد ثم ويمك له أن يزوجها من رجل وبقي المسئلة بما لها كان له الخيار  
 فهذا يدل على أن المرأة إذا زوجت نفسها من رجل ولم يشترط الكفاية  
 ولم تعلم أنه كفو أم لا ثم علمت أنه غير كفو لا خيار لها وكذا لا في  
 إذا تزوجها برضاها ولم يعلم بعدم الكفاية ثم علم أنها إذا شرطوا  
 أو أخبرهم بالكفاية في وجوها على ذلك ثم ظهر أنه غير كفو كان له الخيار  
 فهذا يدل على أن المرأة إذا زوجت نفسها من رجل ولم يشترط الكفاية  
 ولم تعلم أنه كفو أم لا ثم علمت أنه غير كفو لا خيار لها وكذا لا في  
 إذا تزوجها برضاها ولم يعلم بعدم الكفاية ثم علم أنها إذا

وإذا علم المطبق في  
 دون مجنون ويفتق  
 وصايا الرأزي قد مر  
 الله المحسن المطبق  
 شهر

يل



قبل الرضا من كتاب النكاح **مسائل المحرمات** كل من انتسب لتيك  
 او لتسب ليهما بالرضاع او بالنسب الى شخص واحد بلا واسطة او احد  
 بما لو واسطة والاخر بلا واسطة فهي حرام وان انتسبا الى شخصين  
 بواحدة لا يحرم في اول باب الرضا من نكاح الغنية **اذا** جعل بين المرأة  
 في الطعام ان كان اللبن غائبا ولم يمسسه نال لا يثبت الرضا عند أبي  
 حنيفة خلافا لهما واجمع ان الطعام اذا كان غائبا او مغلو كان  
 مسته النال لا يثبت **رجل** جمع بين امرأة وبين ابنة زوجها الذي كان  
 لها قبل ذلك كان له ذلك خلافا لابن ابي ليلى قبل باب نكاح اهل  
 الشرك من شرح الطحاوي **كل** او اثنين لو كانت احداهما ذكرا والاخرى  
 انثى لا يجوز النكاح بينهما لا يجوز اجمع بينهما لكن هذا الاصل مشكل به  
 المسئلة والجواب ان هذا كذلك لكن بشرط ان يكون هذا المعنى ثابتا  
 في الطرفين وفي هذه المسئلة لا يثبت في الطرفين فانك لو جعلت ابنة  
 الزوج ذكرا يثبت في هذا ما لو جعلت امة الاب ذكر لا يثبت في هذا  
 لانها لا تبقى امة في اخر الباب الاول من نكاح الكفاي **اذا** قبل ام امرأتها  
 او اجنبية يفتى بالحرمه ما لم يتيها نه قبل بغير شهوة لان الاصل في التقبيل  
 هو الشهوة بخلاف المسامحة فكل تقبيل اصيل هذا في نكاح المحرم في  
 باب نكاح من تقام عليه ابنة وقال في ثمة لو قامت البينة ان المدعي زوج  
 أمها او جامعها او قبلها او لمسها بشهوة او نظرا الى فرجها بشهوة قبل  
 النظر والمس يكون بها شهوة ولم يقيد التقبيل لان تقبيل المرأة يكون  
 بالشهوة غائبا وتام هذا الفصل في مسائل الحيات من سماع هذا الكتاب  
**المسئلة** **اذا** اتصل به الانزال لا يوجب حرمة المصاهرة اليه  
 ذهب شمس الامم الميرسي والبردوي وقال بعضهم بوجوب حرمة المصاهرة  
 في باب اثبات الملة في غير ما تافها من الزيارات **مسائل الزوج الثاني**  
**منكح** **هذا الرجل** اذا انت رجلا وقالت طلقتي زوجي وانقضت عهدي  
 ان غلب على ظنه انها صادقة حل له ان يتزوجها سواء كانت على له او لم تكن

ولولم تطلق طلقتي بل قالت ان تكاحي الاوقع فاسد اقترن به لا  
 يصدرها وان كانت عدله **الطلاق** **ثلثا** اذا قالت تزوجت بزوج  
 آخر يعني جلاله كرم فان كانت على له يصدرها الزوج وان لم تكن عدله  
 لكن في ظنه انها صادقة يصدرها في شرح ادب القاضي في باب ما يحل  
 القضاة واذا ارسل هذه المسئلة كالاخبار بطلاق الغائب والموت قبل باب  
 الرجل اي انسانا يقتل اياه من كتاب الاستحسان وسياقي في كتاب  
 الخصر والاباحة **اذا** في ذكره نحوه وجامعها كذا ينظر ان كان  
 خرقه لا يمنع ومنه الحرام الى ذكر الرجل محل لزوجها الاول وان كان  
 خرقه يمنع لا محل **الدخول** في نكاح فاسدا وتختلف في فساد لا يحل  
 عند من يفسده ولو لا طبعها او لم يكن لا يحل له في الباب العشرين بعد المائة  
 من الزيارات ولو طوط بخالة الحضر او المقاس خلعا وجماع الصبي والمجنون  
 يحلها **ولو** طلقها الثاني ثلثا قبل الدخول فزوجت بثلثا ودخل بها  
 حلت الاولين ولو كانت امة لم يحل الا بالزوج الثاني ووطئ المالك لا يحلها  
 الزوج في القدر **المطلق** **ثلثا** اذا تزوجت بمجنون فطلقها ازم بحل  
 منه لا محل للزوج الاول لانه لم يوجد الدخول لا حقيقة ولا حكما  
 وان حلت وولدت بحل وصارت محضه عند أبي يوسف خلافا للزفر  
 والحسن لان ثبت الدخول حكما له ثبات النسب منه ولهذا لا يثبت من الرضا  
 في طلاق النوازل من الواقعات وذكر قول الحسن في القدر **اذا** تزوج  
 المطلق ثم قالت للزوج الثاني تزوجتك وانا معده بنظر ان كان يمين  
 طلاقها من الاول وبين طلاقها تزوجها بالثاني اقل من شهرين صحت  
 في قول أبي حنيفة وكان نكاح الثاني فاسدا وان كان بين ذلك شهرين  
 او اكثر لم يصدق في قوله ويجعل اقل امرا على النكاح اقرار منها بالقضاء  
 العلة لان العلة هي الزوج الاول والنكاح هي الزوج الثاني ولهذا ان  
 الحقان لا يجتمعان فيها ثم يقول المرأة تزوجتك قبل فاعلم ان علي  
 النكاح يكون دليلا على بطلان العدة عليها وهذا محل في الرجل مطلق



احلته ثلاثا ثم تزوجها بعد ايام ثم يقول المرأة تزوجتك قبل ان  
 التزوج بزواج اخر فانها بائنه لا تصدق والقول لها ولا يكون اقلامها  
 على الزوج الاول اقرارا منها بانها قد تزوجت بزوج اخر ودخل به  
 في فتاوى الفضلي في باب النكاح بغير ولي وفي نكاح النوازل المطلقة  
 تلك ان تزوجت بزوج اخر واعلنت منه وعادت الى زوجها  
 الاول بنكاح جديد ثم ادعت ان زوجها الثاني لم يكن دخل بها فان  
 كانت عاتمة بشرائط ما يحل لزوجها الاول لا تصدق ولان نكاحها  
 لان اقل ما على النكاح اقرارا منها بشرائط المحل وان كانت عاتمة بالشروط  
 صدقت لان اقل ما على النكاح لا يكون اقرارا منها بهذه الشروط وفي  
 فتاوى الفضلي المطلقة ثلاثا اذا الت الزوج الاول فعالت له تزوجي  
 فاني قد تزوجت بزوجا غيرك وانقضت عدتي فتزوجا ثم لما انقضت  
 زمان قالته اني لم اكن تزوجت وقد كرتب فيما قلت كان لم تكن  
 المرأة اقرت بدخول الزوج الاخر بها كان النكاح بينهما باطلا وان كانت  
 اقرت لم تصدق وفي الشقي طلاق امراته ثلاثا فقلت شرين ثم تزوجت  
 بزوج اخر فعالت بعد ذلك كرت في العدة وقت النكاح لم تصدق في قول  
 ابي حنيفة وابي يوسف فتزوجها اقرارا بانقضت العدة ولو كانت  
 تزوجت بعد الطلاق يوم او يومين ثم كانت كرت في العدة وقت  
 النكاح فالقول لها ان تزوجت في وقت لا تخبر فيه مثلها تلك هي  
 فالقول ولو طلقا ثلاثا ثم تزوجا بعد سنين فعالت بعد ذلك لم تزوج  
 غيرك فالقول لها وليس هذا كما لو طلقا في العدة ودكر القدرى عن الحسن بن زياد  
 ان المطلقة ثلاثا اذا حلت بعد ملكة الى زوجها الاول فزوجها  
 ولم يجز بشئ ثم قالت بعد ذلك لم تزوج غيرك او قالت لم يدخل بي  
 الزوج الثاني فالقول لها ولو كان الزوج الاول هو الذي قال  
 لم تزوجي او قال لم يدخل بي الثاني فالقول للمرأة ان كرت في  
 النكاح بقوله وتما عليه نصه المسمى ان لم يدخل بها واكمل ان دخل

بها

لوي

بها تزوجت المطلقة ثلاثا ومن قصدهما التحليل فلم يشترط  
 ذلك بقول حلت للاول ولو شرط الاحلال بالقول ونزوحها كمالك  
 والنكاح صحيح في قول ابي حنيفة وزفر بن جهم للاول ويكره ذلك للاول  
 والثاني وقال ابو يوسف النكاح الثاني باسئل ولا تحل له وقال  
 محمد النكاح الثاني صحيح ولا تحل للاول وهكذا ذكر في باب صريح المطلقة  
 من شرح الطحاوي وفي كراهية النوازل وفي الجامع الاضيق في موضع  
 لكن لم يذكر قول زفر في الجامع الاضيق وكراهية النوازل قال  
 ابو الليث في فتاواه عقيب قول محمد بن قول تشار ودكر في موضع  
 اخر من الجامع الاضيق ان علي بن ابي يوسف النكاح جائز ولا تحل  
 للاول وعلى قول محمد بن النكاح باطل ولا تحل له ولا فلهذا ذكر الحسن  
 في طلاق الاصل قال صاحب الجامع الاضيق والصحيح قول ابي حنيفة  
 وفيه من مفسريه جماعة من اصحابنا عن النبي عليه السلام انه قيل له  
 يا رسول الله ان فلانا تزوج فلانة ونراه ان يحلها لفلان فقال عليه  
 عليه السلام اشهد على النكاح قال نعم قال او داق من عسلتها قال نعم  
 فقال عليه السلام ذلك نكاح ولا ينظر بحل بل على صحت ذلك وهو ان  
 ان اشترط التحليل للاول تاكيد عقلة النكاح لان الزوج الثاني  
 شرط المحل بالنكاح فاشترط التحليل تاكيد العقد فلا يكون  
 لفسادا ووهنه لان فيه تضمن الشئ يقتضيه وهذه نكته بشر  
 وذكر هذه المسئلة في كراهية الواقعات وقال ان الزوج المطلقة  
 ليحلها للزوج الاول عند ابي حنيفة النكاح جائز وتحل له ولا كره  
 ذلك لانه نكاح بشرط وان تزوج بهذه القصة ولم يشترط لا كره  
 قال في كتاب المحيل يتايد لانه لا طريق للتحليل الا لفلان قال صاحب  
 الجامع الاضيق قال بعض الشياخ اذا تزوجت المطلقة للاول فهو  
 ما حرم لانه فعل ما ليس مباح في نفسه ونرى ان الفصل به الاول  
 الى المحل ومن احل له لساؤل الحلال ليس فيه ابطال حتى ولا ضرر



والأصل رباح كان جائزاً وبه ورد أخبار على ما رواه مجمل وغيره  
في أول كتاب الحيل في مسائل متفرقة بعد باب الصلح فإن قال قائل  
ليس روى عن النبي عليه السلام أنه قال لعن الله المحل والمحل له قلت  
هذا القول محمول على هذا الخبر لا أنه لم يحل له المرأة بالزواج لله ول  
وإنما أحلها له الشرع فإن قيل فكيف يكون إحلال المرأة ما نواه قلت  
إن يقول لك أحلت لك ابنتي هذه أو أختي أو ما أشبه هذا لأن الإحلال  
في هذا الصنف إليه خاصة هكذا قال صاحب جامع الأصغر ونص محمد  
رحمته في اختلاف العلماء للطحاوي أن المراد منه الزوج الثاني  
**المطلقة** تلك إذا حلفت أن يظهرها في التحليل بعد بعض من تنقبة  
من مملوك فليشترى المملوك من المرأة فيبطل النكاح ثم يبعث المملوك ببلد  
آخر فلا يظهر أو يظهر في بلد العيون **مسائل المهر والمنفعة** إذا تزوج  
أولاً على الف ثم تزوجها على الفين ذكره خوارزمي في باب المهور  
من كتاب النكاح إن عند أبي حنيفة ومحمد المهر الف وعند أبي يوسف الفان  
وذكر مطلقاً في مختصر عصام أن المهر الفان في كتاب الأقرار في باب  
الأقرار الذي لا يلزم وفي المختلفات تنويعها على مهر في السر ثم تزوجها  
بأكثر وأراد بالزيادة السعة فإن أشهد أنها أراد السعة فلها مهر  
السر في قولهم جميعاً ولو لم يشهد فلها مهر العلانية في قول أبي حنيفة  
ومحمد وعند أبي يوسف أن المهر مهر السر وذكر القاضي المنبجج في استنباب  
في باب الأصناف من شرح الطحاوي أن عند أبي حنيفة ومحمد المهر هو  
الثاني وروى عن أبي يوسف أنه قال المهر هو الأول إلا أنه وضع المسألة  
في نكاح السر ونكاح العلانية وذكره خوارزمي في كتاب الأكراد  
في هذه الصورة أيضاً وقال على قول أبي حنيفة وأبي يوسف تمت  
الزيادة وعلى قول مجمل لا تمت وذكر القاضي إمامة الكرخي أنه لا يلزم  
الزيادة وكذا لو طلقها رجعيًا ثم قال راجعتك بهذا وذكر شمس الأئمة

المحلواني رحمه الله في شرح الحيل إذا تزوج امرأة بمهر معلوم  
تزوج على الف آخر فإن قال أبو حنيفة تمت لسميتان وعلى قول  
أبي يوسف ومحمد لها التسمية الأولى لا غير وفي سماع الأجناس قال  
لا حواريلان أبيع منك هذا العبد وأخير الثمن الف درهم وفي السر  
الف درهم وأشهد أنك شريء دائم تعاقل على الف فالتمن في قول أبي حنيفة  
التمن وفي قولهما يؤخذ بالف ولو كان هذا في النكاح فالمهر في قولهم  
وفي القدر روى قال محمد إذا ذكر في السر الف درهم وأظهر في العلانية  
مائة دينار فالواجب مهر المثل هذا في بقية وذكر في نكاحه  
تزوج نكاحاً صحيحاً في الظاهر وتواضعاً أنه سمعة ومراً فالنكاح  
جائز ولو جعل السمعة في المهر فالتقاء السران المهر مائة درهم وأظهر  
ماتين فالمهر مائتان ولو قال في السر يظهر النكاح بمائتين ومائة منها  
سمعة فالمهر مائة ولو اتفقا في الباطن أن المهر الف درهم وأما يظهر  
أن مائة دينار سمعة فلها مهر مثلها ولو تزوجها في الباطن تزوجاً  
فأصلاً ثم أظهر غير ذلك في العلانية لم يلزمها الظاهر **مهر المثل**  
يعبر بقائمة الأب نحو الأخت لأب وبنت العمة وإنما يعتبر بأداة من قرية  
الأب إن كانت مثلها في الحال والمال والمكان والتهابة في بلدتها  
لأن المهر يختلف باختلاف البلدان فإن لم يكن فبأداة أجنبية موصوفة  
بيدك في أول باب المهر **وأما المنفعة** فالمعبر فيها حال من فسخ على اختلاف  
في النفقة في نفقات الخصاص ثم المنفعة ثلاث أنواع وسببها **سبب**  
في الغاية ولا ردي في الغاية وهي كربة وجادرو مقنعة فإن كان مهر  
مثلها أقل من ذلك يجب نصف مهر المثل فالمنفعة لأن يد على نصف مهر  
المثل بحال ولا ينقص عن خمسة دراهم بحال في باب المهر إذا فسخ  
الزواج المهر المثل إذا ما يصح إذا وصيت بذلك **ما سقط المهر وما لا**  
**يسقط** إذا أريد الزوج والعياد بالله أو قتل ابنة المرأة قبل الدخول بها  
يجب نصف عليم في باب الملاءمة من نكاح لجامع وفي الفقرة بخير السماع



الما قبل الزوج قبل الدخول  
يسقط كل مهر وادائه  
الفتاح بحال الملوغ صح  
بدر

بعد الدخول يجب بحال المهر في آخر تحصيل مهر راده وان كان قبل الدخول  
يسقط كل مهر بخلاف الطلاق لان الفرقه تختار الملوغ فسخ من كل وجه  
اما الفرقه بالطلاق فسخ من وجه اذا كان قبل الدخول يعود المهر الى  
الى مكان المبدل الى مكان المرأة كما كان فليشبهه بالفسخ لم يوجب العدة  
ولشبهه بفسخ الفسخ لم يسقط جميع المهر بخلاف ما بعد الدخول لان الفسخ  
ليس له شبه الفسخ لان المبدل لا يعود اليها كما كان فواجبنا كل مهر والعدة  
**اد** اختلفت المرأة انسانا على الزوج على ان يودي اليه المهر ثم وقعت  
المهر للزوج لا يصح في حال السرقة **ولو** وهبت المهر منه في حالة  
الطلاق لا يصح وسياتي في مسائل الفار من طلاق هذا الكتاب **قبض المهر**  
ليس للسائر الا وليا سوى الاب والجد ولا نه قبض مهر الصغار لان هذا  
تصرف في مال الصغير وليس لغيرهما ولاية التصرف في مال الصغير **للز**  
مطالبة الزوج بتسليم المهر ولا يشترط احضار المرأة مجلس طلبة  
الزوج بالتسليم بل يعلم بعد ذلك بخلاف البيع فانه يشترط احضار  
المبيع مجلس المطالبة ليسلم عقيب قبض الثمن في باب المطالبة بالمهر  
من ادب القاضي وليس للاب ان يقبض مهر البنت الكبيرة البالغة البكر  
الا المستحى لو قبض السنه مكان البنت او على العكس **وان قض**  
**الصباغ** لا يجوز الا في موضع جرت العادة كما في رسا يتقيا لا بد  
بعض المهر صناعا فباخذ الاب ايضا في اخر هذا الباب **اب المرأة**  
اذا كانت تطيق الرجال وجامع مثلها ان يطالب الزوج بالنفقة والمهر  
قبل الدخول بهما لم يسلم الزوج **وان** كان الزوج متوجرا جدا يجب  
النفقة بخلاف ما لو كانت هي صغيرة في هذا الباب ايضا في كفالة  
هذا الكتاب ولو اراد الاب ان ياخذ مهر البنت والزوج يريد التكفيل  
من الاب تمامه في هذا الباب **المرأة** ان كانت صغيرة جدا لا تحل  
ايجاع لا بحيل الاب على دفعها للزوج لكن بحيل الزوج على دفع المهر  
الى الاب في غير بلوغها مبلغ ايجاع مذكور في هذا الكتاب **المرأة**

وسياتي في مسائل النفقات من هذا الكتاب **الاب** اذا زوج الصبي  
امراة وخمن عنه المهر وادى كان متطوعا استجسانا الا اذا اشهد عند  
الاذا انما دى لرجح فحينئذ لا يكون متطوعا ويرجع في مال وان ضمن عنه  
المهر فهذا اذا كان الضمان والاذا اجمعا في الصحة حال صغير الابن اما اذا  
ضمن في حالة الصحة وادى في الرض وضمن في صحته ومات فاخذت  
المراة من ماله عند ابي حنيفة ومحمد لا يكون متبرعا بل بحسب من مبرات  
الابن وقال ابو يوسف في متبرع لا يرجع له ولا ورثته بعد موته على الابن  
بشي من قبل هذا الباب ايضا **النفقات مسائل نفقة الزوج والمعتل**  
**فصل في امرأة الغائب** اذا غاب الزوج وليس له مال حاضر وطلبت  
المراة من القاضي ان يفرض لها عند علمائها الثلثة لا يفرض وعند زفر بن  
فكان محتمدا فيه نص مطلقا في مختصر الكافي وانما عرف بخلاف زفر من جهة  
شمس الكمية **المختص** **واذا** كان الغائب مال حاضر وطلبت من القاضي ان يفرض  
لها من هذا المال فان علم القاضي بالتمكح يفرض وياخذ منها كغلا بعد ما حلفها  
انه لم يعط نفقتها وان لم يعلم فاقامت البينة على التمكح في قول ابي حنيفة  
الاول يقبل وكذا الواقفة البينة على المودع والممدونك الجاحد للتمكح  
فالزفرضي بالتمكح والنفقة تخرج وقال لا يقبل وقال ابو يوسف او لا  
يقبل ولا يقضى بالتمكح نص على ان هذا قوله الاول في باب النفقة من المختص  
وذكر الخصان في النفقات انه لا يقبل بينة المرأة عند ابي حنيفة ويقبل  
عند ابو يوسف **فكان** المذكور كمد على ابي حنيفة قوله الآخر وعن ابو يوسف  
قوله الاول وعند زفر لا يقبل ولا يقضى بالتمكح كقول ابو يوسف الاول  
وعند محمد لا يقبل ولا يقضى البينة انما يقبلون ان تقوم البينة على التمكح للمعرض  
ويغرضونه لانه محتمد فيه اما لان فيه خلافا زفر او لان فيه خلافا لابي  
يوسف على ما ذكره الخصان مطلقا او قوله الاول على ما ذكره في المختصر  
لحاجة الناس اليه وهذا فعل عجب وعلى قول من يوجب الاحتجاج الى  
اقامة البينة ان الزوج لم يحلف النفقة فانه ذكر في اول باب النفقات



من ادب القاضي انما اذا ادعت اليها زوجت فلان ولم يخلف لها  
النفقة ثم قال ان اقامت لينة انما زوجة فلان لغرض وعند أبي  
ولم يقبل اقامت لينة ان الزوج لم يخلف النفقة **اداغاب الرجل**  
فادعنا حلة ان في يد ابنة ودبقة وطالبته بالنفقة ان كان الاب  
منكرا لا خصوصية بينهما املا وان كان مقرا والودبقة غير الدراهم  
والدراهم او ما لا يصلح نفقة الزوج من كسوة او طعام لا خصوصية بينهما  
ايضا وان كانت الودبقة ذراعا او دنائرا او ما يصلح نفقة الزوج  
يرفع الاب الى القاضي ليأمره الحاكم بالدفعة اليها **نوع** اذا كان احد  
الزوجين موصرا والاخر معسرا يفرض على الزوج النفقة الوسط وهي  
ما بين حالها اعتبارا للطرفين في مختصر الكافي ولفقات الخراف **اد**  
كان الزوج معسرا ولها ابن موصر قال له بن افسرها ويحرم على ذلك  
فان كان ابني لغرض عليه النفقة في باب نفقة ذي الرحم المحرم من ادب  
القاضي **اد** اختلف الزوج والمراة في بقاء الزوج في النفقة فحالت  
بين جليل اخر القام من موصر يقبل بخلاف ما لو ادعت عليه دنيا اخر  
فشهدا بلفظة الاخبار لا يقبل في تكاح حتى يهرده **اد** اقرض لها الكسوة  
في مدة سنة الشهر مثلا ووافهاها الزوج فليس لها كسوة اخرى حتى تمضي  
المدة فان لم يمت وتخرقت قبل المضي ان تخرقت من خرق ليس بها بحيث لو لم يمت  
معدا الما تخرقت فليس لها كسوة اخرى حتى تنقضي المدة وان تخرقت  
من ليس معدا لا تخرق ليس فلا كسوة اخرى وان بقي الثوب بعد  
المدة ان كان البقا لعدم اللبس او للبس ثياب اخرى مع هذا الثوب بحيث  
لو كانت تلبس هذا الثوب لا غير تخرق فليس لها كسوة اخرى والا فلا  
والنفقة على هذا القياس في اخبار نفقة المراة فرق بين هذا  
وبين نفقة المحارم ينظر هذا البار في ادب القاضي في بيان نفقة من  
مسائل نفقة الاقارب **المنكوحه** المستحق نفقة لها اما المنكوحه  
الامة لا تستحق في شرح ادب القاضي لشمس الامية **العبد** الزوج باذن

مولاه هل يجبر على النفقة وهل يباع فيها ذكر في اخبار نفقة المراة  
من ادب القاضي انه يجبر العبد ويبيع في النفقة والمهر الا انه اذا بيع  
في المهر ويغيب بعض المهر لا يباع اخرى في النفقة **رجل** زوج  
امته من عبده فتنفقها على المولى فان قال المولى لا انفق عليكما يجبر على نفقتها  
اما في علف البهائم لا يجبر في الحكم **اد** كانت المنكوحه في بيت الزوج لا  
تستحق النفقة حتى يبلغ مبلغ الجماع وتكون في تفسير المبلغ مبلغ الجماع  
**قال** بعضهم اذا كانت بنت سبع سنين بلغت وان كانت بنت خمس لا وفي البيع  
والست والثمان ان كانت عبدة فتدبلغت ذكرها في نفقات الخراف  
والمختار انهما لم يبلغ تسع لم يبلغ مبلغ الجماع وهكذا قال ابو المثلث في المنزل  
وعليه الفتوى ذكرت في كتاب القضا من لجامه وقل في مسائل المهر  
الكلام في نفقة الزوجة اذا كانت هي او زوجها صغيرا **اد** اصطلح الز  
الزوجان على نفقة فاكلت من مال نفسها او استدان فاكلت اياها ما كتبت لها  
الرجوع على الزوج في باب نفقة المراة من ادب القاضي لشمس الامية **اد** كان  
الرجل صاحبا ببله فطلبت حلة ان يفرض لها النفقة لا يحسم القاضي في  
ذلك **اد** ما لحث زوجها عن نفقة كل شر على ثلثة دراهم وهي لا تكفيها لها  
ان تطلب الزيادة لان هذا تقدير وليس بها وضة ولو مات احدهما بعد  
المشروصيرة النفقة دنيا في الرمة تسقط لانها تسقط بموت احدهما  
**الاب** ان صاحبا المراة عن نفقة ولله الصغير يجوز لانه هو المعاقلة والجائز  
الا ترى انه يبيع ويشترى ذكر هذا في اخر صلي عمام **ولو** صالح المعتدة  
عن نفقتها ما دامت هي معتدة على شيء معلوم قال كانت تعتد بالحسن لا بحوي  
وان كانت تعتد بالامر اشهر يجوز لان في الوجه الاول حصه كل يوم من ثمن  
عليه الصالح مجزول اذ الحصى والطرز يزد وينقص وهي تحتاج الى استنفا  
حصه كل يوم في البان الاخر من حويل عمام **النفقة المفروضة** او المصطلم  
التي حارث دنيا تسقط بالموت لانها في معنى الصلة اما المندانية هل  
تسقط فيها روايتان وهل تسقط المفروضة بالطلاق قال الشيخ الامام



ظهر الدين لا يسقط ولكن الاختيار للصبر المشهور كما استنادنا  
**الكسوة** لا يصير ديناً في دمه الزوج الا نفقة كالنفقة سواء في باب  
 نفقة المرأة من ادب القاضي **اد** شئت المرأة ان الزوج يهرلها وتلت  
 من القاضي ان يسكنها عند قوم صالحين ان عمل القاضي بذلك رجع وان لم يعلم  
 فان كان جليله صالحين اقرها به كمن سألهم كان اجروا كما شئت  
 رجع وان لم يكونوا صالحين او يميلون اليه او بالاسكان عند  
 قوم صالحين في هذا الباب ايضا **اد** قالت المنكر حتى لا يستلكن مع  
 امتهن واريد بدنيا على حدة ليس لها ذلك لان الامه بمنزلة متاع الزوج  
 ودوايه كذا حتى قاضي احمد عماد فتوى برهان الدين **زوج** او اوه  
 وهي تسكنه في دار غلة فتزل بها وضمن عنها الاجر ولو ارادى  
 لا يرجع عليها وان كان الضمان باؤها لان في العادة انما ضمن صلة  
 فصالح كما لو شرط في الكفالة ان لا يرجع عليها ونظيره **ونظيره**  
 اذا ضمن المهر عن الابن الصغير وقيل في باب طوّل من اجازات حتى هو  
 رعيته **زوج الامه** اذا كان حراً وطلقها كان للمولى ان يخاله ليس  
 ليس بها ديناً وينفق عليها حتى تنقضي عدتها ان كان رجوعاً وان كان  
 بائناً ليس له ان يخاله الزوج بذلك وهل له ان يطلب النفقة مادامت  
 معتلة ذكر صاحب ادب القاضي ان له ذلك وذكر الامام الاجل  
 برهان الدين رحمه الله الصريح انه ليس له ذلك **المنكر** كما قاله  
 بعد الخول او الماشرة او الامه انه لم يتيقن بها المولى ديناً اذا طلقهن  
 المزوج لا يستحق النفقة في حالة العلة لانهم لا يستحقون قبل الطلاق  
 فلا يبقى بعد الطلاق في باب النفقة وادب القاضي **المعتلة** اذا كانت  
 لانهم بيت العلة كمنها حتى زماناً وتسكن زماناً كانت تاتيه لا تستحق  
 النفقة في باب اثبات الوكالة من ادب القاضي **الناشر** قبل الطلاق  
 اذا طلقت ثم عادت الى بيت الزوج تعود النفقة وباسلام المعتلة  
 نفق **المعتلة** اذا لم تأخذ النفقة حتى انقضت عدتها تسقط اما اذا

زاد

فرض

فرض لها النفقة في العدة فلم تأخذ حتى انقضت هل تسقط قال  
 شمس الامه الخلو اتي في باب نفقة المطلق من ادب القاضي لم يذكر  
 المصنف وفيه كلام انه هل يقاس على الموت بذكر في غير هذا الموضع وعند  
 انه لا يسقط وكما يستحق المعتلة النفقة تستحق الكسوة **مسائل**  
**نفقة الاقارب** ونفقات ذوي الارحام وغير ذلك ينظر لا محالة للفتوى  
 في نفقات شرح الطحاوي **ولا نفقة** بين الوالد والولدين ونفقات والولدين  
 من الرضاع لان الرضاع تاتيه في الحيضة في شهادته شمس الامه **لا نفقة** وابن  
 بنت او بنت بنت فالنفقة على ولد البنت لانهم من جملة الاولاد في ادب القاضي  
 في باب نفقة ذوي الرحم المحرم **المعتل في النفقة** هو القرب دون الارث يستحق  
 فيه الذكر والاثنى حتى لو كان له بنت وابن ابن فالنفقة على البنت **او لا**  
**البناات** مع الاخ لا ولهم اذا كانوا امياً سير نفقة الاب المعسر على اولاد  
 البنات يستحق فيها الذكر والاثنى لان اسم الولد جمعهم ولا يعتبره بالارث  
 في الاولاد فما دام الاولاد قائمة فالنفقة عليهم في هذا الباب ايضا  
**النفقة على العم والعمة اثلاثاً** وان كان الميراث كله للعم ينظر في شرح مختصر  
 عصام لان هذا لا يجرى في المسوط **ولا يحجر** على نفقة الجدة من الرجال الا اذا  
 كان به زمانه غير الوالد والجدة وان علو في باب النفقة على ذوي الرحم  
 المحرم من النفقات **نفقة** ذوي الارحام البائعين لا يفرض الا اذا كان بهم  
 زمانه اما نفقة الوالد يفرض اذا كانوا معسرين وان كانوا اصحاء  
**وفي** مختصر عصام نفقة الابا على الاولاد الموسرين وان لم يكن الابار مني  
 بل كانوا اصحاء قادرين على ذلك **وفي** مفتون دحي اهراده الاب يستحق النفقة  
 على الابن بمجرد الحاجة وغيره من الاقارب لا يستحق الابا الحجرة والعين السب  
**الاب** اذا طلب من الابن النفقة فقال انا فقرا ايضا فان القاضي لا يحجر  
 الابن على النفقة الا ان يعلم انه يطيق ذلك فان قال لا انما يستحق ما  
 يقدر على ان ينفق على منه فان القاضي ينظر في كسب الابن فان كان فيه  
 فضل عن ثلث اجرة الابن على ان ينفق على الاب من ذلك الفضل وان لم



وان لم يكن في الكسب فمثل فلا شيء عليه في الحكم لكن يؤجر دابة ان لا  
يضع والده قال بعض العلماء يؤجر ان يجعل الاب واحدا من عياله ينفق  
عليه من كسبه في باب على حله في ادب القاضى **اذا** فرض على الاب  
نفقة وكسوته فاعطاه نفقة شهر وكسوته سنة فقال الاب ضاع علم  
بجساريا وكذا سائر المحارم بخلاف الزوجية في باب نفقة ذى الرحم  
المحرم من ادب القاضى **نفقة** زوجة الاب اذا لم تكن ام الولد الكبير  
لا يجب على الولد لانه من نفقته حتى لا يخل الا اذا كان بالاب علمه يحتاج  
الى من يخدمه ويقوم به فيجوز ان يتفق على ان ينفق على خادم الاب  
او خادمه كان في هذا الباب ايضا **في اليسار** الموسر من له يسار ولا  
واليسار بما اذا قل الصبيح انه يقدر بالنصاب لكن نصيب حرمان الصبيح  
لأنصاب وجوب الزكاة فانه ذكر في كتاب يشرح الطحاوي في المعسر من حل  
له الصدقة فتكون الموسر لا يخل له الصدقة وبه يفتى **روى** عن النبي  
انه قد رخصنا بالنصاب فمن انتقص ماله عن النصاب يتفق المحارم  
لم يخرج على نفقة المحارم والاقارب وان كان يعمل ويكسب وبه يفتى لا محالة  
وان بلغ نصبا كما لا ينقص بجبر على نفقة ذى الرحم المحرم **وهو** كذا  
ذكر في كتابي الفصول اهل بيتي **روى** عن محمد اذا كان له نفقة  
شهر لنفسه وعياله وفضل على ذلك بجبر على نفقة الاقارب وان لم يكن  
له شيء ويكتب كل يوم درهما ويكفيه اربعة دنانير انفق الفقه  
عليه في بيت كذا لعله من الترخيد لا يفتى به في شيء من هذا في شرح  
الطحاوي وينظر في زكاة النوازل في معرفة غنا اهل الدمة وق  
الحال والفقير مسائل **ولاية الانفاق** لانه هل يمكن الانفاق على  
الولد من ماله ام لا ينظر في اخر كراهية الجامع الصغير **امارة** لها ابن صغير  
لا مال له ولا للمراة فاستدانت وانفقت على الصغير باثر القاضى فيبلغ  
الصغير لا يخرج عليه بذلك **وذكر** في نفقات الخوف في الاخ الكبير  
مع الاخ الصغير ان اورد ما لا وفي البلد قاضى او لم يكن في نفق الاخ الكبير

من نصير الاخ الصغير عليه يضمن في الحكم لانه لا ولاية عليه وكنت في  
الخير كراهية الجامع الصغير ما يدل على انه يمكن الانفاق فيجب ان تاويل  
ما ذكر في الجامع الصغير الانفاق من جنس النفقة من طعام وغيره وفي  
هذا لا يحتاج الى بيع نصيب الاخ او يحتمل ان الاخ في حجره والمالك  
درهم يحتاج الى بشرام لا بد منه وهو النفقة والاخ الكبير يمكن ذلك  
اذا كان الصغير في حجره وان لم يكن في حجره لا يمكن فيصير حاصل الجواب  
انه ان كان طعاما ينفق من كان في حجره او لم يكن وان كان دراهم كان في  
حجره يمكن شري الطعام والنفقة وان كان شيئا يحتاج الى بيعه لا يمكن  
الا بجعل القاضى ياه وصييا اذن انه كذلك **المودع** او المديون اذا اتفق  
على قرض المودع ورث الدين او اقر به بغيره يضمن المودع وكبير المديون  
لكن لا يخرج المتفق على من اتفق عليه في باب نفقة المراة من ادب القاضى  
مرحله وسيا في جنس هذا في وصايا هذا الكتاب **نوع** اذا عتق عبد  
صغير او امة لا تجب النفقة على الموقوف **في** العبد المشترك اذا غاب احدهما  
فا تفق عليه احدهما يمكن منطوقا في ارباب نفقة الضال وفي صلح واقفا  
الناطقي **قال الكرخي** في جامع صغير ذكره ابن سماعه في مملوك صغيرا كبيرا  
بين اثنين اجبرهما على النفقة فان قال احدهما اجبرهما اتفق على حصص وقال  
الاخر ليس علي شيء يمتنع للمحاكم ان يمتنع من نفق عليه فان لم يجد لذلك  
عليه فان لم يجد اتفق عليه من بيت المال فان قال انا اتفق عليه ويكنى ما اتفق  
دنيا على من لا اوانه ان يتفق ولم اجبره على ذلك وان بلغ اكثر من قيمة  
العبد اضعا فالا يكون ذلك في رتبة العبد اما هو على المولى وان مات  
العبد فالدين على من لا **ولو** كانت دابة او نخلا لا يجبر على ذلك ذكره  
في الجامع الكبير وسيا في احسان هل في قسمه الكتاب **مسائل المختار وما**  
**يتصل بها** اذا انت الام ان ترضع وهي منك حرة او مبانة سواء كان الولد  
تاخذ من لبن غيرها او لا تاخذ لا يجبر في ظاهر الرواية وعن ابي يوسف  
انها تجب ان الم ياخذ الولد من لبن غيرها **وذكر** شمس الحمد الشريفي



نفقة الصبيان من ادب القاضي مطلقا اليها تجبر اذا لم ياتخذ الولد  
 من لبن غيرها وفيه قول اخر على هذا مكتوب بـ **ثمة** ولو لم يكن له مال  
 ولم يكن ثلاب مال هل تجبر الام على ذلك تجبر **ثمة** ثم ايضا **وفي اجازات**  
 العيون عن فحل فمن استاجر ضميرا لصبي شره فلها الفسخ **الشهر** ان  
 ترضعه والصبي لا يقبل ثلثي غيرها قال اجبرها على ان ترضع **ادامات**  
 الام وليس لاحد من النساء للصغير دوا رحم محرم منه فالحق للرجال  
 فان لم يكن عصبة فالي ذوى الارحام بنت على ترتيب في آخر نفقات  
 الحضانة في باب حق الرجال **في الولد** الام وغيرها من النسوة اولى  
 بالولد كما لم يتزوج بزوج اخر فاذا تزوجت فالاب اولى الا ان تتزوج  
 نذري رحم محرم من الولد محبدا لا يكون الاب اولى **مثاله** ام الصغير  
 اذا تزوجت باخ الزوج الاول لا يكون الاب اولى بل هي اولى فاذا  
 عرفت هذا فكذا اذا تزوجت بذي رحم محرر **حالة الام** وهي امها  
 اذا اختصت مع الحالة في الجماع الصغير والمواضع ان الجدة وان علت  
 اولى وهو الجواب الصحيح وذكر الحنفية في آخر نفقات ان الحالة اولى  
**حالة الام** وهي ام اب الام لا تكون بمنزلة من كانت من قرابة الام هله  
 الجملة في نفقات الحضانة في الرواية الاظهر **ولو كان للصغير اخوة**  
 لا عين فاصولهم اولى فان كانوا سوا فأكبرهم سن في آخر النفقات  
**الموازة** اذا طلقته وهي ام ولد او امه او مكاتبه فليس لها حق مساك  
 الولد وحق الحضانة لكن ان كان الولد حر لا يكون مولاهن اولى به  
 وان كان رقبا كان مولاهن اولى به وهذا الجواب في المكاتبه محمول  
 على ما ذكره وليد قبل الكتابه اما اذا اولدت بعد الكتابه فهي اولى  
 من غيرها لانه يصير داخل في كتابتها في باب الولد عند من يكو  
 من ادب القاضي **الكلام** في انتقال الام مع الولد بعد نفقة العدة  
 مكتوب في الجماع الصغير فان ماتت الام حتى وصل الحضانة الى ام  
 الام ليس لها ان تنقل الى مصرها وان كان انعقد ثمرة في ادب القاضي



في باب المرأة يطلقها زوجها فتريد ان تخرج ليس لام الولد اذا اعتقها  
 مولاهان تخرج بالولد من المهر الذي فيه ابوه **الابن** اذا بلغ تحريم  
 بين ابويه فان اراد ان يتفرد له بذكر فان كان فاسدا او غشي عليه شيئا  
 فالاب اولى من الام وله ان يعينه الى نفسه وان كان بشا فارد الام  
 ان يعينها الى نفسه فان كانت بكر له بذكر وان كانت ثيبا ان كانت مائنة  
 ليس له ذلك وان كانت غير مائنة له ذلك فان اختلف الاب والام في المائنة  
 يستحل عن جانبا وكذا الغلام اذا بلغ عاقله زال ولاية الاب ولاحق له اب  
 ان كان مائنا عليه وان كان مخوما فالله ان يعينه الى نفسه مسائل **حق**  
 الزوج على المرأة وحق المرأة على الزوج ذكر في السير الكبير ان للزوج  
 ان يمنع المرأة عن زيادة الوها والواهل وزواجرها بغير وجه **وفي**  
 باب النفقة من ادب القاضي ليس للزوج ان يمنع ابوي المرأة عن المخل  
 خلها للزينة في كل جمعة هو الصحيح وفي هذا الباب تفاصيل في شرح  
 السير الكبير في كل شريعة عند ابي يوسف وعند محمد بن ابي اقاله  
 المخل عند احدى امراتيه شهرا ليس للثانية ان تطالبه ان تعين غيرها شررا  
 لان القسم يصدر بينا في الدمة لكن يستقبل الولد بينهما **مسائل دعوى النكاح**  
**والرؤية** الخصومة مقدم في النكاح لا ينفسخ النكاح حتى لو تزوجت بزوج  
 اخر لا يجوز لان النكاح لا يحتمل الفسخ بخلاف البيع لانه اذا اختلف وغرم  
 مدعيه على ترك الخصومة بنفسه البيع اما اذا غرم قبل التحليف لا ينفسخ  
 في باب البيع في العتق وغيره يكون اقاله من بيع الجماع وساتي دو  
 دعوى الرجل بيمين نكاح امرأة في كتاب الدعوى **رجل** زوج ابنته البكر المبالغ  
 ثم خاف من رجوعها فقال الزوج بلغني الخبر فسكت وقالت الابل رددت  
 فالقول قولها لا يها اقرت ببلوغ الخبر والزوج ينكر المدعى ولو قالت  
 بلغني انجد يوم كذا او وقت كذا فن ددت وقال الزوج لا بل سكت فالقول  
 للزوج لانه كتم الحمل **الماعتك** من الملوغ الحال ونظر هذه الشبهة والمسئلة  
 في باب نكاح الصغيرة وادب القاضي ونكاح الاصل وفي السير الكبير



بعث ابنته الى تلك قال قول للاب الزوج مع جهان فها انت فقال  
 الزوج الجاهل كان حيلة ولي منه الميراث وقال الاب كنت اعرت  
 منها قال قول لك وفي نكاح النوازل زوج ابنته وجنرها فها انت الائمة  
 فزعم ابوها ان الذي دفع اليها من الجاهل كان ماله وان لم يهبه لها  
 وانما اعار منها قال قول للزوج وعلى الاب الائمة لان الظاهر شاهد  
 للزوج لان الظاهر ان الاب اذا جهز بنته يدفع المال اليها بطريق الملك  
 فلا يصدق الائمة وصار كمن دفع ثوبا الى فقير لم يقصده ولم يذكر له  
 اجره اعمل على الاجارة لسادة الظاهر كذا هذا والائمة الصحيحة ان شهده  
 عند المسئلة الى البنت في انما سلبت اليها هذه الاشياء بطريق العارية  
 او كبت لتلكه معلومة ويشهد الاب على قمارها ان جميع ما في هذه النسخ  
 ممكن في الذي عارته في يدك منه لكن هذا يصلح للقضاة لا للاحتياط  
 لجواز انه اشترى لها بعض هذه الاشياء في حالة الصغر فهذا الاقرار  
 لا يصير للاب فيما بين الله فالا احتياط ان يشترى منها ما في هذه  
 النسخة بمن معلق ثم ان البنت تبرية عن التمس والمختار للفتوى انه  
 اذا كان العرف مستمرا ان الاب يدفع جهان الاعارة في كذا قال قول  
 للزوج كما ذكر وان كان العرف مستمرا قال قول للاب والله اعلم بالصواب  
**كتاب الطلاق نوع** في الايقاع بالفاظ العقود وغيرهما في الائمة  
 ثم في الكنايات ثم في الايقاع بالفارسية وتحرر المحلل ثم الايقاع بانه  
 قصد ثم تكرار لفظ الايقاع والعطف ثم ما يكون واحدا او ثلثا او  
 او بايا وما يصح من تصرف في الطلاق بعد الايقاع وما لا يصح وما  
 يلحق من الطلاق وما لا يلحق ثم الاستتار وما يفصل بينه وبين الكلام  
 ثم دعوى الاستتار في الشرط في الخلع والطلاق ثم الاقرار بالصدقة  
 وما يفصل به ثم عطف الحاصر العام ثم التلطيق على سبيل الحار ثم  
 الفاظ التعلق والتعميم ثم تعليق الطلاق بالملك ثم التعلق حيا  
 لان ابها ثم الخلع ثم القدر ثم حد الايسر واليسر ثم حد الميراث الذي

يصير بالطلاق فارا وحل المجنون والمعتوه ثم الاقرار بخدمة المراضع  
 وغيره ثم طلاق البرعة واللعان مسابيل **الايقاع بالفاظ العقود وغيرها**  
 ان قال لها وهبت لك تلك تطليقات يقع الثلاث للمال في فتاوى الفقهاء  
 في تغليب المسئلة وهكذا اذكر من الفهرست في قوله وهبتك طله فك ان يقع  
 وذكر القدر في كذا في ظاهر الرواية قال وروي عن ابي حنيفة انه لا يقع  
 ان طلق في بقوله وهبتك طلاقك لان الائمة تملك وتملك الطلاق من المرأة  
 ان جعل المهر الايقاع ولو قال لها اعيتك في الطلاق يصير الطلاق بيدها في النوازل  
 وهكذا اذكر الباقي في قوله الى حنيفة وذكر من الفهرست انه لا روية لها  
 في الميسر وعن ابي يوسف يقع وهبتك عن محمد انه لا يقع ولو قال او طلق  
 طلاقك يقع ولو قال وهبتك طلاقك لم يرو عن المتقدمين فيها شيء قال  
 المتأخرون لا يقع ولو قال لها بعثك طله فك فقالت اشتريت يقع جمعي  
 بخلاف قوله بعث طلاقك بمهرك وبخلاف قوله بعث نفسك منك  
 فقالت اشتريت حيث يقع باينا ولو قال بعثك لا يقع ما لم تغفل اشتريت  
 وكذا لو قال فرق ختم لا يقع ما لم تغفل حريدم ويسقط المهر عنه وان لم  
 يذكر البذل في النوازل ولو قال لها اربع طري عليك مفقوحه فانه لا يقع  
 ما لم تغفل خدي اي طريق شئت ونوى الطلاق مع ذلك ولو قال لم اتى  
 الطلاق قال قول قوله هكذا اذكره الصدر الشهيد في الوقعات في حكمي  
 عن ابي مسلم في الجامع الاصول انه قال قلت لابي سلمة ما قل لك في هذا  
 فقال هذا في قول مسايخنا في يفتوا في قلبي غير هذا لان الزوج يبرئ  
 بهذا تحلية بسل المرأة ولو قال لها اذهبي فني وحي ولفي يقع باينا  
 وان لم يترك ثلثا فله وان لم يبق لا يقع في باب الاخير من طلاق  
 بمصاحم في قوله قال ادعي فيبيع الثوب واراد بقوله ادعي الطلاق لا يقع  
 في الوقعات قال لها طلق فكن على واجب او قال طلاقك لازم لي لا يقع  
 بانه نية عند ابي حنيفة وهو المختار وروى في محل من معاتل وعلم الفتوى في  
 في الباب الاخير من ايمان المختصر ان قال لها يا طالق تطلق في اخر الباب

ال



الثاني والخمسين من باب النكاح في آخره **مسائل النية** اذا  
 قال يا مطلقه طلق فان قال اردت به الشئ من فيما بين الله خاصه  
 ولو قال اردت طلاق زوج كان لها صدق قطعا ولو قال انت مطلقه  
 وخفف على النية في امالي ابي يوسف اذا قال لها قل طلقك او قال  
 انت طالق و اراد الخرج عما مضى كذا باق معه ان يحكم بما بينه وبين الله  
 تعالى وان لم يرد الخرج عما مضى و اراد الكتاب او لم يرد فمهر طالق  
 في الفضا وفيما بينه وبين الله تعالى وكذا اذا اراد المهر طلق بقصا  
 و ديانته وكذا العتاق ولو قال انت طالق وقال لبي عن وثاق  
 دين فيما بين الله خاصه ولا تصدق المرأة في القدرى وهكذا روي  
 قبل باب طلاق اهل البيت من طلاق الكتاب وفي سائر العيون اذا صدقته  
 المرأة لا يصدق ان على ذلك ولو اراد ان يطلق عن العمل لم يدين اصلا  
 لا رواية عن ابي حنيفة ولو صرح فقال انت طالق عن وثاق لا يقع  
 وفي قوله انت طالق من قبل العمل لا يقع فيما بين الله خاصة ويقع في القصر  
 في القدرى وان انوى الثلاث في قوله انت طالق ذكر في شرح  
 الطحاوي رواية عن ابي حنيفة انه يصح كالشمس هذه المخرجة وفي  
 قوله الاول وفي القدرى انه لا يصح نية الثلاث في قوله انت  
 طالق طلاقا شيا في فصل الثلاث والباين والرجعي وفي قوله  
 دامت طلاق او نرا طلاق تصح نية الثلاث **الكتاب**  
 ثلثة اقسام والاحوال ثلث ففي الحالة المطلقة القول له في جميع الكتاب  
 انه لم ينو وفي حالة الفرض كذا في قوله اعطى اختارى او ك  
 بيدك وفي حيال مدركه الطلاق كذا في قوله اعطى واختارى  
 او ك بيدك خلة ش به نية بتلك باين حرام هذا هو الجواب الظاهر  
 وعن ابي يوسف انه لا يصدق في تلك احوال لا يمكن له ان يبيد في  
 عليك خلقت سبيل فكذلك ان كر ابى الثلث وهو يصح ان يصدق في  
 حال مدركه الطلاق الا في الحال الا في ثمانية على ظاهر الجواب وعلى رواية

فريق

ابن يوسف

الى يوسف الا في احد عشر وكنت في لجام الصغير انه لا يصدق الا فيما  
 يصلح جوازا و مردا لكن تأويل ما كتبت اني اردت المذكور في الكتاب  
 لا ما عدله من الكتابات **الايقاع بالفارسية** **مختار** **الحلال** **قال**  
 الميراثي في قوله دست باز داشت هو تفسير قوله خليكك فله يقع  
 به نية ويكون باينا والفضلى وابو الليث اخذ ابانه باين وبديفتي وقال  
 ابو سهل هو تفسير قوله طلقك فيقع به نية ويكون رجوعا وفي قوله  
 بهشت الخلان بين ابي سهل وبين الميراثي على خمس فله او في قوله  
 يله كرد متكفوله بهشت وقوله باي كشاده كردت كقول طلقك  
 بالاتفاق ذكرت هذه الجملة في شرح المختصر وفي لجام الصغير قال سماعة  
 عن ابي يوسف عن ابي حنيفة و اراد بشر اذا نوى تبيين فواحدة باينه في فارسي  
 قال لا والله بهشت لا يكون طلاقا الا ان ينوي وان نوى من غير ان ينوي باينا  
 او نية تأخر واحدة رجعية وان نوى باينا او ثلثا فله نية وان نوى تبيين  
 فواحدة رجعية هكذا روي بشر عن ابي يوسف عن ابي حنيفة و اراد بشر اذا  
 نوى تبيين فواحدة باينه وكذا روي ابن رستم عن محمد بن ابي حنيفة وقال ابن  
 سماعة لما فرغ ابو يوسف عن حكاية قول ابي حنيفة قال فقال ابو يوسف  
 خلا في ذلك اذا قال بهشت اي ربيته او قال اي ربي بهشت فهو طلاق وان لم  
 ينو وله نية الثلاث والباين ثم طول الكلام في تفصيل قول ابي يوسف  
 هناك في باب الطلاق في الفارسية والقدرى وقال الفضلي احسن قول  
 ابي يوسف و روي عن محمد بن مقاتل الرازي انه كان يقول هذا افضاحت  
 حكم الصريح فله تعمل نية انه اراد به البايين او الثلاث او لم اراد به طلاقا  
 ونحن اعلم بلغنا من غيرنا قالت لبي وجها طلقني او قالت دست باز دار  
 تاده كبر او دست باز داشت كبر في الوجهين جميعا بشرط النية لكن في  
 الاول يقع رجوعا وفي الثاني باينا وفي فتاوى الفضلي ونحن ان يشترط  
 النية في لفظ ويكون رجوعا كما في هذه المسئلة وفي قوله اعطى  
 واستبرى رحك وانت واحدة ولا يشترط في لفظ ويكون باينا كما في

وكذا



قوله هرجه بدست راست باز داشته است او کرده انکار ففی الا  
الاف لیسن الصبیح انه یسوی وفي الثلث با داود اده کیری کرده کیرا  
و درست باز داشته است او کرده انکار تقع من غیر نیه و لا یصدق  
قصدا في ترك النية وفي له کرده انکار لا يقع وان توی وغیر اینها  
ان انا قلت له و ماذا یقول ناد استه کیر تقع ان توی و لو قالت له و استه  
طلق ده فقال کفره کیر لا يقع وان توی اذ انا لجلال الله علی حرام  
او فارسیه فان كانت له اداة انصرفت اليها و علمه القوی فان لم یکن  
له اداة تحت علم الکفارة في طلاق النوازل اذ انا لجلال الله علی حرام  
بر من حرام لا یصرف الی الطلاق الا بالینه لان العرف في قول له حلال  
ان دفعی کل موضع الغدم لفظه ان یزد او خدای لا یصرف الی الطلاق  
الا بالینه فانه یضی في النوازل انه یختلف المشایخ في قول له حلال الله علی  
حرام واختار ابو الیث انه یصرف الی الطلاق من غیر نیه اما اذ انا  
قال کل حل لیه علی حرام لا یصرف الی الطلاق الا بالینه الا اذ انا  
ابن زک و من حرام حرام ارست و کونه حرام است کافر و لم یسوی الطلاق  
فهذا اقرار بالابلا و یسوی ان الاقرار بحیمة المرأة مطلقا یصرف الی  
الاقرار بالابلا مالم یسوی الطلاق في فتاوی سرفند و فی فتاوی الشفی  
حلل المسلمین علی حرام یصرف الی الطلاق بلایة للعرف و کذا قوله  
هرج بدست راست کیرم برون حرام و لو قل بدست کیرم کیرم  
طلاقا لعدم العرف و لو قل هو حرج بدست کیرم کان طلاقا و قال  
الشیخ الامام ظهیر الدین في زیماننا لا یشرط النیة في قوله هرجه و خلا  
است ان حلال برون حرام من غیر لفظ یزد و خدای لان الناس یعارفون  
استعمال هذا فی تعارفی ذکک فیکون هذا مثل ذکک اذ انا لجلال الله علی حرام  
فی اطلاقها هنا خمسة المناظر احدها هل و الثاني تلاح و الثالث  
تلاح و الرابع طلاق و الخامس طلاع لعل عن الفضلی انه تقع الطلاق  
لان العرف بین الناس انهم یقیلون کذا و قال ما یحیی فی ان یقول

طلاق وان کان العامی عسای لان منهم من یدل الکاف من القاف و الطا  
وانتا من مخرج واحد قبل له فان تعمد ذکک و قصدا ان لا یقع قال  
لا یصدق الادیانة الا اذا استعمل قبل ذکک فقال ان احرأی تطلق **الطلاق**  
ولا اربط لا یبطل بل یبطل اللفظة قطعاً لقیلها ثم یلفظ بذکک و سمع  
الشهود ذکک و سهل و یدل ذکک فحیدد لا یقضي بها یا بالطلاق و کان  
یقول او لا ان کان رجلاً عالماً بالفرق بین الطا و الشا و القاف و الغین  
و الکاف لا یقع الطلاق وان کان جاهلاً به یقع ثم رجوع و قال یقع فی حرام  
ولا یتمیز من العالم و لجاهل لما ذکرنا انهم قل ما یحسنون ذکک خصوصاً  
حالة المشاجرة و استفتیت فی ترکی قال الا و اینه ترا تلاح و هو یسایم  
الطحا ذکک فقال اردت الطحی **دعوى الطلاق** فان ذکک انه لا یصدق  
قصدا لان التلاح یجرى علی السنة الا تراك كالطلاق ولا یتمیز فی ذکک  
غالباً فکان الطلاق موحوداً ظاهره من یقول له اردت کذا مدعی  
خلاف الظاهر فلا یصدق الادیانة **مسائل الایقاع بلا قصد**  
وهو ان یکون من غیر ذکر الاضافة الی احد او یدعیف کمن لا یدکر الطلاق  
او یدکر یعلم بان ما یاتی به طلاق او یجرى علی لسانه من غیر قصد اصلاً  
او مکان لفظ اخر قال لا و اینه ظرک طالق اختلف المشایخ فیه و ذکر  
شمس الائمة المرحومی في الکافی الصبیح غندی انه لا یقع لان سجدا ذکر  
فی باب الظهار ان و قال لا و اینه ظرک علی کصیر احمی لا یصیر مظاهر  
ولو کان ذکر الظهر کیرم کل یبغی ان یصیر مظاهر و فی فتاوی  
الشفی قال لا و اینه انک تفعلین کذا فقالت نعم فقال الزوج بالفارسیة  
اکرختی است که توی کوی نهذا و طلاق و افتی الشیخ الامام ابو الحسن  
الصعودی اکر کفت بوا و **سنة طلاق** سنة طلاق سنة است  
ثم قال لما ترک ما بین الکلمین یلتبس من المستفتی و یجب في مثل هذا  
الفتوی ان یزاد في الجواب لهذه الکلمة المروکة دفعاً لا حیال یکتب  
حاصل الجواب و کان یکتب في هذه المسائل طلاق سنة است و کالتب



طلاق سؤد وقال ابن البردوي كان يكتب طلاق بثلاثة است  
**رجل** له بنات دوات ازواج قال زوج واحدة لا يفسخ دحتر ترابك  
طلاق دادم يقع على امرأته وان لم يقل فلانة او زوجتي لانه لا يملك  
الا طلاق امرأته فالنصف اليها اذا قال زينب طالق وزينب امرأته معروفة  
يقع عليها وان لم يقل امرأتى في خبر يكتب ما يطلق من بنات غير عيها  
اذا قال براسة طلاق داد سئل لانه يكون طلاقا لانه ذكر الاتباع  
دون الوقوع وان قال براسة قال ابو القاسم في النوازل لا يقع وان  
افتي انه يقع كذا ذكر الصمد المشهد هنا وفي الوقعات وجواب ابى القاسم  
كذلك لكن في قوله تن يكتي توسة في قوله تراسه وفي لجامع الاصغر  
عن ابى نصر الدوسي فمن قال ابن زك كتر است اسمه لا يقع وقال  
ابو بكر الحياضي تطلق ان اراد بذلك طلاقا وقال ابو بكر الكورستاني  
طلقت امرأته ولو قال انت ثلاث وضمن الطلاق يقع في **ف** او  
الفضلي وفيه ايضا اذا قلن امرأته الطلاق بالعربية فطلقت وهي  
لا تعلم يقع ولو طلق امرأته واعتق عبلة او دبر بالعربية وهو لا يعلم  
يقع بخلاف ما لو باع واشترى بالعربية وهو لا يعلم حيث لا يقع وفي  
اول هبة النوازل قال ابو الليث اذا قال لا والله انت طالق ولا يعرف  
ان هذا القول طلاق فطلقت في القضا ولا تطلق فيما بين الله تعالى وكذا  
وكذلك في العتاق وفي لجامع الاصغر نص عن ابى سبرة قال سمعت  
محمد يقول في رجل قال لا والله وهو عوفي اللسان انت طالق فسمعت  
ابى قطن ان ذلك لطف او سب فقال مثل ذلك لا والله فطلقت امرأته  
ولو قلنها ان تخلع نفسك بمهر فها وثقة عدتها فاختلعت فخالع الزوج  
من المشايخ من قال يصح لكن ما لم يقل الزوج لا يصح ولو قال اختلعي  
نفسك مني بمهر وثقة عدتك وقلتها ان تقول اختلعت نفسي منك  
بمهر وثقة عدتي منكم من قال لا يصح ما لم يعلم وبه نعتي وكذا لو قلنها  
ان يتره عن المهر وثقة العدة وكذا يدل على ان المدعي ان اذا قلن

رب الدين ان يتره عن الدين بالعربية فابواه وهو لا يعلم لا يصح  
ينظر في اول هبة النوازل وزوي هبة نام عن محمد بن ابراهيم ان يقول  
لله على صوم يوم فحري على لسانه صوم شهر فله صوم شهر ولو اراد  
الرجل ان يقول شيئا فحري على لسانه النذر او الطلاق او العتاق ففي  
النذر يلزمه ما نذر بلا خلاف هكذا قاله الفقيه ابو جعفر اما في الطلاق  
والعتاق على قول محمد يلزمه الطلاق والعتاق وعلى قول ابى يوسف لم يقع  
الطلاق فيما بين الله وثبت العتق والفرق ان الطلاق يحتمل طلاق النكاح والطلاق  
الوثاق فاذا لم يصدر بقصد طلاق النكاح لا يقع والعتاق لا يحتمل الاوجه  
واحد او عن ابى حنيفة انه يقع الطلاق ولا يقع العتاق وفي لجامع الاصغر  
سئل اسد اعين حلف واراد ان يقول الخبر فحري على لسانه الله على لسانه  
يقع الحلف او اراد ان يقول زينب طالق فحري على لسانه عمة على لسانه يقع  
الطلاق فيما بين الله تعالى فقال اما في الطلاق ففي القضا تطلق التي سمي وسمي  
بين الله تعالى لا تطلق واحدة منها اما التي سمي لانه لم يرد لها واما في غيرها  
فلانه لو وقع لوقع بمجرد النية وكذلك الخبر وقال ابو سليمان قال ابو يوسف  
و محمد بن جري على لسانه الطلاق من غير ان يكلم نزل الطلاق ديانا وقضا  
رواه عنه لغير بن يحيى وروى ايضا عن ثوبان بن مسعود عن الحسن بن سليمان  
انه روى عن بعض اصحابنا انه لو اراد ان يكلم بشي فقال انت طالق لا يترك  
وان اشد من غير ارادة غير ينزل وذكر عن ابى حنيفة انه كان يفرق  
في الغلط بين الطلاق والعتاق قال وسئل الحسن فقال يقع المهر  
على ما حلف وروي على لسانه قال ابو الليث قول الحسن احب الي وهو قول  
ابن المبارك ورايت في اما الى ابى يوسف رجل اراد ان يكلم امرأته بكلام  
غير الطلاق فسبقه لسانه فقال انت طالق فحري طالق في القضا وفيما بين  
الله وهذا قول ابى حنيفة مع قول ابى يوسف وقال الحجاج بسعة فيما بين  
الله تعالى ولا احفظ عن ابى يوسف في هذا شيئا **مسائل تكرار لفظ لا**  
**يقاع والعطف** قال محمد في كتاب الطلاق ان قال لامرأة المدحول



بها أنت طالق فقال له انسان انت طالق او قال قد طلقتك قد  
 طلقتك او قال قد طلقتك او قال انت طالق قد طلقتك او قال قد  
 انت طالق يقع ثلثان لانه لا يمكن ان يحل تكرار الاول لان الاول  
 يقع شرعا وجعل في عطفها بادرار في العطف وهو الواو يعني وطالق  
 فان نوى التكرار لم يصدق فصاح في الباب الاول من اقواله هو لاده  
 وفي فتاوى النسخة سئل عن قال لها دست بازداشتم من طلاق  
 فقالت او انت بان كرى تاكو امان تسئل فقال دست بازداشتم من طلاق  
 ثم تفرقا فقالت اجنبية له ان زاد دست بازداشتم فقال دست بازدا  
 شتم من طلاق فهذه المرة تكون طالقا بواحدة لم تملك فقال لوقال  
 في المرة الثانية والثالثة دست بازداشتم او ما زدت اشتم لا شك  
 انه اخبار والواقع هو الاول اما اذا قال دست بازداشتم فهذا  
 يصلح اثنا وخارا والظاهر انه اثنا فيقع ثلاثا الا اذا قال  
 عدت بالثانية والثالثة الاخبار عن الاول فيصدق لان اللفظ يحتمل  
 ما نوى **اد** الخالع او انه فصل عن ذلك فقال في المرة الثالثة ثم استفتي  
 في رد جواب الكمية ان الخلع الثالث لم يصح ليس لغير الحل ان يزوج بها  
 لوجود الاقرار منه بالخلع ثلث مرات وسئل عن قال لامرأة تراك  
 طلاق تراك بغير عطف فقال هو كقولك انت طالق انت طالق  
 وسئل عن قال لامرأة ادمت بك الطلاق ثم شكك وقال ودو طلاق  
 وسنه طلاق هل يطلق ثلثا قال نعم لا بانه على الكلام الاول والمجلس  
 واحد فلا ينقطع الفوز ولا يصير قوله ودو طلاق وسنه طلاق كلام  
 مسئل غير مضى الى المرأة لما قلنا من البناء دليل ادخال حركتي  
 العطف وسئل عن قال لامرأة تراك طلاق وسكت ثم قال  
 ودو طلاق فقال يقع ثلاث قبل له فان قال ودو طلاق بغير  
 حركتي العطف فقال ان نوى العطف فثلاث والافى واحدة لان في  
 الاول عطف والفوز غير منقطع فاقصده وفي الثاني لم يدخل حركتي

ولوقال عدت بالثاني التكرار  
 لا يصح في الادب انه ولو قال لها  
 انت طالق فقال له انسان ما قلت  
 فقال قد طلقها او قال لها انت طالق  
 في واحدة وفي الثاني في الثاني  
 قال الذي هو انت طالق طالق

العطف لكن يحتمل الخالق بالاول فاذا نوى صحتها **مسائل**  
**الالفاظ التي يقع بها الثلاث او الواحدة** او الماتن او المرجع وما  
 يصح ونحوه في الطلاق بعد ايقاعه وبلا يصح وما يلتحق من الطلاق  
 بالطلاق وما يلتحق اذا قال طلقك اخر تطليقات فتدرك ولو قال  
 انت طالق اخر ثلاث تطليقات في واحدة حكاهما استادنا عن المستفتي  
 والفرق دقيق حسن قال لها انت طالق تطليقة مع كل تطليقة او قال انت  
 مع كل تطليقة طالق او قال انت طالق مع كل تطليقة او قال بعد انت طالق  
 مع كل تطليقة طالق يقع الثلاث دخل بها ولم يدخل ولو قال انت طالق  
 كل التطليقة يقع عليها واحدة ولو قال انت طالق بعد كل تطليقة  
 ولم يدخل بها فهي واحدة في الباب الثاني من طلاق الجاه ولو قال انت  
 طالق في كل يوم طلقت واحدة عندنا وقال في كل يوم في كل تطليقة  
 في ثلثة ايام ولو قال انت طالق في كل يوم او قال انت طالق كل يوم تطليقة  
 فالجواب كما قاله زفر في الباب الطويل من طلاق شمس الخيرة المحسني  
 وفي الجامع الاصغر سئل اسئل عن قال لامرأة انت طالق الوانامى الطلاق  
 او قال انت طالق الوانا او قال نوا او قال ادركا او قال ضروبا فقال  
 في قوله الوانا وضربا وانواعا ثلاث في قوله اى حينة نوى او لم  
 ينو وفي قوله ادركا يدرك فيما نوى وان لم ينو فواحدة رجعية وقوله  
 المحسني مثل قوله اى حينة اذا قالت انت طالق مثل دالك ثم فهم  
 واحدا سنة في طلاق خولها لاده في باب الطلاق وينظر الى عدد سنين  
 كائين هو فقال اذا قال انت طالق مثل سنة دانق يقع واحدة وكذا  
 قوله مثل سنة نصف درهم وقوله مثل سنة خمسة دراهم وقوله مثل  
 سنة الف درهم لانها توزن لسنة واحدة ولو قال مثل سنة نصف درهم  
 كذا الفين او قال مثل سنة ثلثين فتدرك ولو قال مثل سنة دانق ونصف  
 او قال مثل سنة ثلثة ارباع درهم فتدرك اعتبار الاعداد السخيات  
 المشبهة بها قال لها تس طلاق او قال دامت طلاق ونوى الثلاث



يصح وفي أول باب صرح بالطلاق من الطحاوي روى عن أبي حنيفة  
 أنه إذا نوى الثلاث في قوله أنت طالق تصح نيته قال الشريفي وهذا  
 قول أبي حنيفة الأول وبه قال الشافعي وفي القدر روى عن أبي حنيفة  
 أنه لا يصح نيته لك في قوله أنت طالق طلاقاً وقدر في مسائل النية  
 ولو نوى الاثنين في قوله أنت طالق الطلاق لا يصح وإن كان طلقها  
 واحدة إلا أن تكون أمة ولو كانت حرة وقال عندنا بقول أبي حنيفة  
 واحدة ولو نوى الطلاق أخرى صدق في الطحاوي والقدر روى ولو  
 نوى الثلاث في قوله اعتدي واستبري رجعت وأنت واحدة لا يكون  
 إلا واحدة رجعت في شرح الطحاوي قال لها بك طالق دست بارد  
 اسم قرا فهو باين ولو قال بك طالق دست بان داسم فترافعي  
 ولو تزوج امرأة على طلاق ضررها وقع الطلاق على ضررها ويكدر  
 في الزيادة في باب العتق والتزوج إذا طلق المدخول بها ثم قال  
 جعلت لك التخلية بآينه فإن كان قال ذلك وهي في العدة والتخلية  
 ثم بآينه في قول أبي حنيفة وأبي يوسف والعدة عليها منذ يوم طلقها  
 رجوعاً ولو قال جعلت لك التخلية لكأ وهي في العدة كان ذلك  
 عند أبي حنيفة وقال أبو يوسف لم يكن لكأ وإن كانت في العدة  
 وعند محمد في الوجهين جميعاً لا يكون بكأ ولا بكأ قبل بكأ كاح المهر  
 من تكاح الأميل لا يكتفى قال الكرخي عليه آتفت الروايات عن أبي يوسف  
 أنه إذا جعلها بآيناً تكوله بآيناً وإذا جعلها فلاشاً روى عن سماعة عنه  
 مثل قول أبي حنيفة وروى عن أبي حنيفة عنه يكون بكأ وإذا سار هذا في الجامع  
 للكرخي وفي باب الولادة والشهادة عليها من أجل دعوى شمس الحرة  
 الشريفي في مسائل من طلقه وموسى منه في نكاح حرة  
 ولو قال لها إذا طلقك واحدة فهي باين أو قال فهي بكأ فطلقها  
 واحدة فهي حرة لأنه قد تم القول قبل نفي الطلاق ولو قال لها إذا  
 دخلت المار فانت طالق ثم قال قبل الدخول في الدار فدخلت هذه

التطليقة بآيناً أو بكأ لم يلزم هذه المقالة لأن التطليقة لم تقع بعد  
 ولو طلقها ثم قال وهي في العدة قد أريست أمراً في تلك تطليقات بتلك  
 التطليقة أو قال الزمتها بطلقتين بتلك التطليقة ففي الأول ثلث وفي  
 الثاني ثلثان كما قال ولو طلقها واحدة ورجعت أقبل من القضاء العدة  
 التطليقة بآيناً لا يكون بآيناً لأن الرجعة أقبل من القضاء العدة  
 طلق الرجل أمة الصبي ثم بلغ الصبي فقال أو قوت عليها الطلاق الذي  
 أو قوت فلان يقع بخلاف ما لو قال اجرت في ما دون خول مهر لده  
 البائين بلحق الصريح والصريح يلحق البائين والصريح أما البائين لا يلحق  
 البائين إلا إذا كان البائين الثاني معلقاً **وصح** إذا قال لها إن كنت  
 المار فانت باين وعني به الطلاق ثم طلقها واحدة بآينه ثم دخلت  
 المار في علقتها يقع عليها طلقه أخرى عندنا حرة فأزفر وكن لك  
 لو قال لها الميانة أنت طالق باين بلحقها فيما غيى قوله باين ويدعى قوله  
 أنت طالق يصح الكلامه ولو قال أنتك بتطليقة لا يقع لأننا لا نعني  
 قوله أنتك ببقى قوله بتطليقة فلا يقع شيء **مسائل الاستئنا**  
**وما يفصل بينه وبين الكلام** قال لها أنت طالق أن شاء الله وهو ك  
 يدعي معنى أن شاء الله لا يقع الطلاق لأن الطلاق مع الاستئنا ليس  
 باليقاع فبعد ذلك علم المراء وعلم علمه سوا السكوت البكر لما جعل ضماً  
 في الشرع لم يقع الفرق بين علمها وجهها ولكن لو عرف الاستئنا  
 لمن لم يدكره على فصل الاستئنا وكان من فصله الإيقاع لوجود الاستئنا  
 حنيفة قال سئل ابن حنبل اختلفت أنا وخلفاء بين أبي في هذه المسئلة  
 فأجبت أن الاستئنا صحيح والطلاق غير واقع وخالفني خلف سم رأيت  
 أبا يوسف في المنام فقلت له مسئلة فقال سئل فسئلته عن هذه المسئلة  
 فقال يكون الاستئنا فقلت له لم قال رأيت لو قال لها أنت طالق فري على  
 لسانه أو غير طالق كان يقع الطلاق فقلت لا فقال هذا هو ذلك سوا  
 وفي إجماع الأصحاب سئل أبو عثمان وهو كان في زمن أبي يوسف ومحمد عمن



قال انت طالق ان شاء الله طالق فقال على قول علمنا النكاح الا  
 الاستثناء على الاول ويقع بانثاء في وحده وعلى قول رفر الاستثناء  
 عليها ولا يقع عليها شي ولو قال انت طالق ثلثا ان شاء الله انت طالق  
 طلق الساعة واحدة في الاجابة وسئل ابو بصير عن سلام عن قال  
 لا حيلة لانت طالق وحده ان شاء الله وانت طالق تنبئن ان لم يشأ الله فقال  
 قوله واحدة ان شاء الله كل من صحيح ولا يقع له الطلاق لانا لا ندري ان الله  
 يشأ هذه الواحدة ام لا وقوله تنبئن باطل لان من حيث يصح سبيل  
 لانا ان جعلنا لها طالفا كان الله قد شأ ذلك فيسقط القاع التنبئين لانه  
 قال ان لم يشأ الله والطلاق اذا وقع لم يقع الا بحسنة الله اذا قال لها  
 انت طالق ان شاء الله فهو بمن عند الله حتى لو قال لا والله ان جعلت  
 بطله فاك فانت طالق ثم قال لها انت طالق ان شاء الله بحيث وعندهم لا يكون  
 محينا حتى لا يحسن به عنده واقبلت على ابي يوسف في واقعا وفي الجامع  
 الصغير سالت اسدا عما قال لا والله ان جعلت بطله فاك فانت طالق ثم قال لا  
 انت طالق ان شئت فقالت لا انتا فقال عتق العبد وكذا اذا قال لعفيرة  
 ان تكلمت بقدرتك فصلدي حرم قال انت لا تبي ان شاء الله وكذلك لو قال  
 ان تكلمت بالشرك ثم قال ان الشرك لظلم عظيم ثم قال وسئلت الحسن فقال  
 لا والله وان لم ينو قال لا والله يحسن قال ابو اليت قول اسد الجلي وكذلك  
 قال صاحب كتاب لانه تكلم بما حلف عليه واخذت الصدقة الشريفة في الباب  
 الاول من عتاق الواقعات قول الحسن **الفصل من الكلام** قال لها انت  
 طالق ثلثا وثلثا ان شاء الله فالاستثناء باطل والثلثا من عند واقع عند  
 ابي حنيفة وعند اصحاب الاستثناء فلم يقع عليها الثلث وعلى هذا ان  
 لعبد انت حر وحال ان شاء الله عنده يعقوب وعندهما لا يعقوب وعلى هذا ان قال  
 انت طالق ثلثا واحدة ان شاء الله ولو قال انت طالق واحدة وثلثا  
 ان شاء الله صح الاستثناء في قولهم في هذا لعبد ربي وسلمة العتق  
 في قول لا مصل والطحاوي لا كل لعن يكون فاصلا بين الشرط والجرا

ال ترى

الا ترى انه لو قال لها انت طالق عدل اذا حلفت الدار يلقى ذكر الغد  
 ويتعلق مطلق الطلاق بال دخول حتى لو دخلت في اي حرة كان طلاقا  
 بطل ولو قال لم الشرط فقال ان دخلت الدار فانت طالق عدل يتعلق طلاق  
 الغد في الدار الثالث من طلاق الجامع مخرج شرح الاسله هو انه اذا  
 وشي في اخر الفاظ التعليق ولو قال انت طالق ثلثا يا فله لانه الاول  
 الاول حلة تقع ثلثا ان ولا يكون قوله يا فله لانه الاول حلة تقع ثلثا  
 انت طالق ثلثا يا فله الاول حلة او قال ثلثا البتة الاول حلة تقع ثلثا  
 وقوله البتة وقوله يا فله لا يكون فاصلا مع الذي حلف حتى وقع الثلثا  
 رجعتين وانما لم تكن فاصلا لانها ممكن جملة على التاكيد لما اختلفت اللفظة  
 وان كان لا يؤدي معنى ريد اعلى ما فهم من قوله ثلثا بخلاف قوله  
 ثلثا يا فله او انت حر و كان ثمة اللفظ مستحلا كما مضى فكان تكرار  
 محض لا تاكيد افعلى قوله لهن رجليه من ان يود وبما يسلو من اطلاق  
 يكون تعليقا صحيحا ولا يفصل قوله وبما يسلو على ما اختاره الفاضل  
 القاضي على لسعدي وقد قال اخفارة مشايخ محارر وخالفهم اهل سمرقند  
 ولو قال لا والله انت طالق ثلثا الاول حلة عدل وان كلف فلا تعلق ثلثا  
 محي عدل بكلام فلان وكل شرط ووصف يلحق بالمستثنى يلحق بالمستثنا  
 منه في الزيادة ان بعد باب اتيان المرأة في غير الفرج باب على حله في امالي  
 ابي يوسف قاية بشرق رجل قال لا والله ولم يدخل بها انت طالق يا زانية  
 ثلثا فان ابا حنيفة ومحمد حرمته قال لا حله عليه ولا لعان لان الفرس  
 وقع عليها وفي اوله ثم بانت بعد ذلك وهذا كلام واحد يبيع اوله اخره  
 والماء طالق ثلثا وقال ابو يوسف هو طالق ولحل عليه الحلة لان الفرس  
 فصول بين الثلث والطاهر الا ترى انه لو لم يدخل بها حتى قال انت طالق طالق  
 ثلثا لم يلزمها الا واحدة وهذا قول ابي حنيفة بعينه وقول ابي يوسف  
 وكذلك محال قوله انت طالق يا طالق ثلثا فكذلك قوله انت طالق يا زانية  
 ثلثا لان قوله يا زانية فيه حلم اشد من قوله يا طالق وهو الحز و ليس



هذا مثل قوله أنت طالق يا عمره ثلثا من قبل قوله ان عمره لا يقع به شيء  
قبل هو بدلا محض ولو قال أنت طالق ثلثا يا عمره فما تبطل قوله ثلثا  
قبل قوله يا عمره فالطلاق لها لازم لان قوله يا عمره ليس من الطلاق  
ولو كان قال ان دخلت ساء الله بعد قوله يا عمره وكان ذلك متصلا  
لم يقع عليها الطلاق من قبل الاستثناء الذي فيه الطلاق وقوله يا عمره لا  
لا يفصل من الطلاق والاستثناء ولو قال لها أنت طالق يا زانية ان دخلت  
الدار كانت طالق ولا حد ولا لعان مثل قوله أنت طالق يا طالق ان دخلت  
الدار فهي طالق بالاولى والثانية باطله فكذا لا يلزم من قبل ان لا  
يقع بدخول الدار لو قال لها فكل دخل بها أنت طالق أنت يا زانية طالق  
ان دخلت الدار كان عليه اللعان ولا يلزمه الطلاق حتى يدخل الدار  
ولو قال لها فكل دخل بها أنت طالق يا زانية ثلثا فان هذه تثنى ثلاث  
ولا حد ولا لعان وهو قول ابي حنيفة والي يوسف رحمهما الله قال  
لا والله أنت طالق يا زانية ان دخلت الدار يعلق الطلاق بالدخول  
ولا يصير قوله يا زانية فاصلا فعلى هذا يجب ان يكون كل نداء في  
ذلك الحديث في اليقين ما يكون استثناء على نحو الكلام ينظر في الباب  
الحادي والعشرين والثاني والحسين واليهم اجماع لا يخالفه قال لها  
ان دخلت الدار فأنت طالق وطالق طالق ان قلت فلانا فالطلاق الا  
الاول والثاني يتعلقان بالشرط الاول والثالث بالشرط الثاني  
حتى لو دخلت الدار طلقت تثنى ولو كملت فلهنا طلقت واحدة لا ان يصير  
الاول بشرط الا لعان في حق الثلث والثاني بشرط الا بخلال في حق الكل  
في ايمان اجماع مع باب الحنف في اليقين التي تقع بأمر من واحد **مسائل**  
**دعوى الاستثناء والشرط في الخلع والطلاق** اذا ادعى الزوج الاستثناء  
او الشرط في الخلع او في الطلاق وكذبته في الاستثناء والشرط فالقول  
فالقول للزوج فيما ادعى فان شهد الشهود بخلع او طلاق بغير استثناء بان قالوا  
الشهود خلع بغير استثناء او قالوا طلاق بغير استثناء او قالوا طلاق ولم يشهدوا

لا يقبل قول الزوج وان قالوا لم نسمع منه غير كلمة الخلع والطلاق كان القول  
قول الزوج ولا يفرق القاضي بينهما الا ان يظهر منه ما يكون دليلا على صحة  
الخلع من قبيل الدليل وبسبب اخر فينبذ يكون القول لها ذكره شمس الاميني  
الحسيني في آخر السير الكسري في باب ما يصدق الرجل فيه من الردة فلا تثنى  
منه احدا وهذه المسئلة من المسائل التي يقبل فيها الشهادة على النفي وسياق  
في آخر الشهادات هذا اذا قال طلقتك امس ان شاء الله او قال كنت قلت لك  
انت طالق ان شاء الله اما اذا قال لها طلقتك امس وقلت ان شاء الله  
في اقرار الاصل لا يقع الطلاق وذكر في النوازل على قول ابي يوسف لا يقع  
وعلى قول محمد يقع وقال طبراني انا اخل بالقول بحمل كان الزمان قل ففسل  
في قول بالاحتماط وقال في اول باب الخلع من الكتاب وعصام اذا طلق  
وا دعى الاستثناء او خلع ثم ادعى الاستثناء فالقول له ان لم يذكر البطلان  
في الخلع فان ذكر البطلان في الخلع بان قال خالعتك على كذا فقلت ثم ادعى  
الاستثناء فالقول لا يصح في القضاة قاله ابن ابي ابي جعفر على  
الخلع وقال لم اعن بد الطلاق لا يصدق قضا والمراء باخل يجعل ذكر الجعل  
لا اخله حقيقة ذكره في كونه في مختص كاف في وكما لا يصدق القاضي  
فالماءة ايضا لا يصدق قال طلقتك امس واستثنيت يصدق في باب  
الاقرار بالتمكاح من كتاب الاقرار ولو ادعى انه كان مجنونا حين طلق او غائبا  
شأن في آخر هذا الكتاب **مسائل الاحكام بالبدن وما يتصل به** ذكر في اول  
طلاق كجامع اذا قال او اتي ببدن الله ويدك فطلقها الرجل المخاطب  
يقع وكذا في العتق وكذا لو قال امر عبدك في البيع ببدن الله ويدك فطلقها  
الرجل المخاطب يقع ولو قال امره في يدك ويدك او قال  
بيدي ويدك فطلقها المخاطب لا يقع حتى يخبر الزوج ولو قال طلقها  
بما شاء الله وشئت فطلقها الرجل بماله يقع ولو قال طلقها ما شاء الله وشئت  
فطلقها المخاطب لا يقع ولو قال لا والله ان شاء الله وشئت  
فثبات طلاقها لا يقع ولو قال لغيره طلق او اتي بما شئت وشئت



فطلقها المخاض بما لا يقع بخلاف قوله بما شاء الله وسيت فطلقها  
المخاض حيث يقع **نوع** في طلاق لجامع الصغير ان الامر بالندم ما يتوقف  
حتى لو قال لا طلاقه احدك يترك اليوم لا يبقى الا مريد لها بعد اليوم **اعلم**  
ان الامر بغيرها او بغير فلا ان امان يكون مرسلا او معلقا بالشرط فان كان  
مرسلا امان ان يكون له موقفا او مطلقا فان كان موقفا بوقت كان الامر بغيرها  
او بغير فلا ان ما دام الوقت قائما علم فلا ان او لم يعلم واما مضى الوقت  
بنقض علم او لم يعلم والقبول الذي يدرك ليس بشرط لكن اذا رد المفوض  
اليه يجب ان يبطل وان كان مطلقا بما يصير الامر في رد المفوض اليه ادا علم  
بذلك ويكون الامر بغيره في ذلك المجلس في القول في ذلك المجلس ليس بشرط  
لكن اذا رد بغيره ان كان معلقا بالشرط فانما يصير الامر بغيره اذا جاء  
الشرط فاذا جاء الشرط فان كان الامر معلقا بالشرط مطلقا يصير الامر  
في يده في مجلس علمه والقبول في ذلك المجلس ليس بشرط لكن بغيره بالرد  
وذكر في المنتقى اذا قال امراني بغيرها فلم يعلم بذلك حتى طلق نفسها  
لم تطلق في قول ابي حنيفة وابي يوسف في قوله قال قد وكلت فلانا ببيع عبيدي  
فباعه ولم يعلم بالوكالة جاز على الامر في قول ابي يوسف ولا يحفظه  
عن ابي حنيفة في قوله قال وكلت فلانا ببيع عبيدي او بطلق امراتي وفي  
ظاهر الرواية لا يثبت الوكالة قبل العلم وسبب في الفصل الاول من  
وكالة هذا الكتاب باخاسته اذا جعل امراته بغيرها ان ثبت المسكر  
او عاده عنها في حال احد الزوجين وطلقت نفسها ثم وجد الاخر لا يكون  
لها ان تطلق نفسها متاخري اذا قال لا خير جعلت امراني بغيره  
فطلقها فالامر على المجلس وهي المسئلة الاولى من الباب الاخير من وكالات  
الاجماع والمسئلة الاخيرة من باب ما يستدل به على الطلاق من الزيادة ان  
اذا جعل امراته بغيرها فقال قد ست باذن الله ولم تقل من يستنزل  
لا ينزل به عني لا فانما اضافت الى نفسها اذا قال لا طلاقه احدك فطلقها فترك  
لو قيل لا عليك حتى لا تقتصر على المجلس نص في باب طلاق المراتب في المص

من الجامع اذ اوكلها بطلاقها لا يملك عزها لان التوكيل بمنزلة قوله  
طلق نفسك نص في جامع الصغير انه لا يملك عن لها كذا هذا **نوع** في ايمان  
هذا الكتاب ذكر في المنتقى قال ابو يوسف رجل له اربعة نسوة فقال  
لا تحلها امرئائي بديك يعني الطلاق فقالت قد طلقك تسال كل من  
وقع عليه او عليهن وفي طلاق النوازل ان هذا اعلى غيرها وعطف علم في رد  
طالعي اي نسائي شئت وكذا في قوله قال نسائي كل من طلق ان شئت فقالت  
شئت فعولها وعليها فلو قال امرأته ولحقة من نسائي في ذلك وهو  
ينوي الطلاق فطلقت نفسها او غيرها يقع وكذا في قوله امرأته من نسائي  
في ذلك ينوي الطلاق فطلقت ولحقة فقال الزوج عنت اخرى لم يصرف  
فصاها في قوله قال لها طلعي اي نسائي شئت فطلقت نفسها لم تطلق  
وكذا في قوله من نسائي امرأته من نسائي فطلق فطلقت نفسها وكذا في  
قال طلعي امرأته من نسائي قال لها ان دخلت الدار فنسائي كل من طلق او دخلت  
الدار طلقت هو وغيرها **مسائل اعصف الخاص والعام** قال الخطاب  
والخاص لا يمنع الدخول في الخطاب العام قال لا والله انه ومن دخل الدار  
من نسائي طالق كانت المخاطبة طالق للحال فان دخلت الدار وهي في العدة  
طلقت اخرى وكذا في قوله قال كل امرأته من نسائي تدخل الدار وهي طالق وفلان  
طلقت فلان له الحال ولو دخلت الدار وهي في العدة طلقت اخرى ولوقال  
كل امرأته ان زوجي طالق وفلان طلقت فلان له الحال ولا ينظر الزوج  
ولو قال لا والله انه طالق وفلان ان تزوجها لا تطلق اوله حتى تتزوج  
فله نه ولو قال لعبدك ان تدخل الدار من غيري عنتي المخاطبة للحال فانه  
عنتي لعنق عنتي الاول بدخول الدار لا بد من قصاها اذا قال كل امرأته ان تزوج  
ما دين حية لم تدخل المخاطبة في اليمين وكذا اذا قال كل امرأته ان تزوج  
ها دامت فانه نه حية لا تدخل فانه نه في باب ما يقع لعنق على من الموت من  
ايما اجماع قال لا طلاقه احدك او امرأته ان تزوجها بغيره فطلق هذه المرأة  
ثم تزوجها لا تطلق وان كان نولها عند اليمين **مسائل النطق على سبيل**



**الحجاب** امرأة قالت كن زوجا لك امرأة غيري او قال له غيرها لك امرأة غير  
 ففعل فقال كل امرأة في فمها طالق لا يطلق هذه المرأة وهذه المسئلة لغار ما ذكر  
 في الجامع الصغير قوله كن في فمها طالق قال لا خير لك ان تبيسه طلاق  
 له ابن ما ركندي فقال بهذا يطلق يكونه جوازا حتى لو لم يكن ففعل **الشخص**  
 فعل ذلك كذا لا يقع قالت كن زوجا طلقني ثلثا فقال الزوج انت طالق قال  
 لصبر وقع ثلث طلاق عندني وسئلت الناجي فقال واحلة عندني وكنت  
 الى شان ان فكت لي ان القول للزوج ان قال ثوبت جوازا ثلثا وان  
 قال ثوبت واحلة فواحدة ولو قال للزوج ففعلت فهي ثلث على كل حال  
 في الجامع الا صغر له اقلت له طلقني واحلة بالث او على الف فطلقها  
 ورجع ثلثا بالث درهم قال ابو حنيفة يقع على قبولها فان قلت جان  
 والا بطل وتالا تقع والحلة بالث وتثنان بغير شيء وحكي ابو الحسن الكرخي  
 عن ابى يوسف انه رجع الى قول ابى حنيفة في بيب الخلع من القدرى كان لم  
 يدكر الا لف والمسئلة بحالها يقع ثلثا بغير شيء عندهما الى حنيفه وعندهما  
 واحلة بالث وتثنان بغير شيء **مسائل الفاطم التعلين والتجبر**  
 ذكر القدرى كان من قال لا طلاق دخلت الى ارضه هو محرر له دخل  
 الدار ويكره باليمن فان لم يكن دخل طلق وبالفارسيه ان في  
 بطلاق كذا حنين كذا كرده است قال كان فعل لا يحسن وان لم يكن فعل  
 دخل طلق يحسن على قياس ما ذكره في تمام هذا في الواقع ولو  
 قال انت طالق لو دخلت الدار طلقته فهو كقولك انت طالق ان كنت دخلت  
 الدار ولو قال انت طالق دخلت الدار طلقته الساعه ولو قال انت طالق  
 ان كنت دخلت الدار لطلقتك فهذا جل خلف بطلاق او لا يطلقها  
 ان دخلت الدار بمنزلة قوله عليه حر لو دخلت الدار لا ضرر منك فهذا  
 حلف بعقوبه كغيره ان دخلت الدار قال دخلت الدار في مسئلة  
 الطلاق كرامة ان يطلقها قال مات او ما هو ففعلت الشرط في اخر  
 جسر من اجزاء حيوته فيقع الطلاق وقال لعبد ادخل الدار وانت حر

فعله

فعله وقوله اذا دخلت الدار فانت حر سوا الا ان جواب الشرط  
 يكون بالغا وجواب الاحزاب في الزيادة في باب ما يعتق او يكتب  
 او يخلع وهو الباب السادس والاربعين من باب المهور وينظر اخر الباب  
 السادس والعشرين من ادب القاضي شرح صدر الشهيد اذا قالت هرقفت  
 وهرقكاه وهرميما وهرميما وهي وهشمة كتبت في واقعاتي انه  
 يحسن في كل حرة في قوله هو ما وفي غيرها من الفاظ لا يحسن المرأة  
 ولو قال هرقك كتبت يقع على كل امرأة مرة واحلة وفي قوله هو كرم يقع  
 على امرأة هو الصحيح اذا قال انت طالق عند ان دخلت الدار بعلق لطله  
 بالرخول وبطل ذكر الغد ولو قال ان دخلت الدار فانت طالق غدا  
 يعتبر الغد حتى لو دخلت لا تطلق ما لم يوجد الغد في اخر الباب الثالث  
 من طلاق الجامع وقد مر في مسائل الفصيل بين الكلامين ولو قال لها ان  
 شئت فانت طالق غدا فالمشئة اليها الحال بخلاف قوله انت طالق غدا  
 شئت لان ثمة المشئة اليها في الغد وهذا عند ابى حنيفة ومحمد وفاق  
 ابو يوسف المشئة اليها في الغد في الفصيل وقال في المشئة للحال فيهما  
 وهي في بيب المشئة من طلاق الاصل وذكر في الزماني الخلع في بيب ابى حنيفة  
 والي ينف على العكس ذكره القاضي علا في زيادة **الطلاق** والعشاق  
 والظهار متى علق بشرط متكبر، يتكبر، واليمن لا يتكبر، وان علق بشرط متكرر  
 حتى لو قال كلما دخلت الدار غدا لا اكلم فلان فعل دخل الى ارضه لا يتكرر  
 في طلاق في الزماني يقع واحلة في واقعات من طلاق الجامع والفرق  
 بينهما في الباب الثاني والعشرين من ايمان الجامع فينظر لا حجة اذا قال  
 لها كلما طلقك فانت طالق ثم طلقها يقع عليها ثلثا بخلاف ما لو  
 قال كلما وقع عليك طلاق فانت طالق ثم طلقها حيث يقع عليها ثلث  
 تطلقها في الباب الثاني من طلاق في حيز **مسائل تعلية الطلاق**  
**بالمكره** اذا قال ان فعلت كذا انا طالق ولم يكن له اوله فتنزع اولا  
 في فعلت لا يحسن اذا قال ان تزوجت فلا نه او امرت انسانا ان تزوجها

ق



مضى فمضى طالق فامسح به فزوج منه تلك المرأة لم تطلق قال في الكتاب  
لا تخرجت انما ثابا بالامر على وعن ابي بكر اذا قال ان تنزح فلانة  
او خطبتا فمضى طالق فخطبتا فزوجا لم يطلق قال في الكتاب لا تخرجت  
بالخطبة وهذا يدل على ان اليمين منعقدة حتى احتاج الى الحنث  
في هذا نريد على من يقول ليمين غير منعقدة لان الشرط اجماعا على  
بعضه صريح والاضطرار فانه نص على الحنث حتى لو تزوج قبل الامر  
في المسئلة الثانية لو تصور فافها تطلق ولو قال لا جنبه او مبانه  
او كرم او غير ذلك حتى استبرأ من سبب طلاق فزوجها لا يقع  
لان التزوج تسبقه الارادة فحنث بالارادة فلا يحنث بالتزويج بعد  
ذلك ولو قال اكر فلانة وامسح به فزوجها فمضى طالق فزوجها  
لا يصح التعليق حتى لا تطلق لو تزوجها هو المختار ولو قال اكر فلانة  
بمن منى دأده شئى ذلك يصح التعليق في باب الماس من الوقعات  
اذا قال لمنك حنة ان تنزح فمضى طالق بالالفار منه اكر برار في خم بامر  
نكاح كتم ينصرف الى النكاح هل يصح قول اليمين فعلى الاختلاف العرفي  
بيننا وبين السامعي وانما ينصرف الى الوطء اذا قال تصح هذه  
اليمين فعلى الاختلاف لمنك حنة ان تنزح فمضى طالق ولو قال  
لمعتدة عن طلاق رجعي اكر برار في كتم ينصرف الى النكاح الا ان حمل  
الرجعة ايضا فاذا انوى الرجعة ينصرف الى طلاق عند الاطلاق  
ينصرف الى النكاح اذا قال لا جنبه ان طلقك فعلى حريص  
ويصير كانه قال ان تنزح فمضى طالق فمضى طالق تلتا لا يصح التمسك  
ولو قال لمنك حنة نكاحا فاسد ان طلقها فعلى حريصا ليمين على طلقها  
بالسالك كنت في اخ الباطل لثامس الثنتين من ايمان اجماع ولو حلف  
ليطلق فلانة اليوم تلتا وفلان لا جنبه عنه او مطلقه تلتا  
والمس في ذلك ان يطلقها بالسك فان كان لا يقع كالطلاق في  
النكاح الفاسد كما لو اختلف ليمين وجس هذه المرأة ولها زوج

فهدا

فهدا على النكاح الفاسد لان الصحيح لا يتصور في ذلك اليوم ذكر  
هذا في شرح القلندر وغيره فمضى طالق زوج رجلا او امرأة ثم حلف ذلك  
الرجل الذي تزوج الفاضل قبل اليمن اما اذا زوج بعد اليمن ثم حلف  
لهذا بالقول حنث لان الاحكام بالقول كمنزلة التوكيل في الاستدلال  
في نكاح الفاضل في الاجابة بالفعل سبق والمهر المهادون في الوطء فانه  
لان ذلك حرام قبل نفوذ العقد وكل رجلا بان يزوج امرأة ثم حلف  
لا يتزوج فزوجته التوكيل حنث وكذا الرجل جعل او لم يجعل فمضى طالق  
وكذا التوكيل بالاعتاق وحنث في كل ما يقع به الحنث في اليمن  
ان لا يطلق ولا يعتق من الزيادة حلف لا يتزوج فزوج نكاحا  
فاسدا او نكاحا حلالا وجها فمضى طالق لا يحنث النص عليه بعد بالمساقمة  
من ايمان اجماع قال في شرح اجماع الصغير ينبغي ان يكون المصدق  
في نكاح الفاسد في الماه خاصة ولو حلف لا يشترى فاشترى فاسد  
او شر اناعه فمضى طالق حنث وفيها كلمات فينظر في ايمان المصدق  
الكتاب اذا قال كل امرأة اتزوجها فمضى طالق فمضى طالق من يملكها او في  
الامانة من المومنيات في ظاهر الرواية لا تصح ليمينه وذكر القدر  
لوني عربية او حبشية حلف ولهة معروفة ان يتحصن العام  
بالمنة هل تصح في ظاهر الرواية لا تصح وقال الخصاف يصح وسياق  
هذا في كتاب الامانة **نوع** اذا قال كل امرأة اتزوجها فمضى طالق ان  
كلمت فلهنا فهذا على وجهين اما ان اخرا الشرط كما قلنا او قدم قال فان  
ان كلمت فلهنا كل امرأة اتزوجها فمضى طالق وكل واحد منهما على وجه  
اما ان وقت بان قال ابد او الى وقت كذا او لم يوقت فمضى طالق حنثا  
وهو ما اذا اخذ الشرط ولم يوقت بان قال كل امرأة اتزوجها فمضى  
طالق ان كلمت فلهنا تطلق المتزوج قبل اكلامه ولا تطلق المتزوج  
بعد اكلامه وذكر القدر انه لو كلم فلهنا نكاحا بعد ما تزوجها  
فمضى طالق ان دخلت الدار من قبل ثم تزوج لا يقع فان دخل



بعينه ذلك يقع وأما إذا أخرج الشرط ووقت بأن قال كل امرأة أتزوجها ابتداء أو قال لي سنة طلقت المتزوجة قبل الكلام وبوله بعد أن تكون متزوجة في تلك السنة وأما إذا قدم الشرط بطلاق المتكوجة بعد الكلام ووقت أو لم يوقت وهل تطلق المتكوجة قبل الكلام أم لا لم يوقت بأن قال أن كنت فلهذا فكل امرأة أتزوجها فهي طالق فكذا في رواية أبي سليمان وفيه لغتي وموضع هذا اليمان المختص في باب الوفاء واليمان الجامع وأن قال أن كنت فلهذا فكل امرأة أتزوجها فهي طالق فكذا في رواية المتكوجة وأن وقت بأن قال أن كنت فلهذا فكل امرأة أتزوجها ابتداء أو قال لي سنة فهي طالق فكذا في رواية قبل الكلام لا يقع هذا الثاني فتبين في باب الشرط المخصوص في إيمان الجامع وسيا في جنس هذا في إيمان الجامع ثم ذكر أبو عبد الله رضي الله عنه في آخر إيمان هذا الكتاب تفريع العدة الذي ذكره هنا وجعلها مستقلة بعبارة على حد فقال إذا قال كل امرأة أتزوجها فهي طالق أن كنت فلهذا فكل امرأة أتزوجها ثم تخرج ثم تطلق تلك المرأة نص أبو عبد الله في آخر باب عطف الشروط بعضها على بعض في الإيمان قال القدر السعيد كنا نظن أنه لا يقع عليها بناء على مسئلة الجامع وإنما نطق بها مطعون في الرازي وهذا قول على وليس كذلك بل المطعون في كل امرأة أتزوجها فهي طالق كلما كملت فلهذا فتنزج امرأة وكلية حتى طلعت ثم تنزج امرأة أخرى ثم كملنا بنا فالمتكوجة الأولى تطلق لو كانت في العدة ولا تطلق المتكوجة الثانية معني الرازي في طعن بناء على شيء آخر مما ذكرنا من جواب بعض جواب أن يذكر جواب آخر في الجامع وعلى هذا أن قال كل امرأة أتزوجها فهي طالق أن كنت فلهذا فتنزج امرأة وكلية ثم تنزج أخرى وكل لا تطلق الثانية كما في المسئلة المطعون في فسوت بينهما **مسائل** **التعليق** جواب الأئمة أنها إذا قالت المرأة لنزجها فقلتاني فقال لها أنزج أكرم فلتنا ثم طلقا قال الفقيه بن زياد أنزج ثم قال أن ذلك في حالة الغضب فالأصل على أنه على المجازاة وقال نصير بن يحيى

لا تطلق وإن وقت بأن قال أن كنت فلهذا فكل امرأة أتزوجها ابتداء أو قال لي سنة فهي طالق

ويعجز بن سيرة أريها بن يحيى صحت نيته وإن لم يبين فقول مجمل بن سيرة هو على المجازاة لأن الظاهر لهذا وعند نصير هو على الشرط لأن الصيغة صيغة الشرط وفي الجامع الأصغر قال الفقيه أبو جعفر إذا قالت المرأة لنزجها شيئا من السب والشتم نحو قرطبان وسفله ونحوها فقال الزوج أن كنت كما قلت فانت طالق ثلثا طلقت أو أنه سوا كان الزوج كما قالت أو لم يكن لأن الزوج في الغالب لا يريد إلا أن يؤذيها بالطلاق كما إذا دته باسمها ما سمعته وسبها بنو بكر الأسكان عمن قال لراوية بأقرطبان فقال أن أنا قرطبان فانت طالق فقال تطلق وإن قال أردت الشرط فهو مصروف فيما بين أنت تعالي خاصة وهذا الاسم يقع على غير شيء مع أو أنه أو حرمة رجله فيلزم حالها بما ولا يغير وقال أبو القاسم في تفسير القرطبان هو المسبب من اثنين بمعنى غير ممدوح وفي فتاوى الخبيز أني أن لنزج أهل بخار على أنه على المجازاة ذوق الشرط وذكر تفسير القرطبان كما ذكرهنا وكذا كان من يبعث أو ترمع علام بالغ أو مع من أرمع إلى الصيغة أو أدان لها في الرجول على أو أنه حال عذته فمضى قرطبان وحكي أن امرأة جات إلى أبي عبد الله المزني فقالت له أنزجني يا أبا عبد الله كل يوم بالطبخ فأدخل على اليوم لحما فقلت له كسحانا إلى متى أطح فقال لي أن كنت كسحانا فانت طالق فقال أبو عبد الله كان إذا سمع أن رجلا مثل هذا اليك بسق ولم يبال بذلك فهو كشحائي وإن لم يبال بذلك فليس بكشحائي وأما السفلة فتفسيره قد اختلف فيه المتقدمون واختلف فيه المتأخرون وأقول المتقدمون مكتسبة في الواقعيات وعن مجمل أيضا أن السفلة هي التي لا حسنة ولا نسب وبسرة شيئا لا حظ لها قال ابن المبارك السفلة هو الذي يتسفل لغير الناس به قال وقال بعضهم السفلة هو الحايك والجامع والنزج والسفال وقال بعضهم هو الذي لا يخاف الله وهو مؤلف الحديث عمر بن عبد الله قال سفليان هو الذي يختلف إلى القصة قال غيره هو الطفيلي وقال بعضهم مشايخ



بلخ هو الذي منع التوايب ولو قال له لو كونه فقال لو كونه  
أم من اطلاق روي عن أبي حنيفة انه يعد اسنانه فان كانت ثمان  
وعشرين يقع الطلاق لان من كانت اسنانه ثمان وعشرين يكن كونه  
وقال بعضهم ان كانت لحينه خفيفة غير متصلة فهو التوايب ذكره  
في ديات حنيفة راده وفي الواقعات احتال الاخ **مسائل الخلع**  
من قبيل الفاظ التعليق **مسألة** من فحل الجسد اذ اقلت لن فحما اخلعت  
منك بالان ثم رجعت قبل قبول الزوج صح رجوعه اذ اقال لها اخلعتك  
فقلت قلت لا يسقط شيء من المهر لان الطلاق يقع لا بقوله لا بقبض لها  
الا ترى ان الذي انوى الزوج يقع بانها وان لم يقبل لكن يصدق في قوله  
لم اعني الطلاق لانه من امكن بات ولو قال خلعتك على كذا او هو مال  
معلوم لا يطلاق ما لم يقبل ويصدق في ترك النية ديانة خاصة  
في اول الخلع من المختص اذ اخلع على ما لم يسم معلوم ولم يترك  
المهر فقبلت هل يسقط المهر هذا موضع الخلاف على قول أبي حنيفة  
يسقط وعلى قولهما لا يسقط وفيه مسألة الفتاوى الخلع والمباراة  
كلها يوجبان براءة كل واحد منهما عن صاحبه عن المهر عن أبي حنيفة  
وعند محمد كلهما لا يوجبان وعند أبي يوسف المباراة توجب البراءة  
والخلع لا يوجب واجمع اعلى ان الطلاق على مال لا يوجب في احص  
باب الخلع من مختصر عصام وروي الحسن عن أبي حنيفة ان العقل اذا  
كان بلفظ الطلاق تسقط الحقوق الواجبة بالنكاح ثم ينظر  
في احوال الزوج في لفظ الخلع هل يقع البراءة عن دين سوى النكاح  
في ظاهر الرواية لا يقع في رواية الحسن بن زياد عن أبي حنيفة يقع  
وذلك المباراة هل يوجب البراءة عن دين الزوج فيه اختلاف  
المشايخ والصحيح انها لا توجب ولفظ البسم والتشراكت في المشايخ  
فيه والصحيح انها لا تطلق الخلع والمباراة وهذا كله على قول أبي حنيفة  
في شرح ملاحق المرحوم الاركانية الحسن بن زياد في دين ما سوى

النكاح فانه لم يدكرها المرحوم انما ذكرها القاضي الامام ابو علي  
السعدي قال لا مائة خالعتك فقبلت المائة يقع الطلاق ويقع البراءة  
ان كان عليه مهر وان لم يكن عليه مهر يجب عليها رد ما سبق اليها  
من المهر لان المال مدكور عرفا بدكر الخلع في اول اقراره راده في كتب  
في كتاب الاقرار من مختصر الكافي وفي فتاوى الفضلي كذلك هكذا  
ذكرهنا وذكر ابو الليث في مختلفاته ان اخلع امرأة على مال دفعه  
وليها او بارها على مال بطل حقه بالخلع عن المهر الذي لها على الزوج  
وان كان اعطاها كل الصدق ثم اخلعت قبل ان يدخل بها على مال لم يرجع  
عليها بنصف المهر وفي الاول هي ترجع عليه بنصف المهر في ابو يوسف  
مع محمد في الخلع ومع أبي حنيفة في المباراة كما ذكرنا رجل طلق امرأته على الف قبل  
الرجوع لها على الزوج ثلثة آلاف تسقط الف وخمسة بالطلاق قبل الرجوع  
ويبقى على الزوج الف وخمسة وعليها الف بسبب الخلع فتعاضدوا وهل  
ترجع المائة على الزوج بالخمس الباقية قال الفقهاء ابو بكر البلخي لا يرجع  
وعند غيره من المشايخ يرجع وعليه الفتوى والتمذهب عصام واصل  
هذا ان صرح بالطلاق بالمسمى بالمال هل يجب براءة كل واحد منهما من المهر  
عند أبي حنيفة اختلف المشايخ فيه فعن أبي بكر البلخي انه لو حبس وغيره  
من المشايخ لا يوجب وفيه فتوى ذكره في اقراره في شرح كتاب الاقرار  
**نوع** قال لها اخلعي فهذا على ثلثة اوجه احدها ان لم يدكر المال احصلا  
فقلت اخلعت يقع بانها ان الذي انوى الزوج ولا يبرئ عن المهر بمنزلة  
قوله طلق نفسك ثانيا وفي الفتاوى يسقط اذا كان بالعارسية  
يعني خويشني خرا وبعرسية البيع بان قال بيعني نفسك ونفسك ولفتي  
ولو قال لا جنبي اخلع او لا في ولم يدكر المدل فالقول كل بالخلع صحيح كالبيع  
بخله في لهما بالشرى الوجه الثاني ان يدكر المال غير مفاد بان قال اخلعي  
على مال فقلت اخلعتك يقع الطلاق لان التوكيل لم يصح لانه اذا ذكر  
المال كان خلعا واخلع قط لا يصح الا بسمته البذل والبرء ههنا مجرول



فلا يصح التوكيل هكذا قال والرواية صحيحة لكن في العلة نظر  
فان اذا قال خلعت امرأتي صح وان لم يذكر المال أصلا فما المعنى لصحيح  
المراد اذ كرمها لا غير مطلق فليصح لصاحب الواحد مستثنى بل هو مستصحب  
وذلك وجه العلة الواحدة الثالثة اذ كرمها لا مطلقا فقلت اختلعت  
في رواية لا يصح ما لم يقل الزوج خلعت وفي رواية يصح وبين الزوج عن  
المهر كذا في الجمع في يد من الخلع والنكاح وبه نفي ان اقلت اختلعت  
فقال الزوج طلق يقع ثانيا ولا يبر الزوج عن المهر في النكاح قال  
لا والله اختلعت نفسك مني مكررة وثقة عندك فقلت اختلعت فقال  
خوليت مني ادي فقلت دادم لا يصح في المثلين ما لم يقل الزوج  
قبلت الا اذا اراد بقوله دادي التحقيق دون التسمي فيها وقد مر  
في اول النكاح هذا الكتاب نحو هذا ان اقال لها اشتر نفسك مني فقلت  
اشتريت لا يقع ما لم يقل الزوج بعث بخلاف العريسة اختلعتي فقلت  
حيث يقع الطلاق والفرق ان قوله اختلعتي او بالطلاق بل يقع الخلع  
والله تملك الطلاق باخر الزوج اما قوله خوليت مني بحرا واشتريتك  
منى او بالخلع فله يصح الا اذا كان البذل من كور الواحد  
لا يتولى طه في الخلع اذ لم يكن البذل من كور بان قال بالفارسية خوليت  
نحو فقلت خوليت لا يقع شي ما لم يقل الزوج وختم وكذا العريسة بان  
قال اشتر نفسك بخلاف العريسة في قوله اختلعتي والفرق ما بينها في  
والواحد يتولى طه في الخلع اذ كان البذل من كور في الزيادة  
في باب الخلع وغيره اذ قال لا والله بالفارسية خوليت مني بحرا بعد  
وكاين فقلت خوليت وقال الزوج مني طلق و دادم يقع عليها  
طه فان احدهما بالخلع والثاني بالطلاق اذا اختلعت بكها وثقة  
عندتها صح وان لم تجب نفقة العلة بعد وهي مجزولة لانها تدخل تنعاً  
كما في بيع المتعلق يجوز بتعاقده من وان كان مجزولة **نوع** اذ اقلت الملة  
خوليت مني خوليت في وختم اقول بكدي وكدي خوليت فقال

فقال الزوج فدوخته وقال عيت غيرها لا يصرف قضيا استخرها  
من مسئلة في ارباب الاشياء والاموال الزيادة والفتاوي ولو كانت  
له خفي كره من ابرئوا استخولت من خوليت من دكوت فدوخته لا يكون  
خلعا بل كمال ولو قالت فخر حق يكون خلعا كره ما فئت ولو جرت  
لعادة ان قولها فخر حق من يكون به هو حق محال يصح لا للمهر بل  
الامانة لعادة فيفتي انه لا يصح مطلقا الا ان يكت في الفتوى كذا جرت  
العادة ويجب ان يقال ان اقلت فخر حق كره خوليت مني باذن خوليت  
خوليت مني اقول فقال الزوج في وخته يكون خلعا ويكفي قولها فخر حق  
كره من اقول مني باذن وتصير كما بها فقلت خوليت مني اقول فقلت  
فيه فانه محل النظر واذا قيل للمرة خوليت مني خوليت بعدت وكاين  
فقلت خوليت مني فقلت الزوج بوفد وخته فقال لا ثم قال في ذلك المجلس  
فدوخته لا يكون خلعا لانه لما قال لا فقد رد الاحتياط فبطل قال لا والله  
لغير خوليت مني بل كذا فقلت خوليت مني قال لن وجب ان يكون طلاق  
دادي فقال دادم في الشرائع انه جواب وفي فتاوي سرفندة والاحتياط  
هو قول جماعة قالوا العريسة اشتريت نفسك بكل حق يكون للنكاح  
على الرجل فلم يقول من الزوج فقلت اشتريت ثم قال الزوج بعث  
انت فقال بعث يصح الخلع في فتاوي سرفندة فيه اذ اقلت لا والله  
ان دخلت المهر فقلت خلعتك على الف درهم وشر امنا علم فلخلعت  
صح **نوع** اخذ خالعه او ائته على ان يكون الولد عند الاب فالخلع صحيح حتى  
وقع الطلاق بائنا والشرط باطل لان كره الولد عند الام حتى الولد  
فانه يمكن ابطاله في اخر ثقات الخصا في ناز من الحق بالولد  
في الطلاق والموت اذا اختلعت من زوجة بمهر لها وثقة عندتها على  
ان تمسك الولد من يبقها فاستكت في بعض المدة ثم هربت ووارث  
نفسا ببقية المدة ثم ظهرت كان للزوج ان يرجع عليها ببقية نفقة  
الولد في المدة التي لم تمسكه فيها لانها امتنعت عن ايقاد الخلع



فكان عليها قيمة المدد ذكره في النوازل واحاله الى الجامع الصغير الكرخي  
اذ اختلفت على ان لا سكني لها لا يصح اما اذ اختلفت على ان سكني  
عليها بان يكتري بيتا فتعذر فيه يصح في باب نفقة المطلقة من ادب القاضي  
للخصمان **نوع** اخر لو قيل بالخلع اذ اقال خالع على الف او على هـ  
الا فاعلى الف على المالة تحب على المالة لا عليهم وهي مخاطبة بالمال لان الوكيل  
بالخلع سفير ومعتبر ولو قال على الفى هذه او على الفى من مالي او على الفى  
على الفى من مالي تحب عليهم ولا يخاطب المالة ويرجع عليها قبل الاداء وبعد  
فرق بينه وبين الوكيل بالكنكاح اذ ان تزوج امرأة للوكيل وقال على الفى هذه  
او على الفى من مالي او على الفى من مالي فان المالة ان شئت طالبت الوكيل  
وان شئت طالبت الزوج واذا ادعى الوكيل يرجع وهذا فرق فبق  
في نكاح اجماع في باب الخلع قالت لزوجها طلقني ثلثا بالى فطلقها  
واحدة وقعت بثلث الف وان قالت طلقني ثلثا على الفى فكذا عندها  
وعند ابي حنيفة يقع هذا طلاقه بغير شيء في الزيادة ان في باب الشين  
نبا عان او يستأجر الصبي العاقلة اذ اقبلت الخلع من زوجها  
صح الخلع في حق وقوع الطلاق لان ذلك ينشئ على القبول اما لا يصح قبولها  
فيما يرجع الى البراءة من المهر لانها ليست لها لتصرف **نوع** اخر  
اذ قال انا اعطيتي كذا فان طالق ما لم يعطه لا يقع الطلاق ويقتصر  
على المجلس كذا لو قال انا اعطيتي او متى اعطيتي كذا فان طالق ما لم  
كن لا يقتصر على المجلس حتى لو اعطته بعد الاقرار طلق ولو قال انت  
طالق على ان تعطيني الف درهم فقبلت في المجلس يقع وان لم يود وان لم  
تقبل فلا يقع وكذا لو قال انت طالق على الفى فقبلت في المجلس يقع واه  
وان لم تود فعلى هذا هو المعتاد انت طالق بذلك الشرط كذا في  
حين من دهي فقبلت في المجلس يقع في باب الخلع من شرح الكافي قال  
لها انت طالق على دخولك الدار قال فقبلت يقع الطلاق من ساعة  
وان لم يقبل لا يصح اصلا في النوازل والخامس ان كلمة على في مثل هذه

المواضع لتعليق الطلاق بقبول ما دخل عليه كلمة على لا لتعليق  
الطلاق بادائه ولا بوجوده **مسائل العلة** اذا اقر الزوج انه طلقها  
من كذا فان كذبت او قالت لا ادري فالعلة من وقت الاقرار واحد  
في الاسناد والعلة من حين وقوع الطلاق في باب الاقرار بالكنكاح من لا  
قرار ولا يصرف في الابن وهو المختار وحين ان يحمل في الكتاب ان في التصدق  
العلة من وقت الطلاق الا ان المتأخرين اختاروا وجوب العلة من  
وقت اذا اقر الرجل انه طلقوا امرأة من كذا في صدقة المالة في الاسناد  
او كذبت او قالت لا ادري فالعلة من وقت الاقرار حتى لا يحمل له الزوج  
باختها واربع سوها من حله حيث تم طاه قها ولا نفقة المالة اذ اقبل  
وعلى الزوج المهر بائنا بالرجوع لا قرض وتصل بعها اياه بذلك واعتبار  
الشهر في العدة بالايام دون الالهة اجماعا انما الخلا في بين ابي حنيفة  
وصاحبه في الحاجة كما يأتي في احاديث هذا الكتاب المسعى اذ اقال  
لا والله كنت طلقتك في صحتي ثلثا والفضت عنك وصداقتك لهما  
ان تزوج في الحال في باب طلاق المهر اذ اقال لا والله كنت طلقتك ثلثا  
في الصحة وقد الفضت عنك فصداقتك لهما وان اقر لها بدس او اود  
او صى لها بوصية عند ابي حنيفة لهما الاقل من المهر وفيما اقر لها في الوصية  
الوصية لهما الاقل من ميراثها وفيما اوصى لهما من الثلث وغيرها كان  
الاقل من جميع المال والوصية رجل قال لا والله قد طلقتك من كذا  
وافضت عنك واكثر المالة ذكر تحب العلة من وقت الاقرار وقد مر  
كن هذا في حق النفقة والسكنى اما في حق الزوج بما ختها واربع سوها  
لا بد من محض نحران كان طلق حتى لا يحمل له الكنا في المصدا اذ اقال  
الزوج اخبرني ذكر في اجماع في باب ما ينصب الحاكم خصما غير العات  
وهو البار للناس من نكاح اجماع اذ ادعى الزوج انه طلق امرأته  
في وقت ما صر وقال اخبرني ان علي فها قد افضت وكذبت المالة  
يحمل في حقها كانه طلقا للحال كانت العلة باقية في حق النفقة والسكنى

قته



ان ائمة في حوال ختها واربع سواها المطلقة ثلثا اذا لم تفارق رجلا  
 وجامعا فقول خنتا بها كل لي لا تنقض العدة ولو قال علمت بها علي  
 حرام تنقض العدة بثلث حيض لكن من رحم الزوج والمدة كذلك اذا قالت  
 علمت بالحرمه ووجدت شرط الا حصاله اذا طلق امرأته ثلثا ووطئا  
 في العاقبة مع علمها بها حرام القضاة العدة وان ترك وطئا لا يستأنف العدة  
 اذا بلغ المرأة طلقا من زوجها او موته فعليه العدة من وقت الطلاق  
 والموت وعليها ليس بشرط منى العدة وهي مودة بطلع المرأة اذ لم يصدق  
 فيه المرأة على القضاة العدة ستون يوما عند أبي حنيفة وعندهما تسعون وثلاثون  
 يوما عند الأئمة اذا انكرت القضاة العدة بالحيض والقول لها مع غيرها في باب  
 نفقة المطلقة من ادب القاضي للخصا فان اقال الزوج المعتلة اخبرته  
 ان عدتها قبل القضاة وذلك في مدة لا تنقض في منكرها العدة لا يقبل  
 قوله ولا قولها ان اخبرته بهذا معوفي وقال شمس المنة ان يفسرها هو  
 محتمل وان سقط سقط مستبين الخلق وبعض الخلق فيمنع من قولها  
 اذا اطلقها في حرمه من ثلثا او بائنا ومات قبل القضاة العدة حتى وثقت  
 تعدا بربع اشهر وعشر اياما ثلث حيض وهي مودة ان احوالة الف  
 تعدا بعد الاجل عشرين يوما عند أبي يوسف ثلث حيض ثم قال ابو الحسن الكرخي  
 وكل من كل معتلة وثقت ومعنى ذلك ان الرجل الرجل والعبادة بالثقة  
 حتى ماتت احواله ثم قتل او مات في الزدة حتى وثقت منه كان عليها العدة  
 على الوصف الذي بينا وان كان الطلاق من الميصر رجوعا او كان طلقا  
 في الصحر رجوعا ثم تزوج في العدة فعدها عدت الوفا لا غيره في طلق  
 عليها الحيض في قولهم جميعا واه امانت زوج المطلقة فعلى الرجعي تنقل  
 الى عدة الوفاة وفي البابين لا ان لم تترك وان كانت تترك فعلة تترك  
 الخلاف واذا ارادت الصغيرة ان لا يسته الدم بعد الا عدلة في بعض  
 المسنن انتقلت اليه في البابين والرجعي ولو اغتدت بحضه او حيضين  
 ثم ايسر استقبلت بالسنن ولو طلق الامم ثم عتقت فعلى الرجعي تنقل

الى عدة الحرام وفي البابين لا واه امانت عن ام ولده وهي في نكاح رجل  
 او عدته فلا عدة عليها وان طلق بعد القضاة عليها عدة الحرام وان لم  
 اغتدوا المولى بعد طلاق الزوج فعلى الرجعي تنقل الى عدة الحرام وفي البابين  
 لا ولو انقضت عدتها مات المولى عليها ثلاث حيضات فان مات المولى قبلها  
 ولا بعد ايهما مات او افا ان كان بين موتها شهران وخمسة ايام فمبا عدل  
 عليها اربعة اشهر وعشر اشهر استكمل فيها ثلاث حيضات وان كان بين موتها  
 اقل من شهرين وخمسة ايام فعليه اربعة اشهر وعشر اشهر لا يعتبر فيها الحيض  
 وان لم يعلم كم بين موتها ولا يعلم ايهما مات او لا فعليه اربعة اشهر  
 وعشر اشهر لا حيض فيها ولا تستكمل فيها ثلاث حيضات ومسايل انتقال العدة  
 على الاستقصاء في القذوري امانات الحي عن احواله وهي حامل فعدها  
 بوضع الحمل وعند أبي حنيفة ومحمد في معرفة وفي الحمل الحادث بعد  
 الموت بالاجاب بالوليد لاكثر من ثلثه اشهر عدتها اربعة اشهر وعشر  
 ايام اتفاق عدة الوفاة لا يجب في النكاح الفاسد في شرح القذوري الرد  
 ان دخول في النكاح بغير شهود يوجب العدة لزوم مما ذكره الغزوي وهو  
 لا يعمل بها من جهة الغزوي وهو لا يعلم ودخل بها نكاح العدة وان كان يعلم  
 انها منكحة من الغزوي يوجب العدة بالرجوع حتى لا يحرم على الزوج وطاويه  
 يعني في اول الرجوع نحو الزادة والعدة في النكاح الفاسد وقت الزمة  
 هناك اذ كره فيها وفيه اختلاف المتقدمين والمتأخرين قال ابو القاسم الصفاق  
 يجب العدة من وقت الوطء الاخرى قال ابو بكر الباقلاني من وقت الزمة  
 وفيه كان يقول الفقيه ابو جعفر وهو قول أبي يوسف وجوابا في التفسير  
 قول من حكاه الفقيه ابو الليث عن اختلاف زفر الخلق الصحيح  
 في النكاح الفاسد لا يوجب العدة لان الخلوة انما اقيمت مقام الوطء للممكن  
 من الوطء ولا يمكن هذا في الاصل والقذوري والخلوة الفاسدة في النكاح  
 الصحيح توجب العدة ولهذا اذا كان ممكنا من الوطء حقيقا كالحسنه  
 بالارتقاء والخلوة والمحبس عند أبي يوسف ومحمد وخلق الصائم صوم

كان هذا نكاح  
 اختلف العلماء فيه  
 وكل نكاح هذا في  
 فان رجول منه يوجب  
 العدة

وج



الفرص والمهر مطلقا فربما كان أو نفلا والمبايعين والمقتسبين أو إنباه  
ذلك والحاصل أن في كل موضع يتمكن من الوطء حقيقة لكن يستعمل ما لا  
يجب فيها العدة وفي الرقعة يتصور الوطء بالعقود في المهر  
بالسحر والوطء في المطلقة ثلاثا بحسب وجوب ثم طلقها صفا  
حاصلها تحلل الزوج الأول في طلاق العقد وفي الواقع وقد حرم  
مسائل الزوج الثاني في كتمان النكاح وفي موضع لا يتمكن من الوطء  
حقيقة كالمهر أو الصغير أو مع الصغير لا يجب العدة  
في فتاوى النساء الصغيرة إذا طلقت اختلفت مسائلها في وجوب  
العدة عليها أكثر مما لا يطلقون لفظ وجوب العدة لأنها غير مخاطبة  
لكن ينبغي أن يقال عدت بأبد استل الزحل على عقدة والاطاعة  
هل يباح فيه وإنباه في هذا الوطء من بيتها وهي منزل على حلة  
هل يقطع فيه وإنباه في شرح المختصر قبل باب قطع الطوق فيه  
عدت إذا دهر معتدة كسرا ثم أتت أن تزوج نفسها منه أو تزوج  
باخران كان قال النفق عليك على أن تزوجني يرجع عليها زوجت  
نفسها منه أو لم تزوج وأن لم يشرط هذا لكن بعد ذلك بطريق الصرف  
أن أتت اختلف المتأخر فيه والصحيح فيه أنه لا يرجع في نكاح فتاوى  
سرى قد ورد كبر بعد هذا في هزبه العدة أفعلت أن الزوج إذا لم يشرط  
لا يرجع وتفسير الاشتراط أن يقول النفق عليك بشرط أن تزوجني  
ينظر في نكاح الواقعات أن وافق هذا ولا أفتي بما وافق محمد **نوع**  
**يشمل على تسع مسائل** وأصله أن الزحل في النكاح الأول هل يكون  
دخولا في النكاح الثاني أم لا فعند محمد لا وعندهما نعم المسألة الأولى  
أن تزوج المرأة غير نفق ودخل بها فخرج إلى أبي القاسم حتى  
فرق بينهما والزمه المهر والنكاح العدة ثم تزوجها هذا الرجل  
في العدة بعد أن فرق القاسم بينهما قبل أن يدخل بها كان لها عليه  
المهر الثاني كما لا وعليها عدة مستقبلة في قول أبي حنيفة وأبي

استحسانا وقال محمد لها في العقد الثاني نصف المهر وعليها بقية  
العدة وقال زحل لها نصف المهر في العقد الثاني ولا شيء من العدة  
**الثانية** تزوج امرأة نكاحا صحيحا ودخل بها ثم طلقها بابتائهم تزوجها  
في العدة ثم طلقها قبل أن يدخل بها فعلى هذا الخلاف **الثالثة** تزوج  
صغيرة ودخل بها فبلغت فأختار نفسها ثم تزوجها في العدة ثم طلقها  
قبل أن يدخل بها فعلى هذا الاختلاف **الرابعة** تزوج صغيرة ودخل  
بها ثم طلقها بابتائهم تزوجها في العدة قبل أن تبلغ فأختار لنفسها  
قبل أن يدخل بها فعلى هذا الاختلاف **الخامسة** تزوج امرأة ودخل  
بها ثم ارتدت ثم ارتدت قبل أن يدخل بها **السادسة** تزوج امرأة ودخل  
بها ثم طلقها بابتائهم ثم ارتدت قبل أن يدخل بها **السابعة** تزوج امرأة  
ودخل بها ثم عتقت فأختار لنفسها ثم تزوجها في العدة ثم طلقها  
قبل أن يدخل بها **الثامنة** تزوج امرأة ودخل بها ثم طلقها بابتائهم  
ثم تزوجها في العدة ثم عتقت فأختار لنفسها قبل أن يدخل  
**التاسعة** تزوج امرأة نكاحا فاسدا ودخل بها ففرق بينهما ثم تزوجها  
في العدة نكاحا صحيحا ثم طلقها قبل أن يدخل بها وأكثر هذه المسائل  
في باب الكفا من نكاح سمس لا عند الرخصي **حل الأياس في البان** حد  
الأياس غير مقدر بشئ وفي رواية مقدر فان رأت بعد ذلك دما هل  
يكون حيفا فعلى الرواية التي لم يقدر الأياس بشئ يكون حيفا وقال  
بعضهم حيفا على الروايات إجماع لأن الأياس بعد خمس وخمسين  
أو نحوها كان بالأجتهاد فافترقت الروايات والنص يقتضي كون حيفا  
وحد النص بخلاف الاجتهاد فيبطل الحكم بالأياس الذي يثبت  
بالاجتهاد حتى على قول هو كذا إنما يكون حيفا إذا رأت دما أسودا  
أو أحما إذا رأت أصفر أو أخضر لا يكون حيفا لأن كون هذا  
حيفا يثبت بالأجتهاد فلا يبطل به الحكم بالأياس الثابت بالأجتهاد







والمعنى بالقصد ان العاقل يفعل على ظن الصلاح والمعنوة مع  
ظهور وجه الفساد بقصد يفعله وفي غضب النور من كان  
قليل الغنى مختلط الكلام فاسد التذنب الا انه لا يغرب ولا يشتم كما يفعل  
المتجني ولا حل عرف ان كان مخنونا فحقه فقالت اوله طلقني بالرجعة  
تلقيا وقال الزوج اصحابنا الجنوي ولا يعرف ذلك الا بقوله فالقول  
له في سير العيون وذكر في باب ما يصدق فيه الرجل من الردة قوله  
تبين منه اوله من السير الكثرة المسئلة وقال ان لم يعلم ان ذلك  
اصالة فالقول لها وان علم ان ذلك اصالة فالقول له وان شهد  
المشهود انهم اواه مخنونا فحقه كالقول له ايضا ولو قال طلقها وانا  
فأبى فالقول له وفي المتن ان لا يقبل قوله **مسائل الاقرار بحرمته**  
**الرضاع وغيره** اذ الخبر تراواه وحده اني ارضعها فمكة لا يفرق  
بينهما لا حرم الكناح اذ اقرار الرجل ان هذه المرأة امه او بنته  
او اخته من الرضاع ثم انما اراد بعد ذلك ان يتزوجها وقال او قلت  
او اخطأت او نسيت وجعل فيه المرأة فيها يصدق ان علي ذلك وله  
ان يتزوجها وان ينسئ على الاقل وقال هو حتى كما قلت ثم تزوجها  
ففي بينهما واذا اقرت المرأة بذلك وانكر الزوج ثم اكرت نفسها  
وقالت اخطأت وتزوجها الزوج فهو جائز وكذلك ان تزوجها  
قبل ان تكذب نفسها ولا تصدق المرأة على زوجها **زوج اوطأ ثم**  
**قال بعد الكناح** بينهما استحسانا هي اختي والرضاع او بولي او معتم قال  
او ثبت وليس الا كما قلتي لا يفسد الكناح بينهما استحسانا ولو ثبت  
تحايل المنطق فقال هو حق او شهد عليه الشهود فبينهما ولو جحد  
ذلك لم ينفعه حتى وانما استحسن اذ قال هي اختي ثم قال او ثبت  
فاني اصدق فاما اذ اقرت حق ثم جحدك وقال او ثبت لم اقبل  
منه قلن لو قال هذه اختي اوامي وليس لها نسب معروف ثم قال  
او ثبت صدقته ولو قال لعبد لعنا ابني او له ابنتي او وقع

العق وانكرت فيه بالقياس وتركت الاستحسان ولو قال  
لا والله هي بنتي من نسب وبنت علي ولها نسب معروف ومثلها  
لو لم يثبت له افرق بينهما وكذا لو قال هوام ولا معروف ولو قال  
هي بنتي وليس لها نسب معروف ومثلها لو لم يثبت علي ذلك فثبت  
بينهما فان اقرت المرأة انها بنته ثبت النسب وان كان مثملا لا يولد  
لمثله لم تثبت النسب ولما افرق بينهما هذه الجملة في ارضاء الرضا  
من فحصر الكناح في الطائفة اذ اقامت طلقني زوجي ثلثا ثم اردت ان اقر  
تزوج نفسها منه ثم اصررت على ذلك او قالت كذبت او اخطأت كما  
والذي حرره يقول لا يجوز الكناح وهكذا في فتوى النسخة وقل نص  
في باب الرضا من كنان الكناح ان المرأة اذا قالت قبل الكناح  
لو لم يولد ابني من الرضا ولم ترجع عن هذا الاقرار وبنت علي ذلك مع  
هذا اذ التزوجت بعد الرجل يجوز ذلك المشايخ في العلة انما هو  
لواقرت بذلك بعد الكناح لا يقع له حرمة كمنه لست اليها فلما قبل  
الكناح قبل ان ينصص ان هذا يجوز ان تزوج نفسها منه في جميع هذه  
الوجوه وبه يعني وفي باب الرضا من الغنية المرأة اذا قالت هذا  
الرجل ابني من الرضا ثم تزوجته جاز فهذا دليل على ان المرأة بعد  
الطلاق اذا اقرت بالطلاق الثلاث حل لها ان يتزوجها بخلاف ما قال  
والذي سجدتم اذ اطلقوا ما يداننا فقبل له استثنى مني كني فقال  
ما معنى ما يداننا يكون اقرارا بثلث لانه يحتمل **طلاق البدع واللعان**  
اذا وطئ اوطأ في الحضي ثم اوقع الطلاق في الطهر لا يكون خيرا وكذا اذا  
طلق في الحضي ثم طلقها حين طهرت في الزيادة بعد باب المهرين  
ولو قال لغير المدخول بها انت طالق ثلثا لست يقع عليها الحال تطليق  
طاهر كانت او خاضا ثم اذ ان وصفا طلق اخرى وان تزوجها ثلثا  
طلق اخرى في الدار السادر من طلاقها مع الزوج اذا نفى ولده  
بجى اللعان بينهما وينقطع نسب لو لم يكن انما بجى اللعان اذا



اذا نفى بعد الولادة في مدة قصيرة اما بعد مدة طويلة لا يصح وانه  
 واختلق فيها قال ابو حنيفة يفتون الى رأي القاضي وقال لا يقدر  
 بالرعي يومئذ حتى اذا نفى بعد ذلك لا ينتفي نسب لو ولد ولا يحرك  
 اللعان بل بعد هذا الم يقبل التهنئة اما اذا قيل بان هي فسكت  
 لا وكل في ام ولد ام الولد الا ان السكوت عند التهنئة في وكرام  
 الولد لا يكون قبوله في باب اللعان من مختصر الكافي وعصام وهي  
 معادة في الرعي ولن الله عن مقطوع النسب من وجه دون  
 وجه وهو كالموقوف لو ادعاه غيره لا يثبت نسبه منه والملاعي  
 اذا ادعى نفسه ثبت نسبه منه فكان الموقوف في غير هذا النسب  
 ما ينفى فيما يختص فيه كما متناع قبول الشهاده ووضع الزكوة وحر  
 المناجعة ولا يعتبر في حق وجوب النفقة والميراث لان حكم ذلك  
 بسبب ثابت من كل وجه ليس يختص فيه ونسب وكرام الولد يثبت  
 من غير دعوى لكن ينتفي بحد النفي بغير لعان بخلاف ولد النكاح  
 والنفقة في ذلك ان نسب ولد الامه يثبت به وحده فلا ينتفي به  
 يعني بدعواه وحده فينتفي بلفظه اما الفرائس في النكاح ما ثبت به وحده  
 فلا ينتفي به وحده وعلى هذا الاصل مسائل في باب شهادات ولز الملامه  
 من شهادتين لجامع الحمل لله على ما اولي من التوفيق على تمام كتاب  
 الطلاق **كتاب العتق** ثلثه انواع نوع في الفاظ العتق  
 نوع في تعليق العتق نوع في شر العتق كما في دفعه والكتابة والتدبير  
 وقيمة المدبر وام الولد نوع **الفاظ العتق** اذا قال لامته انت حرة  
 من هذا العمل لعتق لؤي او لم يثن وان قال لؤيت احبة مني العمل يصح  
 ديانته لا قضا في اخر الباب الاول من عتاق المختصر اذا قال بكسدي  
 او قال يا مالك اذ لم يثن لا يعتق ولو لؤي فعن محمد بن ابي ثان  
 وان قال بكسدي يا كديا لؤي او لم يثن لا يعتق ولو لؤي قال الفضلي  
 محمد بن الحسن ان يعتق اذا قال يا اراد احرده او قال يا اراد ان

اختلف المتأخرون والصحة انه لا يعتق كما لو قال لامته يا بامر الله  
 وهو ينوي الشمة دون الطلاق لم يطلق وهو اختلف الى الله  
 وتام هذا الفصل في الواقعات اذا قال لعبد عمي او قال هذا لاني يعتق  
 ولو قال هذا لاني او قال لعبد اخي لم يعتق في رواية الاميل وروي  
 الحسن بن يعقوب اذا قال لعبد يا بني روي الحسن بن اعين اني حنيفة انه  
 يعتق وذكر محمد بن النواذر انه لا يعتق وهو الصحيح اذا قال هذا  
 كوجه وقال والذي يجب ان يكون فيه اختلاف وعندنا لا يعتق  
 لانه لا تعرف فيه لان كجه يدكر ويراد به غير الولد يقال ابن كوجان  
 فلان ديه انه لا يعتق اسهل ان اسمعه حريم دعاه ياخر لا يعتق  
 ولو دعاه بالفارسية يا اراد يعتق لو كان على العكس كان كحران  
 على العكس ولو قال لعبد يا باني لا يعتق في عتاق النواذر في نوع  
 تعليق العتق في ايمان هذا الكتاب رجل قال لعبد حران لم يكن يخل  
 فلان هذه الدال اليوم ثم قال لامته طالق ان كان دخل فلان هذه  
 الدار اليوم فمضى اليوم ولا يدري اذ دخل او لم يدخل عتق عبده و  
 وطلعت امة كان باليمن الاولى صارت مقرا بوجود بشرط الطلاق  
 وباليمن الثانية صارت مقرا بوجود بشرط العتق في باب الاستثناء  
 الذي بيده قبل اليمن وانما ان اجمع اذا قال لعبد ادخل الدار  
 وانت حر فهدا وقوله اذا دخلت الدار فانت حرة هو الا ان  
 جواب الشرط يكون بالغا وجوب الا بالواو وفي الزيادات في باب  
 ما يعتق ان يكاتب او يخلع وقد مر في الفاظ التعليق من طلاق هذا  
 الكتاب نوع شر العتق كما في دفعه العتق ومسايل الكتابة والتدبير  
 وقيمة المدبر وام الولد عتق دفع الى رجل ما لا وقال له اشتريني  
 من مولاي واعتقني ففعل قال الحسن البصري البيع باطل والعتق مردود  
 ولا يفعل هذا الا فاسق وكذا قال ابن سيرين وعن ابن القيم النخعي ان  
 البيع والمعتق فاذ ان وعلى المشتري الممنوع اخرى وبه في خبر



في صفاق النوازله اذا غنق على شئ بعينه او كانت على شئ بعينه ففي  
جوازها روايتان في بيوع شرح الكافي المكتوب اذا ما كان لا عن وفا قال  
ابوبكر الاستاذ في تنفسه الكفاية حتى لو تطوع انسان باء ابل الكفاية  
منه بعد موته لا يقبل منه وقال الفقيه ابو الكيث لا ينفسه ما لم ينقض  
القاضي بحضرة ونفسه الكفاية حتى لو تطوع انسان بادل الكفاية منه  
بعد موته قبل قضاء القاضي بالحضرة جازعته ويقع في النوازله جل  
قال لعله امتي ان احتجتي اليه بها بعد ما وان بقيت بعد موتي فهي  
حرة فباعه جاز كذا فثبت في المشايخ بسرفه اذا عصب المدر  
فذلك تحت قيمة ثم قيمة ما اذا قال بعضهم تمام قيمة الفل ولهذا غير  
بسد لبقائه ذكر في الف مسئلة تضمن بالقيمة المدر خصوصاً  
في الزوائد في باب المدر المجزولة وذكر الشيخ القاضي الامام علي  
السرخسي رحمه الله في فوائده قيمة ثلثا قيمته الكفل لا من منفعة  
الوطء والسواية **ف** ومنفعة البيع زائلة وقيمة ام الولد ثلث  
قيمة الفل وذكر خواهر زاده في شرح كتاب الرغوى في قيمة المدر  
اختلاف في المشايخ قال بعضهم نصف قيمة الفل لان قبل المدر كان  
لرفته نوعاً من منفعة البيع وما سأكله ومنفعة الاجالة وما سأكله  
وقال **احمد** وهو البيع ولفي الاخر وهكذا في فتاوى ابي الكيث  
وبه نفي وبعضهم قال لو اقيمة الخدمة بنظره يستعمله هو ملة عمه  
من حيث الحر والظن وما قال خواهر زاده هو الاصح في علم الفتوى  
والاعمال بالنظر **كتاب الايمان** نوع في الفاظ اليمين وقوله  
اليمين على الكلام واسما الانسان والاركان ثم في الاحمال والامكان  
والاعلام ونحو ذلك وفيه المعرفة والاعادة ثم اليمين على الاكل  
والشرب واللبس ثم اليمين على السكنى ثم اليمين على الخوف ثم اليمين على البيع  
والشراء والملك ثم على النكاح والطلاق والخلع والضرب والترك  
واليمين التي تجرى بين الغنميين ثم اليمين على العمل والخن ثم واليمين



التي

التي تنضم في المجال والنية بخلاف الظاهر ثم اليمين على امر  
النذر واللفظة **مسائل الفاظ اليمين** وتعددها ودخل فيها اليمين  
على الكلام ومعرفة اسما الانسان والاركان قال ابو جعفر البراءة  
من القلة لا يكون يميناً في فتاوى اهل سمرقند قلت كذا ذكرتم في موضع  
واحد منها وذكرتم في موضعين منها اليمين وفي النوازله يكون يميناً  
والمسئلة في الواقعات البراءة من الاسلام يمين في اخر الباب الثاني  
والعشرين فاما ان اجتمع اذا قال مسلمان في بكرة ام امرئ انكاره  
فهذا ليس بشئ قال الفقيه ابو الكيث ان اراد به الكذب فهو اثم ولا كفاية  
عليه وان فعل ذلك وان اراد به ان العمل الذي عمله لم يكن حقاً فهو يمين  
في النوازله والواقعات اذا قال لخرج مسلمان في بكرة ام امرئ انكاره  
اليمين كان يميناً ففعل لا يكون كفاية ولا يميناً حتى لا كفاية عليه لانه لغوي  
ولو قال لخرج لحدى لصي ودع است ان فعلت كذا كذا نفي اليمين  
بهمين والان كفاية اليمين في سبب في جنس هذه المسائل في الفاظ الكفر  
اذا قال بحق الله يكون يميناً ولو قال حق لا يكون يميناً كقول من قال  
ابو نصر وابن سبلة وقال الحسن بن ابي مطيع قوله حقاً يمين ولو قال  
والحق لا افعل كذا قال اراد به اسم الله فهو يمين وان لم يدبر اسم الله  
لا يكون يميناً قال ابو نصر في ايمان النوازله ولو قال بحق الله لم يكن  
يميناً في قوله ابي حنيفة ومحمد واحمد بن ابي ايوب عن ابي يوسف ولو قال  
وامانة الله ذكر في الاصل انه يمين وعن ابي يوسف انه لا يكون يميناً  
ولقد رايت ابي الطحاوي عن اصحابنا قال من غنم الله او غنمته لا يكون  
يميناً في القدر وفي نظر الفاظ اليمين في ان الاطلاق طلاق الاصل  
وفي الباب الاول من ايمان الاصل اذا قال والله والرحمة الرحيم او قال  
والله والعتير والعتير كمال واحد منها يميناً على حدة وروى الحسن  
عن ابي حنيفة اليمين على حدة ولا يميناً في فتاوى اهل سمرقند لان الواو  
في قوله والله والعتير وواو قسم لا عطف فله بسط قوله الثاني على الاول



وَلَوْ قَالَ وَاللَّهِ وَالرَّحْمَنُ يَكُونُ بِمَعِينٍ فِي قَوْلِهِ وَلَوْ قَالَ وَاللَّهُ وَاللَّهُ  
لَا أَفْعَلُ كَذَا كَانَ بِمَعِينٍ فِي مَظَاهِرِ الرِّوَايَةِ وَذَكَرَ بَعْضُ سَمْعَةٍ فِي نَوَادِرِهِ  
أَنْ قَوْلَهُ اللَّهُ اللَّهُ مَعْنَى وَاحِدُهُ وَكَذَا قَوْلُهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَلَوْ قَالَ وَاللَّهُ  
وَاللَّهُ لَا يَكُونُ مَعْنَى وَاحِدُهُ بَاتِّفَاقِ الرِّوَايَاتِ فِي أَخِي الْبَارِ الْخَلِيفَةِ  
وَالْعَشْرِينَ مَعْنَى إِيْمَانِي الْجَامِعِ أَذْأَقَالَ أَنْ دَخَلْتُ الْبَارِ وَاللَّهُ لَا يَكُونُ مَعْنَى  
فِي بَابِ الثَّنَائِيِّ وَالْعَشْرِينَ مَعْنَى إِيْمَانِي الْجَامِعِ أَذْأَقَالَ وَاللَّهُ لَا يَكُونُ  
يَوْمًا وَيَوْمًا فِيهِ كَقَوْلِهِ لَا أَكَلْتُ يَوْمَيْنِ وَلَوْ قَالَ وَاللَّهُ لَا أَكَلْتُ  
يَوْمًا وَيَوْمَيْنِ فَهُوَ كَقَوْلِهِ لَا أَكَلْتُ ثَلَاثَ أَيَّامٍ تَنْقُضُ الْيَمِينَ بِكَلِمَةٍ  
أَيَّامٍ وَلَوْ قَالَ وَاللَّهُ لَا أَكَلْتُ يَوْمًا وَلَا يَوْمَيْنِ تَنْقُضُ الْيَمِينَ يَوْمَيْنِ  
فَقَارِبَةُ الْأَوَّلِيِّ وَاللَّهُ كَمَا سَمِعْتُ يَوْمًا يَفْلَاكُ بِكَ رُوزٍ وَدَوْرٍ  
وَفَارِسِيَّةُ الثَّانِي سَمِعْتُ يَوْمًا يَفْلَاكُ بِكَ رُوزٍ وَدَوْرٍ فِي بَابِ الْأَيْلِ  
مِنْ طَلَقِ الْجَامِعِ الصَّغِيرِ وَأَخِي الْمَلِكِ الثَّامِسِ وَالصَّغِيرِ وَالْمَالِ  
الْجَامِعِ أَذْأَقَالَ وَاللَّهُ لَا أَكَلْتُ فَلَا نَا الْيَوْمَ وَلَا عَدَا وَكَأَنَّ عَدْلَهُ  
أَنْ يَكَلَّهُ بِاللَّيْلِ لَا أَنْ يَكَلَّهُ ثَلَاثَ أَيَّامٍ كَقَوْلِهِ وَاللَّهُ لَا أَكَلْتُ الْيَوْمَ وَلَا أَكَلْتُ  
أَكَلَهُ عَدَا وَلَا أَكَلَهُ بَعْدَ عَدْلِهِ فَكَانَ كُلُّ عَمَلٍ مَعْقُودَةً عَلَى يَوْمٍ وَاحِدٍ  
فَلَا تَدْخُلُ اللَّيْلَةُ بِخِلَافِ قَوْلِهِ وَاللَّهُ لَا أَكَلَهُ الْيَوْمَ وَعَدْلُهُ وَبَعْدَ عَدْلِهِ  
لَا نَمِينَ وَاحِدَهُ كَقَوْلِهِ لَا أَكَلَهُ ثَلَاثَ أَيَّامٍ فِي الْعِيَالِ وَالْوَقَائِدِ  
أَذْأَقَالَ وَاللَّهُ لَا أَكَلْتُ كُلُّ يَوْمٍ مِنْ أَيَّامِ قَدْرِهِ أَجْمَعٍ فَكُلُّ حَقٍّ فِي تِلْكَ الْجَمْعَةِ  
حَتَّى وَلَوْ قَالَ وَاللَّهُ لَا أَكَلْتُ فِي كُلِّ يَوْمٍ مِنْ أَيَّامِ قَدْرِهِ أَجْمَعٍ لَمْ يَحْذَرْ  
حَتَّى لِكَلِّهِ فِي كُلِّ يَوْمٍ سَمَاءً فَيَكُونُ قَوْلُهُ لَيْسَ بِمَعْنَى وَاحِدَةٍ وَتَرْكُ كَلَامِهِ  
يَوْمًا وَاحِدًا لَمْ يَحْذَرْ كَمَا فِي قَوْلِهِ وَاللَّهُ لَا أَكَلْتُ أَيَّامَ قَدْرِهِ أَجْمَعٍ  
وَأَذْأَقَالَ فِي كُلِّ يَوْمٍ يَحْذَرُ الْأَوْفَ تَمَّ فِي قَوْلِهِ لَا أَكَلْتُ كُلَّ يَوْمٍ مَرَّةً  
تَدْخُلُ اللَّيْلَةُ حَتَّى لَوْ كَلَّمَ فِي لَيْلَةٍ أَوْ نَهَارٍ حَتَّى فِي قَوْلِهِ فِي كُلِّ يَوْمٍ لَا تَدْخُلُ  
اللَّيْلَةُ حَتَّى لَوْ كَلَّمَ لَيْلًا لَا يَحْذَرُ كَمَا فِي قَوْلِهِ أَيَّامَ قَدْرِهِ أَجْمَعٍ وَلَوْ قَالَ  
وَاللَّهُ لَا أَكَلْتُ فَلَا نَا الْيَوْمَ وَعَدْلُهُ وَبَعْدَ عَدْلِهِ عَلَى كَلَامِهِ وَلَحْظَانِ كَلِمَةِ لَيْلَةٍ

أَوْ نَهَارًا أَحَدًا وَلَوْ قَالَ فِي الْيَوْمِ وَفِي عَدْلِهِ وَفِي بَعْدِ عَدْلِهِ حَتَّى كَلَّمَ  
كُلَّ يَوْمٍ سَمَاءً وَهُوَ كَقَوْلِهِ لَا أَكَلْتُ عَلَى كَلَامِهِ كُلَّ يَوْمٍ لَمْ يَحْذَرْ  
لَيْلَةً وَلَا نَهَارًا حَتَّى تَكْفُرَ وَلَوْ قَالَ فِي كُلِّ يَوْمٍ لَا يَسْتَأْنِ بِأَنْ يَحْذَرَ لَيْلَةً وَكَانَ  
مَظَاهِرُ فِي كُلِّ يَوْمٍ يَسْطُرُ الظُّهْرَ فِي اللَّيْلِ وَيَعُودُ فِي الْغَدِ فَكَانَ لَيْسَ  
عَنِ الظُّهْرِ بِطَلْعِ ذَلِكَ الْيَوْمِ وَعَادَتْ فِي الْغَدِ فَكَانَ لَوْ قَالَ أَنْتَ عَلَى الظُّهْرِ  
أَيُّ الْيَوْمِ وَكَلَامُهُ يَوْمًا كَانَ مَظَاهِرُ الْيَوْمِ وَيَسْطُرُ أَذْأَقَالَ اللَّيْلِ وَأَذْأَقَالَ  
حَقِّ الْغَدِ كَانَ مَظَاهِرُ الْغَدِ أَكَلَهُ فِي أَخِي الْبَارِ الْخَلِيفَةِ مِنْ طَلَقِ الْجَامِعِ  
خَلْفَ لَا يَكَلُّ فَلَا نَمِينَ لَعَدْلِهِ وَقَالَ يَحْذَرُ كَلَامَهُ وَلَا يَحْذَرُ وَأَنْ كَانَ  
عَرَضُهُ اسْتِمَاعًا فَلَا فِي تَنْقِضَاتِ إِيْمَانِ الْوَقَائِدِ لَكُنَّا طَعْنُ وَفِي مَعْنَى  
النَّوَاذِلِ وَبِهِ يَفْتِي خَلْفَ لَا يَكَلُّ صَدَقَ فَلَا أَوْ رُوحَهُ فَلَا أَوْ بَرِّكَ  
فَكُلُّ مَنْ كَانَ مَسْنُونًا إِلَى فَلَا لَا يَكَلُّ بِرَأْيِي وَحَقُّ دَهْلِهِ النَّسَبَةِ وَقَدْ  
الْيَمِينَ حَتَّى لَوْ لَمْ يَكَلِّ رُوحَهُ وَقَدْ الْيَمِينَ وَلَا وَلَهُ تَمَّ صَبَاتٍ وَحَدَّثَ  
الْوَلَدُ فَكَلَامُهُ لَا يَحْذَرُ يَحْفَظُ هَذَا الْعَدْلَ فَهُوَ فِي النَّوَادِرِ فِي الْبَارِ الْخَلِيفَةِ  
وَالثَّلَاثِينَ أَذْأَقَالَ لَا أَكَلْتُ عَيْدَكَ فَهُوَ عَلَى ثَلَاثَةِ الْأَخَوَةِ وَالْيَمِينَ وَلَا  
وَالْعَمَامِ قَدْ ذَكَرَ عَلَى ثَلَاثِينَ مِنْهُمْ قَالَهُ فِي نَوَادِرِ أَيْسَرِ سَمِعْتُ فِي الْبَابِ الْخَلِيفَةِ  
وَالثَّلَاثِينَ وَالْبَنِيَادَاتِ خَلْفَ لَا يَكَلُّ غُلَامِي فَلَا وَلَا يَكَلُّ دَوَابَّهُ  
وَلَا يَكَلُّ نَبَاهُ فَعَمَلُ ثَلَاثَةٍ مِمَّا سَمِعْتُ خَلْفَ وَأَنْ كَانَ فِي مَكَلِّ فَلَا الْبَرِّ  
مِنْ ذَلِكَ بِخِلَافِ قَوْلِهِ لَا أَكَلْتُ أَوْ لَا تَقْلَانِ أَوْ لَخَوْدَةٍ أَوْ رُوحَةٍ  
أَوْ صَدَقَاءَ حَتَّى لَا يَحْذَرُ بِأَلْسِنَةٍ حَتَّى يَكَلُّ جَمِيعَ مَا كَانَ مَسْنُونًا إِلَى  
فَلَا بِالْوَصْفِ الَّذِي ذَكَرْتُ مَعْنَى وَفِي نَوَادِرِ مَعْلَى قَالَ أَبُو بَرٍّ  
مِنْ قَوْلِهِ لَا أَكَلْتُ عَيْدَكَ فَلَا فَإِنْ كَانَ لَهُ مِنَ الْعَبِيدِ مَا يَجْعَلُ بِهِ سَلَامَةً وَلَحْظُهُ  
لَمْ يَحْذَرُ حَتَّى يَكَلُّ جَمِيعًا وَأَنْ كَانَ أَوْ كُنْ مِنْ ذَلِكَ فَكَلِّ وَاحِدًا مِنْهُمْ خَلْفَ  
وَكَلَّ لَوْ قَالَ لَا يَكَلُّ نَبَاهُ وَكَانَ لَهُ مِنَ الثَّيَابِ مَا يَكَلُّ الرَّجُلُ يَلْبَسُهُ وَلَحْظُهُ  
لَمْ يَحْذَرُ حَتَّى يَلْبَسَ كُلَّهُ وَأَنْ كَانَ لَهُ مِنَ الثَّيَابِ مَا يَكَلُّ الرَّجُلُ يَلْبَسُهُ وَلَحْظُهُ  
وَفِي نَوَادِرِ نَبِيٍّ يَوْسُفَ لَا أَكَلْتُ عَيْدَكَ فَلَا عَلَى ثَلَاثَةٍ وَلَا أَرْكَبُ دَوَابَّهُ







حنف لا يكلم فلانا الى الصيف او الى الشتاء لظهور في موقفة الصيف في الشتاء  
 والمتخالف انه ان كان الحالف في بلد له حجاب يعرفه الصيف في الشتاء  
 بالحساب مستمرا ينصرف اليه واذ قال في الشتاء يحتاج الناس فيه الى  
 ليس الحس والفرو واذ ذكر ما يستغنى الناس عنه في الصيف والفاصل  
 بين الشتاء والصيف اذا استقل ثياب الشتاء واستخف ثياب الصيف  
 فانه الربيع من احوال الشتاء الى اول الصيف واخره من احوال الصيف  
 الى اول الشتاء لان موقفة هذا ليس للناس ولو ذكر في احوال الناس في شهر  
 في ربيع الحس وان قال الى وقوع الثلج واربعة وقت وقوع الثلج  
 فاليمين على وقت الثلج وهو السهل الذي يقال له بالفارسية ازر فاج  
 فان لم يبق او نوى حقيقة الثلج فهو على حقيقة الوقوع وهو  
 ان يكون بحال يحتاج الى كسبه فلا يعتبر ما يطرق الهوى وما لا  
 يستمر على الارض الا على امر الحائط والحشيش فان وقع الثلج في بلد  
 الضيق في بلد اخرى دون البلدة التي فيها الحالف لا يعتبر ذلك انما  
 المعبر وقوع الثلج في بلدته حتى لو كان الحالف في بلد لا يقع له ثياب  
 ثياب ثياب اليمين ولو قال الى قدم الحجاب فقدم واجل بكم انتهى  
 اليمين وذكر كلمة القدر فانه كان لا يعرف احده في العلم في كلمة القدر  
 فهو على الليلة السابعة والعشرين من رمضان وبه اخل ابو البت  
 وان كان يعرف لا ينصرف الى ذلك ولا يختلف فيه معروفي عند لها  
 ان كان الحالف في نصف شهر رمضان فسمته الى النصف من رمضان  
 القابل وعنده الى ان يمضي ليالي كل رمضان القابل وعلم الفسح  
 ولا اختلاف في بناء على ان ليلة القدر في رمضان عند علم بانه خلاف  
 لكنه يقول عيسى بن قديم او يتاخر وعندهما ليلة بعينها لا يتقدم ولا  
 يتاخر لكن لا يعرف فاذ جاء من رمضان القابل ذلك الوقت الذي حلف  
 فيه علم انه جاء ليلة القدر فصحت في ارضه يوم يقلب القدر في وفي  
 ايمان الوافعات قال لا والله ان فعلت كذا حتى تمضي سنة فانت

طالق ففعلت قبل مضي شهر الحنث لان شئ في شئ غير معين  
 لانه متصل بالشلخ رمضان كذا افني شمس الاية الحسني وصار  
 كلمة القدر عند الحنيفة في حله شهر رمضان **الاخبار** والبشارة  
 والاعلام وحن ذلك والمعرفة والمعاداة قال هاهنا كلامه ولخبار  
 واقرار والبشارة واطهار وافتاء واعلام وتكلم باللسان وكتابة  
 وامشاة فاعلام لا يكون الا باللسان وكتابة وامشاة حتى لا يكون  
 بالكتابة والاشارة والاعخبار والاقرار والبشارة فيكون بالكتابة والاشارة  
 في الكلام لا يكون بالاشارة والاشارة والاعلام والافتاء والاعلام  
 يكون بالاشارة ايضا فان نوى في ذلك كلمة اي في الافتاء والاعلام  
 واعلام الاخبار بالكلام والكتابة دون الاشارة دين فيما بين الله تعالى  
 خاصة ومعها ايمان الزبادات وهو الباب الثامن عشر من الفقه  
 الثاني والباب السادس والعشرون من ايمان الحامع ولو حلف لا يحدث  
 لا يحدث الا ان يشافره في المجاهدة ولو قال لا ابشر فكتب الله كتابا  
 يحدث في واقعات المناطفا اذا قال ان اخبرني ان فلانا قادم او ان احلاني  
 في هذه الدار فغيري حوفا ليمين على الاخبار صديقا كان او كذبا ولو قال  
 ان اخبرني بعد يوم فلان او يكون احلاني في هذه الدار فهو على الاخبار  
 الصديق ولو قال ان اعلمني فهو على الاعلام بالصدق في الوحي وكذا  
 بالاشارة ولو قال ان كنت الى ان قالنا قدم فكتب اليه قبل قدومه  
 في صل اليه الكتاب حنث نسى او وصل اليه قبل قدومه او لعنه  
 ولو قال ان كنت الى قدومه لم يعق حتى يكتب بعد قدومه في الباب  
 السادس والعشرون من ايمان الحامع حلف لا يعرف فلانا وهو يعرفه  
 بوجهه لا باسمة ولنه لا يحدث ذكره شمس الاية الحسني في احوال  
 اليمين في الكلام من احوال ايمان الاصل وفي باب قبل كتاب القاض من شرح  
 ادب القاضي وحلف لا يعادي فلانا فعاداه بجل يلقه وحفظ لسانه  
 وجوارحه لا يحدث في النوازل **مسائل الجنب على الاكل والشرب**



**واللبس** اذا حلف لا يأكل هذا الدين فليس لا يحنت واكلمه ان يترد  
فيه ولو حلف لا يشرب فاكلمه لا يحنت ولو حلف لا يدق فاكلمه لا يشرب  
يحنت فاكلمه لا يشرب غير الشراب والشراب غير الذي على هذا القياس اكل الشراب  
ان الشرب في غير ذلك في باب اليمين في الاكل من مختص الكافي وعصام  
من المتأخرين من قال هذا الفرق بالعبادة اما بالفارسية يحنت فيها  
وبه يعني حلف لا يأكل طعاما ينصرف الى كل طعم من بخلاف النكاح  
بشرى الطعام في شرح من هو زاده حلف لا يأكل خبز افا في كل حنطة  
او شعيرة احنت وان اكل من خبز الدرة والاذر ان كان من اهل بل  
يعتاد ذلك خبز لا يحنت ولذلك كل خبز اخذ من غير الحنطة  
والشعيرة في مختص عصام حلف لا يشرب الشراب ولا يئمه له فهو على  
الخمر دون غيرها وفي المنتقى حلف لا يشرب لبن فله الشاة فحرب  
منه شاة حنت ولو حلف لا يشرب من لبن فدين الشاة من حرب من  
احد ما او قال لا يشرب من ماء هذه الا نهان فشر من ماء هذه  
واحل حنت كل شيء اذا حلف على ان لا يشرب من ماء هذه فاذا اجمع  
بين اثنين او اكثر حنت في قليله حلف لا يأكل هذه الزمانة فحربها  
منها لا يحنت لان هذا ليس باكل حلف لا يأكل هذا الزمانة فحربها  
شي قليل يحنت الا ان ينوي كله كانه نوى حقيقه كلامه فحربها  
فما بينه وبين امر تعالى وهل يصح في القضاء يجب ان يكون على  
الروايتين في المنتقى حلف لا يأكل الحرام فاضطر الى ميتة فاكلمه  
منها حنت حلف لا يأكل من فلان فوضب منه حنطة فحربها واكلمها  
او دقيقا فحربها فاكلمه حنت في ذكر في موضع اخر من هذا الكتاب  
اذا قال والله لا اكل من ذلك فوضب منه حنطة فحربها او دقيقا  
فحربها فاكلمه لا يحنت ولو قال لا اكل من طعام فلان اغتصمه منه  
والمسألة بخلافها حنت حلف لا يشرب مع فلان والشرط ان يجرى مجلس  
وان اختلفت اليه ولو حلف لا يأكل مع فلان طعاما فاكلمه

من انا وفلان من انا اخر لا يحنت في باب الشرب من مختص عصام  
قال لا حنة وفي غيرها تلح من ماء ان شرب هذا الماء او صبغ به او  
او وضع به او اعطيه اكلنا فاكلمه فاكلمه لو قال ان شربته ثوبا  
حتى ينشف الماء ذكره في مسائل شتى من اخي النوازل قلت لكل هذا التكليف  
انما يقع في حرجا ان لو غفل اليمين على كل الماء وعلى شيء منه بان قال مع ذلك  
او شيئا من ذلك اما لو كان اليمين كما ذكره هنا فاذا شرب بعضه وحب  
البعض لا يحنت حلف ان لا يتغذى يحتاج الى تفسير التغذى ووقت  
وما يتغذى به فالاول فعبادة عن كل متراد في يقصديه الشبع واما  
الثاني ووقت طلوع الفجر الى زوال الشمس واما الثالث فعلى عادة اهل  
ذلك الموضع ومن صيغة اخر الباب الخامس والاربعين من ايمان الجامع  
**اللبس** حلف لا يلبس ثوب فلان في ضوء قباه على كنفه يحنت لا يحنت  
لانه لا يلبس ثوب فلان في ضوء قباه على كنفه يحنت لا يحنت  
حلف لا يلبس ثوبا فلان في ضوء قباه على كنفه يحنت لا يحنت  
باب لبس الخيط من الماء سكر ان المحرم اذا فعل هكذا كفاة عليه حنت  
ان لا يحنت هذا وقال والدي رحمه الله يحنت لانه كذا يلبس عادة وان قال  
لهذا القبا يحنت لان اللبس المحرم في المشار اليه لا يعتبر للحث لكن  
طعن الشيخ الاسلام في هذا الزيادة في هذه النعلة وسيا في نحوه في مسائل  
اليمين بالشرى فعلى هذا لو حلف لا يلبس ثوبا بعينه فانتزعت وارثا  
حنت في يمينه وان حلف لا يلبس ثوبا في ضوء على عاتقه يربل حمله  
لا يحنت لانه حامل لا يلبس وتمام هذا في ايمان القروزي حلف لا يلبس  
البر او بل فاذا دخل احدى رجله لا يحنت وكذا الخفين في ظاهر الرواية اذا  
ادخل احدى رجله في الخف لا يحنت لانه لا يسمى لبسا للخفين في النوازل  
اواة ثوبان لقطع قبا لزوجها فقال الزوج بالفارسية اكر ايت قبا  
لومي مري كنوك و بوشم فانت طالق فقطعت بعد ذلك بسنة وليس  
طلقت به لان لبس ثوب زناه يتفيل حلف لا يلبس من غير ذلك فاكلمه



فليس تو بامن غزلها وغزل غيرها حث وهي معروفة في شريع  
 القدروري واجناس هذا في الواقعات ولو قال ان نعت غزلها كانت  
 طلق فباع غزلا لا ناس فيها غزلها حث وان لم يعلم بذلك **مسائل**  
**مسائل الممين على السكنى** حلف لا يسكن ان كان الحالف لا يسكن  
 بالاهل كالا بن الكبر مع الارب فهو على سكتاه بنفسه في الثاني  
 من اعمال النوازل كذا ذكره والمذكور هناك قال الفقيه ابو الليث  
 اذا حلف رجل وهو ساكن في عيال غيره او حلف المائة ان لا تسكن  
 هذه الدار او كان ابنا كبر اساتع ابنة فحلف لا يسكن هذه الدار  
 فخرج بنفسه وترك فيما شاء لا يثبت عتدي لان السكنى لا تنسب  
 اليه اما اذا كان الرجل قواما على اوانه وعياله فالسكنى منسوب  
 اليه فاذا ترك متاعه فيها يثبت الا ان ياحل في النقلة من سكتاه  
 حلف لا يسكن هذه الدار لا من ثقل الاهل والمتاع ثم عند اي حث  
 رضي الله عنه الشرط ثقل كل المتاع حتى لو بقي قدر مثلا لا يبر او قال  
 ابو يوسف يعتبر الاكثر وقال محمد يعتبر ثقل ما يقوم به كذا حديث  
 ولقد احسن واما الاهل فلا خلاف في انه يشترط ثقل كلهم واما انتقال  
 من حث حلف فلا تاخير فاذا انتقل الى منزل اخر بر واد الانتقال  
 الى السكنى او المسجد قالوا لا يبر في ايمان الشرح الجامع الصغير قال  
 الفقيه ابو الليث هذا اذا لم يسلم الدار الى غيره اما اذا اخرجها  
 من غيره او كان هو فيها باجالة او اعالة فبذلها الى صاحبها لم يثبت  
 وان لم يتحدد ارا في موضع اخر وقال ايضا هذا اذا كان الحالف  
 على السكنى بالعينة اما اذا حلف بالفارسية فخرج بنفسه على قصده  
 ان لا يعي ولا يثبت وذلك في الخلاف مذكور في الميمن المعقود  
 بالعينة في الباب الثاني من ايمان النوازل وله لغتي هذا هو كلام  
 في الحلف على سكنى الدار فان كان الحالف على سكنى المصير في بيته  
 بالانتقال بنفسه ولا يتوقف ذلك على ثقل المتاع او الاهل

السكنى

وان كان الحالف على سكنى القرية فيه اختلاف المتاع واختار  
 الاجل بيهال الدين رحمه الله انه منزلة المصير وحلف وقال اندر  
 بن ديه بن شمس فلان بيا فله ومتاعه وكل شيء ثم عار وباشع حث  
 لان كل فعل امتداد اذا لم يوقت يقع على الفور في جدر شرط ايجت وهو  
 باشرك بل ان ديه في حث حلف بالفارسية اكر من امساك درين حاله  
 باسره فاحل طلق فمسكن الا يوما بقي من السنة فله اختلاف المتاع  
 فيه كوالصحيحان لما تطلق في باب المسكنه من ايمان الجامع واما حث  
 لان ذكر السنة التناقض الميمن به وشرط يثبت السكنى المطلق  
 ويضيق الى بقية السنة وفي المتن حلف لا يسكن الرقة شهر فمسكنها  
 ساعة حث ولو قال لا اقيم بالرقة شهر الا يثبت ما لم يقيم تمام  
 الشهر واجناس هذا في الواقعات اذا قال بالفارسية اكر من اكر كوي  
 بروم فامسك طلق رفين حذر ما سلك است وباشيد سكنى على  
 الاختلاف الموقوف اذا قال بالفارسية اكر من اكر كوي بروم ما زين  
 شرفا وانه طلق يرا في جواب الفتوى كوصاد او رفين الست كذا  
 نما يشد اعني لا يسكن فيه وهو الصحيح كذا افيت وهو الاحتياط والصح  
 ان الجواب مطلقا بروم انسكه ما شئ لا يسكن مطلقا وبه افتى  
 وفي قوله لا يسكن الجواب انه ينظر ان خرج بنفسه على قصد العود  
 لا يبطل يرا السكنى وان خرج بنفسه على قصد ان لا يعي فلا خلاف في  
 معلوم والفقيه ابو الليث اخذ بقول ابي يوسف انه اذا بقي وتلك كسقي  
 ساكنا وبه اقيمت وقبل اذا كانت الميمن بالعينة فان كانت بالفارسية  
 فالجواب ما ذكرنا انه لو خرج بنفسه على قصد ان لا يعي فلا يثبت  
**مسائل الميمن على الخروج** حلف لا يخرج من هذه الدار فصعد السطح  
 لا يثبت كما لو حلف لا يدخل في النوازل هذا اذا كان الميمن على الخروج  
 بالفارسية اما اذا كانت بالعينة فثبت بصعود السطح في باب حث  
 المسجد من الجامع الصغير وسماي قوله لا يضع قدمي في الميمن على العمل



قال لا ملية ان خرجت من باب هذا الدار فانت طالق فخرجت لا من  
باب الدار طلقت لان باب الدار المذكور يتراد به جميع الدار لكن المتأخر  
انباء لانه المعلن للزوج في مضاربة خن الهرة وانه في المختصر  
الكافي بخلاف هذا فيبقى بما ذكر في المختصر وهذا على الاستقصاء في  
في الواقعات قال لا ملية ان خرجت بغير ادنى فانت طالق فطلعت  
بابا ثم تزوجها فخرجت بغير ادنى لم يطلق وكذا هنا في العبد  
اذ اباعه وكذا في الامين اذ اعزل ثم عاد امير الهرة في السر  
الكثير والواقعات ذكره في اخر خلا هذا الكتاب قال لهما ان خرجت  
من الدار الا بادي فخرجت فانه باذنه ثم خرجت بغير ادنى حيث اما  
اذا خرجت بغير ادنى حتى جئت ثم خرجت بغير ادنى ثانيا لا يجت  
في فتاوى اهل سبيل قال لا ملية لا يخرج من الا بادي وقال عليه  
الاذن في تصديق في القضاء في ايمان العيون قال القدر في هذا  
قول في حيفه ومجال وحيد في الروايتين عن ابى يوسف وروى عنه  
انه لا يدرى في القضاء قال في الواقعات والفتوى على انه لا يدرى قضاء  
لا يخلو في الظاهر لكن لا يفرق بين قوله الا بادي وبين قوله  
الا ان اذن ذلك كما ياتي يدل على ان ثبته ليس بخلاف الظاهر قال لهما  
ان خرجت من الدار الا بادي بشرط الاذن في كل خرج والحيلة  
في ذلك ان يقول لهما كلما اردت الخروج او شئت الخروج فقلت كنت  
فاذا قال لهما ذلك ثم لهما من الخروج وهل يعمل عند مجر وعنده  
ان يوافق لا يعمل والفتوى على قول مجر وهو اختيار الفضلي في المسئلة  
في كتاب الثامن من ايمان الحام ولو ادرك لهما حتى وحده ثم لهما  
على تلك الحجة يعمل نفسه بالاجماع حتى لو خرجت بحت ولو قال لهما  
في غضب اخفى ولا شبهة له كان على الادنى ولو قال ان خرجت الا ان  
اذن كنت او حتى اذن كنت فاذن لهما وحده يرفع اليه حتى يتي  
خرجت بعد ذلك بغير ادنى لا يجت وعن الفراء انه كان يسوي بين قوله

الا بادي وبين قوله الا ان اذن لك في ذلك الباب من شرح الجاه  
ولو قال الا بادي او بغير اى او بغير اى فليس كقوله الا بادي ولو  
قال الا ان ارضى او الهوى او اراد فهو كقوله الا ان اذن لك انما  
الفرق من بينهما من وجه اخر ان في الهوى والرضا والارادة ارضى  
ولم يسم الخلق عليه بحت اجنعا وفي الاذن خلاف وكذا قوله  
الا بادي يستلزم الا بحد حرة وقوله الا ان ارضى لا صراحة واحدة  
في جامع عالم العلماء في الباب الثامن في السادسة عشر من ايمانهم ولو قال  
لعبد ان خرجت الا بادي ثم قال لغيري اذن له في الخروج فاذن له في  
الخروج فخرج حيث فكل لو قال ذلك لمن حل للعبد ان يترك قال  
اذن لك ولو قال المولى اذنت له بالخروج فاحبزه بدين الشان فخرج  
بحت ولو قال المولى ان فعلت كذا فقلت لك ان يكون اذن  
اذا قال لا ملية ان خرجت من هذه الدار الا بادي او قال بغير رضاي  
فانت طالق فاذن لهما بالخروج وهو لم يسم او سمع كمن لم يسم  
بان كان الاذن بلسان لا يعرف لم يطلق بخلاف قوله الا بادي او بغير  
اذن حيث يطلق لان الاذن لا يتحقق بدون العلم والرضا يتحقق  
العلم والرضا بين الرضا والاذن في ما دون اخر اهله عن محمد  
بن مسلم فيمن قال لا ملية ان خرجت من هذه الدار بغير ادنى فانت طالق  
ثم قال لهما يا لعمري اذنت لك في ان يخرج وهي لا تعرف العوسد او كما  
اذا كانت نائمة فذلك ليس بادي قال ابو الليث لعل قول في حيفه  
في محمد وهذا المنزلة اذنه في حال غيبته ذكره في طلاق النور  
وذكره في ايمان النور اذ حلف لا يخرج اذنه الا بادي فاذن له من حيث  
لا يسمع لا يكون ذلك اذنا في قول في حيفه في محمد وقال ابو يوسف  
في غير هذا اذني قال لغيري كفت الى الثاني اسلمه عما يختار في هبة  
المسئلة فقلت ان الاختلاف في هذه المسئلة وهو ان ايمانهم  
الاختلاف فيمن قال تقول لا يخرج من الا بادي لان الاذن يكون

ت



اذ نابل ون السماع اما الاخر لا يكون او ابلون السماع قال  
نصير الا ان ابا سليمان ذكر الاختلاف في الاذن وهذا ذكر القدر  
الباب الثاني من ايمان حكاية نصير الا او ذكر ان الاذن للنايمة  
اذن قال ظهر اليي جواب القدر في اصح كما لو حلف ان لا يكلم فلانا  
فلما عاه وهو ياتي بحث في يمينه وفي هذا الوجه نظر فان بين الاذن  
وبين مطلق الكلام فرق لان الكلام مع المرء هو ان يفعله بالخطاب  
وان لم يفهم والاذن لا لانه من الاعلام فلا يكون بدون العلم **سائل**  
**اليمن على البيع والشراء والملك** حلف لا يبيع فباع المدين لا يحث قال  
حق الزاده في الماذون الكبير لان بيعه غير منعقل فعلى هذا  
يمنع المسئلة لا بحاله في كتاب الهبة كما منعنا هذه ذكره ان الحفظ  
من الرواية ان قضيا القاضي بوجوب بيع المدين يتفقد وفي سماع المولى كماله  
وبيع المكاتب برضاه يوجب في احاديث الروايتين فينظر في الباب  
السابع والثلاثين من ايمان الجامع ولو باع يبيعا فاسد احث ولو  
باع بالمشية او ادرم لم يحث ولو باع يبيعا فاسد خيار البايع او المشتري  
حث في قول محمد خلافا لا يبيح في القدر في قوله لو حلف  
لا يشترى واشترى عبدا بجم وخزير وقضيل ولم يقضه حث وقد  
وكن كذا اذا باعه فحضر في حث قبل اجابة المالك عند حمل خلاف  
النكاح في ايمان القدر في قوله واشترى بمشيه او دم لم يحث وكذا  
لو اشترى مكاتب او مديرا او ام ولد لم يحث وان كانوا يخلون في  
البيع فينظر في ذلك الباب من الجامع الفرق بين الفصيلين وفي الجامع  
الخصيص اذا قال والله لا ابيع كذا الثوب بعشره حتى ازيد  
فباع بشيء لم يحث ولو قال لا ابيع بعشره الا بزيادة او قال  
الا بالثوب فباع بشيء حث واذا قال لا ابيع بعشره فباع بشيء  
لم يحث ولو قال لا ابيع بعشره فاشترى به باحد عشر حث وفي اخر  
ايمان القدر في عن ابي يوسف حلف لا يبيع عبده الا بعشره فباعه

بخسة ودينار حث ولو باعه بدينار وعشرة لم يحث وتام هذا  
الفصل في باب المسامحة من ايمان الجامع وهو الباب السادس والاربعون  
اذ قال ان اشترى عبدا فبيع حرقا شرا نصفه ثم باعه ثم اشترى  
الباقى يعق عليه ويحمله لو قال ان ملكت عبدا فبيع حرقا فملك نصفه وبا  
وباعه ثم ملك الباقي لم يعق الا اذا اعني به ان يملكه متوقفا وكذا لو قال  
ان ملكت ما بين دراهم فملكه على ان يصدق بها فملكها متوقفا وهو ينفق  
شيا فشيئا ولم يحث في ملكه لا يملك شي الا ترى ان الايمان لا يقول  
ما ملكت ما بين دراهم قط وان ملك الرقاة ان الم تحث في ملكه ما بين وكذا  
لقول ما اشترى فلان عبدا فقط ان الم اشترى نصفه فلو نوى بالمشي  
المالك لم يدين قرضا ولو اشار الى عبد بعينه فقال ان ملكت هذا العبد  
فبيع حرقا الى مائة بعينه فقال ان ملكت هذه المائة فبيع حرقا فملكها  
بجمعا او متفرقا يحث لان النصف في العين لغو فلا يعتبر فيه الاجتماع  
والتفرق في الباب الثامن والعشرين من ايمان الجامع وقوله يحث في  
في مسائل فضل المص في ذكر قبل الباب الثامن والاربعين اذ قال  
لو جلس ان ملكنا عبدا او قال ان اشترى عبدا فبيع حرقا فملك عبدا  
بيده او اشترى احدا لهما وباعه من الاخر حث بخلاف قوله ان ملكت  
عبدا فبيع حرقا فملك نصفه لم يحث ولم يحثوا النصفان في ملكه لا يحث  
وان في اخر الباب التاسع عشر اذ قال ان كنت امك الاخيستين  
درهما ولم يملك الا عشرة لم يحث ولو ملك خمسين درهما وعشرة  
دنانيرا وشاة للتمالة او سائمة حث وان ملك مع اخيستن عرضا  
لغير التتمالة او رقيقا او دارا لم يحث شاعلى ان المال ينصرف الى مال  
المالك فلهو بل بعينه انه لا يملك من المال الا خمس درهما **سائل**  
**اليمن على العقود** كالكساح والكمالة والخلع وغير ذلك وفيه اليمن  
على الضرب والترك واليمين التي تجزى بين الغريمين وبعض قوله  
المسائل وفيه طلاق هذا الكتاب بخلق لا تزوج فتزوج كما حث



فاسد او نكاحا حايضا زوجا فضولي لا يحسب نص عليه في باب النكاح  
 في الهبة من الجامع وذكر في شرح نكاح الجامع الصغير ان الصواب  
 ان يحسب عند ابي حنيفة بالنكاح الفاسد وكذا التوكيل بالنكاح مطلقا  
 على الفاسد والصحيح ثم ذكر في وكالة الجامع الكبير ان التوكيل مطلقا  
 لا ينصرف الى الفاسد ولم يذكر في فصول الصحيح والمذكور في الجامع  
 الكثير قول البردوي في وعلى المذكور في الجامع الكبير يعني وكل رجلا  
 بان يزوج امرأة ثم حلف ان لا يتزوج فزوجها الوكيل يحسب وكذا  
 لو جعل لها بيلها ثم حلف ان لا يطلق وكذا الوكيل بالاعتاق حلف  
 لا يتزوج بعزلان زوجه الفضولي اذ لا يزوج فاجاز هذا النكاح لا يحسب لان  
 الاحالة ليست بعقل ولو كان تزويج الفضولي بعد الممنوع فاجاز بالقول  
 حيث لان الاحالة بالقول بمنزلة التوكيل في الابتداء في ذكر في اول  
 نكاح الجامع ان العبد اذا تزوج من غير اذن مولاه ثم ادرك له المولى  
 في النكاح فاجاز ذلك النكاح جازا استعسنا ولم يخف قياما واضاف  
 الجواب الى ابي يوسف ومحمد لان في المسئلة خلافا بل لا يلزم حفظ قول  
 ابي حنيفة في اجناسه في المسائل في النكاح في الثاني والا  
 ريعن وفي الواقعات شيء من هذا الجنس وذكر في ايمان التمسك في التمسك  
 والخلع والهبة اذ حلف الرجل لا يفعله فافعله ففعله له حيث  
 الحالف وان كان بنفسه يفعل ذلك وسئل استاذنا عن قال الهبة  
 بالفارسية ان خرجت من زوجك فاني طالق ثلاثا فخلعها الا بغيره  
 فاجازت قال لا يحسب لان الخلع من جابها بيع على ماعري ومن حلف  
 لا يبيع فباع الفضل ماله فاجاز لا يحسب الا ان يكون ممن لا يتولى  
 البيع بنفسه كذا هنا قال ويرون امكن ان ارسل الخلع من ذلك  
 معناه المضافة اليها ولو حلف لا يخلع فلا يخلع الا بغيره ففعله  
 في كل رجلا فصالحه لم يحسب وكذا لو حلف لا يخلع الا بغيره ففعله  
 لم يحسب وذكر في الهبة على الصلح انه يحسب في احدى الروايتين عن ابي يوسف

الصغير

فقلعها

في آخر

في ايمان القديري وذكر هناك ان ما يتعلق بالحقوق يقع عليه  
 كالبيع والشراء والقبض فاذا حلف لا يفعله فافعله ففعله لم يحسب  
 الا ان يكون الحالف مسلما لا يتولى بنفسه فيحسب بالامر ولو كان  
 الحالف هو الوكيل يحسب وما لا يتعلق بغيره يقع عليه كالطلاق  
 والعتاق والنكاح والهبة والصلح فاذا حلف لا يفعله فافعله لم يحسب  
 والقتل والقبض والاعتاق يحسب في جميع ذلك بالامر ويفعله بنفسه  
 وكذا في الشركة وفيما لا يتعلق بالحقوق بالفاعل اذا قال الحالف اني  
 ان لا اتولى ذلك بنفسى من فيما بين الله خاصة وفي ضرب عبده وبيع  
 شاة يد من قضا في هذه الذمة حلف لا يضرب فلا يضر بالضر  
 لا يحسب اما السلطان او القاضي اذا حلف يحسب به كانه مملوك الضرب  
 فيضرب منها الا ان يتنقل اليها الفعل كملو لي يحلف ان لا يضرب عبده فامس  
 غيره في باب الوقت في الهبة من المختصرين حلف لا يضرب اذ لا يضر  
 شعرها وخنقها وكذا لو عظمها جوب اكرنا بلسنة يحسب قال ابو الليث  
 هذا في العربية اما اذا كان الهبة بالفارسية لا في ايمان شرح الطحاوي  
 والنوازل والواقعات قلت استاذنا ان حلف العربي بالفارسية لا في  
 ايمان شرح قال ينبغي ان يسأل العربي قال اراد به ما يربك بالضر في  
 العربية ووضع لفظه دون موضع لفظ العرب فهو كما لو حلف بالموت  
 وان اراد به ما يربك بالفارسية فهو كما لو حلف بالفارسية وان لم يعلم  
 حينئذ بغير اللغة التي حلف بها كما ذكر ابو الليث اذا قال للموت حنة  
 نكاحا فاسدا ان طلقنا فعدى حرقا لله عن الطلاق باللسان ولو قال  
 لا حنة من الرجاء او كرامة لا يحل له نكاحا ابدا وقد علم ذلك  
 ان تزويجك فعدى حرقا لله حنة لان حنة على صيغة الزوج  
 في آخر الباب الثامن والثلاثين من ايمان الجامع ولو حلف كبري وجب  
 هله المرأة اليوم والبارح فهذا على النكاح الفاسد اذ لا يتصور  
 الصحيح في ذلك اليوم في شرح القديري وايمان الجامع وغيره ولو حلف



ليطلق فلا بد اليوم ثلثا وفلان اجنبية او محرم او مطلقة  
 ثلاثا فالبر في ذلك ان يطلقها باللسان فان كان لا يقع كما في مسألة  
 التزوج لمنكحة الخرفا الطلاق في المنكح الناسد ولو قال المطلقة  
 رجعا ان رجعت فان طلقا لم يمس على الرجعة حتى لو لم يراجعا  
 حتى بانث فتر وجها لم تطلق ولو كانت مبرأة معلقة او مقتضية العلة  
 فهو على الزوج في اخي المات الثالث والثلاثين من ايمان الجماعة وقال  
 في اخي المات الرابع اذا قال لفلان حنة ان رجعتك فعدي حنة  
 ينصرف الى العقد حتى لو قال لها رجعتك لا يحنت وانما يحنت اذا  
 تزوجها اجسودا رة سنة ثم حلق وقال للستات لا انت كركي في داري  
 فاذا قال له اخرج من داري بر في يمينه ولو حلف لا يدع فلا بد  
 بدخل هذه الدار ان كان لا يملك منعة عن الرجل فليس على النفي ولو  
 ولو كان يقدر على المنع فهو على النفي والمنع جميعا ولو حلف لا يدع ماله  
 اليوم على غيره فقد ربه الى القاصي وحلفه بر في ايمان التوازل  
 حلف ليقتضيه فلا نا اليوم حقة فتتوارى فجاء الى القاصي فنصب  
 القاصي وكلا فقبضد كركي ادب القاصي للخصما في انه لا ينفذ  
 ويحنت وادكر المناطفي في الواقعات ان الفتوى على انه يحنت اذا  
 دفع الى القاصي لا يحنت واعتمد عليه ابو الليث وبه يعني ولو قال  
 اليوم في موضع عن ابي يوسف انه اذا دفع الى القاصي لا يحنت كذا  
 فيا كره ولم يجدناه نا لا يحنت في ايمان فتاوى سرقند لكن الاعتماد  
 على المذكور في التوازل انه يدفع الى القاصي حتى لا يحنت وان كان  
 في موضع لا قاضي كركي وبه يعني وفي المنسقى جل لزم رجلا فحلف  
 المثلزم كيا يتيه عدا قاتاه في الموضع الذي لم يبرأه لا يبرأ حتى  
 ما في منزله قال كان لمن في منزله فحلف ليا يتيه عدا فتحول  
 الطالب الى منزل اخر فاني الحالف المنزل الذي كان فيه الطالب فلم يحله  
 لا يبرأ حتى ياتي منزله الذي تحول اليه اذ ادعى عليه فحلف بالطلاق

ماله عليه شئ فقامت عليه البينة بحيث عند ابي يوسف خلافا  
 لمحمد في آخر ايمان العيون وقد كركي واقعات المناطفي تصاع على محمد  
 ونص في الجماعة ايضا من غير خلاف انه يحنت فيفتي بهذا في كتاب  
 الدعوى **باب على العجل والخصم** واليمين التي تنصرف الى المجاز والنية  
 على خلاف الظاهر حلف لا يعمل يوم الجمعة وكان غدره كبريا في يريد ان  
 يقطع منه قميصا فحمله الى الحياط وادع ان يحيط لا يحنت لان يمينه  
 تقع على عمل يعمل هو في سائر الايام في التوازل اذا حلف بالفارسية وقال  
 دست اس بكم حراس دست كسل يحنت الكوارد شها كرده باسلكه  
 في معناه الا ترى ان كركي اس را بياي كسل يحنت في يمينه وان كان اللط  
 لا يني عنه لانه في معناه قال كركي ان وضعت يدك على الدروك فانت  
 طالق فوضعت يدها على الدروك ولم تغزل لا يحنت لان وضع اليد على الدروك  
 صارا مجازا عن الغزل وهو متعارف كما حار قوله لا يصح قل له مجازا  
 عن الدخول فاذا حلف لا يطرح قل له دار فلان ان تولى وضعه عن  
 القوم صديق حتى لو دخل راكبا لا يحنت وانما ينصرف الى المجاز اذا لم يكن  
 له بنة اذا قال كل اواة اتزوجها او كل امه امكها وتولى اواة من بلاد  
 كرا او امه من الروميات في ظاهر الرواية لا تصح بنة وقال الخصم  
 يصح وهي موروقة ان تخصص العام بالنية في قول الخصم يصح وفي  
 ظاهر الرواية لا تصح وما ذكره الخصم في قول الخصم يصح وفي  
 رفع الظلة اذا اراد ولا تخليف حتى ان من خصب ذرهما انسان ثم ان خصم  
 اراد ان يحلفه كركي بوي حري دادي دست وارا دابة الزنا يراي  
 اخر في ظاهر الرواية لا يصح وذكر الخصم ان يصح وهذا يجب ان يكون  
 في القضا ايا في ما بينه وبين الله يصح بلا خلاف ذكر في الجماعة الصغير  
 وغيره لو قال طعاما وتولى طعاما دون طعام صححت بنة فيما  
 بين العديرين وفي اخر طلاق التوازل قال كركي كركي را حري ان  
 خرد في فانت طالق وتولى احرا صححت بنة فيما بينه وبين الله تعالى



وان قال الرفح كسر راحتي دلي ان من لا يقع نية والسلمان  
في الواقع **مسائل اليمن على اربعين** اذا قال او اذ طالق اركلة  
فلان او اركلت كذا او شربت كذا او اذ طالق فقال ان كملت فلانا  
او اركلت كذا او شربت كذا او اذ طالق ان كملت فلانا وان اركلت  
وان شربت فامى شئ وجعل من هذه الاشياء يقع بعد ذلك ولا يقع  
بوجود الاخر وان اضر الطلاق واعاد كلمة الشرط مالم يجمع لا يقع  
ففي موضع اعاد كلمة الشرط وقع التفاوت بين الفعلين الشرط وتاثيره  
وفي موضع لم يعلل كالتفاوت في الباب الرابع من الدرر الثاني من  
الزيادات اذا اطلق الطلاق بعد الفعل في محلين في يوم بالاقال  
لم اذ خل هاتين الاربين اليوم او قال ان لم اضر في يوم طلق اليوم  
فانت طالق فخل خط احد هما او ضربت سوطا واحدا بحيث وان كان  
السوط على ماله ان الشرط المرد وجو دها ولم يوجد فيثبت ضرره  
وانما ينظر في هذا الباب الى البركة الى الحديث في حفظه في  
اخى الباب الثاني **والسنة** من ايمان اجماع ان اجعل شرط الحديث  
شئ في قول واحد ما قبل الاخر فان كان اليمين موقفا بان قال  
الى ثلثين سنة لا يعتبر فيه الترتيب في الباب السنين من ايمان اجماع  
وقد مر من هذا الجنس في اخر تعليق الطلاق بالملك وطلاق هذا  
الكتاب **مسائل البذر والكفارة** اذا قال لبي على ان اعتق هذه  
الرقبة في يوم كذا فعليه ان يفي فيها بنية وبين الله تعالى وان لم يفي  
به فهو اثم وكما يجزى القاضي في احوال ايمان المختص **في الطعام** اذا  
اعطى عشرة مساكين كل مسكين الف من الحنطة عن كفاية الامساك  
عند كل خمسة واي لو طلق بحول الا عن كفاية يمين وحده وعلى  
الجله في كفاية الظاهر في ايمان المختص ان الاخر لا طعام فاطم  
عشرة مساكين اكلت من مسقين اجزاء والمعتبر كلمة واحدة **مسألة**  
وتمام هذا الفصل في اول الباب السادس عشر من الزيادات

فاما انه طالق فيها سوا  
مالم يجمع الشرط لا يقع  
الا ان يكون شيا فانه انما  
اليمين الصغار اما ان قال  
او اني طالق

يعطى عن كل صلو من المنة ولو دفع حيلة الى فقير واحد  
مجان بخلاف الكفاية في اليمين ولو دفع عن خمس صلوات تسعة امنا  
الى فقير واحد من اهل فقير اخر قال ابو بكر الاسكافى نحو ذلك  
كلمة وقال ابو القاسم هو اختيار الفقيه الى الميث بحول عن اربع  
صلوات دون الخامسة لانه فرق ولا يجوز ان يعطى كل مسكين اقل  
اقل من نصف صاع في كفارة اليمين قلبي في هذا اذا قال فاذا كفارة  
الصلوات تغار في كفارة اليمين في حوال لا يشترط فيها العدد ولو  
دفع الكل الى واحد يجوز لكن يساوي كفارة اليمين من حيث انه لو  
اقل من نصف صاع الى فقير ولا يعتبر به بخلاف صدقة الفطر  
ولم يغنى في صوم هذا الكتاب وكفارة الوثر من غير ايضاح في صلو  
هذا الكتاب والله اعلم **كتاب السوء الفاسد**  
البيع والتمن فيه تم بيع المهور والمستاجر والمغصوب في كل واحد  
الدم والجنين والقر من العائد ثم البيع الفاسد والباطل والمغصوب  
على سوم الشراء مسائل البيع بشرط ثمة شرائط قبل المبيع وثمة  
ثم السلم والتأجيل ثم العوض ثم بيع الجنس ثم الصرف ثم الاستطاع  
الاستطاع ثم كساد المثل ثم اتحاد الصفقة وتعدد لها ثم بيع  
المبيع وهلاكه قبل القبض والصرف فيه قبل القبض وبعض التملك  
وقبضه ثم تصرف القضيوي والوكيل والاب والوصي والمضروب  
والنسر من العيب والعين ثم الحب ودعواه والاقارب والغير  
والصلح عنه ثم الاستحقاق ثم اختلاف العاقدين ثم الخيار **كتاب**  
ثم ما يجوز بيعه وما لا يجوز ثم مع المصاع ثم توابع المبيع ثم الاستبراء  
وما يجب على المتعاقدين من وافي البيع ثم اقاله **مسائل الفاسد**  
**البيع في التمن** رجل قال لا خادف بكذا السلعة فانظر اليها  
اليوم فان رضيتها فريكن بالث درهم فله بيع جاز وكذلك ان رضيتها  
اليوم فهي كن بالث درهم وهذا ليس من له بيعك هذا بالث درهم



بالنحو الى الليلة او في هذا اليوم وهذا استحياء ان اخذ به علماءنا  
 ان كان ثمة القياس ان لا يصح لانه تعليق البيع بشرط وانه اخذ في  
 وسط باب الخيار من مختصر الخا في اذا قال لا خير بعثك هذا العبد  
 بالثمن درهم فقبضه المشتري ولم نقل شيئا بنقل البيع بينهما نص خواهر  
 مراده في بيعه في باب حيايه المبيع اذا قال لا خير بعثك عبيدي  
 فعذا بكدي فقال هو حر لا يثبت الملك ولا يعتق ولو قال فمحرر  
 يعتق ويلزمه الثمن في عتاق هذا الكتاب وطلاق العيون الاكل  
 واللبس بعد قول البايع بعث يكون رهنا بالبيع في باب ما يحل القضا  
 من اذن القاضي اذا قال اقلتك هذا العبد بكه او قال لا خير قبلك  
 يعتق البيع في قول ابي بكر الاسكافي خلافا للفقهاء ابي جعفر  
 قال للفقهاء ابو الليث وبقول ابي جعفر باخذ في نكاح النوازل  
 الايجاب في البيع يتوقف على المجلس فان قام احدهما بطل وان لم  
 يدفعا وانه الخلع ايضا في موضع يتوقف على المجلس فاذا قام  
 احدهما بطل ولا يتوقف في اول باب الخلع قال نعم مندراس  
 هذا العبد او وجهه اعلم بانه متى اضاف البيع الى ما لو اضاف اليه  
 العتق يصح مع البيع نحو الوجه والرأس والزوج في عتاق النوازل  
 احل القادر في البيع اذا رجوع عن الايجاب قبل قبول الآخر صح  
 رجوعه وان لم يعلم به الاخر فذلك لو خفف عن ايجابها قبل قبول  
 الزوج في الخلع يصح وان لم يعلم الزوج بذلك في كتاب الطلاق  
 في الباب الرابع والسمعون في الزيادة عند اجتماع الاستشارة  
 والتسمية ان كان المضاف المدة من خلاف جنس المسمى فالعبرة بالمسمى  
 اصله معوفي لكن هذا اذا لم يعرف المشتري ان المضاف له خلع في  
 جنس المسمى اما اذا علم فالعقد يتعلق بالمضاف المدة فاذا قال لا خير  
 بعث منك هذا المحال في اشارة الى العبد يعتق البيع ويصح اذا كان  
 يعلم المشتري ذلك واذا قال لا خيرا لشري جاريته بهذا اللف

الدرهم وانشأ الى ان لا يربط بعتاق التوكيل بالذنا ليرحموا او اشترى  
 بالدرهم لصير مشريا لنفسه في باب التوكيل بالشيء يكون على غيره  
 من الزيادة في سياتي في اول مسائل التوكيل بالشيء وكذا ههنا  
 الكتاب اشترى برأني فليس ولم ينص على تعدد القياس ان لا يجوز  
 وفي الاستحسان يجوز ولو اشترى ابد لهم فليس فهو على القياس والاستحسان  
 لكن باخذه بالقياس لقوة وجه القياس وذكر شمس الامتد المسمى ان  
 عند محله يجوز وعند ابي يوسف يجوز والفتوى على انه لا يجوز في درهم  
 فليس ويجوز في ذاني فلس في باب القلوس من كتاب الصرف واذا اشترى  
 شيئا بالثمن ودان العين ولم يقيد بالدرهم ولا بالفلس جبان يتصرف الى الذ  
 من القلوس حكم العرف في بلدنا وهذا اذا كان المشترا شيئا حسنا  
 برأني فليس اذا قال بعثك هذا العبد بالثمن درهم ثم قال بعث منك  
 هذا العبد بمائة دينار فقال المشتري قبلك كان الشرا بالثمن الثاني كلام  
 هذه الفصول في الباب الثامن والتكثير في الزيادة اذا اشترى  
 بالدرهم ولها بطلان انه لا دين عليه ولا يصح لانه سمي ما لا يتصور ان يكون  
 نمسا قصارا كالبيع على ان الثمن له في اخر الباب الاول من كتاب الصرف  
 في اثنا الكلام وفي القلوري لو قال ابيعك بغير ثمن لا يملكه فان قبض  
 عند ابي يوسف ولو باعده وسكت عن الثمن يملكه اذا قبضه عند  
 ابي يوسف ومحمد وذكر في شرح الكافي في باب البيوع الفاسدة اذا  
 باع بغير ثمن انعقاده روايتان واذا سكت عن ذكر الثمن انعقدا  
**مسائل بيع المهور والمستأجر والمغصوب والابن وحلال**  
**الدم والحسين والغرس العائد** بيع المهور يعني بانه غير نافذ في حق  
 المهرين وليس للمارهن والمهرين حق الفسخ بمنزلة بيع المتأجر وذكر  
 في مواضع ان يبيعها يتولى ان يبيع كمن ينفاه وبه يعني وذكر  
 في بيع عصام وقرئت بينهما وذكر في اكل في بيع المهور موقوف  
 وذكر شمس الامتد السرخسي في باب ما لم يجب فيه الثمن واذا بر القاض

وان



ان بيع الموهون ينقل صحته لا فاسدا الا ان لا ينقل وذاكر  
 البردوي في هذا الموضع ان بيع المستاجر والموهون اذا كان المشتري  
 عالما بخبرهما لو لم يكن عالما عند ابي حنيفة وحمل ما عند ابي يوسف  
 بين حالة العلم وهي حالة علم العلم فترق فانه يحل الرهن والجهة  
 بمنزلة العيب وشرا المعيب مع العلم بالعيب يمنع ثبوت الخيار  
 للمشتري ولهذا يعتبران ذلك بمنزلة الاستحقاق والعلل بالاستحقاق  
 لا يمنع الرجوع عند الاستحقاق كذا هنا وذكر الفضلي ان ظاهر  
 الرواية قولهما وما ذكره عن ابي يوسف رواه اصحاب الامالي  
 عنه وقاسه على ما لو اشترى امته ذات زوج وهو يعلم بذلك  
 وقرى الفصول من الامته التي في ذات زوج وبين المستاجر وسألي  
 منه اخ الفصول الثالث من الاجارة ان ابايع الموهون من رجل ثم باع  
 حيا اخر فاجاز المرفق البيع الثاني بنقل الثاني ولو باع المستاجر  
 ثم باعه من غيره فاجاز المستاجر البيع الثاني بنقل الاول في اول  
 ركن الجامع والمأجل ان في بيع المستاجر وايتان في رواية يجوز  
 ويحرم المشتري وفي رواية فاسد واختيار ظهر الدين واختيار  
 استادن رضي الله عنه ان قوله فاسد ما اول والعقد موقوف غير  
 نافذ لكنه لازم من جانب البائع حتى لو لم يفسخ المشتري الى ان  
 الغضت مدة الاجارة القيد جائزا وسألي في اول الاجارة  
 شي من هذا المجلس فلو رهن بعد البيع ثم احرا وولب فاجاز المرفق  
 الاول المرفق والاجارة والهمة وسلم الى الموهوب له او المرفق  
 الثاني او المستاجر بنقل البيع دون الرهن والاجارة والهمة  
 وبيع المفضوب من غير الغاصب اذا كان الغاصب موقرا وله بيعه  
 قال خوهرزاده في المادون يبيع وانا اقول يجب ان يبيع موقرا  
 كما قلنا في بيع الموهون وقلنا العيب في بيع العقار قبل القبض  
 قبل نقل الثمن هكذا وكذا خلاف هذا ايضا وهو رحمه الله ذكر

وتجبر

ان يبيع مطلقا فيفتي بطلان البيع وتفيد المادون قبل القبض في  
 بيع قماوي النسي وفي مادون هذا الكتاب شي من في النسيان  
 وذكر في العاقبات ان بيع المفضوب من غير الغاصب يجوز وتفيد  
 الملك قبل القبض اذا كان الغاصب موقرا اذا باع الا بوثيق مسلم  
 المجلس لا يجوز ذكره خوهرزاده في باب البيع شي من المكمل من  
 بيع الجامع اذا باع الجليل ثم ولدت قبل الافتراق وسلم لا يجوز  
 في هذا الباب ايضا بيع حلال الدم في المادون الكبير لخوهرزاده  
 ان عند ابي حنيفة موقوفان قبل بطلان وضع المسئلة في المندوساني  
 في المادون من هذا الكتاب شي منه وفي مختلفات الى الله اذا اشترى  
 عبدا قبل حله دمه بقبض من امانة فقتل عند المشتري ولم يعلم قبله  
 ان يرجع جميع الثمن عند ابي حنيفة وعند ابي يعقوب حلال الدم ويقوم  
 حرام الدم فارجع بقبضها ما بينهما ولو اشترى عبدا وجب  
 قطع يده وهي من كونه هناك وفي بيع الجامع الصغير اذا باع فوسا  
 عاندا لا يؤخذ الا بحيلة لا يجوز في الباب الثاني من بيع الجامع  
 الصغير **مسائل البيع الفاسد والباطل والمقبوض على السوم**  
 ذكر ابو الليث محمد بن عبد الله في مسألة البيع الفاسد الجواب عن فصول  
 الحرة فقال الحرة لا يمنع ثبوت الملك الا ترى ان بيع المدرس حرام  
 لقوله عليه السلام من غشنا فليس منا ومع ذلك لا يثبت له الملك لعدم  
 قال اختلف المتأخرون في تفسير قول علي بن ابي طالب ان تصرف المشتري جائز  
 قال بعضهم المشتري لا يملك العين لكن يملك التصرف وهذا قول  
 اهل العراق وهو قال اهل بلخ يملك العين استدل اهل العراق  
 بما قال في الكتاب انما جاز بيعه لان البائع سلطه على ذلك وقال  
 في كتاب الشفعة من اشترى دارا فاسدا فاسدا لا ينفقه للشفعة وه  
 وقالوا لو اشترى امته شرا فاسدا او قبضا فبيع كغيره ادرا  
 فالمشتري شرا فاسدا ان يخله تلك الدار بالشفعة لنفسه



وقالوا لو اشترى جار يه شرا فاسدا او قبضا ثم ردها على البايع  
وجب على البايع الاستبراء او لو باع الاب او الوصي عديتهم بيعا  
فاسدا او قبضه المشتري وعقوبه جاز عقوبه ولو كان عتق المشتري  
على وجه الشلطة لما جاز لان عتقه او شلطهما على العتق لا يجوز وانما  
لم يجعل وطء الجارية ولم تثبت النفقة في ذلك لان في قبض القاضى التمتع  
تأكيد الفاسد وتقريره وفي الاستغفار بالوطء اعراض عن الرد  
فلم يجز له ان يطأها هكذا ذكرهنا وقال شمس الامنة لعلوا في بكرة الوطء  
ولا يحرم في اخر الباب المحبس من ادب القاضى للصلح الشريف وفي مختلفات  
ابن القتيبة اذا وطئ المشتراة بمرافق فعلقته منه وصارت ام ولد  
له غرم قيمتها دون عتقها في رواية البيهقي وقال في الشرب يعزوم  
قيمتها وعقرها فيجوز ان يكون الاول قول ابى حنيفة وابى يوسف  
والثاني قول محمد لانه ذكر الاختلاف في الذي اشتراه شرا فاسدا  
وقبضه فزادته في بدلها ثم استهلكها المشتري ان في قولها على قيمتها  
وقت القبض لا يضمن الزيادة وفي قول محمد يضمن الزيادة اذا اشترى  
بالمينة والدم انفق الروايات والمشايع انه لا يملك المشتري ما هلك  
يكون مضمونا على المشتري ام يكون امانة قال بعضهم مضمون واليه اشار  
محمد في بعض مسائل المادون وقال بعضهم امانة قالوا فقد نص  
محمد على هذا في السير الكبير وبعضهم قال لو غنل ابى حنيفة امانة عند  
وعندهما مضمون بناء على منسلة الجامع الصغير اذا باع المدين قبضه  
المشتري فلهلك في يده في اخر باب الاستحقاق من بيع الجامع وذكر  
الصواب في بيعه اذا اشترى بمينة او دم قبضه روى الحسن  
عن ابى حنيفة انه لا يكون مضمونا لبيع بالمينة والدم ذكر في  
البار تنصيصا على ان البيع بالمينة والدم لا يفسد الملك فانه قال  
ان ابايع بالمينة او الدم فمات المستحق يدعي على المشتري لا حصص  
بين المستحق والمشتري لان المشتري لا يملكه فلا يكون

خصما

خصما وبمثله لو اشترى بالخمر والخنزير تسمى البينة عليه لانه  
ملكه وهل يكون مضمونا على المشتري بالقبض فيه اختلاف المشايخ  
وذكرنا هناك ان الصغير امانة اذا باع بالمينة والدم لانه  
لا يفسد الملك اشارة في المسادون الكبير نحو الزيادة فانه قال في باب  
حجر العبد المادون اذا بيع بالمينة والدم قبض المشتري قبض  
على دونه لانه لم ينزل عن تلك البايع ولو باع بالخمر والخنزير فقبل  
القبض هو على اذنه وبعد يصير محجورا قال حواقر زاده نص محمد  
مرحوم على ان في البيع الفاسد يصير المشتري قابضا بالتخلية  
وساكن في مسائل قبض الجميع اذ اجمع بين ماله وماله غيره وباع ذ  
ذلك الغير صفقة واحله لا يجوز اصلا ينظر في اصول الفقهاء  
لنحو الاسلام في اخر باب بيان التعبد اذ اوجله في الصلوة المشرقة  
قطعة وقول كان شمس الامنة لعلوا في يقول البيهقي الكل باطل كما لو  
جمع بين حرو وعبد وقال القاضى الامام على العبد جال في الملك  
كما لو جمع بين عبد وعبد بر ثم رجع شمس الامنة الى قول القاضى وقال  
في الجامع الصغير قال ابو حفص سمعت محمد بن حنبل يقول فممن باع فدية  
عقوبة بما فيها وفيها من اجل ومقابل ان البيع الفاسد لانه لما قال  
بما فدية فقد ادخل المساخذ والمقابل في البيع فيفسد القبض على  
الشرائى كما يكون مضمونا اذا كان الدين مسمى نص عليه الفقيه ابو القتيبة  
في بيع العيون فانه ذكر اذا قال اذهب بعمال الثوب فان رضيت  
اشترته فلهيب به فذلك لا يضمن وان قال رضيت اشترته بعشرة  
فلهيب به فذلك ضمن قيمة وعلم القوي **مسائل البيع بشرط**  
اذا اشترط في البيع ان يحيل البايع بالشر ففسد العقل قياسا وانه  
واستحسانا وان اشترط ان يحيل المشتري البايع على غيره بالشر ففسد  
قياسا وجازا استحسانا لان حواله البايع على المشتري بالشر  
لو تعلق للتمسك اذا التحال عليه يكون اباى فيكون هذا شرط يوافق



مقتضى العقد ولا كذلك حواله غير البايع على المشتري كانه لا يثبت  
لها الثمن لان الاستيفاء المشروع واحله لا يختلف بين مستوفى ومستوفى  
في باب الكفالة بالبيع من كفاية الجامع الكبير فيتنظر في آخر فصل  
في بعض المبيع لكن في رواية محمد بن ابي اسحاق الى دققة خلاف هذا  
فينظر في آخر الباب اذا باع من اخيه بكذا على ان يرضه فلا ان  
الاخيه وقبل المشتري ذلك لا يفسد البيع لان الشرط جرى بين  
احد المتعاقدين وبين الاخرى ولا يحل البايع اذا لم يرضه فلا ان  
كفته في باب الزيادة من غير المشتري في البيع من بيع **الحام**  
وفيه ايضا ان اقال لا خير بعبدك من فلا ان على ان الثمن على العبد  
لفلان حكى عن ابي الحسن الكرخي انه حكى عن هذا خلاف ظاهر الرواية  
واستبولة ابو بكر الحنبل ان اقال يفتك هذا العبد على الف وعلى  
ان يرض عشرة جازا لبيع ولا يصير ذلك شرطا في البيع لانه ذكره  
بحرف الواو فكان معطوفا على الاول لا شرطا في صلح حواه راده  
في باب العالج من الرهن اذا اشترى شيئا بشرط ان يكفل فلان بالوراء  
فهو كالباع بشرط ان يعطى المشتري بالثمن رهنا او بنفسه كذا  
فانه يصح اذا كان الكفيل حاضرا في مجلس العقد كذا في المسئلة في شرط  
الحاكم الايام احمد السمرقندي وفي القدر ان شرط ان ترهن  
بالثمن رهنا مجهول فالبيع باسلا اذا التقا على تعيين الرهن  
في المجلس او نقل الثمن حالا ولو شرط الرهن كره حنيفة **حبس**  
جاز وان لم يعين ولو شرط رهنا معينا وقبل المشتري البيع على  
ذلك ثم السع عن تسليمه لا يحل لكن يقال له اما ان يدفع الرهن او  
او قيمة او يفسخ العقد وعند فرج بن محمد على تسليم الرهن اذا باع من  
اخر شيئا على ان يوفيه الثمن بل كذا في هذا على وجهين ان كان  
موجلا الى شهر خارا لبيع سواء كان للثمن محل وموذا ولم تكن فاذا  
حل الاجل يطالب به المالك ان المشروط ان كان له محل وموذا

وفما

وفما ليس له محل وموذا على اختلاف الروايات في باب **المسلم**  
وان لم يكن الاجل معلوما او لم يكن موجلا لا يصح البيع سواء كان  
له محل وموذا او لم يكن في كتاب الصرف في اول باب العرض في  
والصرف فيه وروى عن ابي يوسف القياس ان لا يجوز اذا لم يكن  
اجلا لكن استحسن فيما ليس له محل وموذا ان يكون وله ان يطالب به  
حيث ساء ذكره القدر في اشترا عبد ابا الف على انه ان لم ينقل الثمن  
لا يفسخ الى ثلثة ايام فلا بيع بينهما جاز بهذا الشرط ولو اعتنى المشتري  
المشتري قبل مضي الثلثة وقبل النقد لا يفسخ حتى لو نقل عتقه بمنزله  
المشتري على انه بالخيار ولو مضي الثلثة ولم ينقل ففسخ البيع الا ان  
اما لو اعتقه المشتري بعد ذلك ان كان العبد في يده نقل وان كان  
في يد البايع لا وعلى هذا لو اشترى عبدا ونقد الثمن على ان البايع  
ان رد الثمن الى ثلثة ايام فلا بيع بينهما جاز البيع بهذا الشرط انه  
استحسانا ويصير عتقه شرط الخيار للبايع ان اعتنى البايع صح  
وان اعتنى المشتري لافي الصورة الاولى في نوادر ابن رستم والثانية  
في باب الخيار من بيع حواه راده ولو اشترى شيئا وقضاه ثم وكل  
رجلا على انه ان لم ينقل الثمن الى خمسة عشر يوما فلو كفل ففسخ البيع  
بينهما لم يفسد البيع لان هذا الشرط لم يذكر في البيع وصرح الشرط  
حتى لو لم ينقل الى خمسة عشر يوما كان للوكيل ان يفسخ اذا باع  
رقبة الطلق على ان يكون للبايع حق المرور جاز وان كان بيع حق  
المرور لا يجوز في رواية وفي رواية الزيادة ان فكذا ما تحت  
الدار اذا باع السفلى على ان يكون حق قرار العلى علم جاز في نفسه  
شمس الامم السرخسي رحمه الله لو باع بشرط ان يبنى البايع حوايط  
الكرم فالبيع باسلا اما اذا وعد البايع وقال اشترى حتى ابني الحوايط  
جاز البيع ولا يحل على البناكس يرضى عليه المشتري ان شاء **نوع**  
في اشترا المقدرا لبيع وصفته واعتاق المشتري اشترا هذا



الصبرة على ثمانية عشرة اقفره فوجدتها اكثر لا يسلم له في بيان  
 الثاني من يبيع الجاهل الصغير مع اقتسامه وما قاله مسعود  
 الكشي ان في بيع الخبز ان يوزن ثانياً جوناً من كونه  
 ايضاً اشتراكية مثلاً ان يوزن على ثمانية عشرة اقفره فوجدتها  
 اكثر من جاز ولو اشترى على ثمانية عشرة اقفره فان وجدها اكثر جاز  
 وان وجدها عشرة او اقل لا يجوز وان اشترى على ثمانية اقل من  
 عشرة فوجدها اقل جاز وان وجدها عشرة او اكثر لا يجوز وعن  
 أبي بصير انه يجوز وفي الدار على ثمانية عشرة ادرع في الوجوه كلها  
 يجوز في ملك المكيل والموزون من المادون ان يبيع لعمام وفي الكافي  
 انما ولو اشترى نصف ما في هذا الكرم من العنب الذي على الكرم  
 على انه خمسة من جاز العقل ان وجدها اكثر من اشترى مكيلاً  
 او موزوناً على انه كذا افرحله ناقصاً جاز البيع في الباقي وهل  
 يتخير المشتري فهو من ثلثه الاستحقاق ان كان يبيع الكيل او بعد  
 القبض له الخيار في البعض وان كان يبيع قبض الكيل لا يثبت في آخر  
 باب الخيار للاشترط من المختص ببيع ثلثه على ان وزنها متفكك  
 فاذا وزنها متفككاً سلمت الزيادة للمشتري بغير شيء لان ذكر الزيادة  
 فيما يفرق البعض عبارة عن الوصف في آخر صف الكافي اخرج  
 باب الاجابة ويعرف منه اشياء **نوع** اشتراكية او شاة على انها  
 حاوية في رواية الطحاوي يجوز وفيها كذا روى الحسن المجهول  
 وفيه اخذ ابو القاسم في مبسوطه وفي رواية اكثر خي لا يجوز **بيع**  
 وهكذا روى ابن سميعة ولو اشترى على ثمانية افرحله كذا لا يجوز  
 لوانه واحدة اشتراكية على انها حامل فالبيع فاسد لا يشترط  
 فيه غير او خطراً واذا اشترى جارية وبيعها البايع من الجبل  
 جاز البيع لان الجبل عيب ولو اشترى على انها حامل لم يدر كونه  
 في الكتاب فيجوز ان يقال البيع فاسد ويجوز ان يقال البيع

جائز ولا اشتباه انما وقع لا اشتباه في الرواية لانه قال  
 في كتاب وليس البراءة كالشرط فظاهراً يدل على انه لو اشترط  
 انها حامل كان البيع فاسداً وحتم ان يكون معنى قوله ليس  
 البراءة كالشرط الشرط الذي سبق ذكره وانما سبق ذكر الشرط  
 في الشاة دون الحائصة فان اراد به هذا الوجه لم يثبت فساد  
 البيع اذا اشترط في الحائصة وكان الغنم ابو جعفر يقول  
 ان كان المشتري هو الذي اشترط فساد الشرط فالبيع فاسد  
 وان كان البايع هو الذي اشترط فالبيع جائز لان فساد البايع  
 البراءة من العيب فلا يفصل البيع فان كان المشتري هو الذي  
 اشترط كان البيع فاسداً الا ان فساد الزيادة قد ذكره هشام  
 عن محمد هكذا قال البايع جائز الا ان يبين المشتري انه يحتاج  
 الى الخيرة فاشترى على شرط انها حامل فالبيع فاسد وقد ذكر  
 ابو حنيفة في المجرد ولم يفرق بين المشتري والبايع وقال  
 لو اشترى جارية على انها حامل فاذا هي لمست بحامل فالبيع لازم  
 وليس له ان يردّها والمعنى ما ذكرنا ان الجبل في الجوارى عيب  
 فكانه قال علم انما عيبه ولو قال هكذا جاز البيع وهل يروى  
 محمد ان رجلاً جاءه جارية فقال اني اشتريت هذه على انها تقي  
 كذا كذا الوفا اذا لم تغني بشئ فقال الحمد فان البيع قد لم يكن  
 فانما اخبر عن عيب بها كتمها من مبسوط ابي الليث والمصلحة  
 في بيع الواقعات اذا اشترى عبداً على ان يعتقه فالبيع موقوف  
 عند ابي حنيفة ان اعتقه المشتري جاز وان لم يعتقه حتى يهلك  
 عند المشتري فعليه قيمته وفي قولها فالبيع فاسد وروى  
 ابن ابي مالك عن ابي يوسف عن ابي حنيفة ان البيع جائز ثم رجع  
 فقال البيع فاسد وصار عن ابي حنيفة ثلث روايات في رواية  
 ان البيع فاسد وهو قولها وفي رواية انه جائز وفي رواية



انه موقوف في الحسن عن ابي حنيفة من اشترا عبد اعلى انه خصي فاذا  
هو محل لا يرد واذا اشتراه على انه فحل فاذا ان خصي له ان يرد ولو  
اشترى عبد فوجده عتقا له ان يرد له ابو يوسف في الامالي  
كتبه عن مسقط الفقيه ابو الليث اذا اشترى جارية على ان البايع  
لم يمس وطئا ثم ظهر انه كان وطئا ليس له ان يرد لها في باب الكسب  
والغلة من الزباد ان السفح ان كان مشروطا في القرض فهو حرام  
والقرض من يهل للشرط في كل وان لم يكن مشروطا جاز في جميع  
وقد ذكر مسائل السفحة في كفاية الواقعات **مسائل السر والخل**  
وفي اول يسوع الكافي من شرح الصدر الشريف لا بأس بالسلم في القلوس  
عند اهله اذ ذكر في ظاهر الرواية مطلقا وهو ظاهر على قول  
ابي حنيفة وابي يوسف لانها جعلت في القلوس بئنا وانما يشك  
على قول محل وروى ابو الليث الجواز في هذه ان السلم في القلوس  
لا يجوز وقد ذكر قول محل مع قول ابي حنيفة في يسوع المشتق الاسلام  
بالفظ الشرا والبيع **جوز** ويكون سلبا اذا وجد شرطه ذكره  
في اول يسوع المشتق اذا اسلم بالفارسية في كنوم سكون ذكره في الفتاوى  
عن ابي بكر انه لا يجوز ما لم يقل بنك فتى وقال الفقيه ابو الليث  
جوز باجل للفظين وكذا اذا قال سره **حل لقطع السلم فيه**  
كتبه في البيع عن الفقيه ابي بكر الباخي ان لا يوجد في السوق والذى  
ينجز فيه وبيع وان كان يوجد في السوق ومنه يخرج لقطع السلم  
العد في كتبه في بيع عصام واذا قطع المسلم فيه عن ابي بكر  
في وان يتخرب السلم ان شاء انتظر الى وقت الادراك وان شاء  
فسخ وروى عن ابي حنيفة انه يفسخ السلم اذا اسلم الدرهم في الخطه  
وزاد كره الحسن في المخرج عن اصحابه ان لا يجوز فالسلم المعتاد اليوم  
لا يجوز وذكر الطحا في عن اصحابنا انه يجوز واجمعه ان يسع الخط  
بالخطه وكل ما هو مكمل ايضا بحسنه وزنا لا يجوز بلا خطه

بين المشايخ الا رواية شاذة عن ابي يوسف فانه قال يجوز اذا  
اعتاد الناس ذلك وعلى هذا اذا باع وزنا بوزن ما هو مكمل نصا  
بحسنه كتبه في اول يسوع الكافي وقد ذكر الربيعي انه لا رواة للسلم  
وزنا في المكمل وفي نوادر الحسن عن ابي حنيفة انه لا يجوز وفي نوادر  
بن سماعه عن ابي يوسف ومحمد انه يجوز وقال الفضلي ان قاله في حقه  
كلامنا لا يجوز ولو قال كذا منا جاز واذا اسلم في انفسه كسلا  
او وزنا يجوز لان الاصل ان ما ليس بمكمل ولا موزون نصا فالقيمة  
للوزن ولا نص هنا فيعتبر الوفاء كيف ما اسلم جاز في هذا الموضع  
ايضا السلم في الخل والعصير يجوز كسلا ووزنا السلم في البارد  
جوز عند ابي او في المكمل والشوم وزنا السلم في الخبز لا يجوز عند  
ابي حنيفة اصلا وتختلف المشايخ على قولها منهم من قال يجوز كالسلم  
في الكلب ومنهم من قال لا ذكره شمس الامم الحنفية في كتاب الصرق قبل  
باب القرض وافق انه يجوز وذكر قبل هذا ان السلم في الخبز وزنا  
لا عند ابي حنيفة عند ابي يوسف خلافا لهما ونبي عليه مسئلة اخرى ستاتي  
في النوع الثالث اذ ارفع الدرهم الى حبارا بالخدمة كل يوم شيئا  
كيف يقول كل ما اخذت فهو على ما قام عليك عليه في يسوع الفتاوى  
اذا اسلم في الاجر يجوز ان ابيع المملوك واشترى اياه **احره**  
من الاتوار لا يجوز ذكر الطول والعرض بالدرهم شرط جواز السلم  
في المدرعات كبرياش كان او حرا فاما هل بشرط ذكر الوزن في الكراش  
لا وفي الحسن اختلف المشايخ فالصحيح انه شرط قاله شمس الامم الحنفية  
في انفس الباب الاول من يسوع الكافي وذكره في محققه انه ليس بشرط  
قال القندوزي من اصحابنا من قال هو شرط اذ قاله بعض المسائل  
وابقاء في البعض جائزا ما اقاله السلم على جرد الوصف بان  
كان المسلم فيه حيدا فبقا بلا على الردي على ان يرد المسلم اليه ذرها  
لا يجوز عند ابي حنيفة وفي خلافا لابي حنيفة في رواية لكن عند



عند أبي يوسف يجوز لا يطبق الاقالة بل يطبق المحط عن رأس  
 المال المسلم اليه اذا انشئ من الدرهم وقال وجدته من يوقا  
 فالقول له في بيع خوالف راده مختصرا كما في المسلم اليه اذ اخل  
 بين رب المسلم والطعام في بيته نفسه وقال خلت بينك وبين الطعام  
 قال ابو يوسف لا تعرج التخلية حتى لو فلتك يمكن من مال المسلم اليه فقال  
 محمد بن يعقوب وفي بيع العنق فلتك يكون في بيع خوالف راده الثوب  
 الموصوف في الدية بالبيع لا يجب الا بوجلا في اول باب قسمه لدور  
 بالدرهم اشتراشيا الى شر غير معين فالبيع البايع حتى يفي بغير  
 قال ابو حنيفة رضي الله عنه المشرى بشره خوالف التسلية وقال ليس له  
 الاجل ولو كان شره بعينه صار الفحل حلالا بمضيه اجماعا في باب قبض  
 المبيع من القلوري **مسائل القرض** اقراض الخنزير لا يجوز عند  
 ابي حنيفة لا وزنا ولا عذر او عند محمد بن جعفر في الوجهين وان لم يكن  
 من دوان الامثال وعند ابو يوسف يجوز وزنا لا عذر اقبل باب  
 القرض في كتاب الصرف وتامه يأتي في النوع الثاني اشترا في الذ  
 وزنا يجوز واذا تلف لم انسان بضم القيمة والالمة واللم سواء  
 هكذا ذكرهنا وذكر هو صاحب الايضاح في مسئلة السلم في المجد  
 في جهم ان اللهم بضم المثل قال اتادنا بضم اللهم بالمثل في لهما وابت  
 وسط غصبت المشتق ابو يوسف عن ابي حنيفة اذا اشتد الحما  
 قال علم قمت واستقرض اللهم ذكر انه يجوز ولم يذكر فيه خلافا من  
 من كالهو على الاطلاق كما سلكا ومنهم من فرق بينهما وان اشترى  
 شيئا ببيع في الدية ذكر في الاحارث ان اللهم يصلح اوجه فحصل  
 ثمنا في كل ذك في لهما وقيل بل هو قول اكل في شرح اجماع الصغر  
 لا تادنا رضي الله عنه وسموه يحكي عن يوع المشتق انه يجوز اقراض  
 اللهم عند ابي حنيفة وابي يوسف ومحمد وقال وكنت اذا اشتريت  
 لحما كيت امي القصاب اجعل اللحم مئنا على رواية الاجار

فمنه ما رايته رواية المشتق اذا اردت شراء اللحم اشترى ذلك من  
 القصاب واقبضه ثم اقضه منه رجل اقرض من رجل من طعام كرامت باع  
 من المشتق من الكرا الذي له عليه والمشتق في بيع في يد المشتق حلال  
 في ظاهر الرواية وعلى ما روي عن ابي يوسف ان المشتق لا يمكن القرض  
 ما لم يشهد به لا يجوز وان كان القرض دراهم او دنانير وما لا يتعين بجور  
 بيع ما في الدية وان كان المشتق فاما في يد المشتق فلو باع  
 المشتق من الكرا القرض كونه بالاجماع فله ان يذبحه بنفسه لقرض في باب  
 الديون والقرض من بيع اجماع استوفى كرحضة ثم قضاه فقبض المبيع  
 من غير كمال حله القرض من غير كمال بخلاف البيع في الباب الثاني من بيع  
 اجماع الصغر والسفح في القرض وانظر مسئلة البيع بشرط استيفاء  
 من اخر عبد القضي به دينة فقبضه دينة بالعبد ضمن المشتق قيمة  
 العبد في الباب التاسع والعشرين من بيع اجماع وفي طريق ذلك  
 كل من مضعه نوع اجماع الا يصغر **مسائل بيع الخبز بالجنس** اذ ي  
 ما يكون مال الربا من الخطية نصف القفيز والماد من القفيز صواح  
 هون يعني نصف صواح هون ذكره في شرح شمس المير الحادثة من صرف  
 الشرسى فانه نصف في مختص الكافي اذ باع نصف قفيز حنطة حبي  
 يقفز حنطة ردية لا يجوز في شرح شمس المير بيع الخطية بالشعر  
 كوز متفا مثلا فان كان في الشرحيات الخطية اذ كان مثل ما يكون في  
 الشرح كوز نصف علم شمس المير الشرسى في باب الوصية بوزن المهور  
 يبين من الزيادة ان الخطية بالحنطة وفي كل واحد من الجانين  
 خبات شعور كوز الامثلا مثلا لان الشعر صار مغلوبا ومستهلكا  
 قبل جبايان اجماع في باب الدراهم المخلوطة بيع الخبز بالحنطة والذريق  
 بالحنط والحنطة بالذريق والذريق بالحنط متفاضلا لكن لا يذبحون  
 في ثوابه الى يوسف عنه اذ باع احداهما بالآخر نسفة ان كانت  
 الحنطة والذريق نسفة والخبز ثقل ايجوز عندهم وان كان على العكس

ادابيع



لا يجوز عندهما وجوز عند أبي يوسف بناء على مسألة جواز السلم  
في الخبر وزنا لا علة له خلافا لهما ذكره في الاختلافين  
في نفي اذنه ونحوه ان يفتي على قول أبي يوسف لا يحال في بيع خواله  
واما استفاض الخبر عند أبي حنيفة لا يجوز أصلا كما ليس وعند  
أبي يوسف يجوز وزنا لا علة له كما قال في السلم وبه اني وعنده  
يجوز علة وان كان لا يجوز السلم عنده لا وزن لنا ولا علة او في نفي  
النوازل عن أبي بكر ان بيع الخطة بالخبر لا يجوز لا متفاضلا ولا متساويا  
قال أبو الليث هذا الجواب يوافق قول أبي حنيفة خاصة كالحطبة  
بالدفق وعن أبي يوسف ومحمد ان بيع الخطة بالخبر يجوز متساويا  
ومتفاضلا لان الخبر وزني والخطة كيلية وبه لا خلاف ذكر في شرح  
الطحاوي ان بيع الخطة بالخبر لا يجوز الا بالدينار ولا شئيه وعندهما  
يجوز كيفما كان بيع الدين في النخالة بالدين عند أبي يوسف يجوز  
على طريق الاعتبار بانه كانت النخالة الخالصة أكثر من النخالة في ربه  
في الدين وعند محمد لا يجوز بطريق الاعتبار انما يجوز اذا تساوى  
كيلا في شرح خواله **مسائل الصرف** يعني قول الناصي ورك  
سبع في صكوكهم وقبالاتهم أي مقدار وزن كل عشرة درهم سبعة مثاقيل  
واعلم ان الدراهم في الابد كانت على تالة اثنان ونصف منها كل  
عشرة منه عشرة مثاقيل كل درهم مثقال ونصف منها كل عشرة منه ستة  
مثاقيل كل درهم ثلثة تالين مثقال ونصف منها كل عشرة منه وزن  
خمسة مثاقيل كل درهم نصف مثقال وكان الناس يصعدون بها  
ويتعاملون فيها بينهم إلى ان استخلف عمر فاراد ان يستوفي الحجاج فيهم  
بالأشغال المتفق انما التحفيف فجعلهم حساب ومائة وثلثين سطورا  
بين الدراهم كلها وبين مائة درهم مائة درهم العتق فليجوز  
لوزن البع وانما فعلوا في كل واحد واحد ثلثة احدى تلك اذا  
جمعوا ذلك كل صنف عشر دراهم مائة اكل احدى عشر مثاقيل

فإذا احدثت ثلث ذلك كان سبع مثاقيل الثاني ان اذا احدثت  
ذلك عشرة من كل صنف وجمعت من اثنان الثلاثة المختلفة كانت  
سبع مثاقيل الثالث انك اذا احدثت الفاضل على البع من العشرة  
اعني الثلاثة والفاضل ايضا على البع من مجموع الستة والخمسة اعني  
الاربعة ثم جمعت مجموع الفاضل وهو ما اليقينة كان سبع مثاقيل  
الملك تنعش في الملك الفاضل من الأصل ولا تنعش فيما ينقص من ذلك  
الصحة وفي يقينه بفساد الصرف لعدم القبض في كتاب الصرف روا  
روايات والأظهر انه يتعين وهو الصحيح المذكور في عامة الروايات  
في أول الباب الثالث من شهادات شريح الجامع للصدر الشهد فينظر هناك  
فقد أورد كثير من مسائل الصرف وفي غريب هذا الكتاب شيء في الصرف  
بيع الفضة بالفضة النقية بالنقود بكونه وان لم يعمل مقدار وزن كل  
واحد منها كتبت في فائدة الحديث في كتابه لصر في باب العيب  
في الصرف اذا اختلفا في الدين بدينارين جاز وان كان هذا بيع  
الدين بالدين لانه لا حظ في دين يسقط بالبيع في آخر الباب الأول  
من بيع الجامع الصغير وفي باب الدين والقروض من بيع الجامع لجل  
له على آخر القدر في علم مائة دينار فاشترى كل واحد منها مائة  
لصاحبه بماله على صاحبه يجوز لجل له على من له الدين مائة دينار  
فتمت القدر درهم وكل العمل على الدين دين المولى مائة درهم لا يقع  
المقاصضة ماله يتقاضي وينفي الباقي من الدين انما علمه فبقي **مسألة**  
دينار وكذا رجل له على آخر مائة درهم وليس عليه الدين على صاحب  
الدين درهم مائة دينار قيمتها الف لا يقع المقاصضة ماله يتقاضي او ادقها  
لصاحب الدين قيمته الدين انما يعلمه فبقي الباقي من الدين انما يعلمه  
عليه فيبقى تسعون دينارا في أول باب الدين بين الشريكين في بيع بعض  
على بعض من رهن جامع في هذا في آخر المسئلة الأولى في كتابه ذكر  
في حواله لهذا الكتاب من له الدراهم على غيره اذا وجد دينان من عليه



من علمه كان له ان يمد له ويأخذ كتبت في باب المساومة من الجمل  
وهي في العين والدين وقد ذكر في شرح ارب الناضي انه لا يكون له  
ذلك المديون اذ اقضى اجود منها عليه لا يجبر بدينه على القول  
كذا ان كرهوا له في صفة وذكره في شرح في الكتاب في باب  
الغضب في مسألة السود او البيض لا يجبر عندنا خلافا لغيره  
والصحيح ما ذكره في صفة ذكره في الغضب والظمان من هذا  
الكتاب وقد ذكر القدر في الخلاف كما ذكره في شرحه في موضع المسئلة  
في باب المبيع اذا دفع من المال الى المسلم المدا جود من سبها وقد ذكر  
الكرخي في مختصره انه يجوز الاجود في رأس المال اذا دفع رأس  
المال رضى به الدافع ولا رضى الاخر بيع العدل واحد بان يجر  
بعد ان يكون يد بيد وان كان احدهما شئ لا يجوز **وهو** كذا  
يجب في الغط في الكتاب يجوز ذكره في صفة في الغط في الكتاب  
وقال لا تقى بالجوار وفي فتاوى من قبله جوار وفي غيرهما انه يجب  
ان لا يجوز لانه جار مثنا وهذا افتيا بوجوب الزكاة في المائتين منها  
**مسائل الاستصناع** اذا استصنع لا يجز الصانع على العمل  
ولا المستصنع على اعطاء الاجر وان شرط التحول وان قبض الصانع  
الدراهم ملكها ويطلب الاستصناع بموت الصانع نص في قوله  
وشمس الامير في البيوع ولو رآه المستصنع فله اجماع في المصانع  
الصغير ولا خيار للصانع ويجبر على التسليم نص في المبسوط وفي  
الاجازات ان للصانع ان يبيع قبل ان يراه المستصنع ويرضى فاذا رآه  
ورضى به ليس له ان يبيعه وقد ذكر المدة هل يصير مسلما وكيف  
ذكر المدة من الصانع او المستصنع من كونه في شرح نوع الكافي  
فان كان الاستصناع فاسدا بان كان في شئ لا تعامل فيه حتى  
الكتاب يضر المدة يصير مسلما في قوله وان كان الاستصناع جائز  
فبضر المدة يصير مسلما في قوله اني حنيفة خلافا لهما وهذا اذا كان

ضرب المدة على وجه الاستعمال بان قال شره وما اشبه ذلك اما  
اذا ذكر على وجه الاستعمال بان قال على ان يفرغ منه غدا او بعد غد  
لا يصير مسلما في قوله وحكي الفقيه ابو جعفر انه قال اذا كان ذكر المدة  
من قبل المستصنع فهو الاستعمال فلا يصير مسلما وان كان من قبل الصانع  
فهو الاستعمال فيصير مسلما وقيل ان ذكر مدة يتمكن فيها من الفسوخ  
عن العمل فهو استصناع وان كان اكثر من ذلك فهو مسلما لان ذلك  
يختلف باختلاف الاحمال فلا يمكن تقديره بشئ **مسائل الكسادة**  
البيع بالعدل اذا اسدل يفسد وكذا الفس اذا اسدل قبل القبض بطل  
المبيع اي فسد وان غلا او حصلا ولا خيار لاحد منهما هذا هو الجواب  
في البيع للفتوى بلا تردد اما في الاستراض ذكر في كتاب التصريف  
اذا استراض الفلوس ثم كسدت عندني حنيفة علم مثل الذي كسدت  
ولا يضمن قيمتها ولا مثلهما من الذي لحدثوه وعندني يوسف علم قيمته من  
الذهب او الفضة يوم القبض وقال محمد في اخر يوم كانت راحة فسد  
وكذا هذا الخلاف في الغصن كسدت قبل الهلاك والعدلي يهلك من  
غير تغاوت كمن والقرى رجليه كان يفتي بقول محمد فعا بان من فتى  
كذلك والمسئلة في فتاوى ابي الميث اذا اشترى اشيا بدينهم راجحة  
وتعا بها ثم كسدت ثم تعا بها لا كان على البائع رد مثاها لا قيمتها  
على قيا ليس قول ابي حنيفة في الاستراض ولو اشترى بدينهم راجحة  
ونقل قبض الثمن ثم كسدت فسد العقد بقدر ما لم ينقل خاصة  
لان الكسادة بمنزلة الهلاك ولو هلك الكل فسد في الكل فاذا هلك  
البعض فسد بقوله ولو اشترى بدينهم كاسله وقت العقد  
ولم يغير معينه وغيره مثل البها لا يجوز لانها لو كانت راجحة  
المبيع ثم كسدت فسد العقد ولو كان مكانه كاسا يحسب هو المثل  
وتفسر كمن المثل وتفسر الكسادة من كونه في البيوع انها لا تروج في  
جمع البهائم فلهذا على قول محمد ما عندنا الكسادة في بكرة يكتفى



الغشاد البيع في تلك البلدة بنا على اختلافهم في بيع الفلاس بالقبيلين  
عندهما حتى اعتدوا بالاصطلاح بعض الناس وعند هؤلاء لا يثبت  
اصطلاح الكل **مسائل اتخاذ الصفة وتعدد** في البيع ثلاثة  
اشياء عاقل وعقل فكل واحد اتخذ لكل تكون الصفة واحدة والى تعدد  
تعدد العاقل بالكل البايع او المشتري اثنين واتخذ العقل والمثل  
بان قال البايع للمشتري بعث منك اقول البايع ان للمشتري بعث منك  
ما نت متحله لان ما يوجب الاتحاد راجح وهو العقل والمثل ولو تعدد  
المثل بان قال البايع هذا الثوب بكذا او قد ايكدا اقول للمشتري ذلك  
والعقل واحد لان فكل كان ما يوجب الاتحاد راجح ولو تعدد العقل  
فمحل لا يتصور مع اتحاد المثل والعاقل لان نفس تعدد العقل ان يقول  
بعث من بعثين بعثك بكذا وبعثك بكذا وانما يتصور مع تعدد  
المثل لكن قد يكون مع اتحاد العاقل بان كان واحدا فلهذا هو الكلام في الا  
تخاد اما تفرق الصفة ان تفرق الاشياء الثلاثة لفرق الصفة بال  
تفاق قياسا واستحسانا وان تفرق العقل واتخذ العاقل بان كرر  
فقال بعثك هذا بكذا او بعثك هذا بكذا ينص في المثل في تعدد الصفة  
بالا تفاق وان اتخذ العقل وتفرق العاقل والمثل ذكر في بعض المواضع  
انه يتفرق لرحا حصة التفرق في ذكر في بعض المواضع انه لا يتفرق  
قبل الاول قياسا والثاني استحسانا وقبل الاول قولها والثاني قول  
الى حصة فيقول بالثاني فان العقل ان تفرق تفرق المثل لا محالة  
فتفرق الصفة لرحا حصة التفرق والعقل اذا اتخذ يجوز ان  
يتفرق المثل ويجوز ان يتخذ والعاقل كذلك فتفني انه بعد الصفة  
في الوجهين كما هو الاستحسان او قول الى حصة فاذا ينظر الى العقل  
وهو التدار واعدة قوله بعث لا غير فيقول ان اختلف بالكره  
تتفرق الصفة لا محالة وان اتخذ يتخذ على ما اخبرنا للتقوى ليرى  
عليك اجواب في بيوع اجماع في باب المشتري الذي يدفع بعض

التمن اذا اشترى من اخيه ثيابا بكل ثوب بدينهم على ان يمن بهذا بعينه  
 حال ومن الباقى من اجل لا يملك المشتري قبض شي من الثياب حتى لو في  
 جميع الثمن لان الصفقة واحدة **مسائل قبض المبيع وهو لا يملك**  
 قبل القبض والمصرف فيقبل القبض وقبض الثمن وهبته اذا باع على  
 يدينه وبين المشتري يصير المشتري قابضا حتى لو هلك لهلك له  
 على المشتري وبمثله لو قبض المشتري المبيع قبل نقل الثمن بعينه اذن  
 البايع حتى وجب عليه تسليمه الى البايع لو خلى يدينه فبين البايع  
 لا يصير البايع قابضا حتى يقبضه بيده في باي حناية المبيع من  
 يسوع حين القرادة وقد رخصته في اخر مسائل السيل وسئل ابو بكر  
 البجلي عن بايع خلا في دين وخلى يدينه وبين المشتري وخضم  
 المشتري على الدين وتركه على حاله ثم هلك الخل قال يهلك وبطل  
 المشتري ان كان البايع اعار منه الدين بمنزلة من اشترى حنطة  
 ثم قال للبايع كلها في غير البراء ففعل والمشتري حاضر يصير قابضا  
 وفي القدوري اذا اشترى حنطة بعينها فاستعار من البايع  
 جو القادح بان يكيل فيها ففعل البايع قال كان في الجو التي تعينها  
 صار المشتري قابضا بكيل البايع فيها وان كانت غير عينها بان قال  
 اعدني جو القادح كلها فيه قال كان المشتري حاضرا فهو قبض  
 وان كان غائبا لم يكن قبضا وقال لا يخلو لا يكون قبضا عن غيبة  
 المشتري في الجو حين حتى يقبض الجو قبضه المير ولو استوفى  
 حنطة ودفع المستوفى اليه جو القادح ليكيلها ففعل لم يكن قابضا  
 بمنزلة السيل وعن محمد بن ابي اسحق اشترى دابة والبايع راكبا  
 فقال له المشتري اجلسني فوق ففعل فغطت الدابة فزى من مال  
 المشتري وكان يكون قبضا واجناس فزى في سائر العيون ويسوع  
 الاجناس في فضول اشترى دابة ودفعه ديبه لبيك فبها  
 فزى ففعل في يد البايع قال كان المشتري اشترى دابة



عينا قد وقع الدية اليه وقال ركن فيها فوزك فهلك في يد البايع  
 بمحضه المشتري صار المشتري بالوزن فابصر وان كان في ذلك ان  
 البايع او دينة لان وزن البايع هنا ينتقل الى المشتري لان المشتري  
 الاصح وان كان وزن البايع بعينه المشتري لا يصير المشتري قابضا  
 ولا مشتريا لانه لا يصير مشتريا بالشراي الاول لانه لم يصح ولا بالتعاطي  
 لان التعاطي يقتضي القبض والقبض لم يوجد من المشتري لانه اما ان يصير  
 قابضا بالتخلية بان قال خلها وبان يصير وزن البايع كوزن لا وجه  
 الى الاول لان التخلية لم تصح في دار البايع ولا وجه الى الثاني  
 لان الاول لم يصح فاذا قبض الا ان يصير مشتريا قابضا كمن لا يحل له النظر  
 عند بعض المشايخ واليه ما ان الشيخ الامام مسعود الكشي لو كان  
 يمكن على المشتري بلا خلاف نص في مختصر الكافي في باب السلم وعمل  
 البعض يصير قابضا ويحل له التصرف وعليه الفتوى يصير قابضا  
 ويحل له التصرف كمنتهى هذا في شرح خوارزمي عقيب الفصل الاول  
 ولو اشترى من اخر عشرة ارطال دهن بدرهم وجاء بقارورة وفعها  
 اليه وادع ان يكيلها فيه والرهق معين فلما وزن فيها رطلان تسرت  
 القارورة وسال الرهن فوزك الباقى وهما لا يعلمان بالانكسار فما  
 وزن كيل الانكسار فالهلاك على المشتري وما وزن بعد الانكسار فالهلاك  
 على المشتري وان بقي بعد الانكسار شيء فمأورك قبل الانكسار واخرجه  
 فصيب الباقي ضمن البايع مثال ذلك القدر المشتري بعد اذا دفع القارورة  
 صحيحة فان دفعها غير صحيحة وهو لا يعلم وادع بالصيب فيها فصيب  
 البايع وهو لا يعلم ايضا فذلك كله على المشتري وهذا ان التفصيل  
 الذي ذكرنا فيما اذا دفع القارورة الى البايع فان كان المشتري  
 بمسكه بيده ولم يدفع الى البايع والمسئلة بحاكمها فالهلاك كله في حقه  
 ما ذكرنا على المشتري في المادون الكبريخ الخوارزمي اذا اشترى  
 خطبا فلما ردها في الطريق غصب الخطيب من البايع فهو البايع

البايع

لان

لان على البايع تسليمه الى منزل المشتري لما كان البيع في المصير في باب  
 الوكالة والبيعاعة من التي ياداب اذا اشترى وقرحطت فعلى البايع  
 ان ياتي به الى منزل المشتري لان ابقاء المعقود عليه الى منزل مشروط  
 عرفا لا ترى انه ذكر شمس المخرسي في بيوعه اذا استاجر دابة الى مصر  
 لم اقل خلع عليها المصير اكان لان يبلغ عليها الى منزله استحسانا وليس  
 للكارى ان يمنعه للموت والعادة والعادة ان الا لسان اذا استاجر  
 دابة الى مصر لا يستاجر اخرى بول دخول المصير ليبلغ عليها الى منزله فان  
 قيل ثم يصير مشروطا وفي الاجابة ان الشرط وقال استاجر الى منزلي  
 بحول اما هنا لو اشترى وقرحطت على ان يحمله البايع الى منزله لا يجوز  
 فذل الشرط ويفسد به البيع فلو صار مشروطا بفصل به البيع ولو لم  
 يشارطا لا يحل على البايع الحمل ويفسد بحول يصير مشروطا عرفا  
 لكن شرطنا الا يبقا الى منزله لا يحمل ولو اشترى وقرحطت عرفا  
 على ان يوفيه الى منزله جاز بهذا الشرط استحسانا عندنا في حنفية  
 محمد بن ابي يوسف رحمه الله وهذا يقول لو هلك في الطريق هلك  
 على البايع على الوجه الذي عرفت ان قيل ان صار مشروطا عرفا وحاصل  
 الشرط بهذا الشرط وجب ان لا يحل البايع على الحمل واذا قال انا اسلم  
 اليك في هذا الموضع كان له ذلك اصله مسئلة السلم اذا سلم في كبر  
 حنيفة على ان يوفيه في مصر كذا جاز وكان للمسلم اليه ان يسلم اليه  
 في اي محلة يشاء فلو قال رب اسلم بشرط عليك ان تقضي في محلة كذا  
 وقال المسلم اليك نعم كذا دفع اليك في محلة كذا اجبر المسلم على القبول  
 كذا ذكره خوارزمي فان محلات المصير محلة واحدة حكما ولو كان  
 المكان واحد حقيقة فقال السلم شرطت اذ يفي في هذه المكان حية  
 فادفعني فيها وقال المسلم اليه انا اذ دفع اليك في ناحية اخرى  
 اجبر السلم على القبول فهذا يقتضي انه لو كان شرط الا يبقا الى  
 منزله حتى جاز السلم مع هذا الشرط فان اسلم المسلم اليه في محلة اخرى



السلعة على القدر فلما  
في وقت البيع انما  
كان كذا كان كذا  
الشيء ذكر في مسأله

ان يجبر الاجارة ان المستاجر ان يبلغ الى منزله وليس للاخر  
ان يمنعه وقال رحمه الله القياس ما قال هو الزيادة الا ان هذا مستحسن  
عقبا فحينئذ وفر حطب ان يكون مستحسنا عرفا وحكي عن محمد بن مسلم  
ان يبيع وفر الحنطة والثمن يجبر على التسليم الى منزله في بيوع خي الحنطة  
قبل باب النوكية بالسلم وهي في بيع النوازل عن محمد بن مسلم قال في الاجارة  
التي تباع على ظر الدواب كالحطب والنفث وكذا ان المستعير يبيع من اجل  
الى منزل المشتري اجبرته على ذلك وكذا الحنطة ان اشترها على ظهر  
الدابة فان كان صيره اشترها على ان يحملها الى منزله فالباع فاسد  
ان المشتري المسلم من المسلم عصبه اقل بقضيه حتى صار خرا فالباع فاسد  
فان صار خلا قبل ان يترافعا الى القطان فالمشتري بالخيار ان شاء  
اخذه وان شاء تركه وان شاخصه فقبل ان يصير خلا ابطال القاسم  
الباع فان صار خلا بعد ذلك لم يكن له عليه تسليم لغيره المدك في الروية  
وذكر شمس الامم السرخسي وغيره ان هذا الجواب على قول ابي حنيفة  
والى يوسف اما عند محمد بن مسلم في بيع يطل بالتمخر حتى لو صار خلا لا يمكن  
المشتري من قبضه وان لم يترك القاسم ابطال العقد بعد ذلك ان الترخ عند  
كامله كونه عند هذا لا باق في ارباب الخيال وذكر القدوري ان الذي  
ذكر محمد في الاصل ان من اشترى عصبه افتخر قبل القبض فالباع  
بأصل وهو قول محمد وعنه ابي حنيفة وابي يوسف رحمهم الله تعالى  
ان الباع بحاله وكان الكرخي رحمه الله يقول معنى قوله في الاصل  
الباع بأصل أي المشتري ان يبطله واستدل بما قال انه لو تطل قبل  
القبض كان المشتري ان يخله فلو كان العقد باطلا لما ملك المشتري  
اخذه قال القدوري وهذا لا يصح لانه لا يمتنع ان يفسد العقد ثم يرد  
بين وانه كما في الشروط الملحقة في المشتري بطل فاسد الباع فالباع  
بالتخلية كما في الجائز في باب البيع الفاسد والقبض في الجامع انما  
النوازل عن محمد بن مسلم قال هو الزيادة لغير محمد على هذا وذكر في كتاب

الشرع بالتخلية في العقار لا يملك المشتري قابضا الا لعرب من  
لعقار في ظاهر الرواية وفي النوازل اشترى عقارا فقال الباع سلمنا  
لمدني وقبل المشتري والعقار غائب عن حضرتهما كان قابضا في قول  
ابي حنيفة وقال الا ان كان يقدري على دخوله واعطاه فله تسليم في بعض  
والا فلا وفي فناء وي سرق قد اشترى دارا وقبض مفتاحها ولم يدر كيف  
الى ان كان كان المفتاح بحال يهربا له ان يفتحه من غير كلفة يكون  
قابضا وان لم يهربا له فحتم لا يصير قابضا وينظر في مسائل تسليم  
المعقود عليه من اجازات هذا الكتاب اذا اشترى حاربه فوطئها قبل  
القبض ان كانت بكر فالوطئ يفضي الى محالة فيصير المشتري به قابضا  
حتى لو هلكت يهلك من مال المشتري فان احدث الباع منعا بعد  
وطئ المشتري صار ناقضا قبض المشتري حتى لو هلكت كهلك من مال  
الباع الا انه تبقى حصته النقصان احكاما ليس في رواية البكر  
على المشتري من الثمن لان ذلك القدر من الثمن يقرر على المشتري وان  
كانت اجازة ثانيا فالوطئ ليس بنقصان لكن يصير به المشتري قابضا  
فان احدث الباع منعا بعد وطئ المشتري ثم هلكت يهلك كذا من  
مال الباع في باب الكتاب والغلة من الزبادات وفي بيع الحجام  
ايضا قطع يد العبد المبيع ياتي في جنابك هذا الكتاب اشترى شيئا  
فلم يقبض حتى قضى بهذا المبيع دينا لا يجوز لان في القبض معنى البيع  
وبيع المبيع قبل القبض لا يجوز فكل القضاة ونحوه في بيع الحجام  
وفي شرح هو الزيادة كيفية اجارة المبيع قبل القبض لا يجوز كونه  
في بيع العيون ولو كان المبيع دارا فاجبرها قبل القبض لا يجوز  
وان كان يجوز بيعها عند ابي حنيفة وابي يوسف قاله ظر الدري  
واذا هب المبيع من غير الباع قبل القبض واحده يقبضه ففد  
خله في نظريه لواقعات ولو وهبه من الباع فقبله كان اقاله  
بجلاي ما لو باعه منه في اول بيع الحجام وينظر الفحل في رواية



الكتاب فربما كان علامة المشتري اذا احوال البائع على غير ما له بالتمن  
 كان للبائع ان يجلس المبيع حتى يقبض الثمن من المحتمل عليه ولو احوال  
 البائع غير ما من غيبه على المشتري حواله مقبلة بالتمن لكن للبائع  
 ان يجلس المبيع حتى يقبض الثمن من المحتمل عليه وفي اول الفصل الخامس  
 احكي لنا الطويله في النكاح اذا احوال البائع ان يفسد من المهر  
 او او دعه منه لا يبطل المهر والبائع ان يقبض الثمن وان كان للمشتري  
 بالقبض ثم وجد الثمن رصامًا او شقيا او مستغفلا لا يبطل حق  
 البائع في الحبس حتى يملك الاسترداد او اوجله من يوفى او ينزع  
 يبطل عند خلافه في المهر حتى لا يملك الاسترداد عند باقي باب المهر  
 لا يبطل حتى يملك المهر الا يسترداد في الرجوع كما وتقر نكاح  
 هذه المسائل في اي نوع مختص كاف في وفي القدوري في قبض المبيع  
 غير ان البائع من يبيع شيئا مطلقا فاعطاه المشتري المهر  
 اخبر البائع على القبض لكن للبائع ان يفسد ثم وجد في المهر  
 من ان يوفى يردوه هكذا قال والذي رحمه الله اذهب بعض الثمن  
 قبل القبض فهو خط واذ اذهب الكل فهو خط ايضا في باب المهر  
 لشمس لا تمتد الا ان هبة الكل لا يلتحق باصول العقل وهبة البعض تلحق  
 في احوال المساومة من الجاه وفي هبة الدين من عليه الدين لا يشترط  
 قبول من عليه عند خلافه في المهر في هبة شمس عند الحلواني رحمه  
 ان في قول الدين مال وكان هبته مملوكا فيوقف على القول  
 هبة سائر الاموال ولنا انه ليس بمال من كل وجه حتى ان من حلف  
 ان لا مال له وله دين على الناس لا يثبت فاعتبرنا هبته المالية  
 حيث قلنا يرد بالرد واعتبرنا عدم المالية فلم يوقفه بالقول  
 عملا بالشبهين وسأني في احوال هبة هذا الكتاب ورايت في نوادر  
 ان احوال احوال احوال له مال وله عرض وصنيع ودور لا يثبت ولو  
 قال كل ما املك فهو في المساكن فهو على كل شيء من العروض ومن غيره

واما كل مال فهو على المهر والمهر ما ينفق في البيت والركاة في شرح  
 احوال العوض **مسائل تصرف الفضولي والوكيل والاب**  
**والوصي والمريض** ويدخل فيها السر من العيب والغيب الفضولي  
 اذا اشترى الغيب فهو على وجهه الاول ان اضيق الشرائع فربما  
 قال البائع بعث فلان من فلان وقال الفضولي اشترت لفلان او  
 قلت لفلان او لم يقل فلان يتوقف والثاني لو قال بعث منك  
 وقال الفضولي اشترت هذا فلان فقال البائع بعث منك اذن ان  
 حو له زيادة في هذه العوضه ذكر في باب الوكالة بالبيع حواله  
 احوال ان فيه روايتين لكن الصحيح انه لا يتوقف بلا خلاف واما  
 الرواية التي احوال بها الى النكاح كما لو قال البائع بعث من فلان فقال  
 الفضولي اشترت لاجله او قلت لاجله او لم يقل لاجله وفي تلك  
 العوضه يتوقف البائع اذا قال البائع بعث منك هذا لاجل فلان  
 فقال المشتري اشترت او قلت او قال المشتري اشترت هذا لاجل  
 فلان فقال البائع بعث لا يتوقف شراء الفضولي بشرط الحاضر  
 للمشتري لا يتوقف بان قال اشترت لفلان على ان ذلك الفلان  
 بالحاضر ثلثة ايام بخلاف الشرائع فربما في باب المهر والبيع  
 وفي احوال البني وفي احوال الوكيل بحضرة الموكل فالحديث  
 على الوكيل لان فيما على الوكيل العبرة بحضرة الموكل وغيبته سبوا  
 في احوال الوكالة يقبض الدين والعين من الجاه الصغير  
 الوكيل بالبيع مطلقا بملك البيع بشرط الحاضر ويمكن الفسخ لان  
 الوكالة لم تكن مذكورة في باب الوكالة والبعض من كتاب احوال  
 في اثناء الكلام وهل يمكن الاقالة والخط والابن ونحن سنأتي  
 في كتاب الوكالة من هذا الكتاب بالموكل ان اوجد عيبا من دعوى الوكيل  
 او حو بيع علمه بمائة دينار فباعه المأمور بالنظر في ذلك ولم يبع  
 الموكل ما يباع به فقال المأمور بعث لفلان فقال الموكل قد اجرت



جاز البيع بالف وكذا في النكاح وان قال الاما جرت بما اوتى به لم  
 يجز في كالة المشتري قاله الوكيل بالبيع جاز عندنا في حصة وفضل  
 كالة من وكذا اقاله الوكيل بالبيع واما قاله الوكيل بالشر لا يجوز  
 اجماعا دفع الى دلال عند النتيجة فوض الدلالة على صاحب الدكان  
 وتركه عندك فهرب صاحب الدكان وذهب بالمتاع يضمن الدكان لانه  
 لا يجوز للدكان ان يترك العبد عند انسان وعلمه ان ياخذ اذا  
 عرض لانه امين فثبت ونسبة ان يودع غيره كالدلال دلال في كرد  
 وكذا لا فرق بين استحقاق البيع او رد بالبيع بقضا او غير قضا  
 لا يستقر منه الدلالة لانه لو قاله الوكيل جاز الوكيل اذا اراد  
 العبد ان يبيع وكل بشر ان يبيع بالبيع قبل القبض جاز الوكيل  
 ليس ان كان العبد او فاحشا فان رد اراد ان يرضى فان كان العبد  
 ليس ان ينفذ على الموكل وان كان فاحشا فعلى الوكيل والفاسد  
 بينهما ما ينفوت به جنس المنفعة كما لعني وقطع اليد من لا قطع اليد  
 وقفاة احل بها بخلاف ما لو اشترى اعمى حيث ينفذ على الموكل  
 عندنا في حصة في باب الوكالة بالصرف من كتاب الصرف وذكر  
 في باب المهر من شرح كتاب شمس الامم السرخسي والصمد  
 الشهيد رحمهما الله تعالى ان العبد ليس ما يدخل تحت نفقته المقتون  
 كما قيل في العبد ليس به هكذا رأيت المسئلة في ذلك الباب الوكيل  
 بالشر اذا اراد ان يبيع بالبيع يعتبر في انقطاع حصصه مع ان يبيع  
 لا في حق الزامه الموكل في شرح شمس الامم حتى لو رضى به الموكل  
 يلزمه والالزم الوكيل في الباب الحادي عشر من زيادات  
 السرخسي ولهذا يجوز على ما اذا اراد ان يبيع الوكيل بعد القبض  
 اما اذا اراد ان يبيع قبل القبض فالحق ما حكناه قبل هذا عن كتاب  
 الصرح وقد قال ايضا في الزيادات في احوال ما ينفذ على ان  
 بالبيع الوكيل بشر ان يبيع اذا وجد به عيبا ورضى به ان يبيع قبل

يرده

القبض

القبض بالبيع كالم د بخيار الشرط او الرؤية والرضا والعيب  
 والوكيل بالشر قبل القبض مملوك الزام العقد وان كان له خيار بشرط  
 او روية باستقاط الخصال او بالروية والرضا والعيب بعد القبض له حصص  
 فكان هذا ابطال حق الموكل وفي حق كالة المشتري ان يبيع  
 جازية بالف فاشترىها ولم يقبضها حتى راي بها او حدث به عيبا  
 فرضى المشتري بغيره وقبضها فان كان العيب ليس بعيب سبب لانه  
 للاضرار ان كان عيب استهلاكا كما لعني ونحوه كان للاضرار ان يلزمه المشتري  
 عندهما وقال ابو حنيفة رضي الله عنه فماسق او يلزم الا ان كانت مع ذلك  
 العيب مساوي ذلك الثمن او كان فيرا عيب يسير ولو قال الا المشتري  
 حين راي العيب لا يرضى به فرضى به المشتري فللاضرار ان يلزمه الماسق  
 وهو بمنزلة رضي الماسق بالبيع بعد القبض في احوال ما ينفذ على ان  
 يرده بالبيع ان يادى وفي غير من الموضع الموكل بالشرى اذا ابرأ البايع  
 عن العيب حتى لا يملك الوكيل رده وفسخ الموكل مع المشتري جاز ليقبضه  
 في الباب الحادي عشر من الزيادات الغيب الفاحش واليسير معلوم في حق  
 اجماعه وكونه قال خواجه خوارزمي وفي شرح المضاربة هذا التحديد فثبت  
 ليس له قيمة معلومة في المملك العبد وغيره اما الذي له قيمة كالخنزير والتميم  
 وغيره فنزاد الوكيل بالشر اقل او اكثر لا ينفذ على الموكل لان هذا مما لا  
 يدخل تحت تقويم المقومين لانه انما يدخل تحت تقويم المقومين مما يحل  
 الى تقويم المقومين وهذا لا يحتاج الى تقويم فله يدخل والخد انما هو  
 هذا او بغيره في زيادات في كتابه في مسائل الوكيل  
 بالبيع بيع ما يبيع في درهما بالف درهم في غير رواية الاصول  
 بخلاف ما يكره في قول ابو يوسف قال يكره كبت قبل باب المركة  
 الفاسدة من شرح خواجه خوارزمي ثم الغيب اليسير جاز كتمل الا في  
 ستة مسائل احدها الوكيل ان يبيع من عده لقيه وحط من قيمته  
 بقدر ما يتعاقب الناس في مثله او يبيع من لا يجوز له ان يبيع قال



قال في المضاربة الكبيرة لا يجوز تلك المجازاة وجاز بقدر قيمته  
في قول أبي حنيفة وقال في البيع لا يجوز ان يبيع بثلثي المال اذا باع  
بثلثي المضاربة وحط شيئا بسنة الثالثة الوارث ان اشترى من مائة  
الربعة ان اقال قيمة المجازية الفقد انقضى التي غصها الف فاحدها  
رب المجازية بقوله ومع نمينه ثم ظهر ان قيمة المجازية التي دأبوا وكان  
لصاحبها اخذها الحامسة ان اوصى بثلث ماله ثم باع الموصى في  
حصة شيئا وجازا بمجازاة يسيرة فان تلك المجازاة تدخل في ثلث ماله  
الساكنة الى بعض النوى عليه من محيط بماله اذا باع بما يشاء وي  
الفا تحسبه ليه من الجني ولا مال له سوى ما وصا ومما يتاح تحسبه قد فقد  
المجازاة بقدر الثلث ثم يقال للمشتري اما ان يسلخ الثمن الى تمام الثلث  
ولا يرد من المبيع شيئا واما ان يفسخ ليس له ان يرد شيئا من المبيع ذكره  
في وصايا قبل الكتاب فينظر ولو باع من وارثه او اشترى من الوارث  
بمثل قيمته لا يصح البيع والشرا اصله قبل جازاة الوارث عند أبي حنيفة  
وعندهما يصح فان حاجي لا يصح المجازاة اصله اجازة الوارث اوله  
يجوز وافي قال للمشتري اما ان يسلخ الثمن الى تمام القيمة والا فليفسخ  
في باب اقرار العبد لمولاه من المادون ان يترك له المادون الا ان كان  
ان اشترى الطعام للصغير وماله نفسه يكون مبيعا وان كان  
الاب محجورا عند الناس او مستورا ببيعة جائز وليس للابن ان يسل  
بيعة لكن يطلب منه الثمن فان ضاع او انفق عليك قبل قوله  
وان كان فاشقا لا يجوز بيعه وفي فتاوى الفاضل ان اباع الاب  
والوصي شيئا من عقار الصغير ورأى القاضي لقضيه اصله للصغير  
كان له لقضيه ذكره في اول كتاب المادون ما يدل عليه وتمام هذا  
ياتي في وصايا هذا الكتاب فينظر لاحاله الوكيل ان اباع على انه بالخيار  
ثلثة ايام فمات فهو الموكل في الثلثة ثم البيع في قول أبي يوسف  
واحسن وقال في ذلك في موت الوكيل اما في موت الموكل ينقض

البيع ولو باع الوصي جازية النبي على ان الوصي بالخيار ثلثة ايام  
فمات هو او اليتم او ادرك في الثلثة ثم البيع في قول أبي يوسف  
البيعة فان عند من ينقض قال ابو الليث وقد كثر يحمل في الجامع ان لا  
ان الالب ان اباع شيئا على انه بالخيار ثلثة ايام فادرك الوصي في الثلثة  
لا يجوز البيع الا باجازه الوصي فنقل الرواية مخالفة لقول أبي يوسف  
وزفر وروي عن حماد بن عيسى رواية اخرى ان الخيار يحول الى الوصي فان  
احاز في الثلثة جاز وان انتقض هكذا قال في وكالة النواز  
والمذكور في الجامع باع عبد الله الصغير وشرط الخيار لنفسه ثلثة  
ايام فكبر ابنه في الثلثة قبل ان يجيز الاب فالبيع باطل الا ان يجيز  
الا بن وقد كثر في الزيادات في الباب الرابع والعشرين في باب التمسك  
ان على قول أبي يوسف ثم البيع ثم لو مات الاب في ماله الخيار فعلى  
قول حماد يبقى موقوف على جازاة الابن ثم عند حماد في ظاهر الرواية  
العقد موقوف الى ان يجيزه الابن على الابد وفي النوادر يقول  
يبقى موقوف الى ثلثة ايام لان التوقف كان لاجل الخيار فينقض بعد  
ثلثة ايام كتنه من وسط باب تكاح المجاطة من تكاح شرح الجامع  
للصالح السيد وفي القردوري لو اشترى الاب والوصي شيئا من  
الزبد وشرط الخيار ثم باع الوصي جاز العقل عليها والوصي خيار  
الاجازة والفسخ ولو باع المكاتب وشرط الخيار لنفسه فصح  
في الثلثة ثم البيع وكذا المادون ان اجبر عليه المولى في الثلثة  
بطل الخيار الاب والوصي اذا باع مال اليتم ثم بلغ حقوق العقد  
ترجع الى الاب والوصي اجب في هذه المسئلة في ابي كتاب التمسك وفي  
الزيادات لو باع مال اخذ الاب من الوصي ثم بلغها فالعقود عليها  
ينظر في الباب الحادي عشر منه وفي اخر الباب الثاني من بيع التكاح  
فرق بينهما اذا اشترى الصغير غيره وبذلك اذا باع مال لنفسه  
من الصغير فقال ان اباع مال نفسه من الصغير ثم بلغ الحقوق ترجع

نقض



الى الابن ولو باع مال الصغير من احبني واشترى مال الاحبني للصبي  
ثم بلغ الصغير الحق والاب لا ينظر لا يجوز البيع والقبض على الاب  
يجوز ويقتضى على الميراث والمغني عليه الا اذا كان وليه وقد وكل حال  
اذا قد كان له العوارض بمنزلة النعم في اخر كتاب القسمة القاضي  
اذا باع مال اليتيم من نفسه لا يجوز لانه حكم وحله لنفسه لا يجوز  
ولو اشترى من وصي اليتيم يجوز وان كان هذا القاضي جولة وضيقا  
لان الوصي نائب عن الميت لا عن القاضى والذي يؤكد هذا ان لقاضى  
لوز وج الصغير من ابنته كان باطلا ومصلحة بيع القاضى مال اليتيم  
مذكوره في السير الكبير عن محمد قال الشيخ ابو القاسم القاضي في كتاب  
الاجناس اذا اشترى مال اليتيم ابنته الصغير او باع ماله من ابنته  
او باع مال احد ابنته من الاخى يجوز وما ذكر عن محمد في السير الكبير  
من علم جواز البيع اذا باع القاضى مال اليتيم من نفسه محمول  
على قوله اما على قول الى حنفية فيبيع ان يجوز كما يجوز في قول  
وذكر في المرواني ان الممن الذي لزم الاب بشرائه وله لا يبرأ  
الاب منه حتى يصب القاضى وكذا من الصغير ليقبض من الاب ثم  
بعد القبض ياروم القاضى بالمدعى الاب وسيا في الوصايا تمام  
هذا الفصل في بيع ماله من ابنته الصغير لا ينوب ذلك عن قبض  
الشرا فالحال يتمكن من القبض حقيقة بهلك في مال الاب في باب القبض  
من يبيع الجاني وذكر في باب اقرار العبد لمولاه من الماذون الشمس  
الامة السرخسي ان في بيع النصى الماذون من قبله بالمحاباة الفاحشة  
روايتين والصحيح ان لا يجوز وهي معاه في الوصايا والله اعلم  
**مسائل العيب ودعوى العيب والاقوار به والابراء والطعن**  
**عنه** كل عيب يدخل تحت لقوم المقومين بان يقومه مقوم صحيحا بالالف  
ولقومه اخر مع هذا العيب بالالف فهو سيرا ما لا يدخل فان اتفق  
المقومين في لقومه صحيحا بالالف واتفقوا في لقومه مع هذا العيب باقل

فهو فاحش في البيوع وفي باب المهر من النكاح اذا اشترى حنيفة  
مشار اليها فوجدها ردية لا يثبت له حق الرد لان الرد ان يثبت  
لمشتري عيب خله وماله وحدها مسوقة او عفته في باب الاقرار  
بالديون من اقرار نحو الفزادة وكذلك لو اشترى انا فوضه مشار  
اليها فوجدها ردية من غيري لم يثبت له عيب في باب الرد بالعيب  
من كتاب الصرق قال نحو الفزادة لا يثبت له المسئلة ان الرداة  
لم يثبت بعينه لافي كتاب العيون وكذلك لو اشترى جارية فوجدها  
مسيوفا لو جرد لا يثبت له حق الرد ان كانت تامه اخلو الصهوة  
في النوع عيب وهولون بين الاصفر والاحمر وقد ذكر بعض بحال  
والشوط وهو عيب وهو ان يشيب شعر الراس قبل وقت المشيب اذا  
اذا اشترى غلاما اخر في جلة مخلوق اللحية ان يرد في النوازل  
فج الجارية ليس بعيب في الزيادة في باب البيوع التي تكون فيها  
الشرط بغير ابواب السير النكاح عيب في الرجل والمرأة جميعا في باب  
المسايا من اهل الحب من الزيادة وفي شرح القزويني في  
المجاينة عيب والزوجة للعبد عيب وعلة الجارية عيب عن طلاق  
رجع عيب وعن البائن لا اذا اشترى اجازته فغولت عند البائع  
لا من البائع او عند اخر او لم يعلم المشتري بذلك وقت العقد هل  
له ان يرد فيه روايتان على رواية البيوع لا ترد اذا لم يبين بسبب  
الولادة لا ترد ولتقصان ظاهر وعلى رواية المضاربة كان  
على ذلك الرواية الولادة عيب لا ترد لان التفسير الذي حصل  
بسبب الولادة لا ترد ولابد وعليه الفتوى ونفس الولادة  
عيب في بني آدم وفي البهائم لا لان يوجب نقصانا في الماذون  
الكبير نحو الفزادة وبه يفتى عدم الاحتيان في الغلام والمجاينة  
اذا كانا جليين ليس بعيب وكذا اذا كانا مولودين صغيرين  
وان كانا كبيرين فهو عيب في الغلام ووقت احتيان قال



ابو حنيفة رضي الله عنه لا علم له ولا رواية فيه غيرهما وقال بعض  
المناخين اذا اوصار ابن ثمة او عشرين فذلك وقت الختان فيها  
اذا وجد الغلام حبه فأكبره والجار يملكه من كونه في العيول  
ولو وجد بعد عينا في آخر مائة البع بشرط اذا وجد  
العبد ولد الزنا فليس يعيب وهو عيب في الجارية لانها تستولد في  
باب العيول اذا اشترى جارية فوجد بها الحوض لا يسمع منه الحوض  
فان لم يدع ارتفاع الحوض بسبب الحمل فان ادعى بسبب الحمل  
بينها النساء فان قلن هي حبيتي يحلف البائع ان ذلك لم يكن عنده وان  
وان قلن ليست بحبيتي لا يمين على البائع وان ادعى المشتري ارتفاع  
الحوض بسبب الحمل ايها لا يمين من الاطباء المسلمين فان ثبت العيب  
البائع كما تقدم وان لم يثبت لم يحلف فالمرجع في معرفة الحمل قول  
النساء وفي معرفة الداء قول الاطباء فتساوى الفضل العبد  
الذي لا يثبت الا بقول الاطباء كالم يتفق على ان منهم لا يثبت العيب  
في حق سماع الخصومة بمخلة في ما لا يطلع عليه الرجل حيث ثبت  
بقول اواه واحدة في حق سماع الخصومة في باب العيول يشرح  
ان القاضى وفي شرح الطحاوي وفيه كلام وفي اول بيوع المستغنى  
قال ابو يوسف في رجل اشترى جارية وقبضها ثم ادعى ان بها عيبا  
لا ينظر اليه الا النساء فان ائنه النساء فاذا رغبتم ان تلك بها خلقت  
البائع على ذلك ولا رد لها له وان قلن ذلك قبل القبض ردتها  
به وقال محمد بن اسحق او لا رد شهادة النساء في كل ما لا ينظر اليه  
الرجال ما خلا الحمل فاني لا ارد شهادة النساء قبل القبض وبعله  
واقبل شهادة النساء في كل لان الحمل ليس بشئ ظاهر ينظر اليه  
لكن احلف على ذلك بشهادتين وفي اخ شهادته اشترى جارية  
وقبضها ثم ادعى بها عيبا لا ينظر اليه الا النساء كالم يتفق  
فان كان لا يحدث مثله اردتها بشهادة اواه واحدة وان كان

بحدث مثله خلقت البائع بشهادتهما ان كان قبل القبض ردتها  
بشهادتها ايضا وهو قول ابو يوسف الاخر وكان ابو يوسف  
يقول او لا يستخلف البائع ولا يرد في شئ من ذلك وكان محمد يقول  
في المثل ايضا يحلف البائع ولا يرد بشهادة اواه ثم رجع عنه الى  
هذا القول عيب الحمل يثبت بقول النساء لكن لا يرد بقولهن  
في اخ باب اليمين من شرح ادب القاضى للخصاف اذا اشترى خففت  
فوجد الحمل ضيقا ان كان لا يدخل لعله في الرجل ليس له ان يرد وان  
وان لم يكن كذلك له ان يرد ذكر خواهر زاده في شرح بيوعه  
لان الناس بعدون هذا عيبا ان يكون احدهما ضيقا والاخر متسعا  
لان ذلك لا يكون زواجا يقال خفي **ب** هو ركي احوط ويكره  
بائدا ما اذا كان كلاهما ضيقا لا يوجب هذا المعنى فلا يرد اذا اشترى  
بكر البع وزرع فاذا اشترى القبا يرد على كبايع مثله واحدا  
ثمة في اخ اقرار العيول اذا قال المشتري وجدت المبيع معيبا  
لا يحل على اذا التمس حتى يقيم البينة او يحلفه في بيوع اجماع الصغار  
وكذا المدلول اذا ادعى انتفاء الدين في شرح عصام للخصاف اذا  
اشترى عبدا فابق بعد القبض لا خصومة له مع البائع حتى يحضر العبد  
في اخر بيوع الفناوي قيام العيب في حال شرط صحة الرعي يحنى لا  
يحلف البائع للرد يمين التباء بالله لقد بعته وسلمته ومابه هذا  
العبد ما صحح دعوى العيب للحال فانه اذا ادعى في وجدة موعدا  
يعيب موحى في يد البائع وهو قائم للحال فان القاضى يسمع ذلك منه  
حتى يسأل المدعي علمه بان اقرار قيام العيب حاله ثبت العيب في حق الخصم  
وفي الرد تحلف على التباء وهل يحلف على اقرار قيام العيب حاله يثبت  
للحال عند من يحلف وعنده لا في اول بيوع اجماع ان اقال المشتري ليس به  
عيب لا يكون اقرارا بانتفاء العيب حتى لو وجد عيبا كان له ان يرد  
ولو عين فقال ليس بابق كان اقرارا بانتفاء الباقي في بيوع الرخي



والجامع في الباب الثاني والعشرين من بيعه ولكن لو شهد الشهود  
 انه باع بشرط البراءة غير كل عيب لا يكون اقرارا من اليهود بالعيب  
 حتى لو اشترى الشاهد فوجده الباق كان له ان يردده بعيب الا باق ولو  
 ولو شهدوا انه باعه على انه بري من اباؤه فاشتراه الشاهد فوجده  
 ابا ليس له ان يردده بل يرد في اول بيعه والجامع ولو قال بعث منك  
 على انه بري من اباؤه لا يكون اقرارا بعيب الا باق ولو قال على اني  
 بري من اباؤه كان اقرارا بعيب الا باق المشتري الاول اذا برأ  
 با بعه عن العيب بعد ما وجد المشتري الثاني بالمبيع عيبا قبل  
 الرد صح حتى لو رد عليه الثاني ليس له ان يرد على باعه ان اراد عي  
 عيبا في جارية وانكر البائع فاصطط على ما على ان يبري المشتري  
 الثاني عن ذلك العيب ثم ظهر ان ادعى عيبا لم يكن بها هذا العيب  
 او كان بها لكن كانت برأت وصح كان للبائع ان يرجع على المشتري  
 وما خد ما ادى من بدل الصلح **باب منع الرد وما لا يمنع**  
 في الجامع الا صغر اذا قال البائع للمشتري بعد ما وجد المشتري به عيبا  
 يدعي فقال نعم لزمه ولا يملك من رده فلو كان الجاني عن الراي قال صلح  
 الجامع الا صغر وكان يدعي ان يقول بل قول له نعم لان قوله نعم غرض  
 على البائع وقوله لا احسن ان عن ذلك المشتري اذا قال بعد ما يبيع عيبا  
 فقال له البائع بعه فان لم يردده على فعرض فاشتر لا يرد على  
 باعه ومثله ولو اعطى المشتري الثمن فوجده البائع زبوا فقال  
 المشتري انفعه فان لم يرج ترده على فاقول لم يرج رده استعانا  
 في صلح النوازل لكن ذكر عن ابي يوسف والفرق مدك في صلح الوا  
 الواقعا اشترى اصغره في الخريف فوجدها في الربيع مع الزغار وقد  
 كان في بدل البائع كذلك فنظر ان كان سبب اخذ البائع كان في بدل  
 البائع او كان كذلك القدر بل اذا كان تعين ذلك السبب كان الرد  
 كفي مكانه في فتاوى الغزالي وكذلك اذا اشترى كرمنا وقد ظهر

البيع

برهنا آخر وفي هذا المشتري  
 بسبب خسران كان  
 فعين ذلك البائع يرد ولا  
 ينظر ان يكون الزغار في  
 يد المشتري المزمع كان في  
 يد البائع او نحو

في بدل المشتري يماري ان كان بالسبب الذي كان في بدل البائع يمكن الرد  
 فالعبرة بسبب العيب عند البائع وان اراد عند المشتري فعلى هذا مسئلة  
 الزغار في بيع غنما وى اذا اشترى الرضا فوجدها لا يرد بعهده بعيب  
 لان الوقت في حصر فصار كالا عتاقا وكما كثر يرد على ما قبله من البائع  
 ويرجع بالنقصان اذا اشترى شيئا فوجده معيبا وقد حدث به عند عيب  
 ان يرجع بالنقصان العيب فان قال البائع انا اقبله كذلك ولا ارده  
 النقصان فانه يحرم المشتري على الرد اذا اراد الرجوع بالنقصان ولا يرجع  
 بالنقصان في باب جنات العبد في البيع والجامع اشترى ثوبا فقصصه به  
 الصغير ثوبا ثم علم المشتري به عيبا فوجده معيبا لا يرجع في الجامع الصغر  
 والعيب وفيه ايضا ان العبد ثم علم المشتري به عيبا لا يرجع بالنقصان  
 العيب ما لم يمت او يعود من الاياق لان البائع ان يقول اقبل هكذا  
 وهذا قول ابي حنيفة رضي الله عنه العبد المادون اذا اشترى شيئا فوجده  
 معيبا وقد اراد البائع عن الثمن او فوجده منه وقبل العبد لا يمكن الرد  
 بالعيب لانه لو رد يرد بغير ثمن فيكون متبرعا فله ملكه ولو كان  
 مكان العبد حران كان وجده عيبا قبل القبض يمكن الرد بغير ثمن  
 وان وجد به عيبا بعد قبض الثمن المبيع لا جملة هذا في شرح الطحاوي  
 في اول بيعه البائع اذا ابراء المشتري ان هذا المبيع كان لفلان  
 عن الثمن ثم وجد به عيبا لا يردده ولا يرجع بغير ثمن في باب ما يقدر على  
 ان يرد بالعيب من الثمن ياداة اذا اقر المشتري ان هذا المبيع كان  
 لفلان غير البائع وكذا به فلا ان ثم اطلع المشتري على عيب به له ان  
 يرد وكذلك لو باع ثم جعله بكتاب يكون فسخا من كل وجه ثم  
 اطلع على عيب به كان عند البائع له الرد ايضا ولو كان الاقرار  
 بغيره بعد ما رأى العيب فكذلك الجواب ان اكرهه المقر في البيع بعد  
 العلم بالعيب لا يكون له الرد وان رد عليه بكتاب يكون فسخا  
 في باب العيوب عن البائع التي يرجع فيها بالثمن من الجامع اشترى



اشترى شيئا وباعه من آخر في جلد به المشتري الثاني عينا جلدت مثله  
 فقال المشتري الاول حدث عند المشتري الثاني وقال المشتري الثاني  
 كان عند البائع الاول واقام البنية على ذلك ثم رد الثاني على بايعه  
 وهو المشتري الاول وهل المشتري الاول ان يرد على بايعه عند  
 ابي يوسف نعم وعند محمد لا في يبيع اجماع المشتري الثاني اذا وجد  
 المبيع معينا وقد تعدل الرد بعيب حدث عنده يرجع على بايعه من  
 بنقصان العيب لم يكن لبائع ان يرجع بالنقصان على البائع في قول  
 ابي حنيفة خلا فالله في اخر دعوى واخر الصالح المشتري اذا باع  
 من غيره فبات في يد الثاني ثم اطلع على عيب رجع بنقصان العيب  
 على المشتري الاول وليس للمشتري الاول ان يرجع على بايعه الاول  
 بنقصان العيب عند ابي حنيفة خلا فاللهما حتى لو صالح المشتري  
 الاول مع بايعه عن ذلك على شيء لا يصح عند ابي حنيفة كذا لا حق  
 له في كتاب الصلح لعصام وفي صلح العيون اشترى اربعة بعد  
 قبضها وباعها وسلمها وباعها الثاني ثم ظهر بها عيب ورد لها  
 المشتري الاخر على بايعه بغير قبض لم يكن لبائع ان يخامم بايعه  
 في قول ابي حنيفة الاخر جلدت وبيدها خد صاحبه وكان يقول او لا  
 ان كل شيء لو ارتفع الى الغاصي يقضى ففعله هذا دون الغاصي فهو  
 على دعواه ولا يبطل حقه اشترى عبدا فاجبه البائع ان عساي  
 هذا الوقف اشتراه ثم اراد ان يرد به بعد ذلك العيب ليس له ذلك  
 لانها حال وجدت به ذلك العيب صار موصوفا بالتبوه في اقله  
 فظهر العيب وامثال هذا في اول يبيع اجماع في باب العيب بالمبيع  
 ما يكون عيبا وما لا يكون عيبا وطء العيب يمنع الرد بالعيب  
 والتفصيل شهوة والمتسل شهوة كذا ذكره شمس الامير المصنف في  
 اثناء كذا في باب العيوب وهي في القاري اذا استخدم  
 حزين يكون رضا بالعيب في باب العيب وفي باب قبلة وبيداتي

في شرح يبيع عصام ولا استخدام عرف لا يكون رضا الا اذا كان على  
 كره من العبد لان الاستخدام حصر تصرف يختص بالمالك فيكون دليل  
 الرضا في شرح باب العيوب من المالك في ذكر الرضا ان القياس ان يكون  
 الاستخدام رضا وفي الاستخدام لا يكون رضا بالعيب فلم يفعل بين ما  
 ان كان على كره او غيره ولم يذكر المدة او المدة في شي من هذا في مساند  
 اخبار ان الزيادة المتصلة لا يمنع الرد بالعيب بالاجماع وهل يمنع الالة  
 الا شرا وعلى قول محمد لو على قولهما يمنع بانه من باع عبدا بجارية  
 الحارثة ولم يقض العبد حتى اراد ان يرد الثاني في يد المشتري زيادة متصلة  
 ثم هل كان العبد قبل التسليم كان البائع الحارثة ان ياخذ الحارثة عند محمد  
 وعند ابي حنيفة وابي يوسف لا يسترد كذا الصداق اذا اراد ان يرد  
 متصلة في يدها ثم طلقها قبل الدخول بها لا يسترد عند محمد  
 يسترد والمشتري اذا اراد في يد المشتري زيادة متصلة ثم اطلع على عيب  
 كان عند البائع يرد بالعيب بالاجماع والزيادة المنفصلة تمنع الرد بال  
 اجماع وهل يمنع الاسترداد فعلى الاختلاف اشترى شي فوجد باعدها  
 عيبا بعد القبض فنقص في غير العيب له ان يرد بالعيب لان التصرف  
 فيما لم يثبت فيه حواله لا يمنع الرد في باب اكتسب من زيادات شخص  
 الامتد اشترى ثوبين او عجلتين وقبضهما وباع احدهما ثم وجد بهما او بالي  
 عيبا له ان يرد بالعيب خاصة في كذا الصغير ولو باع نصف العبد ثم وجد به  
 عيبا ليس له ان يرد وان اشترى طعنا ما في انا واحد وباع بفضه ثم خد  
 به عيبا ليس له ان يرد الا رواية عن ابي يوسف لانه بمنزلة ما لو اشترى عبدا  
 وباع بفضه ثم وجد به عيبا بفضه ومثله لو كان في وعين فباع احدهما  
 ثم وجد بهما او بالي في عيبا له ان يرد بالعيب بمنزلة العبد الموصوفا له  
 اذا وجد عيبا لا يرد بالعيب وان لم يترك وارثا حيا ان يرد بالعيب  
 في باب الاول وقصدا بالاجماع الغاصب اذا باع المفقود في سلم يقضي  
 القصد للمالك ثم رد عليه بعيب فله ان يرد على المالك ويسترد القصد



لما كان ثم رده عليه بعيب فله ان يسحب الضمان اليه والتسلم وقد  
 صرح في ذلك ان لم يكن المادون من نوع الجاهل الصغير **الاستحقاق**  
 اشترى شيئا ثم استحق رده ثم جعله الى المشتري يوما لا يرد بالتسلم الى  
 البائع لانه وان جعله للبائع لم يكن البائع ثم كسب نقض الشراء وقد انفسخ  
 الشراء بالاستحقاق فيفسخ الاقرار بجرم لو اشترى عبد فله ان يقر بعيب  
 انه مملوك البائع ثم استحق رده بالمشتري ورجع باليمن على البائع ثم وصل  
 اليه يوما يوجبه بالتسلم الى بائعه لان اقراره بالملك له لم يستل  
 في شرح تفسيره في هذا في باب المتعدي دين وفي بيان الزمان عشر  
 من الزمان في مسائل شرعية العبد في شراء هذا الكتاب  
**مسألة الاستحقاق** اشترى اذ ابرأني فيها فاستحق رجوع باليمن  
 وقيمة البائع البائع في الجاهل وفي كفاية شرح الطحاوي ان المشتري  
 اذا نقض عليه البائع الذي في الدار المستحق عليه كانه يرجع على البائع  
 باليمن وقيمة بقاء مضافا اذا سئل النقض الى البائع وان لم يسلم النقض  
 لا يرجع الا باليمن وعن ابي نوح انه قال يرجع باليمن وقيمة البائع  
 والتاليق وسئل النقض الى البائع في نقض البائع باليمن وقيمة البائع  
 مبنيا على عشرة اشهره اقراره خطية بعينه فاستحق منها خمس قبل التقيض  
 خبر المشتري لا يمكن العيب كان الشراء فيها ليس بعيب لكن لتفريق  
 الصفقة قبل تمامها في باب شراء الطرف بما فيه من الجاهل **اختلاف**  
**المتعاقدين** جرد ما عدا النكاح فسخ للعقد في شركة من اهل الزادة  
 ان الاختلاف في الطوع والكره قبل اقامة البينة كنا نقول او لا نقول  
 لمن يدعي الكره لا يترك استبداله بمسألة الجاهل الصغير وهكذا في  
 القاضي المشتري استثنى ووجعل من خطية هذا وان يقول القول  
 لم يدعي الصحة والجواز وهكذا في فتاوى في الشك ويرد في  
 وان اقام البينة فينبه الطوع او لا استبداله بمسألة الجاهل الصغير  
 وهكذا قال بعض متأخرينا وقال القاضي الاستحباب في البينة بغير الاكره

والان نقول هكذا اوبه نفى وذكر بعد هذا فقال ذكر في آخر  
 باب ضمان الكتاب في مسألة اختلاف في المولى مع الكتاب اذا اختلفا في الصحة  
 والفساد فالقول لمن يدعي الصحة والبينة بينة من يدعي الفساد والبينة  
 في شرح مختصر عصام لان مدعي الفساد يدعي الحرف شرط زائد ولا  
 والآخر منكروا في هذا في مسألة اختلاف في المتبايعين في الطوع والكره  
 يجب ان يكون القول قول مدعي الطوع والبينة بينة مدعي الكره **الاختلاف**  
**الاختلاف قبل القبض** البائع والمشتري اختلفا في نقل السلعة  
 واليمن في يد البائع يتجلى فان بخله في ما بعد القبض في شرحه في الزادة  
 في كتاب الشفعة في مسألة اختلاف المشتري مع الشفيع في دعوى العيول  
 اشترى حبله بحسبة يرد لهم فقال انما اشتريت منك رقبة الارض و  
 وقال البائع انما بعثتك اكلنا سنة حكم الثمن فان كان مثل ذلك الثمن يكون  
 للارض فصب ببيع الارض وان كان مثله لا يكون للارض فصب ببيع  
 اكلنا سنة دون الارض وكذا لو اشترى رواية من ماء فقال انما اشتريت  
 الراوية مع الماء حكم الثمن والله اعلم اشترى عذرا فجاوزه ليرده بعيب فقال  
 البائع ما بعثتك هذا انما بعثتك غير هذا فالقول للبائع وبمثلته في الرد  
 بخلاف الشرط والروية القول للمشتري في اخ باب اختلاف في البائع والمشتري  
 في الثمن من نوع الجاهل **مسائل الخيارات** قدر في مسائل الوصي والوكيل  
**مسائل الخيارات** خيار الشرط ثبت في البيع الفاسد كما في الحار حتى لو بيع  
 عبدا بالقرن درهم وطل من خر على انه بالخيار وقبضه المشتري باذن البائع  
 واعتقه لا يجوز لان قدر او لم يوف في اول النوع باب البيع الفاسد  
 الاختيار فان استعمل في المرة الثانية او لم يرض او ركب كان اختيارا او لا  
 الخيار من نوع المختصر وقد شئ منه في مسائل ما منه الرد بالعيب  
 وفي بيع الخيار بغير شرط الخيار للمشتري ان اقبلته الجارية بشهوة واقر  
 المشتري بها قبلته بشهوة يسقط خياره في قول ابي حنيفة وفي خيار  
 الروية والعيب وهو احد الرقايين عن ابي نوح وقال محل فعلها



لا يكون اجازة وكذا المطلق رجوعا اذا قبلت زوجها يصير رجعا غير  
وعند مجمل لا وعى الى يوسف ان فعلت اختلافا كما قال مجمل وذكر  
المسئلة في بيع القدرى وطلاقة على التفاوت فنظره في الاحمال  
وذكر في بيع القدرى ان الجارية اذا قبلت المشتري الذي له الخيار  
فاقر المشتري انها فعلت ذلك بشهوة يسقط الخيار روى ابو يوسف عن  
ابى حنيفة ان المطلقة الرجعية اذا فعلت ذلك كان رجعة ولو كان  
هذا في امة اشترىها وهو بالخيار او كان له فيها خيار روى ابي عبيد  
فعلته امة بشهوة من غير ان يشتمنها واقل الرجل ان امة تشتمه  
فهي مثل الاقل وهو رضى بالعبودية قال وهو في البيع اضعف منه في الطلاق  
وافسخ كقياس واحد وعندي يوسف ان البيع يجوز وقال بشرعية  
في الاملاء اذا فعلت الاثرة ذلك اختلافا وهو كانه لم يكن ذلك رجعة  
ولا اختيار للعب وقال مجمل لا يكون فعلها البتة اجازة للبيع وانما قال  
الرجعية ان هذا في البيع اضعف منه في الفكاك لان المرأة عاقل كالرجل فيجب  
ان يشترى فعلها في احكامه بخلاف امة فهي معقود عليها لا عاقل وانما  
المجاعة وهي اختيار مكرها كان العاقل او طائعا فمجرد فرق وقال الوطى  
يقضى بخلافه في القبلة الا ترى ان الوطى من غير المشتري يمنع الرد بالعب  
والمباشرة اذا ابتدأت مكرهة له ثم شئ بها وهو يقول على الاستماع  
فهي رجعة هذا ما ذكر في بيعه وذكر في طلاقه ان المطلقة رجوعا  
اذا المته بشهوة فختلته او كان هو يائما او راد العقد او كانها فاعترف  
انه كان بشهوة فهي رجعية عند ابي حنيفة ومجمل قال ابو يوسف ليس  
برجعة وهذا على اصل ابي حنيفة صحيح كما في المشتري انما على اصل  
ابى يوسف يبطل به خيار المشتري وقالها هنا لا يكون رجعة لان الخيار  
يجوز ان يبطل بغير فعل المشتري وهو انما ان ادخل المبيع نقص خله في  
الرجعة على ان بشرى روى عنه ان بعد امة لا يكون رجعة وعلى هذا  
لا يحتاج الى الفرق اما مجمل فقال اشطاط ادخال الشئ في مكان المشتري

مة  
ابو حنيفة

والامة لا يمكن ذلك اما الرجعية فالامة على مكان الرجل فلو جعلها  
رجعا بفعلها لم يملكه بالم يكن لها له وكذلك صحة الرجعة وقال  
ابو يوسف اذا المته بشهوة فبشرى او هو يقول على بيعها او ابتدأت المته  
مطابق لها كان رجعة قال مجمل اذا قبلته بشهوة وهو ان لا بفعلها او  
او صدر قبل الزوج انها فعلت بخلاف الطلاق فادعته او قد مات  
الزوج فصل فيها ذكر رجعية ولو شغل شهود انها لا تشاهل خله في  
شهادته على الجاهل لانه يشاهد ولا يرعى فيه الشهوة ولو نظرت الى  
وجهه بشهوة قال ابو يوسف على قياس قول ابي حنيفة ان يكون رجعة  
هذا افسح ولا يمكن رجعة هذا ما ذكره القدرى وذكر لصاحب الشهادة  
في بيع الاصل اذا نظرت الجارية الى فرج المشتري انها قبلته بشهوة فان  
فعلت ذلك يتم كسر المشتري يسقط خياره انما وبالاجماع وان قبلت  
اختلافا يسقط خياره ايضا روى عن عليهما امها وابنها فكل هذا في الرجعة  
وهذا قول ابي يوسف فانه على الرجعة في قول ابي حنيفة وقال مجمل لا يسقط  
خياره وكذا ذكر ولم يذكر مسئلة الرجعة في المبسوط انما ذكر في نادر  
ابن الوليد فقال اذا نظرت المتعده من طلاق رجعي الى فرج زوجها بشرى  
او لمسته بشهوة اختلها ثبتت الرجعة في قول ابي حنيفة وابي يوسف  
ولا ثبتت في قول مجمل الا ان تحصل المجاعة بفعلها وذكر ابن سماعة عن مجمل  
ان الرجعة ثبتت بنظرها الى فرج زوجها بشهوة فصار مجمل في الرجعة  
روايتان وفي سقوط الخيار رواية واحدة انه لا يسقط قال ابو حنيفة  
رضي الله عنه في امة اذا قبلته بشهوة فانما يسقط خياره اذا اقر المشتري  
بالشهوة ذكره بعد الاقل بالاشهوة مع معاينة القبلة في مختصر الكافي  
فهذا يدل على ان القبلة تكون عن شربة وذكر في كتاب هذا الكتاب ان  
مسئلة يدل على انها لا تكون الا عن شربة وفيه ما يدل على انها قد تكون  
لا عن شهوة وان قبلها المشتري يسقط خياره وعن مجمل لو قال المشتري  
قبلتها بغير شهوة فالقول قولك اذا باع على انه بالخيار ثم غصب المبيع

الوجه انها المته  
كان قبلة بشهوة

عن



لا يكون رضا باستطاعة الخيارات في المادون الكبير نحو المراه واطله  
التي ليسوع السكتي اتداء في خيار الروية والشرط والعيب في القسمة  
والبيع جميعا دليل الرضا هو الصحيح في باب الخيار في كتاب القسمة  
**خيار الروية** اشتراطه ان كانت قذبة لا بد من النظر اليها  
ليسقط خيار الروية وان كانت شاة لم لا بد من الحبس في تحريك القدوري  
وذكر في قسمه هذا الكتاب اذا اشترا بستانا ذكرنا في شرح اليسوع ان روي  
روية الاشجار شرط لتبوت خيار الروية ونص هذا انه ليس بشرط  
بل اذا راي من خارج البستان ولم يدخله او شجرة او راي ظاهر الار  
تحت خيار الروية وما ذكره ما قلنا في قوله اذا راي روي الاشجار  
ولم يدخله وشجرة كلها او راي ظاهر الار ولم يكن فيها با فان كان فيها با  
مالم ير الا دخل لا يثبت خيار الروية وما لم ير في روي اشجار في القسم  
لا يثبت كما ذكر في اليسوع وعليه الفتوى وذكر في ابي يوسف لكان الصو  
قال في الكتاب اذا اراد ان يبيع الحمار فباعه في كتاب  
القسم في البستان اذا اراد الى الاشجار من الخارج يبطل الخيار في كتاب  
مشايخنا هذا في عرفهم ان الباطن كان لا يخالف الظاهر فيقع التحويل  
اما في بلادنا فالباطن يخالف الظاهر فلا بد من وقوع البصر على الباطن  
ويختص بيع الحيوان الصغير اشتراط صفة لم يرها وانما الخراف وبع  
الا كان يرضى المشتري يبطل خيار الروية لان فعله كفعل المشتري اذا  
فعله برضا او تركه على ان يرضى في بيع النوازل التي يبيعها بالشيء  
اذا راي في رويته كروية الموكل اما الرسول بالشيء فلا في شرح  
الطحاوي فعلى هذا اذا وكل انسانا او ارسله قبل الشرا حتى راوه ثم  
اشترى الموكل او المرسل بنفسه يجب ان يثبت له خيار الروية وقيل  
اذا ثبت بهذا التوكيد بالروية مقصودا لا يبيع ولا يصير بر في رية  
للوكل حتى لو اشترى شيئا لم يره فوكل انسانا فقال ان رضيته فخذ  
لا يجوز في شرح خواهره في باب الخيار بغير شرط التوكيد بالاشرا

اذا اشترا شيئا كان راي الموكل ولم يعلم التوكيد ثبت للتوكيد خيار  
الروية اذا لم يره في مضا رية خواهره راده وفيه ايضا اذا اشترا  
تو باملفوقا كان رايه من قبل وهو لا يعلم ان المشتري ذلك المضي ثبت خيار  
الروية لانه لا يكون راضيا به اذا اشترا شيئا رايه قبل ذلك فقال  
وجده متغيرا ذكر خواهره راده والقاضي لا يستحي الى انه لا يصدق المدة  
المشتري ولم ين دعوى هذا وذكر شمس المدة السرخسي هذا اذا لم تطل المدة  
حيث لا يعلم انه لا يتغير اما اذا طالت فلا قال محمد بن محمد بن ابي  
راي جارية ثم اشترىها بعد عشرين او عشرين سنة وقال تغير لا يصدق  
بل يصدق لان الظاهر شاهده وبه يعني فيقول ان كان لا يتفاوت في كل  
المدة غالبا فالقول للبايع وان كان التفاوت غالبا فالقول للمشتري  
كما قال شمس المدة وذكر في الكتاب في اذا نظر الى مملوك او دابة ثم اشترى  
بعد ذلك بشهر لم يكن فيه خيار فان قال المشتري تغير حاله الذي رايته  
عليه فعليه البينة وعلى البايع اليقين ولم يصدق المشتري في قليل المدة  
واعتبر المشتري قليلا في حق هذا الحكم لانه لا يتغير في مدة الشهر غالبا  
اذا راي دابة خارجا قارورة ثم اشترى قارورة عن محمد بن ابي تان  
في رواية ابن سماعة عنه انه لا خيار له وروي عنه انه لا يطل  
خيار الروية مالم ينظر الى الدابة بعد ما خرج من القارورة في خيار الروية  
المشتري اذا كان اشيا فان كان من العود ديات المتفاوتة كالتياب التي  
اشترىها في الحراب والبطخ ونحو ذلك لا يثبت الروية مالم ير الكل  
فان كان من العود ديات المتفاوتة كالبيض والجوز والمكحل والموزول  
فان كان في وعاء واحد فري البعوض ثبت الروية حتى لو روي سقط  
خياره اذا كان البايع على تلك العدة وان كان في وعاءين اختلف المشايخ  
فيه قال مشايخ على روية احد هما كروية الكل وقال مشايخ بل لا يكون  
والاصح هو الاول فاذا قال المشتري لم احد البايع في عيني الصفة وما  
وقال البايع بل البايع في عيني تلك الصفة فالقول للبايع واثبت المشتري



وفي الكفاية جعل البيض والجوز في قوله الحكيم من المتفاوتة اذ اراد  
المشتري البعض في موضع يكتفي للزوم العقد روية البعض كالمليحة  
في وعاء واحد فاما يكتفي اذا وجد الباقي على صفة المراد واجود  
اما اذا وجد ادون ثبت له الخيار فان قال المشتري وجعله  
متغيرا يعني ادون وقال البايع لا يخل وجعله كما رأت البعض القول  
للبايع مع يمينه في بالخيار بغير شرط من يختص كما في وان اشترى  
كرش شاة بعد ان كان قبل السلق يحوز واذا الخرجه البايع فلا يشتري  
خيار الروية لو كان الشرا قبل النسخ لا يجوز ان اشترى شيئا  
لم يره حتى يثبت له خيار الروية فلو روى عن البايع ثم رد عليه  
بعضا حتى كان فسخا او فسخا لم يره لم يعد خيار الروية نص عن أبي  
إبي يوسف في شرط في القدوري وذكر في كتاب الصلح ان خيار الروية  
اذا سقط لا يعود الا في رواية عن أبي يوسف فينظر كما في هذا باب  
الخيار من صلح الاصل فالملك فيها **مسائل المعيب في الأرض** اذا  
اشترى شيئا معينا في الأرض كالجزر والبصل والثوم والسمك والفجل  
لم يذكر في ظاهر الرواية وروى بشر بن الوليد عن أبي يوسف انه قال  
ان كان ما اشترى من المعيب في الأرض مما كان او يوزن بعد القلع كالثوم  
والبصل والجزر فان قلعه المشتري شيئا باذن البايع او قلعه البايع  
وكان ما قلعه يدخل تحت الكيل والوزن ثبت له الخيار حتى لو رضى  
به لنزله المبيع في الكيل اذا وجد الباقي كذلك روية بعض المكمل  
والمؤيدون كروية الكل اذا وجد الباقي كذلك روية المشتري بغير  
اذن البايع لزمه فلم يكن له ان يرد شيئا ان كان القلوع شيئا له  
ممن لان بالقلوع صار معينا لانه كان جال ينمو او بعد القلع لا ينمو  
كنت في باب الخيار بغير شرط من يختص كما في وفي الفجل اذا قلعه  
البعض لا يثبت الخيار لانه على دي مشفوت وفي النوازل اذا  
اشترى كرو حش من جزر فقلعه بعض الجزر فوجله **جبل**

في إحدى الكرو حين تم قلعها الاخر في جله معينا قال لا يسد لكن يرجح  
بمقتضى العيب ولو اشترى جزرا وهو داخل في الأرض فان اشترى بها  
ظهر منها جزر وان اشترى بها بطل منها الجزر ولو اشترى جزرا في جمل  
فوجله في أعلاه جزرا طويلا وفي أسفله قصيرا أصغر فان كان الطويل  
يشترى باكثر منها يشترى القصير كان عيبا وذكر القدوري ان المشتري  
جزرا او بصل او ثوبا معينا في الأرض عند أبي حنيفة له الخيار  
ما لم يرا الكل وبرؤية البعض لا يسقط خيار الروية وبما هم هذا القول  
في الفتاوى قبل الباب الاخير من اليسوع **بسم الله الرحمن الرحيم** **مسائل**  
**ما يجوز بيعه وما لا يجوز** بيع الصوف على ظهر الغنم لا يجوز لانه  
ينمو في يسوع من أسفله ما ينمو قوامه الخلفي فالقائل ان لا يجوز  
لكن جال لتعامل الناس فيه لان النوى من أعلاه لا من أسفله فتمك  
الغنم وبيع الكراش يجوز فان كان ينمو من أسفله للثمن يس  
في النوى من أعلاه يبيع حتى يهر لاده وان اشترى الشجر نطر القلع  
اختلفوا في جوارزه والصحيح انه يجوز في الشفعة خوفا من اذنه في باب  
الشفعة في الأرض والانهار ولو اشترى بشرط القطع يجوز وقبل هذا  
اذ ابنى موضع القطع اما اذا لم يبنى لا يجوز لاحتمال المنازعة على جوار  
الجوز له ان يقطع من جزء الأرض وفي البشر **الشرط** القلوع ان يعلقها  
باصليها وكذلك لو اشترى لها مطلقا فهو بمنزلة ما لو اشترى لها القلوع له  
ان يعلقها باصليها وهل يدخل ما تحتها من الأرض في البيع لها هل كانت  
**مسائل البيع والقبض والقرار** في القبض والقرار يدخل ماله وحده  
وفي البيع رواية في الخبز لانه يدخل واذا دخل يدخل بقدر غلظ  
الشجرة وقت جلده النوى حتى لو اراد غلظها كان له حجب الأرض ان  
ينحط الشجرة ولا يدخل بعد من الأرض ما يتناهي اليه العبرون  
والاغصان ينظر في الباب الحادي عشر من كتاب الحطمان وفي **باب**  
**باب الاقرار بشئ بغيره** من اقر بالاعمال لا محالة وفي يسوع النوازل



اذ اباع شجرة فان بين في البيع من وجه الارض فعلى ذلك يفسح  
البيع ويقطع من وجه الارض وان بين باصلها فعلى قمارها في الارض  
وان لم بين فعلى الاصل بيع بغيره وله ان يقطع من اصلها الا ان  
يقول ذلك له واضحه انه اراد ما ظهر منها وفي فتاوى الفضل **باب**  
**شجرة** لا يدخل اصلها في البيع عند ابي يوسف بخلاف الاقرار اذا اقر  
بشجرة لا نشان دخل اصلها في الاقرار وعند محمد يدخل في البيع وال  
في ابي الوصي بيع الحظ في سبيلها يجوز ولو باع التبن قبل ان يرس  
لا يجوز لانه معلوم وبعد ان يرس يجوز كله موجود بيع التبن بعد  
الظهور يجوز وان لم يصر متفقا فهو الصحيح في اجازات **باب**  
في باب الاجارة والشرا الذي يتصلق بها بالفضل فان قيل ليس  
ان النبي عليه السلام نهى عن بيع التمر حتى يبدو صلاحها قلنا المراد  
من البذر والخرج والظهور وصلاحها لا لتفاجع في الثاني بان  
صححه سليمان وذكر في شرح البوع ان شرا القليل افضل ان يصير  
متفعا به وشرا على النخل قبل ان يصير متفعا ذكر **باب** الحشيش  
وخولاه انه لا يجوز وذكر الكزوري والاستسماي انه يجوز  
قال المصنف قال استاذنا الله اشان محل في باب العشر الزكوة  
في قال ان باع الزرع وهو قصيل فان قصيله المشتري في الحال  
فالعشر على التام وان توكل في الارض باذن البايع حتى يستحصل  
فعلى المشتري ان ياكل ثم يبيعها **باب** بيعه صالحة في اول ما يطلع  
وعند ابي يوسف عشره تقدر الطلع والنقل على البايع والزيادة  
على المشتري وذكره سمي في ان محمدا قال في باب العشر الزكوة  
لو باع الثمار في اول ما يطلع ورسها باذن البايع حتى اذا دخل العشر  
على المشتري فلو لم يكن الشرا جاز ان يفسد ما طلع وما وجب عشره  
على المشتري اذا اشترى اسلح كندم من فقه الصبي يجوز واقسام  
هذا في هذا الباب من باع العجر ولو اشترى من اخي خطه او شجرة

وكان المبيع في ملك البايع لكنه لم يصف البايع اليه بالاشارة ولم يصف  
بطريق السلم جاز لانه باع بملك في فتاوى الفضل وشرا ما لا جرة  
من الاثون لا يجوز على ما في مسائل السلم بيع المجهول الصحيح انه يجوز  
سوا السلم ثم باع او باع ثم سلم لكن اذا سلم بعد البيع لم يفسد ولو لم يفسد  
ان اصاب ثلثه ايام لا يجوز وفيه اقاويل وموضعها اول كتاب الشرب  
وكما في حكم ارض الموات من شرح الطحاوي اذا اراد بيع البيت مع  
الحمامات ينبغي ان يبيع بالليل حتى اجتمع كل من في البيت وان باع بالليل  
فسد في قسمه التنازل اذا اشترى سياحة فليكن حله فها جاز وان لم  
يذكر في الطول والعرض كان يدرى الحدود يحصل المونة **مسائل بيع المساع**  
اذا كانت الحظ او الموزون مشتركة بين اثنين فباع احدهما نصيبه من  
شريكه يجوز ومن الاجنبى لا يجوز كبيت في اخي العصب ذكره خولاه  
في مسألة الخلط واحاله الى كتاب الشركة وكنت في شركته كذا ينظر  
عند الفتوى حتى لا يقع الخلط والمكس هناك الشركة في المال اذا كانت نسبت  
الخلط منها باختيارها وبالخلط من غير اختيار احد يجوز بيع احدهما  
نصيبه من شريكه ولا يجوز من الاجنبى الا باذن شريكه فاذا كانت الشركة  
بسيك لميراث او الشرا او الهبة او الاصل يجوز بيع احدهما نصيبه من  
شريكه ومن الاجنبى لا يفسد اذن شريكه ولا يمكن التصرف في نصيب شريكه الا  
باذن شريكه في اول شركته حتى يفسده وذكر بعد هذا المال المشترك بين اثنين  
اذ اباع احدهما نصيبه من شريكه يجوز كيف ما كان وان باع من غير  
الشريك نصيبه يفسد يفسد ان كانت الشركة بسبب الخلط بين المالين  
من غير خلط او بسبب خلطها لا يجوز وان كان بسبب الهبة او الصدقة  
او الشرا او ما جرى هذا المجرى جاز كبيت في اول شركة الكافي اذا كانت الشريكة  
مشتركة فباع احدهما نصيبه من الاجنبى لا يجوز ولو كانت بين ثلاثة فباع  
احدهم نصيبه من احد صاحبيه لا يجوز ولو باع من باع وشركي الزرع المترك  
قال الناطقي في الزرع هذا لفظ كتاب الصلح وفي نوادر هشام ان الشرايع



المشترك اذا باع احدهما نصيبه من شركة لا يكون وهكذا كتب لصدر  
 الشهيد في واقعاته انه لا يجوز بيع الزرع المشترك من الاجنبى ومن  
 المشترى ينظر في بيع الاجنبى بيع الارض مع نصف الزرع هل يجوز  
 ان يشار في باب الاستحقاق في المزارعة الى انه لا يجوز اذا قال لا خير  
 ببيع منك نصيبى هذه الدار بكذا او علم المشتري بنصيبه ولم يعلم البايع اولم  
 يعلم البايع بان بعد ان يقر البايع انه كما قال المشتري وان لم يعلم المشتري  
 قال ابو حنيفة ومحمد لا يجوز علم البايع اولم يعلم وقال ابو يوسف يجوز  
 علم البايع اولم يعلم وفي قسمه هذا الكتاب دارين يشترى باع احدهما  
 نصيبه من الاجنبى من يفتى مع من الدار فلا خلاف ان يبطل البيع وهذا هو  
 في آخر قسمه شرح الطحاوى فينظر ورايت في باب الاقل بالعرض  
 من اقل الاراضى من شرح الكندوسى قال لفتية ابو جعفر رايت في الامالى  
 دار في يد رجلين باع احدهما بيتا معلوما جاز في نصيبه عند ابو يوسف  
 بناء على رجلين باع احدهما نصيبه من اجنبى بغير ذلك المشترك لا يجوز  
 وهذا الزرع والشجر وان باع من شركته جاز وفي نوادرهم لا يجوز  
 ولو كانت الدارين اثنين فباع احدهما بيتا معلوما من رجل لا يجوز  
 ولو ان يرا او ارضى بين رجلين باع احدهما نصيبه من البير من غير  
 شركة من غير ان يكون له طريق الى الارض جاز وان لمعه على ان يكون  
 للمشتري طريق الى الارض لا يجوز **مسائل في ابيع المبيع** اشترى صنفه  
 فوجد فيها لؤلؤة فهي له لا يملك من الصنفه بمنزلة البضية من  
 الطير وفي نوادر ابن رستم اشترى سمكة فوجد في بطنها لؤلؤة فهي  
 له يبيع ولو كان في بطنها صدف وفي الصنفه لؤلؤة فهي للمشتري فكل  
 شيء لا يكون غدا للمشتري فالبايع وهو في بيع القدرى ويركوبه  
 على النفاق في ينظر في ايجام الصنفه قبل صنفه القطن اصطاد  
 سمكة فوجد فيها لؤلؤة فله ان يبيع الزرع السمكة فوجد المشتري  
 اللؤلؤة ان كانت في الصنفه فالمشتري والا فلا يصار له وهي لقطة

في صنفه من الزرع وبيع العيون وسماى في صنفه هذا الكتاب في  
 قسمه هذا الكتاب تحلة في ارض اشترى رجل بطريقها في الارض ولم  
 يبين موضوع الطريق وليس اليها طريق يعنى من ناحية معلومة قال  
 ابو يوسف اشترى اجازة ويدخل الى التحلة من اى النواحي شاء لا يتقار  
 حتى لو كان متفاوتا كان البيع باطلا وقال محمد البيع باطل في قسمه  
 عيون المسائل اشترى ارضا يدخل الى الشجر من غير ذكر ممر كان او غير  
 ممر صريح كان او كبر هو الصحيح وان كان فيه اختلاف المشايخ في نسخة  
 خوهر زاده وذكر بعض هذا الشجر لا يدخل في بيع الارض من غير ذكر  
 قال مشايخنا ان كان شجر ابيض للقطوع لا للبقاء كشيء الحطب وغيره  
 لا يدخل لانها بمنزلة الزرع وذكر ذلك لا يدخل تحت بيع الارض من غير  
 ذكر كذا هذا في اخر المزارعة الكسرة نحو اهر زاده ولو باع الشجر  
 هل يدخل تحت ما تحتها من الارض كبناء في فصل ما يكون بيعه وبنا  
 يكون واما قوائم الشجر المحلقة هل يدخل تحت بيع الارض من غير ذكر  
 اختلاف المشايخ فيها فذكر قال لا يدخل كالمس ذكره في النوازل وهذا  
 اقدس مما ذهب اليه في الفتوى ومنهم من قال لا يدخل كالمس في نسخة  
 خواهر زاده اذا اشترى ارضا وفيها اشجار اختلفا لا يدخل الا اشجار  
 ولا يدخل القوائم الا بالشرط ولو اشترى اشجارا لغرضه لا يدخل  
 الاوراق الا بشرط ولو اشترى ارضا لا يدخل القطن من غير ذكر  
 واما اصل القطن اختلف المشايخ فيه والصحيح انه لا يدخل واما قوائم  
 البادى خان فقد ذكر الحكم الشرعى في الشروط انها تدخل  
 من غير ذكر واليه مال شمس الدين في نسخة وذكر خواهر زاده  
 انه يجب ان يكون على اختلاف قوائم القطن واما الكرات ما كان  
 على ظهر الارض لا يدخل واما الاصول وهو ما كان موقفا اختلف  
 المشايخ فيه الصحيح انها تدخل لانه ليس لها ثمر وقت معلوم  
 فصلا كما لا شجر اذا باع الارض بغيرها لا يدخل الزرع الرواة

و



عن أبي يوسف في كتاب القسمة وذكر التقاضي في حقه التقاضي  
قول أبي حنيفة مع قول أبي يوسف من حيث إذا باع بكل حقه ولو لها  
لا يدخل النزع في النوازل إذا اشتراها بشئ يدخل الغلق لأنه وحده  
وفي المفتاح القياس لا يدخل وفي الاستحسان يدخل من باب النقص  
في الأرضين ولا تهاون في شئ من حقه ولو لم يكن إذا كان غير متصرف  
لا يدخل **مسائل الاستبراء وما يجب المتعاقدين من واقع البيع**  
ذكر الناطق في بيع واقعة الحيلة في إسقاط الاستبراء أن يزوج  
البائع الجارية أو كس الذي يربطها أن لم يكن له أو فخره ثم يبيعها  
من قبل الكاهن وكل لم وطها من ساعة ويسقط الاستبراء قلت  
قال الشيخ الإمام لا جمل طر الذين رجعت الله لا يتفي كتاب الاستبراء لبعض  
المشايخ أنه إنما جمل المشتري وطها في هذه الصورة أن لو تفرجها ووطها  
الجارية ثم اشتراها لانه حينئذ ملكها وهي في عهده إذا اشتراها  
قبل أن يطأها كما اشتراها بطل النكاح ولا نكاح حال ثبوت الملك  
فثبت الاستبراء لمحقق به وهو استبراء حل الوطء بمك المهر قال  
وهذا لم يذكر في الكتاب وهو قبح حسن في الثالث الأخير من بيع المشتري  
أن هذا قول أبي حنيفة وعنه أبي يوسف عليه الاستبراء إذا جاسها  
قبل عشرة أواق من الشركة فينظر فيه وأن كان البائع قل وطها  
قبل التزوج ولم تكن حاضبة بعد ووطه لا بأس للتزوج أن يطأها  
قبل الاستبراء في قولها وقال محمد أحب إلى أن لا يطأها حتى يستبراء  
وهي في الجاهل الصغيرة كان للمشتري رفعة حرة فالحيلة أن يزوجها  
من رجل ليس له امرأة حرة ثم يبيعها من الذي يربطها فيقبضها  
ثم يطلقها الزوج قبل الدخول فثبت للمشتري أن يطأها من ساعة  
وقد سقط عنه الاستبراء وإن كان الزوج طلقها قبل قبض المشتري  
لا يسقط الاستبراء والكلام في جواز الحيلة معروفة وموضوعة  
أول حيل الخفاف وهي منه في بيع النوازل سبب وجوب الاستبراء

حل الوطء بالاستبراء مذهب المير سوا أن الوطء متصور من الملك  
أو لم يكن وعن أبي يوسف إذا كان يتوقف يتوقف بفراغ رحمها من ملك  
البائع فليس عليه استبراء لأن الاستبراء ليس براه النكاح وقد سئل بالمطعم  
قبل الدخول أنه لا يكون منها العدة إذا اشتراها جارية ثم قبضها وقد رفع  
حيضها بأن صارت متمكة الطهر عند أبي حنيفة وأبي يوسف يستبراء  
حتى يستبراء بها عن حامل والتقدير يستبراء وعند محمد عده وفاة الحرة  
وذكر قبل هذا إذا اشتراها جارية فارتفع الحيض عنده إلى أي قدر يدع  
الوطء المختار شهدين وخمسة أواق وذكر في أول بيع المشتري أن هذا  
مخلاف جواز محمد في الأصل وهذا آخر قول محمد رجوع إليه وفي قول أبي حنيفة  
حتى يتبين أنها غير حامل في النوازل ينظر في باب الاستبراء من سبب  
شمس الأئمة المرتضى فإنه ذكر أن هذا قول محمد وأما قوله وقال الرعي  
اشترى عشرة أواق وذكر العدل الشهيد في باب الاستبراء من بيع الكاكي  
هذه المسئلة فقال لم يذكر تقدير مدة التبرك على قول أبي حنيفة وأبي يوسف  
واختلفوا في ذلك وروى عن أبي حنيفة في غير رواية الأصول أنه تقدير  
بنتين وهو قول زفر وقد ذكر أبو يوسف في الأمان في ثلثة أشهر وهو  
قول أبي حنيفة وعن محمد وأبيان ذكرها عليه كونه في الوفاة وهي  
اربع أشهر وعشر أواق وإن عكة الأمة في الوفاة شهر وخمسة أيام إلى  
البائع لا يجبر على دفع الصك القديم إلى المشتري أن أبا إمامان يطلب منه  
وإذا أنى لا يجبر لكن كيف يصنع تمامه في أول ساعة مختص الكافي  
لأنه باحضار الصك حتى يسخ من تلك الشئ فكلوه حجة في يد المشتري  
والصك القديم في يد البائع حجة له أيضا في سبب في كتاب الأقال  
وفي اجازات النوازل أحسن الناقد اختلاف المشايخ فيها قال بعضهم  
على البائع وقال بعضهم على المشتري وبدا في أخيه يوسف شرح الطحاوي  
وذكر القدوري أنها على المشتري إلا إذا قبض البائع الثمن ثم جازيه  
بعيب الزيادة وفي النوازل سبب وجوب الاستبراء



ان قال المشتري دراهمي جيله فعلى البائع ان يحس باننا قد واصلنا عليه  
وان قال دراهمي منتقده فاجرة الناقد على المشتري واختار في الواقعات  
انما على المشتري مطلقا ولقد ذكر في اجارات النوازل ان وزن الثمن  
واجرة الناقد على المشتري واجرة الكيل على البائع لان تسليم المبيع  
على البائع وذلك بالكيل وعلى المشتري ايصال الثمن بصفة لحوادة وكان  
الوزن والنقد عليه وذكر في اجارات النوازل ان من باع العيب  
في الكرم محارفة فالعطف والجمع على المشتري لان التسليم الى المشتري  
ثم يتخلية البائع ولا باعه موافقا للعطف والوزن على البائع الا  
ان يحتمل البائع فيقول انها بالوزن كذا فاما ان يصلح المشتري  
فله تكلفه الوزن او يكتفه فيكتلف الوزن بنفسه والصحة ان الوزن  
على البائع مطلقا كما هو في المختار في اجرة الناقد انما على المشتري  
ولا ينسقط بقوله دراهمي منتقده بل اولى لان المشتري قد يعمل  
بحجوة دراهمي اما صاحب الكرم فلا يعلم مقدار عيب الكرم قبل الوزن  
ولقد ذكر في القروزي مطلقا ان اجرة الكيل والوزن والذراع  
على البائع من القروزي واحسان هذا في بيع الواقعات واجارات  
احسان الناطقي **مسائل الاقالة** عند أبي حنيفة رضي الله عنه  
الاقالة فسخ الثمن الاول وما ذكر فيها من الزيادة في الثمن اقل حيس  
احد يبطل ويصدر الاقالة بالثمن الاول لان الاقالة لا تبطل بالثمن  
الفاسد في الثمن لانه لا يتعلق بالماضي من الشرط في تسمية الثمن  
فان تعدل جعلها اقالة يبطل وعند محمد الاقالة فسخ بالثمن الاول  
مضى ذكر الثمن الاول او اقل وان ذكر الزيادة يصير تبعا فان تعدل  
جعلها تبعا يصير اقالة ويضمن بالثمن الاول فان تعدل بان كان له  
لا يحتمل الاقالة يبطل ويعدل في ثوبه مع محله اذا امكن كذا في  
كتاب التبعة في باب التبعة في الشفعة وكما هو في الفصول  
ينظر في باب الاقالة في شرح الميسر وفي بيع واقعات

والقروزي

بضا

والقروزي وشرح الحامض الصغير اذا باع المتقول وتقايلا بعربا متقا  
ثم باع المشتري بعربا الاقالة قبل القبض منه نحو لان الاقالة فسخ في  
فلا يكون بيع المبيع قبل القبض من له دين من اجل ان الشرا بدين الدين  
من عليه شيئا وقصده ثم تقايلا لا يعود لاجل كسب في اخر باب المكمل  
يندر او ينقص من الحامض نحو الهزادة ولورده بالعيب نقصا كان فسخا  
من كل وجه فيعود الاجل كما كان ولو كان بالدين كفيل لا تعود الكفالة  
في الوجهين في كتاب الصلح ولو ان الدين ويثبت في المديون وبالدين كفيل  
فرد المدون الهبة يعود الدين عليه ولا يعود الكفالة في عتق النوازل  
وكفالة واقعات الناطقي وسألي جنس فخر في كتاب الهبة والله سبحانه  
وتعالى اعلم وقد ذكر شمس الامية المرحوم رحمه الله في كتابه اقرار احد  
الكفيلين بان المال عليه اذ اوجب الطالب المال الذي عليه الاصل فاني ان  
يقبل كان المالك على كذا هذا بخلاف ما اذا ابراه فاني ان يقبل انه لا يعود  
الدين على الكفيل لانا نجعل ابراه كاترا الكفيل ولو ابر الكفيل لا يسند  
بالرد فكذا هذا والله اعلم بالصواب واليه المرجع والمآب **كتاب**  
**الاجارات** نوع في انعقاد الاجارة وبيع الاجر المستأجر ثانيا من غير  
الاول ثم في الاجارة الطويلة ثم فسخ الاجارة وفسخ بيع الاجر ثم في  
العذر ثم في موت احد العاقلين ثم في الاجارة على شرط ثم في الاعمال  
التي تصح الاجارة لها ولا تصح ثم في الاستحسان الذي اعني ثم في الحال كذا عند  
الرحمن المشترك ثم في خلافت المستأجر في الاستعمال ثم في تسليم الميعود  
عليه فهو ما يجب على الاجر وموتات الرد وما للمستأجر ان يفعله ثم في علمهم  
المعقود عليه ثم في الاجارة الفاسدة والكي زيادة على المدة واجباته  
القاصدة والمؤجلة ثم في الاجارة ما يتعد تسليمه **مسائل النقص**  
**الاجارة** وبيع الاجر المستأجر واجارته ثانيا من غير الاول الاجارة  
تتقيد بلقطة الاعانة بان قال اعزتك هذه الدار شهرا فكذلك يكون اجارة  
اما العارية لا تتقيد بلقطة الاجارة بان قال اجرتك هذه الدار ليعر عوض



لا يكون اعارة بل يكون اجارة فاسله حتى لو سكنها يجب اجر المثل  
في باب العطية من كتاب الهبة في النكته الاجارة اذا اصبحت الى  
منفعة الدار يصح فانه نص في قوله في هبته اذا قال و هبت منك  
منافع هذه الدار شهر بل هو يكون اجارة بخلاف ما لو اصاب في المنافع  
بلفظ الشراء والفرق بين الفصيلين في اول اجارة الواقف دفعه وان  
على ان يسكنها ويرمها ولا اجرة عليه فهو عارية لا يملك بشرط الاجرة  
فان المدة نفقة الدار ونفقة المستعمل على المستعير في اجارة  
الدور اذا قال للمحال اجاره الى بيتي او قال للمخيط خط ان كان المخيط  
مخيطا بالخط باجر او اجمال معروفا يجب الاجرة والا فلا في خلاف  
شرح الكافي دفعه الى قصار ثوبا ليقصره ولم يذكر له اجر المثل بل ذكر جوارها  
في الكتاب وفي غير رواية الاصول فيها ثلاثة اقوال على قول ابي حنيفة  
مشروع وعلى قول ابي يوسف كذلك الا ان يكون لخطيطه وهو ان يكون  
يدفع اليه ثوبا للقصاة بالاجر عادة وعلى قول محمد ان اتحد كانا واد  
وانتصب لعل القصاة بالاجر محذور ولا فلا قال خواجه ربه وعليه  
الفتوى وفي تلك النوازل دفعه الى قصار ثوبا ليقصره ولم يذكر الاجر  
بمحله على الاجارة لما كان الثمار اذا اجارها ابد الاجر وكذلك لو  
قال اجرت الى وقت موثي لان هذا والاول سوا والاول لا يصح لان  
الثاني يبطل الاجارة بخلاف الا شرط الى حالة الموت في النكاح  
اذا قال اذا جاء رأس الشهر فقل اجرتك لعل الدار يجوز في اجارات  
ابي ثعلبة زحما انه وان كان فيه تعليق وهذا حسن وهو قول ابي ثعلبة  
الا سكاك والفقهاء ابي الحسن زحما انه لا فرق بين هذا وبين قول ابي ثعلبة  
هذه الدار غدا ويكون ذلك الاجارة مصدقة وقال ابو القاسم الصفار  
الاول باطل لانه تعليق بخلاف الثاني صحيح اجرة داره من كل شهر  
بكذا ينبغي العقد عند رأس كل شهر وكل واحد من خيار الغنم  
عند تمام الشهر فلو ابر المستاجر عن اجرة هذه الدار ابد الا يصح الا ب

الا عن اجرة شهر في اجرة كاخ الفتاوى في باب النفقات اذا اجارة  
مضادة مثلا في صفر وهو بعد في المحرم فباع قبل مجي ذلك الوقت كان  
شهر الا بعد احوال في هذه النكاح ان فيه روايتين والفتوى على انه  
ينفذ وينتقل الاجارة المضافة ولو اجرت مكان البيع كذا يكون في اجارة  
تشرح الطحاوي وذكر شهر الا بعد الشهر في شرح الاجارة ان الاصح  
ان الاجارة المضافة لان مدة قبل وقتها والله كالبيع لا يملك استباح  
والقدوري ذكر هذه الرواية عن محمد في باب الاوقات ولم يذكر ان  
الاخرى عنه اذا اجار اجارة مضافة ثم باع الاجر للمحال او اجرت غيره  
هل ينقل البيع والاجارة الثانية حتى تبطل المضافة ذكر خواجه ربه  
في الاجارات عن محمد روايتان في رواية تقول وينتقل الاجارة المضافة  
لان لا حق للمستاجر ان يقول جارة فينقل البيع والاجارة الثانية ثم لا يثبت  
حق المستاجر الاول وبديهي وفي رواية لا ينقل لان حق المستاجر الاول  
ان لم يثبت فحوز ان يثبت ثابت للمحال في اول اجارة المتتفاه  
قال الاخر اجرتك دارني هذه رأس الشهر بعشرة ثم اراد بيعها قبل  
بمجي رأس الشهر فليس له ذلك الا من عذر لانه اجار فيه حقا لهذا عند  
رأس الشهر ذكر قبل هذا بقرينة مؤطد قال الاخر اجرتك دارني  
عند ان التران يدرهم ثم باعه اليوم او ليلة قال ما صنع من ذلك  
فمن جابن وتنقض الاجارة ان جاء غدا والار لست في ملكه فان رز  
عليه يعيب بغيره او خرج في هبته قبل غدا رجعت الاجارة على حالها  
وان رجع اليه يملك مستقبل بطلت الاجارة ولهذا في الاجارة افضل  
العذر وقال في النوازل قال الاخر اجرتك دارني هذه غدا يدرهم  
ثم اجراها اليوم من اخرا الى ثلثة ايام قال نصير اذا غدا فليس له  
الاول تنقض الاجارة وقال ابو القاسم في رواية عن اصحابنا رحمهم الله  
الا جرت اذا اجرت مستاجر لا ينقل في حق الاخر حتى لو تفا شيا موالا  
يلزمه ان يسلم الى الثاني بجلان البيع الى ليل على ما ذكر في كتاب

ران



في باب ما لا يجب فيه البين اذا ادعى اثنان عينا احدهما يدعي الاجارة  
والآخر الشرا فافترى المدعي عليه للمساخر فافترى المدعي الشرا ان يحلفه  
على دعوى البشرا له ذلك لان بيع المتماخر في حق الآخر لا يتم وقد  
حتمت في بيع نذر الكتاب وسيا في شيء منه في النوع الذي يلي  
لهذا ولو ادعى الاجارة فافترى عليه لا حجة له فافترى المدعي ان يحلفه  
ليس له ذلك لانما ثبت الاجارة من الاول فاجارة ثانيا لا يلزم  
في حقه اجارة بغيره فافترى المدعي ان يحلفه في الاجارة فافترى المدعي ان يحلفه  
واراد ان يقيم البينة فان كان الآخر حاضرا يقبل علم البينة وان كان  
مقرا بما يدعي هذا المدعي وان كان غائبا لا يقبل احمل المسئلة في باب  
اجارة النذر الكافي ففصل في شرح حواشيه  
وهذه المسئلة بنما ياتي في دعوى هذا الكتاب **مسائل الاجارة**  
**الطويلة** اذا اجر عبدا او دابة اجارة طويلة ينبغي ان يخول  
كله وان لا فرق بينهما استاجر كرا اجارة طويلة في ارض غنم  
ففي على التفصيل ان باع الاشجار كما هو المعتاد لا شيء على الاجر بل  
القصص على المتماخر وهو المشتري وان اجر معا مذهب على الاجر في  
تمام هذا في من اراد فعلى الكتاب اذا دفع ارضه فزارعه على ان يكون  
النذر على المزارع حتى يزارع المزارع مستاجر الارض ثم اجر عبدا اجارة  
طويلة من غير رضا المزارع لا يجوز ولا ثمة اجر المتماخر فلا يجوز فان  
رضي به المزارع الفسخ وان عتد وتفقد الاجارة الطويلة بخلاف  
اجارة المتماخر اذا رضى به المتماخر الاول حيث يفقد عليه وفاته  
بنفسه الاول كما حذر الناس الى ذلك ان ابا باع الاجر المتماخر في الا  
في الاجارة الطويلة ثم جاوقت الاختيار هل يفقد فيه واثنان في  
رواية يفقد وهو الاصح وفي رواية لا يفقد وكذا اذا اجر اجارة مضى  
الى زمان في المستقبل ثم باع المتماخر قبل مجي ذلك الوقت كان على كل  
هاتين الروايتين ووجد البنا تلك المسئلة على هذه ان العقل  
في الاجارة الطويلة عقود **وكذا**

قاله

قاله الشيخ الامام الشريف عبد الواحد الشيباني في الجامع الكبير في الفقه  
الشهد رضي الله تعالى عنه اختار رواية الجواز والشيخ الامام ظهير الدين  
اختار عدم الجواز اختار ان لا يفسد ولا يفسد ولا يفسد ولا يفسد ولا يفسد  
من غير فالاجارة الثانية لا تنفذ في ايام الخيال في الاجارة الطويلة  
اذ ابا باع الاجر من يده الخيار قبل الفسخ ذكر شمس الدين في هذا الفصل  
ان هذا الحق ان يكون على اثنان كما هو في الفعل الاول من هذا الكتاب  
لان الاجارة في المدة الثانية اجارة مضى فافترى المدعي ان يحلفه  
لان له ولا يثبت الفسخ والبيع ذلة الفسخ وبهذا قد اختلفوا هل له اجارة  
انهم يتبعون المتماخر قبل مجي المدة حتى اذا جاز المدة تنفس ولا يكون في  
الاجارة المضاة لا يفسد ولا يفسد ولا يفسد ولا يفسد ولا يفسد  
بمعه اختلاف الروايتين وذكر شمس الدين في هذا الفصل اختلاف المتماخر  
في الاجارة الطويلة انها عقود واحكام عقود ويقتضي على هذا اذا اجر دابة  
او استاجر له اجارة طويلة لا شك ان العقل يفقد في المدة التي يصيرها قبل  
اجر في الاجارة وكثيرا اجر في الاستحار وفي الباقي هل يفقد من جعل هذا  
عقودا واحدا يقول يفقد وقت جعله عقودا يقول لا يفقد حتى لو استاجر  
للمدة اجارة طويلة في السنين الاول وسوى السنة الأخيرة هل يصح فعلى هذا  
اختلاف الروايتين والاولى ان يجعل عقودا اثنتي عشرة قبل هذا وهو المحتال حتى  
يندفع فساد شرط الخيار زيادة على ثلثة ايام ومنعها ان اذا كان عقودا  
واحدا يدخل الايام المستثناة في العقد ويكون له خيار وقد قال شمس  
الائمة في هذا الموضع وروي عن ابي يوسف ان من استاجر في اخير سنة  
على ان يبايع الخيار ثلثة في اخير الشهر كان له خيار في جميع الشهر وفي اجارة  
الفصل في محله اذا قال يفت منك هذا على ان يبايع الخيار في راس سنة  
يقبل المشتري وفيها في رخصة كان له خيار ليس وقت العقول الى راس سنة  
فتثبت في هذه الاجارة كلها فيفتي على انها عقود الا انها اجعلت عقودا  
فيها اشكال اخر وهو ان العقود الاخرى تكون مضاة وفي الاجارة

ع







والأول أصح في إجازة خواتم إذا فسح المستاجر بيع الأجر  
ذكر شمس الأمان في رهن الجاهل أن في ظاهر الرواية يفسح في  
وفي رواية الطحاوي لا يفسح وجعل فسح المثلين بيع المثلين هكذا  
وذكر قاضي السنجاري على عكس هذا أو يهل الغني بهذا ذكره في رواية  
في مختصر الطحاوي أنه يفسح البيع يفسح المستاجر في قول أبي حنيفة  
ومحمد وهو قول أبي يوسف القدم وروى عنه أصحاب الأئمة أنه لا  
لا يفسح للمستاجر في فسخ البيع والإجازة في المشتري كالعيب قال ورواية  
محمد عن أبي حنيفة أنه ليس للمستاجر فسخ البيع وإن أجاز بطل ما بقي  
من إجازته وقدر في أول بيع هذا الكتاب في منه وروى محمد عن  
أبي حنيفة مثل قول أبي يوسف فيفسح في إجازة مختصر الطحاوي وروى  
وشرحه **مسائل العذر** استأجر دكانا ببيع فيها ويشترى يعني  
فراز كندر ثم أراد أن يقوم من هذا العمل وجعل عملا آخر فنهى عذر  
بخلاف ما لو استأجر غلاما ليخط له ويعمل الخياط ثم بدله أن  
ياخذ في عمل آخر فهذا ليس بعذر لأنه يمكن الجمع بينهما بأن يعقد له عام  
في المكان الذي يعمل هو أو لا وهو يعمل بنفسه في مكان آخر ولا كركن فيه  
في أول إجازة الخادم الصغير كمن أحاله إلى إجازة الأصل إذا كان  
المستأجر يريد لسوق فريد يفسح بعذر لسوق لا يفسح بحمد قوله وكما  
في الباب الخامس من أدب القاضي إذا سقط حائط أو تهدم بيت  
من الدار المستأجرة للمستأجر أن يفسح ولا يملك الفسخ بعينه المالك  
لأن هذا رد بلا عيب وذلك لا يصح إلا بحضرة المالك كالأجاء المالكين  
في الرد بخلاف الشرط وإن تهدم الدار كلها فله الفسخ من غير حضرة  
رب الدار لكن الإجازة لا يفسح ما لم يفسح لأن الاستئجار بالفرصة  
يمكن كما ذكر في الفسخ المذهب هو إجازة وفي إجازة شمس الأمان  
إذا تهدم الدار كلها أصبح أركه لا يفسح الإجازة لكن يفسح الأجر  
عنه فسخ أو لم يفسح في باب إجازة الدور والبيوت أنه المستأجر

إرضا للزراعة فذرع فاصطله أفة تحت أحواضه وليقط أجر  
ما بعد الاصطلام في باب توطيف الخارج من السير الصغير نحو إجازة  
إذا استأجر استأجره ليعلف هذا العمل في هذه السنة فسخ يفسح  
السنة ولم يعلم شيئا فلو استأجر أن يفسح ما رأت رواية في هذا لكن  
أفتى الشيخ الإمام على الاستئجار فيهما فثبت أن الفسخ استأجره في  
العمل في الصيف كما أخذ الطير ونحوه فطر ذلك اليوم بعد ما خرج  
الأجر إلى الصيف ولا أجر لئلا لا يفسح بنفسه في ذلك العمل لو جدد العمل  
العمل قاله الشيخ الإمام طهر الدين في الوقتي المستأجر إذا أراد إجازة  
كان للمثل في أن يفسح العقد ويحتاج إلى تحديد العقد فيغني بأن له  
أن يفسح وبما لم يفسح بحسب المسمى في رواية الطحاوي **مسائل**  
أن الإجازة تفسح بعذر العقد فيغني بأن له أن يفسح أحدها إذا عتده  
على آخر ولا يمكن المضي في شرعا لكن يفسح في رواية الإجازة  
والزراعة وإجازة الصغير أنه يفسح دساحا لعذر بالفسخ ولا  
يفسخ في القضاء ذكر في الزيادة أن في باب عقيب باب الوصية  
بمثل نصيب أحد البنين الأثلث ما بقي وشرط الفسخ لكن وضع المسئلة  
في الدين فقال إذا باع المستأجر من عذر جاز البيع وانقضت الإجازة  
يرفع إلى القاضي في ذكر وسط باب إجازة الدور إذا باع الأجر  
المستأجر وعذر جاز البيع وانقضت الإجازة يرفع إلى القاضي في ذكر  
وذكر وسط باب إجازة وسيا في الفصل الأول من دعوى هذا  
الكتاب ثم اختلف المتأخرون منهم من قال بوط فيهم شمس الأمان النجاشي  
وحتى القمي في المسائل إجماع روايتان وقد صحح من العذر له الم  
المطلق لأنه امتناع وصح شمس الأمان في مسكه الدين إذا باع  
الأجر المستأجر بعذر الدين لا أنه لا يفسح ولا يفسح البيع إلا أن  
يرفع إلى القاضي لكن ذكره في وجب تلك العلة تصح رواية  
الزيادة في عامة الفصول فإنه قال أنه فصل مجتهد فيه

وأيضا



وقد ذكر البز دوى ان الصحيح عامة الروايات لكن في الدين الحق  
 كما قال في النى ياد ان لانه ارفيه حقا فشرط القضاء لتحقيق الدين  
 كانه جعل المسئلة فيما عدا الدين على الروايات ثم صحيح عامة الروايات  
 انه لا يشترط القضاء وجعل ففعل الدين مجمعا عليه فانه اجاب الجواب  
 ان في جميع الاعمال الذي يمكن الغا العذر روايتان والصحيح عامة  
 الروايات وبغيرتي فيما عدا الدين اما في الدين فلهذا عند من اقراده  
 وعند شمس الامنة والبز دوى خلاف ذلك لا ينفرد الاخر ويشترط  
 القضاء فيه اذ استاجر غله ما للمدة فوجله بشارقا فهذا عذر له  
 ان يفسخ الاجارة ويخرج من هذه المسائل مسائل **مسائل موت احد**  
**العاملين** المستاجر يضمن بالموت عن تحمل لانه في حق العير كما في  
 والحكم في الموضع هذا وكذا المستعير اذ مات المكارى في الطريق وفي  
 المغارة لا يفسخ الاجارة لانه يخاف على نفسه وماله وليس بمقتضى  
 او سلطان حتى ينفق الا في ارضه فهو اجر الدابة منه فاذا المعتبر في  
 بقا عول الاجارة كذا المعين اخفى وعلم القاضى حتى لو بلغ منصر  
 يفسخ الاجارة لانه يخاف على نفسه وماله اذ يمكن ان يستاجر  
 دابة اخرى وان لم يجد يمكن ذكره من اقراده اذ اما **احد**  
 وفي الارض المستاجرة الزرع بقول بقى العقد بالمسوى اذا انقضت المسئلة  
 والزرع بقول العقد والعقد باجر المثل لانه كذا الحاجة الى الاقارون  
 الى الاعتقاد في شرح احمد جى بموت الموكل تفسخ الاجارة وموت او كمل  
 لا في باب المناقصة والزيادة ان اجر مكر العير ثم ما قبل اجارة المالك  
 انفسخ الاجارة في اخر تخير العير لانه في عقد الغضوى يشترط الصحة  
 الاجارة قيام اربعة اشياء العاقل والمالك والمعقود عليهم فان كان  
 المتعقد عرضا يشترط قيامه ايضا فتخير خمسة في هذه الصورة وفي التكميل  
 لا يشترط قيام الغضوى في سائر الكمال في اجارة المالك اجارة الغائب  
 في مسائل الاجارة الفاسدة اذ اجر ولم يسلم الى المستاجر حتى مات

الاجر والنفس العقل لا يكون المستاجر ولا يدر اجير ليس في الاجرة  
 المجردة ينظر في نوع الاجارة الفاسدة وفي الاجارة الفاسدة  
 للمستاجر حق اجير لا يتغير الا في المجردة ولو مات الاجر فالمستاجر  
 احتريته في فدايات شرح الحافى وكذا في الاجارة الصحيحة  
 اذ انقضت المدة فاق باع الاجر في هذه الفصيلين لم يره رواية  
 لكن يحل ان يقال يتغير البيع بين الاجر والمستاجر لكن لا ينتزع من يد  
 المستاجر وان رضى بالبيع ورضاه بالبيع وجوده كونه وانما يعتبر  
 رضاه حال قيام الاجارة الصحيحة بفسخ الاجارة لا لا يشترط  
 من يده قال الشيخ الامام محمد بن ابي رايث رواية توافقنا ذكر  
 هذه اتمه لا ينتزع من يد الاول وان اجارة **مسائل الاجارة بالشرط**  
 كما زاد اذ ان يقراد على ان يعطيه الاجر اذ ارجع من بغل دلا مملك  
 المكارى المطالبة حتى يرجع من بغل دلا اجل الى حين يرجع فاذا مات  
 يتغير اذ ياحد لان اجر الدابة من تركته وفي المنتقى كذا الجواب  
 والمسئلة في بيان اجارة الدواب اذ اشترط شرط ان يسكن في الدار  
 وحده له ان يسكن مع نفسه غيره لان لا ينفذ وتكون في السكنى فيكون  
 الشرط باطلا كنت في ارض ارباب اجارة الدار من شرح عمام لشرط  
 المسئلة على الاجير المشترك بان يقراد في اخر مسائل الهال عند  
 الاجير المشترك استاجر رجلا ليعمل له هذا العمل بدينه وشرط  
 ان يفرغ منه اليوم جاز بالانفاق بخلاف ما لو استاجر  
 ليعمل له هذا العمل اليوم مثلا في حنيفة وتوى محل عن ابي حنيفة  
 انه لو استاجر ليعمل له هذا العمل لا يشترط ان يفرغ من العمل  
 في نظره ان زيادة من ذكر المدة له شغل لا يشترط ان يفرغ من العمل  
 عليه من المنفعة لا في ظرف والمطرون قد شغل جزو الظرف  
 لا جميعه فالصحيح ذكر اليوم مع حرق في تقدير المعقود عليه في باب  
 الاجارة الفاسدة وفيه ايضا اجر الارض على ان يكرس بها



قال خوارزمي في شرائط الكراب في مرة انه جارة تفصل الاجارة  
لان وقت الكراب يجوز ان يكون يوما او يومين وقد ذكر الوقت  
مستثنا عن الاجارة لان المستاجر فيه عامل لرب الارض كمن هذا غرضه صحيح  
فانه نص في الكتاب المصغر ان شرائط الكراب على المستاجر لا يفسخ الاجارة  
اما اذا شرط ان يرد لها مكر وبه هذه الاجارة لا يرد له يكون له حينئذ  
ذلك الوقت مستثنا عن الاجارة كما ذكرنا وهو الصحيح اما اذا شرط  
ان يرد لها مكر وبه بمرات لا في مرة الاجارة بل بعدها فله ان يرد وجهين  
ان قال اجرتك بكذا او بان يكرها بعد انقضاء مدة الاجارة بحسن وهذا  
صحيح وان كان تعيين الما قال في الكتاب وان قال اجرتك بكذا على ان تكرر  
بعد انقضاء المدة لا يصح فان اطلق الكراب اطلاقا انصرف الى ما بعد  
انقضاء المدة فيجوز لكن هذا خلاف ظاهر الرواية واستدلوا به  
النفاسيل من جهة وفي صحيحة وبها يعني اذا شرط الخراج على المستاجر  
قال في الكتاب يفصل العقل في مشايخنا من قال ذلك محمول على خراج  
المقاسمة او على ارض صلحية يختلفان فيها فيكون الاصح وجهان اما اذا  
كان خراجا وظيفية فيكون الخراج والاجر المسمى شيئا واحدا لا يفسخ  
العقل مطلقا وبه فتنى **الاعمال التي تقع الاجارة لها او لا تقع** العا  
القاضي اذا استاجر رجلا ليس في القصاص والحد لا يصح سواء ذكر المدة  
اولم يذكر فان فعل الاجير لا يستحق اجرا لمثل ومن له القصاص اذا استاجر  
انسانا ليس له في انقصاص صاحبه ايضا فان فعل الاجير لا اجر له في ذلك حتى  
والى يوسف ولو استاجر مكره بغير قصاص له في الطرف صح حتى وجب  
المسئتي نظري في شرح الكافي والقدر في امير العسكر اذا قال لرجل مسلم  
او دمي ان قتلك ذلك الفارس فقتل بانه درهم فقتله شيئا وكان محمد  
الاجير الذي وثق كانا قتلنا فقال المير من قطع روضه فله اجر عشرين  
درهما جان لان القتال جهاد والاستيلاء على الجهاد لا يجوز وقطع  
الرأس لا ولا كذلك لو كان اسيرا في يد الامير فاستاجر الامير مسلما

او دمي لا يقتله لا يجب الاجر له وقال محل جازت الاجارة وكل ذلك  
القصاص في سيرة العيون استاجر مكره لم يصد له او بازا فلا ولو اراد  
منه ان يباخذ الفارس في بيته لا يجوز وكل من ادان استاجر رجلا له شاه  
مليحه ليل ليل يشانه فبنيعه الاضحية لا اجرة ويسمى قتل الخراد  
كبتش في امير اخي الزعفراني وفي النوازل اذا استاجر مكره بقتل جال اذا  
بين الوقت واكتنابة الاستيلاء على كنانة نصحت والغنا يجوز لا  
يكره نص في خوارزمي على نفي الكراهية في باب اجارة الرقيق في الخدمة  
وفي الكافي لم يذكر نفي الكراهية الاستيلاء لتعليم الفقهاء لا يجوز كالا  
كما لا يستيلاء لتعليم القرآن في اول باب القسم من ادب القاضي وفي الاجاز  
لتعليم الحرفي روايتان في رواية المبسوط يجوز وفي رواية القدر  
لا يجوز ذكر السرخسي في باب الاجارة الفاسدة ان مشايخ بلخ اخبروا  
قول اهل المدينة في جواز استيلاء المعامل على تعلم القرآن فتنى نفتي  
ايضا بوجوب المسح اذا استاجر مكره شررا لتعلم القرآن وتماهم  
في اجازات النوازل وكراهية الواقعان استاجرنا ليعلم ولده  
او لخدمة شعرا او ادبا او حرفية من الخطاط وغيره فاما كل سوى ان بين  
المرة بان استاجر مكره شهر يعلم هذا العمل يجوز ولا يصح وينعقل العقل  
على المدة حتى يستحق الاجر تعلم او لم يعلم اذا سلم الاستاء نفسه كذا كان  
اما انه الميرين فينعقل كمن في سلم حتى لو علم استحق اجر المثل ولا فلا  
وكل ما تعلم سائر الاعمال كالحفظ والحيا والحساب على كل شرط  
عليه ان يحد فله في ذلك العمل فهو غير جائز لان المتعلم يوق ليس وسع  
المعلم فدل ان المعنى في المتعلم دون المعلم وكان الحد اقل ليس لها حد  
ينبغي اليه فكان مجبورا جباله ليعض الى المنفعة ينظر في باب الاجارة  
الفاسدة وفي باب اجارة الرقيق للخدمة وفيه ايضا دفع غلته  
الى حايك على ان يقوم عليه استاء شررا معلق ما في تعليم الشيخ على  
ان يعطى الاستاء للموكل كل شررا فله في حايك وشيخ التوبة بالملك



او بالربح ينظر في اخر زارعة هذا الكتاب ولو دفع غلامه او ابنته  
 الى استاد ليعلّم له عملا ولم يشترط واحد منها اجرا على الاستاد او على  
 المولى فلما علم العمل اختلعا فطلب الاستاد الاجر من المولى والمولى اجر  
 الفلام في خدمته ينظر الى ما يعرضه اهل تلك البلدة في ذلك العمل فان كان  
 العرف ان الاستاد يدفع جعلا على الاستاد اجر مثل الفلام في ذلك  
 العمل وان كان على انعكس فعلى المولى اجر تعلم ذلك العمل قال شمس الحية  
 السرخسي كان شيخنا الامام يقول العمل الذي يشترط الاجر فيه  
 للاستاد في ديارنا الاعمال التي تفصل المتعلم فيها بعض ما هو متقوم  
 حتى يتعلم نحو عمل المغازي ونقب الجواهر وما أشبه ذلك فما كان من  
 جنس ذلك فالاجر له استاد اذا كان مسمى فلا يكون واجرا للمعلم  
 في باب اجارة الرقيق للخدمة لتاجر جلا ما تنسب دبه روس  
 بن استاد باجر معلوم ففعل العشرة وامتنع عن الباقي هل حرم علمه قال  
 انه كان موقفا في احوالنا يحجب عن الاجارة صحيحة وان لم يكن بان قال  
 كل يوم منها واحدا وادفعه اليك لتمتد به بحجة ان الاجارة لا تقع لان  
 اقامة العمل في المعلوم لا تتصور فلا يستحق وذلك ان الاستاجر  
 لما دعه ربحي رابعا لم يرد ولم يكن مثالا للربح لا يحبر وكذا القصار  
 على قدر استاجر سطح البيت عليه من جال في اول صنفه غصام استاجر  
 ارضا ينصب فيها الشكك ليصل فيه جازان وقت الاستئجار شرط الصم  
 في العيون وفي التوازل استاجر ارضا ليبنى فيها فالاجارة فاسدة  
 لانها وقعت على العين واللبان كله للبان وعليه قيمة الزاب ان كان له  
 ثم قيمة واجر مثل الارض وان لم يكن للزاب قيمة في تلك الصيغة او كان  
 في رفعة منقصة من الارض ولا شيء عليه وجب له في كتاب الغصب  
 اجارة الاجام واليهما للمسلم او لغرة لا يجوز ان يعلق الاستئجار  
 العين وهو السكن والغصب والماء ولو استاجر موصفا معينا على  
 سطح ليس له ماء سطحه وروى عنه عن محمد انه جاز والمعماد

على ظاهر الرواية لان الموضع وان كان معلوما لكن الغرض يتفاوت  
 بقلة الماء وكثرته في باب الاجارة الفاسدة للسرخسي فكل من الدهر  
 والعين لان المقصود هو الماء وهو عين فلا يمكن بالاجارة ولا للماء على  
 اصل الاجارة لم يختص الاجرة في الحيلة في ذلك ان يواجر منه موصفا  
 معلوما من حرم العين والنهر ليكون عينا للماشية وينبغي له ان تسعى  
 الماشية من النهر والبر كذا ذكر شمس الحية السرخسي لكن قلنا اذا كان  
 الماشية بحيث ينقطع الماء من شربها اما ان لم يكن كذلك فلا حاجة الى الادلة  
 للشفة ان لم يقدم البهايم الى حرم النهر وكان الحالة المرحى فانه لما كان  
 في المعين والحيلة في ذلك ان يواجر منه موصفا معينا من ارض المرحى لخطه  
 الماشية ثم ياد له في المرحى وفي العين استاجر النهر لبايس مدة معلومة  
 ولم يقل شيئا جازوله ان يجري فيه الماء وكذا من استاجر سيل ما او سطحا  
 ليس عليه ماء المطر لم يحرم ولو استاجر موضع ارض معلوم مدة معلومة والسطح  
 مدة معلومة ثم سئل فيها الماء جازول ذكر في آخر باب العين من شرح ادب القاضى  
 انه امر اجور من اجل غصبه درهم واستاجر منه حجر من ارضه كل شهر درهمين  
 هل يجب الاجر قال ابو القاسم الصغار ان كان ذلك حجر كذا ذكر وليس له قيمة  
 لم يحرم الاجارة وقد ذكر السرخسي في اول باب الاجارة الفاسدة لو استاجر  
 حجر الزينة يوما الى الليل جاز ذكره في تعليل المسئلة وهو محمول على ما ذكر  
 اذا كان حجارة قيمة كذا ذكرنا عين ماء بقره استاجر بعض اهل النصارى  
 اجيرا ليتقطع الا حجار ويجوز جعل ويكسح العين ليس بينهما العين فالن  
 فالزيادة لجمع اهل القرية وكذا لو جفرت عين اخرى في حرم عين العين  
 او زاد في سعة اهل العين او سفلها لنظر في زيادة ما فيها فلهي لجمع اهل القرية  
 ولا يستحقها المستحق وحده ولو جفرت اخرى في غير حرم عين العين  
 فالما له وليس له ان يحرق تلك الزيادة في اهل القرية الا بمرضاة جميع  
 جميعا بل يحرق نعم الخس في ارض الموان او مكان في اجاز ان ابنى الملك  
 وادكر في آخر باب العين من شرح ادب القاضى انه اذا اجار من ارض



ليكر المستاجر فيها نفرا واحدا منه ارضه ليس بالثبات والسرقة فيها  
او ارض سطحه او كارة ليجري المستاجر منها ايا او حايطة ليني عليه المستاجر  
بناء او يضع عليه خشبه فان الاجارة لا تجوز في جميع ذلك استاجر صريحا  
معلومة لمن فيه او على النبي عليه لم يكن في قول ابي حنيفة خاله فاما  
لها وهي من اجارات الاصل والقدوري ولو استاجر من رجل موطن  
جده يضعه على حايطة او موطن كوة باعها في حايطة له الاصل او موطن  
منزلة في حايطة او موطن من حايطة لتنتقل فيه فيعلق عليه ثوبا ليجري في باب  
الاجارة الفاسدة من اجارات الاصل اذ استاجر وتلك اليعلى رة شاة  
او كذا ليقا منها او شاة الخفيف عليها الثياب لا تحول كوة اجارة  
ولو اشترى الثمار على الاشجار ولم يترك بعد واستاجر الاشجار ليرك  
عليها الثمار الى وقت الا ذرك فله اجر عليه وطالب لرا الفضل كانه  
ترك الثمار على الاشجار باذن صاحب الاشجار فغير هذه الاجارة  
في حق الادارة غير وقال هذه اجارة لا جائزه ولا فاسدة هذه الجملة  
في باب الاجارة الفاسدة في التي يدور في الباب الرابع من سورة شرح  
الطحاوي في كثر اهل السوق اذ استاجر وحاربا وكرة الباقران  
وتوكل الاجرة من الكل وكذا ان اذ استاجر رئيسه وكرة الباقران  
في اجارة ان ابي الليث **مسائل يستحق الراعي** اذ استاجر رجلا  
شرا ليس عند جاز وان لم يسم عددا او لا مكان الراعي لان المستاجر  
بالعقد اقصى ما يمكنه من الراعي فيكلف بذلك ولا يكلف بما ليس في طاقته  
واذا استاجر شرا ليس عليه الاخذ به فله ان ينزل على الغنم  
استحسانا في شرح حواله اذ الراعي اذا كان مسترخيا لا يجب عليه  
راعي الاول اذا لم يجرشون فان شرط عليه في اصل العقد يجوز وفي  
اجر الواحد يجب عليه رعي الاول واداءه بان اذ الخاف على البقر  
ان تموت فدمجها لا يضمن استحسانا وكذا شاة لا يضمن سقطت فحيف  
عليها الموت فدمجها انسان لئلا تموت في شركة النوازل لكن في دح

شاة الغنم تغني بالضممان وفي ما ذكر بان لا وينظر في باب احارة  
الراعي لغير افراده ولو اختلف الراعي مع صاحب الشاة فقال الراعي  
دبحتها وهي ميتة فقال صاحبها دبحتها وهي حية فالقول للراعي في  
صبيح النوازل والواقعات اذ اهلك شاة فقال رب الغنم شرطت لك  
ان ترعي في غير الموضع الذي هلك فيه وقال الراعي لا بل شرطت علي  
الرعي في ذلك الموضع فالقول لرب الغنم مع يمينه واثنيته بينه الراعي  
اذا كان اجيرا مشتركا صريحا على بعضهم بعضا من سوقه او موطن بعضهم  
من سوقه او وقع في نهر من سوقه او غير فسقط فقطب يضمن سوقا كان  
المواشي لو اهلك بان كان اجيرا الواحد وكان المواشي اثنين فان كان اجيرا  
لاثنين اما في اجير الواحد في هذه الصورة ان كانت المواشي لواحدا  
بان كان اجيرا وحدا لو اهلك لا يضمن وان كان لاثنين يضمن بحفظ هذا  
لا يحماله في اخر باب ما يضمن الاجير حارس البقر لا يكون تاركا للحفظ  
ما لم تغل لبقر عن بعيره وان كان نائما وان كانت غابت البقر عن بعيره يكون  
تاركا للحفظ في اخر كتاب العارفين وفي ديات هذا الكتاب كتبه في مساهل  
السوقه بان ان كان اجيرا مشتركا كما هو المعتاد في الرسايق يضمن  
ما هلك من الراعي بعقله من سوق او سقى اراد به والله اعلم اذا اهلك  
بعقله في السوق ان ساق في الما ليس في مكانه باربعين وروى ما سكر في  
ذلك اما اذ اهلك عند السقي باقة سوا يدين فله في اول باب الراعي والله اعلم  
**مسائل الهلال عند الاجير المشترك** في شرح الطحاوي الاجير  
المشترك ان يتقبل العمل من غير واحد والعقل فيه يقع على تسليم العمل لا على تسليم  
النفس واجير الواحد ان يتقبل العمل من الواحد والعقل فيه يقع على تسليم  
النفس في المدة لا على تسليم العمل وفي تجرل القدوري الاجير المشترك من  
مستحق الاجرة لعله والاجير الخاص من يستحقها بالوقت وكون العمل  
كمن استاجر انسانا لخدمته شرا او ليعصر معه فاذا سلم نفسه شرا استحق  
الاجرة وان لم يعمل في شركه الفتوى ان اهل ابوالليث يقول ابي حنيفة



في الأجر المشترك اذا هلك عندئذ شئ لا يصنع وبه افق ومونة الرد  
 على الخياط ونحوه سياتي في النوع الثالث وفي الزراعة والمعاملة والوقت  
 الفتوى على قول أبي يوسف ومحمد مكان الضرورة والبلوى وفي حارة  
 المشايخ على قول أبي حنيفة وطريق جوازها ان يلحقها حكم حكم ليضيقا  
 عليه او حكم حكم ان تغلر المرافعة الى القاضي المولى او تغفل العود في الكل  
 او لا ثم الغنم في نصفه او ربعة بقدر ما انفق عليه العاقد ان يبيع لان  
 الشيوع الطارح لا يمنع الجواز على قول أبي حنيفة رضي الله عنه والثاني  
 اسهل معلوم ضرب صبيانا باذن الاب او الوصي لا يضر وفيها لو ضربها  
 ليضمنان في اجازات العيون وفي القذوري المعلن او الاستاد اذا ضربها  
 لصبي بغير اذن الاب او الوصي ضمنا ولو ضرب باذنهما لا يضمنان والاب  
 والوصي اذا ضرب به لثايب فمات ضمنا عند أبي حنيفة رضي الله تعالى عنه  
 بخلافهما وفي الجاهل الاضيق قال ابو سليمان اذا ضرب ابنه على تعلم  
 القرآن او الادب فمات قال ابو حنيفة عليه السلام ولا يبرئ وقال ابو يوسف  
 لا شيء عليه ويرد ولو ضرب امرأته على المضجع فماتت ضمن ذكرا برئها في قولها  
 لا يبرئ يضرها في منفعة نفسه بخلاف الاب مع الابن البزاع والنساء والجمام  
 والخان لا يضمنون سائر فعلهم وهي مودنة وان قطع الختان بغض الحشفة  
 يضمن حكمه العدل وان قطع الحشفة كلها فيصير كمال الدية لكني تحب  
 كمال الدية في كل الحشفة اذا لم يتصل به السرة اما اذا اسرى فماتت  
 فدية نصف الدية ولو شرط المسلمه على هذا سببا في ذكركم اخر الفصل  
 ثم انما يجب كمال الدية اذا ابتاء والنصف اذا مات لانه اذا مات فالتلف  
 حصل بغيره قطع الجذرة وقطع الحشفة واحدها ما دون فيه وهو  
 قطع الجذرة والثاني لا فينصف الفم اما اذا برأ فقطع الجذرة  
 وقطع الحشفة ما دون فيه وجعل كان لم يكن وقطع الحشفة غير ما دون  
 فيه فوجب ثمنان الحشفة كما ملأ وهو الدية فان قيل قطع الحشفة  
 في الافضا الى تلف فوق قطع الجذرة بل يبل شرعيته لهذا دون ذلك

فله يسوي بينهما كما في قطع اليد وتخلي مع الرقبة قلت اذ جاز بان احد  
 لم قلتم ان قطع الحشفة فوق قطع اليد الجذرة في الافضا والتفاوت بين  
 الشئ عليه انما كان التعلق بالمنفعة بقطع الجذرة دون قطع الحشفة الا ترى  
 ان خدش الجذرة او في غيرها ليس مشروع وقطعها مشروع ثم هل للمسايل  
 ان يقول خدش الجذرة او في غيرها فوق قطعها في الافضا الى التلف والثاني  
 ان كان كما رعى كثرها من جرح واحد بمعنى ان كل واحد منهما محتمل ان يقع الله  
 انك فاحتمل ان يقع التلف فيهما بين مثل يدين الفلين لا يعتبر لانه لا  
 لا يمكن ضبطه بخلاف جرح الرقبة مع قطع اليد لان الجرح لا يحتمل ان يقع  
 الله فاقطع اليد محتمل وكانا جرحين مختلفين فاعتبر ما بينهما والتفاوت  
 ولم يسوي بينهما فان قيل اذا قطع رجل يدي من الكرسع ثم جازع وقطع  
 من المرفق فمات المقتطع يذم فوجب النفس قصاصا ودية انما تجزئ عنه  
 على الثاني وعلى قياس ما ذكرتم يجب ان يكون عليها سواء قلت الفصل له  
 وان تخاسا فيما ذكرنا فانما يسوي بينهما اذا كان الفعل الثاني لا يفوت  
 محل الفعل الاول كما لو قطع احد يديه والآخر قطع رجله او قطع يده الاخرى  
 اما اذا فوت الفعل الثاني محل الفعل الاول فيما ذكرتم من الصورة فله  
 لان الفعل الاول اذا فات محله فمات بفوات محله فصارت كفواته معنى بالبرئ  
 او لا لانه لم يمتلئ النقص وفوات المحل لا وفاد افات الفعل الاول  
 بالثاني لم يكن له ولا غيره كما لو برأ الاول فاصيب السلف الى الثاني  
 فوجب ضمنا على صاحبه بخلاف ما لو نعت الفعل الاول بالثاني ولها  
 قطع الجذرة وقطع الحشفة لا يفوت محل احدهما بالآخر فيبقى الاول مع  
 الثاني كما من اعتبارهما فيعتب كل واحد منهما وكذا كل جرح من جرحي لا يفوت  
 محل احدهما بالآخر فانهما يقران جميعا لانه اذا اسرى لهما بالغير  
 يضمن الا اذا قال له اغرق وهي في النواقض ذكره في بعضه الكتاب  
 والحالة الى غصب العيون اجس القصار اذا وطئ ثوبا القصار  
 ان كان ثوبا يبيع مثله لا يضمن وان كان مبرا لا يوطا بان كان رقيقا



يضمن سوا كان ثوب القصاره او غيره وان حمل ثوب القصاره باذن  
 الاستاذ فسقط على ثوب اخر فاضله ان سقط على ثوب القصاره  
 لا يضمن هو انما يضمن الاستاذ وان سقط على ثوب غير القصاره ضمن  
 الاجير خاصة واذا استاجر عبد المخلومة فسقط من يده على شيء فانكس  
 الذي وقع عليه ان كان الواقع والذي وقع عليه مكان المستاجر لا يضمن  
 وان وقع على شيء فهو ودفعه عند المستاجر يضمن الاجير خاصة واذا  
 سقط من يد المودع شيء على ودفعه فاضله فاضله يضمن في باب ما يضمن  
 الاجير نحو ان يهرده وجلسه في مسابيل القصب والظمان وغير ذلك  
 والواقعات وفي اجازات الواقعات ايضاً رجل دخل الحمام ودفع الثوب  
 الى صاحب الحمام ليحفظه لا يضمن اجماعاً لانه مودع لان كل الاجير يرضى  
 الانتفاع بالحمام الا ان يشترط الاجير بالاحتفاظ او قال الاجير بالانتفاع  
 بالحمام والحفظ فحينئذ يكون على الاختلاف فان دفع الى من يحفظ  
 باجر كالتيابي فعلى الاختلاف في باب اجازة الحمام نحو ان يهرده رجل  
 دخل الحمام وترك الثياب بين يدي صاحب الحمام ففعل استخفافاً عادة  
 ودلالة ذكره في الهزيمة وبه تبين ان ما ذكر ابو القاسم الصغار في  
 اخر دعيته النواز غير صحيح وهو ان من دخل الحمام واستخاف صاحب  
 الحمام ان يضع الثياب في مكانه في موضع ان يهرده بالسر باستخفاف وقال  
 محمد بن مسلمة هو استخفاف كما قال في الهزيمة ويدفعني اذا غرقت السفينة  
 ان كان من ربح اصواتها او مخرج او جبل صدمها من غير مد وفعل الملاح  
 لا يضمن بالاتفاق وان كان بفعله الخالف بان جاوز المعتاد يضمن بالاجماع  
 وان لم يجاوز يضمن عندنا لانه اجر مشترك وان دخل الحمام الما في السفينة  
 فافضل المتاع ان كان بفعله ومنه يضمن عندنا وان كان لا بفعله ان لم  
 يمكن التحريم عنه لا يضمن اجماعاً وان كان بسبب يمكن التحريم عنه عند ابي حنيفة  
 رضي الله عنه لا يضمن وعندنا يضمن وفعل اكله ان لم يكن المتاع او يملكه  
 في السفينة فان كان لا يضمن في جميع ما ذكرنا اذ الم تخالف بان لم يجاوز

المعتاد لان محل العمل غير مسلم اليه ذكره هو الهزيمة في باب ما يضمن  
 الاجير استاجر دابة لخدمة بعينه ففسق المكارى الدابة وثبت المتاع  
 بمشئ بعة او لم يكن بعة فعرضت الدابة ففسد المتاع ضمن بالتفاق  
 بشئ لا يجرى مشترك ففسد بغيره وان انقطع الحمل وسقط المتاع  
 فذلك يضمن عندنا وان كان على صغير ففسق المكارى باذن رب العبد فسقط  
 لا يضمن وان كان لصغير لا يضمن على الدابة ولو استاجر دابة لخدمة  
 متاعاً فحمل بمتاعه وركبها ففسق المكارى الدابة فعرضت وفسد  
 المتاع لا يضمن في قولهم جميعاً في باب اجازة الدواب انما اذا حمل فانقطع  
 حبله وسقط الحمل يضمن بالاجماع لانه شرط حمل حبله واه في وقت  
 اني التفت اذ اشرط على الحجام والبراع العمل على وجه لا يرضى  
 الشرط لانه ليس في وسعه ذلك ولو شرط على القصار العمل على  
 لا يتخفى لا يصح الشرط لان في وسعه ذلك نص في الهزيمة في باب  
 ما يضمن الاجير **مسائل خلاف المستاجر في الاستعمال** استاجر دابة  
 ليس كيهما الى مكان معلوم فركب وحمل مع نفسه حلاً يضمن قدر الزيادة ان  
 عطفت الدابة نص في الكتاب وليس بغير ذلك ان الرجل يوزن ويوزن  
 الحمل ليعرف الزيادة لان الرجل لا يوزن بالقياس انما يفسد ذلك ان رجوع  
 الى العمل البصر ففسد عنهم ان فعل الحمل كمن يركب في التقلق وهذا  
 اذ لم يركب موضع الحمل بل يكون ركوبه في موضع الحمل في موضع اخر  
 اما اذا ركب على موضع الحمل ضمن قيمته جميع الدابة في اجازات نحو ان  
 يهرده استمكنه وابتدئ الحمل عليها عشرة بخمسة حنطة فحمل في الحوت  
 عشر من نخو ما في اقل مكانه ان يحمل عليها فحمل هو ولم يشاركه المستمكن  
 في الحمل لا يضمن عليه اصل اذ اهلك الدابة ولو حمل المستمكن جو القفا  
 وبالدابة جو القفا فذلك ولو كانت الحنطة في وعاء واحد فحمله  
 يضمن المستمكن ربيع القيمة ولو استمكن دابة للحمل في موضع عليها النمل  
 يضمن لانه الزامه اصل بان يابى من الحمل في باب ما يضمن الاجير

دي



الخواص لاداه وفي باب مسائل شتى من النوازل اذ الجوداية الى موضع  
 باربعة دراهم على ان يرجع في يومه ذلك فيرجع بعد خمسة ايام قال  
 عليه درهما لا ندرها لانه في الرجوع فعليه اجر الكراهية خاصة استاجر  
 دابة الى موضع معلوم فجاوز بها الى موضع اخر ثم ردها الى الموضع  
 الاول فنفتت فهو ضامن والعابية كذلك ذكر في باب اخى الغصب من  
 قدر الكتاب وينظر اول باب الخلاء في الاجارات من اجارات شرح لجامع  
 الصغير ثم اورد المسئلة استاجر دابة ليس كبرها فربها واراد في غير معتد  
 يضمن قيمة نصف الدابة قال شمس الامين اكلوا في باب التفوق على ذي الرم  
 المحرم هذا اذا ارد في مثله اما اذا ارد في صبيلا يضمن بقله تغله يحفظ  
 جارا وفي حال القدوري اذا استاجر دابة ليس كبرها فاربك غير  
 مع نفسه ضمن النصف شيئا كان اخفى او اثقل وهذا اذا كانت الدابة  
 يمكن ان يركبها اثنان فان كان لا يمكن فهو اثنان في وجب ضمان الجميع  
 والاخر عليه وليس هذا اختاره في الدواب بل رواية القدوري  
 في الاركاب في الصغير الذي ذكره اكلوا في وهو الذي لا يسترك  
 نفسه بمنزلة لاجل استاجر دابة ليس كبرها يوما الى الليل فجلس ولم يركب  
 هل يضمن ان استاجر ليس كبرها خارج المصير الى مكان معلوم يضمن ان هذا  
 الحسك يجب الاجر فلم يكن ما دونك فيه ومنه يخرج كثير من المسائل  
 وان استاجر ليس كبر في المصير لا يضمن بالذبح بهل الانسان احس  
 ما في باب اجارة الدواب الخواص لاداه وذكر في المسئلة في باب  
 اجارة القسطاط فقال اذا استاجر بها ليس كبرها الى مكان معلوم لها  
 خارج المصير في مسك في المصير حتى هلكت فانما يضمن اذا مسك في المصير  
 ما لا مسك انما في المصير فيج الى ذلك المكان عادة لا يضمن للخروج الى ذلك  
 المكان يومين ولكن انما اذا مسك في المصير فيمسك الناس للخروج الى ذلك  
 المكان عادة لا يضمن فينظر الى عادة الناس ان من استاجر دابة للخروج  
 الى ذلك المكان اى قد مسكه انتهى للخروج **مسائل تسليح المعقود**



عليه عينا او عملا وما يجب على الاجر ومساكن الرد وما  
**المستأجر ان يفعل استأجر** اذا دفع اليه من الدار المفتاح  
 وقال د وتك الدار فلما انقضت المدة قال المستأجر اقدر على فتحه فقال  
 رب الدار لا بل قدرت ومسكته قال يقول الرب الرب في باب اجارة  
 الدواب مطلقا لكن ذكر في الخواص لاداه هذا اذا كان مفتاح هذا الغلق  
 لم يقد على فتحه اما اذا كان في حجر مفتاح غلق اخر قال يقول المستأجر  
 وبه تغنى وفي لجامع الاصول اجر من رجل حائشا ودفع اليه مفتاحا  
 فلم يقد من المستأجر على فتحه فبطل المفتاح ايا ما تم وجده فان كان يمكن  
 فتح الحائش بهذا المفتاح فعليه اجر ما مضى لان التسليم ثم من الاجر  
 انما المتضمن جاز من المستأجر وان كان لا يمكن فتحه لم يجب الاجر لان التسليم  
 لم يقع استأجر دابة الى سرقة فادفع الرب الرب الدابة وخلي بها  
 وبيته حان فيكون لوجوب الاجر ولا يجبر على ارسال الغلام في ذلك  
 محل من احد في كتاب ابن بونان بن سفل غلاما قال خي الهذبة ان شاء  
 اما لا يجبر استأجر رجله ليجل له علفا او طعاما من مطبوخة سماء  
 فدرج ولم يجدها شيئا فبطل الاجر على دهاية وجمولته ورجوعه  
 فيلبي به مقدار دهاية ولا يجبر لان الرباء كان له وان لم يمسكه  
 يضمن الى اجر مثله في دهاية به ما سمي له رعي من حصته في مال العين  
 من سير الوافعات استأجر رجله ليلته الكتاب الى فلان فذهب فوجد  
 فلان ميتا في الكتاب الى ورثته او كان غايبا فادفعه الى انسان ليل  
 اليه اذ احض جلا جلا لاجماع وذكره في رواية الى حفص لا في  
 رواية الى سليمان ولورث الكتاب كانت المسئلة على الاختلاف المعروف  
 في باب اجارة الدواب الخواص لاداه و اشار في المعنى انه اذا وجد  
 المنسل اليه ولم يوصل اليه لا يستحق الاجر رجل استأجر رجلا  
 ليلته رسالة الى فلان بعد اذ فوجده فلان ميتا او غايبا فبلغ سألته  
 الى ورثته ان كان ميتا او الى احد ليوصله اليه ان كان غايبا



اولم يبلغ الى احد وجاء يستحق الاجرة بالاجماع بخلاف رد  
 الكتاب فان فيه اختلافا في باب الجارة الدابة قبل باب انتفاع الجارة  
 الخولق رادة ينظر في رد لعة هذا الكتاب فيما لو كان الكتاب مستحقا  
 ومن له فوضعه الاجر على يده على استاجر خطا او قصارا فقال  
 استاجر بكن الخيط او لتقصير ففعل بدل غلام يستحق الاجر فان قال بفسك  
 لا يستحق الاجر وفي الاصل قال لا يرضع فان رضعت مثلي جازيتها  
 ولم ترضع فهي تستحق وان شرط عليها ان ترضع بنفسها اختلف المشايخ  
 ولا وجه لها تستحق في اجارة خولق رادة استاجر حمارا بعشرة دراهم  
 ليحفر لي حفرا عشرين اية عشر وبين عمقه فحفرة خمسة في خمسة بحجر راج  
 الاجرة لنا وفي ربع العمل لان العشرة في العشرة مائة والخمسة في الخمسة خمسة  
 وعشرون في باب الاجارة الخولق رادة استاجر دابة الى سمرقند  
 او الى بخارا فاذا دخل المكان الى البلدة يجب عليه ان ياتي الى بيت لخلال المستاجر  
 استحيانا في بيوت شمس الميرزا في الباب الاول قلت وهذا ذكر  
 في اول باب اجارة الدواب وراى في لطيف في الاجارة رب الدار اذا امتنع  
 عن تفرغ بيت الخلاء لم يجبر لكن لا يمكن ان يفتقر الاجارة لا بد يتصرف بالنسبة  
 في مثل هذا الموضع تماما في اخراج الناس في باب اجارة الدواب كان له حق  
 من عهدهم ولا يجبر على اصلاح الميزاب وتطيين السطح في هذا الموضع ايضا  
 وفي التوازي استاجر دارا فيها بئر ما كان له ان يسقي من البئر بالوضوء  
 من غير ان صاحب الدار لا ان له حق في ماء البئر قبل الاجارة على ما عرفت  
 فبعد الاجارة اولى وان وقعت في البئر افة او نزلت فيها افة فلا يس  
 على احد منها اصله ما في الاجر المستحق كالتخايط وكفى يجب ان يتولى  
 من ثلث الدار عليه على رب الثوب لان الرد نقض القضي فاما يجب  
 على من كان منفعة القضي له ومنفعة القضي للاجر كان له عيبا وهو لا  
 وهو الاجرة وارب الثوب منفعة والعين خير من المنفعة فاذا في الحقيقة  
 الاجرة من اجرة نفسه وصاحب الثوب مستاجر من ثلث الدار على المولى

ولو اجر عبد او دابة وفسخ المستاجر فان مؤنة الرد على رب الدابة  
 استخرجت من معاني كلام خواهر رادة وبه يفتي ما لم يبدل خلد مؤنة رد  
 الموهول على الموهول ومؤنة رد الدابة لعة على صاحب الرد لعة ومؤنة رد  
 المستعار على المستعير ومؤنة رد المضمون على الغاصب في عارضة شرح الطحاوي  
 استاجر دابة بعينها ليضع علمه لاجل بقدر ان اراد المكاري ان يضع علمها  
 من متاعه مع متاع المستاجر فلو ان منع المكاري عن ذلك مع هذا اذا وضع  
 وبافت الدابة ذلك الموضع يجب جميع المخلوك ما اذا استاجر دابة او شغل  
 رب الدابة بعض متاع نفسه حيث يسقط عن المستاجر من الاجرة بحصة في باب  
 اجارة الدواب من شرح خواهر رادة المستاجر ان يولج ويغير ويودع في شرح  
 الطحاوي وهي مؤنة على ما ياتي رجلا ان استاجر شيئا فدخل فوجد بها الى صاحب  
 لمسك لا يضمن اذا كان شيئا لا يحتمل القسمة لان ما لا يحتمل القسمة فلا حل  
 المستاجر ان يرفع الى صاحبه ليمسك في باب اجارة الفسطاط استاجر  
 خيمة الى مكة له ان يولج من غير ان هذا مما لا يختلف الناس فيه من ثلثة  
 البيت فان اسرح فيها جارا وان اتخذها مطبخا ضمن الا اذا كان معدا لذلك  
 كخيمة المسير المستاجر دابة ليركب بنفسه ليس له ان يولج غيره ولا ان يغيره  
 لا اختلاف في الناس في الانتفاع به وهي اول عارضة هذا الكتاب ينظر في كتاب  
 العارضة وقد كتبنا في شرح الطحاوي مطلقا لان المستاجر ان يولج ويغير  
 ويودع وهو محمول على ما لا يختلف الناس في الانتفاع به المستاجر اجارة دابة  
 فاسله هل يمكن الاجارة من غيره قال الشيخ الامام الاجل ظهر الدين رحمه  
 الله الاصح انه ممكن واليه مال استنادنا قال ظهر الدين وانما يمكن في تلك  
 المسئلة كانه لما قال على ان لا اجل لها كانت عارضة فذكر عن ابي بصير في  
 التوال ل ان المستاجر اجارة فاسله اذا قص الدار ليس له ان يولج غيرها  
 من غيره لكن لو اجدها يستحق الاجر على المستاجر الثاني ولا يكون غاصبا  
 بما اجره لانه لو كان غاصبا لا يجب عليه اجرة المثل وذكر قبل هذا من القضي في كل  
 البسخ ان من استاجر دارا اجارة فاسله وقبض واجرها من غيره اجارة

قال بعضهم لا يمكن استئجار  
 بما رآه في رد  
 ان من يملك الدابة  
 يملك الاجارة من غيره



جائزته فله صاحب كذا ان ينقض الاجارة الثانية بخلافه كما قالوا فيمن  
اشترى شرا فاستأجره من غيره فالبائع ان ينقض الاجارة بخلافه  
ما لو باعه ببيع حائز لان الاجارة تنقض بالعدو والباع لا المستأجر ان  
يربط الربط في الاستأجر لان هذا من جملة السكن فملكه المستأجر  
والمستأجر جعل له اجرة غير ملك له ان يؤد به اذا راي منه بطله  
قال ابو بكر البلخي لا الا ان يكون ابوه اذن له في ذلك في سائر احواله  
ينبغي ان يكون له اذ به ثم قال ان كان الاستأجر ان يؤد به قال  
قال لا قال خلق لا تؤد به وليس استأجر الربط ان يضره اصلا في قول ابي حنيفة  
فان ضربه ففعلت يضمن وكذا الكلب في الحرام وفي مجموع استأجره على سبيل  
المن اهل استأجره ان يتركها فضرها فانه ان كان ضرها باذن صاحبها  
واصاب الموضع المعتاد لا يضمن اجماعا وان اصاب غير الموضع المعتاد يضمن اجماعا  
الا ان يكون مادونا له في ذلك الموضع بعينه اما اذا ضرها في الموضع  
المعتاد بغير وصايتها يضمن عند ابي حنيفة بخلافها بخلاف المستأجر حيث  
يضمن اجماعا وقال لا يضمن بالضر المعتاد لان بطلان العقد يستقبل الا ان  
على وجه العادة وليس يستأجر المبيع والمستأجر ان يضر في ذلك  
استأجره ان اهل ليس يستأجره ان يضر في الموضع المعتاد اجماعا  
**مسائل اهل المعقود عليه من حيث الزمان والعمل وقت ومكان**  
والمكان الذي يستأجره المالك ان يملكها فكان بلا مسماة بغير عينا من كونه  
الى ملكه قال في اكلها يجوز قال حنيفة لا يفسد ان يفسد ان يفسد ان يفسد  
عندها فان ذلك لا يجوز لان المعقود عليه مجهول انما يفسد ان يفسد ان يفسد  
الحق له وقد قال المستأجر احملي الى مكة على ان يكون المعقود عليه في الدية  
لكن حنيفة لغني بالجواز كما ذكر في الكتاب وصار ذلك معتادا حتى لو لم  
يصر معتادا لا يجوز في باب الكرا الى مكة استأجره ان يضر بها كل  
يوم بل يرضى ان يضر ما يظن يجوز وان لم يبين قدر ما يظن فقد ذكر في  
اجارة الدواب مطلقا انه يجوز وكذا اطلق شمس الامانة في حق

خواجه

حق العزلة له اجوز انما اذا سمي بالظن وبه يغني كذا ابلان من جاز  
الى بغداد للمخرج مختلفا في وقت الخروج من بخارا بنو خد يقول من يملك  
الخروج في الوقت المعتاد الذي فيه يخرج اهل بخارا والمستأجر الى مكة  
من كونه للمخرج اهلها وجاز ان يترك البعير يوم التروية وعرفة ويوم النحر  
وثلاثة ايام التشرى وينظر الى فروع هذه المسئلة في باب الكرا الى مكة  
استأجره اجبر ان يملك له كذا فاعمل الى العصر وامنع عن العمل بعد  
ذلك لتسره ذلك بل يعمل من حين الفجر الى وقت غروب الشمس اذا كان  
الوقت المستأجر او الفاعل يملك الى العصر فحينئذ لم ذلك اما اذا كان  
كل واحد منهما على المشاخر على العمل الى وقت غروب الشمس استأجره  
دار سنة مستقبلة وذلك حين يهل الهلال تعين السنة بالاهلة ابي حنيفة  
يشترط ان كان ذلك في بعض الشهر يعين السنة بالايام ثمانية وسبعون يوما  
في قول ابي حنيفة والرواية عن ابي يوسف وعند محمد يعين  
شهر او احدا بالايام واحد عشر شهرا بالاهلة وهو احدي الروايتين  
عن ابي يوسف فان استأجرها لربع عشرة بقت من الشهر فانه يستأجر  
بقية هذا الشهر واحد عشر شهرا بالاهلة وستة عشر يوما من الشهر  
الباقي في باب اجارة الدور من اجارة شمس الامانة في كرا الطلاق  
ان في العدة يعين بالايام اجماعا والفرق في الاجارة استأجره ذاتية  
من اوز كذا الى سر فله يجوز لان سر فله اسم بلدة واحدة اما من سر فله  
الى بخارا اختلف مشايخ بخارا قال شمس الامانة لا يفسد الا طهر ان لا يجوز  
لان من كرمينة التي في نخرى فصار كما لو استأجره الى نخرى لا يجوز  
لهذا لان في عرفنا من ديد البلدة فيجوز فيغني بد كره شمس الامانة في  
في شهر الشروط حمل البعير ما يمان واربعون مائة لان العمل تكمل  
في معرفة الصانع قالوا ثمانية اربطان الدليل عليه ان الوسخ عمل البعير  
ما يمان واربعون في كلام العرب وعمل البعير ما يمان واربعون مائة  
والوسخ شوك مائة بالاجماع علم ان الصانع ثمانية اربطان في العتق



والخارج لمعصام وذكر في العشر والخارج من هذا الكتاب محل بالتمام حل  
 من العراق فيجب ان يكون مائة وخمسون متنا وهذا يجب ان يكون محل  
 المحل **مسألة في الاجارة الفاسدة والسكنى زيادة على المسألة**  
 واجارة الغاصب والمتولي في الاجارة الفاسدة ينظر ان كان الفساد لمجالة  
 المستأجر سمي الاجارة او لم يسمي فلا يجب للاجير ان يملك بالتمام بل لو كان  
 المستأجر معاولا لا يجوز له المسكن في اول باب الشركة الفاسدة من  
 كتاب الشركة وقد ذكر في باب الاجارات ان الاجارة سنة بعد سنة  
 المستأجر شهر ولم يدفع العدة حتى اعتقه كان على المستأجر ان يملك بالتمام اجارة  
 المثل بالتمام بل لو كان يملك بالتمام فيما بقي وهذا يدل على ان من استأجر  
 دارا بغير سكنى لم يملك الدار ولم يدفع العدة حتى يملك في يده فعليه ان يملك  
 بالتمام ما بلغ وفي سائر الاجارات الفاسدة اجل المثل لا ينال على المسمى لكن  
 ينقص عن المسمى استأجره اجارة فاسدة حتى وجب اجل المثل فان كان  
 اجل المثل مختلفا من الناس من يستقضي ومنه من يستأجل في مثل هذه  
 الدار به محال لو سقط فينظر الى الوسط من المجرى حتى لو كان يملك  
 مثل هذه الدار باني عشرين والآخر عشرين والآخر باحد عشرين  
 محال على عشرين قبل باب انتفاض الاجارة لغيره في هذه المسألة اجارة  
 فاسدة اذا اجرت من غير اجارة صحيحة كان ومن سأل عنها من قال  
 لا يملك واستحق من التراب من مسئلة في اجارة الدار من كسب  
 الاجارة رجل دفع دارا الى غيره لسكنها وبينهما ولا اجرة فاحس  
 هذا المستأجر من غيره فانهم من سكنى الثاني فيضمن الثاني بالتمام لانه  
 صارت غاصبا والصحيح ان المستأجر اجارة فاسدة يملك الاجارة وانما يملك  
 في تلك المسألة لانها اعانة لا اجارة على ما مر في اول الكتاب كيف وانها  
 لم يدرك المدة على وجه الشرط والمستعجر لا يملك الاجارة انما ذكرها  
 على وجه الشبهة ان شاء فعل وان شألم يفعلها فكنيها اعانة فان  
 اخر من هنا اذا ذكر المدة على وجه الشرط والمستعجر لا يملك الاجارة المستعج

في الاجارة الفاسدة اذا لم يكن قبض المستأجر حتى مات الاجر وانقضت  
 المدة فالاراد اجارة اليد على لا يكون له ذلك كما في الاجارة الصحيحة  
 وينظر مسائل الموت اجارة فادرس رجل استأجر حائطا او دارا شهرا من  
 لا اجرة عليه في الشهر الثاني فاجابة الكتاب وذكر في هذه في اجارة  
 اجارة بعض اصحابنا ان عليه اجرة الشهر الثاني وحكي عن اكثرهم وان عليه  
 انها كما في يوفيان من الميراثين يعني العدل له سقلا او غير العدل ولا يعني  
 من غير فضل من الميراث والحق والارض الغاصب في الاجر المضمون ثم اجاز  
 المالك في الاجرة فيما مضى قبل الاجارة للغاصب لانه هو المالك وفيما يستعمل المالك  
 لا يدفعون لي في حق المالك ولو لم يحرق حتى مضت السنة فالاجرة كله للمالك  
 وهي اجارة اجازت الى المالك واخبر هذه في اجارات الواقعات هكذا حكى  
 هذا قال ابو الليث وهذا كما لو اجرت الى غيره سنة ثم اعتقه وسط السنة  
 واجازنا بعد الاجارة فاجر ما مضى من السنة للمعتق وما وجب بعد للمعتق  
 ذكر في كتاب الترخي وذكر في اجارات القديري ان الاجارة عند  
 تنويف على الاجارة بما في سائر العقود فان اجاز المالك قبل استيفاء المنفعة  
 كان والاجرة للمالك وان اجاز بعد استيفائها لم يعتبر وكانت الاجرة للعاقلة  
 وان اجاز فالاجرة في الماضي والماضي للمالك عندنا في نوسق وقال محمد اجرة  
 ما مضى للغاصب واجرة ما بقي للمالك وهكذا اراءت الخلاء في المنتفاو  
 اجازته ولو اعطى اربعة اجازات ب الارض جان فان كان النزع قد  
 سبى ولم يسمي فلا شيء للغاصب من النزع وهو للمالك وان سبى النزع لم يلحق  
 تاجع الاجارة وهو للغاصب ويختم كتاب الاجارات اجرة الغاصب حين  
 ومضت السنة ثم ادعى المالك اني كنت اجرت عقلا لا يقبل قوله الا  
 بينته ولو قال كنت اؤثره بغير كتاب فله ان يثبت النزع فقال  
 كنت اجرت عقلا لا يقبل الا بيمينه ولو قال غصبت دارا واجرها  
 ثم استأجرها من صاحبها في اجارة الاولي ما ضمه لوجود شرائطها وان استأجر  
 استأجرها من غير فضل في اجارات النوان قال ابو القاسم المصنف اني كمل

وعن



انما استأجر الدار سنة ثم انى ان يدفعها الى الموكل فسكنها بنفسه سنة  
 قال ابو يونس لا اج عليه وقال الجمل لا اج على الموكل لان قبضه وقيله كقبضه  
 لكن لو قيل غاصب سكنى فلا اج عليه في اول الجارات المستحق او جلا ان  
 ان يستأجر له ارضا من رجل بعينه ثم اشتراها من صاحبها بعد ما اشتراها  
 وقيله فهو لا يعلم بالاجارة ثم علم فانه لا يكون له ان يبيعها ولا يكون  
 في يده بالاجارة الغاصب اذا اج من غيره ثم ان المستأجر اج من الغاصب  
 الاخر فليخل منه الاجرة كان المستأجر الثاني فهو الغاصب ان يستأجر  
 منه الاجرة لو جف من احدهما ان اجارة الغاصب العقل ان لم يبيع فيصير  
 الثاني اج من اجرة فلا يجوز نفقة وهو ان الواحد يبيع ملكا ومملوكا  
 الثاني ان الاجارة الثانية تجعل في المقتضى لان رد المقتضى مستحق  
 عليه فنفع من جرة المستحق كما لم يشرى سدا اذا باع من البائع  
 جعل ذلك نفقا للعقل اذا جعل رد المقتضى لا يستوجب الاجرة  
 ساحة بين يدي حالي في رجل في الشارع اجرها من رجل ببيع الفاكهة  
 كل شهر بدينار قال الفقيه ابو جعفر كما يؤخذ من الاجرة فليقل له غاب  
 ولا جرة في الغصب للغاصب وينبغي ان يتصدق بذلك الخصة قال ابو الليث  
 انما يحل له اجرة ان كان بنى هناك وكانوا نخوة حتى يبيع بذلك غاصبا  
 اما اذا لم يفعل ذلك فلا لانه ليس باحق من المستأجر في اجارة التوا  
 المستحق اذا اج الموقوف اه كان الواقف شرط ان لا يواحد من سنة  
 لا يجوز الزيادة على سنة وان لم يكن شرط جازت اجارة ثلث سنين اما  
 الاجارة اكثر من ثلث سنين تكاليفه قال مشايخنا لا يجوز وقال غيرهم  
 يرفع الى الحاكم حتى يسطر به اخذ الفقيه ابو الليث في اجارات النوازل  
 اجارة ما يولد بسله اجلا لينا ووك الارض يجب ان يجوز لانه في  
 معنى المشتاع وتمامه في الزيادات في باب الهبة قبل حياية ام الولد  
 مستأجر وقال القاضي الامام ابو على النسفي روى عن محمد بن عبد الله بن جواد ان اجارة  
 البنا وحدها قال استأجر ارضا فبنى فيها بناء ثم اجرها من صاحبها

استوجب من الارض حصته البنا فلو لم يجز اجارة البنا وحده  
 استوجب حصته البنا من الاجر وكذا جواز اجارة الفسطاط ولا فرق  
 بينه وبين ذلك قال فكان ابو نصر يقول لا يجوز اجارة البنا ووك  
 الفسطة فاوردت عليه الفسطاط فلم يثبتها له الفرق بينهما اجارتهما  
 فيها زرع او شجر وغيره منها يمنع الزراعة فالاجارة فاسده فلو اذ كان  
 الزرع لم يدرك بحيث يضر الحصاد اما اذا ادرك بحيث يضر الحصاد  
 قال ابو الهيثم في باب الاجارة الفاسدة بكونه يؤخر الحصاد في التسليم  
 وعليه الفتوى كما لو اج من ارضه متاعه او دفع المتاع وتسليمه له ان لم يضر  
 التسليم كذا قلنا وقال القاضي ابو على النسفي اذا استأجر بيتا مشغولا بامتعة  
 الاخر كئنا نرى ان الاجارة جائزه والتسليم لا يصح حتى يخلو روافد عن محمد  
 ان الاجارة لا تجوز وجعله كارض فيها زرع ووك ارضا فيها زرع لا يجوز  
 وان فسخها وسلم لا يصح ايضا لان الاجارة لما وقعت فاسده لا يجوز  
 الا بالاستئذان وذكر القاضي في الجاهع المصنف عن محمد بن النضر قال لا يجوز  
 الامام استئجار النوازل اذا استأجر ارضا فيها اشجار ان كانت الاشجار  
 وسط الارض لا يجوز وكذا المستأجر المزارعة وان كان في وسط الارض  
 شجرة او شجرتان صغيرتان مثل الكاكة التي يضي عليها حول وحول حوز  
 وان كان الشجرة عظيمة لا يجوز لان له وقفا داخل الارض ويكون له الفضل  
 فينظر به المتأجر وقد اذ كان في الارض ارضه ان كان في ناحية الارض  
 حوز واذا رفع الارض منه لم يخل بعد ذلك تحت العقل ببيع كذا التام  
 وقال الفقيه رحمه الله اذا استأجر ضياعا بعضه مشغول وبعضه  
 في غير تصح الاجارة في الفارغ يحصر من الاجر ولا يجوز في المشغول  
 ولو قال اج من اجرت منك الارض وهي مشغولة وقال المستأجر ملك  
 فهي في اجارات الواقف وانما على التوا **كتاب**  
**الوكالة** انما هو كماله في بيع بل ان يبيع وهو ان يبيع ثم يبيع  
**الاستصناع** والوكيل بالشر او لى ايضا النوع ثم في كيفية توكيل المالك



**للوكيل** ولو قيل لو قيل **ثم مسائل الوكيل** في القروض والديون **ثم مسائل**  
**مسائل** اثبات الوكالة **ثم مسائل المأمور** بدفع المال لجهة فيها الدين  
 وغير **ثم مسائل** الوكيل بالخصوص **ثم مسائل** الوكيل بالطلاق والمخلع  
 والنفك والعتاق وغيره **ثم مسائل** العزل وما يخرج به الوكيل عن  
 الوكالة **ثم مسائل** العزل عن الوكالة المعلقة واللازمة **الفاصل بين**  
**الفاصل** الوصاية في حياة الموصي وكالة في ادب القاضي وقائمة في كتاب الوصاية  
 اذا قال فقد وكيل في كل شيء فكل ما لم يفظ استثنى **ثم مسائل** ان  
 ان لا يصير وكيل اصيل لان هذا هو كمال مجهول وجه الاستحالة ان  
 الوكالة لا تبنى على الحفظ قال الله تعالى ولو على كل شيء وكيل اي حفيظ وان  
 التوكيل استعان به وانما يستعان في النفع والحفظ قال الله تعالى تفقحوا  
 وهو المتقن فكل علم فلو زاد فقال فقد وكيل في كل شيء جازي اوجه فهو  
 قرض فهو وكيل في الحفظ والبيع والشراء ويقاضي ديونه وحقوقه والجهة  
 والصفة وغير ذلك لانه فرض التصرف في الاما فصار كما لو قال ما صنعت من  
 شيء فهو جازي فكل من جميع انواع التصرفات وهذا يخرج الموكل فيقال له اجعلني  
 وكيل في ما لك جازي اما صنعت واذا فعل ذلك صار وكيل في كل شيء كما  
 كما ذكرنا حتى لو اتفق على نفسه جازي لانه جازي صيغة وهذا من صنعة في باب  
 الوكالة في ادب القاضي وهذا التعليل يقتضي ان اذا اطلق امرته **ثم مسائل**  
 ففعلت بعد ذلك حتى يتبين خلافه وفي واقعات الشافعي قال وكالة الاصل  
 يكونه وكيل في المعافضة والهبات والعتاق وقال محمد في الهبات  
 على الحيضة يكونه وكيل في المعافضة دون الهبات والعتاق وذكر  
 في وكالة النواز قال ابو بكر ذكر عن ابي عبيد الله انه قال من عيّن  
 فمن قال له غير ذلك **ثم مسائل** في جميع اموري فقال الوكيل طلفت امرتك  
 ثلثا او قال او قف جميع امرك فانما يكون فعلة وقال ابو نصر  
 لا يجوز شيء منها منه قال ابو الليث وبه نأخذ وكله بالخصوص في كل  
 حق له في مومن كذا او يقض غله في مصر كذا او لو وكله بالخصوص

اثبات ح

مع فاذن في كل حق له قبل يتناول كل حق له قبل فلا ان يوم التوكيل  
 لا غير اذ او كل ذلك بالخصوص في حق له قبل اهل هذه البلدة او قال  
 في بلدة كذا يكون توكيل بالخصوص في كل حق له قبل اهل هذه البلدة او قال  
 وما يحدث له استثنى **ثم مسائل** ان يكون تعيين المصير وتعيين الرجل  
 مستق او لو كان وكله بكل حق له او بالخصوص منه في كل حق له جازي وان لم  
 يعين المصير ولا الرجل في ما يشاء الوكيل من ان ياداه هذه الجملة  
 تعاقب الوكالة بالشرط جازي مطلقا اما الكفالة تصح تعليقا بالشرط  
 المتعارف وبغير المتعارف لانه قال في اخوكفا له العيون كفل بنفس رجل  
 فان لم يوافق به عدل فعليه ما على الاصيل صح ولو قال فان وافقتك به عدل  
 فعلى ما عليه ثم وفاءه لم يلزمه المال لانه شرط ان يلزمه المال ان حصل اليه  
 قاله ابن سماعة عن محمد بن يحيى في كتاب الكفالة فتوقفنا لو كالت يا تى في  
 النوع الثاني لو كالت لا يتصل بالشرط الفاسدة شرطا ما كتبه في باب  
 شركة العنان من عتيم وفي اول شركة التاجر بعد بيان الانواع اذا وكل  
 انسان لا يصير وكيل قبل العلم هو المحتال في الوكالة والمادون نحو اهل  
 وفي وكالة شرح الخاوي اذا قال لرجل اذهب بعدي هذا الى فلان  
 فبيعة منك فلهب به اليه فاجره صاحب لعدا اوجه ببيعة فاشتره  
 صح منه وان لم يجز بذلك واشتره منه ذكر في كتاب الوكالة من الاصل ان  
 البيع جازي وجعل معرفته المشتري بالثمن كمال معرفته البايع وذكر  
 في التين يا ذات انه لا يجوز البيع في المادون البكر ما يدر على له  
 يجوز فانه قال اذا قال المولى لعموم بايعوا عبدي فاني قد ادنت له في  
 التجارة فبايعوه جازي وان لم يعلم العبد باجر المولى اياهم بالمبايعه  
 فعلى رواية النازيات ليس التوكيل كالوصاية فان من اوصى اخاه  
 او جعله وصيا بعد موته ثم مات فباع الوصي شيئا من الثمن قبل  
 عمله بالوصاية والموت جازي فيكون ذلك قبيح لانه الوصاية فلا  
 يمكن اخراج نفسه والفرق ان الوصي خلف الموصي عند خلاصه

زيادة



فيقوم مقامه كالوارث والوارث اذا باع من التركة بعد موت مورثه  
جاز وان لم يعلم بموته كذا الوصي اما التوكيل او العمل او من من  
الموكل فيعتد باوائده وتوافيقه واوائده وتوافيقه لا يلزم العشا  
الا بعد تعلمه والسماح كذا هذا وسبب من هذا الجنس في ما دون هذا  
الكتاب وكل غايته في ذلك فلم يعلم الموكل بالرد حتى قبل بحبل بيع  
فانه نص في باب ما يكون قسي الوصية من ادب القاضي اذا وصى الى  
غايته فبلغه في رد الوصي بالرد حتى مات ثم قبل الوصي صحة  
وصار وصيا لان الرد لم يقع من غير علم الوصي ويجوز ان يعبر رد  
التوكيل دون رد الوصي اما الظاهر فهو التسوية **سائل التوكيل**  
**باب بيع** اذا قال لرجلين ابيعا هذا فمضى جاز او قال ان باعه احد  
فمضى فهو جاز فان باعه جاز ولو قال وكنت قد اوفدت جاز  
وبيع احد فمضى في باب الوكالة في بيع الثبات والارض والوكالة التوكيل  
هل تقبل التوقيت بان قال وكنتك يبيع هذا الشيء اليوم او قال ببيع  
صدي اليوم او قال اعتقه اليوم او قال اشتر لي اليوم عبدا بالثمن  
لا يتحقق حتى لو فعل ذلك غدا جاز استحسانا في باب وكالة المشتري  
وفي صلبه خوله له وفي احوال الوكالة يقبض الودعة من وكالة  
الاصل في ذكره في اول التركة ان عنه وانما في الاطراف ان لا يبيع في وكالة  
الطحاوي في كل بيع عبدا غدا كان وكيل في الغد وفيما يعله ولا  
يكون وكيل فيما قبل ذلك وكذا ان رتب في وكالة المشتري قال لا يخرج  
عندي اليوم او طلق او اني اليوم ففعل ذلك من غدا جاز اذا كان  
اليوم وكيل فهو غدا وكيل ولو قال ببيع عبدي غدا او طلق احده في  
غد ففعله اليوم لم يحرم والمثله في اول باب الوكالة بالعنف  
من وكالة الاصل **نوع** التوكيل بالبيع بالثمن اذا باع بالغير لا يجوز  
عند رفس وكذا اذا وكل بشي شيء بغيره بالغير فاشتره بالثمن  
لا يجوز عنده وعندنا يجوز ذلك كله في اخذ وكالة المشتري

وتكاح التوازل من وكل وكيل ببيع عبده بالثمن وهو قيمته ثم تغير  
سعره وصار يساوي الفين قال ابو بكر ليس للتوكيل ان يبيعه بالثمن  
وفي العيول عن محمد في التوكيل ببيع جارية بالثمن اذا باعها بالثمن على  
على انه بالخيار فرادت فيتم على الفين ليس للتوكيل ان يبيع بغيره ولو  
قول اني يوسف وفي قياس قول اني حشفة البية جازين ولو لم يمس  
التوكيل وتكثرت حتى مضت اثلاث جاز البية عند اني يوسف ومحمد  
يجزى بطل ولو كان البايع وصيا كان قياس قول اني حشفة مثله  
وقال محمد جاز في البيع والتوكيل ببيع الدفانين بالثمن اذا باع  
بما لا يتغابن الناس مثله قال ابو بكر لا يجوز لعنه في قولهم وقد  
من نحو في البيوع اذا قال الدفن لرجلين بغير الثمن فاستوفى دينك  
او قال ببيع لا تستفاد دينك فباع باجل يجوز في باب الثمن الذي يكلف  
صاحبه بالاخصار من الزيادة ان وسبب جنسه في اول البيوع الرابع  
الذي بعده التوكيل بالبيع المطلق اذا باع بتمن من قبل على قول  
ان حشفة يجوز وان طالت المدة وعندنا يجوز باجل متعارفي في تلك  
الساعة والا فلا ومن ان يوسف ان وكله بالبيع على وجه النجاة فله  
ان يبيعه بالنسيئة في باب الوكالة بالثمن للصود الشهد وفي شرح  
الطحاوي وفي وكالة التوازل التوكيل ببيع العبد اذا باعه سيده جاز  
عندنا في حشفة اما عند ابي يوسف ان كان البية للنجاة فالنسيئة جاز  
وان كان لمخاضه لم تجز النسيئة فيه قال ابو الليث وفيه باخر وذكر  
في المنتقى عن ابي يوسف انه قال بعد اذا باعه نسيئة يتايم الناس اما  
اذا طول المدة لا يجوز في هذا الموضع ايضا وذكر في الباب الثاني من  
شرح بيوع الكافي التوكيل بمطلق البيع بمكمل البية بالنسيئة عندنا خلافا  
لشافعي رحمه الله ثم على قول اني حشفة يجوز البية بالنسيئة طالت المدة  
او قصرت وعندنا لا يجوز الا باجل متعارفي في تلك الساعة التوكيل  
بالبيع نسيئة اذا باع بالتقدم ما يباع بالنسيئة يجوز ولا في اول



مضاربة خواتمه وفي وكالة الطحاوي ولم يعتبر هذا السند  
لأنه في شرح عصام فيجب أن يكون في اعتبار اختلاف الشايع وقد  
لو قال لا تبعه بالنقد فباع بالنقد يجوز والفتوى على الجواز مطلقا هكذا  
ذكرهنا ورأيت في باب الوكالة ببيع النياك والأرض وفي وكالة الكافي  
إذا قال بعه بالقبض سنة فباعه بالقبض سنة فباعه بالقبض سنة فباعه  
بأجرة بأقل لم يجز ولو باعه بالقبض سنة فباعه بالقبض سنة فباعه  
اختلاف الجواز باختلاف الموضوع قال في موضوع ما ذكرهنا فيما إذا لم  
يعين على الوكيل ثمننا وموضوع ما في كتاب الوكالة إذا عين عليه  
ثمننا وفي وكالة العيون ابن سميعة عن محمد بن محمد بن عبد الله بن  
وبعه بالنقد فله أن يبعه بثمنه وكذا لو قال بعه وبعه من فلان  
فله أن يبعه من غيره ويكره له ذلك مشقة كما لو دفع إلى أخيه مالا  
مضاربة فقال جرد هذا المال مضاربة واشترى به الزرع كان له أن  
يشترى به غيره الزرع وفي آخر وكالة الكافي قبل باب الأصل بالشرح إذا  
وقال له أن يبيع عنده من فلان فباعه من غيره لم يجز ولو أجه أن يشترى  
له من فلان كما دنا بعينه فاشترى من وكيله أو من رجل اشتراه منه  
فهو جائز وفي باب الوكالة بالاسم إذا أسلم الوكيل إلى غيره من سمي موكلا  
صا ومخالفا كما لو أسلم في غير ما أسماه قال له يبع بشهود أو قال ببع  
واشهد فباع بغير شهود لا يجوز في أول وصايا النوازل ولو قال  
ببع بالرهن أو قال ببع بالقبض أو قال ببع فخره من أو كفيلا وهو قوله  
لا تبع إلا بالقبض والرهن لأن الشهود تفيد عند المحقق ولا تفيد  
عند الأقل الزعم من الشراطة في حال دون حال أما الرهن والقبض  
مفيد في الحالين فلزم الشراطة مطلقا وكان لا شراة وقد رخصت  
بمنعه بخلاف الرهن والقبض أو ببيع عبده له ودفعه إليه  
وقال لا تدفع بعد دفع البيع حتى يقضى الثمن فباعه المأمور ودفع  
إلى المشتري قبل قبض الثمن فتوى الثمن على المشتري جاز البيع

ولا ضمان على البايع كما لو باعه الوكيل ثم قبل أن يدفعه ثمنه عن  
البيع قبل قبض الثمن وقال لا يؤوسف إذا أوجه بالبيع وثمنه أن تدفع  
حتى يقضى الثمن ليس له أن يدفعه فلو دفعه رد على البايع حتى يأخذ  
الثمن فإن مات في يد المشتري سلم البيع وعلى البايع ضمان الثمن للأمر  
وسمى به البايع على المشتري وليس البايع على المشتري شيء ولو كان الأمر  
قال للمأمور حتى دفع العبد له بعه بالقبض ولا تبعه حتى يقضى الثمن  
من صاحبه قبل البيع فباعه المأمور قبل أن يقضى الثمن بطل البيع  
ولا يجوز حتى يقضى الثمن من المشتري ثم يقول له فلا يقبل هذا العبد  
بهذا الدرهم التي قبضت منك فإن فعل هذا كان البايع جائزا ولا يبيع  
بأصله وذكر الناضج في اجناسه في مجلس شرايط الجمعة إذا قال  
لا خرو كلتك ببيع هذا العبد بشرط أن لا يقضى الثمن فلا يقضيه والنهي  
بأصله ولو قال له بعه وفخره هذا فاحذر هذا قليل حال عند أبي حنيفة وما  
أبو يوسف ومحمد لا يجوز إذا كان بأقل من قيمته نقضانا لا يتعاضد الناس في  
مثله في وكالة المخلفات **نوع** بيع الوكيل بمعنى لا يقبل شهادته له بأقل  
من قيمته لا يجوز عند أبي حنيفة رضي الله عنه وبأنه من قيمته يجوز ومثل  
القيمة في رواية البيهقي لا يجوز وفي رواية الوكالة يجوز ويبيع الله  
المضارب أو شراؤه ممن لا يقبل شهادته له بسبب لقائه والنزوح  
يعني يسيرة يجوز عند أبي حنيفة كما في الوكيل الخاص وبأنه البيع يجوز  
وبأنه الشراة يجوز وبمثل القيمة يجوز فعلى رواية البيهقي في البيع بمثل  
القيمة تعاونا عند فبيع المفاوض من لا يقبل شهادته بأشياء كثيرة  
هذا الكتاب أنه ينفذ وفيه كلام وفي وكالة الطحاوي لا يجوز بيع الوكيل  
عن نفسه أو من أبين له صغيرا أو عبدا غير مملوك وإن أوجه الموكل  
بالبيع وهو كذا أو أجاز له ما ضمنه ولو أوجه بأن يبيع من يوبه أو من  
أوجه له البايعين أو من زوجه أو النزع أن كان الموكل أوجه أو ممن  
لا يقبل له شراة أو أجاز له ما ضمنه فباع منهم جاز ولا يبين له ذلك



من يجوز بيعة و شراوة بالمعروف والعين ومن لا يجوز ذلك  
منه ومن يجوز منه بالمعروف دون العين فينظر وفي باب الوكالة  
والقيام على الدين من الكافي اذا اجاز له في الوكالة ما باع به من شيء  
فبيعه من هو له جازن الا من نفسه وولده الصغير ومما يملكه الذي  
لا دين عليه لانه قال ما باعه به من شيء فبيعه جازن ولو لم يقبل ذلك لم يجز  
لبيعه في قياس قولنا في خيفة **نوع** اخ لو كيل بالبيع لا يطالب بالثمن من  
من قال لنفسه لان الثمن ليس له في الوكيل بالشيء ولا يحضر على التقاضي  
ولا يستيف الا اذا كان وكيل بالبيع كالبائع والسمان والركال فيجوز  
لان من سواه مبيع فان فعل فيها وان استوفى لغيره اهل الموكل على  
المشترى في اول مصاربة الجامع الصغير هو القبض في البيع للوكيل  
ولو قبض الموكل صح في وكالة الجامع وفي شرح باب الوكالة بالبيع  
قلت وهذا في غير التصرف اما في التصرف فلا يجوز وقبض الموكل لانه عميل  
بمصلحة الاتحاب والقبول ذكره في اخر من الكافي من اخر شرح المصد  
الشهيد الوكيل ما دام حيا وان كان غائبا لا يتقبل الحقوق الى الموكل  
في اخر ودل على خواتمة ذكره في تلكه فيجوز للفتوى وقد كس  
الفضل على ان الوكيل بالبيع اذا مات عن وصي في الحقوق تنتقل الى وصيه  
دول الموكل وان مات ولم يوص فيسفع الاصل الى القاضي لينصب وصيا  
وهو قول بعض مشايخنا وقال بعضهم ينتقل الى من وكاله ولا يثب القبض  
المشترى كره في اخر كتاب الاول من شهادت الجامع الوكيل يملك بالبيع  
يملك انما يبيع عن العيب عندها اما عندنا في يوسع قال بعضهم ان كان  
قبل القبض يملك لانه العيب قبل القبض لا حصه له من الثمن حتى لو جاع  
من العيب قبل القبض على ثوب لا يكون بدل العيب بل بمنزلة الزيادة في  
المبيع حتى ينقسم الثمن على المبيع والثوب على قدر قيمته وان كان بعد القبض  
لا يملك لان بعد القبض للعيب حصه من الثمن حتى لو جاع من العيب بعد  
القبض على ثوب فالثوب يكون له بدل العيب فيقوم المبيع مبيع

ويقوم عين مبيعاً فان تفاوت امكن في يديها يكون حصه الثوب وفي  
بعضهم يملك ابنه على الاطلاق لان الوكيل بمنزلة الموكل فيما لا يبيع بالوكيل  
باب المحتج به لا يملك الموكل ان يبيع بالخير ان شاء قبل وان شاء على الوكيل  
ذكره في اخر وكالة الجامع من شرح استاذنا وينظر في بيوع هذه الكتاب  
الوكيل بالبيع يملك اسقاط الثمن عن المشتري بالاقالة والابن والمقاصبة  
جماعاً على الوكيل عندهما وقال ابو يوسف لا يملك ذلك لكن عندنا اذا تقابل  
الوكيل والمشتري حتى سقط الثمن عنهما ينقل الاقالة في حقها حتى لا يعود  
المبيع الى ماله البايع الموكل وعلى قولنا في يوسف لا يملك اسقاط الثمن  
وتأخذه وقبوله احوالة على من هو دون المشتري في الملاءة او فدية او  
واخذ العوض عن الثمن والصله منه على شيء يملك الوكيل ذلك كله عندهما  
وقال ابو يوسف لا يجوز ما فعل الوكيل على الاو والثمن على المشتري في وكالة  
التزويج وفي باب الوكالة بالبيع من بيوع المصنف وفي باب الوكالة بالبيع  
على ان يار من وكالة الكافي ثم في وقوع المقاصبة ان كان دين المشتري على  
الموكل وهو مثل الثمن من قصاصاً اجماعاً وان كان دينه على الوكيل فعلى  
المخلوق وان كان عليه بغير قصاصاً يدين الموكل اما عندنا في يوسف وطه  
واما عندهما فلا ان الثمن لو صار قصاصاً يدين الوكيل الاحتجج الى  
قضا الوكيل للموكل ولو صار قصاصاً يدين الوكيل الاحتجج الى قضا اخ  
فتنصيرنا المسافة ولا ان الموكل يملك اسقاط الثمن عن المشتري بالاجماع  
فعلى هذا الجبلة في موضع اخر اذا كان له دين على زيد دين لا يود به  
يقول كل من اثن عن العيب في شراعي من زيد فاذا اشترى اتفق المقاصبة  
بين دين الوكيل على البايع وبين دين وجب للبايع على الوكيل ثم الوكيل  
ياخذ الثمن من موكله الثاني ان يوكل بدين غير بالش من المدون  
فتنفع المقاصبة بين دين الموكل وبين ما وجب للبايع على الوكيل اصل  
هذه المسئلة استفادنا ان ياداً في باب من المبيع وعلى ابو الليث  
في وصايا النوان عن كتاب المادون اذا باع الوكيل والمشتري على الموكل



دين مثل ذلك الثمن يصير قصاصا بدين على الموكل ولو كان للمشتري  
دين على الموكل انما يصير قصاصا بدين على الموكل دون الذي على  
الموكل وحكي لنا طفي عن مناسك ان الموكل يبيع اذا باع من  
دائنه فالدائن ان جعل الثمن قصاصا بما له عليه في قيس قول ابي حنيفة  
وجعل وجهها الله ويضمن الموكل للموكل بمثل ثمنه ابر الموكل المشتري  
من الثمن وفي قول ابي يوسف لا يصير قصاصا وقال ذكر في نوادر  
ان كان دين المشتري على الموكل فارد ان يجعله قصاصا ليس له ذلك  
لان الموكل ليس له مطالبة المشتري بالثمن في اخذ وكاله التي اقصات  
ولو كان دين المشتري على الموكل فارد جعله قصاصا بالثمن ذكره على  
الخلاف المعروف **نوع** اخذ ادفع المديون عبدا الى رب الدين وقال له  
بعه وخد خفك او دفع اليه دنانير وقال اصرفها وخد خفك فيها  
وجعله في الداهم فباع او صرفه وقبض الداهم فهلك في يده هلك  
على المديون ما لم يحدث الدين فيها قبضا ويصير اخذ او تمكلا لو قال  
له بعه تخدك او قال له بعه الدنانير تخدك ففعل يصير المقتول مضمونا  
عليه كما قبضه قبل باب الكي **الفصل** في صرفه من اداة الموكل  
بالبيع اذا لم يسلم المبيع اليه حتى قال بعه من قبل ان يخلو قبضه  
التمس منه او قال قبضته قد فعه الى الاق او قال فعه عندي وفيه  
الموكل في البيع في قبض الثمن وحله صرف الموكل في البيع دون  
قبض الثمن في حق الموكل فان شاء المشتري نفد الثمن بامره الى الموكل  
وقبض منه المبيع وان شاء فسخ البيع وله الثمن على الموكل في الجاهل  
جميعا الا في قوله قبض الا في الثمن من المشتري وان صرف الموكل  
في البيع وقبض الموكل الثمن وكذا في الهلاك او الزوال اليه  
فالقول للموكل في ذلك مع يمينه وحبس الموكل على تسليم العبد  
الى المشتري من غير ان ينفذ المشتري الثمن بانها هذه الم يكن العبد  
مسما الى الموكل انما اذا كان مسلما اليه فالقول للموكل في ذلك

كله ويسلم العبد الى المشتري واليمين على الموكل دون المشتري لان العا  
اقبى بين ان المشتري عن الثمن فان خلف الموكل على ما ادعى من غير ان  
وان نكل ضمن الثمن للموكل فان استحق العبد بعد ذلك من يدى المشتري  
رجوعا بالثمن على الموكل ولا يرجع الى كمال يدك على موكله اذا لم يصدق له  
الموكل وله ان خلف موكله على العلم بقبض الموكل بقبضه الثمن اما  
ان اقر بقبض الموكل من المشتري لا يرجع المشتري على الموكل ولا على  
الموكل ولو لم يستحق المبيع لكنه وجده المشتري عتبا في يد الموكل  
بقبضه ان كان اقر الموكل بقبضه الثمن استرد منه الثمن ويرجع الموكل  
يدان على موكله ان كان صدقه في قبض الثمن ويكون المبيع للموكل وان لم  
يكن صدقه لا يرجع وله ان خلف الموكل على العلم بقبضه فان نكل من حقه  
وان خلف لا يرجع لكنه يبيع العبد ويستحق في ما ضمن من ثمنه ويرد الفضل  
على الموكل ولا يرجع بالنقصان على احد هذا اذا اقر الموكل بقبض نفسه فان  
كان اقر بقبض الموكل من المشتري لم يرجع المشتري بالثمن الا على الموكل  
لعدم الدفع اليه ولا على الموكل لانها لا يصدق ان على الموكل في اقرارها  
بالقبض وخلف الموكل بانها فان نكل رجوع عليه والمبيع له فان خلف لا يرجع  
الى بياع المبيع ويستحق في المشتري منه الثمن ولو كان الموكل الذي يباع  
وسلمه ووكله رجلا يقبض الثمن فقال الموكل قبضت فصاع او دفع  
الى الاق ومجد الاق ذلك كله فالقول للموكل بيمينه وبين المشتري  
من الثمن فاذا وجد به عتبا فارداه برده على البائع لم يكن له ان يرجع  
بالثمن على البائع لعدم ثبوت القبض في زعمه ولا على الموكل لانه لا يعمل  
بغيره انما هو امين في قبض الثمن وانما يصدق في حق دفع الضمان عن نفسه  
كما ذكرنا واذا ارد المشتري على البائع باعدها ضي واوفي من المشتري  
ونعمته ويرد الفضل على البائع ولا يرجع عليه بالنقصان ولا على الموكل  
الموكل هذه الجملة في وكالة الجامع في الباب الاول والثاسع وشع  
الطحاوي وسياي نحو في فصل الموكل بالاقرار المشتري من الموكل

كيل



اذا باع من الوكيل ثم استحق رجع الوكيل على المشتري وسباني نحو في  
 فصل الوكيل بالافق ارجع المشتري على الوكيل ثم الوكيل على سوكه في باب  
 الشهاده من شفعة من هره زاده وفي وكالة الجامع اشترى جارية وبها  
 فباعها من غيره وقصص الثاني ثم اشترى بها المشتري الاول من المشتري  
 الثاني وقبضها ثم اطلع على عيب كان عند البائع الاول فان المشتري الاول  
 لا يبيد الا على البائع ولا على المشتري الثاني **نوع** اخر اذا باع القاضي  
 اذا امر امينه ببيع المادون بطلب الغرماء ان قال جعلتك امينا في بيع هذه  
 العبد لا يلحقه العهدة حتى لو وجد المشتري به عيبا لا يرد على امينه بل  
 يطلب من القاضي ان ينصب امينا اما الاول او غيره فيرد عليه اما اذا قال  
 ببيع هذا العبد ولم ين داخلف المشاخي فيه والصحيح انه لا يلحقه العهدة  
 في مادون خوهر زاده وذكر في باب من القضاة في قصص الجامع الصغير القاضي  
 او امينه اذا باع عبد المقيم ما اخذ المال ففزع واستحق العبد فرجع المشتري  
 على الغرماء ولو كان الوصي باعة للغرماء بام القاضي ثم استحق او ما  
 قبل القضي وضاع الثمن رجع المشتري على الوصي والوصي على الغرماء ولو باع  
 امين القاضي للوارث والباقي مخالفا رجع المشتري على الوارث ان كان امينا  
 والا ينصب القاضي عنه من يقضي دينه وسباني نحو في كتاب ادب القاضي  
 في مسائل ببيع مال المدنون **نوع** اخر الوكيل بالبيع يملك التوكيل نقض الثمن  
 في التكنة بالاستباط في باب الوكالة من صير فسخ هره زاده الوكيل بالبيع  
 اذا وكل غيره فباع الثاني بحضرة الاول جائز لكن الحق في رجوعه الى الاول  
 في فتاوي البقائي وفي وكالة الحبل وحبل العيون يرجع الى العاقد  
 وفي وكالة النواز من ابي يوسف انه ليجاز ببيع الثاني فان لم يكن حضر  
 الاول اذا كان الموكل عن النبي الذي باعته الثاني قال ابو الليث اما في  
 قول بحله لا يجوز وهو قول ابي حنيفة رحمه الله الا ان يكن الاول  
 حاضرا او في قول زني لا يجوز وان كان الاول حاضرا او في قول ابي الليث  
 حان بيع الثاني سوا كاله حضرة الاول او لم يكن وسوا بين الموكل

الثمن او لم يبين وذكر المصنف في وكالة الجامع الصغير فقال اذا باع  
 الثاني بغيره الاول يجوز اذا كان الاول بين الثمن للثاني والحال الى كتاب  
 الوكالة وقد طالت ذلك في كتاب الوكالة وقت قرأها فلهذا في كتاب  
 ذكره البقائي ايضا وفي حله في كتابه الرهن على ما ياتي في الفصل وذكر  
 في وكالة الطحاوي اذا باع الثاني لا بحضرة الاول لا يجوز حتى يجزى وذكر  
 في وكالة الكافي اذا وكله بشرا عبد بغيره بغيره فلو وكل الوكيل وكلا  
 المحر لفلان فاشترى له لزم الاول الثاني دون الاول ولو اشترى بحضرة الاول  
 لزم الاول لا قبل ولو وكله فلهذا ذكره في الجامع الصغير فانه قال اذا باع  
 غني الوكيل فباعه الوكيل فاجازه جاز ورايت في وكالة خوهر زاده ان الوكيل  
 بالبيع او الاجارة اذا وكل غيره فباع الثاني او اجار الاول حاضرا او  
 او غائبا فاجاز الوكيل الاول ذلك جاز فقد شرط هنا الا حصة  
 من الوكيل الاول للمحرار وان حصل البيع او الاجارة من الثاني حضره الاول  
 الاول وذكر بعد هذا انه اذا باع الثاني بحضرة الاول يجوز ولم يشترط  
 الاجارة وهو المذكور في الجامع الصغير ذكرها بين الروايتين في باب  
 الوكالة بالقيام على الراعي المبسوط لخوهر زاده وفي هذا الباب من وكالة  
 الكافي ثم قال خوهر زاده حتى عن الكرخي انه كان يقول ليس في المسئلة لغت  
 الر واثنين لكن ما ذكره مطلقا في بعض المواضع انه يجوز اذا باع حضرته  
 محمول على ما اذا اجاز الوكيل ذلك والى هذا ذهب عامة مشايخنا وفي  
 ذلك ان يوكيل الوكيل لما يصح التحول بالعدم فيكون الثاني في فسخ ليا  
 وعقل الفسخ في لايتم الا بمحض حضرة المحضر بماله بغيره من جعل  
 في المسئلة روي اثنين في رواية شرط الاجارة لما ذكرنا وفي رواية تكفي  
 حضور الاول كما ذكره في الجامع الصغير قال خوهر زاده وعلى هذا احمد  
 وكيلى البيع والاجارة اذا امر صاحبه فباع بحضرة او اجاز في رواية  
 ولا يجوز في رواية ما لم يكن الا الثاني او ما كان وذكر شمس الائمة  
 السرخسي رحمه الله في التلث الاخير من ابواب الاول من الرهن الاصل



ان العمل في الرهن اذا وكل وكيل ببيع الرهن فباع والعمل  
خاص جاز الا عند رفض وان كان العمل غايبا لم يجز الا ان يجزى له  
العمل بعد ذلك وكذا لو وقت العمل للوكيل ثم فباعه لم جاز الا  
عند رفض وان كان العمل غايبا لم يجز اما اذا كان بمحض من العمل  
وظاهر فان كان بغير محض من العمل فكذلك في رواية قد انكسب  
لان مقصود الالة قد حصل حين وقت العمل للوكيل ثم فباعه تمام  
العقد كان برأيه ومقصود الالة لا يعلل له ولا عار له وفي غير هذا  
الموضع يقولون لا يجوز الا ان يجزى لان تسمية المثل تمنع التخصيص  
الا ان يادة ولو جعل العمل بها ببيعة بائنه ثلث يادة جده وكثر هدايته  
وسايل بعد ذلك مسايل في وكيل الوكيل **مسائل المستضعف والوكيل**  
**بالشر المستضعف** لا يملك الا يضاعف والابداع في فديعة هذا الكتاب  
دفع ما لا يضاعف واپره بان يشترى له ثوبا يصح في البضاعة  
المطلقة كالمفروء بالمشنة في باب التوكيل على ما ياتي ذكره في الباب  
الرابع والستين من الزيادة ولو دفع الى الف درهم بضاعة  
واحدة ان يشترى له جان وكل ما يحوز في البضاعة كحوز في المضاربة  
لكن المضارب يملك بيع ما اشترى او المستضعف لا دفع اليه الف درهم  
ببضاعة واحدة ان يشترى له ثوبا وكل ثوبا او دقيقا فاشترى  
ببعضه ذكره وانفق البعض في النفقة عليه فالكس لا يضمن ولو  
اشترى بالكل وانفق من ماله كان مستطوعا وكذلك المضارب على هذا  
امسك البضاعة غير ان يشترى في المصروف يشترى بالبعض وانفق  
البعض في النفقة والكرجان على الاخر ولو اشترى بالكل وانفق في النقل  
في النقل من مال نفسه القياس ان لا يرجع وفي الاستحسان ليس  
ولو اشترى المستضعف ببضاعة ثم مات المبيع ثم اشترى بالباقي او  
وانفق الباقي في الكس او النفقة ففي الشر ان يضمن المبيع او لم  
يعلم وفي الا نفاق ان علم يضمن وان لم يعلم فكذلك فيما سوا ولا يضمن

استحسانا

استحسانا ولو كان مضاربا مكان المستضعف فلم يشتر حتى مات رب  
المال ليس له ان يشترى بالمال شيئا وان لم يعلم بموت المستضعف اما اذا مات  
رب المال لم يضمن له ان يشترى بماله شيئا وما بعدهما اشترى المضارب ببضاعة  
المال فبغاة ثم مات رب المال له ان يشترى من المال ما يعلم من الطعام  
والكسوة وان علم بموت رب المال كان مكان موت رب المال للمضارب  
عن المصروف في هذا الباب وهو باب من الوكالة التي تبطل في الوعد ويجزى  
في الجملة **مسائل** التوكيل بالشر اذا قال لا خير اشترى جاريتي بالف درهم  
امض الى العقد الى نفسه او قال اشترى لي جاريتي بالف درهم من مالي اضاف  
العقد الى ماله او قال هذه الالف واشترى الى ماله صح التوكيل اما اذا قال  
اشترى لي جاريتي بالف درهم او قال هذه الالف جاريتي بالف فمفلة مشورة لا تو  
في اخر بيان الرابع والستين من الزيادة واذا قال لا خير اشترى جاريتي  
بالف درهم بهذه الالف الدرهم واشترى الى الدنيا ليس يتعلق التوكيل بالدنيا  
حتى لو اشترى بالدرهم يصير مشريا لنفسه فله في اول النوع من هذا  
الكتاب اذا وكله بشر الثوب او دابة لا يجوز وان بين المثلين ما لم يبين نوع  
بان قال ثوبا هرويا او قال روبا وقال يهوديا او خي او يبين نوع الم  
الم اذ فيقول حمرا او فرسا فحوز وان لم يبين المثل في ذلك كانه  
اذ وكل بشر عبدا وجرية او دار فان بين المثلين في ذلك جاز ولا فلا  
الا ان يكون المشتري معناه لان الاول مجهول جهالة الجنس فحققت ولم  
يتجمل والثاني جهالة النوع فحققت وتجلت والثالث دابة بشرى فحققت  
على كل واحد من المثلين حقه في وكالة الجاهل المصغر والطاوي وغيره  
وكذلك في العبد اذا بين نوعه بان قال اشترى لي عبدا حبشيا او هنديا  
جاز وان لم يذكر المثل في القذوري والزيادة وان وكله بشر الثوب  
اي ثوب شال الوكيل حاز وكذلك لو دفع اليه الف درهم او عشرة الاف  
وقال اشترى بيها الثوب او لم يدفعه صح التوكيل وكذا لو قال  
نظر هذا الا ان المشتري بها الا شيئا كان وان لم يسم ببضاعة ولا

كل  
ليس



ولا مضاربة لأنه إذا دخل الألف واللام ولم يرد المعنى **لصاحبه**  
 ولا كل حفسه **استعماله** علم أنه أراد به ما هو من جنس ذلك وإن قصده  
 تفويض الأمر إلى رتبة في ما يكون من ذلك الجنس حتى لو دخل الألف واللام  
 بال قال استترى بال ألف شيئا لم يصح كقولنا ثوبا أو دابة بل أولى كان اسم  
 الشيء أعجم فكانت الجمالة فيه **الجنس** فلم يوجزه ما دل على تفويض  
 الأمر إليه بخلاف ما تقدم وكذا لو قال له استترى بال ألف أي الأشياء  
 فإنه يصح ولو قال لا ثوب قال قاضي مجاهد لم يذكره **والصحيح** أن يجوز  
 وذكره صاحب الدرر **أنه لا يجوز** ولو قال الثوب لا يجوز **ولو قال الثوب**  
 أو قال الثوب أو قال شيئا أو قال دابة **أو قال ثوبا** لم يقدح **التمس**  
 في الزيادة في باب الوكالة التي تبطل في الواحد ويجوز في الجماعة ولو  
 وقع إلى سمسار ألف درهم وقال له استترى بها فهل أمس له بشر  
 شيء في الباب الرابع **والصحيح** من الزيادة وفي القدر وفي كل بشر  
 الحنطة فلم يسم كبلًا فله ثمن لم يصح ولو سمي كبلًا جاز وعلى سمسار  
 المقدرات وفي باب الوكالة بالشرك والبيع من الكافي إذا لم يردع إليه  
 شيئا فحق أن يستترى له حنطة فاستترى بها لم يكن على الأب له لم يسم  
 لم يستترى وكذلك سائر ما يكال ويوزن **والدفع** إليه درهم وأمس  
 أن يستترى له بها طعاما فاستترى بها لحم أو فاكهة لم يكن على الأب  
 استعمالا وجه القدر أن الطعام اسم للطعام وبهذا لو أوصى بالتمس  
 بالطعام لم يدخل فيه كل طعام وجه الاستعمال أن الطعام مقرون  
 بالشئ يتراد به الحنطة في دقيقها وهذا عرف أهل الكوفة فإن شئوا كظم  
 ودقيقها يسمى غلهم سويق الطعام حتى لو استترى له بها شعير لم يمس  
 استعمالا أيضا وذكر في باب الوكالة بالسلم فإن استترى بها خبز أو  
 أو دقيقا ذكر في باب الوكالة بالشرك والبيع رواية الكافي  
 أن كان ذلك يستترى بها مثل ذلك لم يكن على الأب وقال هو العرادة  
 أن كانت الدرهم كثيرة بحيث يستترى بها الحنطة لا الدقيق والخبز فاستترى

بها

بها أو كبل الحنطة أو الدقيق جاز ولو استترى بها الخبز لا يجوز وإن كانت  
 فليكن بحيث لا يشتري بمثلها في العرف لا الخبز لا يجوز إذا استترى الخبز  
 ذكره في آخر هذا الباب وذكر الصدر الشهيد في أول باب الوكالة بالبيع **فأ**  
**والشر** من ينوع الجامع الصغير قال الفقيه أبو جعفر أن كثر الدرهم على  
 الحنطة وإن قلت فعلى الخبز وإن كانت بين ذلك فعلى الدقيق قال استترى  
 ما ذكره مجاهد عن أبيه ما في عفتنا الطعام ما يمكن الحكم من غير آدم كالحنطة  
 المطبوخ والمشوي ونحوه فيصرف الوكالة إلى ذلك وفي الحنطة والدقيق  
 والخز **الفتوى** على هذا وفي القدر وفي الزيادة إذا كان ثمة ولم يردع الله  
 درهم كثيرة فهو على الخبز وإذا وكله بشر لحم بل هو فاستترى المطبوخ أو المشوي  
 أو المشوي منه لا يجوز **على** الأمر إذا كان سمسار الثوب لا يجوز **الطير**  
 أو الوحش يجوز عليه أن كان في بلد يباع في أسواقه ومنه يشترى الناس  
 وشئ في شاة الحية أو مذبوحة لا يحق عليه وإن سمي في الأمر بعشرة  
 دنانير إلا أن يكون مذبوحة ولو أوفى بشر البيض فمن على بعض الحاج  
 بخلاف البيض على كل البيض حيث يقع على بعض الطير ولو أوفى بشر البيض  
 فهو على بعض الزجاج بخلاف فاكهة تباع في الأسواق جاز ولو وكله بشر  
 درهم بدرهم فأيها استترى جاز **لأن** كبل بشر الأضحية يتقيد بأيام النحر  
 ولو كبل بها وبشر الف والحمران استترى وقتها **السنة** الأولى جاز ولو  
 بشر حتى استترى وقتها من السنة الثانية لا يجوز **لهذا** ذكره وذكر  
 في باب الوكالة بالسلم في مسألة الوكيل بالبيع المطلق في الجواب عن حجة  
 أن تقيد الوكيل بشر الأضحية والف والحمر **روى** عن أبي بصير **إما**  
 عند أبي حنيفة يعزل طلاق **نوع** آخر وكله بشر جارية فاستترى  
 ربح محرم من الموكل أو جارية حلف الموكل بعتها أن ملكها صح **عنف**  
 وكذا العتد لما دون أن استترى قريب مولاة صح وعثن عليه **ولكن**  
 البصير لما دون أن استترى قريب نفسه صح وعثن عليه **أما** الأب والصبي  
 إذا استترى قريب البصير أو المعن لا يجوز **على** البصير والمعن **ويقتل**

لم



على الارب والوصي افله اشترى المعنوية من ذلك مع لكن امة قل كان  
استولى بها بالنكاح تلزم الارب قياسا وان اجاز مستحسن على المعنوية فقال  
واحدة من ذلك مع لكن الاضحية اوله لا يجوز له ان يزوجها وانما هو وانما هو  
والضارب وغيره سوى البني المادون في الباب الرابع والعشرين من باب  
المهر في الزيادة وكذا بشرى جارية في سمي حنيفة ومنها فاشترى له  
عميا او مقطوع اليد من جاز على الارب في قوله خلفها لها ويجوز في العول  
او مقطوع اليد في اليدين اجماعا ولو كان كذا بشرى فله ان يزوجها  
وكذا لو قال جارية تخلفني او سمي عملا من الاعمال لم يجز عليه ان يزوجها ولو قال  
جارية احبها فاشترى الخب الاول لم تجز في العول وفي النوازل  
اذا اشترى اخب او امة او عمة او امة من سبي او رقيق او اشترى جارية  
لها زوج او هي في علة من طلاق بان او رقيق او وفاة كان محالفا في هذا  
كله قول من وبه اخبر الحسن قال ابو يوسف اذا كان العلق بالسفوف  
لزم الارب والعول قال محمد اذا اشترى الخب او امة الموكلم بالزينة ولو  
ولو اشترى الخب امة له وقدر وطرا لزمه لان لا اقرار بسبه لا خب الموطن  
قال لقنم قلت لمحمد وقد طلق امة ايضا قال يطول ذلك لو جوب  
العدة ولها في القياس سوا غير اني استحسن ذلك وفي النوازل اذا  
اذا اشترى له صبغة كاتوطا مثلها او مجوسية فهو محالفا والنهرانية  
والبهوية يجوز على الارب وكذا العربية في قياس قول ابي حنيفة  
رضي الله عنه وفي قياس قولهما لا يجوز عليه العربية ولو اشترى  
رقيقا ولم يعلم بها حاله على الارب فهو له حتى لو قال كان يعلم فهو محالفا  
وكذا لو لم يعلم بشرط ثراه انما يعيب من كل عيب وكذا لو قال الارب  
جارية اعتقها عن ضارتي فاشترى اعميا او مقطوع اليدين ولم يعلم  
لزم الارب وله الرد ولو كان يعلم فهو محالفا ولو قال جارية بين ايديها  
في شت الخيل في عقدة واحدة او جارية وعمتها او جارية من رقيق  
او سبي كان محالفا عند ابي يوسف خلفها لزوج ولو اشترى في صفتين

ملکیں

لم يكن مخالفاً في القولين جميعاً وفي تنوع المشتري إذا اشترى له امرأة  
والبنات جال على الأخت لأن وصفاً حال له إنما يحرم عليه وطئ كل واحد منهما  
**نوع** آخر وكل جارية يشتري له عبد فلا باله درهم فقال صاحب  
العبد لو كيل بعث العبد من فلان الموكل باله درهم فقال صاحب الموكل  
قلت لزم الوكيل لأن الموكل أود أن يقبل عن نفسه حتى يلزمه العبد  
ولا يلزم الموكل وهو قبل على الموكل فصار مخالفاً في وكالة فتاوى سرفند  
قاله أبو القاسم القفاري والصحيح أن الوكيل يعتبر فضولاً ويتوقف العقد  
على إجازة الموكل فينظر في وكالة الواقعات نوع آخر الوكيل يشتري  
بعينه أن يشتري لنفسه لا يصح إلا إذا خالف في الثمن لا إلى الخلف  
وخالف إلى جنس غير الذي سماه الموكل وإذا قل غير بالسر فاشترى له  
صح بخلافه في الوكيل ابتاع أو أودع بعينه إذا أتى وجهه لنفسه بنفسه حيث  
يصح في باب الوكالة بالبتاع وفي شركة العيول قال لا يشتري جارية  
فلان فزلب المأمور وسأومه ثم قال أشهد وأني اشتريتها فلان كان  
ذلك للأمر ولو قال أشهد وأني اشتريتها لنفسه كان له أن يشتريها  
وسكت فإن قال قبل أن يحدث بها عيباً أو تهنك اشتريتها فلان قالوا  
قالوا له وإن قال بعد ذلك ما مات أو تعيب لم يقبل منه إلا أن يصرفه  
الأخرون كراهية الحسن عن أبي حنيفة وفي أول شركة الكافي بعد ذلك  
أوراق أو نحوه قال لا خيراً شتر عبد فلان بيني وبينك فقال نعم ونعم  
لشتر به فقال له أخيراً شتر عبد فلان ذلك بيني وبينك فقال كوفأ  
فاشتري المأمور العبد فهو بين الأخرين ولا شيء للشري وفي شركة العيول  
لو لم يشتره حتى لقبه ثالث فقال له مثل ذلك فقال نعم والأولان عا  
ضامان ثم اشتراه فهو للأوليين لأنه لم يخرج عن وكالتهما  
نأله يعلمان علماً بقبوله من الثالث ثم اشتراه كان بين المشتري  
والثالث تصفية ولا شيء له وليس لأن وكالتهما لم ينعكس لما علم  
بذلك إذا قال لا خيراً شتر لي عبد فلان فقال نعم ثم وكله أخيراً



بان يشترى له فاشترى الوكيل واشتد له للاخر ان كان قبل الوكالة  
 منه حضره الاول فهو الثاني وان كان قبل لا يحضره فهو الاول ولو كان  
 قال له الاول اشترى بالثمن وقال له الاخر بزيادة دين فاشترى  
 بزيادة دين فاشترى بالثمن لان ملك الشراء لنفسه بالدينين بعد ما توكل  
 عن الاول في شرايه بالثمن فملك الشراء لغيره ايضا بالدينين بخلاف  
 الفصل الاول قبل باب الوكالة بالبر في فكاكه خوارزمي الوكيل  
 بالسلم اذا اضاف العقل الى ذمهم الا في العقل له وان اضاف الى  
 ذمهم لنفسه فهو له وان لم يضيف اصله تعتبره فان قال لم يحضرني فيه  
 قال ابو يوسف حكم النقل بسوا أصله الا في ذمهم او كرهه وقال مجمل  
 انه كذبه فكنزك وان صدقه فاشترى له العقل لما تورق كذا ونقل دراهمها  
 كان لان الأصل في عمل الانسان الاصل الا اذا اضاف الى ذمهم الغير  
 او ثوى فاذا اذ الغرم الامران وقع العقل للمعاقل بعد ذلك لا يتغير العقل  
 وبه في حالة التكادب لانها من النقل صلح دليل على النية وقت  
 العقل فاعتبرنا ههنا اتفاقا على علم النية فان يعبر دليلها وابي  
 يوسف يقول العقل واثبت بينهما لان الانسان كما يتصرف لنفسه يتصرف  
 لغيره بعد ما توكل فحكم النقل حملا لا في العلم على اصلاح حتى لا يصير فاصبا  
 واما التوكيل بشر بشئ بغير عينه اذا وقع عقله ولم تحضر نية  
 لم يكره محمد بن جرير الله والمطامح من جعله على فعل الخلفي ومنهم من قال  
 لا بل احوب فيه غلها لجواب محمد بن مسلم وقرئ لا في يوسف بن مسلم  
 وبين الشرائع فقال للنقل في باب السلم تائيد في تنفيذ العقل فكان  
 من جملة العقل فصرح معينا كما لا يخفى في جملة الشرائع في باب  
 الوكالة بالسلم من شرح العدل والشهد ورايت في كتابنا في  
 راده وصرح هذه المسئلة في شراي بغير عينه اذا وكل عـ  
 ما ذونا بشر بالنقل فاشترى الماذون صح للاد والعبارة على العبد  
 استحقنا وان او بشر اشئ ففعل يقع للعبد قايضا واستحسانا

لان الاول معاوضة من العبد لان له حبس المشتري من الاخر حتى  
 يستوفى منه الثمن اما الثاني تبرع منه اذ ليس له حبس المشتري لو وقع  
 العقل لا اذ كان كفاؤه فله ملكه الا ان ياذن له المولى ولا دين عليه  
 في الماذون الكبير وما دون القدر **نوع** اخر الوكيل بالشرا يطالب  
 بالثمن من مال نفسه وان لم يدفع اليه المولى كل بعد ان الثمن يحل للعقل  
 فهو الذي باشر العقد ثم اكثر مثايج ذكر وان بعد اعتراف خلاف  
 بيننا وبين النافعي وذكر خوارزمي انه يطالب بالثمن بالاجماع وان  
 واجمع ان الوكيل بالبر في يقضي ما اشترى او يسلم البذل في شرح باب  
 الوكالة بالسلم الوكيل بالشرا اذا اشترى بالثمن فحل عليه الثمن من ثمن  
 لا يحل على الاخر في باب الوكالة بالشرا من وكالة الكافي الوكيل بالشرا  
 اذا اشترى بملك وجلس المشتري بالثمن عندنا خلا فان في فان ملك  
 المشتري في يده قبل الجلس فكل على المولى كل من غير ضمان على الوكيل فان  
 ملكه بعد الجلس قال ابن بطيئة الوكيل قيمته للمشتري كالمغاصب  
 يملك عند الغصب وعند ابن حنيفة ويجمل بملك بالثمن كهلاك المبيع  
 قبل القبض وعند ابن يوسف بالاقل من قيمة ومن الثمن كالمهر حتى لو  
 ثمنه اكثر رجع الوكيل على موكلة **بالفصل** في باب الوكالة بالسلم للعدل  
 الشهيد وفي مد ابيات الطحاوي وفي ان ياذن في الفصل السابع  
 من الباب الثمانية وهو باب من الغصب والحنابة وفي النوازل التي  
 اذا اشترى اجارية بالثمن ونقل الثمن وقبضها لم يجبر عن الاخر حتى نقله  
 الا وحسب نية ثم طلبها منه فتعفى فهاك عند الوكيل سلم للوكيل الحسابة  
 المقبوضة وطلب الباقي عن الاخر ولو كان حبسا في الاثر افعليه  
 مرد المقبوضة ايضا وعن الحسن ان ياذن في الوكيل لشراي الجارية  
 بالثمن فوكله ليح الا على من الوكيل رجع الوكيل على الاخر ولو لو  
 منه خمسة من وكون منه خمسة الباقي رجع الوكيل بالجنسية الثالث  
 دون الاولى لان الاولى خط وان كانت له ولو ولو منه تسع

ل



ماية ثم ونقب منه الماية الباقية لا يرجع على الاقر الا بالمائة وهو  
قول في حنفية واني يوسف في هذا الحسن وقد مر شي منه في نوع هذا  
الكتاب في آخر مسائل قبيل المبيع المأمور بشي في عبد بعينه بالثا اذا  
اذا اشترى له بالثا ومائة ثم حط البائع الماية عن المشتري فالعبد له دون  
الا مائة وكانه انما في واد البر البائع الوكيل عن الثمن قال خوافر اده  
في اول باب الوكالة في الشرائع وكانه انما في يد هذا هذا انما ذكره  
في الزبادان وجعل جواب فيه كما يجوز في هبة الثمن فله بدل من الثمن  
بين الكفيل وبين الوكيل فان في فعل الكفيل يختلف لجواب في الاصل  
والهبة في الاصل ان يرجع الكفيل وفي الهبة منه يرجع والفرق ان الوكيل  
انما يرجع على موكله بالثمن لانه ملك ما في دمه الموكل ولهذا يرجع عليه  
وان لم يرد الثمن الى البائع من مال نفسه وانما يرجع ليعفه من الموكل فيستحق  
فيه الا بئاء والهبة كما لو باع منه حقيقة اما الكفيل انما يرجع على الاصل  
ما في دمه الاصيل بالاداء والهبة الطالب الذي من الكفيل شمله ما في دمه  
الاصيل حتى لم يكن له ان يرجع عليه قبل الاداء وانما يمكن الكفيل اما بالكيل  
لا يمكن ذلك فيرجع في الهبة دون الا بئاء وفي باب ما يكون الرجل  
حصنا بعد كتاب القضاء من لجام رجل في يديه عبد له ثمان فوكل غيره  
بان يشترى له هذا العبد من مولا فقال الوكيل اشترى منه ولقد  
الثمن من مالي وصرفه الموكل يؤجر باء الثمن الى الوكيل ولا يلتفت  
الى قوله اني احيى ان يحى صاحب العبد وينكر الشراء فيسترد العبد مني  
بعد ذلك فلو جاء مولى العبد وانني البيع يرجع الاقر على المأمور بما اعطاه  
وهي اخص ابواب في رواية سليمان وفي باب من المبيع الذي يبيع  
الا بئاء صاحبه من ان ياد ان اشترى عبد وهو لغيره فحاه ما لكة وانكر  
الوكيل عند القاضي وعاب وطلب له من النقص من القاضي ينقص  
بئسها فان طلب المشتري من القاضي ان يحلف المالك بانه ما وكاله  
بالبيع والقاضي لا يوافق الفسخ بل يقول للمشتري انقص البيع وانطق

واطلب

واطلب منه في ق بين هذا وبين وكيل المشتري بالمدد بالعيب اذ ادعى  
عليه البائع رضي المشتري وهو الموكل وارا ديم الموكل فان القاضي  
يحلفه او لا والفرق مذكور هناك وخوف في اخص باب الوكالة بالبيع  
بن بينوع اجماع الصغر في مسائل الوكيل بالاقر اني بعد هذا النوع  
في طريق نبوت المالك الموكل بالشرا وفي توكيل الوكيل اختلاف المشايخ  
ان المالك يثبت الموكل بالشرا او لا ثم ينقل الى الموكل او يثبت للموكل  
استد قال الكرخي وغيره من اصحابنا بالاقول فقال ابو طاهر الدباس بالثا  
قال شمس الامية السرخسي قول ابو طاهر اصح وكل الموكلان المشتري  
الوكيل او غير منه لا يعق عليه في شرا باب الوكالة بالسلم وذلك  
الصحة الشهد في اخص وكالة هذا الكتاب ان القاضي الامام ابا زيد  
خالفهما فقال الوكيل ثابت في حق اصيل في الحقوق فان الحقوق تنسب  
ثم ينقل الى الموكل في قبلة في قول امام الحسن في الحقوق ووافقا باط  
في حق الحكم وهذا حسن افسر جلا ان يوكل له انسانا بشرا شئ ففعل  
واشترى الوكيل فان الوكيل يرجع على الموكل وهو المأمور والمأمور على  
الاقر اما يرجع الوكيل على الاقر في اخص باب المفاوضة من جامع خوافر  
في اثناء الكلام قال لا خوافر فلا تا بان يشترى مكان ما يملك لا  
حان الا ان الاول كان سؤل ولوقال وكل من شئت بان يشترى منك  
ما يملك لم يحن ذلك في العيون وكل رجل بشر ثوب هو دى ليس  
للموكل ان يوكل غيره فان وكله فاشترى الثاني ان كان الاول حاضرا  
لم لاقر والا فلا في وكالة اجماع الصغر وغيره وقد رجس هذا  
في اخص مسائل الوكيل بالسلم وذكر نصلة الشهد في باب من القضاء  
في قضاء اجماع الصغر ان الوكيل لا يمكن ان يوكل الا ان يفوض اليه الموكل  
ولذلك قال له الموكل اعلم انك صيغ الوكيل على الموكل ويكون ان  
وكيل الموكل يفعل الاول والثاني في موت الموكل ولا ينقل الثا  
بموت الاول فكذا انجز له يعني الموكل اذا اعزل الاول ولا ينقل الثاني

حي

لان

حي



المالم يريد به الموكل فلا يغفل الثاني بموت الأول وكذا يغفل بمعنى  
 الموكل أن الأول ممكن عزل الثاني فعلت في مكانة الأول في تغليل  
 المسألة عن أبي القيس الصفار أن الوكيل الأول يجعل حجه على الثاني إذا كان الموكل  
 بالبيع قال الله ولأجل فيه من أهلك وفي العيون عن محمد بن قيس قال لا طائفة في  
 في أخصا دني فوكل في شيء فوكل الوكيل جله ذلك كليل أن يخرج الذي وكل  
 ولو كان قال الموكل فكل فله ما يدرى لم يكن للوكيل أن يخرج الثاني ولو كان  
 كان الأول كأنه سؤل فلو قال فكل فلا أنا أن شيء فكله فكله كليل أن يخرج  
 قال للوكيل ما صنعت من شيء فليس حالي صحيح توكله وإذا وكل بمثل عمل وتكلم  
 ويوم ما استرى ذكره في المبسوط وفي أدب القاضي ذكر ما كلفه الأول  
 وكو عزل الثاني في باب آتيان الوكالة في بيان من عزل المجلس في **أخص**  
 باب الوكيل بالخصوص **مسائل الوكيل بالأمر والأستفاض**  
 وقضى الدين والتقاضى والر سؤل فيه التوكيل بالأمر أو بالأستفاض وبأية  
 استفاض لا يجوز من جله بأن يرهن مالا ويلتزم الرجح يودي إليه  
 الأستفادى المأمور لا يرجع على الأمر بما أدى لأن التملك مقتضى الأمر  
 والأدى إنما يثبت إذا صح الأداة بأمر ولم يصح فلا يثبت التملك بمقتضى  
 الأذى بارة وهو أول كفاية هذا الكتاب الوكيل يقضى الدين يعرض  
 في آتيان الدين وفي آتيان الأبرار والأفعا عليه بالتمه عن أبي حنيفة  
 حله فالهيا ولو قال المطلوب حلق الوكيل ما يعلم أن الطالب يقضى من  
 لا يمين على الوكيل ولا يتطير حليف الموكل بل يدفع المطلوب إلى الوكيل  
 ثم ينتع الموكل فيستخلفه وأن سؤل أو المأمور يقضى الدين لا يملك  
 بالخصوص في آتيان الوكالة من أدب القاضي وذكره في آخر الأداة في  
 المقنود أن الوكيل يقضى الدين لا يملك بالخصوص إجماعا أن كان الوكيل  
 من القاضي كما لو وكل في كيلة يقضى الدين لا يملك بالخصوص إجماعا  
 ديون الغائب الوكيل يقضى الدين والخصوص إذا قال في مجلس  
 القضا قبضت ودفعته إلى الموكل صح أقرا في المسلمين جميعا أما

إذا أقبل في مجلس القضا يقضى الطالب والموكل قد استنتا **أقر**  
 سائل هذا في مسائل الوكيل بالخصوص الوكيل يقضى الدين إذا قبضت  
 وقبضت عندي أو قال دفعته إلى الموكل وكذا به الموكل يقبض في حق  
 بركة المديون لا في حق الرجوع على الموكل على تقدير الاستفادى حتى لو أقر  
 انسان ما أقر الوكيل يقضيه وضمن المستحق الوكيل لا يبرج الوكيل على  
 الموكل في وكالة إجماع الوكيل لا يقضى لا يملك أحدهما القضا لا يملك  
 بحكم الأداة في باب الوكالة من صرف حق له رادة وقد ذكر في إجماع المعين  
 رجلا لا وكل بالخصوص في دين وفي قبضه فله جملها أن يحاصي وك  
 يقبض الأمانة وقال في نفس لا ينفذ أحدهما في الخصوص من أيضا الوكيل  
 يقضى الدين إذا وكل من في عياله بالقبض صح التوكيل حتى لو هلك في يد  
 الثاني يهلك على الدين في سرقة جامع خوار رادة أحمد في الدين  
 إذا وكل أحدهما يقضى لغيره فقبض صح حتى لو هلك في يد الوكيل  
 يهلك من الأداة لكن إذا كان قائما للشرك لا يجوز أن يشارك كما لو قبض  
 كراهة وكالمديون أحد زني الدين بنفسه فله في يده فهو في نصيبه  
 وإن كان قائما فله شركه أن يشاركه فيما قبض كراهة وكل المديون  
 يقضى الدين من نفسه أو من عبده لا يصح ما دون خوار رادة ولو  
 ولو وكله بأمر نفسه يصح لا إذا كان عاملا لنفسه من حيث أنه يقبض  
 دمة لنفسه فهو عامل لرب الدين من حيث لا يسقط دمه **وشرط**  
 الوكالة كونه عاملا بغيره لا كونه عاملا لنفسه في الباب الثاني من مكانة  
 إجماع التوكيل بالتقاضي بعد العرف إن كانه في بلد كان العرف بين  
 التماس أن التقاضي هو الذي يقضى الدين كان التوكيل بالتقاضي في  
 توكله بالقبض والأفلم ذكره عن الفضل في باب التوكيل يقضى الدين  
 من وكالة خوار رادة الر سؤل بالتقاضي يملك القضا لا يبرج  
 الر سؤل في القبض ولا يملك بالخصوص إجماعا **مسائل إجماع**  
**الوكالة** الوكيل يقضى الدين إذا أخص خصما فاق بالوكيل

قال

ل



وانكر الدين لا تثبت الوكالة حتى لو اراد الوكيل اقامة البينة على الدين  
لا يقبل اد ادعى ان فلانا وكله بطلب حق له بالوفاء ويقضيه واه  
والخصومة فيه وجبا بينة على الوكالة ولو كل غائب ولم يحضر الوكيل  
احد الموكل فله حق فان القاضي لا يسمع من شهوده حتى يحضر خصما جازلا  
ذلك او قبل به فحينئذ يسمع وتنفذ له الوكالة فان احضر بعد ذلك عن عا  
يدعي عليه حقا للموكل لم يحضر الى اعادة البينة ولو كان يدعي انه وكيله  
بطلب كل حق له قبل ان يات بالبينة بشرط حضره ذلك بعينه ولو ائدت  
ذلك بحضوره ذلك المعنى ثم جاء بخصم اخر يدعي عليه حقا لغير البينة  
على الوكالة وانه اخرى ولو ادعى عند القاضي ان فلانا وكلني بقبض  
كل حقه ولفلان على هذا كذا اقام بينة شهروا على الوكالة وعلى الحق  
للموكل على المدعي على دفعة واحدة قال ابو حنيفة يقبل على الوكالة  
لا عنى فاد اقصى القاضي بالوكالة يات باعادة البينة على الحق للموكل  
على المدعي عليه وعلى قول الى يوسف يقدر البينة على الاخرى فتقبل  
ويقبض بالوكالة او لا ثم بالمال هكذا ذكره في ادب القاضي قال ابو الليث  
في وكالة العيون وقول محمد بن قول الى يوسف ذكره في التريادات  
وكذلك لو ادعى انه وصي فلان الميت والميت قبل هذا الف واقام البينة  
على الوصاية وعلى المال فله حق هذا الكلام وكذلك لو ادعى انه ابن فلان  
بان ولا وارث له غيره وكذلك فلان على هذا القول درهم فاقام له  
البينة على الوارث والمال عند ابى حنيفة لا يقبل على الاخرى جميعا  
بل المدعي يثبت الوارث والموت او لا ثم يثبت المال وعند ابى يوسف يقبل  
على الاخرى فينضمي او لا بالموت والوارث ثم بالمال واذا اقر المطلق  
بالدين وانكر الوكالة فقال الموكل للقاضي حلفه بالله ما يعلم ان الطالب  
وكلني يقبض ذلك منه قال ابو حنيفة لا يسمع على وقال الحسن حلف  
ثم قال الصديق الشهد ذكر الحسن في بعض النسخ حاكيا عن ابى يوسف وفي بعض  
البعث ذكره لا حاكيا ولو ادعى انه وكيل فلان في قبض هذا العين فاق

تسمع

فاقر الذي في يده العين بالوكالة فله ان يمتنع عن الدفع بخلاف ما لو  
كان دين فلان اذ اقر بالوكالة والدين ليس له ان يمتنع عن الدفع ثم في  
العين اذ اقر وامتنع عن الدفع فاقام المدعي البينة على الوكالة صح  
وان كان يقدر على المقف وجلس بعد اذ ادعى دينه في تركه واحضر  
وارثا واقف فاد المدعي اقامة البينة على هذا المقف اثبات الدين  
ليأخذ من التركة شيئا له ذكره ذكره الحلو في رحمة الله في اقباب الوكا  
عز ادب القاضي حضر مجلس القاضي واكل رجلا يقبض كل حق له يتجارا  
فان كان القاضي يعرف الموكل يقبل هذا التوكيل ويعصر فكله يجعل القاضي  
حتى اذ احضر بعد غيبة الموكل خصما يسمع خصوصته وان كان لا يعرف  
القاضي الموكل لا يقبل فلا يجعله وكيل لان القاضي لا يعرف وقت القبض  
انه لمن يقبض فان اراد الموكل ان يقسم البينة اني فلان بن فلان الغله بي  
موكل هذا لا يقبل بدنه لانه ليس له خصم حاضر وعنده لو اقام البينة  
ان فلان بن فلان الغله في موكل هذا يكتب الثاني له كتابا الى قاضي  
اخر ان فلان بن فلان الغله في وكل فلانا يقبل لان حضره خصم ليس  
بشرط لسماع البينة للكتاب **مسائل الماورد في دفع المال**  
لجزة قصا الدين وغيره اذ اوكل غيره بقبض الدين غناء الوكيل فقال  
قضيت فصرف الموكل كمن قال لا ادفع لك بحافة ان القاضي لو جاء  
وانكر الاقتصا قبض من الموكل ثم لا يكتفى البينة وجب للموكل على القبض  
للكيل فيقول ذلك ان جازب الدين وانكر الاقتصا قبض من الموكل ثم يقو  
يرجع على الوكيل بما ادى وان كان صدقه الموكل في باب ما يكون الرجل  
خصما من كتاب الضمان من قضاء الحامع كمن في جامع النعرا في وضع  
في التوكيل بشر العين وذكره في هذا في شرحه عين ما كتبت هذا  
وكتبت هذا في رواية محمد وكتبت التوكيل بشر العين قبل النوع الاخر  
من مسئلة التوكيل بالشرا وفي نوادر من رستم اذ اقال رب الدين  
للمدينون ابعد بها مع فلان او ارسل بها مع ابى او قال مع ابنتك

يا حله من ثانيا لا



او قال مع غلامي او قال مع غلامك ففعل المدعيون فضايع منه فبرهن  
 مال المدعيون لانه رسول المطلوب وقوله ابعث بها مع فلان ليس بيمينه  
 ولو قال ادفع الى ابني او ابنتك او غلامي او غلامك يا بطني بها فهذا وكيل  
 فان ضاع فمحل مال الطالب وفي حوائج هذا الكتاب رجل اخر رجلا بان يعطي  
 عنه الفاكيل فقال المأمور بعد ذلك فقلت وصلة الفاكيل وكذا ما  
 صاحب المال فحلف بوجه رب الدين على الامر لكن لا يرجع المأمور على  
 الاقر لان الاقر صائر مديون في اقراره حين قضى الغاضي عليه بالمال  
 لان هذا المعنى غير صحيح لان الاقر انما يبطل بالقضاء على خلافه اذا كان  
 ذلك القضاء باليمين اما ان لم يكن فلا الا ان يرى ان المشتري اذا ازم  
 ان التبايع كان اعتق العبد وكذا به البايع فانه يقضي على المشتري بالتبني  
 للبايع ولقد اقصا على المشتري على خلاف اقراره ولم يبطل اقرار  
 المشتري بالعقود لان ذلك القضاء عليه لم يكن باليمين كذا اهل فثبت  
 ان هذا المعنى غير صحيح وانما يرجع المأمور على الاقر لان المأمور وكيل  
 ما في دمه الاقر مثله وينقل الثمن من مال نفسه فانما يرجع على الاقر  
 ان لو سلم للاقر كما ان المشتري انما يورث ان يدفع الثمن الى البايع اذا سلم  
 له ما اشترى اما ان لم يسلم فلا في باب من ياتر غير بان يقضي كذا  
 الذي لعلنا عليه فقصاه ثم جاء الى الاقر من ماله في بيع الحامع وذلك  
 القدر وري انه يرجع رب الدين على المدعيون بالدين ورجع المأمور على المد  
 المدعيون بما قضى في وكالة القدر وري في اخر باب الوكالة يعرض الدين  
 وقصاه او غيره يا ابا يعصم دينه الذي لفلان عليه فقصاه ثم جاء الى  
 الاقر ليس عليه فقال الاقر المأمور ما كان لفلان عليه على دين اصل  
 ولا اؤتيك ان تقضيه ولا انت قضيت شيئا وان الذي له الدين غائب قائم  
 المأمور على الاقر وان كان صاحب الدين غائبا لان عنه خصم خاص احكاما  
 لان ما يدين يدعيه المأمور على الغائب سبب لثبوت ما يدعيه فانه ما لم يقض  
 وبنه لا يجب له على الاقر شي وبنه الاقر انما يدين وبين الغائب والتمالك

اليمين على الدين والا بالقبض  
 وانما فان الغاضي يعطي  
 بالمال على الاقر الغائب وبان  
 جرح المأمور على

بسبب وهو امر المأمور بقضاء دينه وفي مثل هذا يثبت الحاضر خصما  
 عن الغائب من حيث الحكم كما ياتي في اخر باب الغاضي من هذا الكتاب اجاب  
 هذا الصريح بان يتفق عليه فالق يرجع على المأمور وان لم يشترط الرجوع  
 في اول قبضته شمس الامة وفيه كلام سياتي في اول قبضته من هذا الكتاب  
 واد الاخر غير يقينا الذي عنده بان قاله اقص عن ديني فقصاه يرجع  
 عليه ولو قال له اد لكوة مالي اذهب فلا نا على الف درهم ففعل المأمور  
 لا يرجع عليه من اول صمان اجماع في باب الشراء والبيع في دار السلام  
 من سائر حق القدر وري في هبة القدر وري اذا قال لغني عوض الوالد  
 عني او قال اطعم عن كفالة يميني لو قال ادركوني ففعل لا يرجع على الاقر  
 الا ان يكون قال له على اني ضامن اما المأمور بقضاء الدين عن الاقر يرجع  
 وان لم يرض الاقر على الضمان ولله حيل في حش هذه المسائل ان في كل  
 موضع مكان المدفوع اليه المال المدفوع اليه غير مقابل يمكن المالك  
 لا يرجع المأمور على الاقر الا اذا اشترط الضمان لان الدافع مكان المدفوع  
 من المأمور عنه فاذا ملك المدفوع المدة مقابل بالملك كان الملك ثابتا  
 للمدفع ايضا مقابلة بالملك فيرجع عليه المأمور لان بدل الملك يجب على من له  
 الملك اما اذا ملك المدفوع اليه المدفوع لا يقابل بالملك فلا رجوع عليه  
 ايضا لا مقابل بالملك فيكون تبيعا فلا يرجع عليه الا اذا اشترط  
 الضمان وحش هذه المسائل كثيرة يخرج عن هذا الاصل وانشاء في باب  
 الوكالة في الهبة من فكاكه شرح شمس الامة وينظر في كاله هذا  
 اكثر في فصول المتبرع اذا قال له خذ اقص فلا نا عني او قال الدين  
 الذي له على او قال ادفع عني عني ان كان على فادي المأمور له ان يرجع  
 على الاقر ويكون هذا اقرارا بطل المال على نفسه ولو قال اقص فله  
 او قال ادفع قصا ولم يصر على اجماع ان المأمور اذا كان شريكا له  
 يرجع وكذا لو كان خليفته يقضي اذ كان في السوق بشرا  
 اخذ وعطا بان جرت العادة ان وكيل الاقر في حيل المأمور

او في ضمان التمكن من  
 المدفوع الذي يكون ذكر  
 اي الكوة عن الاقر  
 او تعو له عنه او حاله



او رسوله ياتيه فيبيع منه المأمور او يقرضه افكاه المأمور في عيال  
 الآخر والآخر في عيال المأمور كما تزوج يا والزوج أو الزوجة تاجر  
 الزوج وان لم يوجد من هذا الاشياء الله له لا يرجع عندي حنفية ومحمد  
 وعند أبي يوسف يرجع عندهما هل يرجع الدافع على المدفع اليه يدفع  
 ان قال له افض او قال ادفع فبها لا يرجع وان قال ادفع ولم يقبل  
 فبها يرجع وحمل على الآخر بالادع في باب الكفالة بالمال من كفاالة عصام  
 وفي باب الاخرين للمال من كفاالة الكفا في امر رجل بان يتقدمه نال الف  
 درهم او قال انقله الف درهم او قال افضه ماله على او قال افضه عني  
 ففعل المأمور يرجع بها على الآخر وقوله اعطه عني الف درهم اقرار  
 بان المال عليه ولو انقله الف درهم على اني ضامن له بها وعلى اني كفل  
 بها او على انها كفل او على انها كفل الى او قولي فهو مستحق اذا تعدى حاج  
 على الامر وكره ان لو نقله بها مائة دينار او باعه بها جارية او عبد  
 او دابة او عرضا وقبضه يرجع بها على الآخر ولو انخلطت له ان ينقل  
 فلا تاعنه الف درهم خبة فنقله الف بالبرج او غلة لم يرجع على الآخر  
 الا بمثل ما اعطى له من رجوع حكم الاقرار بالامر ولو كان المأمور كفيلا  
 يرجع بالالف خبة لا يرجع بحكم تملكه ما في دمة الاميل ولو قال  
 ادفع الى فلان الف افضا ولم يقبل عني ولا قال على اني كفل ففعلها  
 المأمور فان كان خليط لا يرجع بها عليه وان لم يكن خليط وثان  
 محمد لا يرجع وهو قول أبي يوسف اولا وبما خلد محمد يرجع أبو يوسف  
 وقال يرجع عليه خليط كما هو او غير خليط وقال محمد لو كان او لذكر فله  
 او اخاه كان ذلك مثل القرب الذي لم يخلط الا ان يا حر انسان  
 في عياله من ولد او زوجة او غيره من قريب او بعيد فخذ ان يكون في  
 عياله او امة او بنت زوجة فبذعه فيرجع به على الآخر ويكون متى له  
 الخليط وكذلك لو اوجده له وكذلك الشريك استحق هذا اوارب  
 هو لا جميعا بمنزلة الشريك في الخليط ولو قال له ادفع الى فلان

الفاء وليس الاخر خليط للمأمور قبل ففعل لم يرجع بها على الآخر وللدافع  
 ان يرجع بها على القابض وذكر في باب الاور بالضمان من كفاالة الكفا  
 فقال الخليط هو الذي يأخذ منه ويعطيه ويلاينه ويضع عنده المال وكل من  
 في عياله فهو بمنزلة الخليط وكذلك ان او الابن اباه والابن كبره في عيال  
 الاب والابن اعلى **مسائل الوكيل بالخصومة** قال من شئ منه في او الكتاب  
 وفي دعوى هذا الكتاب اذا اطلب المدعي من القاضي ان يأخذ من المدعى عليه في كفا  
 بالخصومة ياخذ كفاالة بالنفس لكن ان الذي لا يحسن خلاق الكفاالة وهو  
 ان ياد ان اذا وكل رجله بخصومة ماله واخذ حذوقه من الناس على ان لا يكون  
 وكيله فيما يدعي على هذا الموكل يصح التوكيل فلو انتبت التوكيل للمال لو كفا  
 ثم اراد المدعى عليه الدفع لا يسمع على التوكيل هكذا قال ابو القاسم بن هان الرب  
 ركن الله اذا وكل بالخصومة واستثنى الا في امر صحت الوكالة والاستثناء في  
 ظاهر الرواية وعن أبي يوسف انه لا يصح ولو وكل بالخصومة واستثنى الا في  
 صح عند محمد بن خالد قال في يوسف المحمل ان كان كل من الموكل بالمال المدعى  
 او بضمه فلو انكر التوكيل لا يسمع منه وعوى المدعي والحل ان يسمع قبل  
 الانكار وفي وكالة الاميل بعد ذلك وروايت من اولها في شرح شمس المير  
 وذكر في باب اثبات الوكالة وادب القاضي انه يصح استثناء الاميل  
 ولم يكره فيه خلافا وفي اخر باب ان يجل يدسفر المطلوب اذا وكل وكيله  
 في خصوص منه ثم اراد بعد ذلك ان يستثنى ان التوكيل على ان كان بمحض  
 من الطالب جان وان كان بغير محض منه فكذا ان عند محمد بن خالد قال في يوسف  
 ابو يوسف يعتبر الاستثناء بالعرف ومحمد يقول لا حق للطالب في اطلاق الكفا  
 بل لعل انه لا يمكنه ان يطالبه بتوكيل مطلق بل المطلوب ان يستثنى في الاستثناء  
 وعلى هذا الخلاف اذا اذن المطلوب لو كفاالة في ان توكله غيره ثم اراد بعد  
 ان يحضر عليه في حق هذه الزيادة حتى لا يمكن التوكيل الاول التوكيل عند  
 محمد بن حمزة وان كان بغير محض الطالب التوكيل بالخصومة اذا اذن  
 في غير محض القاضي لا يصح اقراره لكن يخرج من الوكالة ولا يسمع خصومه

شئ



فان قال الوكيل قبضت هذا الحق من الغريم فضايع منى او قال فل فوضته  
الى الطالب صح اقراره وببرى الغريم بخلاف ما لو اقر قبض الطالب لان  
قبض الطالب يبطل حق الوكيل في الاستيفاء ودكن يستأما قبض الوكيل  
بغير حقه في الاستيفاء فصح طلق قوله نعم عينة في دعوى الضياع او  
او اكره الى الطالب في بابه اثبات الوكالة من ادب القاضي للمصدر السيد  
وفيه ايضا التوكيل من غير رضا الخصم كما هو كلامه بالاتفاق اذا كان على  
مسيرة اذ في من السفر فهو كلامه بالاتفاق اذا اراد السفر كمن هذا اذا  
صرفه خصمه فان كثر به ذكر في باب اخذ الكفيل وذكر في باب ما يصح  
للقاضي من الاجتهاد ان يسئل مع من يريد السفر فاذا عينهم تسئل فقتله  
انهم متى يحجرون وان قال ناله الحرج معهم وفعل استعلاء من السفر  
في حق فسخ الاجارة وفي حق لزوم التوكيل من غير رضا الخصم وسقوط حق  
المطالبة ولهذا الحجة في المستأجر غير يل فسخ الاجارة لعدم السفر فيمحق قوله  
ان اريد السفر لا يثبت العذر اذا لم يصرفه الاجر لكن يشأله القاضي  
فيقول له مع من تريد الخروج ثم يسئل رفقة كما ذكرنا فان قال لو الغريم  
حينئذ تحقق العذر وهو السفر في حق فسخ الاجارة وفي حق لزوم التوكيل  
التوكيل من غير رضا الخصم وسقوط حق المطالبة باعطاء الكفيل ولعدم  
دعواه في مجلس القضاء وذكر شمس الدين في باب اثبات الوكالة  
من ادب القاضي ان التوكيل بغير رضا الخصم يصح بالاتفاق لكن لا يسقط  
حق الخصم في المطالبة لخصمه بالخصم والجواب بنفسه الا برضا الموكل  
عليه او غرض الموكل عليه او السفر في كل حله بالخصوص او بشي يحتاج  
فيه الى الرأى ليس له ان يوكل غيره فان قال الموكل ما صنعت فيه من امر  
فهو جائز له ان يوكل غيره فان مات الموكل بطلت وكالهما وان مات  
الوكيل الاول فالتا في علي وكالته وليس هذا من الغرض اذا اوعى  
لشخص ثالث دفعه من المصارفة ثم مات المصارف بطلت وكالته وكل  
المصارف في هذا الباب ايضا قل من جسر هذا قبل التوكيل بالافراض

والله اعلم **مسائل التوكيل بالطلاق والمخارعة والاعتناق وغيره**  
التوكيل باليمين بالطلاق جائز استخرجت من مسألة في باب من طلق  
الذي يكون من غير الزوج في طلاق الجاني **مسألة** رجل قال لا سرة  
الغير اذا دخلت الدار فان طلق فاجاز الزوج فدخلت الدار طلق  
ولو فطنت قبل الاجارة لا يطلق فان عادت بعد الاجارة فدخلت طلق  
لان اليمين تنقض شرطها في المستقبل وانما يصح يمين بالاجارة بمشروط  
على حكمة الاجارة في غير عي وجود الشرط بعد الاجارة فرب بين هذا وبين  
البيع الموقوف على اجارة المالك اذا اجازة حيث ثبت المالك بين وقت  
العقد حتى ثبت المالك للمشتري في الولد والزيادة الحادثة فيما بين العقد  
والاجارة ذكره في الباب الاول وعصب الكافي والفرق ان كل تصرف  
توقف حكمه على شئ فالأصل ان يجعل ذلك التصرف معلقا بالشرط لان  
جعل يمين من وقت وجوبه تخلف الحكم عن السبب لا ان التصرف الذي لا  
يحمل المتعلق بالشرط ويحق تعليقه تعليقا فاعتبرنا سببا من وقت  
وجوبه متاخرا عنه حكمه الى وقت الاجارة فعند الاجارة يثبت الحكم  
من وقت العقل اما التصرف الذي يحمل المتعلق اذا توقف حكمه على شئ  
يحمل معلقا واليمين تحمل المتعلق فجعلنا الموقوف من الفضيحة معلقا  
بالاجارة من الزوج فعند الاجارة يصير كانه وجب الان فلا يثبت حكمه  
الا من وقت الاجارة وكذا في الاثر باليد ونحوه من الفضيحة اذا اجاز  
الزوج ثبت حكمه مقصورا على حالة الاجارة حتى يقع الطلاق الموقف  
قبل الاجارة ويقع الطلاق الموقف بعد الاجارة واذا تزوج اوعى بعين  
اذ برأ ثم طاهر منها ثم اجازت النكاح فالطاهر باطل بخلاف ما لو اعتق  
المشتري من الفضيحة حيث يتوقف عتقه على قول الى حنفية **والجواب**  
يوسف والمحلة في البان الاخر من ينوع احيى مع الصغير وفي الجامة الا صغر  
اذا وكل كليل بالطلاق وقال لا يطلق احدكم كما دون صاحب فطلق  
احدهما ثم طلق الاخر او طلق احدهما فاجاز الاخر لم يحسب له يمين لم يجتمعا



على الطلاق وكذا الوكيل بالاعتق ولو قال لهما طلقاها جميعا  
 ثلثا فطلقها أحدهما وأحدة ثم طلقها الآخر تطليقتين لم يقع شيء حتى  
 يجتمعا على ثلاث تطليقات الوكيل بالطلاق ينفرد أحدهما ولو قال  
 جعلت أرا مني بغير فلان وفلان لا ينفرد أحدهما في طلاق إجماع  
 وفي آخرهما به في ثاب ما جعل الرجل أرا مني بغير غيره ولو وكل رجلين  
 بالخلع أو التزويج أو العتق على مال لا ينفرد به أحدهما وإن كان المهر  
 يسمى في آخر الباب السابع وطلاق إجماع إذا قال لأمره طلقا نفسيهما  
 ثلثا فطلق أحدهما نفسها ومما جاز ثلثا طلقا لكن ينبغي أن تطلق  
 نفسها في مجلسها وتطلقها صاحبا جاز في مجلسها وغير مجلسها  
 ولو قال لهما طلقا نفسيهما ان شئتما فطلقت أحدهما لا تطلق لأن تقديره  
 طلقا نفسيهما ان شئتما طلاقا وبالطلاق فاحلها وحل نصف شرط  
 في أول هذا الباب من طلاق إجماع الوكيل بالطلاق إذا خالعه على مال  
 مسمى في المدخول لا يصح لأنه مخالف إلى شرط وفي غير المدخول لا يصح لأنه  
 خلاف إلى حين في أول خلع واقعا واختار طهر الدين أنه لا يصح في غير  
 المدخول أيضا الوكيل بالخلع إذا خالعه بالقرع على الرضا من يصح و  
 وإن لم يرض المرأة بالصفحة وكذا يرجع قبل ذلك أو الوكيل بكاح  
 المرأة إذا أزوج على الرضا من المرأة فالمرأة بالخيار ان شئت  
 طابت الزوج وإذا اختلفت عن الوكيل فالوكيل لا يرجع على الزوج  
 في باب الخلع من كاح إجماع وكذا أن يطلق أو أنه تطليقتا فطلقها  
 تنفرد لا يجوز عندك وعندهما يقع واحدة في وكالة الأصل والمخالف  
 وإن سئل الوكيل بالتطليق ثم طلق ذكر في النوازل عن سداد  
 أنه لا يقع قال أبو الليث هذا خلا في قول أصحابنا لأن الوكيل بالطلاق  
 يلقط الكيل ومن قال لغيره ان قلت لا في التي طلق فهي طلق  
 ثم يسكن ذلك الغير فقال لها أنت طالق يقع كذا هذا إذا وكل بالطلاق  
 أو العتق فطلق الأجنبي أو اعتق فجاز الوكيل ذلك لا يجوز لا لطلو

عبارته في أول وكالة العيون وفي شيء مما قبل من النوازل وكذا  
 لو وكل الوكيل رجلا فطلق الثاني لا يقع وإن كان يحض الوكيل الأول  
 بخلاف الوكيل بالبيع والتمتع والخلع والتمتع إذا وكل غيره ففعل  
 الثاني بحضرة الأول أو فعل أجنبي ذلك فيبلغ الوكيل فجاز ذلك  
 يجوز وكله بأن يعتق نصف عبده فاعتق كله لا يجوز ولا يعتق شيء منه  
 وقال أبو يوسف ومحمد يجوز ويعتق كله ولو وكله بأن يعتق كله فاعتق  
 نصفه عتق النصف عنه والكل عندها ولو وكله بأن يطلق أرا مني فطلق  
 فطلقها تنفرد لا يجوز عندك وعندهما يقع واحدة في وكالة المخالف  
 الليث وعن محمد في رجلين لكل منهما عبد فكل كل واحد منهما رجلا وأحدهما  
 أن يعتق عبده فقال الوكيل اعتقت أحدهما ثم مات الوكيل قبل أن يبين  
 القياس أن لا يعتق واحد منهما ولكن استحسن أن اعتقهما جميعا  
 ويسعى كل واحد منهما في نصف قيمته وجه القياس أن المأني به غير ما  
 ما وكل به لا وكله باعتاق فجزوا اعتاق المجهول بمنزلة التعليق  
 بالبيان وجه الاستحسان أن اعتاق المجهول بمنزلة التعليق اعتر  
 اعتر من مخز في حق المعتق وإن كان تعليقا في حق الممل على ما يعرف  
 في أبواب الزيادة وقال محمد الوكيل بالعتق إذا قال اعتقه استحل  
 وكذا به الموكلة لا يجوز العتق وفي البيع القول قول الوكيل لأن  
 الوكيل بالبيع إذا أجاز من غير جواز الوكيل بالعتق أو أجاز  
 اعتاق غيره لم يجز **سائل العزل وما يخرج به الوكيل وكالة**  
 ذكر في آخر الباب الرابع والسبعين من الزيادات أنه يصح عن الرا  
 من غير علم الرسول إذا عزل الوكيل بالتمتع لا يصح ما لم يعلم لأنه  
 ولو أن كان لا يلحقه شيء لكن يصح فكذا ما فيكون ذلك غرورا  
 وخبرنا عليه في أول باب آخر من ما دون حق العزل أنه وكذا عزل  
 الوكيل بالطلاق لا يصح من غير علمه في باب المشقة من طلاق مختص  
 الكافي الموكلة إذا كتب كتاب العزل إلى وكيله الغائب

له



فبأنه وعلم بما فيه الغرل وكذلك إذا أرسل إليه رسولا كائنا من كان عدله  
أو غير عدل آخر أو عدل صغير أو كبير فقال إن فلا نأرسلني إليك وقد  
ويقول إنني عنك عن الكالة فإنه ينزل وإن لم يرسل إليه ولم  
يكتب لكته عنك وأشهد ولو قيل لما يت فإنه لا ينزل وإن كان آخر  
ينزل بكالة إياه عدل أو جلال غير عدلين الغرل وإن كان لا ي  
لا يصرف المخير إذا ظهر صدق الخبر وإن كان الذي أخبر وأحد غير  
عدل فإن صدقه الغرل أيضا وإن كذبه لا ينزل في قول أبي حنيفة  
وإن ظهر صدق الخبر وإن كان الذي أخبره وأحد غير عدل فإن  
وقال أبو يوسف ومحمد الغرل إذا ظهر صدق الخبر وإن كذبه وكذا إذا  
الخلاف في العدل المادون وفي الأخبار للشفيع بيع الرار والأخبار  
للمولى بالعدل حتى على بني آدم في وكالة الطحاوي وفي باب بيع  
الأوصياء من ومبايا الجامع الصغير وكذلك البكر إذا أخبرها  
أحد بالنكاح فسكت وكذا في أخبار من استأجر في دار كسوف  
بها ألبنا أن الجبر بالشرايع عند أبي حنيفة بشرط عدل المخبر  
أو العدل وذكر العدل النصف من باب مملوكة المسافر في رواية  
الحسن بشرط العدل عند أبي حنيفة وفي أصح الروايتين كإسقاط  
في الأخبار بالعدل من شرح الشرحي وسيأتي من هذا الجنس في  
قما دون خواتمه هذه الكتاب الوكيل لا يمكن إخراج نفسه  
عن الوكالة بغرل الموكل في شرح أدب القاضي من باب  
ما يكون قبول الوصية وقيل في ذلك في النوع الثالث من الوكيل  
بالشرا إذا أراد أن يسافر إلى وجه فتعنه أمرته إلا أن يوكّل  
وكيلا بالطلاق وإن لم يجد إلى وقت كذا فوكّل ولم يحج حتى صار  
وكيلا ثم أراد يغزل فيل يجبر الوكيل على طلاقها عند نصيب نعم  
وعند من سلك بهج وهذا فرع مسألة أخرى أنه إذا لم لا وقيل اختار  
شخص الأيمت الشرحي في الباب الأول من وكالة الموكل قول

ابن سبلة

ابن سبلة في الأصل والفرع إذا قال لها مطلق ضرتك فله أن يغزله  
ولو قال لأجنبي طلقها أن شئت تملكها حتى أقصر على المجلس ولا يملك  
الرجوع عنه عندنا خلافا للفرع في إباحة الصغير ولو قال لها وكلك  
أن تطلق نفسك بقصر على المجلس كما لتفوضي وكذا يمكن غزله لأن  
لأن الوكيل من يعمل لغيره وفي رفع القيد عن نفسه ما مله لنفسها  
لا لغيرها في وكالة الجامع **نوع** إذا جاز الموكل في الجواب فيه كالجواب  
في جنون المولى بعد ما أدك لعبد في التجاني أن كان الجنون مطلقا  
ينزل والأفلا وتفسر الجنون المطلق وغير المطلق من كتاب النكاح  
وهذا كله في موضع مملوك الموكل غزله أما في موضع لا يملك غزله كالعبد  
في باب **الرجوع** ولا يرأى للمراة فأنه ينزل الوكيل بموت الموكل  
وجنونه والوكيل بالخصومة بالتأسي انحصر ينزل بموت الموكل  
وجنونه والوكيل بالطلاق ينزل بجنون الموكل استحضانا ولا ينزل  
قياسا ولفظ محمد في هذا إذا كان وكل الرجل وكيلا في خصمته  
أو بيع أو شرا أو بشي كان له أن يخرج منه ثم ذهب عقل الموكل فماتا  
دائما فقد خرج الوكيل من الوكالة وقد بمنزلة الموت وأما ما لم يكن له  
أن يخرج منه فلا يبطل مثل الأورأيلد ولو كان ذهب عقله ساعة  
أو جن ساعة ثم أفاق فالوكيل على وكالته وأجعل هذا كالنوم ولا  
أقصر بهذا بأقول وهو في القياس سو قال الحاكم ذكر الاستحسان  
في الجنون ساعة في باب وكالة المكاتب وفي باب الوكالة بالطلاق  
ذكر الاستحسان في المتناول وفي النوادر قال أبو يوسف لا ينزل  
الوكيل حتى يحين الأكر من السنة وقال محمد أقل شهر ثم رجوع وقال  
سنة ذكر هذا في الباب الأول من وكالة الكافي **نوع** الوكيل بالبيع  
ينزل إذا باع الموكل بنفسه فإن أعاد ما ليد قل ثم ملكه عادته  
الوكالة والأذن في التجاني لا تفود في باب المحس من مادون خوا  
ولو لم يعد إليه فلم يملكه لا تعود الوكالة في وكالة الأصل الوكيل

كان

غزله



بانطلاق اذا اطلق الموكل او خالف وانقضت المدة عدتها ثم وجبها  
 وطلق الوكيل لا يقع في طلاق المصالح وفي آخر وكالة شرح القدوري  
 قال ابو يوسف اذا وكل غيره بطلاق او ائتمن ثم طلق الموكل بنفسه خرج  
 الوكيل عن الوكالة قال وهذا يجوز على الوكيل طلاق تلك او انقضت  
 العدة لانه لو كان طلاق يقع تصرف الوكيل فيه اما اذا اطلق وا  
 واحدة وفي في العدة فتصرف الوكيل غير معتبر بان يقع الباقي وكذا  
 لو قال له اطلقها ثم طلقها لا يخرج الوكيل عن الوكالة لان الخلع  
 يعدل الخلع لا يقع لتصرف الوكيل على الوكيل وقال محمد اذا وكل ببيع  
 عبده ثم باعه الموكل ثم رده عليه بغير بيعه كان للوكيل ان يبيعه ولا  
 يكون بيعه اخراجه للوكيل عن الوكالة وكذلك لو وكل كل واحد  
 من رجلين ببيعه فباعه احدهما فله بيعه بغير بيعه فكل واحد منهما ان يبيع  
 وفي من سمعت عن ابي يوسف رحمه الله انه اذا باعه الموكل وبيعه بغير  
 البيع للوكيل ان يبيعه لان تصرفه لا ينفذ منه للوكيل  
 كما لو وكل ان العزل لم يوجب العزل من مكن الموكل بعد  
 البيع على الوكيل فاذا اعاد بيعه ذلك الموكل فيه جاز بيع الوكيل بالبيع  
 الوكيل فله بيعه بغير بيعه كان له ان يبيعه ثانياً ولو كان يبيع عبده في نفسه  
 يوسف في اقل الباء وعن محمد بن ذلك ولو وكله بان يبيع عبده في نفسه  
 الوكيل ثم خرج الموكل في نفسه لم يكن للوكيل ان يبيعه في نفسه  
 ولا نسبة اليه البيع لان الوكالة بالبيع لا تنفذ من بيعه الا  
 الوكيل بعد ما باع يتولى حقوق البيع ويتصرف فيها حكم الوكالة فاذا  
 انفسخ البيع والوكالة باقية جاز له ان يبيع ثانياً حكاه اما الوكيل  
 بالهبة منقبض بمباشرة الهبة حتى لا يمكن الوهاب الرجوع ولا ينعى تسليمه  
 في الرجوع في صحة هبته ففعل عاد اليه العبد ولا وكالة فلا يمكن  
 الوكيل من الهبة ثانياً وكذلك الواهب بان يزوج فلان في وجبها  
 الموكل بنفسه او زوجها منه الوكيل ثم طلقها الزوج بانها لم يكن للوكيل

عاد

البيع

ان يزوج

ان يزوجها منه ثانياً وفي الجامع الاصغر وكل رجلا بان يزوج فلان  
 فذهب الوكيل وذهبت المرأة ان يزوجها لنفسه ففعل ووضعا ومضى على ذلك  
 زمانا فجات باو لا دتم طلقا وانقضت عدتها ثم زوجها من الموكل  
 فالتحق بها لانها على وكالة وفي واقعات الناضح وكيل المرأة يزوجها  
 هل ينعزل بزوجها فيه روايتان ذكر في اول كتاب الوكالة لا وذكر  
 في اخره ولو وكله بكتابة عبده وكانه الموكل او الوكيل ثم عجز لم يكن له  
 ان يكتبه ثانياً لما قلنا في الهبة هذا كله في الباب الاخرين وكالة شرح  
 القدوري **نوع في العزل** عن الوكالة المتعلقة بالوكالة اللازمة للوكيل  
 اذا كان معلقا بالشرط ففعل وحقق الشرط يصح عنه في باب الخلع  
 من الذي ياد ان المرأة اذا قالت له اذا جاهد فطلقني بالفسخ هذا  
 التوكيل وكذا كذا العبد اذا قال لوكلاه اذا جاهد فاعطني على الف جان  
 فلو نفته المرأة او نهى العبد مولاه قبل محي الغدر ثم جاء غدا فطلقها بالفسخ  
 لا يصح وكذا لو اعتقه المولى في الغد بالفسخ الذي لا يصح وهذا انض  
 على صحة العزل عن الوكالة المتعلقة قبل وجوب الشرط وذكر في اول وكالة  
 حواها اذا وكله وكالة معلقة بالشرط ثم عجز قبل وجوب الشرط عند  
 محي يصح وبه اختلف بعض وعمل ابي يوسف لا يصح وبه اختلف ابن سمي قال  
 الصدوق في قول محمد بن نصير نفى وبه في اخر الفصل في قول  
 استاذنا الصحيح ان العزل عن الوكالة المتعلقة لا يصح لان العزل  
 اخراج فلا يتحقق قبل الرجوع والعزل عن مسألة الزنا بان وجهها ان  
 احدها ان ذلك ليس بعزل لان العزل هو ابطال الوكالة بلفظ العزل  
 والثاني ان هذا محمول على قول محمد بن محمد كبر ما ذكر اجاب عن قوله في الزنا  
 ولم يذكر خلافا لابي يوسف وفي وكالة شرح الطحاوي اذا وكله وكالة  
 غير جائزة الرجوع عنه ثم اراد ان يزوج له ان كان ذلك في الطلاق والعتا  
 لا يمكن عن له الا ترى انه لو جعل او عتق في العتاق الى رجل بعينه  
 متى شاء او جعل اخر اراد الى رجل بطلقها متى شاء او قال اعتق عبدي اذا

دات

ف



اذا اشيت او طلق اراضي اذا اشيت لا يمكن العزل كذا هنا لا بد لما قال  
 وكذا في غير جابر الرجوع الحق في الحكم الامر وان كان ذلك في البيع  
 والشرا والاجارة يصح العزل وقال بعض مشايخنا انه ان العزل في  
 الغرض لكذا وليس فيه رواية مسطوية ولو قال وقت التوكيل كذا  
 عن لثقتك فانت وكيل وكذا في كالة مستقبلة ثم عزل كذا يكون كالة مستقبلة  
 لو جرد الشرط لا ان يعلق الوكيل كالة بالخطير جابر فلي قال له كذا وكذا  
 وقتك كذا كذا عزمتك فانت وكيل فقل عن ذلك عن ذلك كله من الوكيل  
 المطلق والوكالة المعلقة بالشرط ان لا يعزل عن ذلك ولا يكون  
 وكذا بعد ذلك الا يتوكيل جديلا لان من علق التوكيل بشرط ثم عزل  
 قبل وجوب الشرط ينحل وقال بعض في كالة العزل قبل الشرط ويكون  
 التوكيل وكذا في كالة العزل كالة مستقبلة والاولى اصح هذا ما ذكره القاضي  
 الامام المنشي لي يستجاب وقد ذكر القاضي في مسالك في حدود من عزل  
 الاول جديلا اذا اراد المولى عزل الوكيل بعلمه وكذا على هذا القول  
 كيف يفعل قال بعضهم يقول عن لثقتك وكذا او يقول عن لثقتك عن الوكيل  
 كذا وكذا في هذا الا يصح لان الوكيل كالة المعلقة بالعزل غير فائيه فليص  
 العزل عنها وقوله عزمتك كذا وكذا تعلق العزل بالشرط لا ان يصير  
 كالة قال كذا صحت وكذا فانت معزول وتعلق العزل بالشرط لا يصح  
 قال وكذا في الذي يجمعهم يقول ينبغي ان يقول عن لثقتك عن الوكيل كالة  
 المنفردة ورجعت عن الوكيل كالة المعلقة بالاقبال مسألة التوكيل من غير  
 رضى الخصم في اول وكالة الاصل قال استاذنا اراد ان يقول كذا في بيع  
 ان يقدم قوله رجعت عن الوكيل كالة المعلقة ثم يقول وعزمتك عن  
 الوكيل المنفردة وهكذا ذكر الفقهاء ابو جعفر طرقت العزل على ما  
 يأتي بعد هذا لانه اذا قدم العزل عن المنفردة قال انه تخير وكالة  
 اخذ من الوكيل كالات المعلقة فلا ينحل بعد ذلك عنها بقوله  
 ورجعت عن الوكيل كالة المعلقة من الوكيل كالات اخذ من اختلاف

الى يوك

الى يوسف فان عنده الاخراج عن الوكيل كالة المعلقة بالفظ العزل لا يصح  
 على ما قلنا ذكره في من العزل المعلق في اول ادب القاضي وهذا الكلام  
 واما في باب اجارة الوكيل من شرح الفقهاء الى جعفر وقت هذا  
 قال الفقهاء ابو جعفر قد احتال بعض الناس في زماننا في الصلوات  
 في اجارة الوكيل وقد ذكر ان الواقع في كالاتنا باجارة هذه الصيغة من  
 فلان في كل سنة وبشي ما اخرج من الوكيل كالة فهو وكيله تانيا واراد بذلك  
 بقا الوكيل في يد المستاجر كذا في كالاتنا قال الفقهاء الا ان يبطل هذه الوكيل كالات  
 نحو ما في اصلاح الوكيل وقد اختلف بعضهم في صحة ما في الوكيل كالات  
 على هذا الشرط قال بعض جوهرة الوكيل كالات على هذا الشرط وقال محمد بن مسلمة  
 لا يجوز وذكر في اخر وكالات العيول الاختلاف بينهما فاد فقال وقد قال  
 ابو بصير من سلام ان كان التوكيل في ذلك منفعة او جواز هذا الشرط  
 والا فلا وهو ان التوكيل كان له على الوكيل دمن فاجوز ببيع مال الاخر ليشق  
 ديمه من ثمنه فهذا التوكيل فيه منفعة فلا يجوز اخراجه وقد مر في الفعل  
 الذي قبل هذا مسألة من هذا الجنس قال الفقهاء وعندكم انما اختلفوا  
 لا اختلاف في تفسير هذا الشرط فحينئذ فمما فهم من هذا الكلام اني متى ما  
 اخذت منك من هذه الوكيل كالات فانت وكيل لهذه الوكيل كالات وقد مر في الشرعة  
 لان من علم الوكيل ان لا يرد عليها الحجر ويبطل ان ابطالها الموكلة وهي  
 بهذا الشرط اراد ان لا يجوز الحجر والعزل واراد بهذا ابطال حكم الشرع  
 كذا في الشرط ان لا يضمن المولى الرهن او شرط ان المبيع يجب كذا  
 على البائع قبل القبض وذلك باطل كالة واما ما تضمنه فقل من هذا  
 الكلام انه متى ما اخرج من هذه الوكيل كالات فانه وكيله وكالات مستقبلة  
 ولو انه اخرج بهذا كان جابر فكذا اذا شرط قال الفقهاء في صحة  
 اذا اراد ان يحاط في هذه الوكيل كالات فينبغي له ان يقول متى ما اخرجك  
 من هذه الوكيل كالات وكذا في جواز رجوعه وكالات مستقبلة حتى  
 يجوز ذلك بل خلاف بينهما وهذا في غير الوكيل كالات في الوكيل كالات



وان شرط هذا فانما بطله بغير اللقاة لان ذلك اصح للوقف  
وابقائه واما الموكل اذا اراد ان يحتال في هذا الخرج عن الوكالة  
فيخرج له ان يقول رجعت عن فولي متى ما اخرجتك من الوكالة فانت  
وكيلي فيجوز رجوعه من ذلك الذي قال ليس ذلك باحد واجب فاذا  
رجوعه سقط كلام الحق فعلى ذلك يقول الموكل اخرجتك عن  
الوكالة فخرج الوكيل عن الوكالة ولا يدخل تانيها في الوكالة لان  
الكلام المعلق بالشرط يبطل بالرجوع فعلى حيلة الموكل هذا ما قاله  
الفقيه ابو جعفر وذكر في الحاشية الاصح قال بعض اصحاب ادا  
وكل غير في شيء وقال كلما غرتك عنه فانت وكيلي حال وكلي  
عزله كما وكيله فنه وقال بعض اصحابنا لا يجوز هذا الشرط وسقط  
بعض اصحابنا بطله عن كل وكيل في شيء من الاشياء وقال له كلام  
اخرجتك من الوكالة فانت وكيلي هل له ان يخرج من الوكالة قال  
له ان يخرج من الوكالة قال له ان يخرج من الوكالة بمحض منه ما  
ما خلا الطلاق والعنف او خصما سئل ان ينصب وكيله لينا عنه  
فانه لا يمكنه ان يحكي عليه متى شاء قبل فيها الف في بين الطلاق وبين العنف  
وبين غيرهما قال لا نعم لعلنا بالاحاطة فبما ذكره في حاشيته  
ولا رجوع في اليقين ولا كذلك غيرها وذكر هو الهراية في مسألة  
التوكيل بالخصوص في اول كتاب الوكالة رجل قال له كيلة بعل ما  
وكلة بشي كلما غرتك فانت وكيلي في ذلك وكلة مستقبلته قال  
له عن ثلث عن الوكالة كذا اجمعوا انه يخرج من الوكالة المنيك  
وهل يتول عن الوكالة المعلقة روى عن نصير بن يحيى انه يقول  
وهذا روى عن محمد بن الحسن وروى عن محمد بن سلمة انه لا يخرج  
ويصير وكيلة اذا غرت له وهذا روى عن ابي يوسف وحاصل كلامه  
راجح اكي ان العزل عن الوكالة المعلقة لا يصح عند ابي يوسف ولا يصح  
عند محمد اما الرجوع يصح عن المعلقة والمسله جميعا في كل استقصا

الكلام فيه والله اعلم **كتاب الشهاد** متى يحل للرجل ان يشهد  
اولا يشهد ثم باب اذ الشهادة وفيه اختلاف في الشاهد بين الرجوع ثم  
باب من يقبل شهادته ومن لا يقبل وفيه شهادة الفروع ثم باب  
الشهادة على النسب والموت والطلاق والرجعة ثم مسائل الشهادة على  
النفي **باب متى يحل للرجل ان يشهد** **اولا يشهد** لا بأس لان نسأنا  
ان يخرج عن قبول الشهادة ويحملها في اول الاوصايا من ادب القاضي  
وفي العبر من كراهية الواقعات رجل طلب منه ان يكتب شهادة او يشهد  
على عقول فابى ذلك فان كان الطالب بحمد غير فليس هذا ان تسمع ولا فلا  
يسعه الا متناع فلو كتب الشهادة وطلب منه الا اذا عند الحاكم فان كان له  
العكس شهادة جماعة من يقبل شهادتهم ولجا بول يسهل ايضا ان تسمع وان  
لم يكن في العكس جماعة سواء او كان كمن يسمي لا يقبل شهادتهم او يقبل  
لكن شهادة هذا استخرج قبوله لا يسعه الا متناع لما فيه من تضيق الحق  
عسى ان يشهد على العكس ولم يعلم بما في العكس الفوق اصحابنا ان لا يجوز  
تحمل هذه الشهادة انما اختلف في كتاب القاضي عند ابي حنيفة ونحو  
وهو قول ابي يوسف الاول كذا وعنده ابي يوسف لا حلا لا يشترط على  
الشهود بل اذ الشهود هم القاضي ان يقرأ كتابه ويحتمل فسهل وأدرك  
عند المكتوب اليه كفي الشهادة على العكس اذا لم يترك الحادثة ذكر الخصم  
في باب الرجل يري اسمه وخطه ولم يترك الشهادة انه يجوز في قول  
اصحابنا مطلقا وذكره في ان لو نكره مجلس القاب وان كتب في حقه عليه  
ولم يترك الشهادة على المال لا يشهد ايضا وذكر في باب القاضي يقضي بوجه  
ان الرجل اذا وجد خطه مكتوب بآية صك في يد رجل لكنه لا يذكر الشهادة  
اختلف المتأخر في ذلك الفقيه ابو الليث والقاضي الامام الملقب الى  
اصحابنا لا يحمل له ان يشهد عند ابي حنيفة حله في صاحبه كما لو وجد  
القاضي في ديوانه سجلا مختوما بخطه مكتوب بخطه او خط ناسبه  
غيره او كتب في اخره اني قضيت بهذا القضية وانفذت القضاء



بل ان كان لم يترك عند ابي حنيفة لا يحمي ذلك حتى يتذكر وعند هـ  
 كصلى وكنى لى وجعل في دينه شهادة شهوده وهو يقوم بحجة  
 مكتوب بخطه او خط غيره لكنه لا يترك تلك الشهادة عند ابي حنيفة  
 بل يفتي بتلك الشهادة وعند ابي حنيفة لا يحل له ان يروي اذ لم يحفظ لان  
 شرط الرواية عند ابي حنيفة ان يحفظ الحديث عن ظهر قلب من حين يسمع الى ان  
 ان يروي ولهذا قلنا روايته في باب الاخبار وعندها يحل له ان يروي  
 فكذلك هنا اذ لم يترك الشهادة وعرف خطه لا يحل له ان يشهد عذرا  
 خلافا لها وفعله اذ كرس شمس له عند ابي حنيفة قول ابي يوسف مع مجمل فذكر  
 وانه كرس شمس لائمة السرخسي قول ابي يوسف مع ابي حنيفة رضي الله عنه  
 وذكر خلاف مجمل وحله والاول اظهر رجل سمع اقرار رجل بحرق  
 فطلب صاحبه الحق منه ان يشهد له بالحق جان له ان يشهد بالحق وان  
 لم يوافق بين الحق وكيفية الاقرار في باب القاضى لمن يجوز قضاؤه من  
 شرح القاضى الامام ابي على لنفسه اذ سمع اقرارا بشان حل له ان  
 يشهد وان لم يشهد علم ذلك وان سمع اقراره من وراء الحجاب لا يجوز له  
 ان يشهد عليه فان دخل في بئس وعلم انه ليس فيه غنى واخذ ثم خرج  
 وفعل على الباب وليس للبيت مسكن اخذ فامر من في البيت حل له ان يشهد  
 في باب شهادة السمع اذا اقرت المرأة من وراء الحجاب لا يجوز لمن سمع ان  
 ان يشهد على اقل ركنها الا اذا راى شخصه فحينئذ يجوز بشرط في شهادة  
 النوازل لروية شخصه دون وجهه وتذكر في كتاب القاضى الى القاضى  
 في ادب القاضى تمام هذا الفصل رجل توسط بين رجلين فقال لا تشهد  
 عليهما لسمع منكم سمع من احدهما ما يكون اقرارا حل له الشهادة  
 وكذا لو سمع احدهما يقول الاخر كان كذا على كذا وقد قضيت  
 حل له ان يشهد لكن كما سمع في باب الرجلين يدخله من قوم من  
 ادب القاضى اذا اتى وجع او اذ شهادة شهود على مبرر يسمى  
 ومضى على ذلك ستون وولدت او لا دو مضى ستون ثم مات الزوج

ثم انها استشهدت الشهود ان تشهد واعلى ذلك اسمي ولم يتذكر  
 استحسن مشايخنا انه لا يسعهم ان تشهدوا بعد اعراض هذه العوارض  
 من ولادة الاولاد ومضى الزمان لا احتمال سقوط طهارة او بغيره عا دة  
 وبه كان يفتي والذي ثم ليجع وافى كما هو ظاهر جواب الكتاب انه يجوز  
 وبه يفتي اذ ارى عينا في يد انسان لا يحل له ان يشهد بالملك حتى يبرر  
 يتصرف تصرفا للملك فحينئذ يحل له ان تشهد ولم يشترط نحو الزائدة في  
 شرح الجامع ان يقع في قلبه انه ملكه فيفتي مطلقا كما ذكر في اخر الجامع في باب  
 في باب من القضا الذي يكون من الوارث الكذا بالشهادة على ملك لم يترك من  
 هذا الكتاب وقد كرس الشرخسي رحمه الله في باب الشهادة على ملك لم يترك من  
 ادب القاضى اذ ارى شيئا في يد انسان حل له ان يشهد بالملك له العبد والامه  
 في ذكر سوار وايتا صاحب الامالى عن ابي يوسف عن ابي حنيفة في ذكر  
 حله في ابي حنيفة عن ابي حنيفة انه يحل له ان يشهد في العبد والامه  
 وعلى قول الشافعي لا يجوز له يشهد ما لم يبرر من طرفه في الخصم في لم يترك  
 هذا الخلاف وقد ذكر في اخر شرح الجامع انه لا يحل مجرأ البكر ان يشهد بالملك  
 وانما يحل اذ اراد في يده يتصرف فيه في باب من القضا الذي يكون من الوارث  
 الكذا بالشهادة في ذكر اصول الشهود فان هذه المسئلة وقال اخر الخصم في  
 بقول الشافعي بشرط شرط اخر ايضا وهو ان يقال فيما بين الامه وال  
 ان هذا ملكه فانه قال لما شهد على الملك اذ اراد في الوارث من صها وبشرطها  
 في يديها ولو اجسها فحينئذ فيها اشيا لا يضرب احد تحتها في ذلك  
 ولما كان هي دارم وهذا الشرط لم يشرطه احد ثم قال وقد ذكر في اخر الامان  
 قال ابو يوسف اذ اراد في يده في يد رجل ان يشهد اذ اوقع في قلبه  
 انه ملكه اما اذ لم يقع فلا وفي النوازل اذ ارى في يد رجل حل  
 له الشهادة بالملك قال ابو القاسم ان كان الكون في يد على من البنيان  
 وكان في الشهادة عنها ونقصه ولم يكن في اي لكان خصما يخاصم فيها فالشهادة  
 جائز قال القاضى الامام ابو على لنفسه ويجوز ان يكون له



قولهم جميعا حتى انه اذا كان في يده شيء والناس يقولون انه ملكه هو  
 لتصرف فيه كمن وقع في قلب الرامي له ملك غيري وهو يتصرف باسم  
 ولا يحل له ان يشهد بالملك فصار دليل الملك ليدفع الوقوع في قلبه انه  
 ملكه ومنه ما خرد كره في ما حكاه من المختلف فيه من اخذ شهادة ان المشي  
 رجل في يده عجله يعبر عن نفسه وقال هو عجله وسمع ذلك منه رجل  
 ثم تكلم الغلام فقال انا حذر قال سمع ذلك الرجل ان يشهد انه عجله  
 وان لم يكن سمع ذلك منه لم يسمع ان يشهد انه عجله ولو روي ثوبا في  
 يده ولم يقل هو ثوبي ثم ادعاه لجل وسمعه ان يشهد انه ثوبه ثوب  
 في يده رجل في قلبه ثوبه قبل ذلك يوما او يومين فادعاه رجل قال  
 لا يسعك عن تشهد ان هذا ثوبي حتى يقع في القلب قال لو اتيته رجلا  
 على حمار لو قال اشهد انه له ولو رايت على حمار على خمسين يوما او اكثر  
 ووقع في القلب انه له شهدت انه له ولو وقع في قلبه ان عاربه لم تشهد  
 اشهد انه له فذكر بعثت ورفات وقال ابو حنيفة ان كانت الدار  
 او الدابة او العبد او الثوب في يد رجل وسمع ان تشهد ان ذلك  
 له وان لم يكن رايت ذلك في يده قبل تلك الساعة وقال ابو حنيفة  
 على ذلك حتى يقع معرفته في قلبك قال الحاکم ابو الفضل قول ابو حنيفة  
 هذا في العبد حلال في رواية اجماع وذكر في شرح شهادة اجماع  
 في الابن من ان الشاهد اذ اعان الراية تتبع الدابة وتسمع  
 في اطلاق له اذ الشهادة بالملك والنتاج وهكذا ذكر نفس الامنة  
 الخس في دعوى الرجل ووضعه المسألة في ذلك ولد النافه اذ  
 شهد ان فلان بن فلان مات وترك هذه الدار ميراثا لنيه فله  
 ولم يدرك الميت فشهدا دهما باطله لهما شهد بالملك فله قبل  
 اذ لم يعان سب الملك ولا رايت في يد المدعي واليه اعلم  
**اد الشاكي** وفيه فصول فصل في كيفية الاداء فعل في ما بين يد  
 الشاهد او ينقص فتختل شهادته او لا تختل فعلى اخذ في

فصول في الرجوع عن الشهادة او تدارك الغلط فيها الفصل الاول  
 في كيفية الاداء اذا شهد احد الشاهدين بالحق بنفسه او شهد الاخر  
 على شهادته او على مثل شهادته لا يقبل بالاجماع اما اذا شهد مثل  
 شهادته فذلك عند الخصم وعلى عانة من ادعى بغيره اختار  
 المأثور ابي رحمه الله ان الشاهد اذا كان فصحا لا يقبل منه الاجمال  
 وان كان اجماعا يقبل بشرط ان يكون له حال لو استفسر منه البيان  
 لو احسنه مجلس القاضي واختار السرحسي ان القاضي اذا احسن منه  
 لا يقبل الاجمال وان لم يحسن يقبل وبه يعني هذا كما روي عن محمد بن القاسم  
 اذ اهتم الشهود فرق بينهم والا فلا في باب القاضي يقضي في المسجد  
 من ادب القاضي وفيه اذا شهدوا بالكتاب نحو ان يكتب شهادته  
 فقرأ بعضهم او يقرأ عليهم فيقول الشاهدان هذا المدعي سمع ما سمع ووصي  
 في هذا الكتاب على هذا المدعي عليه او يقول هذا المدعي الذي قري  
 ووصي في هذا الكتاب في يد هذا المدعي عليه بغير حق ووجب عليه  
 تسليمه تصح هذه الشهادة لان الحاجة تيسر لقول الشهادة او عجز  
 المشاهد في التوازل اذا شهد احد الشاهدين بنسخه وراها بلسانه  
 والاخر قس ارسل من النسخة وهو يقرأ معه مقارنا لقراية فلهذا صح  
 لانه لا يبين القاري من ذلك هل سمع قال الشهادة على القاضي كحاشا  
 الى الاشارة الى المدعي عليه والمشهد به وفي الشهادة على الميت او القا  
 ونسبوا الى ابوه فقط لا يقبل حتى يرضى الى حله شرط الخصم  
 ذكر الجدل المتولي وهكذا ذكر في الشرط من شاخ من قال هذا  
 قولها اما على قول ابي يوسف اسم الاب يكفي وهو المعروف في مجمل توسع  
 في الكتب ترك اسم الجد وذكر شمس في غير الحقاني في شرح ادب  
 القاضي اما هذا على قول ابي حنيفة اما على قولها ذكر اسم الاب يكفي  
 وهكذا ذكر الاختلاف ابو زيد في شروطه والصحة لا تقوم  
 ذكره مقام ذكر الجدل الا ان يكون صاعدا يعرف بها حاله في

ص

ب



قوله **جمعاً** حتى انه اذا كان في يده شيء والناس يقولون انه ملكه وهو  
 يتصرف فيه كمن وقع في قلب الرأى له ملك غيره وهو يتصرف باسمه  
 ولا يحل له ان يشهد بالملك فصار دليل الملك كيدفع الوقوع في قلبه انه  
 ملكه وبه تأخذوا كره في ما حكاه من المختلف فيه من اهل شهادة ان المسيح  
 رجل في يده عملة يعبر عن نفسه وقال هو عيسى وسمع ذلك منه رجل  
 ثم ذكر الغلام فقال انا حزقيا لسمع ذلك الرجل ان يشهد انه عبدك  
 وان لم يكن سمع ذلك منه لم يسمع انه يشهد انه عبدك ولو لم يكن في  
 يده ولم يقل هو توحي ثم ادعاه لرجل وسمعه انه يشهد انه توبه  
 في يدي رجل فقل انتم قبل ذلك يوماً او يومين فادعاه رجل قال  
 لا يسعني عن تشهد ان هذا كان توحي حتى يقع في القلب قال لو اثبت رجلك  
 على حمار يوماً لم تشهد انه له ولو رايت على حمار على خمسين يوماً او اكثر  
 ووقع في القلب انه له شهدت انه له ولو وقع في قلبه انه عاربه لم تشهد  
 ان هذا له فذكر بعض ثبوت وثبات وقال ابو حنيفة ان كانت الدار  
 او الدابة او العبد او الثوب في يد رجل وسئل ان تشهد ان ذلك  
 له وان لم يكن رايت ذلك في يده قبل تلك الساعة وقال ابو حنيفة  
 على ذلك حتى يقع معرفته في قلبك قال الحاكم ابو الفضل قول ابو حنيفة  
 هذا في العبد حلال في رواية الجاهل وذكر في شرح شهادة الجاهل  
 في الكتاب انما مس من ان الشاهد اذا عاين الدابة بتمعن الدابة وتبين  
 في الحال يطلق له اذا الشهادة بالملك والنتائج وهكذا ذكر نفس الامنة  
 المشرك في دعوى الاصل ووضع المسألة في ذلك ولد النافذة انه اذا  
 شهد ان فلان بن فلان له مات وترك هذه الدار ميراثاً لنيه فله  
 ولم يدرك الميت فشهدا دهما باطله لانها تشهد بالملك فلا يقبل  
 اذا لم يعاين تسمي الملك ولا رايا في يد المدعي واليه اعلم **باب**  
**اذا الشاهد** وفيه فصول فصل في كيفية الاداء فعمل في ما بين يدي  
 الشاهد او ينقص فتختل شهادته او لا تختل فصل في اخلاء الشاهد

فصل في الرجوع عن الشهادة او تدارك الغلط فيها الفصل الاول  
 في كيفية الاداء اذا شهد احد الشاهدين بالحق **مفسر** او شهد الاخر  
 على شهادته او على مثل شهادته لا يقبل بالاجماع اما اذا شهد بمثل  
 شهادته فذلك عند الخصم وعندها يثبت بغيره لا يقبل **اختار**  
 المحلوي اني رحمه الله ان الشاهد اذا كان فصيحاً لا يقبل منه الا جملة  
 وان كان اعمياً يقبل بشرط ان يكون له بحال لو استفسر تمكنه البيان  
 لو لا حشيت مجلس القاضي واختار الشيخ السرخسي ان القاضي اذا حشر بهما  
 لا يقبل الا جملة وان لم يحضر يقبل وبه يعني هذا كما روي عن محمد بن القاسم  
 اذا اتم الشهود فرق بينهم والا فلا في باب القاضي يقضي في المسجد  
 من ادب القاضي وفيه اذا شهدوا بالكتاب نحو ان يكتب شهادته  
 فقرأ بعضهم او يقرأ عليهم فيقول الشاهدان هذا المدعي سمعنا سمي ووصي  
 في هذا الكتاب على هذا المدعي عليه او يقول هذا المدعي الذي قري  
 ووصف في هذا الكتاب في يد هذا المدعي عليه يعني هو ووصف عليه  
 تسليمه تصح هذه الشهادة لان الحاجة تيسر لطول الشهادة او عجز  
 المشاهدين في التواضع اذا شهد احد الشاهدين بنسخة وراها بلسانه  
 والاخر قرا رجل من النسخة وهو يقرأ معه مقارناً لقرا به فلهذا صح  
 لانه لا يبين القاري من النسخة قال الشاهد على القاضي يحتاج  
 الى الاشارة الى المدعى عليه المشهود به وفي الشهادة على الميت او القاص  
 ونسبوا الى ابوه فقط لا يقبل حتى يتبينه الى حله بشرط الخصم  
 ذكر الجدل للتعريف وهكذا ذكر في الشروط من شايخنا من قال هذا  
 قوله اما على قول الجاهل ان يسمي اسم الاب يكفي وهو المعروف بمحل توسع  
 في الكتب وترك اسم الجد وذكر شمس الدين الحلواني في شرح ادب  
 القاضي ان هذا على قول ابي حنيفة اما على قولها ذكر اسم الاب يكفي  
 وهكذا ذكر الاختلاف في الشروط والصناعة لا تقوم  
 ذكرها مقام ذكر الجدل الا ان تكون صاعته يعرف بها محالة في

ص

ب



في باب القاضي يقضي في المسجد وسنذكر نحوه في كتاب القاضي من باب القاضي  
 من الفصل الثاني فيما ينزل الشاهد في شهادته او ينقص فتختل شهادته  
 او لا تختل اذا شهد الشهود فيما تصح الشهادة فيه بالشريعة وقالوا لم نعلم  
 لكن اشهر عندنا يقبل بخلاف قوله لا نأرينا العين في يد من يتصرف تصرف  
 الملك حيث يقبل وان قالوا وقع في القلب انه ملكه ولو قال لا شهد به  
 لا نأسمعا من ابن س لا يقبل في عصام في باب اوله ولو شهد على موت  
 اذا شهد المدعي فلم يشهد الله في يده هذا بغير خوف في ان يقبل  
 وسمعت انه ذكر الحلواني في الجامع انه اختلف المشايخ فيه وقال في  
 الاصح انه لا يقبل وذكر النسفي عن ابي الحسن السعدي والبردوي انه شرط  
 لا يتم شهادته في يده بغير حق لا يمكنه المطالبة بالتسليم وبه كان يقضي  
 اكثر مشايخنا اذا شهدوا على انفسهم وقف على كونهم يكتسبون الوقف  
 بل يفتي ان يقبل في باب قبض الدونك من القاضي المعزول قال ضرار الدين  
 اذا لم يكن الوقف بل بشرط ان يقولوا وقف على كذا وما ذكره هت  
 وفي الاصل صورته ان تشهدوا او بالتسليم مع على انها وقف على المسجد  
 او على المقبرة ولم يذكر في يده اقلتها فيصرف الى كذا ثم ما فضل بعد  
 لصر في الى كذا لا تشهد على هذا الوجه بالتسليم في هذا في باب  
 الاخير ادعى دارا في يد رجل انما اشترها من فلان وشهد الشهود  
 انه ملك المدعي اشترها من فلان وسلم اليه وقلنا لا يمكنه ان يشهد  
 انه كان للبايع فلا له اشترها هذا المدعي وشهدوا انه اشترها  
 من فلان وسلم اليه فلا يقبل لانهم شهدوا ابا الملك المدعي وان شهدوا  
 انه اشترها من فلان وسلم اليه لا يقبل في اخذ باب الشهادته  
 على البيوع من شهادته بخلافه ادعى عينا في يد انسان انه ملكه  
 فشهدت له ان انه باع هذا العنق فلا له ولو في يده من هذا المدعي  
 يقبل ولا يحتاج الى ان يقول باع وهو ملكه وكذا اذا شهد  
 ان المدعي اشترها من العنق من فلان وقبض منه حتى يكون شهادته

شهادة بانه كان في يد البايع يوم البيع يقبل وقد لو كان مكان  
 البيوع هت في باب القضا الذي يكون له من الوارث اكثر ابا لشهوده من  
 من احق بالبايع في دعوى شرح الطحاوي انه اشهد شاهدان انه اشترها  
 هذا من هذا المدعي عليه ان كان المدعي في يده لا يحتاج الى ان يقول باع  
 وهو ملكه وان لم يكن في يده يحتاج الى ان شهد المدعي هذا الشراء  
 من فلان لا يحتاج الى ان يقول فلا يمكنه ان يقول له انما اشترها  
 كما في ادعى ثوبا في يد رجل انه اشتراه منه ووجد دو اليد فشهد شاهدان  
 انه باعه منه لكن لا للمدعي الهول له ام لا فانه يقضي بشهادتهما في باب  
 المساومة من الزيادة ان ادعى عينا في يد انسان انه اشتراه من فلان  
 الغائب واقام البينة ان الملك كان له في يده فادام فشهد الشهود  
 انه كان للبايع يقضي به للمدعي وان لم ينص على كونه ملك المدعي يوم البيع  
 في اول الدعوى كخبر هذا انه اشهد على امران ليس بينهما بيع يقبل ثم لو  
 لو كان بالخير يدان اتفقا في الحد دفوا وان اختلفا في الف في باب  
 المجل يدعي العيان والمقول في ادب القاضي فاذا ادعى فقال فلان  
 العنق لفلان اشترته منه وشهد له الشاهدان كذا كذا يصح ويقبل  
 باضا ركان ابي كان له فاشترته منه بعد باب اقر الملة بالحق وجامع  
 حق الهول عت في يد رجل ادعى انه ملكه اشتراه منه ووجد دو اليد  
 البيوع في تمام المدعي شاهد من شهد انه باعه منه ولا يدري الهول للبايع  
 ام لا فانه يقبل الشهادة ويقضي ولو قال انها القاضي العنق وهو باعه  
 من هذا المدعي القاضي يقضي بشهادتهما للمدعي هذا واحسانه في باب  
 المساومة بعد باب الزيادة ان المدعي اذا اقام البينة  
 ان اياه اشترها فلان من ذي اليد لا يكلف اقامة البينة ان اياه  
 مكث وتر كذا مبر قاله لكن يقيم البينة انه لا وارث له غيره في باب  
 الشرا من الشراء ان شهد ان هذا ابن الميت او وارثه ولم يشهدوا  
 ان لا نعلم له وارثا غيره ولا قال لا وارث له غيره يقبل ولو شهد



انه ابن الميت او ورثه ولم يشهدوا ان لا تعلم له وارثا غيره فالقاضي  
 يتلوم ثم تدفع اليه ومدة التلوم موقوف الى راي القاضى في فصل  
 النسب في دعوى هذا الكتاب ادعى عبد الله بن ابي شهاب الشهد انه ابن  
 الميت فلم يشهدوا انه لا وارث له غيره كمن هذا الفصل على الاستدلال  
 الاستقصاء في آخر اى في كتاب الدعوى اذا شهد الشهود ان هذه  
 الدار كانت لجد المدعى لا يقبل لعدم الجد ولو شهد وعلى اقرار المدعى  
 انها كانت لجد المدعى كفاية اذا شهد شهود المدعى انه كان في يده لا يقبل  
 ولو قال شهد واعني اقرار المدعى عليه ان المدعى كان في يده المدعى  
 او اقرار المدعى عليه بذلك يوجب بالتسليم الى المدعى في باب الرجل يدعي  
 المنقول والعقال في ادب القاضى لشخص لا يمتدح في يد رجل اذ  
 ادعاءه اخر انه ميراث من ابيه وشهد الشهود انه كان في يده يورثه  
 لا يقبل ولو اقر بجبر على التسليم الى وارثه ونحو المدعى في نسخة شمس  
 الامعة في باب دعوة الرجلين في اخراج القاضى **الفصل الثاني**  
 في الشاهد من مختلفان او يتفقان لكن يخالف شهادتهما دعوى المدعى  
 اجناس هذا الفصل في باب الاقرار الذي يختلف فيه المنطق من  
 اقرار الجماعة وفي شهادته اقرار الجماعة من هذا الجنس ملقب ببيان من لعل  
 الشهادته وفي شهادته اقرار الرجل وفي ادب القاضى وفي باب الشهادته  
 بالطلاق من طلاق الرجل ينظر اذا اختلفت الشهادتان في الزمان  
 او في المكان او في الاشياء وفي الاقرار بان شهد احد على الاصل  
 والاخر على الاقرار فان كان هذا لا يخلو في الفعل حقيقة وحكما  
 كالخباية والغصب او في قول الحق بالفعل كالتكاح ليعينه فعلا  
 وهو اخصار الشهود يمنع قبول الشهادة وان كان الاختلاف في  
 قول محض كالبيع والطلاق والعقاق او في فعل الحق بالقول  
 وهو القرض لا يمنع القبول وان كان الاختلاف في اية القرض الا  
 لا يفعل وهو التسليم لان ذلك محمول على قول المقرض وهو

قوله اقرضتك فصلا لا يتم القرض لا بفعل ولا بالتسليم لان ذلك محمول  
 على قول المقرض وهو قوله اقرضتك فصلا كالطلاق والعقاق والبيع  
 وهما فصلا وان اختلفا في فعل لا يتم الا بالتسليم كالهبة والصدقة  
 والرهن وفيه اختلاف معروف ذكره في الباب اختلاف الشهادة من  
 شها وان الكافي اذا شهد بالرهن واختلاف في الزمان والمكان وهما  
 يشهد له على معاينة القبط فالشهادة جائز وكذا الشراء والصلقة والهبة  
 لان القبط قد يكون غير حرة وقال في كتاب الرهن انه لم يكن رهنا ولا قبضا  
 الا باقرار الرهن وقال محمد بن الحسن ان شهدا على قبضة القبط في الرهن  
 والهبة والصدقة لم تجز الشهادة وان شهدا على اقرار الرهن والرهن  
 والمنقول بالتسليم جازت الشهادة وكان ابو حنيفة اقل يقول لا يقبل  
 الشهادة على الاقرار بالتسليم حتى لو شهد الشهود على الرهن وعلى اقرار  
 الرهن بالتسليم لا يقبل ثم رجع الى قولهم انه يقبل **الفصل الثالث**  
**في القدر** اذا اختلفا في الزمان والمكان عند ابي حنيفة لا يمنع القبول  
 وعندهما يمنع واختلفا في الزمان والاشياء يمنع بالاجماع في اقرار  
 باب الشهادة في القدر من حله والكافي وان شهدا على اقرار بالبيع  
 واختلفا في الوقت والمكان يقبل شهادتهما ولو سكتا عن بيان الوقت  
 والمكان فسلها القاضى فعلا لا نعا ذلك يقبل شهادتهما ككفا حفظ  
 ذلك لخص شمس الامعة في الشهادته في باب الاختلاف وفي الشهادة على الاقرار  
 ان الاختلاف في المكان جاز في الكفاية شهد احد على اقرار في المسجد  
 والاخر في اقر في السوق او شهد احد على اقرار غرة والاخر اقر  
 عشية جاز شهدا على ان قيمة الثوب المصنوع الهاك كذا او شهد الاخر  
 على اقرار بذلك لا يقبل وكذا الوادعي عينا في يد انسان ان له غصبة منه  
 الذي في يده فشهد احد على ان ملك المدعى وشهد الاخر على اقرار القاضى  
 بالملك لا يقبل في كتاب الغصب شهد احد بان شهد الاخر وبه هذا العيب  
 وشهد الاخر على اقرار بالبيع ان المشتري اشتراه وهذا العيب فيه لم يقبل

لم



وكذلك لو شهد أحدهما على الملك للمدعي والآخر على إقرار المدعى عليه  
 بالملك لا يقبل في باب العيوب من يبيع خوالف زيادة ادعى ملك دار فشهد له  
 أحدهما فشهدت له زيادة أو قال ملكه ومن شهد الآخر أنه كان له أو قال كانت  
 ملكه تقبل هذه الشهادة في باب دعوى الرجوع من أدب القاضي لشمس الأئمة  
 شهد أحدهما على أن المولى عبد في البر ولا تحرك في العمام وانك المولى  
 الآخر تقبل شهادتهما ولو شهد أحدهما على صاحبه الآخر في البر وشهد  
 الآخر أنه رأى يشترى البر ولم ينفه ولا تقبل إذا ادعى حنطة جيلة  
 فشهد له أحدهما بالجيد والآخر بالبدني يقضي بالبدني لأنه التفتيح عليه  
 وتعد أحدهما بالشهادة على زيادة وصفت ولم يذكر المدعي كذا ادعى  
 البض من الدار فشهد له أحدهما بالبض والآخر بالسود يقبل على السود  
 وهو اسم لا يقصر من البض في كفاية عقاب شهد أحدهما بالبر والآخر  
 بالبر وخمسائة والمدعي يقول لم تكن إلا ألف فشهد له الذي شهد بالألف  
 وخمسائة باطله وإن كان المدعي يدعي ألفاً وخمسائة تقبل الشهادة  
 ويقضي له بالألف عندهما وعند أبي حنيفة الشهادة لا تقبل في شهادة  
 الطحاوي ولو شهد أحدهما أنه اشترى عبد فلان بالألف والآخر أنه اشترى  
 بالألف وخمسائة فزيادة باطله وإن كان المدعي يدعي الشرايا لا كسر  
 في قضى إجماع الصغار وفي باب الإقرار بالمال عند القاضي أو القاضي  
 شهد أحدهما أنه أقر بالألف درهم وشهد الآخر أنه أقر بالالفين فما كان  
 المدعي يدعي الأقل لا يقبل الشهادة بالإجماع إلا أن يدعي المدعي التوفيق  
 بينهما وإن كان يدعي أكثر قال أبو حنيفة لا يقبل وقاله يقبل ولو ادعى  
 رب الدين ألفاً وخمسائة فشهد له أحدهما بالألف والآخر بالألف  
 وخمسائة قضى له بالألف إجماعاً لأن الشاهد من اتفقا على الأقل بخلاف  
 ما لو شهد أحدهما لفظاً لأن الأقل وخمسائة اسمان وهذا دخل  
 بينهما في العطف فصار كذا كذا ألفاً وخمسائة دأب الألف بخلاف  
 ما لو شهد له أحدهما بعشرون والآخر خمسة عشر لا خمسة عشر اسم

وأحد واحد لا يدخل فيه وو العطف فلم يكن ذكر خمسة عشر ذكر عشرة  
 ولا ذكر خمسة فلم يقبل الشهادة عند أبي حنيفة رضي الله عنه وإن كان  
 المدعي يدعي الألف وهو نظير الألف والألفين في آخر شهادته  
 الخمسة وقد ذكر في شهادته الطحاوي إذا شهد أحدهما بالألف والآخر  
 بالألف وخمسائة والمدعي يقول لم تكن إلا ألف فشهد له من شهد بالألف وخمسائة  
 باطله وإن كان المدعي يدعي ألفاً وخمسائة تقبل الشهادة ويقضي له بالألف  
 عند أبي حنيفة ولو ادعى الفين وشهد له بالألف يقبل إجماعاً وليس بخلاف  
 من الشاهد من كالاختلاف بين الدعوى والشهادة وسألت في النوع الذي  
 الذي يأتي هذا الاختلاف في الشاهد ولو شهد أحدهما أنه طلق أمة فتشترى  
 والأخر أنه طلقها وأحدة لم يقبل عنده وهو ملحق بالشعبي وقاله تقبل  
**نوع** إذا ادعى ملكاً منطلق فشهد الشهود بالملك بسبب يقبل وعلى القس  
 إذا ادعى على امرأة نكاحاً فشهد الشهود على إقرارها بالنكاح يقبل  
 كما في العصب في كفاية الأول إذا خالفت الشهادة الدعوى صوته  
 وبغيره لا يقبل ما لم يوافق المدعي كما إذا شهد بالألف وخمسائة والمدعي  
 يدعي الألف لا يقبل ما لم يوفق فإن قال كان لي عليه ألفاً وخمسائة إلا  
 إلا أن استوفيت خمسين فحينئذ يقبل وكذلك لو ادعى الشا فشهد  
 شهوده بأهبة والقبض لا يقبل فإن قال استوفيت منه فحله الدرس  
 فاستوفيت منه وأعاد البهية على القبط والبهية يقبل ولو ادعى أنه  
 ورثها من أبيه فشهد أحدهما أنها لولده وشهد الآخر أنها لغيره  
 ملأه لا يقبل وقد مر في النوع الأول مخالفة الدعوى الشهادة ادعى  
 داراً وشهد له الشهود بذلك وقضى له بالدار ثم إن المدعي  
 أقر أنه البنا كان ملك المقضي عليه لا يبطل القضاء بالدار للمدعي  
 وبمثله لو شهدوا نصاً بالأصل والبناء والمسئلة بحالها تبطل لأن في الوجه  
 الأقل البناء دخل في الشهادة فلا بد منه يقع احتمال أن لا يكون فإذا  
 أقر أنه كان ملك المقضي عليه أكرأ بالشهود بل يملك أنه لم يدخل وفيه



وفي الثاني دخل ايضا فاذا اقر به للمضي عليه كان اكدر بالشهر فقبطل  
 فقبطل الشهادة في اول باب خصوصية المتفاوضين من شركة السرحى  
 فبما في اجناسه في كتاب الدعوى وفي دعوى هذا الكتاب ما ترك  
 امين اقام احدها البينة على حال ان لا يثبت عليه الف درهم فرض واثام  
 الاخر البينة ان لا يثبت عليه الف درهم من جارية باعها منه ونحو ذلك  
 انه ليس له ب عليه الا الف درهم يقضى لكل واحد منهما بحسبه فاذ  
 استوى في احدهما الحسبة لا يشاركه الاخر في الزيادة ان في اخر باب  
 ما يدعي بعض الورثة والموصي له العمل والخطا في اثنا الكلام **الفصل**  
**الرابع في الرجوع عن الشهادة وترك الغلط فيه**  
 الشاهد اذا رجع في غير مجلس القضا لا يصح ولو رجع في مجلس قاضي غير  
 القاضي الذي عنده شهادته حتى لو ادعى المشهود عليه الرجوع الشاهد  
 في غير مجلس القاضي واثام البينة عليه لا يقبل ولو ادعى رجوعه  
 عند قاضي اخر يقبل البينة عليه ولو ادعى رجوعه مطلقا ذكر  
 خواجه الهريزي في المسوط انه لا يقبل وان لم يكن المذعي الرجوع بدينه  
 واراد استعماله الشاهد فان كان يدعي رجوعه مطلقا او في غير  
 مجلس القاضي لا يستعمله وان كان يدعي رجوعه في مجلس القضا يستعمله  
 اذا ادعى الرجوع على الشهود واراد استعمالهم او اقامه البينة على ذلك  
 فان ادعى الرجوع في غير مجلس القاضي لا يصح ولو ادعى الرجوع عند  
 القاضي ولم يدع القضا بالرجوع لا يصح لان الرجوع عند القاضي لا يصح  
 اذا اتصل به القضا اما اذا ادعى الرجوع عند القاضي والقضا بذلك  
 يصح ويستعمل الشاهد ويقبل البينة على ذلك ولو شهد عند قاضي ورجع  
 عند قاضي اخر يصح ويحب الضمان عليه لكن اذا قضى عليه هذا القضا  
 بالضمان كما لو رجع عند الذي شهد عنده انما يحب عليه الضمان اذا قضى  
 القاضي عليه بالضمان في شرح خواجه الهريزي قال المصنف رحمه الله  
 يمكن استاذان فخر الدين يستعمل بوقف صحة الرجوع على القضا

بالرجوع او بالضمان فيدطر لا محالة في جواب السؤال الثاني من  
 الباب الثالث من رجوع القاضي اجماعا ان الشاهد شاهدان عند القاضي  
 على شاهدين انهما رجعا في غير مجلس القاضي لا يقبل لان الرجوع في غير  
 مجلس القاضي ليس حجة ولو اعد الشاهدان عند القاضي انهما رجعا  
 في غير مجلس القاضي يصح ويجعل الاقرار بمنزلة لا يشافي باب الوكالة  
 بالشفعة من شفعة الكافي وفي المتن شاهدان شهد على رجل فله يقض  
 لشهادتهما حتى شهد رجلا ان عليهما انهما فله رجوع تلك الشهادة قال كان  
 الذي احبر عنهما بالرجوع ممن يعرف القاضي ويعدله وقف او هو  
 ولم تغفل شهادتهما ان الشاهد انما يبرق من قبل المتقالات غلظنا واوهنا  
 بل سرق من هذا لم يقض بشهادتهما اصلا لانها اقرب بالغفلة ومنه خرج  
 المحال في باب قطع الطريق من كتاب السرقه ذكر القاضي ابو علي النعماني  
 في باب معرفه قبول الشهادة من اوهم في بعض شهادته بعل ان تشهد بها  
 من اذب القاضي الذي يصفه وسماه كتاب القضا قال ابو حنيفة رضي الله  
 في رجلين شهد الرجل بشهادة ثم راد فيها قبل ان يقضى القاضي بها او بعد  
 ما قضى وقالوا ههنا وههنا وهما عن متهمين قبل ذلك منها وهكذا ذكر في اخر  
 شهادته المتفق وفي قصص القاضي في المختلف من المتن وهو اختصار  
 ظهر الدين محمد بن يوسف في شاهد شهد عند القاضي بشهادته  
 ثم رادها في ذلك اليوم فيقول قد شككت في كذا وكذا من شهادتي التي  
 شهدت فان كان القاضي يعرفه بالصلاح ويؤمن قبل شهادته فيما بقي  
 وان كان القاضي لا يعرفه فهل يصفه العي شهادته وان كان القاضي  
 يعرفه بالصلاح ودين ثم قال فله رجوع عن شهادته حتى في كذا وكذا امره  
 المال غلظت او نسيت فهو مثل قوله شككت قال محمد بن شهاب بن سعد  
 القاضي فله رجوع مكانه حتى يقول قد رادها من بعض شهادتي جاز ذلك  
 وقبل شهادته اذا كان عدلا قال وهو قول ابي حنيفة وهكذا ذكر  
 في اجماع الصنف قال ابو يوسف ان الم يقبل من شككت لكن قال



تعتل ولم اغلط ثم بد لي ان ارجع من ذلك لا تقبل شهادته في  
ذلك ولا في غير ذلك حتى يحد ثوبه ويعاقبه القاضي اذا شهد  
بشاهد ان الله امر امراته ان تطلق نفسها وشهد اخر ان الله  
طلق نفسه وذلك قبل الدخول بها ثم رجعا فالضمان على شهود الطلاق  
لا يثبتون السبب وهو الطلاق اما التفويض فيسقط كونه سببا  
وعلى هذا اذا شهد شاهدان ان فلانا جعل عتقه بكذا وكذا  
اخر ان الله اعتقه ذلك فلا بد ان يجمعوا الضمان على شاهد يري  
العناق ذلك التفويض واذا شهد ثلثان ان فلانا امر فلانا ان يعلق  
طلاق امره بكذا في الدار وشهد اخر ان الله علوق وشهد اخر ان  
الله دخلت ثم رجعا جميعا فالضمان على شهود التفويض لا يثبتون  
السبب فيقبل باليمين في طلاق السنة وعين السنة من احوال ايمان  
الجماع والخاصة في رجوع الجماع في باب الرجوع عن المشاهدة  
في قتل العبد والجناية عليه وذكر في اخر شهادات الجماع قبل  
باب من الاشهاد في الحائط المائل فقال اذا شهد ابا ببيع جسمانية  
وقضى القاضي ثم خرج شهد اذ البائع اخر الثمن ثم رجعا عن الشهادة  
جميعا ضمنا الثمن خمس مائة لا يثبتون ان لم يبلغا ملك الثمن على البائع فقد  
فوت عليه امكان اخذ الثمن فيضمن له بمخرطة من له على رجل  
الفرحالة فشهد عليه شاهدان بالاجل ثم رجعا ضمنا لا يثبتون  
امكان الاخر كذا هذا والله اعلم

من تقبل شهادته ومن لا تقبل وفيه فصول فصل في شهادة العبد  
والمكاتب والصبي والمجنون الذي والنساء والاهل السجين وغير ذلك  
وفصل في شهادة الخصم او من يترحمه لوصي والوكيل وغيره وفصل  
في شهادة الفرع **الفصل الاول** في شهادة العبد لعبد  
في اول قصص شرح اجماع وهذا فوايد فيطرق شهادة الصبي  
فيما لا يحضر الا الصبيان تقبل عندنا ايضا في شرح مختلف الرواية

وشهادة رجل واحد تقبل في الحدود والقصاص عند شرح ذكر  
في شرح قصص اجماع وهذا كله بخلاف من يقبل ان يشهد العبد لمولاه في دها  
القصاص ثم شهد له بها بعد العتق يقبل لان المدعي لم يكن شهادته وعمله  
لو شهد لمولى لعبده بالانكاح فردت شهادته ثم شهد له بكذا بعد  
العتق لم يحل لان المدعي كان شهادته وكان الصبي او المكاتب اذا شهد  
فردت ثم شهد بها بعد البلوغ وبعد العتق جازت شهادته لما ذكرنا ان  
المدعي لم يكن شهادته بل ليل ان قاضيا لو قضى بحواله لا يحل ان يثبت  
هذا ايسر من ممكن تحجج بحسن هذه المسائل ان المدعي لو كان شهادته  
لا يحوز بعد ذلك الدار ولو لم يكن المدعي وشهادة تقبل عند ابي حنيفة  
شرائطه واذا حمل المالك شهادته لمولاه ولم يثبت بعد ذلك بها  
حتى عتق ثم شهد بعد العتق قبلت لان من اهل العلم وعلم وادي وهو  
من اهل الاذا وكان الوجه اذا حمل شهادته لزوجته ولم يشهد لها  
حتى بانت منه ثم ادى شهادته جازت وذكر في الاصل لا تقبل شهادته  
الرجل لزوجته الا انه لان لها حق في المشرق في المريض داغ وعبد  
في مرض موته ولا مال له سواه فشهد هذا العبد لا يقبل لان عتقه موافق  
عند ابي حنيفة لان من هذا التصرفات التي لا تحل الا بغيره بعد النقاد  
دمي سمع اقرار مسلم ثم اسلم او غلام سمع ثم باع او عبد سمع ثم عتق  
فشهدوا بجازت شهادتهم في باب كتاب القاصي من ادب القاضي  
وفي اخر الباب الثالث من رجوع اجماع ادعي عبد في يد الصبيان  
واستحققة بالينة ثم جاء اخر واستحقق منه بالدينة ثم ظهر شهيد  
احدهما عتق فان كان العبد شهود الاول نزل العبد على المشهود وعلمه  
الاول وان كان العبد شهيد المستحق الثاني رده على المشهود وعلمه الثاني  
شهادته الحربي المستحق على الذي لا يقبل وعلى الحربي المستحق تقبل  
في ما دونه خواتمه يرضى وعما شهادته الاخر من بالاشان لا تقبل  
في حادثة ما في باب ما يطبق للقاصي ان يعمل له من ادب القاصي شهادته



شهادة الاعي في الغيب وغيره لا يقبل وهذا اذا كان عند الاداء  
 والتجمل اعني اما اذا كان يصير وقت التجمل يقبل عند الاداء في الحدود والوقت  
 والقصاص وعند المصنف لا يقبل ان كان اعني وقت الاداء وان كان  
 يصير وقت التجمل في ادب القاضي شمس الامنة السرخسي وذكر في اختلافه  
 رخصه ويقفون اليها ليقبل في النسب زيادة اخرى مقبولة اذا كان على  
 ونذا ان قلنا لان ترك السنة لا يوجب نقض اذا لم يكن الترك على وجه الرخصة  
 عن السنة وترك المختار بعد التبرك لا يكون رغبة عن السنة بل لصيانة الحجج  
 وشهادته وان كان اذا كان على مقبولة في باب شهادته ان قلنا من ادب  
 القاضي وشهادته من حين ويقفوا اذا كان حين ساعة ويقف ساعة وشهد  
 في حالة الصحة بخلاف شهادة لا تدل على ساعة لا يثبت عليه الوكالة  
 بمكة الا انما قدر شمس الامنة الحلو اني هذا يوم او يومين شهادة  
 اهل السجستان بعضهم على البعض فيما يقع في السجستان لا يقبل وكذا شهادة الصبي  
 بعضهم على بعض فيما يقع في الملاعب وشهادة النساء فيما يقع في الحمامات  
 لا يقبل وان كانت اجازة لعدم حضور العدول السجستان ولا انما لغرض  
 ملاعب الصبيان ولا الرجال حمامات النساء لان الشرع لما شرع تركت  
 طريقا اخر ذلك وهو منع النساء عن الحمامات والصبيان عن الملاعب  
 والامتناع على ما شرع ما به يعجز متحقا للسجستان فاذ لم يفعلوا ذلك كان  
 التقصير مضادا لله لا في الشرع **الفصل الثاني في شهادة المهر**  
 شهادة الوصي ليست بدين او عين او ود بعة والورثة كلهم كبار لا  
 يجوز لانه فلا يقبل لغيره حتى يبرأ المودع والغريم للوصي فعمل شهيد  
 لنفسه فلا يقبل ذكر اخر وصايا هذا الكتاب واحاله الى باب الشهادة  
 في الوصية مرفوعة في هذا الموضع وذكر في العيون ان شهادة الوصي  
 ليس على الميت كقبول لعدم التهمة ولو شهد للورثة ان كانوا كبارا  
 فذلك يقبل لعدم التهمة وان كانوا صغارا لا يقبل لانه يثبت لنفسه  
 حق التصرف فيهم ولهذا ذكر في باب من الشهادات ان ما يجوز فيها

من شهادات الاصل شهادة الوصي للتسليم بعد الغزل لا يقبل وان لم  
 يخاتم حله في الوكيل اذا شهد لموكله قبل الخصومة يقبل في باب الرجلين  
 بدخول التقي في ادب القاضي رجل وكل رجل بالخصومة فخاصم او قضى  
 القاضي بوثقا لانه ثم شهد للموكل لا يقبل وان لم يخاتم يقبل وهو قول  
 وشمل وقال ابو يوسف لا يقبل خاصة او لم يخاتم في الباب الاول من كتابه  
 الاصل في باب شهادة الوكيل والوصي والنيابادان اذا وكل رجلا بالخصومة  
 بمحض القاضي فخاصم الوكيل المطلوب بالثمن درهم ثم اخرج الموكل من الوكالة  
 فشهد الوكيل للموكل على المطلوب بما يدعيه من جازت شهادة في مثله لو  
 لو وكله لغرض محض القاضي وشهد على الوكالة في خاص المطلوب بالثمن درهم  
 واقام البينة على الوكالة ثم حضر الموكل فغزله عن الوكالة فشهد على المطلوب  
 بما يدعيه من جازت للموكل على المطلوب بعد فضايله للموكل بالوكالة لم تجز  
 شهادته والفراق ان الوكالة لما اتبع بها القضاء والوكيل خصما في حق  
 الموكل على غرض فاذ شهد بعد الغزل فقد شهد بما هو خصم فيه فانه لم يسلم  
 يقبل شهادته فليس كذلك ان اعلم القاضي بوكالة لم يقض بها لان  
 علم القاضي ليس بقضاء منه بل لئلا ان الوكيل لو اقام البينة في مجلس القاضي  
 بان القاضي الاول علم بوكالة لا يقض به قول ان علمه ليس بقضاء منه فم يقبل  
 الوكالة بالقضاء فله نص الوكيل خصما للموكل في جميع حقوقه على الناس  
 وانما كان خصما فيما وكل به فاذ شهد بحق لخصمه في شهادته ليس  
 خصم فله يبرهن ويقبل شهادته وفي اخر شهادات غير الفروق المتابع  
 اذا شهد المشتري على التبيع بتسليم الشفعة بعد ما سلم الدار الى المشتري  
 لا يقبل وان لم يخاتم معه الشفع لان يتقضى البيع صان خصما فصال  
 في الوكيل اذا خاتم ثم غزل في باب القسامه من زيادة او خسارة  
 شهادة اجير لواحده لا سادة لا يقبل متى كانت الشهادة في تجارة  
 او في شئ اخر ويستوي فيه ان يكون اجيرا ميا ومه او مسافرا  
 او مساندا فهو الصحيح في الكتاب وذكر في عظام لا يقبل في تجارته



وسكت عن الآخر وشهادة الآخر المشترك مقبولة واجازت هذا  
الناظم في الباب السابع وآخر الباب الثاني عشر والثالث وشهادات  
الجامع وفي آخر الباب الثالث من روعه في قبول الشهادة  
وردها في باب شهادة الوكيل والوصي من الزيادة اذا شهد الابن  
على ابيه بطلا ومهما والاب يحذر ان لا ادعى الام ذكرا لا تملك له  
شهادة الامم والامم حلت ذلك يقبل لانها شهادة على الاب لا الام وتنع  
الام من حيث زوال الملك عنها وغيره كمن شوب بضر وهو محذور تقبل  
فان قيل الشهادة على حق الله يستوي فيه وجود الدعوى وعدمه  
وصحته وفساده والشهادة على الطلاق شهادة على حق الله تعالى وهو  
حق الفرج ولهذا يقبل من غير دعوى الام فمستوي فيها وجود الدعوى  
وعلمه ولو اعلم الدعوى يقبل فكل اذا وجد الجواب الطلاق وهو الله تعالى  
من الوجه الذي ذكرتم لكنه حوله من حيث انه دعوى بضرها  
الى ملكها على وجه الملك الاعيان بضر الغير فمن حيث انه دعوى  
الله لا دعوى العبد فيه واسم من غير دعوى ومن حيث انه حق  
الله لا دعوى دعواها اذا وجد فمستوي قبول الشهادة ولو شهد الايهما على  
احدها انها ارتكبت والله فذكر ان كانت امها حية لا يقبل وان محمد  
الاب لا يها شهادة الام وان كانت امها ميتة ان كان الاب يدعى ذلك  
لا يقبل وان كان محمد ذلك يقبل لانه اذا ادعى الفرقه تفقها فله  
لقى اثر الشهادة في اسقاط المهر ونفقة العدة فكانت شهادة  
الاب واذا جحد كانت شهادة على الاب ومافيه والتمتع بمحذور  
مشوب بضر في آخر شهادته ان الجامع في باب من الشهادة قبل باب  
في الشهادة في اجابة المايل شهادة الاب لولد لانه لا يقبل لانه لو  
قضى لا يجوز في باب القاضي من يجوز قضاه من ادب القاضي للقاضي  
الامام اني على نفي الشهادة لانه من الرضا ولا يسهل يقبل نص محمد  
في الكمال مات الرجل حيا قرأه فارتان يدعي لانه على الميراث

فلم يعطيا ولم يقض القاضي حتى شهد بذلك الدين لرب الدين عند القاضي  
يقبل ويثبت الدين عليهما وعلى غيرهما من الورثة ولو قضى عليهما ثم شهد  
لم يقبل في باب الشهادة التي تجوز فيها الوصية قبل الموت من الزيادة  
وهي مسألة عجيبة ذكرها على نيل الاستشهاد لئلا يكون ذلك في  
السيان ثم جاء الباق في مع نفي يشهدون على المقتول بالزنا ان لم يكن قضى  
على القاذي بالحد يقبل وان كان قد قضى لا يقبل **الفصل الثالث**  
في الشهادة على الشهادة قال الشري محمد بن زكريا في كيفية الشهادة  
على الشهادة وكيفية اداء الشهادة على الشهادة وشروط ان يذكر  
شيعته وذكر صحبه لو وجد لكن فيه تطويل وبيان ان القسير الصفا  
على ما تبين وقد ذكر الخصا طلع يكتفي ثلاث شهادات في الشهادة  
في الاذان بان يقول في الشهادة اشهد ان فلان اقصي عندي لفلان بكذا  
فاشهد على شهادتي ان لفلان على فلان كذا فيقول في الاذان اشهد  
ان فلان شهد عندي ان لفلان على فلان كذا واشهد على شهادته  
قال ان انا اشهد على شهادته ان لفلان على فلان كذا ولو قال في الاشهاد  
اشهد واني اشهد على فلان فلان كذا لا يصح في المشهور عن ابي  
في الامل انه يصح فتق مسم منه ابو يوسف واعتبر المصنف وقال  
الروضة في الفنا وفي مثل ما قاله الخصا من في الاشهاد والاذان قال  
ابو القسير الصفا يقول في الاشهاد اشهد على فلان كذا واشهد على شهادته  
بكذا وان تشهد بذلك ويقول في الاذان اشهد ان فلان شهد  
عندي بكذا واشهد على شهادته بذلك واني ان اشهد على شهادته  
بذلك وانا اشهد على شهادته بذلك وقال ابو جعفر اذا قال في الاذان  
اشهد على شهادته فلان كذا كفي ولا يحتاج الى الزيادة وفي الجامع الاخر  
قال بعض اصحابنا يقول في الاذان اشهد ان فلان شهد عندي ان زيدا  
اقص عندي ان لزيد على فلان كذا واني اشهد على شهادته  
بكذا ولا شهد عنها عند الحاجة اليها فانا اشهد على شهادته بكذا قال محمد

في



رحمة الله ولا يقول اشهد لي فلان اني اشهد على فلان بكذا لان هذه  
 شهادة على اني اشهد ولم يشهد على شهادته فاذ اقال اشهد على شهادته  
 فهو حايث وشهادة كل واحد من الاصلين لا تثبت الا بشهادة الفرس  
 عندنا خلافا لما لك لكن مع شهادة الاصلين تثبت بشهادة الفرس  
 بان تشهد الفرس على شهادة كل واحد من الاصلين وقال الشافعي لا بد ان  
 تكون الفرس اربعة تشهد على شهادة كل واحد من الاصلين ان شاء  
 من غير الاصلين يشهدون منهم على شهادة الاصل الا في شهادة الاصل  
 وادب القاضي الاشهاد على الشهادة يجوز وان لم يكن بالاصل **ع**  
 حتى ادخل بهم على من عرض او سفي او موت تشهد الفرس في كيفية  
 الوثيقة في اول شفعة الكتاب في الاصول اذ اشهد في الفروع على شهادة  
 وكلاهما في المص غاب الاصول فشهد الفروع جازت بشهادتهم لان  
 العبرة بوقت الاداء لا بوقت الاشهاد فثبتت عليه الاصول  
 وقت الاداء كذا وجد في شرح ادب القاضي لشمس الائمة في باب اثبات  
 الوكالة لكن ذكره اذ اراد الاصول السفر في الشهادة على الشهادة  
 والاصول في المص ذكر القاضي الامام على السجدة وشمس الائمة الشافعي  
 في اثبات الشهادة على الشهادة وادب القاضي ان عند ابي يوسف وجماد  
 ينبغي ان يجوز وعند ابي حنيفة لا يثبت على ان التوكيل من غير رضا الخصم  
 لا يجوز عند ابي حنيفة لا يثبت السفر والمصر عند ابي حنيفة الا ان  
 هذا غير ظاهر فله يعني به ورايت في اخر شهادة المتفق قال محمد  
 قبل الشهادة على الزيادة في المشهود وعلى شهادة في المص من غير وجه  
 به ولا حكمة الشهادة على الشهادة مقبوله في اخر باب الشهادة على  
 القبل من شهادته ان لجامع شهادة الابن على شهادة الاب مقبوله  
 وعلى قضائه لا يثبت عند ابي يوسف **ع** فالسجل في اخر باب الشهادة  
 على الشهادة من ادب القاضي شهود الفروع يجب ان يكونوا  
 اسما الاصول واسما ابائهم واجلدهم في هذا الباب للقاضي على

هذه

نما

النفسي حتى لو قال لا للقاضي يشهد ان يجلس نوحها اشهد انا على شهادتها  
 انهما يشهدان بكذا او قال للقاضي لا قسمها لك او قال لا نوري اسمها  
 لم يقبل حتى يسميها لانها تخلا بجازفة لا عن معرفة الفروع اذ اعدل  
 الاصل جازان فاذ اشهد على شهادة شهادتين ومصحح الشهادة حتى  
 ان يسلمها عن عدالة التي تشهد على شهادة لم يملك محمد في المبسوط  
 سأل القاضي ابا لها عن عدالة الاصول وانما عن هذا من الخصائص  
 فان قال فهو عدل ثبت عدالة الاصول ان كان عدالة الفروع ثابتة  
 وان لم تكن عدالة الفروع معرفة وسأل عنها القاضي فان ثبت  
 عدالة الاصول ايضا وروى عن محمد انه قال تعد بينهما الاصل لا يجرى  
 والصحيح ظاهر الرواية لان الفروع ثابتة بالعبارة الاصل الى  
 محاسن القاضي فبالثقل يثبت على القاضي في قصص احدا بعد ذلك  
 فيصح تعدله وان قال القاضي لا تجزى لم يقبل القاضي شهادتهما  
 على شهادتهما فان قال المستعني للقاضي يسئل عن الاصل فانه عدل او  
 اسكن تعدله فالقاضي لم يقبل ذلك وهو قول محمد فكذا اذ كسر  
 الخصم وهو جواب ظاهر الرواية وعن ابي يوسف انهما اذا اذالا  
 لا تجزى لم يقبل القاضي يقبل ويسئل عن الاصل فلو قال لا لا نفع  
 اعدل لهما ام لا مكان قوله لا تجزى فكذلك الجواب كذا ذكر القاضي  
 الامام على السجدة في شرح ادب القاضي وذكر الحل الى ان القاضي  
 يقبل شهادتهما ويسئل عن الاصل وهو الصحيح لان الاصل هو مستوي  
 وجه المبرور في قولهما لا تجزى ان هذا جرح للمصرك وشهد  
 الخصم فقال لا ترضى انهما لو شهدا عند القاضي على شهادة رجل  
 وقال القاضي انا نشهد في الشهادة لم يقبل القاضي شهادتهما على  
 شهادته فكذا اذ قال لا تجزى بشي وجه رواية ابي يوسف ان هذا  
 محتمل ان يكون حرجا ومحتمل ان يكون ثوقفا فلا يثبت الحرج بالشك  
**باب الشهادة بالنسب والموت والطلاق**

ل



والردة الشهادة بالشهر في النسب وغيره نظر بقدر الشهادة الحقيقية  
 والحكمة في الحقيقة ان تشهد وتسمع من غير قوم كثير لا يتصور لو اظهر  
 على الكذب ولا يشترط في هذا العدة بل يشترط التواتر والحكمة  
 ان يشهد عنه عدل من الرجال او رجل او اثنان بلفظ الشهادة في  
 في **باب** الاول من شهادته في ادب القاضي وتوحيه المارة هناك  
 ايضا اذ الشهادة انما تجل بالشهر في امر بعد في النسب وان لم يعانوا  
 الولادة والنكاح وان لم يعانوا التعليل والموت وان لم يعانوا موته  
 مكن الشهادة في الثلاثة الاولى لا يثبت الا بجماعة لا يتصور لو اظهر  
 على الكذب او جبر على لفظ الشهادة وفي باب الموت بخبر العدة  
 الى اهلها وان لم يكن بلفظ الشهادة في باب النسب من شهادته اهلها  
 لكن بشرط كون عدل في باب الشهادة على الموت من المختص ذكر في الفصل  
 شهادته ان المتفق في ما حكم به من المختلف فيه فقال قال ابو حنيفة رحمه الله  
 في الموت اذا كان مشهورا او شهيدا واحدا سمعك ان تشهد به وقال  
 ابو يوسف حتى تشهد عليه شاهد عدل ويكون من مشهورين قال ابو حنيفة  
 وابو يوسف اذا نظر الى القاضي في مجلسه والناظر عنده قالوا هذا  
 القاضي في شهوده ان يشهد ان القاضي على يمينه اسمه وسبعة وقال لم يكن  
 مرة قبل تلك الساعة وقال ابو حنيفة رحمه الله اذا رأت رجلا فقال  
 ان فلانا بن فلان لم يسمعك ان تشهد على ذلك حتى تسمع ذلك من العامة  
 قال ابو يوسف اذا شهد عندك بذكر عدل في وسمعتك ان تشهد بذلك  
 وان لم تشهد بذلك عندك واحدا وطال مقامه معك فخذ ذلك ان تقع المودة  
 في قلبك وان يقع معك سنة فخذ ادعي ما يكون وان وقعت قبل السنة  
 لم تشهد وذكر قبل تلك وقفات اذا شهد شاهدان على النسب وبطل  
 في الميراث وهو قول يعقوب وقولنا اذا شهد عدل ان فلانا بن فلان  
 قال ابو يوسف وسمعتك ان تشهد ان فلانا بن فلان وقال ابو حنيفة  
 لا يسمعك ان تشهد حتى تقع في القلب انه كذلك اذا شهد اثنان ان فلانا

العقد والقضا  
 وان لم يعانوا

انه فلا يثبت له ولا يثبت له  
 الاب وعلى ان ابائهم  
 وتركه فهو الذي ارسلنا  
 ولم يدره الاب والنسب

طلق اوانه والزواج غائب لا يقبل وان شهد عند المارة حلها ان تعقد  
 وتزوج بزوج اخر وكذا اذا شهد عند رجل على رجل في كتاب الميراث  
 وميراث الغنم والشهادة والاخبار عند المارة كالشهادة والاخبار  
 عند المارة ولو شهد عند رجل على رجل انه ارسل عنك السلام والعيادة بانه  
 فيه رواية في السير لا يجوز وفي كتاب الاستسكان ان يجوز وان اخرج  
 واحد بموته جاز لها ان تزوج فاذا سمع منه اثنان حل لها ان تشهد لان  
 الشهادة في باب الموت يثبت بخبر الواحد وان لم يوجد لفظ الشهادة بخلاف  
 النكاح والنسب واذا اخرجها واحد على موت الزوج الغائب  
 واخرجها اثنان يجوز له فان كان الذي اخرجها الموت اخرج بمعاينة الموت او  
 او شهد جنازة حل لها ان تزوج وان كان الذي اخرجها بمعاينة الموت اخرج  
 سارح لا خوف شهادته فيها اولى في اول فتاوى الفقيه اذا شهد اثنان  
 ان ربح فلان مائتا او شهدا قتل وشهد اخرون انه حي فالشهادة  
 على الموت اولى وحيث شهد في باب الشهادة من وجوب اعصاب  
 اذا اورد خبر موت رجل من ارض اخرى فوضع يده ما يصحون  
 على الموتى فعان انسان هذا الصنيع لا ينعى ان يشهد على موته وهي اخص  
 باب الشهادة على الموت وادب القاضي في اذا شهد اثنان على موت رجل  
 وليس موته مشهورا وقال لم يعانوا موته فان ذلك لا يجوز الا ان يكون  
 موته مشهورا في هذا الباب ايضا وقد كتبنا نحو في باب اول الفصل الثاني  
 من الباب الثالث من هذا الكتاب الشهادة على الوقف المشهور بالمشهور  
 جائز على اصل الوقف وافيت حوازي ما على شرط الوقف لا كما قال  
 سمس الامم السخسي هكذا ذكره في بعض الفصول رحمه الله ان الشهادة  
 على الوقف بالشهر لا يجوز ذكره في فتاويه قبل القصص اهد  
 وبمضى قال طبري لم يرد من بيان الجهة وما ذكره في الاصل  
 فتاويه ما ذكرنا في الفصل الثاني من الباب الثاني **فصل**  
 في الشهادة على النفي شهد على رجل انه استقرض من فلان بوجه



او وضع شافي مكانه اذا قام المشهود عليه شاهد من ان لم يكن في ذلك  
 اليوم في المكان الذي ذكره الا ولا وكان في مكان لا لا قبل هذه  
 الشهادة لا انها قامت على النفي لان قولها ما كان في موضع كذا هو  
 ومعنى قولها وكان في مكان كذا ان كان اتفاقا صورة فهو في معنى  
 لا لا المقصود نفي ما قامت عليه الشهادة والا لا في نفي باب الشهادة  
 في النسب ومعنى في كتاب الشراعات وفي باب النكاح في كتاب  
 ايمان الجامع الصحيح اذا قال عبد بن حنبل ان اخي العام فقال حجت  
 فشهد شاهدان ان اذ ضحك العام بالكون لم يعق العبد وقال محمد بن  
 وذكروا اجماعهم في قول النكاح في باب حنيفة ولم يذكر محمد بن  
 قول النكاح في باب حنيفة وجعل ابو حنيفة المسئلة باعلى مسئلة  
 استراط دعوى العبد في الشهادة القائمة على عتقه وينظر في السؤال  
 الثاني في جوابه من الباب الحنيفة من شهادة ان اجماعه وذكروا في باب  
 ما اصدق الرجل فيه من الردة فلا يسر منه اذ ان من السير الكبير  
 اذا شهد اجماعا على رجل ان اسمعناه يقول المسيح ان الله فلم يقل قول  
 النصارى تعجل فبانت منه اذ ان الرجل يقول وصلى يقول في قول  
 النصارى تعجل الشهادة فيقع الغرقة والوقا لا سمعنا يقول المسيح  
 ابن الله ولم نسمع منه غير ذلك لا قبل هذه الشهادة وقبل كذا نحو  
 في طلاق هذا الكتاب في مسائل دعوى الاستبراء والشرط في الحكم  
 والطلاق من طلاق هذا الكتاب وفي افعاء النكاح اذا امر الامام  
 اهل المدينة فاضطوا بايعا بل يبدل اخرى وقالوا في جملة هذا  
 شهود من غيرهم انهم لم يكونوا وقت الامان فيها جائز شهادتهم  
 في السير الكبير بحسن بن زياد حلف رجل ان لم تخين صر في هذه  
 المسئلة ولم اجد في كذا في طلاق ولا في فشهد شاهدان ان اهل  
 كذا ولم تحبده من تده في تلك الليلة ولم يكلمها في ذلك وقت طلاق  
 او انه يحكم هذا اليمين قبل الشهادة لان ما فيها صورة التقى في الحقيقة

قامت لا بقاء الطلقات الثلاث والعبرة بالمقاصد دون العتور كما  
 لو شهد اثنان انه اسلم واستثنى في اسلامه في شهر اخر ان اسلم ولم  
 يستثن في اسلامه لتقبل الشهادة على اثبات الاسلام وان كان فيها نفي  
 لان مقصودها اثبات الاسلام كذا العبد او ذكر في باب شهادة اهل الذمة  
 والميراث من دعوى النكاح ان الشرط بحسن امانة بالبيعة والا كان نقيا  
 كما لو قال لعبد ان لم ادخل هذه الدار اليوم فانه عتق فقام لعبد بالبينة  
 ان لم يدخلها كتاب **ادب القاضي** **التقليد**  
 والعزل وما يكون حكما وما يدخل في الحكم وما لا يدخل ثم مسائل العتق  
 والتكليف والملازمة ثم مسائل الجس بالدين ثم بيع مال المديون وفلاحة  
 القاضي ثم مسائل على القاضي في غير المعصر وما يتصل به ثم مسائل قضاء  
 القاضي في المحصر وفيه فسخ المهر القاضي والحكم ثم مسائل كتمان القاضي  
 الى القاضي في التعريف ثم مسائل التعديل والجرح ثم دعوى الطلاق  
 والعتق ثم مسائل القضاء على الغائب ما مسائل التقليد والعزل  
 وما يكون من القاضي حكما وما يدخل تحت الحكم تعليق تقليد القاضي والاجا  
 بالشرط ومضا الى وقت في المستقبل بحسن بان قال اذا قدم فلان  
 فانت قاضي هذه البلدة او قال ان قدم فلان فانت امير هذه متفق عليه  
 اما تعليق الحكم من اتين لا يشان بالخطر ومضا فالا في الوقت المستقبل  
 بان قال اذا قدم فلان فاحكم بيننا في هذه الحادثة قال ابو يوسف  
 لا يصح وعلمه الفتوى وقال محمد بن حنبل في اخر صلي خول هذه اما تعليق  
 عتق القاضي بالشرط ذكر في باب موت الخليفة من شرح ادب  
 القاضي اذا كنت الخليفة الى القاضي اذا وصل اليك كتابي فانت  
 معرو ولا فو من يصر معرو ولا لا هذا تعليق بالشرط وقت وحيد  
 قال مظهر الدين حنبل لا تقضي بعتق العتق ولا هكذا كان فتوى  
 عبي وغيره اذا قلر انسانا القضا بومك او بجملة هذا يجوز وبناقت  
 في هذا الباب ايضا السلطان او الامام الكبير اذا فوض قضا ناحية

له



الى اثنين ففرض احدهما لا يجوز لانه انما رضى بواحدة فصار كالوكيلين  
 بالبيع في آخر صلح خوالف اده اذا قلنا لطان انسانا ففرض بركة كذا  
 لا يدخل فيه القرضي ما لم يكن رسمه ومنشور في البلدة والسود في باب  
 القاضى لعقلى عليه ما يدل على هذا وشرى من ذلك في هذا الكتاب ان امرئ  
 تعالى لقاضى اذا قال تدب عندي ان هذا على هذا كان العامي والحلي اي  
 يغنيا ان انه حكم وقال بعض مشايخنا لا يكون حكم في الباب الثامن والستين  
 من ادب القاضى يوم الموت لا يدخل تحت القضا حتى لو ادعى ان اباه مات يوم  
 كذا وقضى له ثم ادعى اداة النكاح يوم بعدة يقول ويوم النكاح  
 والقول يدخل في الباب السادس والخمسين وادب القاضى **مسائل**  
**العدوى واخذ الكفيل** المدعى اذا طلب من القاضى احضار الخصم  
 وهو خارج المصير هل يحلف القاضى المدعى ام لا ذكر في باب العدوى من ادب  
 القاضى انه لا يعد به بحمد الدعوى قالوا وهذا اذا كان الموضع بعيدا  
 عن القاضى المصير اما اذا كان قريباً يعد به بحمد الدعوى كما لو كان في المصير  
 والقاضى بينهما اذا كان حالاً لو ابتكر من أهله امكنة ان يحضى مجلس القاضى  
 ويجرب خصمه ويثبت في منزله فهو قريب والا فغير بعيد ثم اذا كان بعيدا  
 يصنع القاضى قال بعضهم ياح المدعى باقامة البينة على موافقة دعوى  
 والا فهو بعيد ثم اذا كان بعيدا ماذا يصنع القاضى قال بعضهم يامس  
 المد لا اجل القضا بها بل لا حضار خصمه فالمستوفى هذا يكفي فاذا اقام  
 يامر انسانا ليحضر خصمه ومنهم من قال يحلفه القاضى فان تكل اقامة  
 عن مجلسه وان حلف يامر انسانا ليحضر خصمه ذكره في نكاح النوازل  
 ونفقات الخصال في ان المرأة اذا قالت للقاضى ان زوجي يكره ان يعيب  
 فخذ منه كفيلة فنقضى قال ابو حنيفة لا يأخذ لان النفقة لم يحكم  
 بعد وقال ابو يوسف استحسن ذلك في نفقة نفقته ففعل بالثامن  
 فعنى قيس هذا لو فعل القاضى في سائر الدلول مرقا بان لا يعد  
 ذكره في كفالة هذا الكتاب وفي آخر كفالة النوازل اذا قال

ماذا

لا اداة

لا اداة كفلت لك بنفقتك كل شر لا يلزمه الا شرا واحدا ولو قال  
 انا صام من كذا اهل يلزمه ذلك كله وينظر في آخر نكاح الواقعات  
 ادعى على اخيه وقال لي بيننا حاضرة في المصير وطلب القاضى ان ياحد من المصير  
 عليه كفيلة ياخذ في ثلثة ايام او الى المجلس الثاني وهذا اذا كان المدعى  
 عليه غير معروف فان كان موقفا فذكر في ظاهر الرواية وروى عن محمد ان  
 لا يأخذ الكفيل وهذا اذا كان المدعى عليه من المصير اما اذا كان غريبا  
 لا يأخذ منه كفيلة وهذا اذا كان المدعى يقول لي بينة في المصير اما اذا قال  
 لي بينة عادية لا يأخذ ثم تافقه الكفالة ثلثة ايام او نحوها ليس  
 لا اجل ان بين الكفيل عن الكفالة بعد ذلك الوقت فان الكفيل الى شهر  
 لم يرب ابعده حتى شهر لكن الكفيل الى شهر لتوسعة الاثر على الكفيل حتى لا يطالب  
 الكفيل الا بعد مضي شهر لكن لو عمل الكفيل مع وفاء لتوسعة المدعى  
 حتى لا يسلم الكفيل المدعى عليه الحال وبيد الكفيل فيعجز المدعى عن التمسك  
 بالبينة حتى احضر البينة قائما يسلم الى المدعى بعد فوجد ذلك الوقت  
 حتى لو احضر المدعى بينة قبل وجود ذلك الوقت يجب ان يطالب  
 الكفيل هذا هو الظاهر ينظر في باب كفالة القاضى من كفالة خصم  
 وسيا في تمام هذا في كفالة هذا الكتاب ان شاء الله تعالى ادعى المدعى  
 عليه البراءة عن الدين وقال لي بينة حاضرة في المصير فذكر ثلثة  
 ايام ولا يستوفى منه الحال وان كان لو وقع الغلط يمكن تداركه  
 وسط رفات خطه وان اجله الى المجلس الثاني في بيان النص  
 والتقدير بالثلاثة في الكتاب انما كان لان النفقة كانوا يجلسوا  
 في ذلك الزمان في كل ثلثة ايام وفي باب العيوب من احياء الصغر  
 المشتري اذا ادعى عيب لا يحزر على ذلك دفع الثمن حتى يحلف البائع ان الثمن  
 المشتري البينة هذا اذا قال شهودي حاضرا اما اذا قال هو عيب  
 يستحلف البائع فان حلف بحسن المشتري على دفع الثمن وان تكل حله  
 بالعيب حوز الجلو في المسجد لغير الصلاة في باب الملاءمة وادب

وقد اتي ظاهر الرواية  
 ياخذ الكفيل من كان  
 المال حقة وعن محمد  
 ان اذا كان المال حقة  
 لا يأخذ الكفيل



وقال القاضي ابو علي النسفي المذهب عندنا انه لا يلزمه في المستند  
 لان المسجدين لم يكره الله تعالى فيه نفيت المدعي اذا اطلب من القاضي ان يخط  
 من المدعى عليه كفيلا والى المدعى عليه اعطا الكفيل فالقاضي يامر المدعي  
 بجلوسه وتفسير الملازمة ان تدور روعة حيثما دار ويعتد امتا  
 حتى تدور روعة اثنا دار ورواية في زيادة ثلث بعض المشايخ ان الطالب  
 لو اخرج من مكة زمرة من يونه فالمدعي يكره ان لا يرضى عن ذلك حتى يفسد  
 رضى الله عنه خلافها وجعله في المسئلة التوكيل بغير رضا الخصم كمن لا يجلس  
 في موضع لا كان يجلس فغير مستحق عليه بنفس الدعوى ولا يشغله  
 عن التصرف بل هو يتصرف في المدعى تدور روعة واذا انتصر المطلوب الى دار  
 الى داره فان الطالب لا يصعد من الدخول على اهله بل يدخل المطلوب على اهله  
 والطالب الملازم يجلس على باب داره هكذا وكرها في باب في الزيادة ان  
 في الباب ايج مس ولا يرضى ان المطلوب اذا اراد ان يدخل بيته فاما  
 ان ياذن المدعي في الدخول معه او يجلس معه على باب الدار لانه لو لم يكن  
 حتى يدخل الدار فجله في محراب من جانب اخر فيقول ما هو المقصود  
 من الملازمة وفي تعليق استاذنا لو كان المدعى عليه اجرة فان الطالب  
 لا يلزم بها بنفسه بل يستاجر اجرة ثلث رواتب المارة في اول كل اربعة  
 الواقعات رجل على اجرة حوالة ان يات بها ويجلس معها وتقتصر على  
 ثباتها لان هذا المسحرام فان له في دخلة حذبه لا بأس بذلك اذا  
 كان الرجل يات على نفسه في ذلك ويكول بعينها حفظا بعينه لان  
 في هذه الخلو ضرورة ثم هل الذي ذكرنا كماله ان الميعط المطلوب  
 كفيلا فان اعطاه كفيلا فقال المدعي هل الكفيل غني بقره فالقاضي يحرم  
 على اعطاه كفيلا بقره وتفسير النقة ان لا يخفى نفسه ولا يرضى في البذل  
 بان يكون له دار معروفة هكذا فشر الخصم في ادب القاضي في باب  
 الخط الكفيل قال له حانوت موقوف لا يسكن في بيت يكره او يترك  
 ويحب وهذا شيء يحفظ جده ثم القاضي اما يامر المطلوب باعطاء الكفيل

اذا اطلب المدعي ذلك اما اذا لم يطلب فلا يكن هذا اذا كان المدعي عالما  
 بذلك اما اذا كان جاهلا فالقاضي يطلب كذا رواه ابن سماعة عن محمد القاضي  
 القاضي اذا اخذ كفيلا بنفس المدعى عليه وقال المدعي هذا الكفيل ليس  
 بنقطة فحرمه الى كفيلا فقامت باخذ وتفسير ما مر واذا كان المدعى مستحي  
 يتقل ويحول وطلب ان يوصى بمدعي علمه كفيلا بنفسه وبذلك الشئ من  
 المدعي بانه يطلب لان نص المدعي لا يحصل الا به فان ابي ان يقطعه كفيلا  
 بنفسه وبذلك الشئ او القاضي بان يكرهه وان يكرهه ذلك الشئ حتى  
 ياخذ منه كفيلا بها جميعا وان كان المدعي عاقل لا يطلب كفيلا بالمدعى الزبا  
 وفي ادب القاضي اذا اطلب المدعي بنفس الدعوى من القاضي وضع المتقول  
 على يدي عدل ولم يكنف بالكفيل بالمتقن والمدعى فان كان المدعى عليه عدل  
 لا يجيبه القاضي ولو كان فاسقا يجيبه وفي العقار لا يجلبه الا في الشئ  
 الذي علمه التمسك التمسك في باب الرجل يامر غيره بالضمان من كفاية  
 هو اهله اذ اذا اطلب من القاضي بنفس المدعى ان ياخذ المدعى  
 عليه من القاضي ان يسئل ويكيل بالخصومة فالقاضي يطلب لكن اذا  
 ابي المدعى عليه اعطا الوكيل لاجبة ومثل هذا جائز كما طلب المدعى  
 عليه من القاضي ان يسئل المدعي بالوجه الذي يدعي لئلا المال وجب على  
 على القاضي ان يسئله لكن اذا سأل الى المدعي لا يجبر ذكر مسئلة  
 الاستشهاد في فتاوى الفضلي **مسائل المجلس** المدعيون اذ كان  
 له عقار يجلس لبيع ويقضي القادري وان كان لا يشتري الا بيمين  
 قليل في اول باب المجلس وادب القاضي في حديث ابي هريرة المدبول  
 اذا قال ابيع عبدي هذا واقضى حقة ذكر صاحب شرح عصام  
 في اول مكانة انه يوجب القاضي يومين او ثلثة ولا يجلبه المدعي  
 هل يبيع في المجلس من الاكتساب قال بعض المشايخ لا لان فيه نظر  
 من الجائزين وقال شمس الامم المرخصي بمنع وهو الصحيح الصحيح  
 اذا حقت المارة بمرها او بدلين اخر فقال الزوج للقاضي حبسها

داع



معي فان في موضوعي المحبس فتكون معي فاقاضي لا يفعل بل يحبس في  
 بيت الزوجه في باب المطالبة بالمهر من ادب القاضي المحبس اذا سأل المحبس  
 عن القاضي بعد ما مضى زمان على ما علم ما خبر انه مؤسر اذ المحبس وان اجاب  
 انه محبس حتى سبله وخبر الواحد العدل الثقة بكفى ولا يشترط ان يكون  
 ولا يشترط لفظ الشهادة في باب المحبس ولا ان كفاية حق المحبس رده  
 واذا طالب المحبس من الطالب ان يحلف انه لا يعرف انه مؤسر قال القاضي  
 القاضي يحلفه فان بكل اطلاق المحبس وان حلف اذ المحبس في ادب  
 القاضي لشمس الدين الحلواني **بيع مال المدبوك** ذكر في كتاب مختصر عصام  
 في باب الثقة ان القاضي لا يبيع عقار المدبوك في قولهم وقد ذكر في شرحه  
 انه ذكر في الجامع الصغير انه يبيع عقارها وهو الصحيح ثم على قولها اذا  
 ملك القاضي بيع مال المدبوك باي قول يبيع المختار انه يبيع له **دس**  
 من الكتاب حتى اذا غسل احداهما يلقاه الاخر في باب **الحجر بين الرهن**  
 من ادب القاضي وكتب في شرح ادب القاضي للقاضي في باب الملامه  
 اذا كان للمدبوك ثياب خصة بكنهه لا كقفاها قوله يبيع ويقضي الرهن بشرط  
 بالباقي ثوبا يكفيه اذا سلب العول على بيع الموهوك فاقضه حجر الرهن  
 فان امتنع باع القاضي بالاجماع في الزيادات في ابواب الرهن  
 في اول كتاب ذكره في شرح الجامع الصغير رجل وطهر على يديه **الرهن**  
 واور يبيعه اذا احل الاجل محل فاني ان يبيع والرهن غائب اجب على بيع  
 اذا كان الوضع على العول وشرط البيع في الرهن شرط فيه قال  
 يكن ذلك كنهه بشرط ذلك بعد عول الرهن اختلف المشايخ فيه قال  
 المصنف الشهد الصحيح انه محرم ايضا وقد الوكيل بالخصم اذا غاب  
 الموكل فاقضه الوكيل عن الخصومة هل يحبس فهو على هذا وبيع اميل  
 القاضي من في وكاله هذا الكتاب متساو ولا يده القاضي للقاضي  
 ولا يده اقرض اللقطة من المنقط ذكره في احاديث اول اللقطة  
 لقاضي ان يفرض مال القاضي رضى عن هذا في باب ما لا يكون



فيه خصومه من كتاب الشهادان وفيه ايضا للقاضي ان يبيع منقول  
 الغائب اذا خاف التلف لكن انما يبيع اذا لم يعلم مكان الغائب اما اذا علم  
 فلا لانه يمكنه ان يبعثه الى الغائب اذا خاف التلف فيمكنه حفظ العين  
 والمال كنهه حرموا هذا بل على القاضي ان يبيع مال الغائب الى القاضي  
 اذا خاف عليه التلف **الاب** اذا كان في سكر مشرق مبذرا لما للقاضي ان  
 ياخذ مال اليتيم من يده ويضعه على يدي عدل الى وقت حاجته الصغير  
 او الى وقت بلوغه ينظر في اخر باب الرجل يولد ان يكتف وصه ادب  
 القاضي في سائر نحو في الوصايا وقدر شيء في البيع **مسائل**  
**القضا بالعلم في غير المصير وما نصلي به** المصلي هل هو شرط للقضا  
 القضا ذكر شمس الدين المصلي انه في ظاهر الرواية شرط وفي رواية  
 النوازل لا ويشترط حمل حجر الله في كتاب ادب القاضي الى ان المصلي شرط  
 لنفوذ القضا فذكر المحقق في باب القاضي يقضي بعله ولو كان  
 ابولوس في الامانة ان المصلي ليس بشرط ويتبين على هذا مستحسنان  
 احدهما ان كتاب قاضي المستأق الى القاضي هل يصح فعلى ظاهر الرواية  
 لا يصح كانه ينقل ولاية القضا وهو ليس بقاض وعلى رواية الشاذل  
 يصح وعلى رواية اخرى الرواية ان القضا لا يصح لانه لا حاجة ولا ثمانية  
 اذ اعلم القاضي في الرسايتون **حادي** انه اذا اراد ان يقضي بذكره فعلى ظاهر  
 الرواية على الاختلاف الذي علم قبل تعلل القضا قال شمس الامام  
 المصنف في كثير اما اخذوا برواية النوازل ان المصلي ليس بشرط لنفوذ  
 القضا باعتبار الحاجة فانه اذا اخرج القاضي الى الحدود والمد  
 وسمع الدعوى تمته واراد ان يقضي بعله كيف لا يصح له الحكم  
 في شرح ادب القاضي في باب القاضي يقضي بعله اذا حصل العلم للقاضي  
 في الرسايتون ان كان القاضي قاضيا في ذلك الموضع مستأقا كان  
 او غير مستأق ثم قضى بذلك العلم الصحيح عند ابي حنيفة لا ينفذ  
 قصاوه وهو على ذلك الاختلاف في ابي هذا الباب **الشاهد**



اذا سمع القاضي لقضي في الرضا يتوهم نسيجه ان يشهد من غير امر  
 القاضي روى الحسن عن ابي حنيفة انه ليس وروى عن ابي يوسف انه لا يبيع  
 قال مشايخنا ما قاله ابو حنيفة افسر وما قاله ابو يوسف فلو طفق  
 دليل على ان عند ابي حنيفة قضا القاضي في الرضا يتوهم نفل وموضعه  
 اخر باب الشهادة على الشهادة من شرادات الجامع وفي ظاهر الرواية انه  
 لا ينفذ وموضعه ادب القاضي لمجل والمضيق وسيا في فعل الجسولة  
 من الدعوى **مسألة** من هذا الجنس **مسألة** **قضا القاضي في المجرى**  
 القاضي اذا قضى في محلي نفل قضاؤه ولم يعتبر خلا في الشافعي  
 انما اعتبر الخلاف بين المتقدمين والراي من المتقدمين الصالحة ومن  
 كان بينهم في ادب القاضي في باب القاضي يرفع اليه ما لا يحب علمه لقاده  
 اذا قضى القاضي في مسألة الاستيلاء لا ينفذ لانه لم يثبت في ذلك خلاف  
 المتقدمين بعل بعض السير شرح الجامع في الخلع انه فسخ ام طلاق فحكم  
 القاضي فيه كالحكم في مسائل الخلاف سيقا الذي اقرها الخضا  
 قال من هو رده ذكر في الحدود انه كان فيه خلاف الصالحة وكان هذا  
 وسائر الخلافات سيقا اذا قضى بغير نكاح ورضه الابن لا يحسد عند ابي  
 يوسف والقاضي الثاني يبطله وقال مجمل جان ولا يبطله الثاني ولو  
 قضى بشهادة الابن لايه او الابن لا يثبت بالخلاف بينهما على عكس ما  
 ذكرنا في العروة الاولى في باب الظهار من شرح القدر والي والثانية  
 بعد شهادت المنقضى في اول ما حكم به من المختلف فيه اذا قضى القاضي  
 في المادون في النوع فانه لا يصح ما دون ذلك في الانواع كلها ينفذ  
 لان هذا محتمل من التسليم قال شيب لا يصح ما دونها كما قال الشافعي  
 فكان هذا قضا في فعل مجمل لانه ينفذ لكن بعد ان كان قضا  
 كما في مسألة السقبة في مادون هو اقر رده واعادها في مادون  
 هذا الكتاب فقال القاضي اذا قضى في المادون في النوع انه ما  
 مادون في نوع واحد كما هو مذهب الشافعي عند شرط القضا

من الخصومة وغيره وبعد ما باع كما يكون في الحجر يبيع منفقا عليه  
 حتى لو رفع الى القاضي الاخر من خلافه امضاه ولا يبطله ذكره مجمل في  
 المادون الكبير في رده المسئلة مختلفة بين السلف قال شرح كما قال  
 الشافعي وبه تبين ان الخلاف بين السلف كما لم يختلف بين الصحابة اذا قضى في  
 فصول مجمل فيه وهو لا يعلم بانه لا ينفذ فانه ذكر في السير الكبير من اجل ما  
 والله مدبرون حتى عتقوا ثم جاء رجل وانبت دينا على الميت فباعه القاضي  
 على من اثم عبيد وقضى بغيره ثم ظهر انهم مملوكون كان قضاؤه بغيره باطلا  
 وان قضى في فعل مجمل لانه وفي جواب بيع المدين لكن المالك كان باطلا  
 وماله نكاح الكليات ولقي خلا في هذا والاستيلاء مسألة السير لا يستقيم  
 لان علم النقاد ما كان لعدم العلم بكون الفضل مجمل لانه وانما كان لا يبيع  
 حيا دنا الاحرار لا يبيعون بغيره الك ما في الباب انه يحبهم السعالية  
 لكن دال لا يمنع وقوع العتق فلهذا ذكرها وذكر في قضا العول عن  
 محمد ايجل باع امته وكما روى او باع مملوك بغير موافقة امه او له  
 ثم ارتفع الى قاضي فعمل بغيره طلاقا واجان بيع المدين ولجان بيع امه  
 الولد ثم ارتفع الى قاضي اخر امضى قضاؤه الا في بيع ام الولد لانه دلجا  
 في موافقة ام الولد ان الذي قال نكاح حج عن ذلك يعني عليها رضاه عنه  
 وذكر الفصل الشهيد في اول باب البيوع الفاسدة ان القاضي اذا قضى  
 بغير بيع ام الولد فعند ابي حنيفة وابي يوسف ينفذ قضاؤه وفي باب  
 القاضي يرفع اليه قضيه لا يختلفا دها من ادب القاضي للخصم كذا  
 رايت في القضا بغير بيع ام الولد روايات كثيرة واظهرها انه لا ينفذ قال  
 القاضي الامام ابو زرارة في اخر فضول الاجماع وتفقوا ان مجمل روى  
 عنهم جميعا انه لا ينفذ القضا وذكر عن ابي يوسف في النوازل انه لا ينفذ  
 القضا وهكذا ذكر الخضا في رواية ادب القاضي انه لا ينفذ مطلقا  
 لكن مجمل ذكر صاحب الشرح على قول مجمل وذكر في اخر الباب الاول  
 من قضا شرح الجامع ان القاضي اذا قضى بغير بيع الولد يتوقف



ذكر على قضا قاض آخر ان قضا بنفاد ذلك القضا قاض نفل وان  
 ابطله بطل فهدوجه الا قاض في هذا الفصل اما بيع المكاتب برضا  
 يصح في اصح المصنفين وينص في اول باب الوكالة بالسلم في بيع  
 شرحه للوسط وفي باب البيع على الهبة والبيع في ايمان شرح الحاميه  
 القاضيه اذ اوصى القاضيه في فصل مجتهد في فصل المتفق فوافق قضا  
 المجمل المختلف نفل قضا في ذكر مجمل في كتاب الزكاه ولو شهد شاهدان  
 على رجل انه قرض او انه فلا نه فلا عن الزوج اراد من غير اكرام القاضيه  
 وحسنه وقرى القاضيه بينهما ثم تبين ان السقوط عند فان قضا القاضيه  
 بالتقريب صحيحه لان للعاه في المدة الاولى لما قال استشهد بالله الى لصا  
 فيما بينهما من ان قاضيا مقربا لفلان فاذ الامم بعد ذلك ثلاث  
 حرات وقرى القاضيه بينهما فقل قصي بالتفريق في مجمل سوغ الاجتهاد  
 فيه وهو التقريب بعد التعان ثلاث حرات وقرى القاضيه في شرح عصام  
 الامام الحنابل ينص في باب العاه ان من شرح شمس الهبة ونص في كتاب  
 الرجوع انه لا ينفل فانه قال اذ اقصى القاضيه بشهادة شاهدان محرودين  
 في قاضي وهو يعلم بذلك ثم ظهر لا ينفل قضاؤه وعلمه ان يرد قضاؤه  
 وبأخذ المال من المفضله وكان ذلك لو علم انها عبدان او كانا  
 رد القضا واخذ المقتضى له بذلك وهذا كله في قياس قول ابي حنيفة  
 واني يوسف ومحمد وهكذا ذكر في المختصر وقال شمس الامم الشافعي  
 في شرح كتاب الرجوع ظاهر المذهب انه لا ينفل وروى عن ابي حنيفة  
 انه ينفل والله شاهد في اخي كتاب الاكرام في الفتوى على عدم  
 النفاذ كما هو ظاهر المذهب وذكر في اول قضا شرح الحاميه اذ اقصى  
 قاضيه بشهادة محرودين في قل قد ثابا ثم غرلا ومان فرفع  
 ذلك اني قاض اخر لا يرى شهادة المحرودين ايضا القاضيه الاولى  
 ولا يره ولو كان المحرودين هو القاضيه فقضى بقضيه واشهد  
 عليها ثم رفع الى قاض اخر لا يرى ذلك فانه يبطل قضاؤه وان كان

بري جوانه فامضاه نفل وذكر شهادة الرجل لا راقه في الوجهين  
 يعني اذ كان الزوج شاهدا او قاضيا فهو على هذا القاضيه اذ اقصى  
 على الغايب وهو لا يرى ذلك اختلف ابي يوسف ومحمد وقال مجمل لا ينفل  
 والله شاهد في رجوع الحاميه وقال ابو يوسف ينفل ذكر في اخي القاضيه  
 القاضيه وذكر قول ابي حنيفة مع قول ابي يوسف اذ اقصى القاضيه  
 في مجمل الاجتهاد وهو لا يرى ذلك قال ابو يوسف في مقدمه قضا  
 الحاميه لا ينفل وفي وقف فناء وكذا لفضلي وكذا الشار مجمل في قضا الحاميه  
 انه لا ينفل وفي القضا للغايب من المتفق فانه ذكر وهو راي ذلك  
 ولم يذكر خلاف ذلك في باب القاضيه بقضي ثم يرى ذلك بخلافه انه  
 ينفل عند ابي حنيفة وعليه الفتوى ينظر بعد هذا وحكي عن الشيخ  
 الامام عبد الواحد الشيباني ان ما فعله القاضيه من التفرغ الى  
 شفعوي المذهب في القضا يجوز بيع المدين او بغضه المدين بما يجوز  
 فعلى الشفعوي اذ كان المفوض بري من ذلك بان قال لا اخ اخفاده  
 الى ذلك اما اذ لم يقل فلا قال لانه لو فعل المفوض لا ينفل وانه كرهنا  
 في شرح ادب القاضيه ان عند ابي حنيفة ينفل قضاؤه ولو قضى نفسه  
 فيجوز لقضيه وبه يعني فاذا ان فوض الى شفعوي المذهب  
 ليقضي بطلان هو ليس جان عند ابي حنيفة وما بعداه القضا  
 يكون قول ابي حنيفة على ما ذكره الخصاوي وان فوض ليقضي  
 بانه يجوز عند الكل وينفل قضاؤه وهو المعتاد وقد ذكرنا ذلك  
 على الاستقصاء في شرح الحاميه وسط الباب الاول من كتاب القضا  
 واذا نسب القاضيه مذهب فقضى مذهب غيره قال ابو حنيفة  
 ينفل القضا وقال ابو يوسف لا ينفل وذكر الخصاوي قول ابي يوسف  
 ولم يذكر قول مجمل وكذا في اخي ادب القاضيه من العيون هكذا ذكر  
 القاضيه ابو علي النسفي القاضيه اذ النسفي رايه وقضى بغيره  
 ثم يذكر لايه قال ابو حنيفة ياخذ برأيه في المستقبل ولا يبط



ذلك القضا وقال ابو يوسف بطل وقال العبد الشهيد ذكر الخصام في  
 قول ابي يوسف ولم يذكر قول محمد لا ذكر القاضي الامام علي السعدي شمس  
 الامنة المسمى في شرح ادب القاضي قول محمد مع قول ابي يوسف في قول  
 القاضي الامام هذه المسئلة في المسئلة اخرى وهي ان القاضي اذا  
 قضى بمحل غير وهو عالم بمذهب نفسه على قول ابي حنيفة ينفذ  
 وعلى قولهما لا ينفذ في الباب الثامن والاربعين في ادب القاضي  
 قلت لا حاجة الى هذا التكلف فقد رتب في اول قصص القاضي في المجتهد  
 من المتفق عقيدته شرعا ان المتفق ان القاضي اذا قضى فاعطى في قضائه  
 ففرضي بخلاف رايه فاجاب بعض الاختلاف قال ابو حنيفة ح  
 وقال ابو يوسف ومحمد بن زكريا و ذكر القاضي في قول محمد مع ابي يوسف  
 في اجابته وذكر انه لو قضى بخلاف مذهب نفسه هو العلم بحاله لا يجوز  
 في قولهم في شرح الحاشية لا في بكرة الرازي وذكر في ادب القاضي  
 لا بن زكريا وعليه رايه ان الخصام قد ذكر او لا ما ذكر الخصام فقال  
 اذا وقعت مسئلة فيها اختلاف في اجتهاد رايه وقضى به وان و  
 قولها من اهل مجلسه وانفقوا على شئ حكم به وان اختلفوا فيه قضى بما هو  
 هو الحق عنده فان اجمعوا على شئ ورايه بخلافه فلا يعمل ويكتب الى غيره  
 ثم ينظر الى الاحسن عنده فيعمل به فاذا لم يكن له راي فساو في رايه  
 واحدا جان له ان يخل بقره له وان كان عنده راي بخلاف رايه قضى  
 برايه قال كان الذي ساو واقعة منه حان له ترك اجتهاده  
 والرجوع الى قوله هذا اما العادة من الفاظ الخصام ثم ذكر الزيادة  
 فقال قال الشيخ ابو بكر هذا قول ابي حنيفة وروي داود بن و  
 عن محمد بن حنبل وروي اسلم بن عيسى عن ابي حنيفة ان في قول ابي حنيفة  
 لا يجوز ان لا يسعه الا ان يحكم بما عنده وقال لا يجوز ان يترك  
 اجتهاده لا جتهاد غيره وكان ابو عبد الله الحرجاني يقول ان في  
 قول ابي حنيفة لا يجوز ان في نقاد قصص القاضي بخلاف رايه

على

وهو عالم به عن ابي حنيفة روايتان وعن محمد بن زكريا والقاضي  
 محمد بن زكريا انه علم النفاذ وذكر في الحدود فينبغي للقاضي اذا  
 استعمل عليه امر ان يستعمل في موافقه منه ولا يسعه الا ذلك فان استال  
 عليه ذلك الذي هو افقه منه في نفسه بما هو خطا على القاضي بما هو  
 هو الصحيح عنده اذا كان يبصر وجوه الكلام وان ترك رايه في قول  
 بقوله يمكن الفقيه كان من سخطا عليه لعلمه في الحدود وقوله يترك  
 مخالفا وذكر شمس الامنة المسمى ان قصص القاضي في المجتهدات انما  
 ينفذ اذا صدر عن اجتهاد اما اذا كان عن تلمس واثبات لم ينفذ  
 وهو ظاهر المذهب لانه اشار في الجامع وذكر الخصام في قول القدر في  
 عن ابي حنيفة ان القاضي في المجتهد ينفذ وان لم يكن عن اجتهاد  
 منه وذكر العبد الشهيد في شرح ادب القاضي في كتاب الاكره  
 انه ينفذ قضاؤه وان لم يكن عن اجتهاد ولعل المسئلة التي كتبها قبل  
 هذا وهي مسئلة القدر في اللعان قال لان القاضي لا ينفذ ما لم يظهر  
 الخطا بيقين وفي المجتهدات لا يبين ذلك فلا ينفذ اذا قضى في مجتهد  
 نحو نسخ الممن ينفذ على المقتضى عليه في بيع القضا عالم كان او جاهلا  
 له راي بخلافه او لم يكن اما المقتضى له ان كان جاهلا فذلك وان كان  
 عالما له راي بخلافه وفي المسئلة الموقوفة ان قضا القاضي ليس له  
 راي بخلافه لعل ينفذ عند ابي يوسف لا وعندهما ينفذ وان كان المقتضى  
 جاهلا لكن استغنى فقضا اعلم من القاضي فقبل قوله والمسئلة  
 ايضا على الاختلاف المذكور لان الفتوى في حق الجاهل بمنزلة رايه  
 واجتهاده وصار هذا عين تلك المسئلة في آخر ما خله القاضي من ادب  
 القاضي وهذا الخلاف في غير الرواية الاصول اما جواب طاهر  
 الرواية انه ينفذ ذكر في آخر كتاب الاستحسان في كتب الخلاف  
 في باب القاضي يرفع اليه قضيه قاضي منها ينفذها اذا اورد كتاب  
 القاضي في حاد نه لا يراه القاضي المكتوب اليه في مخالفة

ل



العلماء فيه فانه لا يتفكر وينقل السجل الذي ورد عليه وان كان  
لا يبره ان كان منها اختلف فيه العلماء والفرق ان السجل من القاضي انما  
يكون بعد القضا فيكون القضا واقعا في محل الاختصاص فكان نافدا  
فهذا ينبغي ان لا يقبله في ادب القاضي شفعي المذهب اذ ادعى  
المتنوع ان لا يقبله في ادب القاضي شفعي المذهب اذ ادعى  
شفعة بالجور اختلف المشايخ منه من قال لا تقضي له ومنهم من قال  
يقضي له الا ترى ان احدا من وجهي الدين اذ ارفع الامر الى القاضي  
وقال ان صاحبي محرم من فطنته فرفقه فالتقاضي يعرف بينهما عند اي  
يوسف ومحمد وان كان قبل الطلب لا يعرف فكذلك اذ اطلب القاضي  
بما هو حق عند القاضي لهما هو في رجم المذموم وهذا يسير الى مسائل  
كثيرة ان المذموم اذا كان شافعي المذهب يقضي القاضي بما هو حق  
ومذهب القاضي بالاجماع ومنع من قال لا يجوز اذ كان المذموم  
شفعي المذهب يسأله القاضي هل تعتقل هذا اذا قال نعم قضيه وان  
وان قال لا فلا يقضي له قال شمس كيمر الحلو في مرقته هذا القول  
اعمل الا قال كنت في باب من اليمن من ادب القاضي مسائل فسنه  
اليمن المضافة اذ اعتقل اليمن على جميع النساء فقال كل امرأة التي  
تقضي اليمن على اداة يحتاج في كل امرأة الى الفسخ اليمن كذا قال يوكو  
في شرح ادب القاضي في باب ما يرفع اليه قضية قاضي فمما ينبغي  
والمذكور هناك روي عن النبي انه قال فمن قال كل امرأة التي  
فهي طالق فتزوج امرأة وهو لا يرى ان الطلاق واقعه بل اقرضه  
اوانه القاضي لا يرى ذلك طلاقا واقعا وقضا بصحة النكاح  
وتقال الحل بينهما ثم تحول الرجل عن رايه فصارت يري ذلك  
طلاقا واقعا ثم تزوج امرأة اخرى بعد ما فانه بمسك المرأة  
الاولى ويبنى الامر للموادة الثانية على راي نفسه فتقال فها  
ان كان يري ذلك طلاقا لان القاضي انما يبطل الطلاق في الاول

بالاجتهاد فيفسد قصاؤه فيعد ذلك اذ تحول الرجل عن رايه لا يملك  
نقض ذلك بما لا له فاما المرأة الثانية انما تبطل عليها الحل الا ان علم نحن  
فيما حكم القاضي فيبين فيها الامر على راي نفسه وقال تحول يكتفي الفسخ على  
اداة واحدة وله يفتي وذكر في الاقوال رواية شفعي في حنفية مثل  
قول النبي صلى الله عليه وسلم ومن اهل هذا الاختلاف في مسألة المتن في ذكرها في طلاق  
هذا الكتاب والمذكور هناك اذ قال كل اداة التي زوجها فهي طالق  
فسن هذا اليمن في خصوصه اداة هل يفسخ في حق اداة اخرى  
فيه اختلاف المشايخ والمحتمل للفتوى انه يفسخ قال العدل الشهيد  
ورأيت في عناق المتن اذ قال كل عبد اشتريته الى امرته فهو حرة فاشترى  
عبد اخصمه هذا العبد فاقام على هذه اليمن بعينه وقضى القاضي  
ثم اشترى عبد اخر هل يحتاج الى اقامة البينة تانها على اليمن قال  
على قول محل الاجتهاد وعلى قول النبي صلى الله عليه وسلم يحتاج فيحل ان اختلاف  
المشايخ بناء على هذه المسئلة وفي دعوى العيول اشترى عبد افسده  
شاهل ان انه كان حلق يعق كل محلول يشترى به فاعتقه القاضي ثم  
اشترى عبد اخر قال ابو يوسف يعق العبد الثاني بشهادة الاول  
فقال ابو حنيفة لا يعق الثاني حتى يحل ذلك الشهود دقلت وهذه فرع  
مسئلة الشهادة القائمة على عتق العبد وهكذا قال اسنادنا رحمه الله  
اما اذا عقد ايمان على اداة واحده فاذا قضى القاضي بفسخها  
يرفع الامانة واذا عقد كل اداة يمين على حدة لا شك ان افسخ  
اليمن على اداة لا يفسخ على الاخرى واذا فسخ اليمن بعد التزوج  
هل يحتاج الى بحل العبد ام العقل الاول يكتفي بيمين الامام شمس  
الامة الحلواني عن شهادة القاضي الامام الى على النفس ان النكاح  
الاول يكتفي بيمين القاضي لا يرفع طلاقا واقعا ولا يفسخ الى ذلك  
انما الله تعالى اليمن والبيان ان الطلاق لم يكن واقعا اذا  
كان القضا ابطالا لليمن وبيانا ان الطلاق لم يقع فلو كان



الزوج وضئها بعد النكاح قبل فسخ البين حل لما قلنا ان القاضى بالفسخ  
يرفع الطلاق ولا يصلح ان يحكم بالحل ليقال ان ذلك لا يظهر في حق  
المستوفى بالوطء وكما يظهر الفسخ في طلاق الأربع لا يفسخ **هـ**  
لان الواظ من القضا في غير طلاق القضا محل هذه المرة وفسخ البين  
عليها كانه باطلا فاذ ابطال في حقها بطل في حق الأربع مسائل فسخ  
الحكم ذكر في طلاق هذا الكتاب للحاكم الحكم اذ حكم بطلان البين لمضاه  
لا يفسخ فيه لكن على ما علمت اشارات الحنفى يجب ان يكون فيه اختلاف المشايخ  
ونص في حيل العيون قال بعضهم الحيلة هذا وهذا لا يدرك على انه مجمع عليه  
واخباره الذي رحمه الله انه يتنقل الحكم ويبطل البين كمن من هذا ويسمى  
المقلد فرق في باب الحكم من ادب القاضى وفي شرح الطحاوى اذ ارفع  
حكم الحاكم المحكم الى القاضى المولى له ان ينتقض ذلك وان كان في الجتهل  
بخلاف حكم المولى حكم الحاكم المحكم ينتقل في الطلاق المضاه لكن لا تنقلى به  
ذكره شمس الامتداح في باب الحكم من ادب القاضى وفي فتاوى  
سمرقند لا ينتقل اصلا هكذا ذكرها في موضع اخر من فتاوى  
الكتاب فقال الحاكم المحكم اذ قضى على المحكمين فظاهر اجوابه انه ينتقل وجوب  
فتاوى سمرقند انه لا ينتقل من اجلهم عن ذلك واني اقول لا يحل لا يحل  
ان يفعل ذلك ولا انه يد على هذا وحكى عن شمس الامتداح لى انه قال  
مسئلة الحكم المحكم يعلم ولا يفتى به وكان رحمه الله يقول ظاهر المذهب انه يحق  
الا ان القاضى الامام الاستاذ ابا على التمسك كان يقول يكتم هذا الفصل  
ولا يفتى به كيلا ينطبق الجبال الى ذلك فيودى الى هدم مذهب فاما المذهب  
الاول وروى عن اصحابنا ما هو اوسع من هذا وهو ان صاحب الحادثة  
اذ استغنى فقيرا على ان من المل الفقوى فافتاه بطلان التمسك وسبحة  
افساح فتى له واصابك المارة المحلوى بطلان فيها وروى عنهم ما هو اوسع  
من هذا ايضا فهو انه اذا استغنى او لا فقيرا فافتاه بطلان التمسك  
وسعه اسالك المارة فان تزوج احره اخرى وكان حلق بطلا وكل احوال

فا

منه

يتزوجها فاستغنى فقيرا فافتاه بطلان التمسك البين فانه يفارق الا  
ويستكمل اولي عمله يفتى **مسائل كتاب القاضى الى القاضى**  
القاضى اذ الرسل رسول الى قاض اخر كما يكون كتاب القاضى الى القاضى  
واستعمل على ذلك لم يقبله القاضى الثاني في باب القاضى من ادب القاضى  
الى القاضى فيما دون المسئلة في مصر واحد محو في اختلاف العلم **س**  
الطحاوى وفي ادب القاضى نحو هذه ركة رجل قال للقاضى كان لفلان من فلان  
الفلان على ذلك وقد فقت ذلك اليه او ابرأني منها او وبها لى وهو في ذلك  
كذلك او لا من ان يخل في ذلك المالد اذ امر الى ذلك البطل واستغنى **هـ**  
فاسمع منه واكتب بذلك كتابا الى ذلك القاضى فانه يسمع من شهود ولا يكتب  
في قول الى كوفى وقال المحل يسمع ويكتب ولو قال يحكم لى لا يستغنى كقاضى  
حتى يستوفى في نيز واراد اقامة البتة او فاه يسمع ويكتب جماعا في الباب  
السبعين من شرح ادب القاضى وفيه ايضا ان لو قال انه حاضره فاستغنى  
حتى لو انك احضرت شهودى لا يسئله عن ذلك بالاجماع ونظيره في دعوى  
الطلاق ياتى كتاب القاضى الى القاضى في المنقيات كالنوب والدية التى  
تدرب من بلوى الى بلوى لا يقبل بالاجماع وفي العمل الا بقرينة في الفتوى  
على انه يقتل في شرح الطحاوى وذكر في ادب القاضى ان كتابه  
القاضى الى القاضى في الدلول والعقار جالس بالاجماع ولا يجوز **ح**  
العروض والرفيق وعسى الى نوبه انه يجوز في الا بقرينة في الجارى  
وساير الجسوانات والعروض وفي رواية اخرى عنه يجوز في العروض  
والبراهيم والرفيق وبه انتهى اخل المتاحول قال القاضى الامام الاسمى  
وعلمه الفتوى اذ اكتب الى قاض كورة كذا او لم يكتب الى فلان من فلان  
لا يقبل وينظر تمام هذا في شرح ادب القاضى للعبد الشهيد  
لا بد في كتاب القاضى الى القاضى من اسم الشهود وكذا اذا قضى بشهاد  
الفتوى لا بد ان يكتب في السجل اسم الموصول في باب ما ينبغي للقاضى  
ان يعمل به في ادب القاضى للحنفى اذ الى كتاب القاضى الى القاضى



فقال المدعي عليه **لست** على هذا الاسم والنسب فاقول له وعلى الذي اتى  
 بالكتاب الذي يقيم البينة على انه فلان الفلاني فان قال الخصم انا فلان  
 بن فلان الفلاني وفي هذا الحي وفي هذه المحلة التجارة لرجل عزلي بهذا  
 بهل الاسم والنسب فاقاضي بقول له **تثبت** ذلك عندي فان اثبت ذلك  
 بالبينة انك فعلت الخصومة والافلا اذ **الكتاب** الذي يقرأ على الدين  
 ويشهد به يرد ان موثقه مما في الكتاب شرط عند ابي حنيفة في رجل ولفظ  
 قول ابي يوسف او لا شرط صحة كتاب القاضي الى القاضي ان يقرأ عليهم  
 ويخبرهم بما فيه وان يحضر محضرهم وان يحضروا ما في الكتاب حتى  
 لو علم شيء من قبله الاثبات لا يقبل واشيا اخر ذكرنا في باب الكتاب  
 من علمه كتاب من قاضي اخر وعند ابي يوسف الاخر اذا شهد قاضي القضاة  
 ان له كتابا وتكلمه فشهدوا به عند المكتوب المسمى اذ **الكتاب**  
 القاضي الى القاضي ان له فلان بن فلان الفلاني على فلان السند عليه  
 فلان بن فلان الفلاني يكتفي بالاتفاق لانه ذكر تعريف المولى بتمايه  
 حيث ذكر اسم واسم ابيه والنسبة الى القبيلة اما ان ذكر اسم المولى  
 واسم ابيه لا غير ظاهر ما ذكره شمس الامية السرخسي في ادب القاضي  
 لمجلد الكافي وتخصوا لذكر انه يكتفي به وان ذكر اسم المولى  
 لا غير ونسب العبد الى السفل ذكره خواجه رده انه يكتفي به اذ في العبد  
 الشهيد واعني ذكر العبد واسم المولى واسم الاب واسم اب المولى  
 كما سيجز حتى لو ذكر العبد الفلاني المضاف الى قبيلة خاصة وذكر  
 اسم المولى لا غير يكتفي به في كتاب الدعوى من هذا الكتاب  
 اذا ذكر اسم واسم ابيه وفخه او صناعته ولم يذكر والجدة كالحاكم  
 في المختصر في ادب القاضي في باب كتاب القاضي الى القاضي انه لا  
 وشرط للتعريف ذكر ثلثة اشيا الاسم والنسبة الى الاب والنسبة الى  
 الجد او الجد او الصنعة وهذه ما قلناه ذكرنا في باب القاضي  
 يقتضي في المسجل والصحيح ان النسبة الى الجد لا بد منها بشرط في شروط التعريف

قال خواجه رده في ادب القاضي لمجلد ابا كتاب القاضي ان لا  
 على فلان السند عليه فلان الفلاني كذا ولم يذكر اسم المولى ولا اسم  
 جده لا يقبل لانه ذكر ثلثة اشيا اسم والده واسم موله وقال رجل عزلي  
 اسم المولى في العبد كما سمى الجدة في الحر كما في هذا تعريف ما ذكره في الكتاب  
 اما على ما اختاره رحمه الله لا بد وان لم يذكر اسم اب المولى في العبد كما سمى  
 الجدة في الحر ذكر الاسم والنسبة في الرجل اما يحتاج اليه اذ لم يكن  
 مشهورا كما في حنيفة وغيره فلا كسفة في ادب القاضي يقتضي في المسجل  
 وفيه ايضا اذا التمس القاضي محضرا خرا وان جليها فانه ينبغي له  
 ان يترك موضع تحليتها حتى يكون القاضي هو الذي يحضرها ويكتب حليتها  
 في المحضر او على حليتها على الكاتب لان الكاتب وان خلاها لا يستغنى  
 القاضي عن النظر في وجهها فيكون فيه نظير جليل لها ولو خلاها القاضي  
 كفي فيكون فيه نظير واحد ذلك استر لها فكان اولى في شهادته لهذا  
 الكتاب في تعريف المولى بشرط العدد وهل يشترط رويده وجهها ذكر  
 الفقيه ابو الليث في كتاب الشهادات ان من القاضي عن نصيب حتى قال  
 كنت عند ابي سلمة ان قد دخل ابن محمد بن الحسن رحمهم فسله عن الشهادة على  
 المائة من نخور اذ لم تعرفها قال كان ابو حنيفة يقول لا تشهد على جماعة  
 انها فلا بد وكان ابو يوسف وابوك رحمهما الله يقولان يجوز اذا  
 الشهادة تشهد على عدد لانها فلا بد وهو المختار للفتوى وعلمه  
 الاعتماد لانه ليس على ان لا يعلم **سبيل التعديل والرجوع**  
 المذكور انها يسئل حال الشهود من العدول قال في كتاب التزكية وكذا من المولى  
 يدكر ان من يسئل عن حال الشهود ان كان على علم ان يسئل من العدول  
 ونص في كتاب التزكية ان التعديل لا يثبت بقول القاضي القاضي  
 في عدد المزكي في تزكية السرا ما في تزكية العلانية بشرط بالاجماع  
 وكما اختلفوا في عدد المزكي في السن فذكر في عدد الزعم والمزك لا يكون  
 الا في العلانية لكن اهل الشهادة في تزكية السر ليس بشرط وفي الزجعة

الكتاب

بحر حتى

اخرج



شرط ينظر فصل التزكية في باب المسئلة عن الشهود وفعل المترجم  
 في باب ما ينبغي للقاضي ان يعمل من ادب القاضي تعديل العدل لولا  
 او الابن لا يثبت ان عدله في السر يصدق على حقيقته والى قوله في  
 الشهادة ليست شرط وفي تعديل العدل فيه شرط في باب المسئلة عن  
 الشهود وانه ذكر الخصايق الخصايق في هذا الباب مطلقا ان تعديل العدل لا  
 للابن والابن لا يثبت والعدل لولا لا يصح لكنه يجوز على تعديل ستر  
 واليوم لم يبق الا التعديل لستر افلا يشترط اهلية الشهادة في المعدول  
 واذ اصرح واحدا لا يكون احدهما اولى بل يستل عن ثالث حتى اذ اصرح  
 اثنان فالجرح اولى والعدل اثنان فالعدل اولى في باب ادب  
 القاضي في حق القدر اده وعصام وغيره وينظر في هذا الى ثلث كنه العدل  
 الشهيد اذ شهد عند القاضي وثبت عدله ثم شهد بعد ذلك في  
 حادثة اخرى هل يحتاج الى تعديل في حادثة اخرى لكل افة والصحيح  
 قولنا ان تعديل الغرض الى اى القاضي الثاني ان تعديل من الشهادتين  
 لانه اشترى يحتاج ولا فلا في باب المعدول ادب القاضي وفي وافتات  
 الناظمي قال هشام وقت فجل ذلك شهر وكان ابو سفيان يقول  
 سنة ثم رجع وقال سنة اشترى تعديل المشهود عليه اذ كان ساجدا  
 غير جاحل بغيره يقبل اذ اقال لم عدول بالالفاق اما اذا جحد الحق  
 وقال لم عدول لكن اخطا او انشوا لا يكون تعديل في هذا الباب فالحق  
 الصغرى ولا كره في التزكية التي يصح فصحها فيها وان كان جمل من بين  
 اظهر قوم في سكت عندهم ولم لا يعرفوا ولم يظهر لهم منه الاخر هل لهم  
 ان يعدلوه قال ابو يوسف اولا اذا كان بسنة اشهر لهم ان يعدلوه  
 ثم رجع وقال سنة وعليه الفتوى في باب المسئلة عن المشهود اذ اقال ان جمل  
 لا تعديل فيه الاخير افهنا يكفي للتعديل اذ اصرح المزمع الشهود ينبغي  
 للقاضي ان لا يقول للمدعى جرح شهودك لكن يقول له زد في شهودك  
 لكن يقول له لم تجد شهودك فاذ اقال ذلك فقال المدعى انا انى يقوم جرح

وعلى ظاهره

تعديلهم او قال السمي لك قوما صالحة من العدل الثقة فستألفهم فيسألهم ليعمل  
 القاضي قوله ليعمل ذكره الخصايق في ادب القاضي وابن الكلب في العيون  
 قال الناظمي في احسانه ذكر محمد بن سباعه في كماله انه لا يعمل  
 ولو اختار له استادنا القاضي الامام في الامم في الدين محمد بن علي قوله  
 من يعمل اذ اجاب المدعين بقوم ثقة عدلوا الشهود وسئل القاضي عن  
 عن اولئك فعديلوا القاضي بسئل القوم الذين جرحوا الشهود عن سبب  
 الجرح فاعلم جرحوا بما يكون جرحا عند القاضي والمعدل ليس قال  
 يدنو لكان لا يلتفت الى جرحهم ويقبل الشهادة وان يدنو اما ان  
 يكون جرحا عند الكل فالجرح اولى هذا شئ لطيف شره في الجرح والحق  
 لا يسقط العدل الا ان يجد امره شرط الادمان في كتاب الشهادة ان  
 ترك الصلوة متعمدا يسقط عداله وليس يقسم ذلك ان يستثنى بالدين  
 لانه جحد نفسه لكن اراد ان لا يستغفر تغويت الجماعة كما يفصل  
 العوام وكذا ترك الجمعة من غير علة يسقط عداله كذا ذكره الخصايق  
 في من صعبين فذكر في احدهما الترك ثلثا وهو الذي اخطأ للمرضى  
 محمد بن عيسى فلم يذكر في الموضع الثاني تركه الترك بل قال من ترك الجمعة  
 من غير علة عتبه على غيره وقل فشهادته غير جائزة وهو الذي اخطأ  
 شمس الامم اكلوا في رخصته فانه قال للمرة الواحدة تكفي لسقوط العدل  
 في باب شهادته الظنين فاما اذا اتى كمال مرض او لبعده المصداق او بقاء  
 بان كان يغتفر الامام لا يسقط عداله العدل من تحت الكياس  
 كلها حتى لو ارادك بكيرة يسقط عداله وفي الصغائر الغيرة للقاتل  
 او للدوام على الضيق لتضيق كبره في ادب القاضي لعصام وحسن  
 الكبر في ادب القاضي لشمس الامم اكلوا في باب المسئلة عن الشهود  
 وذكر في حق القدر اده في شرح الشهادتين ان جحد الكبر ما كان حراما  
 محضيا يسمى فاحشة في الشرع كاللواط وان لم يسمى في الشرع فاحشة  
 شرع عليها عقوبة محضه لغيره فاطع لما في الدنيا بالعدل كما كسوفه

له

تعديلهم



والزنا وقتل النفس بغير حق أو الوعد بالنار في الآخرة كالكرب وال  
 البتة ولا يسقط عدالة شارب الخمر بغير الشر لا لغير الحد ما ثبت  
 بنصره لا إذا دأب أو لم على ذلك فإن العدالة تزول بالأصرار على الصغر  
 الصغر فهذا أولى وكذا أكل الربوا يسقط منه الأيمان والشهادة  
 وكان يفتي إن أكل مال اليتيم يسقط العدالة إذا أسلم وترك الحشاش  
 لا يسقط عدالة لا ترك السنة لا لرغبة عنها بل صيانة لمصلحة  
 وترك السنة لا لرغبة عنها لا يسقط العدالة شهادة أهل الجحمان  
 وأخروا جانبه إذا كانوا على ذلك وقال بعض الناس لا يجوز لكثرة  
 الإيمان الفاجر والكذب بينه وشهادته بآية الكفر ذكر الخصاف أنها  
 لا تقبل قال شمس المنة المحل التي رجم الله أمه لا تقبل إذا أفتكر وترصد  
 لم يكن العمل لا حديثه بغير الموت والطاعون أما إذا كان بسبب القيامة  
 هكذا ويشترى منه الكفر بخبر شهادة وهي آخر باب الطير مسائل  
 دعوى الطلاق والعراق أو أمة قالت للقاضي طلقني زوجي ثلثا  
 وتردحت بعد العدة والى أخاف أن يتكبر الطلاق فتبطل حتى لو تكبره  
 أقيم عليه البينة قال شمس المنة المحل التي رجم الله أمه لا تقبل إذا أفتكر وترصد  
 من أدب القاضي إذا ادعت المرأة طلاقا وأمة عتقا وأقامت  
 شاهدا أو حدة بحال بينهما وبين الزوج وبأخذ من الزوج كغير ذلك أيام  
 فإن أحضر البينة والأب في الكفيل أمر القاضي بعد ثلثة أيام حتى يحضر  
 عن الكفالة في باب أخذ الكفيل من أدب القاضي إذا أقامت البينة  
 على الطلاق والزواج غائب لا يقبل وكذا لو قامت على زوج أفتكر ثم غاب  
 لا يقضي ولو فارق الزوج ثم غاب يقضي في باب الدعوى بعد باب  
 حضانة أم الولد من النيا دارا وسياتي في أول الدعوى القاضي  
 يسمع البينة على الطلاق وعتق الأمة حصة من غير دعوى وهل يخلف  
 على ذلك حصة من غير دعوى ذكر محل في آخر الترمي إذا طلق أو أمة  
 من نساؤه بعينها ثلثا ثم نسي ثم منى لا وحله لا يحل له وطأ

والقاضي لا يحل بينهما حتى يحضر الزوجان أو المطلقه نكاحا ولو جبر  
 استحلها القاضي بالثقة ما طلقته هذه نكاحا ولم يشترط دعواها ونص  
 شمس المنة السخسي وهو العذر إذا أنه يستحل حصة من غير دعوى إذا  
 إذا أفتكر كل السخسي في أول باب السلسلة أنه لا يستحلها فإن أقدم  
 الدعوى شرط في أخس الدعوى وهذا الكتاب أن الدعوى شرط  
 في الخلف على عتق العبد بالجماع إنما الخلاف في استحقاق الدعوى على قبول  
 الشراة فهذا يدل على أنه لا خلاف في موضع ما لا بعد الدعوى في باب  
 السلسلة قبل القسم لثالث وفي دعوى فقد التنا بجانبيه في بدل حل اعت  
 النما حرة الأصل وانكرت أن تكون أقرت بالرق وقال ذو اليد أنها أقرت  
 بالرق فالقول قولها ويقضى بحسبها في آخر الباب التاسع والخمسين وأب  
 القاضي وجسها من جنس نوع الواقعات وأنه علم **مسألة القضاء على**  
**الغائب** ذكر في طلاق الجماع الأصغر رجل قال لأمة إن طلق فلان  
 أو أمة فانت طالق فأدعت أمه عليه أن فلان طلق أو أمة فسلله  
 غائب وأقامت البينة لا يصح هذه البينة ولا يقضي بوقوع الطلاق عليها  
 لأن يفتها على فلان الغائب لا يصح لأن في ذلك تبدل القضاء على الغائب  
 وقد أفتى بعض المتأخرين بأن هذه البينة تعقل ويقضى بوقوع الطلاق  
 إلا أن الأول أصح فإن قيل ليس له أن يدخل فلان الدار  
 فانت طالق فأقامت البينة أنه دخل وهو غائب كانت البينة صحيحة  
 الجواب إنما صح هذا لأن البينة فيها أبطال حق الغائب فلا يكون  
 قضا على الغائب إنما هو أن الإنسان إذا أقام البينة على شرط  
 حقه بآيات فعمل الغائب فلا يكون قضا فإنه لم يكن فيه أبطال حق  
 على الغائب تعقل هذه البينة وينصب القاضي خصما عن الغائب وإن  
 كان في قول البينة أبطال حق الغائب من طلاق أو عتاق أو بيع  
 أو ما أشبه ذلك الأصح أن لا يقبل وقد أفتى بعض المتأخرين أنه يقبل  
 ويقضى على الحاضر والغائب جميعا وبه الحد قاضي محمود الأول حنفي



حتى ذلك عنده ظهر الدين والذى يفعله المتأخرون انه يقبل ويقضى على  
 الحاضر والغائب الناس انهم اذا ارادوا اثبات شئ على الغائب من  
 طلاق او بيع او نحوه ويحاولون ما يرونه اثباته شرطاً لو كان الحاضر  
 ثم يدعون كتحيز الوكالة لوجود الشرط من الغائب ويقضون البينة على ذلك  
**قوله** الا انسان اذا اراد ان يقيم البينة على بيع الغائب **يجعل**  
 المدعي غيره وكذا في اثبات حقوقه على الناس اجمعين وكافة بغيره  
 فيقول ان كان فلان الغائب باع داره من فلان فكذلك اني وكذا  
 عنى في اثبات حقوق الناس اجمعين ثم ان يقول الوكيل محض لاجل  
 ولا مدعي انه وكيل الانسان الذي يريد اقامة البينة على البيع على الغائب  
 لا انه كان على وكالته باقية حقوقه على الناس جميعاً فلا يعبك  
 من فلاله بل قد خفف الشرط فصرى وكذا في اثبات حقوقه  
 على الناس اجمعين وان لم يكن ذلك على هذا المدعي عليه الف درهم  
 فنقول المدعي عليه نعم ان ذلك الرجل وكالته هذه الا اني لا اعلم ان  
 الشرط لاجل وحده ام لا فيقيم الوكيل البينة على البينة والقاضي يقضي  
 على الغائب بالبيع وبوكالة الحاضر المدعي عليه وهذا يقتضي  
 بعض المتأخرين لكن الاصح ان هذه البينة لا تقبل كذكره في الجامع  
 لا يصح لان فيه ابطال حق الغائب وذكره هو اضراره ان الحاضر  
 انما ينصب خصماً عن الغائب بائناً بغيره فلا بد ان يكون  
 الحاضر وكذا عن الغائب وهو ظاهر الثاني ان يكون المدعي  
 على الحاضر والغائب شيئاً واحداً وما يدعى على الغائب **سبب**  
 ليقوله ما يدعى على الحاضر لا محالة ففي هذه الحالة ينصب الحاضر  
 خصماً عن الغائب ويقضى عليه بها جميعاً اما اذا كان ما يدعى على الغائب  
 نفسه يكون له سبب لما يدعى على الحاضر وقيل لا يكون له سبب  
 الغائب نفسه يكون سبب لما يدعى على الحاضر في ذلك ان كان ما يدعى على

يقضى على الحاضر والغائب جميعاً  
 حتى لو قضى الغائب وانكر  
 لا يلتزم الا ان كان له ثلث  
 ان يكون المدعي شيئاً مختلفاً  
 ويكون ما يدعى على الغائب  
 سبب ليقوله ما يدعى على  
 الحاضر على كل حال حيث  
 من ينشأ عنه ففي هذه الحالة

بالبينة في حق الحاضر ولا يقضى بها في حق الغائب حتى لو قضى الغائب  
 نفسه وانكر ذلك لصاحبه الى اعادة البينة وان كان ما يدعى على  
 الغائب نفسه لا يكون سبب لما يدعى على الحاضر وانما يكون سبباً باعتبار  
 المتأخر الى وقت الدعوى كما لا يقضى بالبينة بما ادعاه المدعي لا في حق الحاضر  
 ولا في حق الغائب واما تفسير قول الثاني وهو ان يكون المدعي على الغائب  
 والحاضر واحداً وما يدعى على الغائب سبب ليقوله ما يدعى على الحاضر  
 لا محالة فبيان ذلك فلو كان المدعي احدهما رجل ادعى داراً في يد رجل البينة  
 ملكه وانكر ذلك فلو كان المدعي الثاني ان الارادة وان شئها  
 من فلاله الغائب وهو بمكافاة يقضى بها في حق الحاضر والغائب لان  
 المدعي شيئاً واحداً وهو الارادة وما ادعى على الغائب وهو الشئ استنبطت  
 ما يدعى على الحاضر لان الشئ من المالك سبب لا محالة الثاني اذا ادعى  
 على الحاضر الرجل فلان بما يدوب كقول عنده ان بما يدوب له عليه في قبض المدعي  
 عليه الكفالة وانكر الحق فقام المدعي البينة انه دابله على ذلك فلو كان  
 فانه يقضى بها في حق الكفيل الحاضر وفي حق الغائب جميعاً حتى لو حضر  
 الغائب وانكر لا يلتزم اليه كان سبباً في ثمانية في اخر هذا الفصل  
 الثالث اذا ادعى لشفعة في دار في يد انسان وقال ذو اليد الدار دار  
 ما اشترتها من احدهما قام المدعي البينة ان ذا اليد اشترى هذه الدار من  
 فلان بالقرينة وهو بمكافاة وان شفعها يقضى بالشئ في حق ذي اليد  
 والغائب جميعاً واما الاصل الاخر وهو ما اذا كان المدعي شيئاً  
 ولا يدعى على الغائب سبب لما يدعى على الحاضر فبيان ذلك في تلك مسائل  
 احدها رجل قد فزع حصلاً حتى وجب عليه الحرف فقال القادق ان عدل  
 وعلى هذا العبد وقال القادق لا بل كان اعتقد بكونه ولي عياله لاجل  
 واما البينة على ذلك يقبل هذه البينة ويقضى بالقضوى في حق الحاضر والغائب  
 جميعاً حتى لو حضر الغائب وانكر الحق لا يلتزم اليه القادق وان ادعى  
 شئاً مختلفاً لانه ادعى على الحاضر وحده كمالاً وعلى الغائب عتفاً



لكن لما كان العتق سببا لموت ما يدعي على الحاضر لا تكمل الحمل  
لا ينفك عن عتق كمال ما ينقص بالبنية في حق الحاضر والغائب جميعا  
الثانية شاهدان شهد على رجل كمال فقال المشهود عليه لها عتده و أقام  
المشهود له البينة ان مولاها قد اعتقهما قبل هذا ولكن كتمانها بعتل  
لهذه البينة فثبت العتق في حق المشهود عليه والمولى الغائب لان العتق  
لا ينفك عن ولايته الشهادة الثالثة رجل قتل رجلا مولا له فلبس  
غان احل فمات ادعى الحاضر على الغائب ان الغائب عفا عن نصيبه  
والغائب نظير ما لا وافكر القاتل فاقام المدعي البينة على ذلك بقتل  
وليعصى بها على الحاضر والغائب جميعا فان قيل بسط هذا انما اذا كان  
العبد من حاضر وغائب فادعى على الحاضر منهما ان الغائب اعتق  
نصيبه وهو مولى او ادعى قسود بل الحاضر عن نفسه بغير ورثة  
مكا تباعدا في حقيقته واقام البينة على الحاضر ذلك لا يقبل كحقيقته  
اي حقيقته البينة اصل واعتاق الغائب نصيبه سبب لقصور الحاضر  
عنه لا محالة قلنا هذه الشهادة لا تقبل عندنا اي حقيقته لا يعلم  
الحكم عن الغائب بل لجهالة المقص على كتمان لان الساكت المقتضى  
عليه بالكتمان محمول لا يقبل ان احسن يضمن المقتوفان العبد لغير  
مكاتب من جهة المقتوف والاختيار الا قسوا لغير مكاتب من جهة  
الساكت المقتضى بالكتمان محمول لا يقبل لحد او في عتق لتمام الصفر  
مسألة في اشكال على هذا الكلام فينتظر واما اذا كان المدعى  
شئ وما يدعيه على الغائب لا يكون سببا لما يدعيه على الحاضر  
لا محالة بل قد يكون سببا وقد لا يكون سببا في مسألتين احدهما  
رجل جاء العبد الشكالي وقال ان مولاك قد وكلني بان احمالك  
الذي قام العبد البينة ان مولاها اعتقه بعتل في حق قصور الحاضر  
ولا يقبل في حق العتق على الغائب حتى لو حضر الغائب وانكر العتق  
يجب العبد الى اعاده البينة الثانية رجل جاء الى اولة الغائب

وقال ان زوجك وكلني ان اتفكر اليه فاقامت البينة ان زوجها  
طلقها ثلثا ليعصى بقصر يد الوكيل عنها ولا يقضي بالطلاق لان المدعى  
شكالي بالطلاق والعتق على الغائب وقصر يد الحاضر والعتق  
والطلاق قد يتحقق ولا يوجب الغرض الوكيل كما اصلها المطلق  
والعتاق فيس حيث انه ليس بسبب الحق الحاضر في الجملة لا يكل  
الحاضر فيه خصما عن الغائب ومن حيث لم قد يكون سببا في  
البينة فيما يرجع الى حق الحاضر في قصر يد وانقض له عن الوكالة لان  
ليس من ضرورية الغرض الوكيل تحقيق الطلاق والعتاق وفيه من  
ضرورية تحقيق الطلاق والعتاق الغرض الوكيل قد يقضي بالطلاق  
والعتاق واما اذا كان المدعى من غير المدعى على الغائب  
لا يمكن سببا لموت ما يدعي على الحاضر محال الا باعتبار البينة  
في مسائل الحاضر ما قالوا فتمسك اشترى ابا زيد فادعى المشتري على  
واقام ان البايع كان زوجا من فلان الغائب وقد اشترى  
المشتري وهو يعلم بذلك وانكر البايع واقام المشتري على ذلك ببنية  
فانه لا يقضي بالبينة في حق الحاضر ولا في حق الغائب لان المدعى  
المدعى بالعتق على الحاضر والنكاح على الغائب وما ادعى من النكاح على  
الغائب لنفسه ليس بسبب لما يدعيه على الحاضر من غير اعتبار البينة  
لجوان يكون ثروته طلقها وان اقام البينة على البقاء فان شهدوا وانها  
اوانت الحال ايضا لا يقبل لان البينة لا تبدأ المسئلة الثانية المشتري  
مشرقا سدا اذا اقام البينة انه باع من فلان الغائب لا يقبل لا بطلان  
حق البايع في الاسترداد في حق الحاضر ولا في حق الغائب لان  
نفس الباع ليس بسبب لبطلان حق استرداد في حق الحاضر  
ولا في حق الغائب البايع لجوان انه باع ثم انفسه الموهوب بينهما فبحر  
فيعود حق البايع في الاسترداد واما الم يكن خصما في اثبات  
نفس الباع لم يكن خصما في اثبات البقاء لان البقاء لا يثبت

ي



رجل في يديه دالبعث بجديها دارا فاد الذي في يديه الدار  
 ان ياخذ المشرة بالشفعة فقال المشتري للشفيع الدار الذي في يديه  
 ليس لكن انما هي لغلاة فقام الشفع البنية ان الدار التي في يديه داره  
 المشتري لها من فلان الغائب لا يقضي بالشفعة الا في حق الحاضر ولا في حق  
 الغائب بل كان للدار شيان مختلفان وما ادعى على الغائب من الدار  
 ليس بسبب لبس حقيقة في الشفعة ما لم يثبت البقا فانه لو كان المشتري لها  
 ثم فسحا البيع او انما من ملكه بوجه من الوجوه لا يكون له الشفعة واما  
 بكونه له الشفعة باعتبار البقا فم يقم البينة على البقا ولو اقامها ايضا  
 على البقا لم يقبل لما علم انه تبع وذكر البند ويذكر في بيان مكان  
 ما يقام عليه البينة من مكان الجامع ان الاشارة بتمتع خصم الغائب  
 في اثبات شرط حقه كما ينصب في اثبات حقه لا في كساح الى اثبات  
 حقه واما لا يمكن اثبات حقه الا باثبات سببه لا يمكن الا باثبات  
 شرطه كما لو قل في انسانا وادعى تقاضى انه عند فلان فقام المقيد في  
 البينة ان قال يا كان اعنقه بقبول هذه البينة وان كان اعنقا والغائب  
 شرط الحقة وقال كذا ان شئ الاسلام من حق اهراده يقول الاعنقان  
سبب كمال المحرك ان كان الحد لا يتفك عليه بحال ما وكل ما لا يتفك عنه حقة  
 بحال ما كان من له السبب فينصب فيه الحاضر خصما عن الغائب  
 وذكر في دعوى المتقاضي اشتراط ارفط الشفع الشفعة فقال  
 المشتري انا اشتريتها لغلاة واقام البينة انه قال هذا القول هذا  
 القول قبل ان يشتريها واقام البينة ان فلان قال كذا بشرائها  
 مندهة قال اقبل ببنية لا في لو قبلتها الزمت البيع على الغائب قال  
 المصنف قال استاذنا فعلى هذا لو ادعى عليه المشتري ان الدار التي في  
 يديه له ولجواب صاحب البند وكيل قال ان في الشرا لا يندفع الخصم  
 عنه وقد كره في الاقضية على حمل ولو ادعى سماعه ادعى ديان على رجل  
 فقضى القاضي له عليه بالدين ببنية اقامها فغاب المقضى عليه او مات

وله ورثة

وله ورثة غيب وله مال في المصروف يد اقام يقولون بذلك المقضى  
 عليه فان القاضي لا يدفع من ذلك المال شيئا الى المقضى له حتى يحضر المحضر  
 المقضى عليه ان كان غائبا او حتى ورثته لو كان ميتا لعل ان الغائب  
 قد قضى دينه وما ذكره في مخالفة ما ذكر في الاصل ان القاضي يقضى  
 بالشفعة لا وارة الغائب في مال الغائب ان كان مودع الغائب مؤثرا  
 فالكساح والودعة وهي اول نفقات تكسح هذا الكتاب فيحتاج الى الفرق  
 ان اراد ان يقضى على وكيل الغائب او على القاضي ان ادعى على الغائب  
 شيئا ليس للقاضي ان ينصب وكيله عليه لا يثبت ذلك عليه في المقضى في حق  
 موضع القضا للغائب بطله بمسألة لكن مع هذا لو سمع البينة على الغائب  
 من غير وكيل وحكم وكيل بطله لكونه يحتل فيه فيحقق الحق بطله  
 قال من غير ذلك في نقاد القضا على الغائب في اثباته وكذا في ثبوت  
 حتى لا يتصرف الى افساح مراه صبيان الجمل في اثبات الدين على الغائب  
 ان يكفل الدين عن الغائب رجل بكل ما للمدعي على الغائب ويحسن المدعي  
 كفا البينة في الجاهل في المدعي على الكفيل ما لا مقلد راسب الكفالة  
 المطلقة فيحق الكفيل بالتفالة ويثبت كون المال للمدعي على الغائب فيقيم  
 المدعي البينة بالمال على الغائب فيقضى القاضي على الكفيل بالمال المذكور  
 ادعى عليه المال باقراره بالتفالة ثم يبرى المدعي الكفيل عن المال فثبت  
 المال على الغائب لا ينصب الكفيل خصما عنه لان ما يدعى المدعي على الخاص  
 لا يثبت الا بعد ثبوت المال على الغائب وفي مثل هذه الصورة لا ينصب الحاضر  
 خصما عن الغائب استخرجت هذه الجملة من مسألة ذكرها في باب ما يملك  
 الرجل فخصما من ضمان الحاضر وتقرر اذا كانت الكفالة بكل مال على الغائب  
 اما اذا لم يكن بان ادعى له على فلان الغائب كذا وان هذا الخاص كفل  
 هذا المال واقام البينة على ذلك فقضى القاضي على الكفيل لا يكون ذلك  
 فقضى القاضي على الكفيل لا يكون ذلك فخصما على الغائب اما اذا كفل  
 بكل مال له على الغائب والقضا على الكفيل بما لم يكن فخصما على الغائب

وصي للميت بغير علم الغائب  
 والمريضة الوكيل والوصي  
 وهكذا يكتب في شئ المحض  
 نص عليه فان العبد في  
 حاد ان القاضي في حقه



سواء ادعى الغالبه بادر الغائب او بغيره وقيل هذا في اول هذا  
 الفصل وقيل في مسائل الفصل الثاني في وكالة لغير الكتاب سمي  
 من غير الكتاب اذ ادعى المالك على اخيه القاضى يعلم انه مسيء لا شيء عليه لا  
 لا تسير الخصومة واما ان حذر راد في شهادات الجاهل الى انه يجوز للمدعى  
 فانه قال رجل غائب ورجل حاضر فادعى الحاضر على رجل ذكر انه خصم الغائب  
 ادعى المدعى ان الغائب وكله جميع حوله على العزماء وانكر المدعى عليه  
 وكالة واقام المدعى بيينة قضى القاضى بقبول الوكالة دلت المسئلة  
 على جواز المستحق فانه قال ذكر انه خصم الغائب كمن له عندنا محمول على  
 ان القاضى لا يعلم ذلك حتى لو علم القاضى ذلك لا يثبت وذكروا في ادب القاضى  
 ان الحكم على المستحق لا يحول الخصم بشرط لقبول البيينة اذ اراد المدعى  
 ان يخل من يد الخصم الغائب ثوبا اما ان اراد ان يخل حقة من ثمن ما  
 كان للغائب في يده لا يشترط حضرة الخصم ولا يحتاج القاضى الى التنب  
 الوكيل في اجازات حتى شرح عقوبات وفي باب انتفاض الاجالة لغير  
 ما لا ينفذ الاصل ما ذكر في كتاب الاجالات اذ اكس البلاء الى مكة فبات  
 رب الدابة في الطريق للمستاجر ان يركبها الى مكة ولا يضره عليه الكسر  
 فان اتي مكة رفع الاصل الى القاضى فان راي القاضى بيع الدابة وكان  
 المستاجر دفع الكسر من بغيره دال الى مكة داهيا وجامعا فادعى ذلك  
 عند القاضى واراد ان يسترد بعض الاجرة كلفه القاضى اقامة البيينة على ما  
 ما ادعى وغفرا شك ان فيه اقامة البيينة على الغائب والجواب عن وجهين  
 احدهما ان القاضى يثبت وصيا من الميت حتى يخاصم الثاني ما قال اخصم  
 الخصم انما يشترط اذ اراد المدعى ان يخل من ثمنه لخصم الغائب الا ترى  
 ان من باع عبدا فغاب المشتري غيبة منقطعة قبل نقد الثمن ونسب  
 العبد فان البائع يرفع الاصل الى القاضى ويقام البيينة على دعواه فليس بيع  
 العبد ويوفيه الثمن لا ذكرنا ان هذا في معرفة لخصم **كتاب**  
**الدعوى** والمقضى عليه والرفع ثم ما يترجح به احد المستأمن او كما تم مسائل

الرفع والتناقض قبل القضا او بعده ثم مسائل الحيلولة ثم دعوى التنا  
 اختلاف الزوجين في الغزل ثم دعوى النسيب والحرية ودعوى  
 مال اليتيم وعلى الميت ثم التجرى في دعوى العقار ثم مسائل الاستيفاء  
 من يكون خصما ومن يصير مقضيا عليه ومن لا يصير وما يندفع به وما لا  
 يندفع مسائل في معرفة الخصم والمقضى عليه والرفع اذ ادعى الموقوف  
 قاصر المدعى عليه انه في يده ليقبل اقراره وفي العقار لا يقبل حتى يقيم  
 البيينة في الثاني في الخصم من ادب القاضى وان انكر المدعى ولم يكن  
 المدعى بيينة يحلفه وذكر القاضى ان المدعى عليه اذ قال ليست لي  
 المبيعة في يد جنان المدعى ان يحلفه حتى يقرب فاذ اقرب بالمدعى انها  
 ليست ملكة حتى تقر بالملك المدعى فاذا اقرب يا حرة بترك التوفير لخصم  
 اذ اراد المدعى اقامة البيينة لا بد ان يثبت اليد بالبيينة ذكره القاضى  
 في كتاب التركة عيسى في يد رجل ادعى خراجه ملكه اشتراه من فلان  
 الغائب وصرفه في ذلك ذوق اليد فالقاضي لا يادر اليد بالتسليم  
 الى المدعى حتى لا يكون قضا على الغائب بالمدعى اقراره وفي تحجبه  
 في ادب القاضى احالها الى باب النسيب ولم اجدها منه ودعوة في يد رجل  
 مقرب بالود دعوة تاجر رجل وادعى انه اشتراه من المودع لا يثبت  
 المودع خصما اذ انكر اشتراه بخلاف ما ادعى على الورثة في اول  
 باب الرجوع عن الشهادات في الموارث من الجاهل وصاحب الكتاب وضع  
 المسئلة في الرابع في الباب الاول من قضيا الجاهل الصغير ثم قال وذكروا  
 في الشهادات ان مدعى السر لو قال اشترى ثوبا من المودع وادعى بالقبض  
 منك لا يندفع الخصومة عن صاحب اليد اقام البيينة على دار في يد رجل  
 المالكه وقال ذوق اليد انها لفلان غصبها اياه او دابة فلان او دابة  
 او ضلت منه فوجدها او سرقتها منه فاقام البيينة انها لفلان  
 لكن لم يشر يد على هذا الاشياء فالزى في يده خصم ولو اقام المدعى  
 البيينة المالكه سرقة منه واقام الزى في يده البيينة ان فلانا او

لخصم



او دعها اياه فهو خصم وليقضي بها المدين في قول ابي حنيفة واني  
 يوسف وليس الذي خصم في قول محمد واجمعوا انه لو قال غصبت مني  
 او اخذت مني واقام المدين البيعة اليها ودبعة من فلان ترفع الحق  
 الخصومة وكذا لو اقام ذو اليد بيعة ان فلان او دعها اياه او قال  
 غصبها ذو اليد من فلان او قال لو استقرت بيعة من فلان لفلان لم يرفع  
 فلا خصومة بينهما حتى يحضي فلان وقال ابو يوسف انه التهمة جعلته  
 خصما ولو اقام البيعة على دار في بلد جاز اليها داره اشترها من ردي  
 اليد وقبضها وتعد الثمن واقام ذو اليد البيعة ان فلان او دعها  
 اياه فلا خصومة بينهما وان ادعى على ذي اليد فعلا لان المدين عاقل  
 استقر في حكمه فكان كالمعلم فمال كرهوك مطلق حتى لو لم  
 تشهد الشهود على قبض المشتري الدار فالذي في يده خصم وان  
 ادعى المشتري الشراء فاقرب من يده والقبض وصدق البائع ثم اقام  
 البيعة اليها ودبعة لفلان فلا خصومة بينهما ولو ادعى الخراج الدار  
 دون الشراء فرب في يده اليها كانت المدين في قول فلان او دعها  
 واقام البيعة على اليد دبة وليس خصم هل اكله في البان الثاني من  
 دعوى الجاني ولو ادعى الحبة والقبض او الصلابة او الرهن والقبض  
 او الاجارة والقبض والمسئلة بما لا تندفع الخصومة المودع اذا  
 اذا قال هذا المال ودبعة عندي ولا اعرف مالها فجارجل وادعى ان  
 هذا المال له واقام البيعة انه مالها انتصب المودع خصما للمالك اما  
 اما لا ينتصب خصما لغير المالك وهذا في الباب الثاني ودعوى الجاني  
 ان دال المدا اذ جابه المدين ان المدا او دعنية رجل لا اعرف فهو  
 وان اقام البيعة على ذلك الجوانه ان يكون المدين هو المودع ادعى  
 على اخر اني استاجر هذه الدار التي في يديك من فلان تبارح كذا  
 فقبل ان يستاجرها انت منه هل ينتصب هذا المشتري خصما في حق  
 ابنا الاجارة عن الغائب فهذا على وجهين ان ادعى عليه فعلا

وقال انا استاجرت هذه الدار من فلان وقبضت فانت احق بها بعد  
 حق وغصبت مني فسمع اما اذا قال انا استاجرت هذه الدار من فلان  
 قبل ان يستاجر منه وقد سلك المالك الى المدين لان المشتري لا ينتصب  
 خصما في اثبات المالك المطلق ولا في اثبات الاجارة عليه الا اذا ادعى الفعل  
 عليه حل باع من اخر ثانيا فادعى ثالث ان البائع ليس منه البيع او انه  
 منه قبل ان يبيع فلان لا خصومة بين المدين وبين المشتري  
 حتى يحضي البائع فاذا حضر واقام عليه البيعة الا ان يقبل بيعة  
 في المشتري او البيع والقبض لغرض البائع من يبيع جاني عن الغير لا فلان  
 ذكرها ورأيت في باب الاجارة الدواب من الكافي انها تملك تلك  
 دواب ثم اخبروا من غيرهم واعاروا احد من اخر وبيع او وهب  
 الثاني من اخر فوجد المشتري الدواب في ايدهم ان كان باع ما باع  
 من غير جاز دبة والقبض الاجارة وقد مر بان العذر في الاجارة  
 وان كان باع من غير علمه فالبيع مردود واما اذا وجد الدواب في يد  
 المشتري فلا خصومة بينهما حتى يحضي صاحبها والي هو رخصتها  
 واما الاجارة فالمشتري احق بها حتى يستوفي الاجارة قال شمس الامنة  
 المشتري مطلق قوله المشتري احق بها جواب مبهم فانه لم يبين اي  
 استاجر احق بها فاما اصحابنا من يقول ردة الاول والثاني يكون خصما  
 له لكن لا يصح ان المشتري الثاني لا يكون خصما للاول حتى يحضر  
 رب الدابة كما مستجر في مسألة الزنادات بشرط اقامة البيعة  
 على المستحق هو المذكور في الكتاب لان على قول ابي حنيفة الساعات  
 بالرجوعات قل الغصب في يد المشتري الاول للبائع الاول خصما  
 ينتظر ردة فانه يجان يكون على التقصيل بعد القبض بالرجوع باليمن  
 نعم وقبله لا يرفعني اذ ارجع المشتري على البائع باليمن وقضى  
 الثاني عليه ثم اراد البائع اقامة البيعة انه مملكه لا تقبل  
 لانه يقضى ولو اقام البيعة على الثاني والمستحق على المشتري



عند الى حيفة لا يقبل ويشتري اقامة البينة على المشتري واذا  
اقام على المشتري ليس له ان يلزم المشتري وهذا ظاهر اما ان جمع  
المشتري على البائع لكن لم يقض عليه القاضي بالرد حتى اقام  
البينة على التلغ ان اقام على المشتري يقبل وله ان يلزم المشتري  
وليس للمشتري ان يقضي اذ ادى البائع التسليم وهذا ظاهر  
ولو اقام البينة على المشتري يجب ان يقبل لانه لو اقام كان له ان  
يلزم المشتري فيكون دفعاً وقد في الفعل الاول عند الى يوش  
الاخر وهو قول محمد يجب ان يفتي على هذا الا ان هذا اظهر عند  
محمد لا نساك ادعى على رجل ما لا يستلزم الاستهلاك والغصب  
بشرط حصة المولى لسماع البينة لان المولى هنا حصصا لعبد  
ولا كرك العبد المادون في مادونك خو هذه اذ ادعى  
على الصغير شيئا وله وصي حاض لا يشترط حصة الصغير استخرج  
هذا فلهذا في قسمه هذا الكتاب وان لم يكن له وصي فطلب من  
القاضي ان ينصب عنه وصيا جان لانه القاضي لا يشهد بحواله  
ولا ينصب وصيا الا بحضرة الصغير فانه ذكر في مؤامرات القسمة  
قبل الابواب اذ اقامت الرجل وترك ورثة بعضهم حاض وبعضهم  
غائب فحضر اثنان وطلبوا من القاضي القسمة فاقام البينة  
تسمع ويجعل احدهما خصما واذا احضر احدهما واقام البينة  
لا تسمع واذا احضر احدهما وهو صغير والقاضي ينصب وصيا  
على الصغير وتسمع البينة وان حضر احدهما ومعه وارتد الاخر  
صغير لكن غائب وطلب من القاضي القسمة عنه وصيا فاقام البينة  
لا تسمع البينة على المولى ولا ينصب وصيا لانه غير محتاج عن  
الاحصاء وهكذا ذكرنا في الباب الثالث والربعين  
واب القاضى ولم يشترط حضرة الصغير وسيا تمام هذا في قسمه  
هذا الكتاب اذ اقامت البينة على وصي الصغير ثم بلغ الصغير

لا يكلف

على الصغير وكذا لو اقامت البينة  
على الوكيل بالخصم والمولى  
غائب ثم حضر وكلف اعادة  
البينة على ٢١٥

لا يكلف اعادة البينة على المولى لان البينة قامت على الناس فقامت  
قامت على المولى عنه في مادونك خو هذه اذ احضر المولى او الصغير  
الذي يبلغ وذكر في باب اخذ الكفيل واذا ب القاضي اقامت البينة  
على رجل بشي وسمع القاضي البينة عليه ثم مات المدعى عليه او غاب قبل ان يقضى  
عليه او قامت البينة على الوكيل بالخصم فقبل ان يقضى القاضي مات  
الوكيل او غاب ثم زكيت البينة في السر والعلانية قال ابو حنيفة ومحمد  
القاضي القاضي يقضي بتلك البينة وقال ابو يوسف يقضي ويحل الخصم  
وهذا اذ لم يحضر المولى اما اذ احضر فقد ذكر في الباب الحادي والستين  
من ادب القاضي ان القاضي اذا سمع بينة الطالب على المولى ثم مات  
الوكيل وحضر المولى فان القاضي يحكم عليه بتلك البينة وذكر في اخر  
الكتاب الثاني والثلاثين واذا ب القاضي اذ اثبت له على مال محض  
منه اما باقرار البينة قامت عليه محض ثم غاب المطلوب فحضره  
واستخرج من الخصم مائة فالقاضي على قول ابو يوسف ينصب عنه وكيله  
وحكم عليه بالمال ان سئل ذلك اذ اغاب المدعي عليه بعد ما قامت اقامت عليه  
البينة لا يقضي عند ابو حنيفة ومحمد ولو اقر ثم غاب يقضي عليه بالتلفاق  
في باب الدعوى بعد باب جناية ام الولد من الزنا اذ لو كان المدعي  
حالا والنزوح غائب والبينة لا تقبل فكذا لو قامت على زوج وهو  
متكبر ثم غاب لا يقضي بالبينة ولو اقر الزوج ثم غاب يقضي وقدر  
هذا في ادب القاضي ادعى على زوجا الطلاق او على مولا  
المجتهد فان الزوج او المولى ثم غاب يقضي على الغائب ولو كان مكان  
الاقر البينة لا يقضي بها على الغائب في الزنا اذ ان ادعى على رجل  
ملا واقام البينة فنكح شهوة فقبل ان يقضى القاضي مات  
المدعى عليه فالقاضي لا يقضي بدونه الخصم فان كان له ورثة يقضي  
عليهم فان كان اعمى في بكرة منقطعة عن بعد البلاء ينصب  
القاضي وكيله في الباب الثالث والسبعين وادب القاضي ونحو

لخصمه



ان يقضي على وارثه بتلك البينة من غير ان يحتاج الى اعادة وهذا  
في الباب الرابع عشر من دعوى الجاه وفي الباب الخامس والستين من  
القاضي ما يدل على هذا قال اذا ورد كتاب من قاضي القاضى وقد  
مات المطلوب قبل كتاب القاضى او بعلمه فالتسليم اليه يتعد الكتاب على  
الوارث او الوصي انهما كانا والشهادة عند القاضي الكتاب ثابت  
البحثة على المطلوب وتثبتات ولم يحتج الى الاعادة ادعى غيب في يد  
رجل انه ملكه استر اها من دي كيد واقام البينة على ذلك ودوا اليد  
تقول ملك فلان او دعنية واقام البينة على ذلك او لم يبق لا يرفع  
الحجومة ويقضى به المشتري فلو لم يقضى به للمدعي حتى حضر المقضى  
الغائب يرفع العبد اليه ويقضى به على المشتري ولا يرفع المشتري  
اعادة البينة فان اقامت العبد البينة انه عبد او دعنية الذي  
كان في يده او انه عبد ولم يرد على ذلك قبلت وطلب منه المشتري  
وان اعاد المشتري البينة على العبد فان كان قبل القضا  
ببينة العبد قبل ببينة ويقضى بالعبد وان كان بعد ذلك لا يقبل  
لان صبار مقضيا عليه ودلت المسئلة على ان القضا ببينة ذي اليد  
فهي بالملك حقيقة لا قصدا تترك ولو ان المدعي اقام البينة على  
الذي كان العبد في يده على المشتري فتمت كواحي حتى حضر المقضى فرفع العبد  
اليه ويقضى عليه بدين المدعي ان زكيت لكن لا يصير المقرلة مقضيا  
عليه حتى لو اقام بعد ذلك بينة ان العبد له وان العبد له كان او دع  
الذي كان في يده قضى ببينة لان بينة المدعي ما قامت بعد ذلك  
عليه فان اقام المدعي بعد ذلك بينة مما على ما ادعى لم يثبت البينة  
لان صبار مقضيا عليه لان البينة قامت عليه فاد احدى المقول قبل  
التزكية بعد اقامة تمام نصاب البينة فان حضر بعد ما قام شاهد  
واحد على المشترا دفع العبد اليه فان اقام المشتري شاهدا او اخذ  
على العبد قضى له به لكن المقضى عليه المفردون المقرلة في الباب

الثاني من دعوى الجاه العصب اذ الاستحقاق من الغاصب بالبينة  
لا يظهر ذلك القضا في حق العصب منه حتى لو اقام البينة على الاستحقاق  
تقبل فعلى هذا ينبغي ان لا يبرى الغاصب عن الغيب ادعى على المقدر  
اخر وهو دو اليد وقف محذود الى اخره ثم جاء السائل وادعى الملك  
للمطلق بخلاف على المقضى له هل يقبل سمع البينة على ادعى ان فتوى  
الامام و غيب على انه يقبل بمنزلة الملك المطلق بحكمه في العتق حيث  
يكون قضا على الناس كافة والله اعلم بحال ذلك اعادة ذلك  
واقام كل واحد من البينة انه عبد او دعنية الذي في يده ودوا  
اليه محذود في نفس ببينة الشهود حتى اقر دو اليد لا حل لها بما ادعى  
دفع العبد الى المقضى له فان عرفت البينة قضى به بين المدعيين وتكفيها  
في دعوى الجاه في الباب الثاني وفي الباب الثامن وفي من ادب القاضي  
ادعى عدا في يد رجل فدعى القاضي للمدعي بشهود فلما قاما من عند القاضي  
باع دو اليد العبد من رجل وتفا بضا ثم ادعى المدعي المشتري  
البائع وغاب فاذا اعاده المدعي للقاضي ليقم عليه البينة ان علم  
القاضي بما صنع دو اليد ان ثبت ذلك بالبينة لا تسمع او لم يعلم  
بلان لكن اقرب المدعي لا تسمع عليه بينة المدعي فان لم يبع القاضي بذلك  
ولا اقرب المدعي لكن اراد دو اليد ان يثبت ذلك بالبينة لا تسمع القاضي  
ببينة المدعي ويقضى عليه وتام هذا الفصل في الباب السابع وفيه  
ايضا ادعى على اخي شي واقام الشهود فاقرب به المدعي عليه كغير  
المدعي او اقرب قبل اقامة البينة لا تسمع او اراد بضم ما يشح به احد  
البينتين وما لا يشح به ينظر في باب الشهادة في البيع والشرا  
في شهادان الاصل اجبت في هذا الباب في يد ثالث اقام احدهما  
البينة انه ملكه فليس بدين واقام الاخر انه ملكه من خمس سنين فلو كان  
الوقت الاول ولعلم يقين فهو بينهما وكذا لو اقام البينة على التنازع  
وان اقام احدهما البينة على التنازع ودوا الاخر فصاحب التنازع



اولي وان اقام البيعة على الشراج وارخا وتادخ احد هما سبق  
فهو لمن لا كان سنة على بيته وال كان مشكلا فهو بينهما في الباب  
الثالث والخميس من ادب القاضي عيسى في يد رجل اقام اخا البيعة  
انه له ولان في ملكه و اقام دوا اليد على مثل ذلك يقضي به لذي اليد  
قضا ملك لا قضا من ك كما قال عيسى بن بيان وكذا لو اقام المذكي البيعة  
الخارج بيته انه له ولان في ملكه منذ سنة و اقام دوا اليد البيعة انه له  
ولان في ملكه منذ سنتين فهو لذي اليد ولو اقام المذكي البيعة انه له  
او في ملكه منذ خمس سنين و اقام دوا اليد انه له وفي ملكه ولم يوف  
او وقت شهود ذي اليد دونك شهود المذكي فهو للخارج فصار الحال  
ان بيعة الخارج اولى الا اذا ادعى دوا اليد الشراج فحينئذ بيته اولى  
وفي الباب الخامس والخميس من ادب القاضي عيسى في يد رجل اقام اخا  
بيته انه له و اقام الاخر ان له نصفه فهو لصاحب الجميع ولو اقام  
احدهما ان له خمسة اسداس و اقام الاخر ان له ثلثه فله صاحب  
الخمس الاسداس ثلثا و لصاحب الثلث ثلثا في الباب الرابع  
والخمس من ادب القاضي عيسى في حائط عند ابي يوسف يحمل بقضي له وجبة  
الحائط المذكي بل به الزينة والنقوش التي تفعل وقت البناء حائل  
منه سلكها باع راوودوس او نها اما التجصص والتطيش اذا كان  
لا حده لا يقضي بالانفاق في اخر احوالهم رده **مسائل التناقص**  
**التناقص** والرفع قبل القضا اذ قال المدعى عليه لي دفع بمجهل  
الى المجلس الثاني ذكره في رده في باب الشهادة في الفرق من حدود  
الاصل في مسألة رجل قال لاني انا المدعى عليه اذا قال لي يخرج  
من بعد الدعوى لا يكون هذا امية اقرار في اختلاف ابي حنيفة  
وامن ابي ثوري اذ عي دائرا في يد غيره فاقس دوا اليد عند القاضي انه  
استثنى اياه من المدعي ومنه ان له بيته هل يوجب اقرار من ذلك قدح  
الى المدعي باقراره قال محمد في القياس نعم لكن ادعاه في بيته

وانخذ منه كفلا ولعله ثلثه ايام فان حصي بيته ولا قضت  
عليه ولد في الدعوى التناقص كما يمنعه الدعوى لنفسه منع الدعوى  
لغيره في باب المساومة من الزبادان رجل كتب شيئا على صلي البيعة  
ثم ادعى الجور وكان كان كتب شيئا بما فيه او شهد على ذلك لا شيء دعوى  
وان كان كتب شهدا قرا البايح انه باع تسعة وعشرة ولا يكون تناقضا  
كنا ذكره في تمام المسئلة في باب الاستحقاق من بيع شجرة للجامع  
الصغير عيسى في يد رجل يقول ليس لي فجار من اجل و ادعى فقال دوا اليد  
فهو لي مع ذلك منه وهذا التناقص منه لا يمنعه الا قوله ليس لي فجار  
لا يثبت حقا لا حلا ولا يثبت اقرارا لا يثبت حقا لا لسان فهو ساقط في ادل  
في اول باب الخامس من كتاب الجامع وذكر في باب من القضا الذي لا يكون  
من الوارث الا انما شهود من كس للجامع ان الرجل اذا اتى المالك  
فقال هذا الشيء ليس لي فان كان ثم خصم متعين يدعيه ان له نصيب  
نفيه ويكون له ذلك الخصم حتى لو ادعى له الثاني في بعد ذلك لا يصح وان  
وان لم يكن لابنه وانما كانت اود بعد في يده لم يجل ثم اقام البيعة ان له  
كان في يد ابيه اخذها المذكي في يد يده بعوله ولما واخرها من الاك  
في حيوة ردت الرار الى الابن ان كان موضعها لها حتى تقدم  
المستودع وان لم يكن موضعها جعلت في يد المذكي هل اكله  
اذا اقر الوارث لا فنان معروفي فان لم يكن اقر لمعروف كذا قال  
لم تكن له الرار لا يبي ثم قال بعد ذلك كذا في قولها انها لم يكن لا يبي  
بل كانت لا يبي مات وقتها ميراث في دفعته اليه الرار بعد ما  
نظم القاضي ولم يحضر احد بطليها كن في يده ثوب او دثارا فقال  
ليس لي فالقاضي لا ياخذ ذلك من يده حتى يحضر احد فله عيها و ذكر  
عن ابي حنيفة في الجامع في باب من القضا ادعى على اخيه دارا في يده  
فاقام المدعى عليه بيته على اقراره المذكي ان الرار ليست ملكا  
لواي كانت لي اندفعت بيته المذكي ويكون هذا دفعا وان



وان لم يقن بها الانسان بصرون وكذا لو ادعى المدعي الارث من الاب  
واقام البينة فاقام ذوال اليد البينة على اقرار الميت ان الارث ليس  
لوالها كانت لو كان دفعا وفي فتاوى الفضلي ادعى عليه اخوه  
شركة في ما يملكه نحو الوراثة من ابيه فانكر المدعي عليه وقال لم يكن لابي  
فيها حق ثم ادعى المدعي عليه انه كان اشترها من ابيه او ادعى  
ان اياه اقر له بها فادعواه صحيحة وبنيته مشبهة لانه لم يكن  
الجمع بين هذا وبين ما سبق منه بان يقول لم يكن لابي فيها بعلم ما  
اشترتها منه بان قال لم يكن لابي فيها حصة لم يسمع دعوى  
الشري من ابيه لانه لا يثبت بينه وبينه دعوى اقرار ابيه له به  
لانه لا يثبت قضيه ولو اقر اخذ الورثة ان هذا الموضع ميراث بيتنا  
من ابينا ثم ادعى ان ثلثه وصية لابني الصغير عن ابيه ثم ادعاه  
ولقب البينة عليه واقران بالميراث لا ينقض دعوى الوصية لان كل  
ذلك ميراث وان كان فيه وصية وذكر هو اقراده في هذا  
الباب ايضا انه اذا كان التوفيق ممكنا بين الدعوى وبين نصه ولا  
يخفى وان كان المدعي لا يدعي التوفيق وقال في شئ من الكلام في التوفيق  
في الشهادات **هـ** كذا ذكره في موضع اخر جازما  
ما اشترت منك هذه الدراهم ادعائها داره فادعاه عليه ان يقيم  
البينة انه اشترها وكيله له منه صح في شرح الشهادات  
ذكر خواهر زاده في كل موضع يصح الرجوع بالتوفيق لا بد من التوفيق  
لكن ذكره في بعض المواضع دعوى التوفيق ولم يذكر في البعض  
وفي الكل بشرطه كذا قال خواهر زاده في الشهادات والعقود  
وفي الجامع الاضيق قال بشرطه ان لو اقر الرجل ما لي بالتوفيق  
دار او قال ما لي على دار احدا ثم ادعى ارا بالتوفيق او ما لي على  
احد سمع دعواه الا انه لم يسمع انسانا بعينه فلم يسمع الشهاده  
وفي الاجناس قال هشام نسكت بحمل اعمى اقراره ليس له بالري

في رستان كذا في يد فلان دار ولا ارض ولا حق ولا دعوى ثم اقام  
البينة ان له في يده في ذلك الرستان دار فقال بحمل لا يقبل الا ان يقيم  
البينة الاخرها منه بعد الاقرار ولو قال ما لي في يدي فلان دار  
ولا حق ولم يثبت له في رستان ولا قرية ثم ادعى ان له قبله حقا  
بالري في رستان او قرية لم يقبل بینه وان قال ما لي بالري حق  
في دار ولا ارض ثم ادعى ذلك واقام بینه يقبل ما لم يعطه قرية بعينها  
او ارضا بعينها او دارا بعينها فانه يقبل بینه اما ان اقال لا حق لي  
بالري او بستان او بستان او بستان او بستان باطل ولو اقر  
انه لا حوله في يد فلان ثم اقام البينة على يد فلان غصبه منه  
لم يقبل حتى يشهد على غصب بعد الاقرار وسيأتي في كتاب الاقرار  
من هذا الجنس ان ما الله تعالى ادعى الملك بسبب ثم ادعى الملك المطلق  
لا يقبل ليخص بغير الائمة الخمسة في دعوى اجماع وعليه الفتوى فان  
فان ادعى ملكا مطلقا فاقام المدعى عليه بینه انه كان ادعاه قبل  
هذا السبب صح هذا الدفع ادعى دارا في يد رجل انه اشترها  
من ابيه في حيوته وصحة وهو ملكها فغصبه اقامة البينة ثم ادعى  
بعد ذلك انها دار ابيه مات وتركها ميراثا لي واقام البينة تقبل  
ولا يثبت التناقص ولو ادعى الميراث او لام ادعاه الشرا لا تقبل في  
التناقص وحملته انه متى امكن الجمع بين الدعوى لا يثبت التناقص  
وهي اول باب من القضا الذي يكون في الوارث الكرايا بالشهود في اخر  
الجامع ادعى ارا ابا له ثم قال بحمل ذوال اليد الميراث فاشترتها  
منه وجاء بشاهدين على الشرا اجنبت في باب القتل في الشهادات  
من الكافي وقد مر في اخر فصل اختلاف الشهادات من شهادات هذا  
الكتاب جنس هذا عين في يد رجل اقدم اخرا على الشرا منه فيقول  
اقرار الملكة العين للبايع على وانه لجامع وعلى رواية الزيادات  
لا وهو الصحيح كنبته في الزيادات في الكتاب السابع واللعين



من باب المهور اما الاقدام على الشر والاسهام على تقاق الزوايا  
 اقرا بان لا يمكن للمقدم حتى لو ادعى بعد ذلك انه لا يقبل وكذا  
 الاقدام على الاجابة والمنارعة وما في هذا من جنس قد ادعى دعوى  
 العقار وفي كتاب الاقرار وفي كتاب القسمة في دعوى العيول  
 قدم بلدة فاستجاب دار فقبل له هذه دارا بكن مان وثمن كرها  
 من انا كن وقال ما كنت اعلم فجادوا دعوى لم تسمع دعواه وكذا  
 لو اشتراجا بدين في ثياب فقال بعد ما كشف الثياب هذا ثيابي ولم  
 اعرفها لا تقبل منه ولو كان ثوبا في جيب او منديل فاشتراه فلما  
 نشئ قال هذا اشتريه ولم اعرفه تقبل بنسبه روى هشام عن محمد بن  
 قال محمد بن عمار اذا امكنه ان يعرف وقت الشر لا تقبل دعواه وان كان  
 لا يمكن ان يعرفه احسن ساومه تقبل بنسبه وفي دعوى المشتري ساكن  
 دارا فانه كان يدفع الى فلان الا جرت قال الدار دارك قال لقول  
 له ولا يكون ذلك اقرار ان الدار لفلان لانه يقول كان وكذا  
 في قبض غلثها ولو قال اجبرنيها فلان او قال استاجرته فامنه فهو اقرار  
 اقرارا بها له وله ان يخرج منها وفي فاعثات الناطق روى  
 هشام عن محمد بن في الوجه الاول هو مقول لفلان لادفع الغلة  
 اليه وروى ابن سماعة عنه انه لا يقول اقرارا وفي الفضليات  
 لو اقراران فلا نا يسكن هذه الدار ثم اقام بدنة ابنها له تقبل  
 لا لفلان اقرارا منه بالبد لفلان والبد المعائن لا يمنع قبول  
 البينة فالمقربة او في ادعى عيبا في بدنة ان فلان ملكي  
 وقد اقرت بهذا التي فاقام المدعي عليه البينة ان المدعي استوفى  
 من يكون ذلك دفعا لان الاستهانة اقرارا بانه ملك الوهاب  
 فصالح كذا لو اقام دو البينة على اقرار بالخارج انه ملك روى  
 البند والقيام كل واحد منهما على اقرار صاحبه له بالملك ثم اقر  
 البنيان وبعض لري اليد فكان دفعا نص عليه في اقرار

الكافي وكتبها في الباب الرابع من التبادات اقراني وعبت هذا العين  
 من لاني وقضيت مني واني اقرت بالقض كاديا وطلب من الموقر  
 له لا يخلف في قول المدعي حنفية ومحمد وقال ابو بكر بن محمد بن  
 في آخر المزارعة البصرة وحاله الى كتاب الاقرار وكذا هذا في كل  
 من اقر ثم ادعى انه اقر كاديا في مثل هذا الموضع من الاقرار  
 كقبض الثمن وعينه واعادها بعد هذا فقال البايع اذا اقر بقبض  
 الثمن ثم قال اقرت كاديا واراد استعمال المشتري او الوهاب  
 اذا اقر بقبض الموقوف له ثم انكر واراد استعماله عند المدعي حنفية  
 ومحمد ليس له ذلك وعند ابي يوسف والثاني له ذلك وهذا  
 الخلاف عن ابي يوسف بل كور في اقرار الكافي وفي المسئلة الاخيرة  
 من باب الاقرار بالذمة بعد اقراره او رواية ابي يوسف خلاف هذا  
 الرواية فتعني ان المدعي للقاضي **مسائل** **الثاني** **قبض بعد التقاضي**  
 ادعى دارا وشهد الشهود له بذلك وقضى القاضي له بالذمة ثم بالبدنة  
 ثم اقراره البنا بملك المقتضى عليه لا يبطل قبض القاضي بالارض المدعي  
 ومثله لو شهد الشهود له بذلك وقضى القاضي بالذمة بالبدنة  
 ثم اقراره بها يبطل وقد مر هذا قبل فصل الرجوع في شهادته  
 هذا الكتاب ولو ادعى ارضا فيها اشجار او بنا واقام البينة وقضى  
 بذلك ثم ادعى المقتضى عليه انه غرس الاشجار او احدث البنا وقد كان  
 الشهود يشهدوا بالارض لا غرسا تسمع دعواه ولو كانوا شهدوا بالارض  
 والبنا والاشجار نص لا تسمع دعواه لان الوجه الاول صار مقضا  
 عليه في الاشجار والبنا بظاهر الحال تنعكس الدار لا اصرار  
 وفي مقصود الان البنا والاشجار لم يدخل في الشهادة نصا بل  
 ظاهره مع احتمال ان لا يدخل وفي الوجه الثاني نصا وقطعا عليه  
 في الاشجار والبنا اصلا ومقصود ادعى كونه ارضه هذه  
 القول وقد ذكر في دعوى المشتري دارا في يد رجل اقام ارض البينة

شاهد



انها دار فقضى بالارض والزرع للمدعي ثم اقام المدعى عليه البينة  
 انه زرع مبدرة من خنطة قبلت بليته قال كان شهود الدار  
 شهدوا انها دار فلان ولا يعلمون حال البناء قال قضى بالدار  
 مع البناء للمدعي فان اقام المقضي عليه البينة ان البناء له قبلت ذلك  
 منه لان شهود المدعي تشهدوا بالبناء نصا والتخل في الارض  
 بمسألة البناء وفي هذه المسألة روايات مختلفة بعضها في موضع  
 واحده من قضايا الوافعات واجناس هذا في باب الاقرار تقبيل  
 شئ من ملك انسان والارضية في الاقرار من اقرار الارض  
 ادعى امره في يد رجل وقضى له بالبينة ثم اقر انها لغلان لا حولى فيها  
 فهي المقرلة فلا شئ على المقول ولو قال هو لغلان لم تكن له صلة  
 المقر له من الدار على المقضي عليه ولو قال المقر له كانت للمقر  
 ولغيرها من قبضتها وهي المقر له والمقرضا من قيمة الدار للمقضي  
 عليه عند الكل هو الصحيح وكذا لو كان المقر له بالانفي ثم بالقرار  
 بان قال في المسألة الاولى ليست له هذه الا ان كان لغلان وقال  
 او قال في الثانية لم تكن له هذه الدار قط لكنها لغلان فيها سوا  
 في المسئلة لكن يجب ان يكون قوله لكنها لغلان موضوعا بالنفي  
 ولو كان الاقرار بعد الشهادة قبل القضا بطلت الشهادة ولا يقضى  
 له في الباب الثالث ودعوى الجاهع وانما اعلم **مسائل الجبلولة**  
 ادعى بكاح كبيرة وهي تجدد لك فقام عليها بينة وسئل القاضي ان  
 يعدلها حتى يسأل عن شهوة فان القاضي لا يفعل ذلك لكن تكفلها  
 وانما تعدل التي مع رجل يطاها وهي تحصر الباب الحادي والخمسين  
 من ادب القاضي وفي الباب الخمسين منه ايضا ادعى على اواه انها  
 منكوحة كد المدعى لا حال ينظر في الباب الخمسين من ادب  
 القاضي فان فيه دققة في الجبلولة ادعى على كبيره غير منكوحة  
 بكاحاد اقام البينة وسئل من القاضي ان يضعها على يدي عدل

لا يصح

لا يصح وكذا البكر في بيت بها في ادب القاضي ادعت على زوجها  
 انه طلقها ثلثا لا بحال تجدد المدعى لكن اذا اقام اواه على الدخال  
 في الباب الثالث من تكاح الجاهع كمن فيه دققة في شرح ادب القاضي  
 لا بد من النظر فيها وان اقامت فاسقين بحال في كتاب الاستحسان  
 ومنه في هذه المسألة رواية ان امة في يد رجل ادعت امره واثبت  
 البينة على ذلك فان القاضي يضعها على يدي عدل حتى يسأل الشهود فان طلبت  
 التثقة من المولى مدة المسألة عن الشهود فان القاضي يامره بالاقتاف  
 عليها وفي العبد لا يضعه على يدي عدل ويجوز المدعى لا بحال بينه وبين  
 امة والمدة مل كمن في قضايا الجاهع وذلك في باب الشهادة مرعفا الا  
 لا حول اذا ادعى ان ادعى العبد او امة العتوق لم تكن له بينة حاصلة  
 لا بحال بينه وبينها وكمن لو اقام شاهدا ولعدا وان اقام مشهورا  
 قال الحاكم ابو الفضل هذا اذا كان مولاة فاسقا مخوفا عليه بالتعقيب  
 وان اقام فاسقين لم يدكر هذا وفيه رواية ان الحاكم لفتل الحجاب  
 في العبد اما الجواب في امة على ما فسر في الجاهع انه بحال بشهادة اواه  
 واحدة وكمن في اول هذا الكتاب وقد كمن في اخره اذا كان المدعى طلاق  
 اواه وشهد عدل ثبت الحيلولة بان ينبغي اواه عدلة في ثلث الزوج  
 يحفظها ان كان النفي ج عل لا ولا تخبر امة من بيت الزوج وفي  
 المطلقه ثلثا لا ينصب اواه لكن يامر القاضي ان يجعل بينهما سرا وان  
 كان المدعى عتقا امة تقضه على يدي امة عدلة وتخبر وان كان  
 المدعى لا بحال ولا تخبر الا في ثلثة مواضع احدها اذا اتى المدعى  
 عليه اعطى الكفيل او لم يحل وعجز المدعى عن ذلك رتبة الا بانفسه  
 القاضي ويضعه على يدي عدل الثاني ان يكون فاجرا بالعلم الثالث  
 ان كان يحا في عليه التعقيب او الاياق وان كان المدعى امة او ثوبا  
 لا يصح الا في الوجه الاول والثالث في اخر قضايا الجاهع في ثلثة  
 ابواب ادعى القاضي حرمه اواه قبل تعدل القضا حول بالا جمل



بمنفسه على ان يصنع  
القاضي على يد عذر  
ولم يكن باعطاء الفل  
بمنفسه على ان يصنع

لكي لا يقضى بالفرقة في احدى الباب التاسع والثلاثين وادب القاضي  
اذا كان المدعى منعولا فطالب المدي فان كان المدعى عليه عدلا لم يحبه  
القاضي وان كان فاسقا محبته وفي الحقائق لا يحبه الا في الشك  
الذي عليه لان المهر نقل في باب المهر جازع عن القاضي بالضم  
وكذا في بعض احواله المرأة اذا قالت للقاضي لا آمن من ان يصني  
روحي في حضي فاجعلني على يدي عدل في حالة الحضي لا يحسها  
في الباب الحادي والخمسين وادب القاضي **مسائل دعوى النكاح**  
**والاستحلاف فيه** ادعى نكاح امرأة فاقرت لاحدها ثم اقام البينة  
لا يقضى لاحد منهما اقام البينة لا يقضى لاحدهما كما لو لم يقدر  
ولم يصح العيول له بنفسه لا فقرار صاحب يد في احدى الباب الثالث  
ولما دبر من ادب القاضي وقد كثر القاضي الامام علي السجدي في شرح  
المبسوط اذا تنازع اثنان في امرأة كل واحد منهما يدعيها او لم يود  
او لم يورثا يدعيانها او اورد في قيم البينة على ذلك فان ارضاها  
وتارخها سو او لا بد لواحد منهما عليها او لكل واحد منهما يد  
عليها او لم يورثا فان لا يقضى بها لاحدهما الا سواهما  
في الحجة وان ارضا على السوا الا ان كل واحد منهما يدعيها يقضى له  
لان بينته في حجت باليد كما في الشر او ان ارضا احدهما دون  
الاخر فصاحب التارخ او لي وان ارضا واحدهما اسبق  
تارخا فهو او لي وان كان لا احدهما تارخ ولكل يد فصاحب  
اليد او لي كما في الشر وان اقرت لاحدهما ولا اخر تارخ  
يقضى للذي اقرت له لان الاقر ان يقر له اليد وكذا اذا اراد  
ارضا على السوا الا انها اقرت لاحدهما يقضى له بالنكاح وان لم يقدر  
لاحدهما فرق بينهما فان كان قبل الدخول لا يقضى على احدهما  
بشيء من المهر وان تنازعا بعد منقحها فلهذا على وجوه  
لا تعتبر فيه الاقرار واليد فان سبق تارخ احدهما

بينهما

فصله

قضى له بالمهرات وذكر هو في موضع اخر اذا ادعى كل واحد منهما  
انه تزوجها او لا واقاما البينة فان القاضي لا يقبل واحدة من التنتين  
الا بان يشرح على صحتها باحدى معان تلك اما باقرارها او بكونها  
في بيت احدها او بكونها مدخولة احدها ولم يفصل بينهما اذا اقرت  
لاحدهما قبل اقامة البينة او بعد لها اذا قضى القاضي لا نكاح  
امراة او بنتا او بولا عتقا قد تم ادعاء الاخر لا تسرح في احدى الباب  
الرابع والمائة وادب القاضي ترويج امراة في اخر ولا يدعي انها ربة  
وقدر من ربة قبله ولا بينة له واراد ان يستحلف المرأة فله من عليها  
في قول ابي حنيفة حله فانها تيمم عليها لا تستحلف المرأة ما لم تحلف الترويج  
لانها لو اقرت بذلك لا يحوز اقرارها على الترويج الثاني لكن حلف الترويج  
الثاني او لا بانه ما تعلم ان هذا نكاحا فله حلف بي وهي  
امراة وان نكل الا ان تحلف المرأة على انسان فان حلفت بي بيت  
عن دعواه وان نكلت فوف بينهما وبين الثاني وهي امراة الاولى  
في العيول والنوازل والواقعات ترويج امراة وابنتها في عقدتين  
ثم قال لا ادري ايتهما او لي قال حلف كل واحد منهما ان لا  
ما تنفخها قبل صحتها والقاضي يبدل ايتهما شاء وان شاء اقر  
بينهما فان حلف لاحدهما بيت نكاح الاخرى وان نكل الاو لم يورث  
نكاحها وبطل نكاح الاخرى قال ابو الليث معنى لمسلمين انه لو كانت  
كل واحدة تدعي سبق نكاحها وهذا الجواب على قولهما اما على قول  
ابي حنيفة لا يمين في النكاح لكن القوي على قولهما في الحلف في  
النكاح فتظهر في نكاح الواقعات في تحلف الترويج اذا انكح النكاح  
لكن القوي فتم اشكال على ما قبل الى الليث والله اعلم **مسائل**  
**دعوى الزوجين في الغول** ادعى اعراس المرأة فظن زوجها  
فان كان قال لها الزوج اغتلبه باحد كذا فالتزل للزوج ولها المهر  
من الاجر لان هذا اجران صحيحه وان لم يذكر اجر فالغول للزوج



لا لها غزلت قطنة بامر وهي متطوعة لان هذا منه استعانة و  
 واستخدم لا استحيان فان اختلفا فقالت غزلت باجر وقال لم استحي  
 فالقول له مع اليقين لانه منك الاجر وان كان قال لها اغز لي بنفسك  
 فالقول لها لان هذا منه هبة وقد قبضت في ضمن الغزل فان اختلفا  
 وقال انما ادبت لك لتعلمي لي وقالت لا بل قلت اغز لي نفسك فالقول  
 له مع اليقين ايضا لان الاذن يستفاد من جهة وان كان قال لها  
 اغز لي لكونك الثوب لي ذلك فالغزل لها امر المثل كما لو دفع غز  
 الى حائك ليمنه بالنصف لانه في معنى قنن الطحال وان كان قال  
 لها اغز له ولم يرد على هذا فالغزل للزوج ولا شيء لها عليها  
 ان استخدم هذا كله اذا اذن لها في الغزل فان نهاها ثم غزلت  
 فالغزل لها وعليها مثل قطنة لانها صارت مملوكة لقطنة كمن غصب  
 حنطة وطحنها غنلا في حنطة وحمل واحد في الكروان عن ابي  
 نوح الرقي له وعليه مثل الحنطة المصوب منه وان سكت  
 فلم ياذن ولم يره حتى غزلت فان كان الزوج بايع القطن فالغزل  
 لها وعليها مثل قطنة لان الظاهر من حاله انه انما يشتري القطن  
 للتجارة فكان فاهما دالة وان كان الزوج جابله للبيت فغزلت  
 فالغزل للزوج وهي متطوعة كما لو قال لها اغز لي فلم يرد  
 وكما لو خبرت دقو الزوج وطخت القدر في دعوى الاجل  
 الاجل وفي المتقاع ابي نوح فبين اشترى قطن فادله وادله  
 ان تغز له فغز له فهو له وان وضعه في البيت فغز له فهو لها  
 دفعه ولا شيء عليها من ثمره طعام وضعه في بيته فاكلته وفي  
 العيون اشترى قطن فغز له لانه فعز في حنطة رحت الله  
 ان اعطاها القطن وقال لها اغز لي فالغزل للزوج وان اعطاها  
 ولم يقل شيئا فهو لها وعليها مثل قطنة قال ابو الله هذا  
 اذا كان دفع وامر لها بان يحفظ او يبيع في موضع فغز له

صارت غاصبه القطن والغزل لها ولو مضى منه مثل قطنة اما اذا  
 دفع اليها ولم يقل شيئا فالغزل للزوج لان العادة حثت ان الزوج  
 اذا دفع الى امراته انما دفع اليها لتغزل فصار غزها بمنزلة خدمه  
 البيت كمن اشترى دقيقا فغزلت امراته فالغزل للزوج قبل قلت هذا  
 اذا لم يكن الزوج بايع القطن كما قدمنا في نوادر ههنا ام اذا غزل  
 قطن غيره ثم اختلفا فقال صاحب القطن باءني غزلت والغزل لي  
 وقال العازل بغز ذلك غزلت فليس لك الا مثل قطنك على القول  
 لصاحب القطن لان علم الاذن وان كان اصلا لكن هذا ظاهر  
 وبذلك من ان يستحق قطن غيره ولا يكفي الاستحقاق وان كان يكفي  
 الدفع ومن هذا الجنب في تكاح الوافعات وسبيل الفضلي رحمه الله  
 هو ان يشترى قطن لا امراته وجوز زقا وهدى اليها اختها قطن فغزلت  
 ونسجت بعضها الكرباس ثم ماتت من يكون الكرباس والغزل فقال  
 ان كانت في التي دفعت الغزل كله لغير الزوج الى النسيج كانت  
 الكرباس كله لورثتها وللزوج في ما لها غزل مثل الغزل الذي غزله  
 من قطنة وان كان الزوج هو الذي دفع الغزل الى النسيج بعينه  
 او لها كان الكرباس كله للزوج وكان عليه غزل مثل غزل الذي غزله  
 من قطنها وان دفع ذلك او دفع احد منهما بمصاحبة كان الكرباس  
 بينهما لكل واحد منها بقدر غزله ولا ضمان على واحد منهما لصاحبه  
 مسایل **دعوى النسب** والحديث دعوى مال الميت وعلى الميت  
 ادعى على اخ له ان ابوه لا يولد الا بيده او يتولد من المدعاه عليه واذا  
 ادعى ان المدعاه عليه يولد من استحيانا وفي اول كتاب القبط  
 ان اقال ان كان في بطن جارية غلام فمضى منى وان كانت جارية فليست  
 منى في بيتها وان كانت ليست منه غلاما كان او جارية لان النسب  
 ادعاء الجبل دون تعيين الوصف في عناق عصام اذا كان امرأة  
 المحرم بولد فتقاه فلا عن بينهما لكن لا ينقطع النسب ان تقاه في سلة



بعيداً وينقطع ان كان في ملة قسبيته وتكلم في ذلك فقد  
ابو يوسف في محل بالاربعين وبعده الاربعين وينقطع واما حنفية رضي  
رضي الله عنه فوضع في كل راي القاصي ولو نفي فسكت لا يصح نفيه  
بعد ذلك بجله في المولى ان نفي فسكت يصح نفيه ولا يكون سكوت  
اقرار في آخرها طلاق الغنية وهي ملكة في آخر طلاقها  
الكتاب وذكر في عتاق هذا الكتاب الامة ان احاط بولد فحق المولى  
ثم سكت لا يكون قبض لا بخلاف المنكحة وام المولى كدحت يكون السكوت  
عند التهنئة قبضاً لكن ليس بولد ينفي محرم النفي في عتاق  
وولد المنكحة لا رجل في يديه مال لا يناله غائب مان الغائب  
فما ان جل وادعى انه ابنه وصلة ذواته فان القاصي يتكلم  
قال ان الميت وارثا اخر ولم يقل قال ظهر له وارث اخر والادوية  
المال اليه وفي كل موضع قال ساني وتكلم والقاضي يكون ذلك  
مفقوا اليه فكذا قال في هذا في الباب الاول من وصايا  
الجامع يعني يحرر انه لو كان له وارث اخر كخسر في مثل هذه  
المدة وذكر الطحاوي وقال مدة التلوم بالحوال قال في هذا  
ما ذكر في الجامع قول ابي حنيفة وما ذكره الطحاوي في  
بناء على صلبه ان في جنس هذه المسئلة لا يسرى التقدس ولها من  
في اول اقرار العيول رجل في يده مال اقر انه ورثه وارث له  
سماها ثم اقر ان رجل انه اخوها فقال المقر انا اخوها وانت ليست  
بنو جهات قال ابو يوسف المال بينهما للمقر والنصف الا ان يعتم البيعة  
ولو ان مجهول النسب في يده مال فقال ورثته من ابي فهو فله  
ثم اقر بعد ذلك باخيه وام فقال المقر له انا اخوه فله وانت  
ليست بانه فعند ابي يوسف المال بينهما لغيره وعند من المال  
كله لان المقر له في محل مع ابي يوسف في المسئلة الثانية ومع  
رضي في الاول وكذا الملة اذا اقرت انها ورثت من الزوج ثم

لما اقرت باخ للزوج فقال الاخ انا اخ وانت ليست باخ فقال  
الملة لا اخ في قول محل رض وقال ابو يوسف الملة المولى الثاني  
للأخ ادعى على ميت ديناً وادعى على ورثته وليس في الدين  
شيء ميت ذلك باقرار المقر فيقبل البيعة ويحل في القاصي  
وكن المولى لم يكن للميت مال متروك تسمه المولى وتقبل البيعة  
ويحل في ورثته على العلم لان الحاجة الى اثبات الدين دولة المتنا  
والمسئلة في اتيان الحاضر والعرض من ادب القاصي وحكم  
ابو الميت في دعوى اقر له عن الفقيه ابي جعفر انه تسمه البيعة قبل  
ظهور المال اما لا يستحق الورثة الا عند ظهور المال وقر في بيدهما  
وبدأ حل ابو الميت ادعى ديناً في الشركة واقام البيعة قال  
القاصي يحلفه بالله ما استوفيته ولا شيء منه وان لم يطل  
الورثة يمينه بل يستحق وان ابو تمام هذا الاستحقاق مل كقول  
في الباب الثالث والسبعين والابا منه مل كقول في الباب الثالث  
والستين من شرح ادب القاصي وفي فتاوى الفضلي ادعى بعض  
الورثة ديناً على مورثه فصوله بعض الورثة وانك المعض فانه  
يستحق في الدين من نصيب من صلبه بعد ان يطرح نصيب المورث  
المؤثر ان ادعى رجل على ميت ديناً فصوله بعض الورثة فغنى قول اصحابنا  
يؤخذ من حصص المصدق جميع الدين قال ابو الميت هو القاصي لكن لا  
خيار عند من ان يؤخذ منه بالحصص من الدين وهو قول الشعبي  
والشعبي ومالك وابي ليلى وسفيان وان افعى وعيسى هم من  
بايعهم قال في هذا القول ابعده من الضم ولو مات وترك اخوة من  
قاصي حل بها باخ وانكر الاخ فان المقر يعطى لان المقر له يوصف  
ما في يده في قول علماءنا وقال ابي ليلى يعطه ثلث ما في يده  
وفي الجامع الا يصح ما في يده عن اللف واقام رجل البيعة عليه بالف  
دين يعطى له بذلك ثم ادعى الاخر قبله القاصي لكن الورثة وصلة

ل

ثم



المقضى له بالالف فالالف بينهما نصفان لانه اقرب من مثله قال  
اسد و الحسن و به اخذ ابو الليث و هم ائمة **مسائل التخليل في**  
**دعوى العفان** ادعى المحدث و دعوى القاضى و ذكر حروجه و لم يذكر  
اسم حروجه قال لى بن دارة فلا ان لا يصح لكذا قال و الذي هو حروجه قد  
في اصول كتاب القاضى و ادب القاضى انما ذكر الاسم و النسب  
في الرجل انما يحتاج اليه ان لا يكون مشهورا اما الدال الاكابر المتحد  
وان كانت مشهورة عند ابي حنيفة و عند غيره ليس بشرط فعلى هذا  
في التخليل اذا قال لى بن دارة فلان و لم يذكر اسمه و نسبه و هو  
موقوف بكتبة يكتفيه لان الحاجة اليها الاعلام فذلك الرجل و هذا  
يحفظ جدي في الباب الثاني و النجاشي من ادب القاضى كشمس  
الائمة العشر و تمام **مسائل التخليل في** هذه الباب و في الباب  
السابع و ادب القاضى اذا استعمل الشهود على اقر الرجل جليسا بالشر  
يقبل ثم يوفى ان بالتخليل فان اتفقا في الحروجه فيها و ان اختلفا  
تخالفنا في ذلك الباب ايضا اذا جعل النهي حل ملك انسان عند  
ابى حنيفة عن النهي حل و عند غيره ان يكون الحل هو المسافة و قد  
ذكرناه و وسط كتاب القصة ان ادعى بخلافه اعلى الحرف و ذكر  
الحروجه الاربع و افكر الملك عاقله و قضى القاضى عليه بالهينة  
او النكول ثم اراد ان يقيم الهينة على المدعى انه اخطا في اجل الحروجه  
فلم يكن دعواه صحيحة كما اشهر منه ذلك لانه حتى اجاله فقل حلفه  
في الحروجه و قل و في الفصل الاول من مسائل دعوى العفان شئ  
ادعى دارا في يد انسان و المدعى فيه بطلان قاضى هذه المسئلة  
طويلة و هي اخذ الباب التاسع و النجاشي و ادب القاضى  
**مسائل الاستخلاف** متى يجوز متى لا يجوز و كيفية الاستخلاف  
و الاحتياط فيه و النسخا بنكول العوادق اذا اشك ان رجل فهاذا على  
يبتغي ان يرقى به خصمه شئ و يصالحه بشئ فلا يجعل باليمن احسن ال

غنى

عن الوقوع في الحرام عسى فان الى الخصم الا ان خلفه ان كان  
الشر رائد ان المدعى حق لا يخلف وان كان الكفر رائد ان سطل سعة  
ان خلفه في وقعات الناطق و الحيلة في الخلف سياتي في اخذ  
في النكول و في ايمان الفتى ان قال نكحت خلفه الاخر و قال انه عليك  
عهد الله و مشاة ان كان كفى افسس بنحو و لم يخلف بالله تعالى لانه كان كذا  
لانه اذا قال نعم يكون اقرارا بالله لا ايمانا قال هو ايضا ان ادعى  
على الصبي الماذول دين فانكر لا يمين عليه لانه لا يحث في يمينه و لا  
يلتزم به الدين الا باقرار اليمينه قال الفقيه هذا قول نصي اما علمان  
قال في كتاب الاقرار ان الصبي الماذول يخلف و به اخذ كل الفقيه  
باليمين النكول و هو ينكح كل كبرى و في وقعات الناطق ان سأل  
عن محل حلفه و قضى عليه بالنكول و هو في ذلك بمنزلة الكبر و قد كن  
هناك رواية اخرى ان لا يمين عليه فيجوز ان يكون المسئلة على الاحتل  
بناء على ان النكول بدل ام اقرار في جعله بدلا و هو ابو حنيفة لم  
خلفه لانه لا يمكن البدل و من جعله اقرارا هو ابو يوسف و محمد خلفه  
لان اقراره جائز او نه كذا العشر في باب الاقرار يتي كذا الميمى اقرار  
الاصل و زعم انه قول ابي حنيفة لا يحسمه القاضى و قال ابو يوسف  
يحسمه و قول محمد مضطرب فكانت المسئلة محتمل افها فان اقره  
القاضى فان رأى الميل الى قول ابي حنيفة لا يخلفه و ان رأى الميل  
الى قول ابو يوسف يخلفه في اول باب اليمين التخليل بالطلاق و العتق  
و الايمان المغلظة لم يحرم ذلك الترخيضا و اجازة البعض و يروى  
الامام ابو على بن الفضل المبرور في فتاى انه لا يجوز و ان مسئلة  
الصبي و كونه فاذا باالو المستفتى في الفتوى يفتى ان الى القاضى  
اشاءا فهو كذا السلف في كذا عهد الجامع الاصغر و لو حوى المسئلة  
عليه بالطلاق قائم اقام المدعى الهينة على المال المدعى هل يفرق بين  
المدعى عليه و بين او نه و في آخر الباب الثاني من شهادات الجامع

و

و



وهي في الواقع ادعى على رجل ما لا عند القاضي فلم يقبل ولم ينكر بل  
قال ابي ابي المدي عزله الدعوى على من يجب اليه وعلى من يجب اليه  
قال ان كان المدعي قام البيعة على دعواه استخلف على البيعة وان لم يكن  
له بيعة مستخلف المدعي عليه فان حلف بغيره وان سكت استخلف المدعي على البيعة  
وقول المتقدمين من علماءنا وخالفهم في ذلك بعض المتأخرين قال  
وقول المتقدمين احسن فينا وفي الفضلي ان قال المدعي عليه بعد ان سكت  
ان المدعي ابرأني عن هذه الدعوى او اراد استخلاف المدعي على البيعة  
لا يحلف بل يحلف المدعي عليه او لا فان كل حين سكت المدعي ذكره  
الفضلي في كتاب التركة وتما هذا الفصل في باب اليمين واليمين  
القاضي اخرج صكا باقرار رجل فادعى المقصر ان المقر له مرد اقراره  
واراد تخليفه على ذلك فله تخليفه بمنزلة من قال لا خير بعث عبدك مني  
فقال لا خير لي بك فقلتني البيع صح دعواه وله تخليفه على ذلك كذا  
هذا في النوازل اقرار ثم مات فادعى الورثة على المقر له انه اقر له بدين  
يخلف المقر له بالله لغير اقرار اقرار صحيحا وهو جواب الن عوفي في كل  
قال لانهم ادعوا عليه احل لو اقر به صح فاذا انكر يستخلف في الفضليان  
ولو ادعى المقر له اقرارا فقل من في اخر مسائل التناقض قبل  
القضا وفي اجماع الاصغر اذ كان له رجل على اخ الف درهم فاقس بها  
ثم انكر الاقرار بها فان ابا عليه نصي الدين مسمى قال فان الطالب  
ان يحلفه على الاقرار بالله فما اقر له بذلك وقال ابو القاسم يحلفه  
بالله ماله عليه الف ولا يحلفه على الاقرار رجل في يده غلام او جار ي  
او ثوب او دعاه رجلا فقلها له الى القاضي فحلفه احداهما فكل عن اليمين  
ففضلي له ثم اراد الاخر تخليفه فان ادعى ملكا وسبلا او شريكا  
لم يكن له ان يحلفه لان فائدة التخليف النكول ولو سكت لا يقضي عليه  
لانه لو اقر انه للمدعي ما قال بشيء من المدعي يكون اقراره حجة  
في حق المقضي له ولو ادعى عليه الغصب له ان يحلفه لانه لو اقر بالغصب

حج عليه الضمان في نوازل الى الله وتما هذا الفصل في باب اليمين  
من ادب القاضي كل من لو اقر بشيء لا يجوز له ان لا يستخلف اذ انكر  
وتنصير ذلك ان من ادعى على ميت ماله فادع الوصي الى القاضي ولا ي  
بيعه للمدعي فابرأه يمين الوصي فانه كان الوصي وارثا يحلفه لان اقراره  
يخالف في حصة نفسه وان لم يكن وارثا لا يحلفه في النوازل لرجل  
في يده مبيعة يدعي ابرأها وقف جرة على ابنه واولاد ابنه خاصة جازي  
يدعي انه من اولاد الواقف وان الواقف كان او فقهها على جميع اولاده واولاد  
اولاده وارثان يحلف الذي في يده على دعواه اما اصل الوقف فله  
يمين فيه لانه لا فائدة في هذا اليمين على ما ذكرنا وان كان في يد الذي  
الضعة في يده شيء من غلة الوقف فله المدعي ان يستخلفه على نصيبه  
من الغلة لانه يدعي ملك ذلك الوقف لنفسه والغلة وندوليد  
منكر في وقتا وفي الفضلي واجناس هذا في وقتا واقعات است  
دان في فضلي الشفيع وانكر المسمى الشر اقرار ان الدان لانه الصبح  
ولا يبيعه الشفيع لا يمين على المسمى لانه لزمه اقراره لانه كان يجب  
اقراره لغيره بغيره لانه فلا يفيد التخليف في نوازل الى الله و  
واقعات الن طمى كثر لم يضر المسئلة في مدعي الشفيع بالشفيعة  
بل في مدعي الملك المطلق ثم قدس فقال لو قال المدعي للمالك ان هذا  
قد استهلك دارى باقر انه انما لانه فارتد ان ضمنه فتمها  
في استخلفه الى حتى لو سكت اخلا بغيره الدان فانه يحلفه على قول  
من يري غضب الدور والعقار وبيد اخر من مسمى في نصي ولا يحلفه  
على قول الى حنيفة والى يوسف هكذا كثر الن طمى والفضلي قدس  
صاحب الكتاب رضى الله عنه في الباب الثالث من دعوى الجاهل  
اخلا في الشايع في هذه المسئلة واختار ان المقر بالدار للغير من اصل  
الدار ينظر قبل قبض الجاهل فانه اذا اقر بالدار لغيره من نصيبه  
فان اقر بها لا يجزي غايب لم يندفع عنه اليمين بهذا الا ان يقيم البيعة



وقدر هذا في اول هذا الكتاب وهب ارضاً من مهران ابنه سلميا  
ثم جات امة الميت فادعت على الموهوب له ان الارض لني وجها فانهم  
قسموا الميراث بعد ما وهب تلك الارض واما الارض فبقيت في قسمي  
وادعى الموهوب له ان الارض ارضه فانهم كانوا قسموا قبل الموت  
وقد وقعت الارض في قسم الوالد وعجنى الموهوب له عن اقامة  
البينة وحلفت الامة على ذلك ليس له ان يحلف سائر الورثة لان حلفها  
لان حلفها يظهر بطلان الهبة لانها هبة المتاع فيما يحتمل القسمية  
واولس د الارض في الفضليات داراً في يد رجل اضعافها ان  
ولا يثبت له في ارضه المدعى عليه فان كان الدار في يده ميران حلف  
على العلم وان كانت بغير اوقية او نحوها فعلى الشان وفي حروقه  
فان اختلفا فقال المدعى عليه الدار ميراث عندي من ابي واراد ان  
يحلف على العلم وقال المدعى انها وصلة اليك من عيني ميراث ولي  
عليك يمين الشان قال لقول المدعى مع ميمته على علمه فانه يعلم  
انها وصلة اليه قبل ميراث ابيه فان حلفه حلف ذو اليد على  
الشان وان لم يحلف المدعى حلف المدعى عليه على العلم في باب اليمين  
على العلم من ادب القاضى في اقرار العيول ادعى على رجل حلفوا  
دعاوى متفرقة من الدراهم والدنانير والمتاع والدرور ولا يحلف  
القاضى على كل شيء بمقابل جمع دعاويه كلها وحلفه يمين واحدة  
على كلها هكذا قال ابن نضر وهكذا في الباب السابع عشر  
من يسوع الجامع وقال البغية ابو جعفر ان كان المدعى عرف من ائنت  
المتغنى حينئذ يوجب جمع الدعاوى وان كان غير معروف فبدل  
لم يكلفه بجمعها اذ اعطى القاضى امناً او امنين الى اوان لا يخرج  
للميراث فقال الامير حلفها لا يقبل قوله الا لئلا يهلك في باب  
الا على ادب القاضى وقال في شهادات المنشق قال ابو يوسف  
ان كان المطلوب يرضى او ادلة لا يخرج بيعت اليها من يستحلفها

وقال

وقال ابو حنيفة لا ابعت من يستحلف الحاكم المحكم اذ احلف المحض  
ليس المدعى ان يحلفه عند القاضي لانه استوفى حقه بالتأتم في الفضل  
رجل له على اخر مال الى اجل فقلده الى القاضي قبل اجل الاجل  
وحلف الرجل ما له اليوم قبله شيء وجعل يقبل منه كل شيء الحال  
ذلك اما كان لا يني ان يذهب بحقه رجوت ان لا يكون به باس  
ولا ينبغي للقاضي ان يقبل ذلك منه بل يحلفه بالله ما له قبله شيء قال  
قال ابو الميث في هذا اذ قيل على ان قوله ليس له قبله اليوم شيء لا يكون  
اقرار وليس قول بعض الحكماء بشي ان يجعلوا هذا القول بمنزلة  
اقرار بدين من اجل فيوجب له عليه المال ذكره في العيول وذكره  
في واقعات القاضي رجل عليه الف سنه فذكر ان يقضى عليه ارضا  
سنه فتمت هذه القاضى باقراره ولا يصدق على دعوى الشخصية  
فيحلفه ان يقول للقاضي سلكه يدعى فحلف هذه الف حاله لم سنه  
فان ادعاه حاله حلف بالله ما له عليه هذه الف التي يدعيها ولو حلف  
بالطلاق حلف ولو كان مفسراً لم يسعه ان يحلف ولو قال ان شاء الله  
في كبر لسانه لم يسعه ولو حلف القاضي حلفاً لسنه وجعل ان يسأله  
احاله ام سنه وقال ان شالله ومنعه وذكر هذه الحيلة في حيل  
العيول ايضا ادعى على اخر شيئاً فادى القاضى ان يحلفه فحلف الرجل  
واشأن باصبعه في كفه الى رجل احب بالله ما له على كبر اصدق ديانة  
لا قضاه في طلاق النوازل والواقعات المدعى عليه اذا انكر الالف  
حلف بالله ما له قبلك ما يدعي المدعى ولا بشي منه لانه قد يكون  
عليه الف الادراهم فيكون صداداً في يمينه في النوازل وقدره في فصول  
المسب بخليف المدعى على الميت والاستحلاف في النكاح وفي دعوى  
النكاح المشتري اذا ادعى على البايع الاقالة كادماً وحلفه فنكل  
بعض القاضى بالاقالة ينكر له كانت المسئلة على الاخلاق المعرو  
في قضاء القاضى في العقود والفسوخ حتى حل البايع المصرون

ت



في البيع اكل او وصفا وغير ذلك عندنا الى حنيفة والى ابو الاقل  
كما لو كان التمسك بشهادة الزور في الباب التاسع والاربعين  
اذن التامضي والتمسك على **كتاب الاقرار**  
في صحة الاقرار فحل المقر به وما يتولى به اقرار اتملكه العبد او لا يكون  
وما يدخل في الاقرار العلم او لا يدخل في جوارحه ان يكون اقرارا ابديا  
او غير اقرار فلا يكون ثم في الفاظ الاقرار ان ابتدأوا بالثبوت والتمسك  
وفيه مسائل الصك ثم معرفته كونه المال المقرب وما فيه ثم في الاستغ  
من الاقرار ثم دعوى ان يادة المال واختلال سبب وجوبه واختلال  
في الجهة ونقل الاقرار الى غير المقر له ثم اقرار المربط والصبي والعبد  
والمايع بعد ما باع **باب** في صحة الاقرار وحل المقر به  
للمقر له وفيما يتولى اقرار اتملكه العبد للغير وما لا يتولى وفي الاقرار  
العالم وما يدخل فيه وما لا يدخل فيه الاقرار يصح من غير قبول اليك  
المبطلان يقف على البطلان والملك المقر له ثبت من غير قبول وقبول  
كأن يبطل برده والمقر له اذا اصدق في الاقرار ثم رد لا يصح رده  
في اول اللقيط في دعوى الابن في وجه الاستحسان نحو العذر انه  
اد اقر لا تسأل كادبا والمقر له يعلم فاطع على كره من المقر لا يحمل  
فيما بينه وبين الله وان سلم المقر له عن طيب نفسه حمل ونكوه  
هذه هي مستندة في اقرار غير الزادة في المقدمة في يد الدار  
اذ اقال لا خير ابي من هذه الدار فليس اقرار ولو قال ابي ابي  
عن كذا فهو اقرار حكاية الناصي عن حيل الا حيل وفي دعوى المنتقى  
قال ابو يوسف من في يد الدار اذ اقال لمدعها سلمها لي بالفس  
لا يكون اقرارا ان الدار للمدعي قال الحاكم هذا اختلاق في جواب  
الاصل ولو ان ساكن دار اقرار انه كان يرفع الى فلان الاحص  
ثم قال الدار داري قال لقول له ولا يكون هذا اقرارا ان الدار  
له من قبل انه يقول كان وكيفا في قبض غلتها ولم يكن يملكها

ولو قال

ولو قال اجر بينها فلان او قال استاجر بها منه في هذا اقرارا بها  
انه وله ان يخرج منها وذكر الناطق ان المذكور في الوجه الاول  
رواية ابن سميعة عن محمد وفي رواية هاشم عن بكير اقرار المالك  
يرفع اليه الغلة فحل في الدعوى اجناس هذا وفي اقرار الحاكم  
اذ اقال ابيع مني عبدي هذا او قال استاجر مني اقرار اعتراف داري  
هذا فقال نعم فقد اقر بالتوب والعبد كذا لو قال له افترج باب  
داري هذا او قال اسرج داري هذا او قال اعطى سرج بغلي هذا  
او لجام بغلي هذا فقال نعم فهذا اقرار ولو قال في جميع ذلك لا لم يكن  
اقرارا ولو قال لا اعطيكها فهذا اقرارا بالبيع والجامد قال الحاكم  
هذه المسئلة تنجز في بعض الروايات وفي اول شهادة ان الجامع  
قال ما في يدي من قليل او كثير من عبدا وغيره لفلان صح الاقرار لا نه  
عام لا يجوز ان كان جسي المقر له لما ذكر ما في يدي المقر فاختلف  
في عبده في يده اكان في يده لوم الاقرار او لم يكن فالقول للمقر وكذا  
هذا فيما اذا اقال ما في حانتي لفلان وفي النوازل قال محمد اذا قال  
لا ابي هذا البيت وما اغلق عليه بابه وفي البيت متاع فلما البيت  
والتناع بخلاف ما لو كان مكان الاقرار يبيع بهذا اللفظ حيث  
لا يدخل المتاع في البيع ويصير كانه قال بعثك الله بحقوقه ولو اقر  
لا يثبت في صحته جميع ما في منزله من الفرس والاواني وغير ذلك  
منها يقع عليه المهر من صنوي الاموال وله بالمرستان دواب وغلمان  
وهو ساكن في البلد فاقرا به يقع على ما في منزله الذي هو ساكنه  
وما يقع كان يبعث من الدواب التي الباقى في النهار ويسج الحمق  
الذي اقر بفماشه لا يثبت كذا عليه عبيد الدار من خرجون في حريم  
وبما وقع الى منزله فكل ذلك داخل في اقراره ولو قال في صحته  
جميع ما هو داخل مني في كذا في غير ما على من الثياب ثم ما ن فادعي  
ابنه ان ذلك ثيابه قال ابو القاسم هذا حكم وفتوى ابي الحكم



اذا نعت هذا الاقران وجبا لقضا بما كان في الدار يوم الاقرار  
 واما الغنى فكل شيء على المرأة انه حمار لها بتمليك الزوج اياها  
 ببيع صحيح او هبة او كان ذلك ملكا لها فمضى في سعة منعه والاحتياج  
 بهذا الاقرار وما لم يكن ملكا لها لا يصير ملكا لها بهذا الاقرار  
 فيما بين الله تعالى فهو من كونه قلت وبهذا بين ان المذكور في الاولى  
 جواب الحكم في الغنى ولو اتلف مال البنت والدة ثم قال لها  
 جميع ما في يدك من المال فهو لك ثم مات والمال الذي اقر لها به قائم  
 بعينه فهو لها وان كان الابن استهلك ذلك بعد قوله جميع ما في  
 يدي من المال فهو لك كما في ذلك حمار من له الصلح في الاستهلاك  
 تصل الصلح وعاد الدين كما كان مسائل في الجواب الذي يكون من  
 المدعى عليه اقر ان ابني او لا يكون وفيه الاقرار بالغنى في القتل  
 قال لا خير لي عليك الف درهم فقال له الاخر قضيتك او حبيتك  
 او احلتك بها او هبتها لي او ابنتي منها او طلقته منها فقلت كله  
 اقر ان احكامه المناط في واقعاته عن اقران الاصول في ذكر  
 في النوازل انه اقال المدعى عليه كسبه بدور او قال كسب بدور  
 قال ابو بكر الاسكاف لا يكون ذلك اقران عن ابني عبد الله القاسم  
 ان قوله كسب بدور يكون اقران كما قال في الاصول فمضى دعوى على  
 الف درهم فقال اني بها يكون اقران او لو قال اني لا يكون  
 اقران او رايته هناك ايضا ان قوله انتقد في او حله  
 لا يكون اقران او اجناس هذا في الباب التاسع من اقرار الجاهل  
 وقل في في كالة هذا الكتاب شريف هذا اقال المدعى عليه  
 لكن على الف درهم ما اهلك من ذلك لا يلزمه شيء واه عن حمل  
 في النوازل ولوقال ما اهلك من الثريا بل من الالف للالف هذا  
 كما قال حمل في السير اذ اقال المحض في الايمان الايمان فقال المسلم  
 الا ما الايمان ستعلم او سترى لم يكن ذلك اقرارا ولو لم يقل

في يوم ما لا يكال  
 ولا يكون في قدر  
 او دنانير  
 في سعة من ان يتناول  
 المدعى والمدعى عليه  
 ما استهلك بعد حرم

ستعلم ولا قال سترى كان امانا ولو قال المدعى عليه مع مائة دينار  
 لا يكون اقرارا ذكره عقيب قول الاسكاف والغنى من جهة اقرار  
 لا ينعطف الا على الدنانير والدنانير عن احبه كذا الالف  
 قال الفقهاء ابو الليث وعندي ان المدعى لو ادعى الدنانير فله ان يبا  
 جميعا ولو لم يصدق في الدنانير فله ان يباخذ الدنانير لان ظاهر كلام  
 المدعى عليه انه اقر بما ادعى عليه وزيادة لان الجواب يقتضي الحادة ما تعلم  
 فكانه قال لكن على الف درهم مع مائة دينار ولو تضمن عليه كان الحق ما قلنا  
 كن افسا وذكر في باب ما يكون اقرارا من اقرار الاصول انه لو قال  
 لا خير فيك الف فقال له الاخر ما استقضيت من احد سوى  
 او بعدك او معك فليس باقرار قال في الغنى بخلافه ما لو قال مثليا  
 استقضيت منك الف بحيث يكون اقرارا وهكذا رايته في اشياء الزه  
 الرند في ليني وهكذا ذكر في ظن الدين في افضيه وذكر المرحوم في  
 تعليل قوله بحيث اما استقضيت من احد سوى اقرار قال لان معنى  
 قوله ما استقضيت من احد سوى اقرار استقضيت منك ولم استقض  
 من غيرك ولو صرح فقال ما استقضيت منك لا يكون اقرارا فكذا  
 اذا اتى بما يدل عليه بخلاف قوله اقرضني حيث كان اقرارا ثم قال المرحوم  
 هذا من اعجاب المسائل ان الاقرار بفعل الغير بهذا اللفظ موجب  
 للمال عليه واقراره بفعل نفسه لا ولو هو انما ذكر في القدر في ان  
 من حلف لا يستوفى من قبل القرض ولم يقرض حث والقرض لا يكون  
 قرضا ما لم يقبل قال ابن اذ اقال استقضيت منك فليقرضني  
 فالقول له اذ اقرضني اما اذ اقول فله لان لفظة الاستعاض في  
 جانب المستوفى فلفظة الاقرار في جانب المقرض وفي لفظة الاقرار  
 الجواب كذا على ما ياتي كذا هذا وفي المنتقى قال ابو يوسف اقال  
 اقرضني الف اقبل او ادعني او اعطيني فاقبل فالقول للمدعى سألني  
 هذا باجاسته في مسائل دعوى الزيادة فيبطل بحال ولو قال

ص



لخبر من مائة درهم فقال لا اعو دلهما فهدا اقرار ولو قال لا اغضبك  
بعد هذه المائة شيئا او قال لم اغضبك الا مع هذه المائة شيئا او قال لم  
اغضبك احدا بعدك او بعدك او معك فهذا كله اقرار وكذا لو قال لم اغضبك  
الا هذه المائة فهو اقرار بالمائة ولو قال ملك علي اكثر مائة درهم ولا  
اقول لم يكن اقرار او كان ينبغي ان يكون اقرارا ولو قال قال فلان ان له  
علي ألفا او قال اخبرني ان له علي ألفا او قال اعلم ان له علي ألفا او قال  
اشهد ان له علي ألفا فهذا اقرار وكذا لو قال له غني اخبرني ان له  
علي ألفا او اعلم او بشهد او قوله او اشهد له فقال نعم اما اذا قال  
قال لا تخبرني ان له علي ألفا او قال لا تشهد لفلان علي بالحق فلا كس  
يجوز جدي ان قوله لا تشهد اقرار وقوله لا تشهد ليس باقرار قال  
الكرخي وعامة مستحب بلخ اجواب في قوله لا تشهد غلط في الكتاب  
وقال مستحب كذا الا بل هو صواب قال في الغنية وهو الصحيح وزعم  
شمس المنة الخمسة ان فيه روايتين ولو قال بالفلان علي شيء فلا تخبر  
فلا تخبر ان له علي ألفا فلا يقال ان له علي ألفا فليس باقرار وقد في  
المستفاد اذا قال لا تشهد وان عهدي محرم اعتقه فان قال لا تشهد في  
علي يعني عهدي هذا كان حسرا ولو قال اكتبها او اكتبها طاه في  
ايها فهذا اقرار بحال قوله لا تخبروها اني طعتها ولو قال  
اكتبها طاه فيها لم يكن طاهيا وهي وانعكس ان طهي قال ابو يوسف  
اذا قال الميعا عليه الا لغوي عتيق مثلها لا يكون اقرارا وقال محمد  
هو اقرار وكذا من قال له رجل اعتقك فلا تاخذ بك فقال وانك  
الصبا اعتقتك غله مك او قال رجل قتل فلان فقال وانت ايضا  
قتلت فلان فافترق على قتل الخلف في حكاية عن نوادر ابن مسعود في  
الحاكم الا يصح انهم يقبل رجل فبطل لم قتل فلان فقال كذا كان  
مكتوب في اللوح المحفوظ او قال قتل علي فلان ان الغلمان يكون  
اقرارا بالقتل بغيره الدية وما له وفي احوال اقرار الجوار اذا قال

اذا قال قتل ابن فلان ثم قال بعد ذلك قتل ابن فلان او كان  
مكاه الا بن عبد فقال للمقرر قتل ابن فلان او عبد بن لي قال قتل  
للمقرر وهذا اقرار بابن واحد وبعيد واحد الا ان يكون المقر اسم  
مختلفين وكذا ان يبيع المائة والاقرار بالحق لا يشهد الا بالحق  
بالمال مسائل الفاظ في اللفاظ يدكرها ابتداء في قوله اقرار او لا يكون  
اقرارا او الاقرار بالاشارة والكتابة وفيه مسائل صحت الاقرار في الجاهل  
الا صحت اذا قال لفلان علي ألف درهم في صبي او قال في كذا لي او قال  
اردت بذلك احب اليك بل يلزم مال في القضا وصحة فيما بينه وبين  
تعالى وقال الناطقي في الحاشية قال في اقرار الجاهل لو قال علي ألف درهم  
فيما اظن واحسب او فيما اراد او فيما رتب كان باطلا ولو قال فيما علم  
لزمه المال ولو قال فيما اعلم لا يلزمه في قول الناطقي خفيفة وجمل قوله لا يلزم  
ولو قال في علم فلا لا يلزمه وبطل قوله لا يلزمه ولو قال بقول فلان او في  
قوله او في حسابه او بحسابه لا يلزمه وفي نوادر ابن مسعود عن ابي يوسف  
في حسابه يلزمه ولو قال بصحتك فلان او بصحتك او في كتاب  
او بكتاب او من حساب يميني وبينه او بحساب او بكتاب يعني بيننا وقال  
علي يمكن بالثمن او كذا او بحساب بالثمن لزمه المال ولو قال  
في قضا فلان لا يلزمه في اقرار الجاهل وفي الجاهل اذا قال لفلان  
علي ألف درهم ان مث فعله المال ان مات او عاشر وكذا اذا قال ان افطس  
الناس كان هذا ضرب من الاجل لا تعليق وكذا ذكر في اقرار الجاهل اذا  
ان تعليق الاقرار بالشروط باطل بان قال لفلان علي ألف درهم ان قام  
فلان وان اشأ فلان ولو قال لفلان علي ألف اذا جازس الشرا وان  
جاء راس الشهر او الفضا او عيدا الا ضحي او الفدا وان مات فلان او ان  
لزمته الا في حال لا في العرف لا يرد ذلك تعليق الاقرار بهدائه وط  
انما يرد ذلك بان لا تأجيل الدين الى هذه الاوقات لان هذه الاشياء  
تصلح لتحويل الاجل فان الدين الموجل يصير حالة الموت فصار مقصرا



بالدين وادعى انه موجل فاذا انكس المقر له الاجل كان القول له لا  
تقوم مقام العساق والى قول علي البياض بالكتابة في آخر الحجج المعجزة  
وباب الملة فيه من ادب القاضي وكتب كتابا فيه اقران بين يدي شهيد  
هل يكون اقرانها ههنا اقسام خمسة ان يكتب ولم يقل شيئا  
فهو لا يكون اقران حتى لا يحل لهم ان يشهدوا بما فيه لان الكتابة قد تكون  
للتحية قال القاضي الامام ابو علي النخعي ان كان مصدرا مكتوبا على الرسم  
وعلم المصنف ما كتب وسعهم ان يشهدوا به لم يقل ان يشهد كما لو كان  
هكذا ان كان مطلقا فنقول ان كتب الغائب على وجه الرسالة اما بعد  
فالذي على كذا اقران لان الكتابين للغائب كالمطاب للمحاضر فيكون  
كامل معنى في اقران خصا بل النقص اما في حق الخصم بشرط ان يكون  
معنونا مصدرا وان لم يكن كتابا للغائب الثاني اذا كتب وقد  
بين يدي الشهود فهذا اقران منه وحل لهم ان يشهدوا عليه وان لم يقل  
ان يشهدوا عليه فانه فهو اقران الثالث ان يقر عليه بنى اهل بيته  
ان قال الكاتب اشهدوا علي بما فيه فهو اقران والا فلا الرابع اذا  
اذا كتب بين يديهم وقال اشهدوا بما فيه علي ان علموا بما فيه كان اقران  
والا فلا هذه الجملة في الباب الثاني والسبعون من ادب القاضي اذا  
لا يقضي الدين واراد ان ياتى بحد من اقران المقر له ولم يلزم  
المقر له لا يجزئ نص في اول كتاب الشفعة من الشفعة اه الاخذ بال  
من المشتري بالشفعة باجس من المشتري حرك الشراء قال ابو الحسين  
لا يجزئ لكن يشهد شهود الشراء على تسليم الدين بالشفعة كذا  
لا يجزئ المقر له على دفع القباله لان الكتابين ملكه لكن طريق الاحتياط  
ان يشهد على الا بغير الشهود الذين اتفقوا على اقران  
ويكتب بذلك كتابا وبالمخلص منهم في اخر البيوع  
مخوفا اذا اودع صكبا سريعه وغاب في حاج الذي باسمه الصك  
اليه يري شهود المختار ان المودع يجزئ حتى يري ما فيه من الشهود

ولا بد

ولا بد من ائمة لانه عن يمينه وادعى اقران بمال لا ضمان واشهد ثم اقر  
تاسيا وشهد هل يقران اقران الثاني ان يقران بمال لا ضمان  
هذه الفصول في الباب التاسع والسبعون من ادب القاضي في قوله  
كيفية المال المقر له وما فيه اذا قال لغلام علي درهم لزمه ثلثه ولو قال  
درهم كثير لزمه عشرة في قول ابي حنيفة وعندنا ما يتان والديناني  
الكثير عشرة عندنا وعندنا في الجاهل الاضيق اذا قال  
كذا ديناه فعليه ديناران لان هذا اقل ما بعد لان الواحد بعد  
حتى يكون مائة شيء اخر ولو قال كذا او ربحا لزمه احد عشر درهما  
ولو قال كذا ان كذا لزمه احد عشر درهما وعلى هذا الديناني والكيل والوزن  
حتى اذا قال كذا كذا محتويا من حنطة كان عليه احد عشر خنجر كما لو  
قال كذا او كذا محتويا لزمه احد عشر درهما محتويا من حنطة اقران الا  
الاصل ولو قال كذا كذا درهما او كذا او كذا دينار لزمه من كل واحد  
منها احد عشر درهما او درهما ولو قال كذا كذا دينار او درهما لزمه  
من كل واحد المنصف ولو قال احد عشر دينار او احد عشر درهما لزمه  
من كل واحد احد عشر في اقران الاصل ولو قال نصف وخمسة او عشرة  
وينفقا ليمضه ثلثه ليس له ان ينقص من كذا والقول قوله في النصف  
في درهم او اقل او اكثر ولو قال له علي بال عظيم من الدرهم فعليه ما يجب  
فيه من الدرهم في عندنا وهو ما يتان ولم يقل كذا في ابي حنيفة قل هو  
لقولهما وقال شمس بن محمد السرخسي اوضح الله على قول يبن علي حال المقر  
في النقص والغني فان الفقير يستعظم القليل والغني لا يستعظم حرك  
الناس في اقران عن لو ادر من اسماعيل عن ابي يوسف اذا قال لفلان  
علي درهم او اعطاهم في سمانه درهم في اذا قال لفلان كذا دينار او كذا  
الديناني درهم فله كذا الا في الوفا كثر فعش الا في كذا في الله  
في الديناني لفلان في لفلان لفلان على مال فله ان يقر بدينه  
ولو قال لفلان لفلان لفلان درهم في كذا السرخسي في شرحه رواية سماعة







الأول من كتاب البيوع ان المسلم اليه اذ اقر يقبض من المال او يتقاضي  
 الدراهم لا يسمي دعوى الزينة وان كان اقر يقبض الدراهم فالتقاضي  
 من المسلم والمدينة على المسلم الميراثا في الاستحسان القول للمسلم  
 الميراث بمكة وعلى المسلم الميراث اعطاه الجهاد ولو كان قال قبضت  
 ولم يرد قال قوله للمسلم الميراثا كما في قوله قبضت الدراهم بل او لا ترى  
 ان في قوله قبضت الدراهم لو ادعى انها شقة او مباحة لا يكون  
 مصداقا في قوله قبضت يكون مصداقا **قوله** قال اسلمت الى عشرين  
 دراهم في كرجطة او شقة او قال اسلمت الى ثوبان في كرجطة  
 ثم قال بعد ما سلمت لا اتي لم اقبضها منك وقال رب السبل بل قبضتها  
 قال لقول رب السلم مع مكية استحسانا وفي القياس القول للمسلم  
 الميراث كذا لو قال اعطيني عشرين دراهم في كرجطة او سلفتي عشرين  
 دراهم في كرجطة او سلفتي عشرين دراهم في كرجطة او سلفتي  
 عشرين دراهم ثم قال بعد ذلك الا اتي لم اقبضها فله على القياس  
 وفي الاستحسان وقوله في الفصل الثاني من هذا الكتاب جعفر  
 هذا فينبطروني في الخلفاء ان قال اقرضني ألفا ولم يرد فاعلى الى فان  
 قال ذلك مفصول لا يصدق وهو ضامن وان كان كله منه من صورة  
 قال لقول له وكذا اذ اقال اعطيني او سلفتي لكن لم تدفع الى ورجع  
 ووصول كلامه ولو قال دفعته الى ألفا او ثلثي ألفا فله قبلها  
 قال ابو نوح لا يصدق وهو ضامن وقال يحمل القول قوله ولا ضمان  
 عليه ولو قال قبضت منك ألفا واخذت منك ألفا لكن لم تدعني  
 حتى اذهب به لا يصدق وهو ضامن ولو قال لفلان على ألف درهم  
 من ثيابي باعنيها ثم قال لم اقبضها وقال فلان بل قبضتها فليس  
 او حمل قوله لم اقبضها او فحمل صدقة الميراث في الجدة او كدبه  
 وادعى انه غصب او بدل لغرض فالمال لانم على الميراث وكان الوكيل  
 يقول ان لا ان واصل يصدق وان فصل لا واصل لم يصدق ثم خرج

وقال

وقال ان صدقة المقر له في الجدة يصدق وان فصل وان كدبه  
 في الجدة فان واصل يصدق وان فصل لا يصدق وهو قول يحمل واحتمل  
 انه لو قال ابتعت من فلان جارية الا اني لم اقبضها في الاجناس لو قال  
 ابتعت من فلان جارية او قطعت الحلاء ثم قال لم اقبضها في لقول له  
 في قولهم فلا يصدق على قوله على الفدرهم من ثيابي غير معينة وقال  
 لم اقبضها لان هذا ابتداء بالبيع ومكة ابتداء بالاعتبار بالمال ولو قال  
 لفلان على ألف درهم ثيابي او ثيابي وهاهنا مسلم الى وقال المقر له بل هي من ثيابي  
 فالمال المقر له في قول ابي حنيفة مع مكية طالب وقال القول للميراث مع مكية  
 ولا شئ عليه الا ترى انه لو قال على ألف درهم من ثيابي مكية او ثيابي كال  
 ذلك باطلا قال الناطق على قياس قول ابي حنيفة بل من ماله وذاك  
 بن سماعه في فادر الى يوسف بن محمد لو قال لفلان على ألف درهم حلل  
 او باطل لزمه في قول ابي حنيفة رضي الله عنه وفي باب استحسان الذي  
 من ادب القاضي ادعى على اخي الفدرهم فاقرب به الميراث عليه وادعى انه  
 من ميثمه او دم فان صدقة المقر له قال شمس لا يثبت الميراث لا يحل المال  
 وان كدبه في ذلك فان القول للميراث مع مكية قال شمس لا يثبت الميراث لا يحل المال  
 هذا قولهما اما على قوله ابي حنيفة المال لانم عليه باقر انه ولا يصدق  
 في قوله من ثيابي او دم او رد هاهنا اقر بالاصول على مسلم الاستحسان  
 وذاك فيها الاختلاف فكانه ذهب على قول الخفاف وعن ابي حنيفة وابيه  
 وان قال المدعى عليه من ثيابي صدقة المقر له المدعى قال ابو حنيفة يجب  
 المال وقال له يجب ما على مسألة تو كيل المسلم الذي يصدق وان كدبه  
 يجب ان يكون الضمان على قول الاختلاف وان اقر بالمال من وجهين  
 وصدق المقر له في ذلك الوجه انتهى الكلام معناه كدبه في ذلك الوجه  
 وادعى سببا اخر ان لم يكن بين السببين ما فاه يجب المال من ثيابي  
 قال المدعى عليه له على ألف درهم بدل القرض وقال المدعى بل بدل  
 الغصب وان كان بين السببين ما فاه بان قال المدعى عليه من ثيابي



باعتنه الا اني لم اقبض وقال المدعي بل قد قرص او غضب قال لم يكن  
العبد في يد المدعي بان كان اقر المدعي عليه ببيع عبده بعينه فعند  
ابي حنيفة يلزمه الا ان صدقه المدعي في الجهة او كلبه ولا يصدق  
في قوله لم اقبض وان وصل كما ذكرنا في الاتفاق في مسألة كتاب البيع  
وان كان العبد في يد المدعي عليه بان كان المقر عين في اقراره صدق  
صدقه المدعي لو رآه اذ اقر وتسلم العبد للمقر وكذا اذا قال  
العبد له وليس لي لكن خذ الالف عليه لي من غني ثمن هذا العبد  
وان كان به وقال العبد لي وما بعته اذ اقر المدعي عليه ببيع عبده  
قرص او غضب فالقول المقر مع يمينه بانته ما اقر المدعي من غني ثمن  
هذا العبد في الوجه الذي ادعاه وقد ذكر في اقر ان الكافي اذا قال  
لنالك ان علي بن ابي طالب هذا العبد الذي في يدي فان اقر الطالب  
بذلك وسلم له اخذ بالمال وان قال لم ابعك هذا ويحك غير واخذ  
منه العبد وخطف عليه لم يكن عليه شيء قال الحاكم وقل قال في اخس  
هذا الكتاب ان ابا حنيفة كان يخطف كل واحد منهما على دعوى صاحبه  
وبن دا العبد ويبطل المال وهو قول ابي يوسف ومحمد وروي قال هذا  
العبد لك ولم ابعك ويحك غير كان المال له لا زها ولو قال له علي  
الذي درهم ثم هذا العبد الذي في يدي فقال المقر له لم ابعك هذا ويحك  
غير لم يكن على المقر شيء في قوله جميعا في دعوى واقفاك الباطني  
عن محمد دار في يد رجل اقر اخذ ان هذا الدار الذي في يدي  
انا بعته منه بالقرص درهم ووصل الكاهن وانكر ذوا اليد القس  
فاقام المقر البيينة ان الدار داره تقبل بيته ولو سكت بعد الاقرار  
ان الدار الذي البند ثم ادعى البيع منه واقام البيينة لم تقبل بيته  
على ان الدار له ولو اقام البيينة على البيع منه في المستلزم جميعا  
تقبل بيته لا نه كنك ادعاه وفي الاحتياط اذا قال لنالك علي  
الذي درهم من ثمن هذا العبد الذي في يدي فقبضوا وايضا

قال في الاصل ان تسلم العبد له وجب المال والا فلا شيء عليه  
في قول ابي حنيفة وصاحبه وروي الحسن في شهادتي الاما لي اذ  
لا يصدق ويكن منه الا في قول ابي حنيفة رضي الله عنه وفي كوفي ابا  
الانك من دعوى لجامع اذا قال لنالك علي الذي درهم من متاع فقال  
فكان ما كان لي عليه فقله من ثمن متاع لكن لي عليه الف من قرص  
كان له الالف ولو قال فلان ما كان لي عليه الف فقله من ثمن متاع  
وسكت ثم ادعى الالف انها قرص لم يصدق وفي الباب الثامن من  
اقر ان لجامع قال لا خير هذا الالف ودعته كن فقال ليست بوجه  
لكن لي عليك الف قرص او ثمن فحذر ذوا اليد الذي والودعة  
فان اد المقر له اخذ الالف الودعة فصاها عن الدين لم يكن له ذلك  
وكن الكل مال اصوله اما له كالمضاربة وغيره ولو قال المقر له  
ليست بوجه لكن او ضكتها بعينها فحذر المقر الودعة والقرص  
فالمقر له ان ياخذ الالف بعينها الا ان يصدق المقر في القرص  
فله ياخذها وهو قول ابي حنيفة ومحمد وعنده ابي يوسف ياخذها  
بعينها ولو قال كن علي الف قرص فقال ليس لي عليك الف قرص  
كنها ثمن بيع فحذر المقر ثمن البيع والقرص فالمقر له ان ياخذها  
بعينها ولو قال كن علي الف قرص فقال ليس لي عليك الف قرص كنها  
ثمن بيع فحذر المقر ثمن البيع والقرص فالمقر له ان ياخذ الالف  
القرص فصاها ولو قال فلان الالف اخذتها منك غصدا  
فقال لم ياخذها مني لكن لي عليك الف من ثمن بيع فحذر المقر الدين  
والفصيص فليس للمقر له على الالف الغصيص ميسر ولد ان ياخذها  
بالاخذ فحذر قال ودلت المسئلة على ان الغصيص يوجب الضمان بنفسه  
**نوع** اخر المقر له بالدين اذا اقر بان الدين لفلان وصدقه فلان  
صح من القصر له ولذو النسيئة لكن مع هذا لو ادعى الثاني  
بني وجعل الاول كالوكيل والثاني كالموكل في باب الاقرار



بشي غني مسمى المبلخ من اقرار الاصول اذا كان في يده رجل اقر انها لفلان  
 لا حق له فيها فقال المقر له ما كانت لي قط لكنها لفلان وصدق فلان  
 فهم للتباني بخلاف المقر له بالان اذا قال بعد القضي ما كان لي فيها  
 فقال المقر له ما كانت لي قط لكنها لفلان وصدق فلان في قول  
 ما كانت لي فيها قط حيث لا يكون المقر له وقلنا في دعوى هذا الكتاب  
 ذكره في الباب الثالث من دعوى الجاهل وذكره في الباب السابع من  
 اقرار الجاهل ورضى قرو لو اراد بعبد له ماله عنه فقال الوارث  
 ليس العبد لي لكنه لفلان ثم مات الميراث فاعيد للابن وبقي الوارث  
 المقر له قيمته فتكون بيته وبيته سائر الورثة وفي واقعات الشافعي  
 لو قال هذا العبد لفلان فله من الثمن جان ويحتاج الى ان يحلف كل  
 واحد منهما فان قال هو لو لم يجر الناس لا يجوز وفي شرح الطحاوي  
 قال العبد في يده هذا العبد لمن يدر لابل لجر او قال هو العبد لفلان  
 لمن يدر لابل اعترضه عمر او قال هذا العبد لمن يدر لابل او دعاه  
 عمر وادعى كل واحد منهما ان العبد له ففي المسائل ثلث العبد  
 يسلم الى الاول وله من ثمنه ينظر ان دفع العبد الى الاول بقضاء  
 القاض لم يرضى له وشي وان دفع اليه فغرضه قاض عن عمر  
 قيمته هذا فيما اذا كان اقراره له وعمر وسبيل وان كان اقراره لغيره  
 بالقصبة عزم له وقيمة العبد سوى سلم الى الاول بقضاء او بغرضه  
 ولو كان اقراره له وعمر بالوديعة والدفع قال ابو يوسف هذا الفصل  
 واقراره لغيره وسبيل سبق قال محمد هذا الفصل واقراره  
 لغيره بالقصبة سبق او ينظر قبل باب ضمانات مشرحة لجاهل  
 العيون ما ترك القاض وقال انا فقال لا نه لفلان على اني الف لفلان  
 لفلان قال الف للاول ولا شيء للثاني على اني الف لفلان قال الف للاول  
 من غني وقضا وقال ابو يوسف من الف كاهها وكذا لو اقرت اوصى  
 لفلان ثلث ماله لابل لهذا ولولم يترك الا بعد اقرار العبد اعترض

ابوك في الرضى وقال الرجل لي على امك الف فقال لابن حنبل قمتا  
 قال ابو يوسف العبد في جميع قيمته للغير ثم وقال من سعى في حقه  
 اسد امر قيمته لانه لو اقرت ابا لفتق فكان سعى في ثلثي قيمته للغير  
 وليست عند الثلث ولو اقرت ابا لفتق فكان سعى في جميع قيمته كاذبا  
 اسد قيمته ليعتق الزيادة وقال حنبل من سعى بعبد في يده  
 انه لفلان ثم اقر انه حرة ثم اشتراه فهو للمقر له وان كان قال او لا هو  
 حرة ثم قال هو لفلان ثم اشتراه فهو من سائر اقرت ابا لفتق  
 والبي والعبد والبايع بعد ما باع اذا اقر الوارث ثم مات فاختلف  
 المقر له والوارث فقال المقر له اقر في الصحة وقالت الورثة  
 لابل في قضية فاعيد للعبد وبنته المقر له او لي وان لم يرع البنت واد  
 واد ادا استخلاهم له ذلك في باب اعتبار حالة الوصية من وصايا  
 الجاهل الصحيح حنبل في يده من ثمنه فاعيد العبد في الوصية لانه  
 اغتوى العبد لكن اختلفوا فقال العبد اعترضه عمر او قال العبد لفلان  
 في الصحة فاعيد للعبد ولا شيء للوصي له الا ان يفضل من الثلث شيء  
 او تقوم له يديه وتما في هذا الباب من ميراث يورثه وصيه ثلثه في ميراث  
 يورثه وصيه يورثه فان كان له يدين فانما فعل ذلك في وصيه بصله  
 حان ما يصح وان فعل في وصيه الزينة القراض وانما فعل بموته لم يكن والنبي  
 ذكر في الجاهل الكبير اذا اقر الميراث لادله يدين الميراث اقرت له  
 الى من شئها وان كان اقرار الوارث لانه هو دين لا شيء فله  
 يمنع صحته الاقرار للوارث فان كان دخل بها قال الشيخ الامام طهر الدين  
 يعطى الى تمام ميراثها وان كان الظاهر انها استوفت ثمنها في اول  
 اقرار النبي ازل اقراره في وصية ميراث درهم فعدت وجرا باله  
 ثم انما بنت البنت بعد موت الزوج ان الميراث وبعث من ميراثها الميراث  
 في حق الزوج فيه صحته حان اقراره لها بالميراث ولا تقبل البنت  
 على الميراث لانه علمه كذا بها باقراره المتأخر عنها الميراث اذا اقرت

ازل



باستيفاء مهر مثلها فان ماتت وهي منكوبة او معتلة لا يصح اكر  
 اقر امرها وان ماتت غير منكوبة ولا معتلة بان طلقها قبل الدخول  
 يصح في الباب السادس من اقرار الجاهل في وصايا واقعات الناطقي  
 اذا قال في وصية هذا المال لقطعة وكذبه الورثة قال حمل حملته  
 لا يصدق وقال ابو يوسف هو من الثلث وفي وصايا النواز  
 استمر عبد في صحته بغيب فاحس على ان بالخيار ثلثه ايام ثم عرض  
 فاجاز او سكت حتى مضت المدة فالمجاوبة من الثلث ولو عتق احد  
 عبد به ثم عرض فبين في كبر القيمة فالعتق من جميع المال وجبته في  
 واقعات الناطقي اقر في وصية بعبد بعينه لا والله ثم اعتقه بعد ذلك  
 فان صدقه الورثة فعتقه باطل وان كذبهم خاز عتقه من الثلث اقر  
 اقر في وصية بارض في يده انها وقف فان اقر بوقف فقتل نفسه  
 فمن الثلث كبر ليس صدقة عتقه او تقر بان يصدق به على فلان  
 فان اقر بوقف من جهة غيبه فان صدقه ذلك الغيب او ورثته جاز في الكل  
 وان اقر بوقف فلم يبين انه منه او من غيره فهو من ثلث المال وبه ختم  
 اقرار النواز وسيا في هذا الجنس في الوصايا كانت عتقه في وصية  
 ولا مال له غيره ثم اقر باستيفائه حيث تصح في جميع المال في آخر الباب  
 الرابع من اقرار الجاهل واجامسة في تاتيه بعد الصبي اقر بالسلخ  
 وقاسم الوصي اما كان واقعا في الاقرار والتمس ولا يفتل في قوله  
 الى لم اكن بالغاً وان لم يكن واقعا بل كان مثله لا يحتاج عادة لا يصح  
 الاقرار ولا القسمة وان اتين هذه المسئلة ان قبل اثني عشر سنة  
 المسئلة لا يصح الاقرار وتعد التي عشر ارضا لا يصح لامحاله بل لما يصح  
 بشرط ان لا يكون بحال لا يحتاج عادة في قسمة فتاوى الفضلي  
 وكتبه في الواقعات ايضا العبد الماذون اذا اقر بالثقاله بالمال  
 لا يصح ذكره في الوصية في كتاب السرق في مسألة اقرار العبد بالسرقه  
 وهي طاهره فان العبد الماذون لا يملك الثقاله بالمال فلا يصح اقراره

نقد

جعل الثقاله جاز في الثلث ليس  
 في ثلثي ثلثه بالاولى  
 ما له من اجتهاد وضعه ثم اقر  
 باستيفاء 77

باع عبدا ثم اقر انه كان حراً لا يصدق على المشتري ولا يبرئ المشتري  
 عن الثمن في اول الباب الخامس من دعوى الجاهل **كتاب الجنائيات**  
**والحدود والسرقة** في الجنائيات على طرفي وجبته المادي وموثرها  
 ثم في العاقلة وما يعقل وما لا يعقل ثم في الجنين والجنون ثم في  
 قتل الزوج في مكان ولا يعرف قاتله ثم في جنائيات البهائم وعلى البهائم  
 ثم ما يهلك في الطريق والقنا والاربع في ذلك والعامل ثم الحايض المائل  
 والاشهاد فيه ثم مشرك بين الجنائيات والحدود والقتال ثم الامس  
 بالمعروف والنهي عن المنكر ثم السرقة وقطع الطريق **مسائل الجنائيات على**  
**طريق آخر** والعبد وفل دخل فيها طريق موفقة دهاب السهم والبصر فلكو  
 والحقوبة وقطع اصبع رجل عبد افسطط اصبع اخر جفته قال ابو حنيفة  
 لا قصاص في شيء من ذلك وقال حمل يجب القصاص فيها وقال ابو يوسف  
 يجب القصاص في الاقوى والدية في الثانية لمحمد ان ايسر فعله مضافة  
 اليه قصص في الثانية منسوخة المباشرة الا ترى انه لو قطع اصبع انسان  
 فسد الى القيس فبات جعل حكم المباشرة كالمباشرة للقتل حتى قتل ولها  
 انه في الثانية كالمسبب والناظر لان كل طرف يصلح مقصود ابا المعدي  
 ولا يفتل بالمعدي في الطرف المعنى انك طرفي آخر لان الكل سوا فله  
 يكون فعله في الثاني عمل لان اقل امه على القتل في هذا الطريق والحالة هذه  
 لا يقع امانة العبدية وهذا بخلاف السرقة التي البدل لان اتلاف  
 الطريق يقع امانة العبدية في النفس لان اتلاف البدل انما يكون في  
 في بعض البدل لا في كله فكان ذلك موضع عا فصول كما عمل افا فسن فا  
 من بعد الوجه كمنته مرجعها في شرح الجامع الصغير لا شاد نافع المرد  
 رضي الله عنه وفي مختلفات الى الميت اذا قطع عمل اصبع رجل فسلت  
 الى جفته اخرى عليه ارض الاصبعين دون القصاص في قول ابي حنيفة  
 فان لا عليه القصاص في المقطوعه وارسل اخرى وقد مر في فصل الجاهل  
 عند الاجيب المشتري من اجازت هذا الكتاب جفته وفي شرح الرطبي



ان السرى من النسيان من الاول او ثلث من الاول متعلق **بالحق** القصاص  
 ولو كسر بعضه واسود ما بقي لا يجب القصاص ولو لم يسود ما بقي ذكر  
 في المختصر انه كالمقتضى وان قلعه لا يعلق منه كسب بوجه من الميراث  
 الى ان ينفذ الى اللحم ويسقط ما سواه وفيما اذا كسر النقص واسود ما بقي  
 لو قال **انا استوفى** في القصاص في المسورة وان كان ما استوفى ليس له  
 ذلك ولو كسر بعض السن فسقط لا قصاص في المشرك في القتل ولو  
 وفيه ايضا اذا كسر السن من الاول خطا فيه كمال الدية يعني دية السن  
 اذا ضرب سن النسيان فتح سن النسيان حولا فان احصى او احرى او اسود  
 يجب كمال الدية وان اضره اضره المثلح فيه الصحيح انه لا يجب حكاية  
 عمل ثم انما يجب كمال الدية في الاسود اذا كان منفعه المضره وان لم  
 يفت لكن يكون من الاسود التي يلاحق لغوت جماله قال لم يكن واحدا  
 منها لا يجب في شرح هو انه زاده **اذا اضره** من احرق صوفه **ففيه**  
 روايتان عن ابي حنيفة والصحيح انه لا يجب فيه شيء وان كان سن  
 المماحك ففيه حكومة العدل وعندنا في حكومة العدل فيها  
 جميعا اذا قلنا من البالغ ثم ثبت له شيء عليه في شرح هو انه زاده  
 وذكر في الجامع الصحيح نزع سن رجل فان نزع المنزوع سنة سن  
 الثاني ثم ثبت في الاول فعلى الاول خمس لانه لما ثبت ثبوت سن  
 القصاص لم يكن واجبا ولو ثبت معوجا يجب حكومة العدل في كل  
 سنة او اذنه بعد القلم والقطوع يجب الارش على عاقلة الجاني ان كان  
 خطا لانه لا يعود الى الحالة الاولى حتى لو تصور ان تقع النسيان  
 في شرح هو انه زاده وفي الجامع الاخير اذا اضره من رجل رجل  
 فان نزع الموضوعة يله قطع سن العاض لانه لما علم عند ابي حنيفة  
 وعند ابن ابي ليلى عليه دية السن احواله الى اختلاف ابن ابي ليلى  
 شرحه ان النسيان من سنه واستوفى به الحجة الى التقاطع في الاول  
 الى الاول فان كان اسرها سوا فله ان يقتصر من ارجاء النسيان

لكن

لكن مقل ان سجنه وان كان رأس احداهما اعظم تنجز المشحون  
 ان سجن مقل سجنه من ارجاء النسيان وان سجن في الارش  
 والديات ضرب بالخشب على عين النسيان حتى يذهب عنه حبة الدية في ماله  
 لانه يشترط العمد في النسيان في مسك بل مشركه بين الجنان والحدود  
**نوع** الحجة على ارض العبد يسكن بها مسالك الجنان على الاموال  
 حتى يحبس في مال الجاني حال كونه في القاصب والاستهانة في جامع هو  
 رجل شيخ عبد غيره هو ضحية في رواية المبسوط والجامع يجب ان  
 مقل ينصف عشر قيمته وفي رواية النوادر عن اصحابنا تحت القصاص  
 كما لم يتم فاذا ايقال الحجة على الارش في دية النفس يسكن مسكن  
 الاموال مطلقا في طاهر الرواية عن اصحابنا فان لم ياله ارش مقل  
 لا يسكن وفي رواية النوادر يصح هذا المقتضى مطلقا في جامع عبد  
 عبد يقطع الدية ان سجنه فمقل رجله من هذا الحانة فعليه بقصاص  
 قيمة العبد المقتضى ذلك لانه اقل من دية رجله وان قطع  
 رجله من جانب اليد المقتضى فمقله نصف قيمة العبد المقتضى لانه  
 ليس باللاف جان ان يجب له ارش مقل وعلى هذا الباب اذا قطع  
 اليد العبد المبسوط يسقط نصف النسيان ولو كان العبد مخطوع اليد فقطع  
 له الثاني يغير القصاص وتسقط عن المقتضى بقوله من النسيان حتى لو  
 انتقص ثلث قيمته يسقط ثلث النسيان وكذا لو كان مكان قطع اليد  
 فقا العبد في بيع هو انه زاده **طريق** مقل دية السبع ان يترك  
 المجاني عليه حتى يغفل ثم ياتي ان اجاب او التفت علم ان لم يذهب وطريق  
 معرفة دية البصر ان يرى اهل البصر فان قالوا انه نسيان حبة الدية  
 وان قالوا الاذن في نسيان عوى ولا نكاح فمقل القول للنسيان  
 بعينه تكون في تفسير الحكومة قال بعضهم ينظر فيها يحتاج النسيان  
 هذه الامور من المقتضى واجرة الطلقة وغيرها قال بعضهم وفي  
 النسيان في ينظر الى المجاني عليه ان كان رقيقا لم تنقص هذه الحجة

زاده



من قبته ان كان تنقص عشر فيمنه بحسب عدد دية ومنهم من قال وهو  
 اكثر من ينظر الى ادي جنابه لها ان يشغل وهو الموضحة فان كان هذا  
 ليعتد به كان يجب نصف ارض الموضحة وعلى هذا الاعتبار لكن هذا  
 يستقيم اذا كانت الجنابة على الرأس والوجه لان موضع الموضحة الوجه  
 والرأس فاذا المقتضى ينظر ان كانت الجنابة على الوجه والرأس يعني بالقول  
 الثاني وان كان على غيرهما يعني بالاول وان تعسر عليه فمضى بالاول  
 ولا يسر عليه **مسائل معروفة العاقلة** وما يعقل من الجنائيات  
 وما لا يعقل من الخطا العمدية العلة عاقلة الرجل اهل ديوانه ان كان  
 من اهل الديوان وان كان غائبا وله ديوان فعاقلة من بين تصرف  
 من ديوانه وان كان كائنا فعاقلة من بين تصرف من ديوانه الكتاب  
 ان كان يتناصرف بك بها وهذا يصح في معنى الديوان فتكون عاقلة اهل  
 ديوانه في الحقيقة فان لم تكن له عاقلة من اهل الديوان كاهل  
 السادية والذين فعاقلة من قبل ابيه ثم الاقرب فالأقرب  
 فان لم يكن لهم التحمل يضم اليهم اهل قبيلة من النسب يعني اهل عشيرة ولا  
 يضم اهل ديوانه الا من يضم اليهم اقرب القبائل من النسب ثم وهم  
 الا ان يكتفى ويهمل تبين ان اهل محلة اخرى لا يضم الي محلة  
 الا ان لم يكن محلة لا تدل تنصرف محلة اخرى فتكون جنابة مستحب  
 لا عاقلة له وان لم تكن له عشيرة ولا ديوان فعاقلة بنت المال  
 في ظاهر الرواية وله يعني صرفي محله في التوادل عن ابني توسع  
 عن ابني حنيفة انما يجب في مال الجاني هكذا ذكر عبيد في محله  
 والجنابة وان كان العاقل ذميا يجب في ماله لا في بيت المال  
 بالاجماع اهل المصير يعقلون عن اهل القرى من يدري ان اهل  
 المصير الذين لم من اهل الديوان واسم ديوان لكن من القابلة يعقلون  
 اهل المصير واهل القرى وان لم يكن اقالع اهل الديوان ولا  
 ديوان من اهل الجبهة يدبر الجبهة التي ذكرها فانه العاقلة ان كان القاتل

الى قبيلة

له ديوان من اهل ديوانه وان كان من اهل الحرفة من يدبر  
 التي ذكرها في العاقلة ان كان القاتل له ديوان من اهل ديوانه  
 وان كان من اهل الحرفة فكذا وان لم يكن بشي من ذلك فاهل ديوان  
 معبر لكن من القاتلة الا اهل ديوان مصر مطلقا كالكاتب وغيره  
 فان لم يكن تعسر العشرة الى اخرها قلنا وله دية دية محبة ذكرها  
 في الفقه اذ في المعاقلة الضمان الواجب بفعل النفس خطأ على الديوان  
 في تلك سنين قل او كثر اذا قتل خطأ فاعاقلة له يجب الدية في ماله  
 في الباب الثالث والاربعين من الفقه الثاني من الزيادات انما القاتل  
 العمد المحض له او يجب الدية او يجب في ماله في النفس وفي ذوق النفس  
 والخطا فيها يوجب على العاقلة اما سمة العمد في النفس يوجب الدية  
 على العاقلة وفيما ذوق النفس على الجاني وان بلغ دية مائة في عصب  
 الدية في الخطا المحض سمة العمد على العاقلة وفي العمد المحض في مال القاتل  
 لكن في ثلاث سنين وفيما ذوق النفس ماله ان يشغل كالموضحة فعاقلة  
 وما سمة ارض مقادير وهو حكم عدل وبلغ ارضه الدية من ارض الضم  
 حتى يعلم يقينا انه مقادير ارض الموضحة في جنابة الخطا فتجمل العاقلة  
 وفي العمد المحض في موضع لا يجب الفضا من يجب في مال الجاني وفي سبة  
 العمد فيما دون النفس ايضا يجب في مال الجاني او سمة العمد فيما دون  
 النفس في العمد الا ترى ان سمة العمد فيما دون النفس كالعقد في خواتم  
 الفضا من في موضع يجب الفضا من فيما دون النفس فكذا في الجاني  
 الدية في ماله في شرح خواصه وعصبام كسنت في الباب الاول  
**مسائل الجنبين والصبر والجون** المرأة اذا ضربت بطن نفسها  
 متعمدا او شريك متعمدا دوا البسطة ولدها فسقط بطنها فقتلها  
 العنة وهو خمسين في الزيادة وان هلك احداهما وعقدت فمقتل العنة  
 ستمائة دينار على ان العنة مقيدة بنصف عشر الدية اجماعا وان  
 الدية عندنا عشرة الاف وعندنا اثني عشر الفا ولا فرق بين الذكور



والأنتى ولو ضرب رجل بطن امرأة فالتقت جنبا ميتا فالتقت من الأ  
 يجب شي في البهائم وفي الاستحسان تحب الغدة ولو التقت جنين  
 أحدهما حي والآخر ميت وما نكح في ذلك الفعل فعليه الغدة في الميت  
 والدية في الحي وإن ماتت المرأة فخرج منها جنين ميت فعليه دية  
 الأم ولو لا تحب الجنين شي وفي جنين الأم نصف عشر قيمته إن كان  
 غلظتها وإن كانت حاربه فعشر قيمتها عن أبي يوسف فيها ما يقص  
 الأم كسخله الشاة في القدر ويأخذ الغصب حرا فبايع عن يده في مجلس  
 القاصب حتى يحكي له أو يعلم أنه قد مات وأجبا سعة في الغصب المتفق  
 أعطى أصبا عتقا أو شيئا من السلاح لمسكه له ولم يفرغ بشي فعتق  
 الصبي بذلك فدية الصبي على عاقلة المعطى وكذا لو قال الصبي محسوس  
 صعد هذه الشجرة وانقض لي ثمارها فصعد وسقط وكذا لو أده  
 بحمل شي أو كسر خطب من غير إذن ولله ثلث العبيد من ماله ولو  
 ولو دفع إليه العصا أو السلاح ولم يقل أمسكه لي فعتق بالسلاح  
 اختلق فيه الشاخ لا خلافهم في علة الضمان فيما إذا قال أحفظه  
 لي وأمسكه لي وكذا لو قال للصبي صعد هذه الشجرة ولم يقل انقض  
 لي ثمارها أو قال صعد وانقض لي في الاختيار في المستلزم الضمان  
 ولو أعطى صبيًا سلاحا فقتل الصبي نفسه أو رجلًا لا ضمان على المعطى  
 بالاجتماع في باب جنابة الصبي الحسن البالغ إذا أمر صبيًا بالقتل فقتل  
 ضمن عاقلة الصبي ثم ترجع عاقلة الصبي على عاقلة الأم علم الصبي  
 بفساد الأم أو لم يعلم في هذا المصنف كونه في عتقهم إن كان جنين  
 ويقتول قتل إنسان في حالة الإفاقة يقتل كالصحيح وإن جنين  
 بعد ذلك هل يقط القصاص إن كان الجنين مطلقا على حسب  
 ما اختلفوا فيه يسقط وإن كان غير مطلق لا يسقط لكن يؤخذ من  
 الاستيفاء إلى أن يقتل في ديات حتى لو أده **مسائل القتل**  
**يوجب في مكان ولا يعرف قاتله** إذا أده قاتل في المحلة تحب الدية

والقتل

القتامة وإن أده جلد الميت لا والفصل إن لا يكون به أثر القتل فلو خرج  
 الدم من الأنف والذراع أو الذراع لا يكون قتيلا حتى لو وجد هكته في  
 المعركة يغسل وإن كان يخرج الدم من العين ولا ذلك كان قتيلا فلو  
 لا يغسل إذا وجد كذلك في المعركة وإن كان يخرج من الغم إن كان  
 يعلو من الجوف كان قتيلا ولهذا لا يغسل إذا وجد كذلك في المعركة  
 وإن نزل من الرأس لا يكون قتيلا كالأبدي راسه وإن نزل من الرأس لا يقتل  
 يجعل قتيلا مكان فتح القسامة والدية على أهل تلك المحلة ذكر  
 حتى لو أده غير هذه المسألة في الديات إذا وجد القاتل بين  
 قريتين تحب الدية والقسامة على قريتهما لكن إذا كان حال يسير  
 الصوت إنما إذا كان حال لا يسمع الصوت لا يجب على واحدة من  
 القريتين وإنما إذا كان حال المالك الذي يوقض فيه القاتل إن كان  
 مملوكا تحب القسامة على المالك والدية على عاقلة قاتله وإن كان ربي  
 الأند في إحدى المسائل تحب الدية في بيت المال كره هذا الحارط  
 المالك في وقته وروى الكسح على عاقلة قاتله بنو بكر خواتمه راده  
 في باب القسامة إذا وجد القاتل في المحلة فالقسامة عليهم والدية  
 على عاقلة قاتله وعليهم لأن أهل المحلة صاروا بها منهم قاتله حبا ولو ملوه  
 حقيقة فالدية عليهم وعلى عاقلة قاتله كذا في شرح خواتمه راده إذا  
 القاتل في باب دار صبي لا تحب عليه القسامة والدية بل تحب على عاقله  
 أجماعا وإن وجد في دار طوارة علمها تحسب كبيت عند أبي حنيفة ومحمد  
 رحمهما الله والدية على عاقلة **مسائل جنات البهائم** والجنات عليها  
 أرسل كلبا أو دابة أو طير أو إنسان في فون شي يضمن في الدية دون  
 الكلب والطير عند محمد والشافعي وعن أبي يوسف يضمن في الكلب وفي  
 آخر جنات إن كان جنس أي كلبا على رجل لا يضمن في قول أبي حنيفة  
 وفي قول أبي يوسف ولو ألقى بعض الحمام على رجل فهو ضامن وإن  
 أرسل كلبا على شاة أو وقع ثم شاركه يضمن وإذا لم يجد يمين

ح



أو شمانه ان لم يكن له طريق غير ذلك من والا فلا وفي الجامع انه  
 الصعي ارسل كلما ولم يكن سابقا بل به ان لم يكن خلفه فاصحاب  
 في قوله لم يضمن وكذا لو ارسل كلنا على رجل حتى عقر او حتى ثابة  
 لم يضمن الا ان يسوقه يربط به ان يكون خلفه وعلى ابي يوسف انه او  
 اوجب الضمان في اموال الناس في هذه الكلة وذكر ابي الليث في الجامع  
 الصعي اذا ارسل كلما فاصحاب من فوره انما يضمن المثل وان لم يكن  
 سابقا له لا نه اذا ارسله وان لم يكن خلفه فما دام في فوره فكانه  
 قال الصلح الشهيد يضمنه انما اذا ارسل كلما ولم يكن سابقا له لم  
 يضمن وان اصاب في قوله وضمن في الن ياد ان يضمن المثل  
 في الصيد عليه نه انما الى ان ارسل من له السوق فكان هذا  
 مويدا لقوله الفقيه ابي الليث وعليه الفتوى ارسل دابة وكان سابقا  
 لها فاصحاب يضمنون سابقا وان ارسلها الى جهة ولم يكن سابقا  
 فذلك ولو ارسل كلما الى صيد وان لم يكن سابقا له فاصحابه انما  
 لا يضمن ولو ارسل الى انما ولم يكن سابقا له يضمن هذه المسألة  
 بعض في الجامع الصعي وبعض في الن ياد ان خوافر دابة او قفح اية  
 في غير ملكه فجاءت في رباطها فتلف انسان بها او شيء ضمنه لم يمكن  
 للذابة في اي موضع ذهبت ما ذلت في موضع رباطها چند ان كان  
 رستن لعنت فذلك بايقا فلو اوقف دابة على الطريق ولم يسئلها  
 فسارت عن ذلك المكان فاناف شيئا لا يضمن لانه لم يمكنها في ذلك  
 المكان فعبارة بمنزلة دابة منفصلة في شرح عمام وفي غصب لنوازل  
 رباط حمار له على سارية فجاء آخر ورابط حماره على تلك السارية  
 فغضب احد الحمارين الا ان لم يكن ذلك الموضع طريقا ولا ملكا  
 لا حل فانه ضامن على صاحب الحمار بعد ان يكون في المكان سقوا وان  
 كان ذلك في الطريق او في موضع لم يكن لها ان يربط لها حمار بها  
 فهو ضامن لما اصاب حماره ارسل حماره فدخل نزع انما فافسدة

ان ساقه الى الزرع ضمني وان لم يسقها لم يكن خلفه لكن لم يضمن  
 منعطف الحمار عينا وشمالا وذلك الى الوجه الذي ارسل صاحب  
 فاصحاب الزرع ضمن الضمان وان انعطفت يديا وشمالا فاصحاب  
 الزرع اذا قال لرب الدابة انك في زرع في زرعها فضمن  
 ضامن لما افسدت الزرع في حال اخراجها وان اخبره واحد باخراجها  
 فانه ضامن عليه لانه فعل باجره ولقد اختلف الفقهاء ابي الليث وكان  
 ابو يوسف يضمن يضمن في الوجه الاخير ايضا وفي الجامع انه صغر  
 دابة لرجل اذا ذهبت ليله او زيارت بغير سائله فبطلت زرع  
 رجل لا ضمان عليه لانه لم يكن انما ذهبت دابة بغيره وقال قال  
 عز وجل ولا عدوان الا على الظالمين وقال السفي ان كان يضمن  
 لملكه نهارا لا يضمن وقال ابو يوسف الرب من يضمنه ووجد في صيغته  
 دابة فخرج بها منها لا يضمن وان اخبرها وساقها الى ضيق اخبر  
 فغضب ضمني لان له اخبرها من صيغته وليس له ان يتعدى غير  
 الا في اج وفي غصب النوازل قال بعضهم دابة الرجل اذا دخلت  
 زرع رجل فخرجها صاحب الزرع فافتربها السبع فهو ضامن  
 لانه لا ينبغي له ان يخرج لكن ينبغي ان يستدعي على صاحبها حتى يخرجها  
 وقال ابن القيم بن يوسف اذا طرد البقرة حتى اخبرها عن زرع  
 فجاء ديب فاكلها يعام قيمة البقرة وان ساقها واراد ان  
 يرد لها على صاحبها فغضبت في الطريق او انكسرت رجلها  
 يضمن ايضا قال ابو الليث فلو سبنا نخل بهذا انما نأخذ  
 بماروي عن محمد بن الحسن الك قال لا يضمن لان لصاحب الزرع  
 ان يخرج الدابة من زرع وان اخبرها من ارضه فهو ضامن  
 ان لم يملك الدابة وانما قال ابو يوسف ان ساقها الى موضع  
 يات عليها فانه ضامن عليه وان ساقها او صاحب الدابة حتى جها  
 من زرع قال فبطلت حال اخبرها فهو ضامن وقد ذكرنا

ان كان له طريق اخر  
 والايمن في دابة  
 ضامه وفي غصب النوازل  
 صاحب الزرع اذا



هذا وجدنا في زرعه واخرجه من زرعه هل يصح ما  
 تمامه في جنابات فتاوى الفضلى والمدكور هناك سئل عن رجل  
 اصاب في زرعه ثورين فساها الى ويطه وظن انها لا  
 قريته فاذا انما لغت فارد ان يربطها فدخل احد هما الربط وهو  
 الثاني فنبعه فلم يظفر له هل يصاحبه ان يطالبه بضمائه فقيته  
 قال لا لا لم يقبل على من يشهد على نفسه انه انما اخذه ليرده على صاحبه  
 لم يضمن الا ان يكون انما اخذه وفي يده ان يبعه عن صاحبه فحب  
 فحب على الضمان فقبل لما رايت ان كان لغت بها سئل ان كان  
 الثور لغيره فقبضه كان حكمه حكم اللقطة ان ترك بلا شهاد  
 مع القدر عليه على ان يخرجه او يحبس في ويطه ليرده على صاحبه  
 صح وان لم يجد من يشهد كان ذلك عذرا له وان كان الثور له هل  
 قريته واخرجه من زرعه ولم ين دعي ذلك لم يضمن الا اصاب الثور  
 والاسا قد بعد ما اخرج من زرعه من كان حكمه ان يكون لا يضمن  
 قريته من الثور ان لا يكون في النهار حكم اللقطة انما يكون حكم  
 اللقطة في الليل اما في النهار حكمه حكم الغصب ويضمن اشهر اول شهيد  
 لان الثور اذا كان لا يملك قريته لا يحاق عليه الضمان في النهار  
 ويحاق عليه في الليل قال القاضى الامام على السعدي بقدر ما يخرج  
 عن ملكه لا يكون مضونا عليه لكن اذا اساق ما وراء ملكه بنفس  
 السوق يضمن مضونا عليه هذا ما ذكر في فتاوى الفضلى  
**مسائل الطريق والفتا وما يملك بالمصنع فيها وما**  
 يكون بين العامل والاف في ذلك وفيه الفرق باطعام المسموم  
 اذا قال له خذ هذا الطريق فانك تفسكه فخذ المصوم  
 لا يضمن وكذا لو قال له خذ هذا الطعام فانك تفسكه فخذ المصوم  
 فمات لا يضمن وان صار عارا الا ان الغور مع التبع انما يوجب العمل  
 لحي فوات سلامة مستحق بالبعد في غصب السر حتى اذا شرب الماء

على الطريق فغصب به ادمى او دابة ذكر في الكتاب مطلقا  
 انه لا يضمن اما في الدابة فانه يشك وانما في الارض ذكره في قوله  
 تاويل المشايخ ان ريش كل الطريق يضمن والافلا ولا فصل في  
 الكتاب ولا في اجازات البنوازل ولو اوجر او السقايا ليرش  
 فرش في بناء دكان الاخر على الارض وورن المراس والحارس اذا  
 ريش الماء يضمن كيف ما كان وسيا في هذا الجنس في ابي الفصول  
 الا في كل من كتاب الغصب والضمان ساقى وقد ورد في الاجازات  
 شئ من هذا الجنس ساقى خمارا لخطيب فقال كويست كويست الا ان  
 المخاطب لم يسمع ذلك حتى اصاب ثوبه ونحوه فلو يضمن وان  
 سمع الا انه لم يتهيه له التخي لضيق المدة فذلك اما ان المكنة  
 التخي بعد ما سمع ولم يتخ لا يضمن في فتاوى سفيان فوضع فطره  
 على من خاصه لا يضمن فمضى على ان الانسان لا يضمن له  
 او لقاتق به فمات ان لم يعمل او رعى عليها لا يضمن فوضع القنطرة  
 وان لم يعمل المار به يضمن بمثله من وضع خشيما في طريق المسلمين  
 ففي طائفة الرواية كذا في وعن ابي يوسف انه لا يضمن في اوجديات  
 خولعة لاده ولو حفر بين في المفاة بغير اذن الامام ولم يصب  
 بمس ولا طريق لا لسان فجاء انسان فوقع فيها لا يضمن لكان في  
 وكذا لو تعلل في المفاة او لضخمه فقتل به انسان فخل في طريق  
 الناس من رجل كسح بئر اثم كسها الى كسها بالثران والجص  
 او بما لقي من اجزاء الارض ثم جاء اخر ففزعها فوقع فيها انسان  
 يضمن الثاني لانه لم يبق بئر ولو كان كبس الاول فالطعام ونحوه  
 والمسئلة بحال يضمن الاول لانه بهذا الكبس لم ينزل عنها اسم البئر  
 الا ترى انه يقال بئر مملو من الطعام فعلى هذا اذا حفر بئر  
 وفعل راسها ثم جاء اخر ورفع الغطاء فوقع فيها انسان يضمن  
 الاول قال ابو حنيفة اذا كان الطريق عكة قد وكل واحد



من اصحاب الطريق ان يطعم فيه خبثه ويربط فيه دابة وان  
يتوضأ فيه حتى لو عصب انسان بما فعل لا يكون له صابا وان حفر  
وان حفر فيه بئر او بئر فيه بئر فغضب به انسان فمرو وكل واحد  
من اصحاب الطريق الا لتفاج بفتاد ارضه ما ليس له من القاء الطين  
والخطب وربط الدابة او بناء الدكان والتور لكن لغز الكلبة  
بشرط السلامة اذا احدث في سكة غير فافله شي ينظر ان كان  
حذرا ليس يسكني فتلعب به انسان لا يضمن حقنه لنفسه ويضمن حقنه  
الشكاه وان كان حذرا من جملة السكنى كوضع المتاع وربط الدابة  
لا يضمن لان من احدث في ملكه مشي كشي من جملة السكنى لا يضمن  
لان له ذلك كذا ذكره في هذا دار بين شريكين سكة احدهما وضع  
متاعا او ربط دابة او فعل ما بعد من السكنى يجوز في ذلك  
خو الفرض اذ في بيان في قسم هذا الكتاب الا في القائل استاج  
اجب اليخرج له جناح في فتاة دابة او جانيه ان كان اخبره  
ان له حق الفراغ في القدم فسقط وقتل انسان يجب الضمان على  
الاجبة سواء كان قبل الفراغ او بعده ويرجع الا على الاث اما  
اذا اخبره ان ليس حق البناء في القدم او لم يخبره وعلم الاجبة بذلك  
ان سقط قبل الفراغ من البناء فقتل انسان ففي الاجبة فلا يرجع  
على الاث ويا شا واستحسان وان سقط بعد الفراغ فقتل من الاث  
وفي الاستحسان يرجع بمسئلة مال او غيره بدع شاة فادع الشاة  
جاء في ديات خو الفرض ان لو استاج رجله ليجعل له بئر في فتاة  
ذاته فحفر بئر او فرغ من العمل ثم وقع فيه انسان ان كان اخبره  
المستاج الاجبة ان له حق الحفر فالتزام على له وان اخبره انه ليس  
له حق الحفر التماس ان يكون التماس على الاجبة وفي الاستحسان يجب  
على الاث ان كان بعد الفراغ من العمل فقتل في الاث بدع الشاة  
واشاع الحجاج لان له انك اذا لم يعمل الماسور بعباد الله ويضمن

ثم يرجع على الاث وهو ان لا يضمن الماسور اصله لان له ان  
فما يشاءك والمباشر يضمن متعلبا او كان او لم يكن لكن يرجع  
اذا كان مغفورا فلهما كل واحد منهما مستحب والمسبب انما يضمن  
ان كان متعلبا والمغفوري بعباد الله وان الماسور **الحايط**  
**المائل** والاشهاد فيه الحايط المائل الى دار انسان  
او الى الطريق الاعظم اذا سقط فالتلف بفساد او بالان كان  
قبل الاشهاد على صاحبه الحايط لا يضمن وان كان بعد الاشهاد  
عليه فالتلف في القياس وبه اخذ السفي وفي الاستحسان يضمن  
وهو قول علمائنا والتعني والتعني والتعني والتعني ان يضمن  
اليه من له حق المطالبة بالنقص فطلب من النقص الى حقيقته  
الا انما ذكر الاشهاد ليشهد عليه عند الطلب حتى لو انكر عند  
القاضي حله شهودا يشهدون عليه اذا مال حايط رجل الى  
دار رجل فالاشهاد الى صاحب الدار دون غيره وكذا ساكن الدار  
كالمتجر والمستاجر لان الضمير عائد الى هو لا وان كان مائلا  
الى الطريق الاعظم في النسيان اشهدوا على صاحبه فهو اشهاد  
لا له حق حياطة المسكن في حله والاشهاد ان يقول الرجل  
اشهدوا لي قد قتل من الى هذا الرجل في فلهم حايطه فادع  
اشهد عليه فلم ينقض حتى وقع وتلف به شيء فان كان في طلب من يضمن  
من العمال لا يضمن له لم يقصر وان ترك اصله ضامحا ليطال ان يوفيه  
اياها واذا اشهد على الرجل في حايط له مائل فقتل الى القاضي  
توخيصة فمسأل صاحب الحايط ان يوفيه اياها ففعل القاضي  
لا كمن سقط في مدة المهرلة وتلف به شيء ولم يكن التأخير  
من القاضي صحيحا لان الحق ليس للقاضي ولو اقر الزكي اشهد  
فان كان مائلا الى الطريق الاعظم وقد اشهدوا على من عرض  
التاسر لا يضمن تاخيره حتى لو وقع عليه او غيره فتلغ يضمن والله



وان كان ما يلك الى دار اشران وقل شهد المالك ليصح تاجرة  
 في ابي شهادات الجامع حايط ما يل تقدم الى صاحبه في نهام  
 فنور عنده ايد فقتلت رجله يضر صاحب الحايط الا ان يسقط  
 الحايط على الشان او دابة فقتله في حيايات النازل **مسائل**  
**مشتركة بين الحنابلة والحدود والضمان** اذا كسر الزاني  
 رجل الزاني برأ في الزنا يجب له رش في ماله لانه شبه العمل اذا زنى  
 باوة وافضل لها وهي نسالة الحي مع الصغر جعله خطا حتى او حبس  
 الزانية على العاقلة وفي المسوقة شبه العمل حتى او حبس الزانية في ماله  
 ولو اذهب بكالة المرأة محر او غير يجب المهر في اخر جانيات النكاح  
 الصغرى من كل شعبة وفي نسخة الفقه الى التي اظهر وفي  
 الجامع الا صغر رجل دفع اولة اجنبية بكم فسقطت فله مهر  
 عند زنا فعليه مهر المثل في ماله والتغير ولا فرق بين الصغرى  
 والكبرى ولو دفع اولة ولم يدخل بها فله مهر عذراء لم يلقها  
 فعليه نصف المهر ولو دفع اولة غير فله مهر عذراء لم يلقها  
 ودخل بها فلها مهران **حكم** عن ابي حفص وابي بصير الذين يرضون  
 وفي غصب العيول جارية دفعت جارية اخوي فاذ هبت  
 عذرا فقتلها صديق مثلها وقد وقعت هذه المسئلة بخار  
 اذا وطئ جارية بكر الا لسان ذكر في بان الكس والغلة بين  
 الزنايات ان الباع اذا وطئ المبيعة قبل التمسك وفرغ على  
 قولها لانه على قول الى حنفية لا يجب العقر لو كانت نيتا او بكر  
 او عند ما يجب العقر فانه قال اذا كانت بكر يجب العقر ونقصان  
 المكال عند ما كان يدخل الا قول في اله كثر فعلى هذا اذا وطئ  
 جارية بكر الا لسان ولم يجب الحد ينبغي ان ينظر الى اكثرها  
 فحبس ذكره ويدخل الا قل في اله كثر الصبي اذا زنى بصبيبة  
 لا حد عليه وعليه المهر في ماله لانه موأخذ بافعاله واذن المهر



وان كانت بالغة مستكرهة فكذا وان كانت بطاوعة لا يجب  
 المهر في حين احدى ان رضاها معتبة في اسقاط حقها والثاني  
 انه لو ضمن نرجس ولي به الصبي عليها كن او صبيها فزنى بها يضمن المهر  
 لان او لعالم يصح في حق المولى في اخر حله ودخول الزنا **مسائل** اذا  
 وطئ البهيمة لا حد لهم ما يضر بها فان كانت غير ما كوى له بدح لم يحرق  
 ولا يجب قتل قبل الدخول ويضمن الواطئ قيمتها ان كانت لغريم وان كانت ما كوى  
 لم يحرق ثم يرقى كل ولا يحرق بالثمن وعند ابي يوسف تحرق كالتى كالتى كل  
 ثم يضمن الواطئ قيمته لصاحبه ان كانت لغريم في حدود شرح الطحاوي  
 خلا في هذا والاعتماد على هذا وهو في اخر باب اله قرار بالزنا ومن  
 حدود الاصل فيمنظ فذلك فقلد عم السخري ان وجوب الا حرق  
 ليس بل يضمن **مسائل اخرى بالحدود والعروق والحدود** اله في الحدود  
 محل وان كان يلحقه ضرب غالبا وعل غالبا او يقتل ان لا يعرفهم في  
 السر الخوارزمية وانه في الملة لم يرضى الكوفي والبرقي عند ابي حنيفة  
 عند سباع بشرط الضمان وعندهما لا يجب الضمان شوق في عمر مسلم  
 ضمن الزنى الا ان يكون اما ما ترى ذلك فله ضمان لانه يخاف منه في  
 العيول **حكم** وان كان باذنه الا ما لم يضمن والاضر حكا عن  
 السير الكبير في ادب القاضي وباب العذوى وروى عن اصحابنا  
 رضي الله عنهم انه يملك عليه يديه ولم يرو عنهم بشئ في احوال بيته **حكم**  
 اظهر مع الحجة في المصنوع فان اراقة الشان حنك الا ان يكون اما ما  
 يرى ذلك فله يضمن لانه يخاف منه في سير العيول النفس كالمس يرضى  
 في اقامة الحد عليها حتى لا يقام عليها الحد ما لم يخرج عن نفاسها وحياتها  
 كالصحبة وقرى من الزنا **مسائل** بان اله قرار بالزنا **مسائل**  
 حدوده وهو باب الشهادة على الحدود من ادب القاضي المقدر في  
 اذا اقام شاهدان على العذوى والقاضي لا يعرف عن حال الشهود **حكم**  
 القادى حتى يسأل عن الشهود ويجعل في المسئلة عنهم وكذا اذا اقام

يضمن



شاهدنا واحدا وقال لي شاهد اخر احضره فالتفتي خلفي  
بأنه ان الذي يدعيه حق واجب لكن عليه ثم يجيبه حتى يشاهد  
اخر في اقل البان الرابع عشر بعد المائة من ادب القاضي وقد  
نحو في مسائل العدة من ادب القاضي ولو شهد الواحد العدل  
او المستور بالاقول عددا جبريا بانما كان جاء بشاهد اخر عدل والا  
يخلي بيده وقد لو شهد بالاقول خطأ وذكر هو انما لا يجلس في  
في القتل خطأ فكان فيه اخذه في المشايخ والاطهر انه يجلس في  
حال سكر حلف لو اقر بالعدو في حال سكر لم يحل له الاقرار بمحمل  
والاشارة في واقعات القاضي وفي طلاق شرح الطحاوي السكرك  
كالصالح في اقواله وفعاله الا في الزهراء فانه لو اراد ان يشهد منه او انه  
واحدة الى كتابه الشريف وقد ذكرنا تمامه في اسئلة الواقعات  
السكرك اذا قد في انسانا يجب عليه العدة في حلفه اجماع الصغير  
يجوز للقاضي التعذر بالشتم ذكر في المسير الصغير في اول حديث  
باب الحجاج التعذر بالشتم وغيره لا يجب التزير في هذا الموضع  
كثير من شرح شمس عند المحققين لا في شرح **مسائل السرق**  
**وقاطع** الصواب السرق ما يساوي عشرة دراهم نقره خالصه مبرورة  
حتى لو سرق ثوبا او زينة عشرة لا يقطع رواه ابن رستم عن محمد بن  
و لو سرق ما يساوي عشرة بغشوشه والغشوشه غالبة لا يقطع  
في ظاهر الرواية وهو الصحيح اذ اسرق ثوبا او غيرهما من الاشجار  
لا يقطع وهو احدنا وليس في قوله عليه السلام لا افطم في ثوبه الا  
ذكر في او لا نسرق اذ اسرق متاعا من رجل في الصغار ولحق قاطع  
لو قطع سوا كان لكان فظنا بما او يفظان في لفظ في الصحيح  
كذلك يكون وهذا شاهد الى ان الراعي اذا لم لا يكون تارك كتاب  
المحفظ لكن هذا اذا لم تاعدا لا يقطع قاطع في كتابه انما  
المسافر اذا جمع متاعه ويثبت عليه سرق منه قطع من اعيانه

من قال في هذا اللفظ الشبهة الى انه انما يكون محررا في حال  
نفيه اذ كان تحت جنه قال شمس الامعة الخسبي الصحيح ان يلزم  
القطع بكل حال لان المعتمد المقتضى لا اقصى ما يتأتى ثم ايد هذا  
بالمدح والمستحضر فقال لا يرى كانهما لا يفتنان ثم ايد هذا في  
نصناك بالتصريح وهذا يؤيد ما قلنا في فصل الراعي في اول كتاب  
السرق سرق بقر او شاة من الراعي ان كان مكرما يقطع بقطعه  
والا فلا لان كل مكان لا يكون حررا بنفسه يصح حررا بالحق فقط  
المشايخ في المكان العدم اذا كان ثوبا في ذلك امر كل واحد في مقتضاه  
على حدة عليه بانه مغلق فنقب رجل من اهل الدار على صاحبه وسرق  
منه ان كانت الدار عظمه يقطع والا فلا وتفسيرها في مقتضى  
يصح في الدار مفتاح السكرك ارجح في كتاب السرق ولو يقطع الدار  
دار عظمه ذكر هو ان هذا هو القليل في كتاب السرق ولو يقطع الدار  
سطح الدار على ما يسطر السكرك فسرقه انسان لم يقطع لان ما يلي الدار  
فحرر وما يلي السكرك لا فلا يكون محررا من كل وجه اذ اسرق من حمار  
لا يقطع لتمكين الخلل في الحرر المارق اذ ارد الموقوف الى ولده لما كان  
او الى من هو في عياله في اول سرقه كجامع انه لا يبرى عن ضمان  
ويقطع عنه القطع اسحسان وسرقه السكرك في مسائل  
الحقوق والعبد اذا اسرق لا يقطع القاضي بانه لا يحضر المولى عند  
ابن حنيفة ونحوه من اهل الرواية وعلى هذا القضاء على هذا الخلف في  
سماع البينة على العبد عند غيبة المولى وعلى المولى بغيبة العبد  
لا لقبول اجماعا في كتاب الا باق وقاطع الطريق اذا قتله انسان في  
حبس الانام قبل ان يثبت عليه شي ثم قامت عليه البينة بذلك فعلى القاطع  
القائل القود وهي اسرقة المختصر في الشريعة ما على غير تمام  
هذا الفصل في اخر فتاوى القل البيهقي من شرح الطحاوي في ان شرح المص  
بها ما يثبت كالصغار الصغار لا يباح قتله ولو قتله من كان



وان كان في المفازة في موضع لا يلحقه الغوث او في المصر لئلا يباح قتله  
ولو قتله لا يصح وان شرب مالا ليس كالسيف والسلاح والحجر الكبير  
يباح قتله في الاحوال كلها وان قتله دفعا عن نفسه لا يصح **كتاب**  
**الغصب والضمان** ما يصير غاصبا وما لا يصير غاصبا ثم في الرد  
والاسترداد وانتهى وان شمله ان ثم ما يطيب وما لا يطيب ما  
ما يصير به غاصبا وما لا يصير ذكر في زكوة هذا الكتاب اذا  
مراشدا ان ياخذ مال الغير في الضمان على انه لا يملكه ولم يصح وفي  
وفي كل موضع لم يصح للفرقة لا يجب الضمان على الا ان الجاني اذا كان العوان  
بالاخذ فحقه نظرا باعتبار ان الظاهر لا يجب على الجاني انما يجب على الاخذ  
وباعتبار السعي تحت يده في ذلك عند الفتوى وقال استادنا ابو  
الفتوى على ان الاخذ ضامن على كل حال ثم هل يرفع على الاخذ  
ام لا ان كان دفع الماخوذ الى الاذى رجع وان لم يكن عند او سئل  
لا يرفع وان الغنة في حاجة له فربما رفعه عن غيرة المامور باللقاء  
مال نفسه في حاجة له وعلى التفتيل لذي في كتاب الوكاله من  
من اجل عبد الغير كان غاصبا عصبه حتى لو افكر من ذلك العمل يصح  
في باب ما يكون احيالا في البيع من يتوقع جامع خيرا له وفي الحسد  
و دية الضمان اذا اودع حله عند بيعته المودع في حاجته صار  
غاصبا لا يستعمل العبد المشترك او الثابت المشترك باي شيء في قسمه  
هذا الكتاب اذا لم يصر الحائز في الغصب اليه او ليس في شيء وهو  
وهو استعمل لا حفظ والغنص والبنص سواء انصرفوا له في  
الباب الثالث من دعوى الجاهل بخلاف الواسطي والسنائي  
والا يهاجم وفصل المرحلي من الغنص والبنص وهو ما ذكره في المفازة  
غير صحيح قطعا في انه لا يصر ايضا بخلاف ذلك في موضع من جملة ما  
احاطة الحكمي الا اذا خالف في غير الغنص لا يكون استعمله او تنبيه  
لا يكون حفظا اما اذا جعل الحائز الواحد قال بعض المشايخ

لا و ذكره في المفازة في هذا الباب انه يكون وعلم الفتوى  
وفي اخذه في رد فدا اذا دخل الحائز في غنصه فهو استعمل بصر ضامنا  
اليه واليسري فيه سواء وان ادخله في اصبع اخرى لا يكون ضامنا  
لانه ضامن والا فحق حفظ وفي العيون من الحائز اذا احتكم به في  
ممنه صحت له من الناس من يحتكم في ميمنه فان لم يصر فوق حائز  
في اصبعه لم يصح فقبل احمد عليه بعض الحكم طعن بليس حائزا فوق  
حائز فقال ذلك للحكم انشا الى ان ليس باستعمال بل حفظ له واعداد  
الاستعمال الواحد في اليد الجامع الا وهو غريب ذكره في الجمل والي حوض  
شغل عن حائز من كس تحت به المرحلي في بعض اصابعه غير الغنص فسقط  
منه لا قال لا يكون ضامنا وهو ما فيه لا لا هذا منه حفظ لا استعمال  
فان تحت به في غنصه اليسري او اليه فسقط منه صحت الا انه استعمل  
وان تحت به في غنصه فوق حائز لم يصح له هذا حفظ ولم يضر  
والاول ادق واحسن ولو كان المرحلي اولى فتحت به في اي اصبع  
كانت غنصه لان الغنص يتحقق بجميع اصابعه وفي المتقاع عن تحريك  
فمن اخذ حائزا من اصبعه ثم اورد له من كس او اخذ من حله ثم اعاد  
الى مكانه وهو يقيم او لم يعد حتى انقضى من نومه ثم نام فمات اخرى  
في عاده الى موضع الا اعاده في مجلسه ذلك استحسنت ان لا اكنه  
اضنه وكذا الحائز الى اصبع اخرى فلم يرد قول ابي حنيفة و ذكر  
في القناوي ان الصحيح من قول ابي حنيفة انه لا يصح الا بالتحويل  
و ذكر البقالي اذا انتزع الحائز من اصبعه ثم اعاده فيها بعينه  
الا في غنصه في المجلس عند محمد استحسنت في ذلك في القطة  
اذا اخذ لقطه ليعود بها فاعادها الى المكان الذي وجد بها فيه يرى  
من الضمان حتى لو غنصه لا يصح هكذا قال في الكتاب ولم يفعل  
بينهما اذا تحول عن ذلك المكان ثم اعادها او اعادها قبل التحول  
و ذكر الحكمي ما قبله اذا اعادها قبل التحول اما اذا اعادها



قبل التحول اما اذا اعادها بعد التحول لا يبرأ حتى يدفعها الى صلاتها  
لانه صلاتها غاصبا والغاصب لا يبرأ ببرد الدابة الى وسط العضو  
منه وقيل على قول من يبرأ ونظائر هذا في اختلاف الفقهاء يعقوب  
منها ما اذا كانت دابة فركبها ثم نزل ونزلها في مكانها على قول  
ابي يوسف يصير ضامنا وعلى قول رفره ومنها اذا نزع الخاتم  
من اصبع كاتم ثم اعاده الى اصبع بعد انقضاء يومه وعلمه الى يوسف  
رحمه لا يبرأ ولو اعاده الى اصبعه قبل الا نبتاه من التوبة الاولى  
بزى اتفانها ومنها اذا كان ثوبا فلبسه ثم نزعها واعاده الى مكانه  
يخص على قول المختل في هذا اذا لبسه على فجه العادة اما اذا كان  
قبضا فوضعه على ما توعه ثم اعاده الى موضعه لا ضمان عليه بالاتفاق  
لانه حفظ لا استحالة ومنها اذا اقلد سيفا ثم نزعها واعاده ضمن  
عند ابي يوسف وكذا لو كان متعلقا بسيفين فتعلق بهذا السيف  
لا يكون ضامنا اذا اعاده ولعن المسائل باحسانها في غرض المتعلق  
واحد شبح لقطعة شبح البرخي وضو هذه و ذكر البقالي عن  
محمد اذا دخل بيت رجل فحول المتاع من بيت الى بيت او الى صحن  
الدار وانما يستكن الدار علما انه لم يضمن استحسانا اذا اكل هذه الموضع  
في اكله شئ من غير وفيه جمل فضايلة الشمس قد لا يثبت  
في اكل اللقطة وشمس الله الخصى انه لا يضمن ولو حل محل قبيد  
عبد ابق لغيره فذهب العبد لم يضمن الا ان يكون العبد مجنونا في  
يضمن ولو كان هذا العبد مقيدا في بيت متعلق محل رجل قبيد  
وفتح ابي الباب فذهب فالضمان على الفاسخ ولو فتح باب فقبض قطار  
الطير منه لم يضمن وقال محمد يضمن وقال الشافعي ان طار في قور  
ضمن وان ملك ساعة لم يضمن وعلى هذا الخلاف في اكل رباط  
الدابة او فتح الباب ولو حل رباط الرق فان كان يافته دابة  
ضمن ولو كان الشمس جامدا اذاب بالشمس لم يضمن في اخر لقطة

الرخسي واخر غصب القذوري شق راوية انسانه وسال منها  
يضمن ما شق منها وما سأل وما عطب بالسائل منها فان سأل صاحب  
الراوية وهو يعلم بذلك فما سأل بعينه لكن الا انه لا يكون الا شق ضلته  
وكذا في شق ما عمله احوال فما سأل يضمن فان ذهب احوال وهو يعلم بذلك  
لا يضمن الثاني ما سأل بحد كذا هذه احواله في باب الاستحارة على ضرب  
الذين من احوال احوال وفي غصب الواقعات واجازة احوال من هذه  
وقيل في اجازة هذا الكتاب شق منه قصاص اشترى شاة فجاءتها  
ودبحها فان كان اخذ القصاب وشدها لغيره له يضمن الدار وان لم  
يكن شق يضمن في صيد نحو الفوز انه اذا دبح اصبحة الغريم اذ نه  
في ايام ال ضحية جاز استحسانا ولا يضمن لانه لما تعين صيار المالك  
مستوفيا ومن هذا الجنس خمس مسائل لا صحابنا رطبهم احوالها  
هذه الثلاثة اذا اوضح العذر على كائنا وجعل الميراث ووضع لخط  
تحتها في انساك واوقد النار وطبخ لا يضمن والثالث اذا جعل خطه  
نفسه في دورتي وربط الحمار فجاء انسان وساق الحمار حتى صار دقيقا  
لا يضمن الرابع اذا اراد جرح نفسه واما لها الى نفسه في انسان  
واعاده على الرفع فانكسر فمابين ذلك لا يضمن الخامسة اذا اسقط  
عمل انسان عن دابة في الطريق فجاء انسان وحمل بخير دون المالك  
فهلك الدابة لا يضمن لان الدابة نائب دالة في هذه المواضع  
كثيرة في باب ال ضحية من احوال صيد لك في **الرد واله سترداد**  
**وما منع من ذلك وما له منع وكيف التضمن وفيه بعض**  
مسائل ال ستملك ان ادعى على خاله غصبه جارية واقام الدية  
بحسب المدعى عليه حتى يحل لانه ان لم يثبت الغصب في حق القضا لجمالة  
المقصود يثبت في حق الحبس الصرفة في اول غصب الكافي وقد مر  
نحو في مسائل الحبس من احوال ان اذا غصب من اخر عيدا محسرا  
ففسد العدة في يده يضمن الانفصال وكذا اذا كان قاربا فنفسه



الحرفة في يده بعض الفضل وكذا اذا كان قاريا وكفى القربان  
 وكذا الثابت اذا صارت محورا كذا ذكره الشيخ في خواص هذا  
 في القدر في قال اذا غضب عبدا صغيرا او جارية فكلما كان لها ذلك  
 اخذها وكذا اذا سار الحيوانا ولو غضب جارية ثاهله فالتسدد  
 تذيها عنه فربما عيب بعض الفضل ولو كان عبدا اراد فخرج  
 شوه وجهه فليس يعيب والشجيرة عيب فيه وكذا لو كان العوض  
 جارية فصارت محورا ياخذها المالك ويضم فضله القيمة اذا  
 اتخذ كوزا من تراب غيره فالكوك للذي اتخذ في شئع الرب  
 للشيخ في ذكره في اخر باب الميسر في ادب القاضي اذا اخذ  
 التراب من ارض انسان فان كان للتراب قيمة يضمن سواء تمكن في  
 الارض نقصان او لم يتمكن وان لم يكن في ذلك الموضع للتراب  
 قيمة ينظر ان ينقص الارض يضمن والا فلا الفرق بين اخذ  
 التراب والقاحل اختلف المالك في قول بعض ان اوجب اخذ  
 نقصان ربع القيمة فصاعدا فهو قاحل وما دونه ليس وقال  
 بعض ما لا يصلح الباقي لنوب ما فهو قاحل وما دونه ليس  
 واليسر ما يطع والصحة ان القاحل ما يفوت به بعض الغير  
 وبعض المنفعة والميسر ما يفوت به بعض المنفعة اذا تلف احد  
 مصرعي باب انسان او حق انسان او مكعب انسان فللمالك  
 ان يستلم اليه الزوج الا في ويضمن قيمتها في ينوع اجماع الكسبي  
 وبابه دعوى غضب دالة فليقتضاها جها في المفاو في المهلكة  
 ولم تستد لها لم يبرأ اخذ لها في غضب النازل غضب من صبي  
 ما لا يبرده عليه ان كان من القل الحفظ صح رده والا فلا وان كان  
 استهلك الغصوب في فعله الضمان ان كان ما ذونا يبرأ  
 والا فلا ولهذا اختلف في الواتعات غاصب الغاصب  
 اذا ارده على الغاصب يرى عن الضمان كما لو ارده على المالك لئلا

واضح

في اخذ الو دليعة و ذكر خواص اده في نكته المسئلة الاولى  
 وهي الرد على الغاصب براءة غاصب الغاصب اذا ارده على المالك  
 المالك وفي الجامع الاضيق قال ابو القاسم كان خلف بن كوب و ابي  
 مصيب لهما امة لقولوا لا يبرأ غاصب الغاصب بالرد على الغاصب  
 الاول قال صاحب الجامع الاضيق وعندي ان ان كان يبرجوا الله  
 يبريد رده على صاحبه رجوت ان يبرأ الشري قلب فضة بدنيار  
 وقد قنع الدينار ولم يقبض القلب حتى جاء انسان وقبض القلب ثم ا  
 احال المشتري قبضه فهلك في يده لا يضمن الغاصب فقي هذا  
 المسئلة و قيقه وهي ان من غضب من اخرا وشا وقبض الحفظ فاحال  
 المالك قبضه كما احال يرى من الضمان وان انتفع به فامره  
 بالحفظ لا يبرأ عن الضمان لانه لم يحرق قبضه الاول وانما  
 اوج بان تحفظه لانه اذا حفظه براء فعلى هذا لو اوجى اودع  
 رجل مال الغير رجل فاحال المالك براء عن الضمان **ذكر**  
 خواص اده في باب الصرف ومنه تنشعب المسائل فغصب عت  
 لا انسان فاحال المالك قبضه يصح حتى يبرأ الغاصب في اول  
 باب الاجان في عمل التور في كتاب الصرف في مسئلة الاحراق  
 التوب للغصوب اذا هلك واختلف في القيمة فالقول للغاصب  
 مع مميته بالله ما قيمته الا عشر كما يدعي في المنصف الاخر كتاب  
 الغصب اذا استهلك الغصوب وضمنه القاضي ينظر ان كان  
 ذلك فيما يباع في السوق بالدراهم يعوم بالدرهم وان كان يباع  
 بالدرنايين يعوم بالدرنايين وان كان يباع بها فالقاضي بالخيار في  
 الخيار في كتاب الغصب رواية وشريحا واللحم مثلي عند ههما  
 حله فالأني حنيفة وقد رت تمام الكلام فيه في مسائل القرض من  
 ينوع هذا الكتاب الغزل من دوات الامثال في اول اخبارات  
 شمس الائمة في كتاب بمسئلة خرق الحبل فقال خرقه فصل انسان



بالدين ضمن قيمته صكاً في غصب لنوارك قال ابو بكر عليه قبة  
الصك مكتوباً اي الكا غدا مكتوباً اول قيمته وقيل انه نص قيمته  
ما يقوم به عند ما كان الصك لان القيمة انما تعتبر عند من يتلف  
عليه لا من عند المثلث الا ترى ان المسألة اذا اختلفت في الدين ضمن  
قيمته عند الذي قال صاحب الجامع الا ضيق كان شيخنا يقول  
من استهلك لا ضرر صكاً ضمن قيمته صكاً وقال غير نص على قدر  
ما يتفق به صاحبه ولهذا عين المدكور في النوارك وقد كرر في  
غصب لنوارك ان من اخرج الغريم من يد طائفة لا يضمن لكن يعرض  
الا ما مسمى لا يعود الى مثله **الطيب وعلم الطيب** في ذلك  
انما اشترى الطعام بدينار فمضى به حمله الى كل لانه اذا استحق  
الدينار لم يطل الشراء كما لو تزوج امرأة بتوب مضمون يحل له  
الوطى لانه لو استحق التوب لا يطل النكاح ولو اشترى طعاماً او  
او جارية بتوب مضمون لا يحل له الاكل والوطى قبل اذا انفق  
لانه استحق التوب لزمه رد الجارية في اول غصب ستمس اليه  
الشخصي اشترى بدينار فمضى به في الوجه لا يرجع اليه  
اليها ونقل عنها اشارة ولم ينقل اشارة الى غيرها ونقل عنها  
اطلاق ونقل عنها لا يطل التناول من المشتري قبل اذا انفق  
وبعد انفق لا يطل الرجوع المختار للفتوى هكذا ذكرها  
واختار حله فمضى بتوب الواقعات لكن وضع المسألة في ذلك  
مكتسبة في احكام وان شئت لذلك بالدينار المضمون في مكانه  
سواء اذا اكتسب المضمون ثم اشترى به المالك مع الكسب لا  
لا يتصل بالكتيب ولو ضمن الغاصب القيمة عنه الهالك او  
او لا ياتي حتى يوار الكسب لم يصدق بالكتيب في باب اكتسب في  
الغلة في الزيادة **كتاب الرهن** اذا اختلف الرهن  
والرهن فقال الرهن هكذا في يدك وقال الميرزا هكذا في يدك

بعد ما قبضت بحكم الرهن فالقول قول الرهن والبيعة بيعة  
الصيا و لو قال المرتهن هكذا في يدك قبل ان اقضيه منك حكم الرهن  
فالقول للمرتهن والبيعة بيعة الرهن في رهن القدر رهن  
عند قيمته الق بالحق نسبه الى الرهن ثم استعار من المرتهن  
ثم رده الى المرتهن و قيمته خمسة فلهذا عند المرتهن حكمه  
الدين اعتبار قيمته في الرهن يوم القبض الاول ولو كان  
مكان الرهن غصب والمسألة كما اذا فعل الغاصب قيمته حين  
غصبه ثانياً المرتهن اذا ابقى من يد المرتهن وقضى القاضي يسقط  
الدين ثم عاود الى العدل من الاباق يعود على ملك الرهن  
ويكون رهنه لغاؤه عند من يعود على ملك المرتهن وحب  
الغصب اذا قضى على الغاصب بالقيمة ثم عاد من الاباق يعود  
على ملك الغاصب في رهن الاصل الرهن اذا اباغ المرتهن وسلم  
حيز المرتهن ان شأ من الرهن وان شأ من المشتري فان شأ حال  
البيع واخذ الثمن في باب الماذون من بيع لجامع الصغير  
وقد اشارة الى ان البيع موقوف في الشئوع في الرهن ياتي  
في رهنه عند الكتاب الغاصبي بحكم الرهن على البيع لقضا الدين  
وان لا ياتي فالقاضي يبيع وهذا قول ابي حنيفة وقولها لكن هذا  
ان الشرط في الرهن ان يبيع العدل عند حله حل وبها  
العدل او حين لا في كل رهن عند ابي حنيفة بخلاف سائر الروايات  
حين لا يبيع القاضي مال المدون في الميرزا اذا في باب الرهن  
يكتب الرهن العدل وتكون من هذا الجنس في ادب القاضي من  
من هذا الكتاب وفيه الاب والوصي مال الصغير ياتي في الوصايا  
**كتاب الزكاه** رجل اوجده يقتل حل ولم يقتل له اقله  
ولا لا تقتل له لكن لما من رعيه بدله له الحال انه لو لم ياتم اوجه  
يقتله او يقطع يده او يضر به رضى باي حاي على نفسه او تلف



عوض منه كان مكرهاً وتحقق الكراهة في آخر الباب الأول من  
الكراهة شرح عظام المشتري مكرهاً إذا هلك في يد المشتري  
لو فلك من غير بعدة يضمن ويهلك أمانة ذكر خواهر زاده  
في كتاب الكراهة ولفظ لا يراد إشكالاً في مسئلة بيع المكره المكره  
إذا كان كل انسان يظنه أو لا يظنه أو جعل أو لا يظنه أو لا يظنه أو لا يظنه  
أو لا يظنه أو لا يظنه أو لا يظنه أو لا يظنه أو لا يظنه أو لا يظنه أو لا يظنه  
يعني والله أعلم **سبيل الالباق والقبض** إذا قدر على أخذ  
الأبق فالاخذ أفضل وإذا قدر على أخذ الضال اختلف المأخوذ  
فيه وتركه أفضل إذا أتى بالبق فالعاصي أو السلطان بحسبه  
وإذا أتى بالبعد الضال بحسبه وإذا أحسن الأبق فحذاء الله  
وأقام البنية أنه عبده فإن القاصي يحلف بآبته ما بعته ولا يظنه  
في كتاب الأبق إذا أنكر المولى وقال لا عبدك لم يكن البقا  
فالقول قوله ولا جعل عليه إلا إذا شهد الشهود أنه البق أو أقر  
المولى بذلك إلا أن يجب الجعل إذا البق من سيرة تلك الأيام لا  
لا يستحق إلا أن يعين ذرهما ولفظ الورود من سيرة أكثر منها  
والا تفق عليه ما لا عظماء أضيق ذلك من غير أو القاصي في  
أباق الخضر إذا دعه الأبق منها ذون سيرة سفوح حتى يرضخ فالج  
فالرضخ واجب كما أن الجعل واجب القاصي إذا اراد أن يقضي بوجه  
بوجوب الرضخ كيف يقضي القاصي أنه يقوض إلى رأي الأنام  
وقبول أهنة اللقيط يأتي في هذه الكتب الملتقط إذا طلب  
من القاصي أن ينفق على اللقيط فادع القاصي على الابن ج بدلت  
على اللقيط هازفاً إذا اتفق كان له الابن جوع على اللقيط بغير  
إذا أكثر قال شمس الأمانة كان ولاية القاصي على اللقيط متى له  
ولاية القاصي على نفسه ولو قال اللقيط بعد الكراهة اتفق على كماله  
أن يرجع فكذا إذا ادع القاصي لغداً ما ذكره بنفسه المهرخي

وذكر شيخ الإسلام خواهر زاده بعد هذه المسئلة أن القاصي  
لو ادع بآل ثقات ولم ينفق على الابن جوع بدلت عليه فاتفق لعل  
له أن يرجع لم يكره في الكتاب وذكر الطحاوي عن صاحبنا  
أنه يرجع كما أن اتفق عليه بآل بعد البلوغ قالوا الصحاح عندنا  
أنه لا يرجع كان لغداً ليس بآل من ينفق الدار من قبله بشرط  
الرجوع كما لو قال أدركت كوة مالي وقدرت أجاس هذا في كالة  
هذا الكتاب تفسير الفقود لجل خرج في وجه فقيل ولا يعرف  
موضعه ولا يظهر مونه ولا حيوته أو أسرة العدل وقيل يستحق  
ولا حيوته وحكمه أنه حي في مال نفسه ميت في مال غيره حتى أن أم  
الرجل وترك وأمه تأفقود أو ورثة أخرى يوقف نصف  
المفقود فإذا بلغ مقدار ما لا يعيش على حسب ما اختلفوا فيه يقضي  
بموته فترت عنه ورثته القامون للمحال دون الدين ما توارث قبل  
ذلك كان المفقود ما الآن ويرد نصيب المفقود من توارث ما توارث  
الدين ما توارث قبل ذلك إلى ورثته يوم ما توارث كان المفقود كان ما  
حين ما توارثا لمحال لجل ابنه يوقف نصيب المفقود إلى أن يقضي بموته  
فإذا قضى بموته جعل في ماله كانه مات الآن وفي مال غيره ولا يتحتم  
المات من غيره كانه مات حين فقد قيل لغداً القاصي قول المفقود  
حي في ماله ميت في مال غيره هكذا فسر الحاكم في مفقود مختصراً  
فإن مات الرجل وترك ابنتين وابن ابنه وأبنا مفقوداً فإن ابنة  
التفقود اعلى من المفقود حتى تعطى له بنتين نصيبها بيقين وهو نصف  
التركه والباقى موقوف حتى يظهر حاله لأن ظاهره أنه حي فهو له وإن  
ظهر أنه كان مات فنسب إلى ابنتين تمام الثلثين والثلث الباقي  
لابن الابن وإن كان المال في يد ابنتين لا يخرج المال من أيهما  
لكن يقضي لهما بالنصف والنصف للابن ترك في أيهما من  
غير أن يقضي لهما وإن ادعنا أن المفقود ميت والمال ليس



ليس في ايديهما يعطى لهما النصف ايضا وان كان في ايديهما لا  
لا يحج وموضعه كتاب الفقير القاضى جعل ابن الفقير وكيلة  
في طلب حقوقه في ابي الباب الثاني والاربعين من شرح ادب  
القاضى المعنى في موت الفقير موت الاقرب ان لعله اعني الفقير  
على قول الفضلي والحامدي تسعون سنة **كتاب الوصايا**  
في الفاظ الوصية ومن يدخل او لا يدخل ثم يصر في الاب والوصى و  
القاضى في الركة وما لوصى ثم الوارث والركه والركه ثم تصري  
المريض في الالفاظ الحارث في الوصية ومن يدخل في الوصية ومن  
لا يدخل في الوصية فاد على المتكلم قبله او صيت لهذا كذا في الوصية  
يعني نعم لا تقبل ولا تصح وكذا الوصية وكذا الشراذه اذا قبل له شهد  
عليك كذا فاد في براسه يعني نعم فرق بين هاتين المسئلتين وبين  
المعنى اذا سأل في مسألة فاد في براسه يعني نعم يجوز ان يؤخذ  
بقوله في طلاق الواثقات في مسألة الكرامة في بين من انذر  
أبد وذكر مسألة الشراذه هناك غير ما ذكره هنا الوكالة بعد موت  
الموكل وصاية ويصير وصيا والوصاية في حال حيوة الموصى وكالة  
علم ان كل واحد منها يتعقد بلفظ الاخر والعبة لحالة الحيوة وبعد  
المات في ادب القاضى وتذكر منه في اول كتابه الوكالة تعليق الوصية  
بالشرط جائد لان الوصية في الحقيقة اثبات الخلة في الوصية للسند  
لا يجوز عند ابي يوسف وعند محمد يجوز ولو قال تتفق عليه جان بالاف  
بانه جماع في وقت واقعات الناطق رجل له على اخو دين فاد في  
ذلك الدين بعينه لا بشان صح فانه لو اوصى للجنين صح في احكام  
الجنين من اقرار حق الزادة اذا اوصى لبينى فلا لا يدخل الدكود  
فيه دون الاناث وذكر شمس الدين في حوالته زاده ولد البنت  
لا يدخل في الوصية ولا في الوقف في ظاهر الرواية وفي رواية  
الخصافي عن محمد يدخل كفي الرواية منصوصه في الوقف غير

ان الوصايا والوقف واحد والفتوى على ظاهر الرواية وفي  
الكافي وعصام والقنوري والسيرك يدخل ولو ان كنت وذكر الخصافي  
عن محمد عن ابي حنيفة انه يدخل وفي فتاوى ابي الليث في الوقف  
لا يدخل وعلم الفتوى اوصى لو لدوله لا يدخل الذكور والانا  
وفي كفاية البرقي اوصى لبينى فله لا يدخل بعين يدخل فيه الذكور  
والاناث عندنا وهو قول ابي حنيفة الاول وقال اخي لا يدخل  
فيه الاناث اوصى بخمس مائة لفلان وبقية الثلث للفقراء فله في  
هل يدخل هو مع الفقراء في الوصية للفقراء اختلف المشايخ فيه وفي  
في اول وصايا النوان ل اذا اوصى لبينى فله لا يدخل في  
في الوصية لفقراءهم خله في مالوا اوصى لا قربانهم يكون شمس الدين في  
في اول السير المعنى وتمام هذه والتي قبلها في وصايا الواقعات  
اذا اوصى لبينى فله لا يدخل في اوصى لبينى فله لا يدخل في  
في التيب والترك في وصايا ابي حنيفة في الباب الرابع ولو اوصى لبينى  
لموالية بثلث ماله وله امر الى اعتق ويوال اعتمه فالوصية باطل  
حتى تسمى كمالا لربعتين اوصى فاد اماك قبل البياك لا تنقل الوصية  
وعن ابي حنيفة ان الوصية جائز وقيل ماله يكون بين الفرقتين  
لان اسم المولى يتنا ولم يسمي واحدا وهو العتق فصار كالا اسم العام  
وعن ابي يوسف روايتان في رواية تجوز الوصية والثالث لموالي  
اعتقوه بنوع ترجيح وهو كونه شركا او مجازاة لا نعامه وفي رواية  
جوز والثالث لموالي اعتمه بنوع ترجيح وهو قصدر نامة لا نعام في  
في حق المعتق وعن محمد الوصية باطله الا ان يصطليح القائل ان  
انه ياخذ الثلث بينهما كما انه اقر فقال لا حل لبينى التي  
على القنوري لم لا قدر فاسد الا ان يصطليح فيصح ويكو الله في  
بينهما ولو قال لا اكمل موالى فله لا يضر في اليها جميعا حتى لو كمل  
ثلثه من الفرقتين بخلاف في شرح وصايا الجاه لعالم العلما



الموصي اذا قال اوصيت الى فلان في ثلث ما لي نصفه حيث  
 شاء جاز له ان يضعه في نفسه ولو قال للوصي اعط الثلث  
 من ثلثي لا يحون له ان يضع في نفسه لانه صار موقفا بالاضافة  
 اليه والعرفه لا تدخل تحت الثلث وقلد في كتاب النكاح نحو هذا  
**مسائل تصرفات الوصي والاب والفاضي في الزكوة والوصي**  
**الوصي** اذا باع الزكوة وفرادين مستغرق او لا والورثة  
 حضورا وغيب صغارا وكبارا اجل له في شفعة خواله زيادة  
 وهي على الاستقصاء في الباب الثالث والفتي من شرح اذ الفاضي  
 وصي الميت اذا باع الزكوة لقضاء الدين في الزكوة والدين غير  
 محبط جاز عندنا الى حنفية خلق فالحالها واذ لم يكن في الزكوة دين  
 لكن في الورثة صغر فباع الفاضي كل الزكوة تغد عند ابي حنيفة  
 في اول شفعة الحاج مع الوصي اذا باع الزكوة وفي الورثة صغارا  
 وكبارا حضورا يتغدا البيع في الكل وان لم يكن في الزكوة دين ولا  
 وصية بشئ يحتاج الى بيع شئ من الزكوة يتغدا عند ابي حنيفة  
 وان كان فيها دين غير مستغرق او وصية غير مستغرقة بيع نصف  
 العقر والكبر بغد الدين اجماعا وبيع نصف الصغر فيما زاد  
 على الدين وقلد بيع نصف الكبر مع عندنا الى حنفية وآله صل  
 عندنا الى حنفية اذا ثبت للوصي ولاية مع بعض الزكوة يثبت  
 ولاية مع الباقي اذا كان الورثة كلهم كبارا اغذا ملك الوصي بيع  
 المنقول ولا يملك بيع العقار ويملك اجارة الكل في وصايا خواله  
 الوصي اذا ارشترى شيئا من مال اليتيم لنفسه يجوز عندنا الى حنفية  
 اذا كان خيرا لليتيم وهو احد الورثة **وايشترى** عن ابني يوسف ولفوق  
 قوله الاخر ذكر الفاضي على الدين في شرح زياد الله وشمس  
 الائمة السخسي في شرح وصايا الى الهمل وفي رواية اخرى  
 عنه لوقول محمد لا يجوز بكل حال وابو الليث ذكر قول

ما

الى ليرفع مع محمل في مختلفاته ثم فسر شمس الائمة السخسي في اخ  
 في شرح ادب الفاضي في الباب السادس والستين منه اخبرية  
 بما اذا ارشترى ما يساوي عشرة بخمسة عشر فصاعدا فهو حق  
 لليتيم ومكانه لا واذ باع منه مال بنفسه ما يساوي خمسة  
 عشر بعشرة فهو حق ومكانه في قوله بحفظ وفيه يعني وفي زياد الله  
 تاج الدين ذكر ما يساوي الفابتيا في مائة وقلد لنفسه الغيب المير  
 والفا حشر في بيع هذا الكتاب ولو باع منه عبد القاي في الهبة  
 بيع الوصي عقار اليتيم محمل فتمه يجوز ولم يشترط في الكتاب  
 شيئا اخر قال شمس الائمة الحلواني هذا جواب السلف اما جواب  
 المتأخرين انه انما يجوز باحدى شرائط ثلث اما ان يرغب فيها  
 رجل بضعه قيمتها او للصغير حاجة الى قيمتها او على الميت دين ولا  
 مال له الا لعنا وفيه يعني في ادب الفاضي في الباب الثالث والستين  
 وفي الواقعات وفي الاب افتتيا بظاهر الرواية انه يمكن ان يبيع  
 ماله من ابنه او يشترى مال الابن لنفسه بشرط ان لا يتضرر  
 الصغير فانه لو باع بمثل القيمة او ارشترى بمثل القيمة كور وفي الوصي  
 بعد ان يكون خيرا لليتيم ونفسه الخيرة ما ذكرنا الا ان العقار  
 اذا اراد بيعها على قول المتأخرين لا يجوز الا بضعه قيمتها  
 وهذه اختلفت الوضع واختلفت التقنين وافتتيا بكل لنفسه  
 في موضعه رجل مات وترك اولاد صغارا ولم يوص الى احد وترك  
 ابا يملك الاب ما يملك الوصي فان كان الميت اوصى بشئ كان للاب  
 ان يتغدا الوصية وان كان في الزكوة دين فباع الاب العقار  
 او العرض لقضاء الدين لم يكن له ذلك فرق بين الحد والوصي  
 فان الوصي الالب ان يبيع الزكوة لقضاء الدين ويتغدا الوصايا  
 وليس للحد ذلك ذكره الحصان في باب الرجل يوصي الى من لا يجوز  
 اليه الوصية قال شمس الائمة الحلواني بحفظ لغز من الخصاف



فان محمد لم يذكره في المبسوط ورواها في يد فان محمد اقام المحل  
مقام الاب فانه قال اذا ترك وصيا وابا والوصي اولى وان لم  
يكن له وصي فالاب اولى ثم ثم الى ان قال فوصي الجدة وصي العم  
القاضي والخضاعي بين ويقول الخضاعي يعني الصغير اذا ورث  
مالا وله اب مبدى ومسرف يستحق المحل على قول من يرى المحر  
لا يثبت الولاية للاب قاله شمس الامة لعلوا في رده في شرح  
ادب القاضي للخضاعي القاضي اذا قضى وصيا لليتيم فهو كترية  
وصي الاب لكن اذا جعله وصيا في نوع يصير وصيا في ذلك النوع  
خاصة بخلقه وصي الاب من ادب القاضي في الباب الثاني من  
الثامن والثلاثين الوصي من جهة الميت اذا كان عدلا كافيا  
لا ينبغي للقاضي ان يعزله وان لم يكن عدلا يعزله وينصب وصيا  
اخر ولو كان عدلا غير كاف لا يعزله لكن يضم اليه كافيا ولو  
لو عزله ينعزل وكذا لو عزل العدل الكافي ينعزل هكذا ذكر  
لهنا وذكر القدر في ليس للقاضي ان يخرج الوصي من الوصية  
ولا يدخل فيها غيره معه فان ظهرت منه خيانة او كان فاسقا  
معوفا باللساخرجه وبغيب غيره ولو كان ثقة ضعيفا دخل  
معه غيره فلهذا قال في شرح الطحاوي وهكذا ذكر في وصايا  
الاصول لكن لم يذكر انه لو عزله ينعزل وذكر القاضي ان الوصي  
اذا عجز عن القاد الوصايا فالحاكم ان يعزله لان فيه صول  
مال الميت الوصي اذا قدم غريم الوصي الى القاضي فاقرأ الغريم  
بالدين والموت وانكر الوصاية الى المدعي قال القاضي ان شا  
جعل هذا المدعي وصيا وان شا جعل غيره وصيا في اخم الباب  
الثاني من السبعين من ادب القاضي اقراض الاب والوصي  
مدكور في باب من القضاة من قضاة اجماع الصغير والوصي  
لا يمكن والقاضي يمكن وفي الاب اختلاف في المسألة واختلاف

19.  
واختلف في الروايتين ذكرهما في الباب الثامن والثلاثين من  
شرح ادب القاضي والله صرح انه بمنزلة الوصي والاب والوصي  
والقاضي يمكنه ان ياربع في هذا الباب ايضا وذكرنا في  
الوقايين القاضي والاب في اقراض مال الصغير ان الاب او الوصي  
لو صرف مال اليتيم الى نفسه بحكم القرض جاز ان كان له ملك عليها  
ذلك ذكره للوقايين بين القاضي وبين الاب مطلقا اقراض مال  
الصغير وذكر في وصايا المشتاقين فيل ليس للوصي ان يستقرض  
من مال اليتيم في قول ابى حنيفة قال محمد واما ان ارى ان افعل  
ذلك فمما في يده من مال اليتيم وله وفاء لذلك فلا بأس به الاب  
او الوصي ان ارهن مال اليتيم بدين نفسه جاز استحسانا والقاضي  
ان لا يجوز وقد روي عن ابى يوسف انه اخذ بالقياس في مختلفات  
ابى الليث ولو قضى الوصي دين نفسه من مال اليتيم لا يجوز وا  
والاب لو فعل ذلك جاز لان قضا الاب دين نفسه من مال الصغير  
بمنزلة بيعه مال الصبي من نفسه والاب يملك ذلك بمثل العدة والوصي  
لا يملك ذلك الا اذا كان خيرا لليتيم على ما ذكرنا كذا ذكر القاضي الامام  
صدر الاسلام وذكر شمس الامة المشي في مسألة رهن الوصي متاع  
اليتيم في حوزة راية ابى يوسف في باب رهن الصبي والولد من  
كتاب الرهن وسوى بين الاب والوصي في قضائهما دين نفسيهما من  
مال الصغير فقال الا ترى انه ليس لهما ان يعضيا دينهما من مال  
الصغير فكذا لا يكون لهما ان يرهنا فيحل على ان في المسألة روايتين  
وذكرنا في في اول رهن واقعا فقال ذكر في اجماع الصغير  
ان الاب ان يرهن مال ولده بدين نفسه وفي بيع بشر من الولد  
انه لا يجوز فعلى هذا لا يجوز بيعه بصدق او امانة وفي اجماع الصغير  
ان ارهن متاع ولده الصغير بدين نفسه وقمة الرهن اكثر من الرهن  
فذلك عند المذاهب انما يضر الاب مقدار الرهن لا ما زاد ولو كان



ولو كان وصيًا ضمن القيمة لان له ان يتقبح بمال ولده خله  
الوصي ولو رغب الوصي شيئا من مال الميت في نفقة التيمم استحق  
شيئا كان باعده الميت ثم ترجع الميراث الميت في الميراث لا  
له يجوز لان هذا لم ينزل دينا على الميت وتوردها باعده الميت  
بعض جاز رغبته والميت كونه تمامها في باب رغب الوصي والوالد  
نفسه نفس الاصل الاب والوصي مملوك لا يزوج امه الصبي ولا  
ولا مملوك لا يزوج عبده وكذا لا يمكن له تزوج امه من عبده استحقا  
اله زواجه عن ابي في المادون في وسطه باب كتح العبد  
والاماء من كتح الرخصي ونقل عليك الوصي يزوج امه ياتي  
في ما دون هذه الكتاب وقد روي من هذا في كتح هذا الكتاب  
وصي احوال بمال التيمم يجوز لكن بشرط ان يكون الثاني امه امه  
من الله وان كان مثله له يجوز والنفق بين البيع والحواله  
في وصايا خواتمه وبقول الوصي من نفقة الصبي ياتي في  
كتاب النفقة وصي الميت اذا اراد قضاء ديون الميت من الزكوة  
ويحذف ان يظهر عنهم اخ فخص نصيبه فان الزكوة اذا كانت  
من جنس حق الزعم الذي يظهر بضم بغير ما يصيب هذا الزعم  
الذي يظهر ولو كانت الزكوة عروضا وباع الوصي من الاجنبي  
واخذ النكس وفضي دين الزعم كذلك يكون فالمحكمة في ذلك  
ان يبيع من الغنماء شيئا من الزكوة بدونهما اذا كانت الزكوة  
عروضا حتى لو ظهر عنهم اخ لا يصح الوصي في الباب التاسع  
من بيع احواله اذا كان في الزكوة دين والوصي يعلم ولا يبيع  
على ذلك ما اذا يطلع الوصي اختلفوا على خمسة اقوال والمختار  
ان الوصي يودع عنده من له الدين من جنس الدين اذ يبيع منه  
شيئا بحسب الدين ثم يادله لورثته ويقول لهم خاصم انكم في  
استحقاق الودعة والدين في الباب السادس والسبعين

على

من شرح ادب القاصي الساطع اذا طلع في مال التيمم فاعطى  
الوصي شيئا من مال التيمم ان امكن الوصي دفعه فله من غير ان يعطى  
شيئا له يحل له الة عطاء ولو اعطى بضمير والة حله الة عطاء  
ولم يقضى في اخرا لسان السادس والسبعين من ادب القاصي اذا بلغ  
الوصي فقال الوصي اديت خراج ارضي عن عشرين مائة الوك  
وقال الة مائة ابي منذ عشرين سنين قال قول الله بن عبد محمد  
وعند ابي يوسف القول للوصي في الباب الثالث والسبعين  
القاصي هذا واجتنبه **مسائل الوارث والركبة والدين للوارث**  
ان الخاصم غنماء الميت الدين الميت عليهم دين سواء كان على الميت دين  
اولم يكن وهل له ان يقبض بضمير ان لم يكن على الميت دين يقبض  
سواء كان الميت وصي ام لم يكن وان كان على الميت دين بخاصم ولا  
يقبض بل يقبض الوصي في المادون الكسب والقراب اذا لم يكن له  
مدون الميت الى وصي الميت بصله او لم يكن له وصي فذفع ابي  
بعض الورثة يدل عن نصيبه خاصة في ادب القاصي اذا كان الميت  
وديعه عند النكاح وفي الزكوة دين فذفع المودع الوديعه الى  
الوارث بعنه او القاصي بضمير هذا واجتنبه في باب من القضا الذي  
يكول من الوارث اذا بالشهود في اخي الجامع مدون الميت اذا  
فضي دين الميت الى دائن الميت كان ذلك مملوكا لداين الميت في اخي  
كنا لة جامع حق العزاة ذكر في قضاء العيول ميت له على رجل  
الف درهم فقضى مدون الميت الف الف الى دائن الميت والميت  
وصي بضمير قال محمد اذا كان حيا قضاه قال لعله الف التي  
لعله ان الميت علم من الة الف التي لك عليه فهو جاز وان لم يكن  
قال لعله ان كان قضاه الة الف للميت فهو مشيع والة الف عليه ولو كان  
عند رجل الف درهم وديعة له خرو على المودع الف درهم لرجل  
فقضاها المودع الى الذي له الدين فان ساء المودع اجاز القضا



وان شأ رضى المودع وسلم المال للذي قضى له من متطوع وذكر  
قبل هذا رجل في يديه الف درهم وديعة لرجل مات وعلمه الف درهم  
دين معارفها عليه وترك ابنا معروفا فقضى المستودع الالف  
للغريم لم يضمن لان الالف للميت وقيل قصده الى من له الحق وهو غريم  
الميت وليس له دين ميراث حتى يقضى الدين له من الالف رواه في تمام  
عن محمد وذكر قبل هذا قال محمد قال ابو حنيفة وابو يوسف هما  
من مات وله علة لم قل كانت على الف درهم على الميت دين الف درهم  
فقضى المكاتب للغريم قضا عما له من ماله على مولاة بعول اخر اوصي  
ففي القياس باطل ولا يعق المكاتب باذا المال الى الغريم في التركة  
المستغرة بالدين يطالب الوارث بقضا الدين فاذا قضى من ماله  
اخر لا يصح منه عا بل يصح التركة مشغولة بدنه حتى لا يملكها  
الوارث امتياز الى ذلك في الماذون الكبير حتى يعزله فانه قال  
لومات وترك اثنا وعشرين مستغرة فادرك له من  
لهذا العبد في التجارة لا يصح كانه لم يملكه ولو استعرض الوارث  
وادى دين ابيه ثم اذن له هذا العبد في التجارة ايضا له بحقه لانه  
لا يملكه انما يملكه اذا ابراء الغريم الميت عن الدين او افاض الوارث  
من مال نفسه على سبيل التبرع به قال ذلك وقت الازاء اما  
لو ادى من مال نفسه مطلقا فيستوجب ذلك دين على الميت  
فصحة التركة مشغولة بدنه فانه يملكها الوارث اذا قضى دين  
الميت يرجع في التركة كما تكفيين في وصايا وقعات الناطق  
وسيا في تمام هذا في كتاب القسمة استغرق التركة بدلين الوارث  
اذا امكن هو الوارث لا غيره بمنه الوارث في الباب الرابع عشر  
من دعوى لجامع الوارث اذا كان له الوارث مملوك يبيع التركة  
المشغولة بالدين المحبط الى بر صفا الغريم حتى لو باع لا ينفذ  
وكذا المولى اذا اجه على العبد الماذون وعلمه دين فله حصة



ليس للمولى ان يبيع هذا العبد ولا ما في يده انما يبيعه القاصي  
في اخي باب الميراث من مختصر عظام وقيل في تمام هذا في يوحى  
هذا الكتاب ان تركه فراه دين غير مستغرة فقصبت ثم جاء القصر ثم  
فانه ياخذ من كل واحد ما يخص بغيره من الدين حتى لو كان الدين  
الدين الف والتركه ثلثة الالف وقسمت بين ثلثة ثلثين ياخذ  
من كل واحد ثلث الالف وهذا اذا اختلف عند القاصي حصة الما  
اذا اختلف باحد ثم ياخذ منه جميعه كما في يده في اقراره في اقراره  
**نصف الميراث بعد تنفيذ الوصية في الميت القيمة وقت**  
**القسمة في اخي المكنت والغلة في الزيادة في الميراث اذا اختلف**  
عبد في مرض موته ولا مال له سواه فعتقه موقوف عندا حتى يملك  
حتى لو شهد هذا الموقوف لا تقبل شهادته لانه من الموقوفات التي  
لا يحتمل الغش بعد النفاد فتوقف في الباب الثامن من الميراث  
الثاني من الزيادة فلو اختلف الموصي له والورثة الى الميت  
اعتق هذا العبد في مرضه ام في صحته في كتاب الازاء مع  
احنا من هذا الفصل الميراث اذا باع شيئا بمحاباة يقال للمعسر  
رد في الثمن الى تمام الثلث ويغشخ وليس له ان يرد شيئا من المبيع  
في باب الميراث من مختصر هذا الكتاب يبيع الميراث بالمتافع يعتبر  
من جميع الما في اخي مكاتب شرح لجامع وكذا الواجب الميراث اذ  
يدون اجر المثل لا يعتبر من الثلث لانه لو اعد لها جاز ولا يعتبر  
من الثلث في فتاوى الفضلي **كتاب الوقف** ذكر في هذا  
في وصايا هذا الكتاب ان تعليق الوقف بالشرط جائز في اخر  
كتاب الوقف واذا شرط الواقف ان ابطال القاصي هذا الوقف  
فهذه الا راضى باصلها وغلتها وصيه من لفه لانه جاز في مختصر  
الكا في الوقف على قول من صح اذا اضاف الى ما بعد الموت  
حتى لطمح بالاجماع يعتبر من جميع المال لانه صح للمال نص عليه في اخي



وقف المختصر في مسئلة اختلاف فيها الى يوسف ومحمد حمدا لله  
 على قولنا الى يوسف حمدا لله لا نه هو الجواب في تلك المسئلة اذ قال جعلت  
 غلة دارى هذه المسالكين فهذا انه زعمنا اذ قال جعلت غلة الدار  
 للمساكين فهذا انه بالصدق بالدار على المسالكين عرفنا وبخاصة هذه  
 المسائل في باب الصدقة من كتاب الحجة يخرج منها شيئا للفتوى اذا  
 قال اذا اندران يتصدق بهذا العبد على الفقراء وبهذه الدار فتصرف  
 بغيرها يجوز الوقف على اقرباء الرسول عليه السلام جائز وان كانت  
 الصدقة لا يجوز لهم في اول وقف شرح خو الفرائد والوصية  
 للمسلمين في وصايا هذه الكتاب اذ اوقف وشرط لنفسه ما دام  
 حيا على قول من قال لا يصح هذا الشرط تبطل الوقف بغير  
 مراده في وقعه والفتوى على انه يجوز بشرطه اذ اوقف بقصر  
 وشرط ان يدفن فيه نفسه او خانا وشرط ان يتنزل هو فيه ليصح  
 بالاجماع ذكره خو الفرائد وقف المنقول اذ كان يتعاجز وان  
 كان مقصودا ان كان مقصودا اكراما او صلة خا بجوز استحسانا  
 وان كان غير ذلك ان كان متعارفا فيه اختلاف وان كان غير  
 متعارفا متعارفا له يجوز كنيته في شرح الوقف اذ انفق الميت  
 فافترسه السبع او جعل للميت حصرا او حرم المسجد ليعود الى ملكه  
 في باب الوصية لاهل الزمة من الزنادك والجواب ان الكفر يعود  
 الى ملك المكفر عند ابي يوسف ومحمد حمدا لله واذا اشترى حبيشا  
 او حصيرا او قنديل للمسيء ثم وقع الاستغناء عنه عاد الى ملكه  
 ان كان حيا والى ورثته ان كان مات وعلى قول ابي يوسف بيع وحر  
 ثمنه الى حواج المسجد وان استغنى عنه هذا المسجد يصرف الى مسجد  
 اخر وسياقى في احواله نحو واذا حب الوقف لجوز ان يحول النقص  
 الى موضع اخر ينصرف لهذا الباب وفي السير القبيح ان السبل الوقف  
 باطل الا رواية عن ابي يوسف اهل المسجد اذا باعوا اخفض المسجد

او خازنه او نعتا قدرها خلقا بحوزة المسكين ان يرفع الى  
 الحاكم هكذا ذكر في فتاوى سمرقند ونحو لا نفى بالجواز الى باع الحاكم  
 ذكره في صلوة هذا الكتاب بحوزة له اتفاق على فتاوى ديل المسجون من  
 في وصايا واقعات الناطق في القاصي اذا اجرتم عزلا لا يبطل الا جازة  
 في واقعات الناطق وفيه ايضا اذ كانت الارض وقفا على كعوم فاجزها  
 وصي الميت ثم مات بعض الموقوف عليهم لا يبطل الا جازة اذا مات  
 المتولي والواقف حي فالراي في نص فيم اخر الى الواقف لا الى القاصي  
 فان كان الواقف ميتا فوصيته او لى من القاصي فان لم يكن اوصي  
 الى احد فالراي في ذلك الى القاصي كتبت هذه الجملة في اخر وقف  
 الكافي ليس للمتولي ان يستبدل على الوقف للجماعة في وقف مؤخر  
 وسياقى في الودعة مسئلة الوقف وقدره في الودعة مشترك من  
 من الودعة ان الفتوى في جواز الوقف وعلى قول ابي يوسف  
 ومحمد حمدا لله وحل ما له يحصل من محمد ان يكون له عيشة وقال  
 ابو يوسف ما به وقال ابو عثمان قول ابي يوسف احب الى في الجامع  
 الا صبى والكلام في الكثير والقليل من الغناء حتى يكون الشركة  
 خاصة او عامة ينظر قبل باب ما اصاب من الشرح الصنف  
**كتاب العامر** اذا قال احزنك هذه الدار شهر الغرضي  
 او لم يقل شهر لا يكون عال به في هبة خو الفرائد اعاد ابته الى الليل  
 فهدى قبل الليل له نصي وان هلك في اليوم الثاني قال في الكتاب  
 لا نصي واخلق المتاح في ذكر من منهم قال انما نصي ان لو انتفع  
 به في اليوم الثاني حتى يصير غاصبا ونحو الفاء لا انتفاع بها بعد  
 مضي الوقت اما اذا لم ينتفع بها في اليوم الثاني لا ينضم كالمودع  
 اذا امسك بعد القبض المدة باله قال له المالك احفظه يوما فحفظه  
 ثم هلك في اليوم الثاني لا ينضم ومنهم من قال وهو سمس الامدة  
 السخسى انه ينضم على كل حال وفوق بين الاعاد والودعة

ان



من وجهي احدهما ان المستعير انما امسكه مال الغير بعد المدة  
لنفسه لانه يحسكه بقبضه السابق وقبضه السابق كان لنفسه  
الا انه لما كان ذلك القبض في المدة ما ذونا في لم يجب عليه الضمان  
فاذا انتهت المدة فالقبض يعود لك غير ما ذونا في فلو لنفسه  
فكذلك سب الضمان ولا كذلك المودع لانه يحسكه للمالك لانه  
يحسكه بالقبض السابق وذلك كان للمالك الثاني مؤثر رد الاستعارة  
على المستعير فكذلك المالك قال له "مرد على بعد القضا المدة" فاذا  
لم يرد كما ان امتنع عن الرد بعد طلب المالك فيصير له مائنا ولا  
كذلك المودع قال مؤثر رد المودع ليعتد ليس عليه بل على المالك  
استعار دابة للحمل فله ان يعير غيره لان الناس لا يتفاوتون في الحمل  
في عارية الخاتم الصبي للبرذوي اما اذا استعار دابة للركوب  
او ثوبا لللبس فقبل ان يركب او يلبس لا يعير غيره للركوب واللبس  
لا يضمن فبعد ذلك لو ركب بنفسه او لبس بنفسه فله ان يعير غيره  
نفس البرذوي في هذا الموضع انه لا يضمن فظا لغير ما ذكره شمس  
الائمة وخوالفوا لانه انما لا يضمن في شرح المختصر استعار دابة لركوبها  
هو لا يعير غيره وان استعار لها مطلقا كان له ان يعيرها غيره  
للمركوب وغير ذلك وكذا الثوب وكل ما يتفاوت الناس في استعماله  
به اذا استعارة مطلقا كان له ان يعير غيره استعار الدابة مطلقا  
فله ان يعير وكذا في الحارات المتعد هل يمكن ان يذاع اختلاف  
الشاخ فقه قال الفضل بن ابى الليث يمكن وهو اختيار مسأله  
عراق واليه مال الاله جل برهان الدرس وقال بعضهم له يمكن  
قال طرس الدين وحلت الرواية منصوصه ان المستعير لا يمكن  
الذاع الاستعارة من اخذ الدابة ليجعل عليها خطه فيعت المستعير  
المالك مع وكيله ليجعل عليها خطه ليجعل الوكيل طاعا ما لنفسه لا يضمن  
نفس في باب خصوصية المتفاوتين من كتاب الشركة ولهذا يجب

وان كان المثل في يده  
فما عتد له عاره انما  
له ماله عاده ولا  
مستدرك لرداع

استعار ثوبا ليكره ارضه وعين الارض وكره ارضها اخرى  
فوطب الثوب يضمن لان الارض تختلف في الكرب صعبه وسهولة  
بمتركة من استعار دابة ليدرك اليها ان معلوم فذلكها في حال  
اخر فقد المسافة كان ضاقتا فكذا لو امسك الثوب في بيته ولم  
يكره حتى عطب ضمن ايضا لانه ليس له ولاية الامساك لعدم الرضا  
من المالك وكذا في الخرافات اذا امسك ولم يدرك في حال  
والعارية المستعيرة اذا اوضح المستعار بين يديه ونام لا يضمن لان  
هذا يحفظ عادة لكن بعد اذا نام جالسا اما اذا نام مضطجعا  
يضمن وقوله في مسائل السرقة صبي استعار من صبي ثوبا كالقردوم  
او الفاس ونحوه فاعطاه والمستعار للمعطي فربك في يد الصبي  
ان كان الدافع ما ذونا له شئ على المستعير انما يجب الضمان على الدافع  
لانه ان كان ما ذونا صحيح منه الدفع وكان الهالك كحاصلا عند  
تسليطه وان كان الدافع محجورا يضمن هو بالدفع ويضمن الثاني  
بالاخذ منه لان الاول غاضب والثاني غاصب الغاصب  
**كتاب الرد دعة** المودع ان يحفظ الرد دعة على يد من في عياله  
وتفسير من في عياله في هذا الحكم ان يساكن معه شوا كان في  
نفقة اوله في ودعة النوازل والواقعات اذا اودع  
رجله في عيال انسان فله دفع المودع الرد دعة الى من يعوله  
لا يضمن في اخذ السرقة اجماع ينظر المودع اذا بعث الرد دعة  
على يد ابنة الذي ليس في عياله ان كان بالغ يضمن والا فلا  
في ودعة النوازل اولا اودعت ودعة فدفعت الى  
زوجها لم يضمن وان لم يكن الزوج في عياله لان العبرة في هذا  
الباب للسكنى الا يرضى الا ان كان ساكنا معها وليس في  
عيالها فحينها من المنزل ومن كالمتركة على الاله لا يضمن  
وكذا المودع اذا دفع الرد دعة الى عبده او الى اخيه الذي



الذي استأجره مشاهير له ليضرب المودع اذا اراد المودع  
 الى عبده الذي استأجره ليضرب المودع اذا اراد المودع ان يضر  
 عيال المودع ذكره ابو اللث والقديوني والخسعي انه يضر  
 ويبيعه في ذكره في سرقه الحاج انه لا يضر ولو على الوارث  
 بعد موت المالك وفي الشركة ذكره في وصايا هذا الكتاب  
 المودع اذا اراد المودعة الى المودع ثم جاء مستحق واستحق المودعة  
 لا ضمانا له على المودع فترى بين يديها اذا اراد المودع  
 ان يضرها الى رسولها فذبح فويلد في يد الرسول ثم جاء  
 مستحق واستحق فان شاء المستحق ضاع المودع وان شاء ضاع  
 المودع وان شاء ضاع الرسول الغاصب اذا اراد المودع ثم رده ملكه  
 المودع بئى المودع عن الضمان المستبضع لا يملك الا كصانع  
 والا يلداع في وداعة الكا في الي كيد بالبيع لا يملك الا بلداع  
 من الاجنبي والا في الوصي والقاضي يملك في الوصايا  
 اذا استأجر رجل لرجل له شيئا لم يملك له شيئا الا بعد اذ اراد  
 فويلد كذا ان رجل غايبا فترك المودع على يدي رجل ليوصله  
 الى ذلك الرجل كذا ان لا يضر ينظر في اجارة خواهره في اتان  
 الاستيجار لرجل الكتاب قبل باب التقاض الاجارة كذا قال  
 المودع سقطت من فضاعت (وقال بيفتاد لا يضر ولو قال  
 بعلندم ضي ولو قال وضعتها بين يدي ثم تمت ونسيت ليضرب  
 في وداعة النزال وفي اجارة اذا قال المودع لا ادري اضعف  
 ام لم اضع ليضرب وان قال لا ادري اضعف ام لم اضع لا يضر  
 كذا اجابة ابو نصر عن علي بن الحسن وفيه ايضا اذا خرج رجل من حمام  
 عن صاحب الموب في خيل الشوب والتبا في يده فلم يضره ضامنه انه  
 صاحب الموب يجب ان يضر قيا ساء على سبيله بخان او دغ  
 رجلا عبدا فبعته المودع في حاجته صار غاصبا له في اخر

وداعة خواهره زاده وقلوبه في غصب هذا الكتاب او دغ حله  
 الف درهم فحارس في عيال المودع وخطبه بداره اخر لا يضر المودع  
 انما يضر المودع لان فعل من في عيال المودع انما يجعل كفيل  
 المودع فيما كان من في العيال ما يورث من المودع في اول كتاب  
 المودعة الصبي الذي في عيال المودع اذا استهلك المودعة  
 او خلط بضر وهي من اشكال الاله يداع الصبي عبد مجور او مارد  
 مديون او غير مديون او دغ رجله ماله وغاب ليس للمولى ان  
 يسترده الا اذا علم انه مال المولى في يسترده في اخر كتاب المودعة  
 واجناس هذه قبل جنابات الحاج فليطرا بحاله في واقعا الناطق  
 الامانات تنقلب بضمونه بالموت اذا لم يبين الا في تلك مسائل  
 احدها متى في الاوقاف اذ امانت ولا يبرح حال غلبتها التي  
 اخرها ولم يبين الضمان عليه الثانية اذا خرج السلطان الى الزور  
 وغنم اخا دغ بعض الغنم عند بعض الغنم ومات ولم يبين  
 عند من او دغ لا ضمان عليه الثالثة احد المتفاوضين اذا امانت  
 وفي يده مال الشركة ولم يبين لا ضمان عليه شريكان شركة مفارقة  
 او دغ انسانا احدهما ثم مات المودع من غير بيان كان الضمان عليهما  
 قال قال الشريك الحي ضاعت في يد شريك في حوزة لا يصدق ذلك  
 شمس المدة الشريك الحي ضاعت في يد شريك في حوزة لا يصدق ذلك  
 كقول الاله في بسبب عقول المعاقضة وذلك لم يبق بينهما بعد موت  
 احدهما وذكر خواهره زاده انه صار اجنبيا فلا يقبل قول  
 الاله جيني انه ضاع فربا تان العلنات تقطعت ان وارث المودع  
 بنفسه الذي هو في عياله لو ادعى ذلك بعد موت المودع  
 يصدق والمعنى الثاني ان المودع بنفسه بعد ما رضينا بالحق  
 لو لم يم انه ضاع في يده لا يصدق فكل اذا زعم شريكه بعد ما  
 صار ضامنا فعلى هذا يجب ان يكون اجواب في الوارث انه اذا كان

د



اذا كان في عياله حتى كان مودعا في حبق المورث يصدق  
في قوله مناج في يد المورث وان لم يكن في عياله لا يصدق اصل  
لهذه المسئلة في باب حصومة المتعا وضمن من كتاب الشركة وقد  
وقل في دعوى ضمان المقبر من الاقرار حتى قبل موته رد الو  
الودعة على المالك وموتته رد المستأجر على المجر وكذا في موته  
رد المهر على المهرن اما موته رد المصوب والمستأجر على  
الغاصب والمستعير في عايد شرح الطحاوي والله اعلم  
**كتاب الشركة** من اشترى شيئا ثم اشرك فيه اخا فله  
بيع النصف منه في بيع السخسي المتأقبت في الشركة والمضاربة  
حايين حتى لو قال ما اشترى في اليوم فهو بيننا فما اشترى اليوم  
فهو بيننا وما اشترى بعد اليوم فهو للمشتري خاصة اذا رفع  
شرا مضاربة يجوز ويتوقف في ما دون خواهره اذ اقال  
احد الشريكين بعد الشركة لا خول لا يبع بالذبيحة فباع اخلف المتأ  
خول فيه وان اقال لا يخرج ولا تجاوز عن بلده كذا في الفاضل  
نصيب شركة وكله لها في شركة التي ازل الشركة تنطل ببعض  
الشروط الفاسدة ولا تنطل بالبعوض حتى لو اشترط التفاضل  
في الوضعية لا تنطل والشركة تنطل باشرط ربح عشرة اهل  
وان كان كله لها شرطا فاسدا ذكره في المهر اذ اشترط احدهما  
في ادم في ربح شركة الوجوه حتى لم يصح هذا الشرط لا تفصل الشركة  
فتقول اذا اشترط زيادة ربح فيما لا يصح والوضعية فيما لا يصح  
لا تنطل الشركة بهذا ولعل يفسد بشرط اخر فالظاهر انه لا  
تفصل بالشرط فانها اذا اوقتا شركة الوجوه يصح بال  
جماع وهل يتوقف في رواية على الرواية التي قال لا يتوقف  
كان لغير شرط فاسدا ومع هذا لم تفصل واعتبر بالوكالة  
فيجعل هذا الظاهر قال لعله اذكر فيها وذكر في كتاب الشركة

اذا اتفقا وتما في المال وشرطا ان الربح والوضعية نصفان  
فا لشركة في سنة قال مشايخنا لم يرد قول يحمل بقوله الشركة كلمة  
ففساد العقل انما اراد به فساد شرط الوضعية فان جهرا ذكر  
لهذه المسئلة في ان مالي وقال الشركة حايين وقال مالك والثاني  
الشركة في سنة وعلى هذا اذا اشترط الوضعية على المضارب  
حتى يطل الشرط لا تفصل المضاربة عندنا وذكره في المهر اذ اشترط  
المضاربة المشركان لا تفصل بالشرط الفاسد لان فيها معنى الكالة  
والوكالة لا تنطل بالشروط الفاسدة واذا اشترط في المضاربة  
لرجع عشرة او في الشركة تنطل لا بشرط فاسد بل بشرط  
يتنفي به الشركة عسي ويحكي على اطلاق قوله لا تفصل الشركات والمضاربات  
بالشرط الفاسد حضرة المال وقت العقل ليس بشرط في  
عقد الشركة بل بشرط وقت الشرا حتى لو دفع الف درهم الى رجل  
وقال اخي مثلها واشترى بها وبع الى اخر المسئلة فخرج صحة الشركة  
في اول شركة العدوي نص عليه شرط جواز شركة المعاوضة  
والعنان ان يكون راس مال كل واحد منهما دراهم او دنانير  
عندنا حاضرا في المجلس او مائتا مائة في اول شركة لحي مع  
لحواله اذ اجعل راس مال الشركة عروضا له يصح ولو كان لاحد  
لاجل لهما عروضا والا فدراهم فباع بعد النصف العروضا نصف  
تلك الدراهم وتعاوضا واشترى كل شركة عنان او معاوضة  
جان وكذا لو كان كل واحد منهما عروضا فباع بعد النصف  
العروضا نصف عروضا صاحبه وتعاوضا صار اشركين ان شاء  
معاوضة وان شاء با قبل باب بصاعة المعاوض شركة المعاوض  
كما يجوز في جميع الانواع بخلاف في نوع واحد الشريكين معاوضه  
او عنانا اذا اشترى كل واحد منهما معاوضته فاذن احدهما  
عبد اشترى في التجار صح ولو جرح على صاحبه يصير محجورا ولو



ولو اشترى احدهما او باع نفسه الى غيره مع المشتري جاز في  
 المادون الكبير نحو الفراءدة. مع الفاء ومن لا تقبل شهادته  
 لا ينفذ على المفاو من بالاجماع اما الاقرار بالدين عند ابي حنيفة  
 لا ينفذ وعندهما ينفذ في كتاب الشركة في باب خصوصية المفاو  
 بعد النصف منه فليكن ذكر الصلح الشهد هنا وفي ذلك المفاو  
 ولعل لفظ في نسخة خوالف من ذلك فقد اشار الى خمسة في كتاب  
 مسئلة الاقرار ان البيع ايضا على الخلف في فانه جعل مسئلة الاقرار  
 في عاملة بيع الوكيل ممن لا يقبل شرا دلة فينظر هناك احد  
 المتفاو ومن اذ اكل بالانفس لا يلزم صاحبة اتفاقا وفي الكمال  
 بالمال خلة في عندهما لا يلزم به وعندنا يلزمه في احدى بار الكفالة  
 بالمال لعصاير وجماع الصغرى في شركة العنان اذ اقر احد  
 الشريكين في تلك الكفالة والى انكر لزم المفاو خاصة وفيه  
 دقايق ينظر في باب شركة المفاو في شركة العنان لا يكون  
 كل واحد منهما كغيره في صاحبه اصله حتى لو اشترى احدهما  
 رطاب المشتري لخاصه لكن ما يؤدى المشتري يؤدى من مال  
 مشتركا اما في شركة المفاو ومنه كل واحد منهما كغيره صاحبه  
 جميع ما يجب عليه بالتجارة حتى اذا اشترى احدهما يطالب كل واحد  
 واحد منهما بجميع الدين المشتري بالاعتد وصاحبه بالكفالة في  
 جميع ما وجب عليه احدهما الشريكين شركة عنان اذا اقر في  
 وجب عليهما قال في الشركة مطلقا لا يجوز في ذلك المسئلة  
 في الصلح وجعلها على تلك الوجه ان كان ريبا وجب باعتد  
 في كل جاز في الكل عند ابي حنيفة ومحمد وعندهما لا ينفذ  
 ان يجوز الا في نصيب نفسه ولا في نصيب صاحبه وعندهما  
 يجوز في نصيب نفسه وكذلك الدين على انسان لا يبيها  
 فلو تاه ثم اخذ احدهما لا يجوز عند ابي حنيفة وعندهما يجوز في ريبه

خاصة والى ان دما في  
 بعد ثلث اوتوا  
 لا ف لا يجوز عند ابي حنيفة  
 عند ابي حنيفة في نصيب نفسه

ولت المسئلة ان احدهما ولي الدين اذا اخذ من عند ابي حنيفة  
 لا يضيح اصله الا باذن شريكه وعندهما يصح في نصيب نفسه  
 وفي المفاو ومنه يصح في الكل وتمامه في شركة الكفا في نصيب شريكه  
 المفاو منه فليكن ذكرها في شركة الاصل من شركة  
 وفي الحل في شريكي خصوص اما في شركة العنان فله وتمامه  
 في شركة مختلفات ابي اللب فينظر في بوع هذا الكتاب احد  
 الدين اذا اخذ من عليه الدين يتي اوطعا ما فليكن ان يشا  
 فيه ان يشا والقبض نصيبه من الدين اما كان قائما فليكن له ان  
 يشا ركة وان كان لهما ملك من نصيبه في طلق النوازل خلة  
 لهما على اخيه فيدرهم فارد احدهما ان يأخذ حصته ولا يكون  
 لشريكه سبيل فان نصيب الغريم له مقدار حصته ويقض ثم يري  
 الغريم من حصته في شركة النوازل والواقعات وقال ابو بكر في صلح  
 النوازل يبيع من المطلوب كفا من ريب بمقدار حصته في الدين  
 وسلم اليه ان يبيع ثم يري من نصيب دينه القديم ويطلبه بمن  
 الذي يبيع فله يتي له لشريكه في ذلك شئ وقد مر قبل فصل الرجوع  
 في الشراذات فليس هذا واصل العلم في الدين ياتي في كتاب الصلح  
 ولهبة الدين المشترك وغير المشترك ياتي في كتاب الهبة اذا كان  
 لثلاثة دين مشترك على انسان فغايه اثناك منهم وخصر المالك  
 فطالب نصيبه بحكمه بول على الرجوع في وداعة شرح الجامع الصي  
 المفاو ومن لا يملك فسخ المفاو ومنه عند غيره شريكه لا يملك  
 ومثله لو قال لا خقب لي درهما فولي نصيب منه تبطل المفاو ومنه  
 عند غيره شريكه في مادونه خوالف اذه المفاو ومنه تنفسه بالمال  
 احد لهما نص خوالف اذه في اتاء المسائل في اول باب خصوصية  
 المتفاو ومنه فيكون لهما في جميع الشركات وقد مر في اخر الوجوه  
 مسئلة الشركة **كتاب المضاربة** الاصل في لا تبطل بالشروط

لكه



القاسم ذكره في اهرار في اول المضاربه واذ ان شرط  
 المضارب ربح عشر فسل لا لا شرط فاسد لكن لا شرط  
 تنفي له الشر في الربح عسى قال الصلح الشهيد في غير سلم  
 لكن ينظر في بركة بعد الكتاب في المضارب على العمل ولا  
 رب المال على تسليم راس المال والمضارب ان يبيع ويودع  
 ويوكل غيره بالبيع والشراء والى ليعمل له ان كان له  
 المستضع عنه في وكالات الكتاب رب المال اذا امره  
 المضارب عن الخرج عن العلة التي كان فيها المضارب ان خرج  
 الى بلده غير بالمره رب المال يضمن وان فلك المال ولا يستحق  
 النفقة في ثاله المضارب به وان خرج الى مصر رب المال  
 فلك الجواب القياس كذلك وفيه الاستحسان لا يضمن ويضمن  
 النفقة في مال المضارب ولو مات رب المال فلك الجواب  
 على هذا التفصيل اذا صار مال المضارب دينا فنهاه رب  
 المال عن التقاضي وقال انا القاضي محاذ ان ياكله فهو على  
 وجهين اما كان له فضل فالتقاضي للمضارب وان لم يكن فله رب  
 المال ان يبعه ويحسب للمضارب على ان يحسب المال عليهم في  
 باب النفقة وكتاب المضارب رب المال اذا فسخ المضاربة  
 ورأس المال صار عروضا لا تنفذ الفسخ وان صار دينا لم تنفذ  
 بنقله كذا الفسخ في مضاربة الاصل واجازت خواتمه  
**كتاب القسمة والميطان** طلب القسمة والفسخ والمجان  
 فيها ثم الطرق والابواب والبقا وما يحدث فيها ثم في  
 عمالة لغير المال ثم في صلاح المشترك والالتفاع  
 والمهايا ثم عمالة الحائط المشترك والوضع عليه في  
 والتصرف فيه ثم قسمة الزك في فيها دين او غائب  
 او صفي ثم دعوى الغلط في القسمة ما يقسم بالطلب

وما له يقسم وفيه الغلط بعد القسمة والتوضيح ثم دعوى  
 الغلط في القسمة والحيا في القسمة ارض بين رجلين طلب  
 احدهما القسمة والتوضيح لغير القسمة والفسخ  
 في القسمة ارض بين رجلين طلب احدهما القسمة وقلد الى  
 الى القاصي فاي شريكة القسمة وقال قد بعث بضبي واقام  
 البينة على البيع لا تقبل البينة لدفع القسمة كما في يد ابطال  
 حق القسمة بالثبات فعمل نفسه وهو البيع فلا يقدر على ذلك  
 بخلاف ما لو وكل وكيل ليحل ارضه في موضع لدا فقامت  
 البينة ان الذي ورج طلقا حيث تقبل البينة ويمنع الوكيل عنها  
 ولا يقضي بالطلوع في اول قسمة النوان له دار مشتركة  
 طلب صاحب الكثير القسمة والى صاحب القليل يقسم بالاتفاق  
 وان طلب صاحب القليل والى صاحب الكثير فلكن في عليه  
 الفتوى وهو اختيار خواهره ففرق بين الدت  
 الصغرى التي لا يتفق احدهما بالقسمة وذكر شمس القامة  
 البر خشي انه لا يقسم الدار عند طلب صاحب القليل اذا كان لا  
 يتفق بنصيبه كما في الدت الصغرى وفرق بين لقا وبين الطريق  
 في نسخ خواهره وفي ادب القاصي دار بين رجلين طلب  
 القسمة جميعا وتراضيا بذلك فليس بضبي كل واحد منهما ميت  
 يتفق به فاي القاصي يقسم ذلك بينهما لان الملك لهما وقلد  
 تراضيا بذلك الضرب وان طلب احدهما القسمة والى  
 ال فله لم يقسم القاصي بينهما لان الطالب مضى بالادخ و ان  
 كان ضرا لقسمة لادخل على احدهما ان كان نصيبه فلكن بحيث  
 لا يبقى منتفعا بعد القسمة ونصيبه الا في كثير يتفق بعد  
 القسمة فطلب صاحب الكثير القسمة والى ال فله القاصي  
 يقسم وان طلب صاحب القليل والى ال فله لا يقسم فلكن اذكر

الخبر



وذكر الحصاص على عكس هذا وما ذكره الحصاص أصح في ذكر  
 في قسم التوازي الواقعة دارين يشككن لأحد لها كثير  
 ولا في قليل لا يتفق بنصيبه بعد القسمة طلب صاحب التبر  
 القسمة واني صاحب القليل قسم الدار بينهما بالتوافق فان طلب  
 صاحب القليل واني صاحب الكثير قال الكل في مختصرة لا  
 لا يقسم والبرذهب الفقيه ابوالليث وجعل هذا قول اصحابنا  
 وبه أخذ الشيخ حسن واليه يتجأ في ذكر الحكم في مختصر انها  
 لقسم البتة في حق الزكاة وعليها الفتوى وهذا اخل في ما ذكر  
 في شرح آداب القاضي اذا كانت الدار بين اثنين قوم حضور  
 لصاحب فوق اعلى ازها ميراث بينهم وطلبوا القسمة من القاضي  
 فالقاضي لا يقسم في قول ابي حنيفة حتى يقيم البينة على اصل  
 الميراث وفيما سوى لعقار يقسم بينهم باقراهم ولو قالوا  
 اشترىنا هذا العقار من فلان فطلبوا القسمة او طلب  
 بعضهم واني البعض يقسم القاضي باقرارهم وقال في جمع الفصول  
 يقسم باقرارهم اذا كانت في اديهم في الباب له والى  
 من قضاها في الصعق وفي اخي الباب السابع من شهادات  
 الحام اذا اقسّم الورثة الزكوة فيما بينهم على قدر النصيب  
 واقترروا نصيب كل واحد منهم ثم ارادوا ان يطلوا القسمة  
 القسمة بالراضى وجعلوا الدار والارض مشتركة بينهم  
 مشاعا كما كانت فلم يملك ذلك لان هذا القسمة في غير  
 المكيل والموزون في معنى البيع وكان لقص القسمة بمنزلة  
 ان قاله فادان تقوى على ذلك كره ذلك اذا وقع الشجر في  
 نصيب احد هما والارض في نصيب الاخر هل له ان يجبره  
 على القطع متى لم يملك في القسمة شيئا فيه روايتان روى  
 ابن رستم عن محمد بن ابي بكر عن سماعه عن محمد بن ابي بكر

ذلك وفيه يعني ذكرتها باجنا سها في اول كتاب القسمة  
 القسمة تلكه النوع قد لا يجد عليها الا في قسمه الاخر من الخلف  
 وقسمت في دوات الامثال كالمكيلات والموزونات وقسمت  
 بحسب الان في غير المكيلات كالمكيات من نوع واحد وكالمكيل  
 والغنم والخياران تلكه خيار الشرط وخيار عيب وخيار  
 روية وفي قسمه الاجناس المختلفة بينت الخياران اجمع وفي  
 قسمه دوات الامثال كالمكيلات والموزونات بينت خيار  
 العيب دون خيار الشرط والروية وفي قسمه غير المكيلات  
 كالمكيات من نوع واحد والمقوي الغنم بينت خيار العيب وهل  
 بينت خيار الروية والشرط على رواية ابي سليمان بينت  
 ولحق الصبي وعليه الفتوى وعلى رواية ابي حفص لا يثبت  
 وما ذكر في الجاهل الصعق انه لا خيار في القسمة ذكرنا انه غير  
 صحيح ان اراد به النوع الاقل وان اراد به النوع الثاني  
 فهو صحيح لكن قرأ به الشفعة فلان انه اراد به النوع الثالث  
 فيكون صحيحا على رواية ابي حفص واما على رواية ابي سليمان  
 وهو الصحيح لاني باب الخيار من قسمه شرح الكتاب **مسائل**  
**الطرق والابواب والرفاق وما يحدث فيها الهلابة**  
**ما يسعهم في ذلك وما لا يسعهم** الطريق يقسم على عدد الراس  
 لا يقدر مساحة الاملاك ان لم يعلم قدر الارض وفي الشرب  
 متى حصل قدر الارض يقسم الاملاك لا على عدد الراس نصيب  
 حواله في مغلقة القسمة وسباني في كتاب الشرب  
 دارين يشككن اقسما وفتح كل واحد منهما با على جدران  
 له ذلك اقسما دارا فوقع البعض في نصيب احد هما  
 ولا طريق له ان امكنه ان يفتح طريقا جازت القسمة وان  
 وان لم يمكنه ان علم وقت القسمة ان لا طريق له فسد

فوس



القبضة في آخر شرح مقدمة القبضة وكذا قال في قسمه شرح  
الطحاوي واذا قسمت الدارين اهلها واصحاب بعضهم موضع  
بغير طريق ان ذكر الطريق ثم ذكر واحد في الطريق وان لم يذكر  
انه كان لذلك الرجل يفتح فيما اصابه يفتح سواء ذكر كل حق له  
او لم يذكر واوان لم يكن له مفتاح فيما اصابه ان ذكر واحد في  
هوله فالقبضة جائز ومحرر في الطريق وان لم يذكر فبالقبضة  
باطله دار في نسكة غير نافذة بين جماعة في قبضتها واراد  
كل شر ان يفتح بابا في حينه كان له ذلك وليس له في  
السكة ان يمنع من ذلك ولو ان دارا حل بابا في سكة  
غير نافذة في شترى دارا يحضره و باب هذه الدار في سكة  
اخرى فاراد ان يفتح بابا تلك الدار ويدخل في هذه السكة  
فهو ذلك ولو اراد ان يفتح لتلك الدار طريقا في هذه السكة  
في داره فليس له ذلك في اخر الباب انه قال من كتاب  
القبضة رجل له دار طهرها الى سكة غير نافذة مشتركة بينه  
وبني جيرانه فاراد ان يفتح بابا يختلف المتأخرون فيه  
في شترى الفتاوى والمدكور هناك سكة غير نافذة بين  
عشرة لكل واحد منهم دار غير ان لا حل لهم دار في سكة اخرى  
لا طريق لها في هذه السكة وليس كحال داره التي في هذه  
السكة غير ان حايطها في هذه السكة هل له ان يفتح بابا في  
هذه السكة قال ابو نصر اهل السكة شركاء في جميع السكة  
من اعلاه الى اسفلها بدليل ان الشفعة تحب لهم جميعا فان  
رفع حايطه كله لم يمنع فلما لم يمنع من رفعه لم يمنع من حقه  
يفتح الباب فلما لم يمنع من ذلك لا يمنع من دخوله فيها له  
لدخل في مكان نفسه وهكذا قال ابو بكر وقال ابو القاسم  
ليس له ان يمر من هذه السكة الى تلك الدار قال الفقيه ابو الليث

وكان الفقيه ابو جعفر يعني بذلك وبه تأخذ رجل له دار  
وعليه باب فاراد ان يفتح بابا اخر على الحدار لسفل من ذلك الباب  
في سكة غير نافذة له ذلك فان اهل السكة لا ينافون ان يرفع  
حدار كل واحد ويدخل داره من اولها او من اخرها قبل الباب  
الاول من القبضة في اخر المقدمة وفي فضاء جامع الصغير في  
مستطيل تتنصب منها في بفتح مستطيله وهي نافذة فليس له اهل  
النافذة الاولى ان يفتحوا بابا في النافذة القصوى لانه ليس  
لهم حق المرور فيها من مشايخنا من قال لهم ان يفتحوا بابا في  
الحايطة بكم لكن ممنوعا من المرور فيها قال الصدر الشهيد ولفظ  
ليس تصواب فانه نص في الكتاب انه ليس لهم ان يفتحوا بابا في  
لانه لما فتح الباب فعدا لحدار الطريق فله يمكنه المنع من المرور  
في كل ساعة حتى لو فتحوا بابا له سكة او ليس له لا يمكنه ان  
يمنع كذا ذكره الفقيه ابو جعفر وان كانت تستدبر قد  
قال من طريق طحاها فله ان يفتح بابا في موضع ليس له حق المرور  
قال خواهرزاده لذلك وقال شمس الدين لا فظا لهما ما ذكر  
يحمل على هذه اولى بفتح من شترى حجرة في سكة غير  
نافذة واراد ان يجعلها طريقا لاجل هذه السكة نافذة  
قال ابو القاسم يرفع اهل السكة الى القاضي حتى توجه عدل  
يصور ان له الاو على كانه فان كان ضرر فاحشا حال بينه  
وبين ذلك وان لم يكن ضررا فاحشا واستوثق من ذلك الباب  
ما يرفع الضرر ويقوم مقام الحايطة لم يمنع من ذلك وفي موضع  
العيون عن محمد في زقاق غير نافذة اشترى رجل في القصوى  
دارا وفي طرفها طريق نافذة فاراد ان يهدمها ويجعلها طريقا  
لداره المسكن ذلك وان اتخذها خانا يتردد الناس وجعل لها  
بابين فله ان يترك من يشاء وليس لهم ان يتخذوا طريقا



يمدون فيه لعل السكة ارادوا ان ينصبوا على راس سكتهم  
 درجا ويسدوا راس السكة ليس لهم ذلك لان مثل هذه السكة وان  
 وان كانت ملكا لفلان ظاهرا لكن للعامة فيها نوع من الضمان  
 وهو ان اذا اخرجهم الناس في الطريق كان لهم ان يدخلوا ليعالجوا  
 تخلف النجاشي في ذلك في نوازلهم في رستم وقال ابو حنيفة في  
 سكة غنم نافلة ليس لصاحبها ان يبيعوها وان اجتمعوا  
 على ذلك فلا يبيعونها فيما بينهم لان الطريق له عظم اذا كثرت  
 الناس كان لهم ان يدخلوا هذه السكة حتى تخلف النجاشي قال  
 الناطقي في بيعه واقعة هذا كله لفظ رستم وقال سداد  
 في دورين في سكة نفاذ احداهما بظبي من الطريق قال ليس  
 جائز وليس للمشتري ان يبيع هذه الطريق الا ان يشتري  
 دار البائع الذي كان له الطريق اشتري مسجعا فقطعها فباع  
 فاصحابها ارضها بجنب المسجعة فوضع فيها الاشجار لتيسر  
 ولهذه الارض المستأجرة طريق في ارض رجل اخر فاراد المشتري  
 ان يستجار ان يمر في طريقه لعله رضى خيرا وجملا له ودوا  
 ودوا به فله ان يمر وان كان طريقه في سكة وكرمه  
 لانه يحتاج الى اخراجها وذلك يكون بطريقه وطريقه هذا  
 لم يثبت لو ان صاحب الارض المتأجرة اخذ ارضه مسجعة لم  
 يملك له ان ينقل الى شجار بطريقه بل كان له ذلك هذا  
 في اجارات النوازل قال ابو حنيفة رحمه الله الطريق ان كان  
 غير نافلة فله صاحبها ان يضع امة الخشب وان يربط الدواب  
 وان يتوضى فيه فان عطف انسان بالوضي والخشب والذات  
 فله فيها على الدابطة والوضي والموضي قال جعفر بن  
 او بنى فعطف بذلك انسان صبي ولا يولد بان يظلم البئر  
 ولا يولد بما نقصت البئر داره من غير ان يولد فليقتضه

التوضي وربما طرد الالة ووضع الخشبة فيها ومن عطف بذلك  
 لا يضيى ولو جف ارضها يولد بان يسوي فان نقص الخضر  
 يولد بنقصان الحفرة واقعات الناطقي حكاة عن نوازلهم  
 بن رستم وقد حث في الخنايات شئ منه دار فيها حجة لرجل  
 واصحابه لا يخاراد زب الا صطبل ان يخلق باب الدار ليس  
 لصاحب الحجة ان يمنعها اذا كان الغلق في الوقت الذي يغلق  
 الناس دورهم في تلك المحلة في اجارات النوازل اذا اراد  
 ان يتخذ صينا في زقاق غير نافلة ان ترك من الطريق مقدار  
 الميراث ليس ويرفعه سريعا ويتخذ في الحالين عت قال ابو بكر  
 وغيره لم يمنع من ذلك فكان بن سيلة يقول له بل الطريق واتحاد  
 الى ترى او الدكان في سكة غير نافلة وليس لهم ان يمنعوا في  
 في صلاح النوازل سكة غير نافلة احدث رجل في اخر السكة  
 شيئا يملكه الا باذن جميع اهل السكة الا على ولا ينفذ اشار  
 الية في باب الخناج من خنايات اجماع الصغير ما يصنع في السك  
 النافذة من الكنف والميزات قال ابو حنيفة ان كان حديد  
 في خاصم في ذلك من النافذة ان يملكه وان كان قد يترك  
 وسبب هذا القديم وقال محمد بن الحنفية ايضا ان لم يكن فيه  
 بضعة على احد لم يملكه في العيون وفي واقعات الناطقي  
 في خنايات املا الى سليمان قال ابو حنيفة لعله لا بأس بان  
 ينفع الرجل بالخناج تشيعة في الطريق والى كان ياخذ في الطريق  
 قال خاصة انسان فله وفي شئ النوازل شئ من هذا  
 وفي صلاح النوازل قال سداد في المتاعب التي يكون في الطريق  
 ليس لاجل ان يحاصم فيها ولا يرفعها لان هذا شئ قد يفعلها الناس  
 ولهم منفعة وعن الفتوة ابى جعفر ان الخشبة ان يحاصم في رفع  
 المتاعب ان خصه الى الطريق ان ترى الى ما روى في كتاب



المديان قبل باب الحائط المائل في المناصب الشاخصة بسقط  
 فتصلي المار ان اصابة الطرف الذي هو في السكة يضر واصله  
 الطرف الذي هو مكتوب في مكة له يضر وشجرة الفرصا  
 في الطريق اذا كان لا يضر بالطريق لا بأس به ويطيب الذي  
 عن يسرها ورفها والفرصا ذهابا وان كانت في المسجد شجرة  
 الفرصا لا بأس بكل ثمرها ولا يجوز اخذ ورقها كذا قال  
 الفقيه ابو جعفر في صلب النوازل **فميجلت عامر**  
**نضيجان** علو لرجل وسفل لآخر اراد صاحب العلوان  
 يعني شيئا او يتد وتدل عند أبي حنيفة رحمه الله ليس له ذلك الا  
 صاحب السفل وحده لهما له ذلك اذا لم يضر هكذا ذكر في قضيا  
 اجماع الصغير وهكذا ذكر في دعوى الاصول ان عند له يملك  
 وان لم يضر بالسفل وعند لما يملك ذلك وذكر في كتاب  
 القسمة في مسألة المسألة قوله ان في حنيفة وقال هذا بمنزلة  
 العلوان لرجل والسفل لآخر اراد صاحب العلوان ان يتصرف  
 من غير رضا صاحب السفل يملك ذلك اذا لم يضر بصاحب السفل  
 قال حو العزادة في كتاب القسمة اختلف المشايخ فيه فمنهم من قال  
 عن أبي حنيفة روايتان في رواية اجماع الصغير والردعي لا يملك  
 وفي رواية كتاب القسمة يملك ويبلغ من قال لا يملك رواية واحده  
 انه لا يملك وما ذكر من ان سنها في مسألة العلوان والسفل  
 في كتاب القسمة اراد به قولها يعني جواب أبي حنيفة في المسألة  
 كقولها في العلوان قال حو العزادة عند أبي حنيفة رحمه الله انه  
 لا يملك وان لم يضر بالسفل اما رواية واحده وانما في اخرى  
 الروايتين قال البيهقي في شرح اجماع الصغير اختلف  
 المشايخ فيه فمنهم من قال قولها يعني لقوله المدكور مطلقا  
 فعلى هذا قول الغالب لا خلاف انه يملك اذا لم يضر فقال

فقال بعضهم ان الشكل عند أبي حنيفة لا يملك قال البيهقي  
 قال اذا لم يضر يملك واذا الشكل في قول البعض يملك وفي  
 قول البعض لا وعلى قول حو العزادة اذا الشكل لا يملك واذا  
 لم يضر لا يملك رواية واحده عند البعض وعند البعض اخرى  
 الروايتين والمختار انه اذا الشكل لا يملك حتى يكون موافقا  
 لروايت حو العزادة وقول البيهقي على قول بعض المشايخ  
 واذا لم يضر يملك ليكون موافقا لقول البيهقي وفي رواية  
 في رواية اخرى دوخانه است هربكي بك سند وكي راروزك  
 نكبت طاقتها است بروي بام خانه سريكين سريكين مخرها  
 خانه راروزك كند اين ديكر بار في داروس ويكنو يدكي طاقتها  
 من بستره في سوه ينظر ان كان البيتان في القدم مستغفرا  
 له ان يمنع وان كان بسقفين لا يفتني على هذا مسانيل انه ينظر  
 الى القدم ولا ينظر انه كان في يد بايعه هكذا قال وم يوق  
 حد القدم فحله ان لا يحفظ آقرانه ورا هذا الوقت كلف  
 ما كان فجعل أقصى الوقت الذي يحفظه الناس حد القدم  
 ويبنى عليها الا في هذا في غاية الحسن وهو كما قال شمس الدين  
 السرخسي فيما اذا وجد كفن في الدار ولا يعرف صاحب الخطه  
 يصرف الى أقصى ما كفى يعرف لها في داره الا سلام اذا وقع له  
 لا حد هله في القسمة لينا والمساحة بحذبه لا في اراد صاحب  
 الساحة ان يبنى بيتا في ساحة سيدها الريح والشمس على  
 صاحب البيت ظاهر الرواية له ذلك وليس له ان يمنع  
 وعليه الفتوى وقال بضر والصفار له المنع وعلى هذا  
 لو اراد ان يبنى عمائا او تتورا او صطبل فله ذلك في غير  
 حله في اما اذا اراد ان ينفع به له انشا او انتفع بها  
 وتعدى الى البناء لعل ينقص فعلى هذا في قسمة شرح المشي



وفي مضاربة النوازل اتخذ داره حضيرة غنم في سكة غير  
 نافله والجران يتادول بين السرفين ولا ياتونك على الرعا  
 ليس لهم في حكم منعه عن ذلك وعن أبي يوسف من اتخذ داره  
 حسانا وتادى الجيران من دخالها فله منعه الا ان يكون دخان  
 احماس مثل دخان الجيران وهذا اخذ في اصل ابي حنيفة وفي  
 اجازات النوازل اراد ان يتخذ في سكة بيت لم يكن في القدم  
 ويضرب لكل بدارجاله ضرابا قال كان لا يعلم ان دورانه او  
 اخرج دورانه يوهن الحائط فانه يمنع عن ذلك لانه وان كان  
 يضر في مكان نفسه انما يطلق له ليطرد ان لا يضر بغيره  
 ولقد اخذ في قول ابي حنيفة ان من تصرف في ملك نفسه ليس  
 له منعه وان كان يضر به بذلك المصنف وقال ابو القاسم  
 الصفا كنس من ذلك واخذ بقول ابي القاسم كنس من سكا  
 بلخ ونجار ارجهم الله قال استاذنا نحن لغني بقول ابي حنيفة  
 في اخي يبيع الوافعات والغصب والضمان مسائل هذه العجس  
 وفي من ارعد النوازل اراد ان يزرع في أرضه رزق ولا يشك  
 في غلب دارجانه الذي ليس في أرضه في قرة قال ابو بكر ان علم  
 انه ليس في أرضه مستقر الماء ليس له ذلك ان يزرع هناك زرع  
 لا يحتمل الماء الذي يسقي وان كان قد كتمل الا ان حفر في أرضه  
 كحج منه الماء او يودي الندوة الى دارجانه ليس له ان يمنعه  
 من الزرع وفي مسند بل مشي من النوازل دارك مثله فقال  
 جعل احد صاحبي الدار بين داره اصطبل وكان في القدر  
 سكتا وفي ذلك ضربه على صاحب الدار الذي قال ابو القاسم  
 ان ذاك وجب الدواب الى الجيران لا يمنعه وان كان حوافرها  
 اكله فلما منعه وهذا ايضا خلا في جواب الكتاب وعبد  
 ابي حنيفة رحمه الله ان رجلا شكى اليه من يجرها جاله في داره

يقول

فقال له ابو حنيفة رحمه الله احفر في دارك بقرب من تلك البئر  
 بئر باليعة ففعل وكان يتخمس بين الاول فكيف نفس السائل  
 بذلك ففي مسألة الا اصطبل لا يمنع من ذلك كيف ما كان وجب الدواب  
 ثم اذا اخرج دار الجار وعلم ان رايه في بيت الا اصطبل لعل بغير  
 صاحب الا اصطبل قال ظهر الدين لا يضر لان فعل الدواب  
 لا يضر في اليه فلو ضمن انما يضمن بالتسبب وهو ادخال الدواب  
 فاذ لم يكن متعلبا في ذلك لا يضمن تحله في مالو ساق الدابة  
 الى زرع غيره حتى افسد له لانه في السوق متعل فضرر وفي مسند  
 النوازل اراد ان يتخذ بيتا فخرس اشجار في داره جاله  
 يريد ان يمنعه ويمنع من حائطه ان اربعة ادرع قال  
 ابو القاسم العزة في الفاضل بمقدار ما يدفع الضرر ولا يقد  
 بالدمر عان فقد يكون الارض من حوق فيصل اليها الماء في زياره  
 اربعة ادرع وورما كانت صلبة لا يصل اليها الماء في اقل من  
 اربعة ادرع وجواب الكتاب ما ذكرنا انه له الغرس في داره  
 مطلقا ليس للمجار منعه من ذلك ولو ان رجلا له بيت حائط  
 بينه وبين جاره وصاحب البيت يريد ان يبنى فوق هذا البيت  
 ولا يضع الخشب على هذا الحائط ان يبنى في حلق نفسه من غير  
 ان يعتمد على الحائط المشترك لم يكن للمجار منعه وفي شرب  
 النوازل رجل له سباطا طليم فوق سكة غير فله واحد  
 اطلاق جلدوه على حمار المسجد ورفع في يده ان يضعه ارفع  
 من غير ان يجلت على حمار المسجد بناء ومنعه من ذلك اهل  
 السكة قال ابو القاسم ان كان هذا الجدار هو الجدار الذي  
 بين المسجد والسكة والهل السكة في ذلك شرعا اذا كان  
 مشتركا وان كان هذا الجدار غير الجدار الذي هو سكة  
 السكة فليس لاهل النفاق في ذلك كله **في الطاحون**



**المشرك في الحمام المشترك والزرع اذا احتيج الى عمارتها**  
 والالتفاق عليها والالتفاق بالاعيان المشترك  
 في صفة الواقتات الناطقة عن محل في رجليين رجلين في بيت  
 لهما فخر بيت كل واحد حتى صار صراعا لا يجزى على العمارات وتقسيم  
 الارض بينهما ولو كانت الطاحونة قائمة بينهما وادارتها الا  
 ان قد ذهب شيء منها او دلف بعضها فربما يحسب المشترك على  
 ان يعبر بها مع المشترك وان كان معسرا قيل للمشرك **التفق**  
 انت ان شئت ويكون نصف ذلك دينا على شركتك وكذلك الحمام  
 اذا صار اصحرا فسم بينهما الا انه ان انكسر منه شيء اجبر على عمارته  
 وكذلك الحاريط اذا كان عليه **حدر** فربما يكون وسفل بينهما  
 كان لصاحب العلوان يبنى السفلى والعلوي ثم منع صاحب  
 السفلى حتى نزل عليه ما التفق كذا هنا وفي اجازات فتساوى  
 الفضلي عن محل في طاحونه بين شركتي التفق احدهما في  
 ومثرا بعد اذن شركته لا يكون متطوعا لانه لا يتصل الى  
 الا لتفادع بنصيب نفسه الا بذلك وسئل الفضلي عن طاحونه  
 او حمام بين اثنين ساج كل واحد منهما رجل ثم التفق احدهما  
 المستاجر لثمن في ثمن الحمام باذن مواجئ لعل يرجع بذلك  
 على المالك الذي لم يوج نصيبه منه فذكر عن محمد بن ابي  
 التي ذكرنا ثم قال ويحمل ان يقال المستاجر يقوم مقام موجه  
 فيها التفق فرجع على موجه بما التفق ثم اوجه يرجع على شركته  
 بما اخذ منه المستاجر لان الموجه اقامه مقام نفسه وكتب  
 ان يقال المستاجر انما يرجع على موجه لا على المالك في الا  
 الاتفاق باذن الموجه للمستاجر يجوز على نفسه لا على شركته  
 فيكون المستاجر متطوعا في نصيب المشترك المالك فلا  
 يرجع به على احد فلما اشبهت عليه احتياط في اجازات

فقال لا يرجع على المشترك المالك بما التفق في دعوى المالك  
 عن محمد في حمام بين اثنين انزلهم منه بيت ويحتاج الى قدر  
 حرمه والى شيء يشبه ان يبنى لا يجبر لكن يقال لك ان شئت  
 في بنوه انت ثم اوجه فاذا اخذت غلته فخذ منها نفقتك ثم نصيب  
 ان نسوا وقال ابو يوسف في حمام بين رجلين فهدمه احدهما  
 كله ثم غاب فبناه الاخ فاذا جاء الذي يقيم فصيله بالخيار  
 ان شأنته نصف قيمة ما كسر ويغرم نصف قيمة ما بنى ويكون  
 بينهما وان شأنته نصف قيمة الاول ويقال للذي بنى اهل بيته  
 حتى يقيم الارض بينهما وفي اخ نفقات الخصم في زرع **بئر**  
 ابي احدكما ان يتفق عليه لم يجبر على ذلك لكن يقال للآخر  
 التواني وارجع بنصف التقي في حصة شركتك فلو التقي  
 ولم يخرج الزرع بقدر ما التفق لرجع على صاحبه تمام نصف  
 التقي أم بقدر الزرع ذكره في المزارعة وفي واقعات الناطقة  
 تخل وصلى لرجل باصلها ولاخر يتركها فالتقي على صاحب البئر  
 فان لم يترسنة فاني صاحب البئر الاتفاق فالتفق صاحب الرقبة  
 بقضا او بغير قضا ثم امرسنة اخرى فان صاحب الرقبة يرجع  
 فيما التفق ولا يكون متسرا ولو دفعه تخله معايله فيما  
 العامل في بعض السنة فالتق بامثال التخل بغرض القاصي  
 لا يكون متسرا ويرجع به في التمر ولو لم يمت العامل لمكن غاب  
 في تقويت التخل كان متسرا الا ان يكون باق القاصي وكذا اجالة  
 بين رجلين او حيوان بينهما حكي ذلك عن المزارعة **الكسب**  
 وفي اجازات مع الصغار فان حلف سائل محمد بن ابي حنيفة  
 رجلين ابي احدكما ان يسقيه قال اجبر على ذلك قلت قال  
 فسئل التمر قيل ان يترفعا فاني ان يسقيه لا ضماك عليه  
 قال ابو الليث انكسر وبناخل وكان يتفق لدا ان يرجع الى التمر



فاذا رفعه الى السطح لم يمنع بعد ذلك فانه ليقر اذا فصل  
 وفي واقعات الناطق في حلقه بن الوهب في حوت سرائر  
 الى احدها ان يسقيه بحر على ذلك فان فصل البحر قبل ان  
 يرتفع والى ان يسقيه لا ضمان عليه واصل نقل النوع ان  
 كل من اجبره على ان يفعل مع صاحبه فاذا فعل احدهما  
 فهو متطوع وكل من لا اجبره فهو ليس بمتطوع وعلى هذا  
 بنى من جالس كراه احدهما والسفيه يتقوى فيها الغرق او حمام  
 حب منه شيء قليل او عبد بين اثنين جنى احدهما فهو في هذا  
 كله متطوع لانه يجبر شره على ان يفعل معيه فاذا فعل بغيره  
 اذن الشريك كان متطوعا اما الذي له غرقه فوق بيت رجل  
 اذا انزلهم البيت وسقط الغرقه لا اجبر صاحب البيت على ثأته  
 بدينه فاذا بنى صاحب الغرفة السفل لم يكن متطوعا وفي هذا  
 زلق العيون وكان الاشرب منه قوم بينهم شر استنح بعضهم  
 عن كرى النهر او الحاكم الاخرين ان يكرروا النهر ولهم ان يمنعوه من  
 شرب النهر حتى يذوق حصته وهذا قول ابي حنيفة واليه يوافق  
 رحمهما الله في الاتفاقيات بالاعيان المستتره بين الحاضر والغائب  
 او بين الحاضرين وقد دخل فيه مسائل للمهاترات قال محمد بن حنبل  
 الارض والكرم بين حاضر وغائب او بين بالغ وقيم يرفع الارض  
 الى الغاضي في ذلك ولو لم يرفع ففي الارض لو ربح حصته يطيب  
 له وفي الكرم يقوم عليه فاذا ادركت الثمر يبيعها وياخذ حصتها  
 ولو تمت حصته الغائب له فيسعه ذلك ان شاء الله فاذا قدم  
 الغائب قال ان شاء الله الغنم وان شاء اجاره ولو ادى اخراج  
 كان متطوعا في وديعه العيون والواقعات ولو ان دارا  
 غير مقسومة بين جالسين غاب احدهما فللمحاضر ان يسكن بقدر  
 حصته فيسكن الدار كلها وكذلك خادم بين رجلين غاب

٢٠٥  
 احدهما فللمحاضر ان يستعمل الخادم حصته وفي الدار لا يسكنها  
 الحاضر لان الناس يتفاوتون في الركوب دون سكنى الدار و  
 واستخدام الخادم فيمنع الغائب في ركوب الدار دون  
 السكنى والاستخدام وذكر في اخذ ديات هذا الكتاب محمد  
 بن اثنين استخدمه احدهما بغير دين صاحبه فمات في خدمته  
 لا يضمن وفي نوادر بن هشام يضمن في الدار بين رجلين  
 احدهما في الركوب او عمل المنافع بغير اذن الشريك ضمن نصيب  
 شريكه وفي اجازات النوازل قال محمد بن يعقوب اذا كان للفقير  
 نصيب في دار غير مقسومة فليس له ان يسكن الدار قدر نصيبه  
 وذكر محمد بن الحسن ان له ان يسكن جميع الدار ان اخاف الشريك  
 ان يخرجه ان لم يسكنها وذكر محمد بن داود الطائي كان من علماء  
 اصحاب ابي حنيفة لخدمته اقبل على العبادته واخلى نفسه  
 وكان داره بدينه وبين شريك له غائب فكان يسكن داره  
 الدار وكانت تحلة او تحلة في الدار فكان لا يملك من امرها  
 شيئا لكن كان اذا انتهت التمتع وادركت يفتح باب الدار ولا  
 يمنع من دخول واكل التمتع ذكره اكل التمتع وتغير فيها نصيب بعين  
 اذنه ولم يكن في سكنى الدار له ان يملك بل في سكناها عياله بها  
 فلم يرب به ناسا قال محمد ولو ان الشريك اخذ حصته والثمره  
 واكلها جاز يبيع نصيب الغائب ويحفظ ثمنها فان حضر صاحبه  
 فاجاز فعليه وانما ضمه قيمته وان لم يحضر فهو كاللقطة يصدق  
 بها قال الفقيه ابن الليث وهذا الاستحسان وبه نأخذ وفي صحيح  
 واقعات الناطق ذكر بن سباعه في نوادره عن ابي اسحق الى مالك  
 عن ابي يوسف عن ابي حنيفة في ارض بين رجلين ليس لاحد منهما  
 ان يزرع قدر حصته وفي الدار له ان يسكن وفي نوادر بن هشام  
 له ذلك في الوجهين جميعا والفتوى على ما ذكرنا في



في ف اربعة الواقيات وفي نوادر من ستم اربشركه بين  
 قوم فلبعضهم ان يرتبط ويضع الخشبة ويتوضا فيها ونما  
 في سابل الطرق والابواب من لغز الكتاب و قد في الجانيات  
 شئ في واخر قسم هذا الكتاب احد الشركين اذا بنى في ارض  
 مشركه بغير اذن شركه كان لشركه ان ينقض البناء  
 لان له ولاية النقص في نصيبه والتميز غير ممكن والغرض  
 في هذا في اخر قسمه من الاسلام هو الزيادة وفي صلح لغز الكتاب  
 دار بين شركين ثانيا فيها على ان يسكن كل واحد منهما منزلا  
 معا ومما يوجه فهو جائز ولا حاجة الى بيان المدة في هذا  
 العقد وان ثراها فيها من حيث الزمان بان ثراها ثانيا على ان  
 يسكن لغزا يوما ولغزا يوما ويوجد هذه السنة ولقد استنتج  
 فالنهاي في السكنى جائز في ظاهر الرواية لكن اذا فاعلا  
 بشرا صنفها له بجله على ذلك اما اذا انتهيا على ان يوجد  
 لغزا سنة ولغزا سنة اختلف المشايخ فيه والظاهر ان يكون اذ  
 الغلطان فيها وان فصلت في نوبة احد هما يشتركان في الفضل  
 وبه يغني في باب المهاباة لغز الزيادة وكذا النهاي في الدارين  
 على السكنى والغلة جائز بان ثراها ثانيا على ان يسكن لغزا دارا  
 وهذا دارا ويوجد هذا دارا وهذا دارا يجوز وقد ذكرنا في  
 لغز اذا اثنى صيا عليه اما عند طلب احد هما فالقاضي لا يحرم عند ابي  
 حنيفة لان عندة قسمه الجبر لا يحرم في الدور فكن القسمه  
 بصرى النهاي وذكر سنن التميمي الا حصى الا ظرك القاضي  
 نجح لان في الدارين اذا اغلث في يد احد هما اكثر مما اغلث في  
 يد الاخر لا يرجع احدهما على صاحبه بشئ وفي الدار الواحدة  
 اذا ثراها ثانيا في الغلة فاعلث في نوبة احد هما اكثر مما اغلث  
 في نوبة الاخر يشتركان في الفضل عند بين رجلين طلب

احد هما من القاضي المهاباة في الخدمة و ابي الاخ فالقاضي  
 يحرم على ذلك في باب المهاباة لغز الزيادة بغير بين اثنين  
 ثانيا صيا على ان يكون عند كل واحد منهما خمسة عشر يوما تحلب  
 لبنها فذلك مهاباة باطله ولا يحل فصل اللبن لاحد هما وان جوزه  
 في حل الا ان يستملك صاحب الفضل فضله ثم جعل صاحبه في حل  
 في حل لان له وللهبة المساع فيما يحتمل القسمه فلم يحرم والثاني  
 هبة الدارين فيجوز وان كان مشاعا في قسمه الواقيات  
**مسائل عمارة الحايط المشترك فالوضع عليه والتميز**  
**فيه في احان الجار** جدار كرم بين رجلين انهما فاستعدي  
 احدهما الى السلطان لما اني صاحبه ان يعني الجدار فاما السلطان  
 بنى برضا المستعدي ان يبنى الجدار على ان ياخذ الاخر منهما جميعا  
 فبني كان له ان ياخذ الاخر من صاحبه الكرم وذكرنا لنا طسفي  
 في واقعة قال في دعوى الاملاك حايط بين رجلين انهما  
 فلحقا لم يكن ان يمنع والبناء لانه ان شاء فاسم ارض الحايط  
 نصفين ولو بنى احد هما ليس له ان يرجع على شركه لانه لم يكن له  
 ان ياخذ بالبناء ولو كان لرجل على والسفل كان فابى صاحبه  
 السفل ان يبنى واخذ صاحبه العلوي بذلك ليس له ذلك بل  
 يقال لصاحب العلوي ان السفل ان شئت حتى تبني موضع على ك  
 ثم ابن علوي فليس لصاحب السفل ان يسكن حتى يعطى سهم السفل  
 فيرد لها على صاحب العلوي ولصاحب العلوي ان يسكن علوه ولفي  
 بمنزلة الرهن في يد ولا يشتر الحايط لان ارض الحايط يقسم للسفل  
 السفل اذا انهدم لم يقسم وهكذا ذكر في كتاب الصلح و زاد ان العلوي  
 ان السفل اذا كان لرجل على والسفل كان فابى صاحبه السفل  
 في جدوعه وهراديه وواريه وطينه لصاحب السفل عيران  
 لصاحب العلوي سكناه في ذلك وكذا الدريج والدوسن وفي دعوى



وفي دعوى الاصل الحائط بين جارين لاحد لها عليه جدوع وليس  
وليس له في عليه جدوع فانهم احاطوا فاحد صاحب الجدار  
بشريكه بالبناء فان امتنع عنه لا يجبر على بناءه ويقال لهما ان  
اقتسما ارض الحائط وان شاء صاحب الجدار بناءه وحمل جدوعه  
عليه ما لم يقتسما فان اراد صاحب الجدار البناء و اراد الاخر قسمة  
ارض الحائط لغير بينهما نصيبين وفي حكم التنازل الحائط بين جارين  
سقط ولا حد لها بناء عورة وطلب من جاره ان يبني كالي جاره  
لا يجبر واحد منهما وان شاء احدهما ان يبني في ملكه نفسه فعل  
قال ابو الليث هو القياس وهو قول علمائنا وقال بعضهم لا بد من  
بناء يكون ستر بينهما وبه نأخذ وانما قال اصحابنا انه لا يجبر لانهم  
لا يتم كانوا في زمان اهل الصلاح اما في زماننا فقد اقله من  
حاجر بينهما وفي اخي يسوع الواقعات من اجناس هذا وقال  
ابو الليث في دعوى التنازل قال اصحابنا في كتاب الدعوى في  
حائط بين اثنين انهم قسما بينهما بغير اذن صاحبه كان سقط  
سقط عا اذ لم يكن لهما حوله ولم يدكروا جوابا في الحائط الذي  
لهما عليه حوله وعن ابى سلمة انه قال في حائط بين اثنين ولهما  
عليه جدوع او حوله فانهم احاطوا حائط فبناءه احدهما والى الاخر  
ثم ان الذي بنى وضع عليه جدوعه وجاز الذي لم يبن ف اراد  
ان يضع عليه جدوعه فليأني ان يمنع حتى ياخذ منه نصف  
ما اتفق في الجدار ولا يكون سقطا وهذا قول اصحابنا  
وقال ابو بكر الاسكاف ان كان الحائط بحال لو قسمت ارضه  
اصحاب نصيبه مقدار ما يبني عليه حكما وهو سقط في بناءه وا  
وان كان بحال لو قسمت لا يعينه مقدار ما يبني عليه حكما  
لا يكون سقطا وله ان يترجى على شريكه بنصف ما اتفق  
ان اراد ان يضع عليه جدوعه وروى ابن سينا عن محمد

انه يرجع في الحائط لان له حق الوضع على جميع الجدران  
في الحائط جميعا وذكر في صلح التنازل جدار بين رجلين لهما  
عليه حوله فقولنا الجدار فرفع احدهما وبناه من خالص  
ماله والى تمكن الاخر من اعادة حوله على ما كانت في القدم  
قال ابو بكر ان كان الجدار من العرض ما لو قسم تويته  
اصحاب كل واحد منهما من وضع يمكن ان يبني عليه حائط  
ليس له ان يمنع لان لصاحبه ان يقول لماذا لم تبني في نصيبك  
وتركت نصيبك وان لم يكن للحائط ذلك العرض فليس لصاحب  
المال ان يحمل حوله ما لم يعط قيمة البناء قال الفقيه ابو  
الليث معنى اذا بنى باول احكام اما اذا بنى بغيره لا يرجع  
شيء من حوله العلوي والسفلي اذ انزلهم فبناءه صاحب العلوي  
بغيره او صاحب السفلي او القاضى من سقط في سائر بعد  
تفصيل حسن وقال الهندواني في حائط كان عليه حوله جارين  
فسقط الحائط فبناء احدهما بماله ونفقته بغير اذن  
صاحبه فله من صاحبه من وضع حوله عليه حتى يعطيه  
نصف قيمة الحائط مضافا الى الارواح ان كان بناءه باذن فليس  
له منع لكن يرجع عليه بنصف القيمة النفقة التي دلت له  
في بناءه وهذا الجواب اذا كان الحائط بعد الهدم لا يحتمل  
اصاله القيمة ولو قسم لا يقب كل واحد منهما من ارضه  
ما يقدر على ان يبني فله حائط يمكنه وضع حوله عليه فان  
كان اصل الحائط يحتمل القيمة فان بنى بانه قال الجواب  
كالاول وان بنى بغير اذنه كان له منع حتى يصطليا  
على شيء وقال ابو بكر في جدار بين اثنين انهم احاطوا  
حائط فبنى احدهما في ملكه جدار من خشب وبنى بوضع الحائط  
على حاله ثم قلتم الغائب و اراد ان يبني في موضع الجدار



القدم جدارا من خشب وجاره الى غريبا ان اراد ان يبنى  
على طرف الحائط مما يلي جاره ويجعل ساحة انس الحائط  
الى ملكة ليس له ذلك وان اراد ان يبنى حائطا على الغنط الذي  
كان عليه الحائط الاول او يبنى حائطا ادى من ذلك في وسط  
ويبلغ الفضل من ابيه نصفها مما يلي شريكه ونصفها ملكة  
فله ذلك قال في جدار بين رجلين وكل واحد منهما عليه حوله  
فولم الحائط فاراد احدهما ان يرفعه ليصلحه وابي له في  
يفسخ له ان يقول لصاحبه ارفع حولهك يا سطوانا والعمل  
وغيره انه يريد رفعه في وقت كذا ويشهد على ذلك فان فعل  
ذلك والا فلهذا ان يرفع الجدار والسطوان حوله فله ضمان  
عليه وفي فتاوى الفاضل حائط مشترك بين اثنين ولحق في  
يؤمن من رفقته فاراد احدهما النقص والتمتع الاخر  
يجبر على بقية وقال ابو القاسم في جدار بين رجلين لا احد  
لا حوله على حوله فمال الى احدهما وتقدم اليه الذي له  
احوله يرفعه واشهد عليه ولم يرفع حتى اخذهم واضربا  
الدار فان اقران الحائط بينهما وانه كان مائلا مخوفا وانه  
تقدم اليه وانه يرفع معه فاذا انفسل شيئا بسقوطه بعد  
امكان رفقته بعل الا شهادتي نصف قسمة وتكون شئ من  
لقد في العنايات فان بناء احدهما واصلحه فما اتفق في  
الحائط بغير ارف صاحبه فليس له بطانة صاحبه بل ان شيئا  
ان يحمل غلته وفي فتاوى الفاضل اذا اراد احدهما النقص جدار  
مشترك وابي له في فقال له صاحبه انا اضرك كل ما ينهدم  
لك من يدرك فضلي له ذلك ثم نقض الجدار بادن شريكه  
لم يلزمه من ضمان ما ينهدم من مشترك المضمون له شئ كما لو  
قال صحت لك ما يهلك من مالك ولو فعل ما جاز ابيهم ما

ثم بناء احدهما بنفقته والى غريبا يعطيه النفقة ويقول  
انا لا اضيع على الجدار حوله فله ان يرفع على شريكه بنصف ما  
التقى وان لم يرفع غير الباقي حوله ان نزل ان له حق وضع الحائط  
في الاصل والباقي لم يضر مستطوعا في البناء وهو كالمسور وسيل  
لقد سبل العلو والسفل صاحب العلو اذا بنى السفل فله ان  
يرجع مما التقى على صاحب السفل وان كان يقول صاحب السفل  
لا حاجة لي الى السفل قال القاضي الامام علي السعدي في مسئلة  
الجدار ليس له ان يرجع لكن يمنع صاحبه من الانتفاع به حتى  
يوفيه حقه على التقصيل الذي تيسر ولو نقض الشريك الجدار  
الجدار الذي بينهما فاراد احدهما ان يرفعه اطلو فله ان ليس  
لشريك ان يمنعه الا ان يكون شيئا خارجا من الرسم لان السفل  
الحائط والانس مشترك بينهما ولو فعل ما الجدار و اراد احدهما  
بناه و اراد الاخر منعه لم يكن ذلك له فكذا اذا اراد ان يبنى في  
الجدار في هواء مشترك لم يكن للاخر منعه قال القاضي الامام  
له ان يمنعه لان لكل انصرف في شئ مشترك فيحتاج الى رضا صاحبه  
اما اذا اهدى الجدار ثم امتنع احدهما عن البناء يحبس واد الزلزم  
بنفسه لا يحبس لكن يبنى الاخر ثم يمنعه من الانتفاع به حتى يستوفى  
نصف ما التقى ان التقى والقاضي وينصف فيه البناء ان التقى  
بغير او القاصي وعن محمد في حائط بين طرفين قدر قامة فاراد  
احد الشريكين ان يبنى في طوله وابي له في فله منعه في اخر  
صالح وانعادت النافذ وفي صلح النوازل قال ابو القاسم في حائط  
بين رجلين لا حوله على غلته ولا في حوله سقف يقيه فهدى  
الحائط والسفل ورفعا اعلاه بالا ساطيس ثم اتفقا جميعا  
حتى بنيا فلما بلغ البناء موضع سقف فهدى الى صاحب السقف ان  
يبنى بعينه ذلك لا يجبر ان يبنى فيما جاور بعينه ذلك وقال



وقال ابو بكر في جدار بين رجلين طوله ما يده ذراع في  
 خمسون ذراعاً من ذلك مستوية ارضي الدارين **و** **م**  
 ذراعاً سطح احدى الدارين مستوية بارض دار الجار الا في  
 فانزلهم الجدار كيف بنينا فان النصف الذي ارضي دارهما  
 سوا فعلهما عما بنينا سوا والنصف الاخر على صاحب البيت  
 الا سفل عمارته الى ان ينتهي اطلال عن ارضه ثم ما عرفت  
 ذلك فعلهما جميعاً عمارته وفي شرب النوازل قال ابو بكر  
 في جدار بين رجلين وبيت احدهما اسفل وبيت الاخر اعلى  
 قدر ذراع او ذراعين فانزلهم قال صاحب الا على لصاحب  
 الا سفل ابن الجدار بيتي ثم بيني جميعاً ليس له ذلك بل  
 بنينا جميعاً وعلوه الى اسفل قال ابو الليث وان كان بيت  
 احدهما اسفل باربعه اذرع او نحو ذلك مقدار ما يمكن  
 ان يتخلل بيتاً فاصلة حقه على صاحب الاسفل حتى ينتهي الى  
 موضع البيت الا ان لا يمتد الى الحائطين سفل وعلو  
 وقيل بنينا الكل وهو قول ابو القاسم ثم رجع وقال الى  
 الى حيث ملكه عليه ثم بعد ذلك **ب** **ش** **ك** **ال** **ق** **ل** **ا** **ن** **ك** **ا** **ن** **س**  
 ملكه الى ملكه عن مقدار ذراع فهو على ما كان وان كان خلفه  
 فهو عليه ما قال ابو القاسم في صلب النوازل حائط بين رجلين  
 انهم جانب منه فظروا ان دو طاقين مثله صفتين فيرسلهما  
 ان يرفع جداره وينعمان الجدار الباني يكتفيه للستر فيما بينهما  
 وينعم الا في ان جداره اذا بقى داطافة واحده يهني ويزيد  
 فان سكون منها ان الحائط بينهما قبل ان يتبين انهما حائطان  
 وكل الحائطين بينهما وليس لاحدهما ان يحد في ذلك  
 شيئاً بغير ذلك شريكه وان اقترا كل حائط لصاحبه فحل  
 واحد منهما ان يحد فيهما ما يحب وقال ابو القاسم ولو كان

الحائط بين رجلين ولهما عليه حولة وكان بين جداريهما  
 طاق في الحائط فاراد صاحبه لطاق ان يجعله خوارستان  
 لوضع فيه الة قال ابو القاسم فتنوع جان ان كان طاقاً فتنوع  
 عن الا لسان ليس له ان يحد فيه حديثاً بغير ادنه وان كانت  
 في حقه في اصبل الحائط بين الارض وانما فهو شي ترك عند  
 ما بنى فانه كان الذي في جانبه مقرباً من ذلك الموضع بينهما  
 لم يكن له ان يحد في ذلك حديثاً بغير ادنه صاحبه وان ادعى  
 ذلك لنفسه كان له ان يضع من ذلك ما شاء ما لم يتعرض لشي  
 من البناء قال ابو بكر جدار بين رجلين ولهما عليه حولة وحوله  
 احدهما اسفل من حولة الا في فاراد ان يرفع حوله  
 ويضع ياراء حولة صاحبه فله ذلك وليس لصاحبه منعه  
 وان كان حولة احدهما في وسط الجدار وحوله الاخر  
 في اعلاه فاراد صاحب الاوسط ان يضع حولة في اعلى الجدار  
 فان كان الجدار من اسفله الى اعلاه بينهما ولا يدخل على صاحبه  
 الا على مضرة فله ان يفعل ذلك وان كان يدخل مضرة ليس له  
 ذلك ولو كان له حوله عليه حولة وليس له في حوله **ف** **س** **ي**  
 الذي لا حولة له ان يضع هذا الجدار حولة مثل حولة شريكه  
 ان كان حولة عليه حولة فله ان يضع عليه حولة مثلهما  
 وان كانت الحولة التي عليه فله من فليس للاخر ان يضع عليه حولة  
 قال ابو الليث لاه في ان يضع عليه مثل حوله صاحبه ان كان  
 الحائط يحتمل ذلك **م** **ط** **ق** **ا** **ل** **ش** **ي** **ا** **ن** **ا** **ص** **ح** **ا** **ب** **ا** **ر** **ض** **ي** **ا** **ن** **ه**  
 قالوا في كتاب العول لو كان جدار احدهما اكثر فله **ح**  
 ان يحد في جداره ان كان يحتمل ذلك ولم يشترط **ق** **د** **م**  
 ولا حاداً وقال ابو القاسم في حائط بين رجلين لا حوله  
 عليه جدار فاراد الا ان ينصب عليه جداره فتنوع صاحبه



من ذلك والمجدار له بحتمل الجملين فان كانا متفرقين ان الحائط  
بينهما يقال لصاحب الجدوع ان شئت فخط حبلك لتستوي مع صلاتك  
وان شئت فخط عنه ما يمكن شئت كذلك من اجل ان البناء الذي عليه  
ان كان بناءه بغير ضابطية فهو متعلظا له وان كان بناءه بالمر  
صاحبه فهو غير متعلظا له الا ترى ان دار بين حبلين واحد هما ساكنهما  
فان اراد الاخر ان يسكن معه والدار لا يتسع لتسكنهما فانهما  
تساويا فيهما كذا قلنا قال ابو الليث وقد روي عن ابى بكر خذ  
خذه فلعن ان يقول الى القاسم ناخل قال ابو بكر اذا كان لرجل  
بناء على حائط بينه وبين اخر فاد ان يحول الجدوع من موضعها  
الى موضع اخر واراد ان يسفلها او يرفعها فان اراد ان يجعل  
الجدوع من اليمن الى اليسار او من اليسار الى اليمن ليس له ذلك  
وان اراد ان يسفل الجدوع من اعلى الحائط الى اسفله لا بأس به  
لان هذا اقل ضررا بالحائط وان اراد ان يرفعها عما كان ليس  
له ذلك لانه يكون اكثر ضررا الا ان له ساسا يحتمل ماله كحتمل اس  
الحائط ولو ان جلا من بين حبلين اراد احدهما ان يزيد البناء  
عليه ومنعه الاخر فان كان الملك لهما لم يكن لاحدهما ان يزيد  
عليه خلا بغير اذنه صاحبه قاله ابو القاسم حائط لرجل عليه  
جدوع شاطبة في دار جارة يعني سرها برون امله فاد صاحب  
الدار ان يقطع رؤوس الجدوع ينظر ان كان محال يمكن البناء عليها  
لطولها ليس له ان يقطع رؤوس الجدوع لانه ان كان لا يقطع  
على البناء عليها للمحال عسى يقدح في الثاني بان نصير تلك الدار ملكا  
لله كمن صاحب الدار التي فيها رؤوس الجدوع ايضا في حال ملكه  
ان يبني عليها شئ وان كانت صغارا يعني سرها بالزهر وان  
املك بأكبر ليقدر على القطع لانه يعلم ان الاخر لا يمكن له ان  
البناء عليه فكان اخيرا بغير حق فيقدر صاحب الدار قطعها

في باب الحائط من دعوى عصيان وفي اخر غصب الواقعات  
ينظر لا محالة فانه ان شئ اخر **قضية التركة وفيها دين او غائب**  
**او صنف وفيها قضية المزارع الصيرة بغير حضرة الدار** فان بطل  
ادارته واقضية التركة وفيها دين فالحيلة ان يصنع اجنبي  
فاد ان الغريم بشرط براءة الميت وادالم يكن الضمان بشرط براءة  
الميت كانت حواله فيستقل الدار اني دمة المحتال عليه ولو لم يكن  
فجاء التركة عن الدار فتشغل القضية بخلاف ما اذا لم يكن بشرط  
براءة الميت وكذا اذا حضر بعض الورثة بشرط براءة الميت ورضى  
الغريم ثم اقسى اجاز الغريم الذي عليه الميت دين اذا جاء  
اجاز القضية التي قسمها الورثة ثم اراد لغيره ذلك وكذا اذا  
ضمن بعض الورثة دين الميت ورضى له الغريم الا ان يكون الضمان  
بشرط براءة الميت لان المانع وهو ان لا يتم بعد الا حله  
في باب قضية التركة وعلى الميت دين من كان القضية اذا اقسى  
الورثة التركة ثم طرد من او وصيه بالدين لا بالربع ولا بالثلث  
انقصت القضية الا اذا قضى دينه ونقل ووصيته الا ان  
تنقل القضية فان كانت الوصية بالثلث او بالربع لا تنقل القضية  
الا برضا الموصي له فان اراد واعطا الثلث من مال اخر قال قضى  
احدهم ليس جوه على كثره انقصت القضية الا ان يتطوع اف  
او يقضوا بقضاء القاضي او يقض القاضي الا ان تبطل القضية  
ووضعها في باب قسم الارضين وقد روي نحوه في الوصايا من  
لغير الجنبين ياتي في كتاب الصلح اذا ادعى بعض المقتسمين  
من الورثة دين على الميت واقام البينة يقتل وتنقض القضية  
ولم يكن قسمه ابراء الدار بخلاف ما لو ادعى عينا واعاد  
التركة بعد القضية حيث لا ينسخ دعواه وقد روي نحوه في الدعوى  
لان حق الغريم متعلق بالمعنى لا بالصورة الا ترى ان الورثة حق



حقاً ينفذ الدين من مال أخى واستعمله من لزمه لا تقسمه فإن  
 يكن أقل من الغرم على القسمة أقرا يعلم الدين أما الوارث  
 فحقه يتعلق بالصورة أيضاً فصال بقوله يعلم الدين على  
 وكون العين مورثة مقتضى أقل منه على القسمة على رغم الصحة  
 فلم يسمع لعدم ذلك منه دعوى العين في قسمة القدرين قسمة  
 الورثة الدين على وجهين إما أن يكون الدين على الميت أو الميراث  
 فإن كان الميت أقسم الدين والعين أو شرط في القسمة أن يكون  
 الدين لأحدهم فالقسمة فاسدة وإن أقسم الدين بعد قسمة  
 الأعيان فقسمة العين ما ضربه وقسمة الدين باطله لو جهر  
 أحد بما أن الدين معلوم حقيقة الحق بالأموال باعتبار العاقبة  
 الحاجة إلا أن كل أحد لا يجد ما يشترى به كل ما يحتاج إليه  
 ولا حاجة إلى جعله موجوداً في حق قبول القسمة فبقى في حقه  
 على العدم والثاني أن القسمة شرعية لا مجال للمنفعة فلا وجود  
 لذلك في الدين ذكره في المعين في أول الباب الثالث وشرح  
 بها ذلك الجواب هذا إذا كان الدين للميت قال كان الدين على الميت  
 فالقسمة على أن يضمن كل واحد منهم أو أحدهم فإن كان الضمان  
 مشتركاً في قسمة الميراث فالقسمة فاسدة وإن لم يكن مشتركاً  
 فيها فإنها بالانضمام بعد القسمة فهذا على أنه أوجه أن يرضى على أن  
 لا يرجع فالقسمة ما ضربه على وجهين بل به إذا أدى وإن يرضى على أن  
 أن يرجع أو يضمن وكذا أنه أن ينقض القسمة لأنه قام مقام ذلك  
 الغرم وللغرم أن ينقض القسمة إلا أن يقضوا به فذلك من قام  
 بقايته إذا مات وترك ورثة بعضهم حاضر وبعضهم غائب  
 فحضر أثنى وطلب القسمة من القاصي وأقاما البينة على الموت  
 فالقاضي يقسم ويحعل لأحد ما خصها وإن حضر أحدتها وأقام البينة  
 لا يقسم وإن حضر أحدتها ومعه صغير فالقاضي ينصب عن الصغير

وصياً

وصياً ويسمع البينة ويقسم وإن كان الصغير غائباً فطلب من  
 القاصي أن ينصب عنه وصياً فالقاضي لا يسمع ولا ينصب وصياً  
 عن الصغير هذا إذا كانت الشركة كلها في يد أحدهما إذا كان شريكاً  
 في يد الغائب أو في يد يورده أو في يد أم الصغير والصغير غائب  
 فالقاضي لا يقسم وإن كان الحاضر اثنين في بقاياات كان القسمة  
 وفي أدب القاصي وقدر من شئ من هذا في الفصل الأول من كتاب  
 الدعوى ثم فرق خوفاً من أن يكون بينهما إذا كان الصغير حاضر بينهما  
 إذا كان غائباً وقد جاء أحد الورثة يطلب القسمة في نصب عنه  
 وصياً إذا كان الصغير حاضر أو لا ينصب عنه إذا كان غائباً ولا  
 يسمع دعواه وإن لم يكن الصغير قبل الخصومة والفرق أن الله  
 أن الدعوى لا تصح إلا على خصم حاضر وجعل الغرض خصماً من الغرض في  
 الحقيقة فلا يصار إليه إلا بضرورة العجز والصغير عاجز عن جواب  
 دون الحضور فلم يجعل غيره عنه خصماً في حق الحضور وجعل خصماً  
 عنه في حق الجواب فإذا كان الصغير حاضرًا وحده الدعوى على حاضر  
 فالقاضي لا ينصب عنه وصياً في الجواب أما إذا كان الصغير غائباً  
 لم يوجب ذلك فهذا المعنى في أول القسمة وهذا المعنى يدل على  
 أن من ادعى على صغير حضره وصيه عند غيبة الصغير لا يصح له  
 وقد مر خلافه في كتاب الدعوى وهذا الكتاب إذا أقسم الورثة  
 لا بأمر القاصي وفيهم صغير أو غائب لا ينقل إلا بإجازة الغائب  
 أو ولي الصغير أو جلي الصغير إذا بلغ ولو مات الغائب أو الصغير  
 فأجازت الورثة عند أبي حنيفة وأبي يوسف ينقل وعند محمد لا ينقل  
 في باب قسمة الأرضين من عصام وذكر في هذا إذا أقسم الشركاء  
 فيما بينهم وفيهم شريك صغير أو غائب لا تصح القسمة فإن أبى  
 القاصي بذلك صح في أدب القاصي كذا ذكرها ورأيت في أدب  
 القاصي أن كان في الورثة صغيراً أو غائباً ولم يكن في يد أم الصغير



او في يد الغائب شيء بل الكل في يد الحاضر من الكتاب القاصي  
لا يقسم ما لم يكن عن الصغير وصي وعن الغائب وكيل والقاصي يقسم  
للمصغر وصيا يقوم بأمر القسمة ويقض خفه ويجعل للغائب  
وكيلا واحدا لهم بالقسمة وان كان في يد الغائب شيء لم يقسم  
حتى يحضر الغائب او يقوم البنية على ان ذلك ميراث بينهم وعلى  
عدة الورثة فاذا قامت القسمة وذكر في اجتمع انه لا يقسم  
وان قامت البنية ما لم يحضر الغائب فصار فيه رواه  
ولو كان في يد ام الصغير شيء نصيب الصغير والحجاب كذا  
اذا كان المكيل او الموزون بين حاضر وغائب او بالغ وصغير  
فاخذ الحاضر او البالغ نصيبه فانما ينقل قسمته من غير خصمه  
بشرط سلامة نصيب الغائب والصغير حتى لو قلنا ما بقى قبل  
ان يصل الى الغائب فالله ان عليها حكما استنادا عن كتاب  
القسمة **مسئل** الحاكم عند الرضى عن صبرة مشتركة بين الدهقان  
والمزارع قال الدهقان للمزارع اقسما واقرض نصيبي فقسّم  
المزارع حال غيبة الدهقان وحمل نصيب الدهقان اليه  
فلما رجع اذا فذكر ما اقرضه لنفسه فقال الهلاك عليهما  
وان قسم الصبرة واقرض نصيب الدهقان وحمل نصيب نفسه  
الى بيته او لا فلما رجع اذا قل فذكر ما اقرضه للدهقان فالهلاك  
على الدهقان خاصة **دعوى الغلط في القسمة** ادعى  
احد المتخاصمين الغلط في القسمة من حيث القيمة يعني اذا ادعى  
غيبا في القسمة فان كان يسيرا بحيث يدخل تحت نفوس المقيمين  
لا يسمع دعواه ولا تقبل بنية قال كان فاحشا بحيث لا يدخل  
تحت نفوس المقيمين فان كانت القسمة بالقضالة بالراضى لسمع  
بنية بالالتفاق وان كانت براضى المحصر لا يقض القاصي  
لم يذكر في الكتاب وحكي عن الفقيه اني جمع انه كان

يقول ان قيل يسمع فله وجه بخلاف الغيب في البيع وان  
وان قيل لا يسمع فله وجه ايضا بخلاف البيع وحكي عن الفقيه  
انه كان يقول يسمع كما اذا كانت يقض القاصي وانه هو له نصيب  
كذا ذكر في شرحه للخصم وذكر في ادب القاصي من شرح  
القاصي لله امامه استجاني ان دعوى الغيب في القسمة اذا  
كانت بالراضى لا يسمع كما لو كانت القسمة يقض القاصي وذكر  
من المشايخ قالوا يسمع كما لو كانت القسمة يقض القاصي وذكر  
وذكر الاستجاني في شرحه دقيقه لطيفة قال وهل اكله  
اذا لم يقر الخصم بالاستيفاء اما اذا اقر بالاستيفاء لا يسمع  
دعوى الغلط والغيب الا اذا ادعى الغيب في ربيع دعواه  
وذكر في شرح ادب القاصي للمخوف ان دعوى الغلط في  
القسمة على خمسة اوجه ينظر في المدعى هناك اذا ادعى  
احد القسمة والآخر ينكر او ادعى احد القسمة فيقول اصحابي في  
القسمة سواء ذراعا هذا واصحابك اربعون ذراعا هذا وقال  
الآخر لا بل نصيب ذاك والتفقا على ان كل واحد منهما اصحاب  
خمسين ذراعا لكن ادعى احد القسمة فيقول ستم ذراعا  
وانا قبضت اربعين ذراعا وقال له لا بل قبض كل واحد  
مننا خمسين ذراعا ففي هذه الوجوه الثلاثة يتخالفان فان كل  
احد منهما لم يمه دعوى صاحبه وان حلفا تراد القسمة ويستقبل  
القسمة استقبالا ولو ادعى احد القسمة في القسمة لا يلتفت  
اليه كما في باب البيع وهو الوجه الثالث ولو ادعى احد القسمة  
بعدهما اقر بالاستيفاء ان صاحبه غصب شيئا من نصيبه فهذا  
واما لو ادعى غصب شيء اخر منه سواء فالبينة عليه واليمين  
على الاخر **كتاب الشرب** قال في حذ القليل والكثير  
في السيل الصغير ذكر اقاويل في افر باب معاينة الجب



والصحيح انه مفوض الى رأي القاضي اذ ابيع الارض مع شئ  
ارض اخرى اختلف المصالح والصحيح انه لا يجوز وكذا في  
بعض نسخ هذا الكتاب انه يجوز وقد انما يجب الرجوع فيه  
الى الاصل اذ اختلفت المسألة بشئ الشاك بان سقي ارضه  
بشرب غيره بال كان له شرب لعم ثبوت ابي بكر روض  
من خول شرب زاده هذا ذكر البردوي في مودع شرح ابي  
الصغير انه يضمن وذكر خواجه زاده وعصام في نفس التولية  
في كتاب التمسك لا يضمن في هذا يعني وجه فعل اليمين جواز  
البيع وجه من اجلها عدم الملك لعظم الحرج والانه خير  
الجملة مع الملك فذهب الى الجملة مع الملك قال يضمن وقد ذكرنا  
هذا الوجه في الحاشية مع الصغير ومن ذهب الى عدم الملك لا يضمن  
قال لا يضمن وقد ذكرنا مع عصام وخواجه زاده الى هذا الوجه  
فنفيت انه لا يضمن لجواز ان يكون الحكم على الاختلاف بمقدار  
الشك ولا يعلم مقدار ذلك فيقسم بينهما على قدر املاكهما في  
باب قسم الارض فيها طريق لغرضها من قسم خواجه زاده وقد  
في هذا في كتاب القسمة ولو امتنع بعض الشركاء عن كسرى  
النهر او سقي الزرع هل يجبر كسرى لفلان في كتاب القسمة ايضا  
**كتاب المصالح** اذا ماتت المرأة وترك زوجا وامه  
واخا لام واخا لام واخا لام وام فلزوج النصف وللمام السدس والام  
لام السدس واخا لام وام السدس الباقي فاذا اصابوا مع الزوج  
فاخرجوه من التركة قسم الباقي على ثلاثة اسهم الذي كان لهم  
في الاصل هكذا حكى عن القاضي الامام عماد الدين فعلى فعل  
يقاس المسائل وسبب تمامه في فرايض هذا الكتاب لا يصلح  
ما ترك دينا وقضيه وثيا با واثيا فاصطاح بعض الفدية  
عن نصيبه مع الباقيين على فدية نحلونه لا يجوز ما لم يعلم

ان نصيب هذا المصالح في هذا القضية المروكة اقل من القضية  
التي هي بدل المصالح حتى تكون الزيادة بازاء الباقي كماله يكون  
ربوا اما اذا كان نصيبه اكثر او مثله يكون ربوا فلو كان يجوز  
بظن لي الا براء والبراء من الاعمال لا يجوز فعلى هذا اذا ادعى  
اعيانا ودينارا لهم وتصلحنا عن الكل بدلهم انما يجوز اذا  
كان بدل المصالح اكثر من الدين اما اذا كان مثله او اقل  
يجب ان لا يجوز في باب المصالح من صرف الكافي ينظر اذا كان  
من اجل على الفدية في دفع ثمن ففقدناه اما دارهم بمحموله العزلة  
لا يجوز ولو اعطاه على وجه المصالح يجوز وان كان محمولا وكمل  
ان المقصود التزويل باب صرف القاضي في شرح خواجه زاده  
في كتاب الصرف رجل له على اخ الفدية فيهم فصوله منها  
على خمسائة درهم جاز ولو باع ما في دمنه بخمسة مائة درهم لا يجوز  
اصلا في باب القرض والصرف فيه من صرف خواجه زاده ادعى  
على اخر الفدية درهم فانكر فاصطاح على عشرة دنانير فافترقا  
من غير قبض لم يصح لان هذا صرف في ربح المدعي والمصالح بيني على  
رغم المدعي وجنس هذا المصالح في باب المصالح كتاب الصرف  
ولو ادعى على اخ مائة درهم اما له في دمنه واصطاح على عشرة  
دنانير وقبض المدعي بدل المصالح ولم يدع عليه القصب في المصالح  
فان كان المدعي عليه مقرا بما ادعاه المدعي فالجواب باطل لان قبضه  
الاول قبض لما له فله ينوب عن قبض البراء وان كان جازا  
يجوز لان قبضه الاول قبض لما له فله غصب في ربحه فينوب  
عن قبض البراء احذر من الدين اذا صالح عن الدين للمتركة عن  
حصته على ثوب فالشريك بالحيان ان يشاء اختار اتباع الفهم  
وان شاء اختار اتباع الشريك فان اختار اتباع شريك رجح  
على من لم يبرع دينه الا ان يشاء شريكه ان يبرع عليه نصف ما قبض



من بدل الصلح وهو الثوب في لا يكون له ان يرجع عليه شيء  
من الدين في باب القرص والصرق فيه من صرق حق الزكاة  
وفي صلح الرضيل ايضا وبابه معروف صلح من حياء على بئر حية  
بحون فله يكون هذا صلحا بل خطأ لصفة الجوده فانه لو كان  
الحباد الفاحالة عامة فصالحه على الف بئر حية موثقه بحون وكون  
هذا خطأ لصفة الجوده اذ لو كان معارفه لا بحون فوجبه  
ففس على هذا امثاله في صلح الحامع من له الدين اثم الجاذا اذا  
خط عن الجوده بحون في هذا الموضع ايضا ولو دفع المديون  
اجود منها عليه في صلح الصلح من كتاب السوم ومن له  
ان حل اذ اقال لا حاجة لي في ان حل او برئت من ان حل فانه حل  
على خاله ولو قال انطلق ان حل او تركت ان حل فهذا جائز فصار  
الدين حاة في صلح الرضيل الصلح عن الشفعة لا بحون في صلح  
الشفعة رواية واحدة في الكفالة بالنفس اذ الم يحل الصلح  
عنها لعل تطل الكفالة فيه رواية واحدة في رواية كتاب الشفعة  
والحواله والكفالة وصلح رواية ابي حفص تبطل به نفى وفي  
صلح رواية ابي سليمان لا تبطل المسروق منه اذا صلح السارق  
على ان يدفع الى السارق ما تبيد في السرقة وكذا دفعه فان كان  
العروض المسروقة قائمه صح والا فلا في الباب الاخير صلح عصام  
قال هو الزيادة الصلح مع المودع على ان يعتد اوجهه الا ان اذ ادعى  
صاحب المال الادعاء ومجد المودع الثاني ان ادعى صاحب المال  
الادعاء واستهلك المودع اقر بالادعاء وسكت ولم يدع الرد  
والهلاك ففيه من الوجهين الصلح جائز عند المالك الثالث اذ اقال  
المودع هلك او ردت وصاحب المال ساكت او قال لا ادري  
فامطلى لا بحون في قول ابي حنيفة والي هو وكون في قول  
مجد الرابع اذ اقال المودع ضاعت او ردت وقال المالك

لا بل استهلك فامطلى لا بحون في قول ابي حنيفة وابي  
يوسف ومحمد الاول وبعون في قول ابي يوسف والآخر قول  
مجد قال استاه نا وهكذا اذكر في المتفق ايضا قال هو الزيادة  
والفتوى على قول ابي حنيفة وعامة المشايخ لم يفرقوا بينهما اذ  
قال المالك استهلكها وقال المودع ضاعت او ردت او قال  
المودع او لا ضاعت او ردت وقال المودع لا بل استهلكها وذكر  
المجلد في فقههم جميعا وقال القاضي الامام علي السعدي اذ اقال المودع  
او لا استهلكها وقال المودع ضاعت او ردت بحون الصلح  
في قولهم قال جابر الدين ويصغي ان يكون هكذا لما ذكرنا من العلة  
لا ييوسف في صورة المجلة في الا ان لعل يخالف قول العامة  
وقد نص في المتفق على الخلاف في هذه الصورة ايضا ومسايل  
المتفاني حوت في كتاب القسم **كتاب الكفالة والحواله**  
**الفاطر الكفالة والتاجيل فيها** ثم ضمنا بدل الكتاب وضمان  
احد ابي السفينة متاع صلحه والتمتع بقضاء الدين ثم سأل  
احواله الفاظ الكفالة والتاجيل فيها الكفالة للعائيل لا تصح عنه  
عند ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله فان قيل عن المكنول له ففرض لي  
يتوقف على اجازته فاذا اجاز محاربا وان لم يفعل لا يتوقف عنه  
كفيل رجل عن رجل بمال بغير اذن فيلحقه الحنر فاذا ذى  
لا يرجع عليه في كفالة النجاص الصغرى اذ اقال لا استثنائي فله  
بر من قال الفقه ابو جعفر الخزازي يصير كفيله وقال الفقيه  
ابو الكيث لا وعليه الفتوى وقد ذكرنا في التواقعات ان الفتوى  
على انه يصير كفيله اذ اقال فله ان استثنائي منست او قال الشافعي  
صارت كفاله بالنفس فاولو قال اخ ترا بر فله ان يستع جواب  
كولم هو كفالة بحكم العرق ولو قال اخ ترا بر فله ان يستع من بدلهم  
لا يكون كفاله من وعمل لغيره ان كفى في دية باه قال بداه



لا يجب في ما دون خوارده اذ اقبل الاتفاق او قضا الدين  
من ناله ثم ابي لا يجبر لا نه متبرع ذكره في الجاه رجل قال  
للمدعي كفلت لك بنفسك فانه على اني االم او فكن به غدا فمضى  
الف وقبل منه المكفول له صح وان لم يقبل الف التي ادعته وفدا  
قول الي خنيقة وابي يوسف رحمه الله في كفاية الاصل والجاه  
الصغير عبد ما دون عليه دين اخذه غريمه فانه ان يعتقه  
مولا فقل رجل للغيرم ان ضا من مالك عليه ان اعتقه مولا  
صح هذه الكفاية في ارباب النظم قبل باب النفقة والجاه  
وتعليق الكفاية بالشرط من كتاب الوكالة والفرق بين تعليق  
الكفاية والوكالة في كفاية الواقعات اذ اقال لا ما قضى  
او داب كذا او الزم كذا على فلا في فهو على فهدا كذا سواء كان الدو  
واللذوم في عرف اهل الكوفة يراد به القضا فيما لم يقض للمكفول  
له بعد الكفاية على المكفول عنه لا يلزم الكفيل لما عرفت اما في  
اما في عرفنا الدوب والذوم عبارة عن الوجوب فيجب ان  
ان يفتي بعد افااد اوجب بعد الكفاية يجب في ضا ان الجاه  
في باب الرجل يقول لا في ما يفتي فله نا والكفاية الغالبة  
في ذلك الباب وفي باب قبل باب احواله من كفاية الاصل وفي  
اخر كفاية النوازل رجل دفع الى صبي محو عشرة دراهم فدان  
الفتها على نفسك فحاء انسان وضمن الدافع عن الصبي هذه العشرة  
لا يحون لا نه ضمن ما ليس بمضمون على الاصل ومثله لو ضمن قبل الدفع  
بان قال ادفع الي عشرة على اني ضامن لك عنه بهذه العشرة  
محور وطريق احوال ان الضامن يصير مستقضا العشرة من  
الذامه واحدا بالذم الى الصبي فينبو قبض الصبي عن قبضه وندا  
ولذا الصبي المحور اذ ابيع شيئا فحاء انسان وكفاية بالذم  
المشترى ان كفل بعد ما ضمن قبض الصبي الثمن لا يحون وان كفل

قبل ذلك جاز في ما دون خوارده في ارباب النظم  
للصبي والمعتق اذ الكفل عن انسان بماله عليه الى سنة يجب على الكفيل  
الكفيل موجه الى سنة وان كان على ان يصير حالا وان كفل عن رجل  
بمال فلم يذكر الاجل فان كان موجه الى سنة والدين على ان يصير حالا  
يجب على الكفيل حالا وان كان موجه يجب على الكفيل موجه ايضا  
وهذا يؤيد ما قال في الكتاب انه اذ الكفل بنفس انسان الى شهر  
فانه يطالبه بعد مضي الشهر ويطلب ما قاله سيدنا ان عرفنا يصير  
كفيله الا ان موجه الى شهر والدين على تحقيق وضح ما قال في  
الكتاب انه يصير كفيله بعد مضي شهر انه نص في طلاق عصام  
في الباب الطلق اذ اقال لا طلاق انت طالق الى الكفيل او الى سنة  
يقع الطلاق بعد الاجل الا ان ينوي الوقوع في الحال علم انه يصير  
كفيله بعد الشهر وبه يفتي بخلاف ما ذكره في طلاق الفتاوى  
هكذا قال والمدكور في طلاق الفتاوى مثل المدكور في طلاق  
عصام وروى الحاكم عن ابي يوسف انه يقع الطلاق في الحال ويجله في  
قوله لا في او اولى بيدك الى سنة حيث يصير او يده الحال سنة  
الى سنة فاذا تمت السنة لا يبقى الا في يده لا ان الطلاق له محتمل  
الناقبة فجعل اضافته والهر باليد محتملة والكفاية لا تخمل اما في  
ايضا فكان هذا اضافته الى الملك عفا الا انا لا نغني بقولنا انه يصير  
كفيله بعد الشهر انه ليس بكفيل للحال لان الكفيل لو سلم للحال جبر  
الطالب على القبول ولعلم بصرف كفاية الا بعد الشهر يجب ان لا يحبر  
وحيث اجبر علم انه كفيل للحال مطلقا لكن ذكر الشهر تاجيل للكفيل  
حتى لا يطالب الكفيل للحال وانما يطالب بعد مضي الاجل لكن اذا ادى  
الكفيل يرجع عليه دين موجه واذا عجل بحسب الطالب على القبول  
كذا قال في اول كفاية الاصل الكفيل بالدين الموجه اذا ادى  
قبل حلول الاجل لا يرجع على المكفول عنه كذا في حال الاجل



وقال في وكالة هذا الكتاب اذا ادى جيل او ديا بماذا يرجع  
وفي كفاية النوازل قال الفقيه ابو جعفر فمكفيل بنفسه جل الى  
ثلاثة ايام فمضت الايام الثلاثة انه لا يبرأ من الكفالة والما للام  
الا بام اجل لما في المطالبة لا لتزام المطالبة وعن ابي بكر كان  
ايضا قال كنت عند الحاكم عبد الحميد فاراد ان يطالب رجلا بكفالة بنفس  
فكفيل الى ثلاثة ايام فقلت له لا يلزمه المطالبة الا بعد ثلثة ايام فاذا  
فاذا مضت ثلثة ايام فله المطالبة بنفسه انما لم يسلم اليه وقد  
له لو باع عبد الى ثلثة ايام فالتزمه لا يلزمه الا بعد ثلثة ايام فقلت  
هذا فقال عبد الحميد كنت لم اعلم بذلك قال القاضى الامام الشافعي  
هذا جواب الكتاب كذا ذكره في روى عن ابي يوسف انه كفيل للمحال  
في ثلثة ايام فمضت نفى انه اذا مضت المدة المذكورة يخرج القاضى  
من الكفالة احراز عن جواب الكتاب وفي اول كفاية العرف  
على انه اراد به ما هو جواب النفس جل الى عشرة ايام فمضت العشرة  
قال ابو يوسف من ضمنه النفس جل الى عشرة ايام فمضت العشرة  
فهو عليه انما حتى يسلم منه قال ابو الليث وبه نأخذ لانه اذا كفيل  
الى عشرة فالعشرة اجل له لما في المطالبة فاذا مضت وجب  
عليه تسليمه وهو على الكفالة انما اودكر في اخرها وقال محمد بن قيس  
لا خير فله ان على نفسه شرفه لا يسيل له عليه حتى يمضي شهر  
ولو قال هو على نفسه الى شهر فاذا مضى شهر كان عليه ان يسلمه بى قال  
هذا لم يضره شيئا **التسليم في الكفالة وما يتصل بذلك** الكفالة  
بالنفس ثور في كتاب خواتم الزادة اذا كفيل بنفسه جل ثم ان  
المكفول عنه سلم النفس الى المكفول له وقال هذا تسليم عن الكفيل  
بى الكفيل وكذا لو سلم عن الكفيل بان اناب الكفيل غير ما  
نفسه في تسليم نفس المكفول عنه وان لم يقبل عن الكفالة لا يبرأ  
ولو سلم اجنبى المكفول عنه عن الكفيل ان قبل المكفول له بى التسليم  
والا فله وان سلم المكفول عنه نفسه فلم يقبل عن الكفالة بحسب  
ان لا يبرأ في اول كفاية الكافي القاضى او رسوله اذا اخذ كفيله

من المدعي عليه بنفسه با حمله على او لا با حمله فالكفيل اذا سلم  
الى القاضى او الى رسوله بى وان سلم الى المدعي لا فله اذا لم  
يصرف الكفالة الى المدعي بان قال القاضى او رسوله المدعي  
عليه اعط كفيله بنفسه ولم يقبل المطالب فبرج الحقوق  
الى القاضى او الى رسوله الذي اخذ الكفيل حتى لو سلم اليه  
لم كفيل بى ولو سلم الى المدعي لا يبرأ ولو ضاف الى المدعي  
بان قال اعط كفيله بالنفس للمطالب كان اجواب على عكس  
في باب الرجل يبيع غيره بالكفالة لخواه الزادة اذا وكل  
رجله ياخذ كفيله عن فله ان جاز واذا اخذ فله على وجهين  
احدهما ان اضاف الى نفسه بان قال كفيل عن فله ان لم ي  
واضاف الى الموكل ولا يخلو ما ان سلم الكفيل للمكفول عنه الى  
المكفول له او الى الوكيل فان سلمه الى المكفول له بى سواء  
كان اضاف الى الموكل او الى نفسه كالوكيل بالبيع اذا باع و  
المستري الموكل اما اذا سلمه الى الوكيل فان اضاف  
الى نفسه بى لان حقوق العقد يرجع اليه وان كان اضاف  
الموكل لا يبرأ لانه يبرأ في كتاب الكفالة وفي كفاية العرف  
اذا ضمن لا في نفسه فحبس المطلوب في السجن فادى به الذي  
ضمنه الى المجلس القاضى فدفعه اليه قال محمد لا يبرأ منه في السجن  
وان انما ضمنه بنفسه وهو في السجن فدفعه اليه في السجن  
بى فان كان ضمنه في السجن ثم خلا عنه ثم حبس ثانيا فدفعه اليه  
فان كان حبس الثاني في اخر من امور التجارة او نحوها فله ان  
يدفع اليه في الحبس وان كان في شئ اخر من امور السلطنة  
لا يبرأ وتام هذا في كفاية الواقعات ومن ضمن عن رجل  
ما لا با حمله او بنفسه فاذا انحصر ان يخرج ومنه الكفيل قال  
محمد ان كان ضمنا الى اجل فله يسيل له عليه وان لم يكن



الى اجل فله ان يخله حتى يخلصه منه اما باء المال او ببراء  
منه وفي كفا له النفس يرد النفس رجل او رجله ان يكفل  
عن فلان لفلان وكفل وادى لم يرجع على امر في باب الاله  
بالضمان من كفا له شمس الاله الحسي اذا قال لم اوفك عند  
فعل المال ثم اختلفا فقال او فنتك وقال الاله خرم توافي بالقول  
للطالب ويثبت علم الموافاه ويلزمه المال في باب الكفا له  
بالنفس فلم يواف الكفل بالنفس اذا اقر عند القاضي لا يحبس  
اول مرة وكذا من اقر بحق الانسان على فدا فاداعيه في المرة  
الثانية والثالثة يحبس وكذا ان تبت بالبنه على ثوبه  
الخصيان وكذا هذا في سائر الحقوق وفي ظاهر الرقالة  
اذا ثبت الحق بالبنه يحبس اول مرة بعد الهك ان المكفول  
له في المصروف ان كان غائبا يعلم ان له حق على رجل حتى يرفع ويحبس  
وحتى يره وان لم يره يحبس وان كان غائبا يحبس لا يوقف  
على امر ويثبت ذلك عند القاضي لا يحبس في اول كتاب  
كفا له السر حسي ضمان بدل الكتاب وضمان احد الرقي السفينة  
متاع صاحبه والتبرع بقضاء الدين اذا اضطرر بدل الكتاب له  
لم يصح فلو ادى على ذلك الضمان اتحد يرجع بها على المولى  
وكو يسرع باء اء بدل الكتابه صح ولم يرجع بها في الباب  
الثاني من شرح نسها دان اتمام للصديق الشهد خبلا له  
في سفينة ومعها متاع كثير فتقلت السفينة فاشترى الى مكان  
قليل الماء فقال احملها لصاحبه القوماء على في الماء على  
ان يكون متاعه بين وبينك نصفين قال محمل هذا فاسد  
ونصف لصاحبه نصف قتمه متاعه في واقعات الناطقي  
ولو ضمن الحار من اهل بيتهم جداره مرة في مسائل عمارة  
الحايط المشترك من كتاب القسمة اذا اشترى انسان

بقضاء الدين من غير رضا من عليه الدين صح ولو قبل انسان  
الحواله من غير ارجح المحيل برضا المحتال له صح ذكره في بعض  
هذا الكتاب قضى دين غيره بغير ارجح جاز فان النقص  
ذلك بوجه من الوجوه يعود الى القاضي لانه بطوع نقضه  
الدين ومثله لو قضى باقر يعود الى ملك من عليه الدين  
وعليه للقاضي مثله في باب نكاح الحرة على ثوبه الاله  
من الزادات وفي هذه هذا الكتاب اذا تبرع بقضاء  
المهر خرج من ان يكون مهر ابنة المراه او خرج نصف  
من ان يكون مهر ابنة المراه او خرج نصف  
المهر وكذا المتبرع بالثمن اذا انقش البعير يرجع في الثمن  
في مكانت شريح الحياط لعصام وقدر حقه في الوقف  
و بعض مسائل هذا الكتاب وت في كتاب الوكالة وادى  
القاضي والبيع والنكاح من هذا الكتاب **مسائل الحواله**  
وت مسألة الحواله في فعل قبل هذا المحتال عليه اذا جحد  
وحلف على ذلك ولا بينه للمحتال له يرجع على الاصيل  
في ظاهر الرواية وروى محمل عن ابي حنيفة وغيره انه لا  
الاصول انه لا يرجع ذكره في اخر زيادة في الحواله وهي  
الزيادات المحتال عليه اذا مات فقال المحتال له توفى  
المال عليه فان رجع عليه ايها المحيل وقال المحيل ادى  
المحتال عليه فالقول للمحتال له يرجع على المحيل لانه  
تمسك بالاصول في باب الكفا له وكفا له عصام احال  
غيره على رجل له عليه دين علي ان يوفيه من ذلك الدين  
ثم مات المحيل وعليه ديون كان دينه على المحتال  
عليه من غير ما له لا يترجح المحتال له وفوق بين  
هذا وتين الرهن في الباب الرابع والكاه تين من سوع في



وفي الباب السادس والخمسين من الزبادات باع عبد  
واحال غريمًا من غريماته من المشتري حواله مقيده بالتمس  
ثم رد العبد بالعبء بعد القبض بقضاء او قبل القبض من  
غير قضاء او في خيار الزوينة او الشرط او تفاستحا  
العقد لا تبطل احواله عند بطله فالزفرو لو كان مكان  
تضمن العبد ودعيه او غصب فاحال صاحب الوديعة  
والغصب على ماله على المودع والغاصب حواله مقيده له  
استحق الوديعة والغصب بطلت احواله في الباب السادس  
والخمسين من الزبادات وفي واقعات التاطي اذا احال  
المطالب على رجل بالقبول او جميع حقه وقبل منه ثم احاله  
ايضا بجميع حقه على آخر وقبل منه صار الثاني نقضًا  
لله **قال كمال الشفعة** ما ثبت فيه الشفعة وما  
لا يثبت ومعرفة الخصم في ذلك واختلاف في الشفعة والمشتري  
ثم الطلب والسليم وبطل الشفعة وبطل نقض بقاء  
الشفعة ما ثبت فيه الشفعة وما لا يثبت ومن يكون خصمًا  
ومن لا يكون خصمًا واختلاف الشفعة والمشتري في سكة  
غير نافله **درب** غير نافله اقصاه مسجد اصره او طوك  
منه الى الطريق الا عظم فهدا **درب** نافله لو بيع دار فيه  
لا شفعة الا للجار لان المسجد غير مملوك فكان بمنزلة  
القبضار وهذا اذا كان المسجد خطا اما اذا احدثه  
اهل الدرب وجب لهم الشفعة وان كان ظهره وجوابه  
الى دور الناس فان اهل الدرب الشفعة لانه لا يكون  
منزلة القبض في المختصر وعصيان فعلى هذا حكم السكك  
التي اقصاها الوادي بخار اسسكة عامه لانهم خرجوا  
الى الوادي كتب شمس الائمة في هذا الموضع في المالك

دار في اقصى الدرب والسكة وهذه الدار نافله الى طريق  
العامه فان كان هذا طريق العامة فليس له الدرب والسكة  
ان يمنعهم فله شفعة لهم وان كان الطريق لمصالح الدار فلا لاهل  
السكة بان احدثوا ولم يمنع العامة فله الشفعة **قال**  
العبد الشهيد فعلى هذا سكة كنه وسائر السكك ان كانت في الخطه  
نافله فله شفعة لهم وان احدثوا النفاذ فله الشفعة سكة غير  
نافله وفيها سكة اخرى فباع في السكة السفلى واحلهم دار في  
في الشفعة لا يصح السكة السفلى لو بيعت في السكة العلوية  
في الشفعة لكل وكذا نهر خاص انزع منه نهر آخر فباع رجل  
ارضيا على النهر المنزوح تكون الشفعة لا يصح ان نهر المنزوح  
حنا كذا اذ انزع من نهر للسكة الاولى في شفع الطحاني  
في الثانية في شفع القروي ولا شفعة في الكر دار كانه تعالى  
كما في الارض التي على نهر الموالى وكذا الارض التي حازها  
الا مام ببيت المال ويدفع الى الناس من دارهم بالبيع  
او بالثلث فصار لهم كذا ان كانا والاشجار والكلس اذا  
اذ انبها بالتراب حتى صار لهم كذا دار فان بيعت هذه الارض  
فبيعها باطل وان بيع الكر دار وكان معلومًا يجوز كنه لا شفعة  
فيها وكذا الارض الميان ديهية ان كانت اكره نزعونها  
فبيعها لا يجوز وبيع الكر دار يجوز ان كان معلومًا ولا شفعة  
فيها وفي نهر الموالى يباع قدر ذراع من ارض المالك احق  
بالشفعة من الجار يعني الجار اذ لم يكن شركا في الحائط الذي  
بينهما وما تحت الحائط لانه اذا كان كذلك كان شركا  
لكل هذا اذا كان ما تحت الحائط مشتركا بينهما شائعا  
ما كانت الارض بين اثنين فبنا حائط على من وضع مشتركا  
ثم اقتسما الباقي اما اذا اقتسما الارض وضعا خطا في وسطها

شفعة

ن



ثم اعطى كل واحد منهما شيئا حتى يتباحا يطاف كل واحد  
منهما جارا لصاحبه في الارض انما الشفعة في البناء غير الشفعة  
في البناء لا يوجب الشفعة في اخر الشفعة لكون الزيادة **احد**  
بائع ارضين ولو رجل ارض متلفه فلاحد الارضين كان للشفعة  
ان ياخذ ارض تله زق ارضه دون الاخرى اذا كان الاخر  
يطلب شفعة ما كان تزيين ارضه وان كان لا يطلب يقال  
لهذا الطالب اما ان ياخذ اكل او ثلغ اذا لم يرض المشتري  
بتفريق الشفعة بفننا للضرر عن المشتري وذكر **مسألة**  
المسألة خواتمة زيادة في باب شفعة الارضين ولهذا قول في  
الاول اما على قوله الاخر وهو قولهما ان ياخذ ما كان له شفعة  
وبدلي في اخر باب تسليم الشفعة من شتر شمس الامة الخسري  
اذ اباي بشرط اخبار المشتري بملك الشفعة لان الشفعة  
تعمل في ملك البايع لا يتوثر الملك للمشتري فكذلك الواقف  
البايع بالبيع وانكر المشتري فالشفعة الشفعة في الزيادة  
اذ كانت الارض في يد البايع لا يقضي للشفعة بالشفعة الا بحضر  
المشتري لان الملك للمشتري واليد للبايع في الزيادة  
اذ اخذ الارض من يد البايع نعم لكن بشرط صحة البيع  
والعقد حضر المشتري لا محالة والطلب من البايع والتمليك  
عليه صحيح اما حضر المشتري بشرط كونه من شتر خواتمة  
زيادة في مسائل الطلب في شتر مختصر كما في وسماي من  
هذا الجنس في الفصل الثاني اذا اختلفا الشفعة والمشتري  
فقال المشتري بلغك اخبر فلم تطلب وقال الشفع تملك وقال  
المشتري حين علمك قال لقول الشفع وبمثله لو قال الشفع علمك  
يوم كذا او وقت كذا او طلب وقال المشتري لم تطلب قال لقول  
المشتري ونظير هذا البكر والمسئلة في ادب القاضي وقت

وقال ذكرناه في الفصل الاخر من قضاء الواقعات اذا قال  
المشتري اشترى ارضي والبايع وله على البايع وقال الشفع  
لا بل اشترى بها قال لقول قول المشتري في باب شفعة البكر  
لحق الزيادة **مسألة** الامم ذكر في لينة فخذ الكتاب في  
في كتاب الامة **مسائل الطلب والتسليم وما يتعلق به**  
الشفعة وما لا يتصل وتقتض بناء الشفعة في ايجاع الصغير البكر  
اذا ادركت ووجب لها الخيار والشفعة وخاتمة انما ان اردت  
ياخذها بطل الاخر فانها تقول اخترت ما عينا الشفعة وتقتضي  
او يقول اخترت نفسي وشفعتي جميعا كذا في حيل قليل الرغبة  
وحيل الا بطل كنيته في اخر الشفعة بالعروض من الكافي اذا  
بائع الارض قبل ان ياخذ بالشفعة بعد بيوت الشفعة بطلت  
شفعته ذكر شمس الامة الخسري في ابتداء كلامه في باب  
الكسب وتفسيره عند اذا باع دار لنفسه التي بها شفعة  
قبل ان ياخذ الدار المبيعة بالشفعة بعد بيوت حق الشفعة  
بطلت شفعته لان استحقاق الشفعة يستلزم ملكا متقدرا  
فيها مستحقا بالشفعة اذا ترك التملك بعد طلب الاشهاد  
من غير علمه فالفتوى اليوم على قول ابي يوسف وحمل  
انه مقدر بشر ان ترك شرا بطلت شفعته وفي الواقعات  
خلو هذا المشتري ان الشفع الى الشفع واستعمل شرا فامهله  
ثم رجع عن ذلك صح رجوعه في ادب القاضي للمحلوي في  
باب الغبن الشفع ان اترك الاقرب وطلب عند الابعد  
فان كان الشفع اقرب الا بعد خارج المصر بطل الشفعة وان  
كان كلاهما في المصر لا يتصل استحقاقا الا اذا اختار على  
الاقرب ولم يطلب الا ان بطلت ذكر هذه الزيادة شمس  
الامة المحلوي في ادب القاضي اذا ترك الاقرب ود



و ذهب الى الابعد لطلب الاستشهاد والتقرير قال في الكتاب  
بطلت شفعته لكن الرادية اذا ترك ما في المجر الذي فيه ذهب  
الى بصره او الى الرستاق او كان كل واحد لا يبطل في الباب  
الثالث من شفعه عصا م تعليق بطل الشفعه بالشرط جائز  
حتى لو قال سلتك الشفعه ان كنت اشترى ب لنفسك فاذا  
اشترى بها لغيره كان الشفعه على شفعته لان تعليق تسليم  
الشفعه استقاط بعض فيج تعليق بالشرط في شفعه حاشا  
خالفه راداه اذ قال القبيع للبايع او المشتري ولو وكل  
الغير سلتك لغيري او سلتك فهو تسليم للشفعه ولو قال  
ذلك لا جني ان كان ذلك جوابا لسؤال بايع وان كان ابدا  
لا يصح ولو قال للمشتري وهو باعور سلتك لغيري الشفعه خاصه  
دون الاخر فهو تسليم لا ولو قال للمشتري ان كنت اشترى بها  
لنفسك او قال للبايع ان كنت بعثها من فلاه لنفسك فقد  
سلت لك الشفعه لا يكون تسليم الا اذا اشترى المشتري لنفسه  
او باع البايع لنفسه ولو اشترى لغيره او لنفسه فحضر  
الشفيع وطلب الشفعه ثم قال للمشتري سلتك شفعه له  
الدار او قال سلتك شفعه هذه الدار او قال سلتك لا يصح  
التسليم قياسا وتصح استصحابا هذا اذا سلم الشفعه للبايع  
فلو طلب الشفعه من ان كانت الدار في يده له ذلك وان كانت  
في يد المشتري ليس له ذلك قياسا وله ذلك استحسانا وذكر  
في النواذر انه ليس له ذلك وليس الملة الجدلان الدوايين  
بل المذكورهما جواب الاستحسان والمذكور في النواذر جواب  
القياس ولو كان المشتري قبضها وسلمها الى الآخر فقال  
الشفيع سلتك ايها المشتري شفعه هذه الدار فهو على القياس

والاستحسان ايضا فلو ان اجبنا طلب الشفعه ان يسلم  
شفيع هذه الدار فقال الشفعه له سلتها لك او وكتبتها لك  
قال قيا سأل لا يصح كما لا يصح لو قال ذلك مستد يا وفي الاستحسان  
لا يصح لا لما خرج جوابا عن نص في عاده من في السؤال فصار  
كانه قال سلتك شفعه هذه الدار لك ان لا جلك وشفيعا  
عندك في اول شفعه الجامع اذا اخبر الشفعه بالبيع بالقياس  
الشفيعه علم ان البيع بالبيع من الغا كان التسليم لا سيما ولو اخبر  
بالبيع بالبيع فسلم ثم علم ان البيع باق لم يكن تسليمه لازما  
وكان له ان ياخذ في شفعه شرع الطحاوي اذا ثبت له  
الشفعه ولم يعلم فارسل اليه المشتري رسولا صيا او عبدا  
او فاسقها او كتب اليه كتابا فبعتك ولم يطلب كان تسليمها  
فان اخبره فضولي من تلقا نفسه فسكت ولم يطلب كانت  
المسئله على الاختلاف المعروف عند حنفية بشرط العذر  
او العذر له وعندهما لا وروى الحسن عن ابي حنيفة في ما ذول  
خو الفرياده وقد مر من هذا الجرح في وكاله هذا الكتاب  
في مسائل القول في ما في اخر الفصل من كتاب الماذون  
خو الجار مع الشريك هل هو شفيع حتى اذا سئل الشريك ياخذ  
الجار في طلبه الرواية نو وروى البرخي عن ابي يوسف  
انه لا ياخذ في شرح شفعه الجامع في الصفحة الثانية من  
باب الشفعه ايضا الجار اذا سئل الشفعه مع قيام الشريك  
ضح التسليم حتى اذا سئل الشريك الشفعه لا يجوز للجار الشفعه  
في باب ما يلزم ان يرد بالعيب من شرح الزبادات  
اذا سئل الشريك الشفعه فالشفعه للشريك في الحقوق  
واذا سئل الشريك يسبق في هو اما اذا لم يطلب حين يسمع  
ثم طلب لا يثبت في انشاء الكلام بعد الفراغ عن الاجابة

لذلك فلو اراد ان يبعث  
للجار ان يطلب اذا  
سمع من الشريك ان طلب  
حتى يثبت ثم اذا سلم



من اول شفعة شمس الائمة السرخسي الشفع اذا اخذ  
الدار بالشفعة وبنى فيها ثم استخفت الدار لا يوجب بقية  
الشا بخلاف المشتري في ادب القاصي وقدر في اخر البيوع  
شيء من المشتري اذا انصرف ينقض تصرفه بحق الشفع  
والمشتري سراً فاسداً اذا انصرف لا ينقض تصرفه بحقوق  
البائع والفرق بينهما في الباب الثالث من بشرح شهاد  
الجامع الكبير **كتاب المزارعة** وقدر في مسائل الا  
الاخير المشترك من الاجارات ان في المزارعة والمعاملة  
الفتوى على قول الجي يوسف وحمل المزارعة غني كرامة من  
قبل من عليه البذر قبل القاء البذر والمعاملة لا راحة  
من الجانبين دفع بذر الى اخر وقال له ازرعه في ارضك  
على ان يكون الزرع كلها لك فهذا فرض لا عبية في اول  
ما دون حواضر اده في اثناء الكلام وان دفع البذر  
لنزرع في ارضه على ان الخارج بينهما في في مزارعة  
فاسله والخارج لصاحب البذر اذا كان حراً ينظر  
في هذا الموضوع قال لا خرا ازرع ارضي بذكرك على ان  
ان الخارج كله لي فهذا استقراض ليس عليه في كتاب  
المزارعة قال الصدر الشهيد ورايت في باب بيع احد  
العبدين ولم يتبين ايهما باع من يبيع جامع حواضر اده  
ان المزارعة فاسله في هذه المسئلة وذكر فيه طعن عيسى  
في نظر عند الفتوى لا محالة اذا دفع ارضاً وتخللا بزرعها  
المزارع على ان يقوم على التخليل بالنصف فهدى مزارعة  
شروط فيها المعاملة والمزارعة متى شرط فاسله  
المزارعة المعاملة ينظر ان كان البذر من قبل المزارع  
فسدت المزارعة والمعاملة جميعاً وان كان من قبل الارض

حازت المزارعة والمعاملة وان كانت المعاملة مقطوعة عن  
المزارعة جازت في شمع حواضر اده في مقالة باب المزارعة ينطبق  
فيها المعاملة ولو قال لا خرا ستاجر بك لنزرع ارضي هذه في  
في تخيل هذا النصف الخارج منها على ان يكون البذر على جازت في  
هذا الموضوع ايضا دفع الى سجار معاملة الى وقت كذا على ان لا سجار  
والتمار بكنها نصفان ان كانت الاشجار في حل التوجاز وان  
تتاهي كذا الفاصل بينهما ان اذا اتم فقل تناهي لانه ليس لهما بينهما  
خاية معلومة لان التخليل ينمو في شرح حواضر اده اذا تناهي  
الزرع فدفع الى ارض مع الزرع المتناهي مزارعة بالنصف ليحفظ  
لا يجوز في شرح حواضر اده في مسئلة شرط الحصاد والتد  
والدباس والجارزة في مزارعة الفضولي حرم في اخر باب الاجارة  
دفع الكرم معاملة ولم يبين الملة القياس ان لا يصح وفي الاستحسان  
يصح ويكون له ثمة واحدة اما اذا دفع الى ارض مزارعة ولم يبين  
المدة لا يصح فعلى الاستحسان فرق بينهما لكن روى عن محمد بن سلمة  
انه يصح لسنة واحدة وبه اخذ الفقيه ابو المكي في اول مزارعة النوا  
النوازل والملا من سنة واحدة زرع واحد كما في المعاملة وعلى  
الفتوى اذا دفع الى ارض مزارعة اذا كان بقية السنة لا يكفي جاز  
فان حصد الزرع قبل تمام السنة انقضت المزارعة اذا كان بقية السنة  
لا يكفي لمزارعة شئ اخر في باب الوكالة من شرح حواضر اده اذا دفع  
كرمه معاملة فالنصف على كمال الكرم وان عمل ليصير وارثاً  
على العامل في عرفنا فعلى هذا في الاجارة الطويلة واختيار  
طريقين ان الصحيح هو المعاملة دون بيع الاشجار لان بيع  
الزري يباشره في مصي بيع الوفا وذلك بيع للميت فعلى وكا  
والدليل على ان من جرد بيع الاشجار هو حوز الفسخ بعد  
ما اخذ المستاجر التمار ولا يجوز ان لا في اشجار في فسخ



وقد أكله دليل أنه ليس ببيع جائز بل هو بيع وفادان باع أصول  
 العنب كما لو أخذ الطر يقين فزارعه على المتاجر وإن دفع  
 معاملة كما لو أخذ الطر يقين فالقصب على له من العمل على  
 المتاجر وقد عرفت من هذا في اجازات هذا الكتاب فنظروا  
 هنا في فاذ شرط انفس على احدها ان شرط على المزارع  
 لا يجوز سوى ان كان البذر من قبله او من قبل رب الارض وان  
 شرط على رب الارض ان كان البذر من قبل المزارع لا يجوز  
 وان كان من قبل رب الارض يجوز اذا بين قدر معلوما  
 للرفق ووقتنا معلوما اي معنى يلقى وان شرط على  
 الارض ان كان البذر من قبل المزارع لا يجوز وان كان من  
 قبل رب الارض يجوز هذه الجملة وسط فزارعه خواتمه  
 شرط المصايد والدراس والتدريه واحمل الى بيت  
 الارض بالقرية على ان كان يجوز وبه يعني هكذا اختيار مشايخ  
 بلخ في شرح خواتمه وفي اربعة النوازل من كوفتن  
 بنصف التين لا يجوز لانه في معنى قفز الطحان وذكر المحرري  
 في اجازته في مسألة نسي الثوب بالثوب والربع ان مشايخ  
 بلخ اخذوا بالجواز لتعامل الناس وقرق الحاكم عبد العزيز  
 الكرمي في الخاتم الصغير بين هذا وبين قفز الطحان فقال  
 قفز الطحان منصوص عليه ولا يمكن تعينه بالتعامل اما هذا  
 ليس منصوص عليه وما ليس منصوص عليه يعتبر فيه التعامل هذا  
 كما في الاية الستة ما كان وزنها لا يجوز جعله كيليا وما كان  
 منها كيليا لا يمكن جعله وزنيا وما عد الستة المنصوص عليها  
 تعتبر فيها التعامل كذا ههنا قال المحرري ومشايعه بخلاف  
 اخذوا في جواب الكتاب انه لا يجوز لانه في معنى قفز الطحان  
 وعلى هذا ينبغي حديد بنهم وعملان هذا ما عرفت كما ورس وارز



كوفتن بنهم وخ من كوفتن بكاه وكوزه حديد بنهم  
 وكلامه درود بنهم وغيره بنهم ناروا بوه واكله  
 المسائل مدكورة في فزارعة الواقيات فنظروا هنا في المزارع  
 المزارع اذا ازرع خله في ما اخر به يصير مخالفا لارض اول  
 يصير بخلاف الاجارة في شرح الطحاوي **كتاب الماذون**  
**ما يثبت به الاذن والحجر وما لا يثبت** ثم فيما علكه الماذون  
 وما لا علكه ثم في الاحكام المتعلقة بالماذون والمجوز ما يثبت  
 به الاذن والحجر وما لا يثبت اذا اذن لصي يعقل البعير والشرا  
 يجوز من يذره انه يعقل معنى البعير والشرا بان عرف ان البعير  
 متقلب والشرا جالب وعرف القاصي البعير من الغنم القاصي  
 لا نفس العباية فان كل صي لقن البعير والشرا يتلفهما في ما ذو  
 خو الهزل اذ اذن القاصي للصغير والى الاب صج الاذن  
 في ما ذو خو الهزل اذ القاصي اذ اراد ان يذره ببيع ولا يثبت  
 فسكت لا يصير ما ذونا في التجارة وفي بعض نسخ الماذون  
 اذ اراد القاصي الصغير او المتعسر او عبد الصغير ببيع وشترى  
 فسكت لا يكون اذنا في ما ذو خو الهزل اذ اذن لعبد  
 وهو لا يعلم يصح حتى اذ اعلم يصير ما ذونا هذا انما الصحة لانه  
 صار مطلقا حتى لو جبر عليه وهو لا يعلم يصح ايضا لانه مشل  
 هذا لكن يمكن ان صحة الحجر اذ اعلم بعلم الحجر بالاذن يصير  
 ما ذونا فعلى كذا اذا كان الاذن معصيا دالما اذا كان ثابتا  
 حتما لغرض يثبت من غير علم العبد فان قال المولى لغيره بان  
 يا يعق عبدك هذا وقد واكله ثم فقه في اول كتابه الوكاله  
 فنظروا في انما يصح اذا كان مثل الاذن فان كان الاذن  
 عاما شترى غنم اهل السوق اكثر فاما يصح الحجر اذا كان  
 عاما شترى غنم اهل السوق وان كان الاذن لم يعلم به الا رجل



او رجاءه ان اوئله انه فانه يصح الحجر بمحض من هو لا و ان  
كان الاذن لم يعلم به الا العبد فانه يصح الحجر بمحض العبد  
ان الاذن لعبد ولم يعلم العبد يصح الحجر وان لم يعلم العبد به  
وانما الحجر على عبده المادون في سوقه وهو غايك لم يتجر  
فان علم بعبد ذلك كان محجورا في ماذون خو الفرض انه في اول  
بال حجر و قد مر هذا في الوصايا في مسائل الوارث والتركه  
المولى اذا باع عبده المادون ان لم يكن عليه دين يصير محجورا  
بنفس البيع علم اهل السوق ولم يعلم وان كان عليه دين لا  
لا يصير محجورا الا بقضاء المشتري كان في الة والبيع جائز  
وفي الثاني البيع فانه في المادون الكبير حتى الفرض انه  
ولو اذن الوارث لعبد مديون من الشركه في وصايا  
هذا الكتاب المولى اذا اذن لعبد في التجاره لا يصير  
ماذونا ولا يثبت الاذن قبل العمل فلو ارسل اليه المولى اذنه  
او كتب قبلة يصير مادي ونا كفيها كان الرسول ولو اخبره  
الفرض في المعروف انه يصير مادي ونا اذ اخبره واحد  
كفيها كان المخبر و فرقوا الى حيفه بين الاذن والحجر  
قال خو الفرض انه في شرح المادون عن الفقيه الى بكر السك  
كانها سوا وانما يصير مادي ونا اذا كان نزع عبده الضد  
في محله عند العبد او صدقه وفي الحجر ايضا ان كان هكذا  
يصير محجورا ولا فرق بينهما وفيه افني وعليه اعتمد وقد مر  
من فقد الجنس في كتاب النفع وفي كاله فعل الكتاب  
في الفصول الة ول منه وفي اخر الكتاب في مسائل العبد  
العبد المادون بالاياف يصير محجورا اذا اذن له بيق  
في التجاره لا يصح وان علم الاذن وان اذن له في التجاره  
مع من في يده صح الاذن واذا اذن العبد لمحض

في التجاره فان كان الغاصب مقرا اوله بينه فانه مملك بيعه  
من الغاصب وغيره فملاك اذنه في التجاره وان كان جاحدا  
ولا بينه للمالك لا يصح الاذن بالتجاره كما لا يمكن بيعه **مسائل**  
مشتركة بين النوع السابق وبين النوع اللاحق المولى والام  
اذ اقال اذنت لك في التجاره فلا تباع بغين فاحش فباع يصح له  
الا ذلك لا يقبل التحريض بمملكه المادون وما لا يملكه العبد  
المادون والصبي المادون والمعتقه المادون الى ابا عوا بغين  
فاحش يصح عند ابي حنيفه في شرح خو الفرض انه الصبي لا يزوج  
امته وان كان ماذون في التجاره عند ابي حنيفه ومحمد ولا يمكن  
تزوج امته من عبده اجماعا في المادون وقد مر في النكاح والى  
والوصايا يا شئ من هذا الجنس العبد المادون مملك ان يوجر نفسه  
وليس تاح له جلاء ويؤجره لرضه ويستاجرهما ولو رخص نفسه  
او باع لا يجوز والمالك يملك ان يوجر نفسه والمادون يملك  
ان ياخذ لارضه في رعة ويدفع مطلقا سوا وكان البذر منه  
او من الة حتى وفي هبة هذا الكتاب العبد المادون وله مملك البعاث  
البيعه حتى يملك التصديق بما دون الدرهم ولا يملك التصديق  
بالدرهم ومملك اتخاذ الضيفه والا فقد او هذا ليس بمقدر بلهم  
بذل بما يملكه التجار سركا ومملك الذي لا يقدر وانه سرفا في المال  
المالكولات حتى له مملك الا هذا في غير المالكولات في كتاب  
الشركه من النصفه اخبر من باب خصم من المتقاضيين  
ذكره فقال العبد المادون يملك الة لعدا بالمالكولات  
دون الدرهم وانما يملك الة لعدا بالمالكولات ايضا بمقدار  
ما يتخذ الرعوه من المالكولات اما اتخاذ الضيفه البيعه  
محوزة بالتيه لا وذلك انما يعرف بمقدار مكان في يده  
في مال التجاره حتى روى عن ابن سيماعه انه اذا كان مادي



تجارة عشرة آلاف فاختد ضياء من عشرة دراهم يكون  
يسيرا ولو كان مال التجارة مثله عشرة فاختد بدل ان كان كثيرا  
فتنظر في العرف في قدر مال التجارة واما التصديق بالفلس  
والرغبة والفضة بما دون الدرهم ففي عرفنا بما دون الفضة  
لحق بكونه والزوجه وقيم البيت وهي الامة اذا تصدق بالطعوى  
لا بأس بذلك اذا كان على الرسم المعروف وان لم يكن ياذن  
الزوج والمولى **في المولى** **الحكام** المتعلقة بالمادون والمحجور  
العبد المحجور لا يؤخذ بالضمال الواجب **سب** لقول في الحال  
وبعد البلوغ والعقل لا يؤخذ الضيق في تؤخذ العبد في كتاب  
المادون وفي باب من غصب الصبي من شيوخ الحائض للمولى  
اذا باع من عبده المادون المديون ضايع ونجس لا يستفاء  
التمن ولو سلم قبل استيفا التمن يبطل حق المولى في التمن لانه  
له بكون ان يثبت للمولى على عبده دين كذا ذكر حواضر زاده  
في كتاب الصرف في باب الوكالة ينظر عند الفتوى **المولى**  
اذا اقر على عبده بالدين وليس على العبد دين صحيح وان تدبره  
العبد حتى كان لهم الاستيفاء من العبد بالغ من قيمة فان عرف  
العبد لا يضمن الا الاقل من قيمة ومن الدين في باب اقرار  
المولى لغيره زاده وسياقي من هذا الجنب في كتاب الهبة  
العبد المادون المديون اذا اطلب الغرماء من القاضي ببيعة  
فيقاتل لم يال غايب يرجى حضوره او دين على الناس  
يرجى حله فالتقاضى لا يجعل بل يتلوم حتى يقدم المالك  
الغايب او يجعل الدين ولم يذكر مدة التلوم وحكمي عن  
الفقيه ابي بكر الباخي انه قد نها بئله ثمانية ايام فان كان يعلم  
بقلم او جعل الدين بئله ثمانية ايام او اقل لا يبيع ولا يبيع  
في مادون حواضر زاده اذا عتق المولى العبد المادون

المديون وهو عالم بالدين لا يضمن جميع الديون انما يضمن الاول  
في قيمة ومن ديونه كما لو يعلم وعمله لو عتق العبد الحائض  
وهو يعلم بالحانة يصير ضامنا لجميع القدا والفرق ان الامة  
ان الاعاق في اصل الاختيار ولو اختار جميع الديون لا يضمن  
لانه وعد ان يقضي ديون العبد فلا يضمن ولو نضر على اختيار  
اختيار القدا عن الحناية في العبد يضمن لانه يجب حناية  
العبد على المولى في مادون حواضر زاده بخلاف الدين المولى  
اذا اذن لعبد الحائض في التجار والحقة دين او رهنة او اجر  
لا يصير مختارا للقدا في المادون الكبير لغيره زاده ذكره  
في حنايات هذا الكتاب العبد المادون اذا اراد والعياد بالله  
فقتل ابي حنيفة يبرقانه من قوفة وعند الحائض لا يثاب على الا  
الاصل المروي بل يباع على اصل اخر وهو ان بالردة يتوقف  
ولا يبيع المولى لعبد حتى لو باع واسلم تبين انه صحيح  
البيع وان قيل انه تبين انه بطل البيع لان هذا بمنزلة الاستحقاق  
عبد ابي حنيفة وعندهما لا يقر ببيع هذا الكتاب شي منه  
الذي كمل اذا اراد والعياد بالله فتقتل بانه وقد المكاتب وقد  
المختل جني تامطفا ونفس اجنون المطبق في كتاب هذا الكتاب  
على الاستقصاء اذا ادعى على من نادى من شيا هل خلفا وهل  
لقضى عليه كتمه على الاستقصاء اول مسائل الاستحلال من  
وعوى هذا الكتاب **كتاب الهبة** الهبة الدين ثم السبوع  
ثم الهبة المصن ثم الهبة من الصبور ثم الرجوع في الهبة وما منع من  
ذلك وما لا يمنع مسائل الهبة التي من الهبة الدين من غير من عليه  
الدين لا تصح الا اذا اوجبه واذن له بالقبض وبقبضه **حسان**  
استحسانا في هبة شرح القزويني هبة الدين من عليه الدين لا تصح  
من غير قبوله عندنا حله فالزفر من هبة فكذا ذكر اصل الشهيد



هنا وذكر في كتاب البيوع من هذا الكتاب الخلاف على  
عكس هذا والذي ذكره هنا اختيار شمس الائمة الذي  
وفي شرح كتاب الهبة وزعم ان بعض مشايخنا ذكروا خلافا  
على العكس والصحيح في هذا الا ان المذكور في اكثر الكتب من الروايات  
من الروايات والشروح ان القبول ليس بشرط عندنا  
وقد رتبنا في كتابنا في بيوع هذا الكتاب قد استدل  
شمس الائمة الذي فصل الكفيل الذي ذكره في الباب الثاني  
من الزيادات وقد مر شيء منه في وكالة هذا الكتاب  
ان الطالب كالا ابر الكفيل عن الدين لا يرجع الكفيل على الاصيل  
بالدين ولو وهب الدين من الكفيل يرجع الكفيل على الاصيل  
فتبين ان هبة الدين تملك والبراء منه اسقاط فلا يشترط  
القبول في البراء منه ويشترط في هبة وعامة المتأخر  
فرتوا فقا لوالفقال اما جعل هبة الدين تملك وان لم يكن  
الدين موجودا حقيقة ولم يكن مالا من كل وجه على ما مر  
في البيوع نصيبا للهبة لا فتراق الهبة والاسقاط في حق  
الكفيل على ما مر اما هنا لا فرق في حق الاصيل من الاسقاط  
والهبة فلا يجعل تملكها ومن اراد ان ينظر في هذه المسئلة  
فليطلبها في باب البراء والهبة للكفيل من كفالة الكافي  
وفي آخر كتاب الهبة منه وفي كفالة شرح الطحاوي  
وفي هبة النوازل في موضعين وفي بيوع واعيان الناطقي  
وفي باب الهبة بغري رحم محمد من شرح ابي الليث ورايت  
في بيوع واقعات الناطقي عن ابي يوسف انه يشترط قبول  
المذكور كما ذكره الشيخ وفي اول اقرار واقعات  
الناطقي انه لا يشترط اذا كان الدين بين الشرايين فوجب  
احدهما نصيبه من المذكور صح في اجازات النوازل

وقد مر في شركة هذا الكتاب وان ولعب نصف الدين مطلقا  
ينفذ في الربح ويتوقف في الربح كما لو وهب نصف العبد المقترب  
في مسألة الاكراه في المختلف غير المقترب اذ لو وهب الدين من  
من الواضح صح لانه ولو وهب من عليه معنى لانه ان لم يكن في الزكاة  
دين مستوفى مملوكا الواضح وان كان للوارث فيها حق الا ترى  
انه لو تزوج امة من هذه الشركة لا يجوز ولورد الوارث  
الهبة تروى عند ابي حنيفة وابي يوسف خله فالجهد وقيل لخل  
في هذا وانما الخلاف فيما لو وهب من الميت فده الوارث  
وقد مر من هذا الجنس في وصايا هذا الكتاب ولو كان  
لا يشاء دين على عبد الغير فوجب من مولاة صح سواها كان  
على العبد دين او لم يكن في رواية المادون الكبير وشي  
حق اهوراذه في باب هبة العبد انما جوفان ردة المولى  
هل يرد قيل هو على الخلاف الذي تقدم في موه الوارث  
وقيل بل هذا ايراد اجماعا وهو الصحيح ذكره في شرح  
المادون لا يرد الدين يورس وقد راجع شرح هذا  
الكتاب جنس هذا **مسألة البيوع** قد مر في سبيل الشرح  
في نوع قبل هذا ان اقال وهبت نصيب من هذا العبد منك  
والموлюб له لا يعلم نصيبه منه صحت الهبة منه في آخر شفيع  
شرح عظام من نسخة الخط ومن نسخة اشترى شيئا بعشقة  
در اكر في جلد انقاز ايد اقول هو المقتري الدافع الذي ايد من  
البائع ولم يدخله تحت البيع ينظر ان كانت الدراية صحيحة  
يفرضها بالتعريض يجوز فيكون له منه مشاع فيما لم يملك  
القسمه في صرف عظام وغيره في اجازات العيون وفيه  
الغنى لو وهب بعض الدين من انسان جاز لان الدراية منها  
ينتقض بالتعريض فيصير بمنزلة مشاع لا يحتمل القسمه



في صرف عصام وغيره في آخر باب العيون وفيه ايضا  
 لو وقف بعض الاربع من النسيان جاز لان الاربع منها  
 ينقص بالتعويض فيصير عشرة مشاع له حمل القسمة  
 والديار الصحيح يجب ان يكون كذلك اذا وقف البناء من الار  
 الاخر دون الارض خوف فانه يحمل النص في كتاب الشفعة  
 ان المشتري اذا قال شرييت الارض والبايع وقف البيت  
 لي وقال الشفعة لابل اشترتها فالقول للمشتري وقد مر في  
 شفعة هذا الكتاب اذا وقف من اثنين شيئا حمل القسمة  
 حتى يسلف الهبة عند في حصة واحدة فاذا انقصا ندين  
 لها قبل القسمة ملك فاسد وبه يفتى في باب التبرع في الزيادة  
 لشمس الامم وشرح عصام وشرح مضارب بن جعفر الهبة  
 الشيوع الطاري في الهبة لا يبطل الهبة وفي الرهن يبطل  
 الا رواية عن ابي يوسف وتفسير الشيخ الطاري ان العرف  
 اذا باع بعض الرهن بان كان وكيل ببيعة مجتمعا او متفرقا  
 بطل الرهن في الباقي وكذلك لو رهن قايما وزنه عسروا  
 وقسمته كذلك عشرة فانكسر فمن نصف القالب فيصير له في بطل  
 الرهن في احدى الروايتين ينظر في اول الرهن وقاب رهن  
 الفضة بالفضة من غرض القلوري والشيخ الطاري  
 في اتحاد المسجد كالمعارك في الباب العشرين من الزيادة  
 في سائر شئ منه في فعل يلى هذا **مسائل هبة الارض** وقف  
 في موضع الموت ولم يسلم حتى مات تبطل الهبة لان الهبة في حصة  
 الموت وان كان وصيه لكنها هبة حقيقة فيقتصر الى القصر  
 ولم يوجد المداشر في باب من الوصايا التي تبطل  
 وتفسخ من الزيادات وذكر في اول الزيادات ان  
 ان الميراث اذا وقف عبد الامال له غير ثم مات وقدر

كان باعه الموهوب له لا ينقص تصرف الموهوب له بل بعض  
 قيمة ثلثي العبد للموت الميراث من الموت اذا وقف عينا  
 لا مال له غير ثلثي حصة الورثة في الثلثين لا تبطل الهبة  
 في الكل وبه يفتى ان الرجوع بقصور لا على الحال اذ لو كان  
 نقضا من الميراث لم يطل الهبة في الكل لانه ثلثين انه ولو  
 المشاع الا يرى ان من اشترى دارا او وقف فيها ولها شفع  
 اخر ثم ان المشتري وقف الدار من النسيان ثم اكل الشفعة  
 الاخر اخذ نصف الدار بالشفعة بطلت الهبة لانه اخذ  
 بحق سابق وهناك تبطل علم انه لم يأخذ بحق سابق ذكر  
 هذا في باب الشفعة من الزيادات وهو الباب السادس  
 والاربعون ومن هذا الجنس في النصف الاخر من الباب  
 الاول من الزيادات وفي آخر الجامع الكبير باب على حدة  
 وفي هبة الواقعات مسائل من هذا الجنس ان او  
 الميراث شيئا له يخرج من الثلث برضا الموهوب له ما اراد  
 على الثلث من غير خيار وفي البيع يجبر المشتري وقد مر  
 في وصايا هذا الكتاب **مسائل الصغير** اذا اوقف الابن  
 الى دار احب لابنه الصغير لا يحون ولو كان في دار الاسلام  
 يحون ويصير قايضا هكذا ذكر قاضي الحرمين عند  
 ابي حنيفة بخلاف البيع لان التسليم في البيع شرط وقد  
 فقد وفي الهبة القبض شرط وقد وجد لما قلنا  
 كذا ذكر شمس الامم المستحسى في الميراث في باب ما يجب  
 من العتمة وشئ منه في آخر الباب الثاني من نوع الجامع  
 رد الهبة وقبولها من الصبي الذي يعبر عن نفسه صحيح  
 في القبض خوفا من رد اذ اكان الصغير في عيال الجدة  
 او الاخ او العم او الهام او ال جنى والاب حاضر فقبض



في عياله فعل يجوز اختلاص المباح فيه ذكر خواهره في شمس  
الاعتد في ابتداء الكلام انه لا يجوز ينظر في المسألة الثانية  
وذكر في شرح الجامع الصغير انه يجوز وله يفتي وجمعوا  
ان الزوج يملك على زوجته الصغيرة وان كان الأول  
حاضراً او اذا لم يكن في عياله فهو كذا يملك قبول  
الهبة والقبض على الصغيرة انما يملك الأب والجد وصغيرها  
وهو المعنى من الآية وكذا الآية الوصي فانه لا يملك الزوج في  
اخر كونه لغيره لجامع الصغير والام انما لا يملك القبط  
ان لم يكن في عياله القبط في يد مملوك يعوله وينفق  
عليه ليس لهذا الصغير احد سواه حاز هذه الاجنبى ان  
يقبض ما لها وهب من الصغير من القبط ان يقبض لنفسه  
ولهذا كان لا جنى ان يملك لتعليم الاعمال وليس لا جنى  
اخر ان يسترد منه نص عليه الشرح في كتاب الهبة وقيل  
من مسئلة اللقب في المفقود **مشتركة بين النوعين**  
**وبين النوعين الاخر** اذا اولف للصغير فغرض الاب من مال  
الابن لا يجوز واذا لم يكن القبول فلا والله ان يرجع  
في قبضته في باب العوض اما الرجوع مباح وبما لا يمنع  
ولعب لن يرضى محرم منه له يملك الرجوع وان كان احد  
احد هما كافراً الا ان المانع من الرجوع المنة دون الارث  
فكان نظير العتق لا نظير النفقة في شرح ادب  
القاضي لشمس الاعتد الشرح في اول باب النفقة على  
الابوين اذا تصدق الموهوب له على الوالدين بصدقة  
او حلة او اعم فقال فعند عوض هبتك جاز في باب  
العوض اذا بنى تنورا في الكا سنان لا بعد زيادة  
في الما ليه ولا يمنع الرجوع في الهبة لشمس الاعتد

ولو كان الموهوب عبد ففعله الموهوب له حقه يتقطع  
حق الوالدين في الرجوع في اخر باب قبل باب الرقي  
واحالة الى اختلاف زفر ويعقوب اذا عرض الموهوب  
فلا والله الموهوب له حتى صح فلا والله ان يرجع وان نقله  
من مكان الى مكان وانفق لم يرجع عند أبي حنيفة ومحمد  
رحمهما الله في شرح هبة خواتم الزكاة ولو كان الموهوب  
جارية فارد الوالدين الرجوع فقال الموهوب له في عياله  
صغير فكتبت فارد اذا كانت خيرا وقال الوالدين لا بل ولغيرها  
لان كذلك فالقول للوالدين وكذا في كل زيادة مثله  
اما في الدنيا والخياطة وغنيهما القول للموهوب له وفي اخر  
باب قبل الرقي **كتاب الصيد والبايع** في معرفة  
الما كى لاث من احب اناث وغير الما كى لاث ثم مشتركات  
بين الصيد وبين البايع ثم يملك الصيد واللقطة ما يوقل  
من احب اناث وما لا يوقل كل ذي ناب من السباع وذي  
مخالب من الطير اما ما كان الاول فحق المصيد والفرس  
والفهد والنعلب والضبع والذئب والحلب والسنبل  
الا هلى والبرى والغنم وسباع الزواجر اناث الاثاب  
ارضنا وبيان كالهبة والبرى وسباع السباع  
والفهد والسمور والذئب والحوام التي سكنها في الارض  
الارض كالقار والوزعة والقنفذ والحيات وجميع  
هوام الارض الا الهرب واما سباع الطير كالقنبر  
والعقاب والبارى والناكس والضفر وما ارثه ذلك  
واما العتق لا يملك له فله باس به والخراب لا يبيع  
والاسود على ثلثة اوجه ان كان ياكل لحيفة بكرة  
وان كان لا ياكل لحيفة لا يكره وان كان يخلط وياكل



الجيفة واحب قال ابو حنيفة رحمه الله لا يكره وقال بعض  
هذه الجمل في صيد شرح الطحاوي وفيه ايضا كل ما كان  
له كالزنبور وخفه لا يحل اكله الا السمك والجماد الحرام  
الا بل اجله له لا يكره ولا يفسد ان ياكل العذرات لا غير  
فان كان ياكل العذرة وعينها فليس يحل له عند ابو حنيفة  
رحمه الله كالغراب لحسن الفرس مكره عند ابو حنيفة رحمه الله  
واختلفوا في تفسير النمل قال قاضي اسحاق الصحيح  
انه كراهية النمل لانه ذكر في كتاب الصلوة وسوى بين  
بولة وبين بول ما يبول كل لحم وقال غيره الصحيح انه كراهية  
تخرم في كتاب الصيد قلت وحكي عن عبد الرحمن بن كعب بن  
انه قال كنت مترددا في هذه المسئلة فراءت ابا حنيفة  
رحمه الله في المنام يقول كراهية النمل يا عبد الرحمن وفي  
اجماع الاصغر اذا وجد السمك ميتا على وجه الماء وبطنه  
من فوق لم يبول كل لانه طافى وان كان مشرقة من فوق اكل  
لانه ليس بطافى **مسائل مشتركة** بين الرباع والاصغر  
اذ انقضى فيه من الحيوة مقدار ما يبقى في المدبوح بعد الذبح  
والكله ثم فيه في أربعة مواضع احدها الشاة او غيرها  
اذ ارمي وتبقى فيه من الحيوة مقدار ما يبقى في المدبوح بعد  
الذبح واجواب وفيها ان لا تقبل الزكوة عن **مسائل**  
واختلف المتأخر على قول ابو حنيفة رحمه الله علم ظاهر  
ما ذكره شمس الامم في كتاب الصيد انه لا يقبل  
الزكوة وهكذا ذكر صاحب شرح الطحاوي حتى لو زكاه  
بحل وهكذا ذكر في مختلف الرواية وعلمه الفشوي  
وذكر في العزيز اذ في شرح كتاب الصيد انه لا يحل  
ولا يقبل الزكاه هكذا اذا بقي فيه مقدار ما يبقى

في المدبوح بعد الذبح فاما اذا بقي فيه اكثر من ذلك ما كان  
يبقى يوما او ما استبره قال ابو يوسف لا تقبل الزكوة وقال يحل  
تقبل وذكر في مختلف الرواية عن ابي يوسف اذا كان بحال  
يعيش اكثر من نصف يوم اجزه اه وعند محمد لم يقدر بشئ بل ان  
كان بحال يعي اكثر من نصف يوم يبقى في المدبوح يحل الثالث الكلب  
المعلم المرسل اذ اخرج الصيد وتبقى فيه من الحيوة مقدار ما يبقى  
في المدبوح بعد الذبح الرابع اذا رمي صيد او بقي بقدر ما يبقى  
في المدبوح بعد الذبح ثم اخذه المالك والحيوان في لعدن المو  
الموضعين انه لا يقبل الزكوة بالاجماع حتى لو اخذه المالك  
كذلك واجواب في ولم يدك حل لانه فأت الزكوة الاختيار  
فاكتفى بالاضطراري وان كان الباقي في لعدن المو موضعين  
الثر منا يبقى في المدبوح بعد الذبح فالمسئلة على الاصل في  
فخو العزيز اذ رحمه الله سوى شمس الامم وصاحب شرح الطحاوي  
الطحاوي فرقوا والفرق ان هذا وجد فعل الزكوة الطيب  
المعلم اذا اخذ الصيد وقتله جرحا وان قتله خنقا ظاهرا  
ما ذكر في كتاب الصيد يقتضي انه يحل فانه قال ياخذ ويقتله  
ولم يفصل بين القتل جرحا وخنقا وذكر في الزيادة ان  
انه اذا قتل خنقا ظاهرا لا يحل واختلف الشاع فيهم من  
قال ما ذكر في الزيادة ان شباع وما ذكر في الصيد ايجاز  
فلا يحل اذا قتله خنقا **مسائل** رواية واحدة ومنهم من قال  
ما ذكر في الزيادة ان قول محمد وما ذكر في الصيد قولهما  
على ما روي عنهما في غير رواية الا قول انه حل ونص في  
مختصر عصام انه لا يحل بازي **مسائل** علم اخذ صيد يقتله لا يدري  
بما حال البازي المرسل انما لم يكره في المختصر  
وذكر في الاصل انه لا يحل لان له رسال شرط ولم يقطع



بوجوده اذا انقلب البازي المعلم فقلت زها نائم اخذه  
 صاحبه لم يحل صيده حتى يعلمه ثامنا فنجبه ثله ثا او يقع  
 في قلب الصايد انه تعلم على حسب ما ذكره في الكتاب المسمى  
 لانه ترك التعلم حيث احببه **تملك الصيد واللقطة**  
 اذا اخذ بوج حمام فاكثرت فيها حمامات الناس فما اخذ من  
 فراخها لم يحل له لانها بمنزلة اللقطة يصنع بها ما يصنع باللقطة  
 اذا وجد انسان في المصراع ما يعرف ان مثله لا يكون في حيا  
 فحكمه حكم اللقطة وجنس هذا في كتاب الصيد في باب  
 من الصيد ايضا صوطاد سمكة فوجد في بطنها لولة فهي له  
 فان باع سمكة فوجد المشتري اللولة فهو على وجهين ان كانت  
 ان كانت اللولة في الصروق فهي للمشتري وان لم يكن فلابايع  
 الصايد ويكون لقطة وقد في البيوع هذا او احسنه  
 فينظره المحرم اذا ارسل صياده فاخذه غيره ان ارسله عند  
 الاحكام يبقى على ملكه حتى لو اخذه انسان كان له الاول ان يشتري  
 لان لغز الاربع ليس دليل الا باحة ويدل على انه اذا ارسله  
 ولو حله حتى يكون مختارا في الاربع سال كان باحة حتى  
 لو اخذه انسان بملكه ولا يكون له الاول ان يشتري ذكر  
 المعنى في المسئلة الاولى في الفرض اده في كتاب الدبايح وقد  
 وذكر في اول كتاب اللقطة اذا دمي قش او نى اة  
 فاخله انسان يباح له الانتفاع ولا يملك حتى لو جاء  
 الاول كان له ان يأخذه منه والعماد على ما ذكر  
 هذا انه مملك الثاني فعلى قياس ما ذكر في اللقطة انه  
 له مملك الاخذ الصيد الذي ارسله المالك فاذا انقضى  
 والنس اكلام والمختار فيها انه مملك الثاني والمختار  
 في الصيد انه لا يملكه الثاني واجتس هذا في لقطة

الواقعات وهل يحل ارسال الصيد حتى استاذن عن  
 السيد الكبير انه يحل ارسال مطلقا واما اذا ارسله بغير  
 لمن يأخذه فيه اخذه في المشايخ **كتاب السير**  
 في مسائل المريد وما يصير الكافر مسلما وما له يصير مسلما  
 الغراه ثم يبيع الكافر ولده ثم يسايل الفعل الرمة ثم الفاظ  
 الكفر وفي انواع مسائل المريد وما يصير به الكافر مسلما  
 او لا يصير فله في الماذون ارتد الماذون والوكيل يضر  
 تصرفات المريد بعد اللحاق بدار الحرب قبل القضا بلحاظه  
 يتوقف بالا حجاج انما الخلف في تصرفاته قبل اللحاق  
 في الماذون الكبير نحو الفرض اده الكلام في نور  
 كتب المريد وتصرفاته اما كسبه فغسل الشافعي كتب  
 الاستلام والردة سواء له يورث وعنده لها سواء يورث  
 كلاهما وعند أبي حنيفة كتب الاستلام يورث عنه وكتب  
 الرده يكون فثا واما تصرفاته فغيره في تصرفه في كتب  
 الاستلام وكتب الردة سواء يتقل الاما عرق في الحامع  
 الصغير كتب هذا من باب من ارعد المريد من ارعد خو الفرس  
 المرأة اذا ارثت والعياد باقية ثم تصرفت ان كان تصرفا  
 يتقل من المسلم يتقل من المذلة وان كان يتقل تصرفا لا يتقل  
 من المسلم لكن يصح من نكحت المذلة كالتهود والتنصر  
 عندهما كصرفات المريد وعند أبي حنيفة اختلاف المشايخ في  
 التي يادة في باب النوصية من الذي يحق المريد الردة رجوع  
 منه الى الاستلام الكفار الذين هم من غير فعل الكتاب مثل عبدة  
 الاصنام وغيرهم اذا قالوا لا اله الا الله حكم باسلافهم بطالع  
 قوله عليه السلام امرت ان اتامل الناس حتى يقولوا لا اله الا الله  
 ولم ين دع على هذا وقوله الكفار اذا لم يقولوا لا اله الا الله

نزل



لكن جوامع المسلمين او صلبوا اجماعهم مع المسلمين حكم باسلامهم  
واذا صلبوا وحده له حكم باسلامهم في فتوى الفضلي وفي  
واقعات الناطقي ذكر في السير الكبير لا اله الا الله من لا اله  
يقولها دليل الاسلام وان كانت ليست باسلام كلية  
الا ترى ان يهوديا او نصريتا لو صلبا مع المسلمين صلبوا  
كان هذا دليله على الاسلام وان كان ليس باسلام  
بعينه فكذلك قوله لا اله الا الله من لا يقولها قلت هل  
جماعة وتفصيلها ما ذكر في اخر السير الكبير فقال اذا  
حمل المسلم على ثمة فليقتله فلما قهره قال اشهد ان لا اله  
الا الله فان كان الكافر من قوم لا يقولون لهذا فعلى المسلم  
ان يكف عنه لانه يسمع منه ما هو دليل ايمانه فان اخذه وجاء  
به اليه امام فهو حرم مسلم ان كان يكلم بكلمة التوحيد قبل  
ان يقهره المسلم فان قال ذلك بعد ما قهره فهو رقيق في  
لا الاسلام يعصمه من القتل دون الاسترقاق بعد انقهر  
فان قال انما اردت بما قلت الدخول في اليهودية دون  
الاسلام او اردت به العودة كيه لقتلي لم يلتفت اليه  
لان الظاهر انه قصد الجابة الى ما طلب منه المسلم وقد  
وقوله لا اله الا الله دليل على الاسلام وان لم يكن  
الاسلام كله فيلزم منهم حكم الاسلام بمنزلة ما لو صلب  
في اجماعهم مع المسلمين فان ذلك يكون دليل اسلامه  
وان لم يكن اسلامه ما بعينه واذا امتنع بعد ذلك  
من الاسلام فهو رقيق فيقتل ولو كان الكافر من  
يقول لا اله الا الله والمسلم جالها لا بأس بان يقتله  
المسلم وان تكلم بهذه الكلمة لان هذا ليس دليل  
الاسلام في حقه فان قال اشهد ان لا اله الا الله وان

وان محمد رسول الله وهو من قوم لا يقولون ذلك فهذا  
دليل اسلامه فعليه ان يكف عنه ولكن الوفاي حين لقيم  
المسلم محمد رسول الله او قال دخلت في دين الاسلام او  
قال دخلت في دين محمد فهذا كله دليل اسلامه حتى لو  
لويات بعد ذلك يصلي عليه ويستغفر له لان ما ظهر منه  
فوق الشبهة وبمجرد سبها المسلمين يحكم باسلامه في حق  
الصلاة عليه فهذا اولى اما اليهود والنصارى الذين  
اليوم بين ظهراني المسلمين اذا قال احد منهم اشهد ان  
لا اله الا الله وان محمد رسول الله لا يكون مسلما  
بهذا الا انهم جميعا يقولون هذا حتى لا يوجب نصراي ولا  
يهودي عندنا نسالة الا قال هذه الكلمة واذا انفسر  
قال رسول الله اليكم لا اله الا الله اشهدون  
بقوله تعالى هو الذي بعث في الامم رسولا منهم وا  
المراد بالامم غير المل الكتاب فله يكون هذا دليل  
اسلامه حتى يضمن اليه التبري فان كان نصرايا قال  
وابرا من النصرانية وان كان يهوديا قال وابرا من  
اليهودية فح يكون مسلما لا ظاهرا مخالفا اعتقاده  
وان قال النصراي اشهد ان لا اله الا الله وابرا من  
النصرانية لم يكن مسلما لان كلامه محتمل فاعلم دخل  
في اليهودية بهذا فان الذي ذكره قوله اليهود بعينه  
لانهم يقولون لا اله الا الله ويبرون من النصرانية  
كما قال عز وجل وقالت النصارى ليست اليهود على شيء  
وقالت اليهود ليست النصارى على شيء فان قال مع  
هذا ودخل في الاسلام القطع ان حتمال و كما في  
ذلك منه دليل الاسلام ولو قال انا مسلم لم يكن مسلما



بهذا الان كل فريق يدعي ذلك لنفسه فالمسلم هو المسلم  
 للحق وكل ذي دين يزعم انه المتقاد للحق وان الحق ما هو  
 عليه قال شمس الدين الحارثي الا المجوس في ديارنا فان من  
 يقول منهم انا مسلم يصير مسلما لانهم يابون قبل الصفة  
 لا نفسهم ويسبون بها اولادهم ويقولون يا مسلمان ذلك  
 ولو كان من عبدة اله وثان اسمي لا يقولون له الا لا اله الا الله  
 فلما رفقته قال شهد ان محمدا رسول الله فهو مسلم بمقتضى  
 ما لو قال شهد ان لا اله الا الله لانه منكر لله ومن فبايها  
 شهد كان ذلك اسلامه وكذا لو قال انا مسلم لان  
 عبدة الاوثان لا يدعون هذا الوصف لا نفسهم وكذا  
 لو قال انا على دين محمد او على الحنفية او على السلام من  
 هذا الجنس في آخر المختصر للرحي باب على خلقه ذكره  
 فيها هذه المسائل ونراد عليها فنظف في ذلك الباب  
 من المختصر او من شرح القزويني وفي صلاة النبي ازل  
 عن الحسن بن زياد في النضراني اذا قال شهد ان لا اله الا الله  
 وان محمدا رسول الله وقبلت الاسلام وترك  
 ديني فهو مسلم وعن محمد اذا قال انت بالله ومحمد رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم وبما جاء من عند الله وقبلت الاسلام  
 وترك ديني صار مسلما ولو قال لا اله الا الله ثم رجع  
 صار مشركا لا يقبل رجوعه في شوع الطحاوي وروى  
 الحسن عن ابي حنيفة رحمه الله اذا قال النضراني او اليهودي  
 اسلمت او قال انا مسلم يسأل ايش اراد بذلك قال  
 قال اردت به ترك دين اليهودية او النصرانية  
 والدخول في دين الاسلام كان بذلك مسلما حتى لو  
 لو رجع بعد ذلك حل دمه وان قال اردت به اني مسلم

وأي

واني على الحق لم يكن مسلما وان لم يسأل عن ذلك حتى صلى  
 جماعة فليس بمسلم مع المسلمين كان مسلما وان مات  
 قبل ان يسأل او يصلي جماعة فليس بمسلم وفي سير النوازل  
 سئل ابو القاسم عن مسلم ونضرا في ارادة ان يشتري  
 شيئا فتنازعافيه باثما يبدل فقبل للنضرا في انما تساع  
 من مسلم وانت نضرا في فقال انا مسلم لا يصير مسلما  
 ال اذا قال انا مسلم مثلك وعن ابي حنيفة انه يصير مسلما  
 بقوله انا مسلم وعن بن زياد اذا قيل للمسلم فقال  
 اسلمت فهو اسلام وفيه كذا قول غيره من علماءنا لا انما  
 فيما كلف به فيلزمه قوله وفي نوادر اورد بن رشد سئل  
 محمد بن الحسن عن رجل ذمى شهيدا عليه الشهود انه صلي  
 بعنا صلوة واحدا في جماعة اجعل مسلما او يضرب  
 عنقه اذا رجع الى كفرة قال نعم واما اذا قال اصلي فجل  
 فان قالوا صلى صلا تبا واستقبل قبلتنا فذلك وسواء  
 قال اليهودي كان اياها او غير ذلك وان شهد واعلمه  
 انه كان يودك ويقيم جعلته مسلما سواء كان للاذن  
 منه في الحضرة او في السفر فان قالوا سمعنا منه يودك  
 في المسجد فانه لا شئ حتى يقولوا هو يودك فان قالوا  
 راينا به يصلي ثم ولم يقولوا في احي عند فقال صلي  
 صلواتي لم اعرض له ولا تقبل شهادتهم حتى يقولوا صلى  
 صلا تبا واستقبل قبلتنا وذكر في روضة الزند وبستي  
 اذا ادرك كافر في وقت الصلوة بعد يصير مسلما  
 لانه اني بدليل الاسلام وان لم يكن في وقت الصلوة  
 لا يصير مسلما لانه في غير اوانه ليس دليل الاسلام ولو  
 صلي في غير وقت الصلوة لا يصير مسلما وان صلى



بحاجتنا في وقتها او وجدته متوجها الى الكعبة صارا  
مسلمين وان لم يتوجه اليها لم يصير مسلما ولو صلى الجمعة  
معنا فهو مسلم وفي سير العتول النوازل لو ابي  
وطاف كما يطوف المسلمون يكون مسلما ومحمد بن  
لا وذكر في حياته هذا الكتاب ان التبعة في الا  
الاسانم تثبت بالملك ايضا في الزيادة  
في باب السبايا من اهل الحرب اذا وقع الصبي في سهم مسلم  
بالقسمة في دار الحرب ولم يعلم بالشرايع كالصوم وال  
الصلوة ثم دخل دارنا او مات لا قضا عليه في الدخول  
استحبنا وقياسا ولا عقاب عليه في الموت ولو  
اسلم في دار الاسلام ولم يعلم بالشرايع يلزمه  
القضا استحبنا في سير واقعات الناطقي وفي صلوات  
الصلوات بعد النصف في باب المسافر وقد مر في اخر  
وكالذي هذا الكتاب شئ منه **الغنية** النفير العام  
يحب على كل من يسمع ذلك ان يخرجوا الى اهل البغي  
وتحب على اهل العدل ان يخرجوا الى اهل البغي  
ولغا لكونهم الى ان يرجعوا الى اهلهم في فتاوى يرفند  
بيع الحربى ولده قال في الجامع ان صغر الحربى اذا باع  
ولده من مسلم او حرني في دار الحرب او في دارنا  
الاسلام قال ابو النصر الربوسي ان باع من مسلم  
مستام من لا يجوز وان باع من حرني في دار الحرب  
وسلمه اليه بمثل المشرى وقال بكر بن محمد لا يباح  
للمشرى تشاؤ ولا فان اشترى جازو يكون رفيقا له  
وقال محمد بن احمد لا يملك اذا اشترى في دار الاسلام  
الاسلام ومملكه اذا اشترى في دار الحرب

واخرج به الى دار الاسلام وذكر الفضل عن نصيب  
عن الحسن عن ابى حنيفة ان الحربى اذا باع البنت  
مسلم في دار الحرب يجوز ولا يحرر على الرد وذكر  
بن سامة عن ابى يوسف ان الحربى اذا باع ولده من مسلم  
في دار الحرب عند ابى حنيفة يجوز ولا يحرر على الرد  
وعند ابى يوسف يحرر على الرد اذا خاصه فوالحربى اذا  
ادخل دارنا بامان مع ولده فباع الولد لم يحوز  
على الروايات كلها لانه الولد دخل في امان وفي محو  
البيع لقض امان وهذا الفصل بتمامه وتلخيصه في  
سير العتول الواقعات **سبا اهل الدية**  
اهل الدية اذا ارادوا احدثات البيع والكنائس في ال  
الامصار يمنعون بالجماع اما في السواد ذكر في العسر  
والخراج انه يمنعون في امارات اهلهم لا يمنعون  
واختلاف المشايخ فيه قال مشايخ بلخ يمنع وقال  
الفضلي ومشايخ بخارا لا يمنع وذكر شمس الامد  
السرخسي في امارات الدوز واليهوت من شرح الجامع  
الاصح عند ابى حنيفة يمنعون عن ذلك في السواد وذكر  
هو في السير الكبير فقال ان كانت قرية غالب اهلها  
الدرم لا يمنعون اما القرية التي يسكنها المسلمون اخذ  
اختلف المشايخ فيها على نحو ما ذكرنا وهل يهدم البيع  
القديم في السواد لا على الروايات كلها اما في الامصار  
في امارات اهلهم لا يهدم البيع القديم بل يبيح كرها  
وذكر في العسر والخراج انه يهدم وقال ابن طه في  
واقعات فان محمد بن ابي بكر في ارض العرب  
كنيسة ولا يبيعه ولا يبيح تار وروى عنه ان اذا كان

راى



في البلدان المفتحة كنيسة تترك في القرى في الروايات  
 كلها واما في الامصار قال محمد بن نوادر هشام ثم  
 وفي المجرى عن ابي حنيفة تترك واما الصلحة تترك  
 في المواضع كلها في الروايات كلها ويمنع من احلها في  
 الامصار وانقرى في قولهم جميعا وقال محمد بن نوادر  
 ان الهدية كنيسة من كنائسهم او بعة او بيت نازلهم ان  
 يبنوا كما كان وليس لهم ان يحولوها من موضع الى موضع  
 آخر في المصروف ان يبنوا كما كان بديل **ب** قدر البنا والاول  
 واما الزيادة على البنا ال اول فمنع لان احداث بعة  
 في المصروف ان صالح قوم من اهل ارضهم وبنوا  
 دية ومصر حتى تقام الحدود فانهم ترك اهل البعة  
 والكنيسة ما كانت يوم صالحوا وليس للمسلمين ان يهدموا  
 فان احدث عنه بدم ما كان في المصروف والمصر القصب  
 والمدنية والريضة وفي الماخوذ الحسن ان اهدمت لهم كنائس  
 تركوا ان يبنوها وذلك اذا كانت في غير مصر من امصار  
 المسلمين قال محمد بن النضر ان يضرب في منزله في مصر  
 المسلمين بالافوس ولا ان يجمع منهم اتماله ان يصلي فيه  
 ولا يخرجوا بشئ من صلواتهم او غنيها خارجا من كتابهم  
 وقال ابو يوسف رحمه الله لا يمنعون من اخراج الصليان في  
 يوم عيدهم ومنعهم من ذلك في بقية السنة لان على ذلك  
 جدي الصلح الذي اذا اشترى دارا في المصروف في العسر  
 واخراج انه لا يبيع ان يباع منه ولو اشترى بغير على  
 بغير من المسلم وذكر في ال جارات انه يجوز الشرا  
 ولا يحس على البيع الا اذا اشترى بغير وذكر في الجانيات  
 من هذا الكتاب الذي اذا بعث اخرا على يد نائبه

لا لقتل ما لم يات بنفسه ويقوم القابض فاعدا في اصح  
 الروايتين او في رواية اخرى قيل وفي رواية اخرى  
 يهزه هذا ويوحى بانه **ب** ويقال له اذا الحسنة  
 يا دحي في السيرة الصغرى **الفاظ الكلى نوع من ثمن**  
 ان لا يكون حرم الله **ب** لا يكره له يكره لان الخ كانه  
 حلال له من قبل ولو ثمن ان لا يكون الله فرض صوم  
 رمضان لما نشق عليه الصوم له يكره وهكدي قال الفضلي  
 ان هذا على حسب التنية ان ثمنه ان قال من اجل انه  
 لا يمكنه اذا جفونه لا يكره ولو قال ان هذه الطاعات  
 جعلها الله تعالى عدايا علينا ان ناول ذلك له يكره وناو  
 وثنا وبلد ان يقول ان طاعتها برئ من است وكذا ذلك  
 لو قال لم يفرض الله هذه الطاعات كان حراما يكره  
 ان اول ذلك ولو عني ان الله لم يحرم الذي او الظلم  
 او قتل النفس بغير حق قال ابو بكر البلخي يكره ان اطلاق  
 هذه الة شأخو من احكام العدل وجهل منه عن الحكمة  
 والعدل لم يكره وان اراد **ب** استخفافا بذلك او عداوة  
 له كره ولو قال بالقارسية كره له بغير ما يودي من بد  
 وتك ويكره فان اراد به لو كان رسول الله لم يؤمن به كره  
 كما لو قال احرم في الله يا ح كذا لا افعل او قال لا افعل  
 او قال لو احرم في الله بعشر صلوات لا افعل او قال لو كانت  
 القبل من هذه الناحية لم اصل يكره في هذه كلها وسياقي  
 تمام هذا في اخر هذا النوع وقع بلسه وبين مهره  
 خله ف فقال ان شر رسول الله لم انتم يا ح قال في  
 الجامع الاصغر له يكره فيل ابن تغايل عمن انكر بنوه الخضر  
 وذي الكفل صلوات الله عليهما فقال كل من لم يجمع الة على ان

هـ

ولو ثمن في رواية اخرى ان  
 لا يكون بغير ان اراد به  
 ان لا يبيع بغيره بين لم يكره  
 خارجا عن الحكم



بني له يرضه ان جعل بنو الله لان الله تعالى قال ومنهم من  
لم يرض عنكم فلا يرض من لم يعرف جميع الرسل  
قبيل حكايات التوازل من زعم ان المعوذ بن لبينا  
من القراني قال في التوازل لا يكفر وقال ابو بكر  
الاسكافي من غاب النبي عليه في شيء يكون وعن انس  
ابن الربيع ان من قال لشعر النبي عليه شعير فقد كفر  
قال ابو حفص الكبير من غاب شعرة من شعرات النبي  
صلي الله عليه وسلم فقد كفر وقال ابو حفص كل من اراد به  
بقلبه بغض النبي عليه السلام فقتل كفر فقتل ان جاء شيء  
فرده فقال ذلك ليس بشيء انما ذلك ارادة في شيء  
ابو حنيفة عمن يقول ان محمدا رسول الله الا انك  
ان يشتم فقال هذا رجل لم يعرف الله عز وجل لا ربه  
لو عرفه لم يشتم محمدا صلي الله عليه وسلم في الجاه الا صغ  
تساجم فقال اخذها لصاحبه يا بن الزانية وهرج  
حداي را حش من نام كس است وكان اسم المستوم محمدا  
قال محمدا يقع او هام الناس على النبي ولا يكفر ما لم  
يقوه نصراني السلم فمات ابو به بعد ذلك فقال  
ليثي لما سلم الى هذا الوقت حتى ارث منه يصير  
من ذلك ان من شئ الكفر كفر وفي الجاه مع اله صغر  
قال ابو حفص الكبير في مريض قيل له صل فقال  
والله لا اصلي ابدا فلم يعمل حتى مات لوجازي لقلت  
ارموه ولا تصلوا عليه الا له مات كافرا ومن قال  
للمتوبة لا اصليها اليوم ان اراد بدكف رد اعلى الله  
كفر وان اراد به حكاية لم يكفر وفي واقعات  
الناظمي قال شجرة قول الرجل لا اصلي كمثل اربعة

ابوالعالم

احدها لا اصلي فقل صليت والثاني له اصلي بقولك  
فقل صليت والثاني له اصلي بقولك فقل احري من  
هو خير منك والثالث لا اصلي فسقا وبجائز فهداه  
الثلثة ليس بكفر والرابع له اصلي وليس تحت على الصلوة  
ولم او امر بها يعني جحودا فقل كفر قال الناظمي فعلى  
لهذا اذا اطلق وقال لا اصلي لا يكفر لا حتمال هذه الوجوه  
**نوع اخي** في الجامع الاصغر اذا وقعت بين رجلين منازعة  
في شيء فقال اخذها الله في نرد باله يند وباسمك يرو باخذك  
حكرك قال ابا بكر انما يصح وغيره من اصحابنا قال لا يكفر  
قال صاحب الجامع الاصغر وهو الصحيح عندنا وقال  
ابو سنان من باب لهرم وبعض الجله من اصحابنا من فقهاء  
نحو را يكفر قال بالفا رسيه لغرض يتو باخذك حكرك كان  
الفقيه محمد بن ابراهيم يقول يكفر والى هذا قال عبد  
الفضلي وقال انما مدي عندي ان لا يكفر لكن الاحتياط  
ان يحدد النكاح طالب رجلا بحق فانت هي كراهة الى ان  
قال ما لفا رسيه اكرا فخذاي جها نيت بتائم افوي قال  
ابو القاسم هذا اجتر منه على الله تعالى وذعوى منه انه يغلب  
ربه لعلة علوا كبيرا او صيا بدكف حنك فان تاب والا  
ضرب عنقه ولو قال اكريدنا مبراست فهذا ليس له النبي  
عليه السلام قد كان يغلب ويفتضي منه وقال بعضهم لا يكفر  
لان المراد بمثل هذا الكلام التهو نكاح التعقيل قال لغرض  
اعطني حقي والا اخذتك يوم القيمة فقال لا اخذ له يوم القي  
الحكايا الى رايه انوني قال ابو بكر السلي لا يكفر لا يقول  
انك لا تحدي الله بحدي رجل قال هر كد بدس جها في خرد  
بوه بذان جها كين كيه دريك له قال الفضلي هذا اطلق



وهزوا بأول الآخرة وكفر بربه وبانت منه أحواله  
رجله له تشا ج فقال أحلها الله حاكم بيني وبينك  
فقال لا أخذ بالفرسية خد أي حاكمي راكبا يد أو حاكمي  
تراثا يد قال أبو القاسم هو ولد لأن المسلمين علموا  
أن الله تعالى يحكم بين عباده شديفهم وحقيهم ودينهم  
وسئل الفضلي عن وضع ثيابه في موضع وقال سألتهما  
ألى الله تعالى فقال له الأخ سألتهما إلى من لا يمنع المصارف  
أذا سرق قال لا يكفر رجل بدينه وبين آخر خصوصه  
قال له رجل حكم خد أي حاكم أنت فقال من حكم خد أي  
جده دائم قال أبو القاسم هذا استخفاف بأول الله والاستخفاف  
والاستخفاف بأول الله كفر وفي الجاه لا صفة قال أبو بكر  
العباسي في رجلين يتنازعان ويتداعيان فقال  
أحلها الله أي يثابا بعلم روم فقال الأخ من علم لي دائم  
يكفر لهذا المجهول لأن الاستخفاف بالعلم وفي الواقعات  
رجله له وتعت بينهما منازعة فيهما من عرض الناس  
فلحق أحدهما وأخذ خطوط العلماء وجاء إلى خصمه  
فقال خصم ليس كما افترقا أو قال لا يغفل بهذا كان عليه التور  
لأنه باشر المندوس يقول قصعة من تر يد خرجت الله  
لا يكفر لأنه ليس يد بها أنها لغز من الله ولا يد يد إلى الله  
الاستخفاف بالله ولو قال خير في العلم كان الاستخفاف  
بالعلم فيكفر ولو قال لا خير إلا في الجاه استخفاف  
فإن أراد به علم الدين كفر ولو قال بالفارسية أكرها  
وروغ في كونه خد أي دروغ في كونه لا يكفر لأن المراد  
بهذا أن الله لا يكفر **نوع آخر** منها رجل مات غلامه  
فخرج فقال يا رب يا خد من له واحد فله ناخذ من له عمر

٢٣٥  
وإنما احتهد في جمع المال فكان ذلك أن ياخذ قال الفضلي  
أرجو أن لا يكفر لأنه لم يصف الله تعالى بظلم لأن الظلم  
أن ياخذ ما ليس له والله الدنيا والآخرة إذا أصيب  
المرأة بولدها فقالت مني بكي وادي يا رب بها بتردي  
لا يكفر لأنه ما أعطى والله ما أخذ وفي الجاه الأصغر  
إذا مرص الرجل مرصا ودام مرضه ما شتر عليه المرص  
فقال إن شئت فتوفني مسلما وإن شئت فتوفني كافرا  
فإنه يصير كافرا بالله حذرا عن دينه ولكن الرجل إذا  
ابتلى بمصبات متنوعة فقال أخذت مالي وأخذت  
وفلدي فخذت كذا وكذا وماذا تفعل أو ماذا البقي  
لم تفعله أو ما أشبه هذا من الألفاظ فإنه يكفر هكذا  
أجاب عبد الكريم بن محمد فقيلا له أرايت لو أن الميرض  
قال تلك المقالة من غنى قصد الكسبي على لسانه  
لشدة المرض فقال إن أحرف الواحد نحو ذلك قد  
يجري على اللسان من غير قصد أما مثل هذا الكلام الطويل  
فكلما يجري على اللسان من غير قصد أي حكم عليه بالكفر  
ولا يصدق ثم ذكر هناك حكاية عجيبه وسئل أبو نصر  
الديلمي عن رجل قال يا خد أي روي من قراح كني  
يا بازر كافي من روند كني يا بر من جور مكن هل لك فلم  
تجب شيئا فيه وكان أبو حفص يقول كل من نسب ربه  
إلى أكل أو فحل كفر حاشا حلة إلى أبي نصر الذي سئل  
برفعه مكتوبه فيها ما قول الشيخ الإمام في رجل  
قال لا حل تدي في حالة الغضب أن روي كني تارا ذوال  
بغاك تراكنت وإن خد أي كني تارا فلهل يكفر  
فإن المرأة بالألفاظ ليست في نفسها فرجعت ثم عاد



اليه فلم يحب حتى اتي على ذلك خمسة ايام فكانت تختلف  
اليه مرة بعد اخرى فلما كان اليوم الخامس جاء بالرفعة  
الي تلك بيته فقال لهم اسمعوا ثم حلى لهم ما فيها فقال  
كل واحد في نفسه انه قاذف فلم يفتك الشئ فيه شئ ورد  
الرفعة وقال اسال الله ان ارمي نبتا تشرهرون  
او كلا ما فعل معه **نوع اخر** في الحامع الاضغى لرجل  
قال لا تخوازي نبي ياخذ فقال الرجل بحبياله مع نبي  
ينعم ان لم يعتق ذلك المحوسب قال عبد الكريم ان  
ان قال اردت بذلك الحوان لكني لم اعتقد الكفر بكفر  
وفي واقعات الناطقي مسلم ومجوسي في موضع واحد  
فقال عمار رجل المجوسي فقال بالمجوسي فاحاة المسلم كان  
في عمل واحد له ذلك الراعي فتوهم المسلم انه يدعو له  
لاجل ذلك العمل لم يلزمه شئ وان لم يكونا في عمل واحد  
خفف عليه الكفر قال لا حارة يا كافر فقالت انا كافره  
فطلقني قال الفضلي بانت منه وتجر على الرجوع بعبد  
التوبة حيا هذا الباب ليله ينظر في باب الفرقه  
وفي النوازل اذا قال لها يا كافر فقالت لا بل انت  
لا تقع بينهما فرقة وفي الحامع الاضغى كان شادال  
يفتي بان المرأة اذا ارادت لم تبين عن زوجها  
وكان ابو نصر الدبوسي يفتي كذلك وكان ابو نصر الباجي  
يفتي بقتلها والكلام فيه يتلخص في طلائع الواقعات  
ولو عصت رجل على امته او ولده او عبده فجعل يضربه  
ضربا شديدا فقال له قاتل انت لست بمسلم فقال  
لا افتي عبد الكريم بن محمد رحمهما الله انه قال ذلك  
عمدا الكفر وان جرى على لانه غلطا لا يكن وقال

وقال الفضلي من اجاب امره بقوله هت اتي لست  
بمسلم لا يكفر فقل حكي صحتا ان رجلا لو قيل له لست  
بمسلم فقال لا لم يكفر لان قول الناس ليس بمسلم  
على معنى افعاله ليس بافعال المسلم فقوله هت اتي لست  
بمسلم العمل من له ولو طالت الممانعة بين الزوجين  
فقال لها خافي الله والقبه فقالت المرأة فخبته لا اخاف  
قال كان الزوج عاينها على معصية ظاهرة وحذرها  
الله فاحاسه بذلك كبرت برها وبانت من زوجها  
وان كان الذي على عاينها عليه امره لا يخاف الله فيه  
لم يكفر الا ان ترد بذلك الى استخفاف فتبين من  
زوجها ومن اراد ان يضرب امساها فقال له الاخر  
الا تخاف الله فقال لا روي عن محمد بن سويل عن  
المسئلة فقال لا يكفر لان له ان يقول للتقوى فيما  
افعل وان كان راء على معصية الله فقال له الا تخاف  
الله فقال لا فانه يكفر لانه لا يمكنه ذلك التاويل  
وكذا اجاب محمد بن مسئلة المرأة وفيه كلام ينبغي  
ان لا يكفر لان قوله لا معصية الكافر نفى الخوف  
وانما نفى الخوف ان يقول نعم لان الجواب يتضمن  
اعادة ما في السؤال لكن لما كان يراد به نفى الخوف  
عفا بفضل فيه فيقال ان اراد بقوله لا اي الاخاف  
فالجواب بما ذكر في المتن وان لم يرد الخوف عسفا  
بفضل فيه فيقال ان اراد بقوله لا اي الاخاف  
نه ذلك لا يكفر على كل حال قال ابو بكر البجلي في  
رجل قيل له الا تخشى الله قال لا في حال الغضب  
انه صار كما فر ابالله العظيم وبانت منه امره فينبغي



ان يتوب ويرجع الى الاسلام ويكون اذا نادى  
على ما قال نعل الله ان يعف عنه وفي اجماع الا صغر  
اد اقال الرجل كلمة الكفر عمدا لكنه لم يعتقل الكفر  
قال بعض اصحابنا لا يكفر الا الكفر يتعلق بالصغير  
ولم يعتقل ضميره على الكفر وقال بعض يكفر وقال  
صاحب اجماع الا صغر هو الصغر عندنا لا انه استخف  
بدريته قال علماؤنا في المسألة اذا ضل الكفر او لم يسه  
انه يكفر لان المسلم ما توب بتعظيم ربه في جميع احواله  
فاذا ضل الكفر ترك تعظيمه فصارت مستحقا له ومن  
استخف لصاحبه نعم يكفر من قال لا اله الا الله و اراد  
ان يقول الا الله فلم يتكلم به لا يكفر لانه معتقل على الله  
ومن قال ان كان غدا كذا في الكفر قال ابو القاسم  
يكفر من ساعته ومن وقع في قلبه انه ليس بمومن فهو  
في كبر الغيبة الواقعة مع شئ من هذا جنس هذا الفصل  
**نوع** اخوة قالت تزوجها تزوجتني والى فقال  
نعم قال الفضلي يكفر وتبين منه امراته لان السرا  
والغيب واحد ومن ادعى علم الغيب يكفر وعبد  
سداد بن حكيم وكان من اصحاب زكريا ان اواله بعثت  
المية السحرة في شهر رمضان على يدي خاد مائة  
فالتطأت الخاد مائة في الرجوع فاتهم المرأة فقال  
سداد لم يكن بيننا شئ وال كلام بهما الى ان قال  
لها سداد ان تعلمين الغيب فتالت نعم فوقع في قلب  
سداد من ذلك شئ فكنت الى محمد بن الحسن في ذلك  
فاحاب محمد ان جلد النكاح فلما قل كبرت وقد كسر  
دجلة الواقعة في اجماع الا صغر عن خلف لا عن سداد

سداد و لما متعا صرا ان تزوج امرأة ولم يكن بحضرتها  
سداد فقال الرجل خذ ايرا وبيعا ميرا كواه كرهتم فان  
في اجماع الا صغر يكفر لانه اعتقل ان رسول الله صلى الله عليه وسلم  
يعلم الغيب اذ لا يشهد من لا علم له حكى ذلك عن ابي  
القاسم ثم قال صاحب اجماع الا صغر وكذا الجواب  
عندى محمد ويكفر لانه من علم ان النبي صلى الله عليه وسلم يعلم  
الغيب وهو ما كان يعلم ذلك وهو في الا حيا فكيف  
يعلم ما مات والمسلم في نكاح النوار والواقعات  
نفس الفضلي عن معنى قوله عليه السلام من الى كافر  
وصدقه فيما يقول فقل كفر بما اترك على محمد فقال  
الكاتب الساجد فيقول له هذا الرجل او المرأة التي تقول  
انا اعلم المسروقات هل تدخل تحت هذا الخبر فقال  
قيل له قال قال هذا الرجل انا اخبر عن اخبار الحسن  
اياي قال وان قال هكذا فهو ايضا ساحر كالفن ومن  
صدقه كفر لان اخباره يقع عن الغيب والغيب  
لا يعلمه الا الله الا ترى الى قوله تعالى فلما خفيت  
الحسن ان لو كانوا يعلمون الغيب ما لبثوا في العداوات  
المهين دل ان الغيب من علم الله لا يعلمه جن ولا انس  
وفي واقعات الناطقي الساجد لا يستتاب في قول  
ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله خلع فابا لبي يوسف والزندق  
يستتاب عند ابي يوسف ومحمد وعن ابي حنيفة روايتان  
وسئل الزعفراني عما روى عن ابراهيم بن ادهم انه هم  
راوه بالبرقة يوم الزويرة في ذلك اليوم بمكة فاجاب  
ان ابن مقاتل كان يدعي الي انه يكفر معتقدا وكف  
ويقول ليس ذلك من الكلامات انما هو من المعجزات



اما انا فاستجمله وان اطلق له الكفر وقال محمد بن يوسف  
 المعروف بابن حنيفة يكفر **نوع اخ** في احواله اثنى  
 قال ابو يوسف القاسم من لقن انسانا كلمة الكفر يتكلم  
 بها كغير الملقن وان كان على وجه اللعب والضحك  
 وكذلك قال ابن المبارك من امره بانه ان ترد عن  
 الاسلام لتدفع من زوجه فهو كافر ومن افق  
 به فهو كافر من الملقن او لا وهكذا ذكر ابو  
 وروى التميمي عن ابي مالك عن ابي يوسف عن ابي حنيفة  
 ان من امر رجل ان يكفر بما رآه في كافر الملقن  
 او لا وهكذا ذكر ابو الليث في النوازل عن ابي حنيفة  
 فمن علم الاخر الا بارتداد كذا قال ابو الملقن  
 او لم يثبت لكن المراد منه العلم لتردد فقد ذكر في  
 هذا عن ابي القاسم ان الرجل اذا علم اجملة الارتداد  
 وصير الرجل تدعى قال ابو الليث هذا اذا علمها واما  
 بالارتداد لانه رضى لها ان يكفر فهو كافر ولو قال  
 نصرتني لمسلم اعرض على الاسلام حتى اسلم عندك فقال  
 له الرجل حتى تذهب الى فلان العالم فتعرض عليك الاسلام  
 فسلم عنده قال بعضهم يكفر بهذا الرجل لانه رضى بكفره  
 في بعض الاوقات ومن رضى بالكفر ساعة يكفر وقال  
 الفقهاء ابو جعفر لا يكفر لان العالم يهتدي بما لا يهتدي  
 غيره وقد جاز في اول الفصل ندم النص الى الكرمي  
 دكري ما راى عابد كند وكو يدخد اي جان او بكافران  
 ستاند وكو يد جان وي كافر لسانا ودين كفر بوجه ياني  
 هذه المسئلة تنسني على مسئلة اخرى ان الرضا بالكفر  
 هل يكون كفرا ام لا قال الفضلي لا يكون كفرا وقال

وقال غيره فمن الحامدي يكون كفرا وذكر محمد بن السري  
 الكبير ان المسلم لو ادخل خبثه في فم اله سيجن حتى لا  
 يقدر على اتياله كلمة الاسلام فينتقم منه قال محمد  
 فقد استاء ولم يقل فقد كف وكذا الحكم من قال لا يكون  
 كفرا بقوله عن رجل حكاه موسى عليه السلام واشدد  
 على ثوبهم فله يومئذ حتى يروا العذر اله كيم ولهذا  
 نص في هذه المسئلة **نوع اخ قال في ايمان الواعظ**  
 من قال اني حلال وهو لا يعلم انها حرام فقد كفر  
 لانه استحل احرام قطعا ولا يعلم بالحيل لانه ظاهر وقد  
 من الكلام في معنى حال الحرام اول هذا الفصل رجل  
 قال انا محتاج الى كثر المال فالحلال والحرام سواء قال  
 ابو بكر البلخي كل من استحل محارم الله خاف عليه الكفر  
 ومن قبله جرد حلال في كرمي فقال تا حرام  
 باجم كرم حلال كي كرم لا يكون وهو عامي قيل كرمي  
 بكر لم لا يكون استخفافا بالمعاصي كما استخفافه بالله  
 قال لا يعسر مثل هذا وهذا اقل وثمة الا ترى اني زحما  
 استخف بالمستغنين وهم عباد الله فله يكون بمنزلة  
 الاستخفاف بالله استحل اجماع في حالة الحصى  
 كفو في حالة اله ستر بدعة وضلال لا كفو وعن  
 ابراهيم بن رستم انه قال ان استحل متا ولا ان النهي  
 ليس لكلمة ثم او لم يعرف النهي لا كف ولو استحل مع  
 اعتقاده النهي وكو لم يفصل للحديث بكفر فيمن ان  
 الرخصي مال الى الاول وذكر في النوازل عن ابراهيم  
 ابن رستم التفرط مطلقا ولم يذكر هذا التفصيل وفي  
 اجماع الا طبع عن ابي منصور الما ترمذي قال سلطان



هذا الزمان عادل فقل كفر لانه لا شك في جورة  
 والجور حرام بيقين ومن جعل ما هو حرام بغير حلال  
 وعلمه فقل كفر والسجود للملك يدل كذا في  
 في كراهية هذا الكتاب **نوع اخر في اجماع الاصغر**  
 اذا قال الرجل الله يعلم اني لا افعل كذا وهو يعلم انه  
 فعلمه فان المتأخرين من اصحابنا اختلفوا قال  
 بعضهم يكفر لانه وصف الله تعالى بالجهل عا دة  
 وذكر بعد هذا اذا قال الله يعلم اني لم افعل كذا  
 وهو يعلم انه فعل فانه يكفر عند بعض اصحابنا  
 لان فيه اضافة الجهل الى الله تعالى وكذا اذا قال  
 انا محوسبي ان كنت فعلت كذا وهو يعلم انه قد  
 فعل فهو على هذا الا خلافا وقال بعض اصحابنا  
 يكفر وقال بعض اصحابنا لا يكفر لان اللقطة  
 في نفسه ليس بكلمة الكفر ولذا ويل فيه من حل  
 لان الرجل انما يقول **هذا جاهل بما يقول**  
 دون ان يتخذ بالقول به وهو عالم بما اذا  
 قال الله انك او ان له شريكا وولدا فما منما  
 يكفر لان اللفظ في نفسه كلمة كفر فلهذا افتر  
 افترقا اذا قال ان كان الله يعلم اني فعلت كذا  
 فانه غير عالم وقد كان عمل ذلك العمل قال  
 ابو النصر البجلي هو كافر لانه وصف ربه بالجهل  
 وقال ابو الليث **هذا اذا كان القول باختيار**  
 منه فاذا حلف قال على ذلك وقال لا مراحاة  
 فهو عاص ولا يكفر وقد روي له ان قال غدا  
 كذا وواله الكفر وكان الشيخ الامام اسمعيل الراشد

يقول انا وجدت في جميع المسائل رواية في مسكن  
 احدها مسألة اليمين بالعلم اذا حلف وقال الله تعالى  
 يعلم اني ما فعلت كذا او هو يعلم انه قد فعل ذلك  
 وحلف كذا قال يكفر لاني وجدت رواية في هذا  
 هذا الباب **والثانية** اذا صلى مع الامام بغير  
 طهارة عمد او صلى الى غير القبلة عمدا يكفر اما في  
 سائر المسائل في مثل هذه الة خاتمة وجد  
 رواية عن ابي يوسف في النواذر انه لا يكفر لان  
 الكفر شيء عظيم فلا يجعل المؤمن كافرا متما وحده  
 وجدت رواية في النواذر انه لا يكفر وانما  
 الصلوات الشهد في الواضحات انه يكفر بالصلوة بغير  
 القبلة طهارة عمدا ولا يكفر بالصلوة الى غير القبلة  
 عمدا وقال استاذنا انما يكفر بالصلوة من غير طهارة  
 اذا فعل ذلك استخفا او على اعتقاد الخفية وذكر  
 الشيخ الامام الاجل شمس الدين السرخسي في مسألة **ال**  
 المسبة الى الصلوة في حجة ابي حنيفة ان الصلوة بغير  
 طهور معصية ولم يقل كذا فهذا يؤيد ما قاله استاذنا  
 اذا قال الرجل والعياذ بالله **له** خذ ذلك ذروع  
 است ان فعلت كذا كذا نفى انه ليس بيمين والا لفي  
 نفى اليمين وقد روي في ايمان هذا الكتاب ومن  
 قال لغيره انك فعلت كذا او كذا فقال ان فعلت  
 كذا فهو كافر وروي كذا فعل وهو يعلم ذلك قال  
 الفضلي يكفر في قول الكافر عمدا بيمينه  
 او له بيمينه كذا الا خلافا بين الشيخ وبيننا نقابل  
 وروي عن ابن سعود رضي الله عنه انه كان يقول

د



فمن حلف على الاستقبال فقال ان فعلت كذا فهو  
يهودي او نصراني انه يكفر بهذا اليمين وليس  
لهذا امر له علمائنا واختاروا القول بانه بخلاف  
هذا فاذا كان من قوله انه يكفر باليمين على  
الاستقبال فله ان ياتيه الكفر بالحلف على شيء  
قل كان وهو يعلم انه قل كان اولي ان ياتيه  
ال كفر فله هذا قلنا ان قول من قال انه يكفر  
اصوب وفي الواقيات رجل قال ان كنت كلمة  
كلمت قلنا يا امير المؤمنين من الله وهو يعلم انه  
كاذب **اختلاف المساجد** في كفرة قال الصديق الشهيد  
والجناح للفتوى في بعض هذه المساجد ما اخبرنا  
شمس الامير السرخسي انه ينظر ان كان الحالف  
يعتقل ويظن ان مثل هذه اليمين كاذبا كفى  
فانه يكفر لان الاقل ام عليها فكون رضا بالكفر  
والا فلا يكفر وقل من الكلام في الرضا بالكفر  
وفي الجامع الا صرح قال علي الرازي الحاف على من  
قال بخيوني وحيوتك وما اشته ذلك الكفر فلو  
لا ان العامة يقولون به ولا يعلمون بقلد  
شرك لان اليمين ليست الا بالله فاما جعل الله  
اليمين بالله كبر عوي الرجل اذا ذكر الله وحلف  
فهو اذا حلف بغير الله فكان اشرك بعبه وقال  
ابن مسعود رضي الله عنه لان احلف بالله كاذبا  
احل لي من ان احلف بغير الله صاذا قالوا الكفر  
ظني ان القمير ذكر في احكامه عن ابن عمر هذه اللفظة  
ايضا **نوع اخر** رجل يقول لا خي بالقرسية اي بار

خدای من قال الفضلي اذا عرف معنى هذه اللفظة  
وقصد بها ذلك المعنى كفر وان لم يعرف معنى ذلك  
في الحقيقة رجوت ان لا يكفر لكن لا شك انه انتم  
ومعنى قوله اي بار خدای بوزك خدای فلفظ  
بار في بعض اللغات بوزك وفي الجامع الا صرح  
قال ابو القاسم من قال لا خي بار خدای من كفر  
كذا حكى لنا من بعض الائمة من فقهاينا ببخارا  
وقال ابو نصر البوسني لا يكفر لكنه ياتم وقال  
صاحب الجامع الا صرح وهو الصحيح عندنا  
وذکر بعد هذا اذا قال لغيره بالقرسية بار خدای  
من لا يكفر ولو قال خدای من كفر وقال صاحب  
الجامع الا صرح ان القائل قل يقول عبد العزيز  
عند الغفار عبد الخالق عبد الرحمن وثنى ذلك  
بالحاق الكاف في اخره ان سم فان قال ذلك عمدا  
كفر لانه لا شك انه استخف بالله تعالى وان كان  
حائلا لا يدري ما يقول ولا قصد له في ذلك  
لم يحكم بالكفر عليه وبين سم ذلك منه حتى علمه الله  
ان تعلمه ذلك **نوع اخر** يسئل الفضلي عن الخورات  
لا هل نور والحاج فقال كل ذلك لهو ولعب ومن  
يدح في وجه انسان شيئا في وقت قلوبه وما  
اشبه من الخورات قال يكفر هذا الذبح واما الذبح  
فمنه لقوله عز وجل وما اهل به لغز الله قال الامام  
اشعيل الزاهد اذا دبح الرجل الايل والبقير  
في الخورات لاجل الذي تقدم من الحج او الغربة  
كان الشيخ ابو عبد الله اخيه اخري وابو حفص



و أبو حفص السفياني و أبو علي السفياني و عبد الرحمن  
 الكاتب و عبد الواحد من درج جدد و أبو اسحاق  
 البوقري و الحاكم الكندي يقولون يكفر أبا ناه  
 فاقول يكفر أشد الكفر أهة ولا يكفر إلا بالأسنى  
 الظن بالمؤمن أنه يتقرب إلى الله في بهل النجس  
 والله تعالى كرم واسع للرحمة يغفر له وقد ذكرنا  
 قبل هذا احتياط الشيخ و أبي نصر الدبوسي أيضا  
 في أن لا يكفر المسلم قال في جامع الأصغر رجل أشرك  
 يوم النور و شيئاً لم يكن يشتره قبل ذلك أن أراد  
 تعظيم النور كما يعظمه المشركون كفر وإن أراد  
 به الأكل و الشرب و النجاسة لم يكفر قال صاحب  
 جامع الأصغر إذا أهدى يوم النور إلى الإنسان  
 و لم يرد تعظيم هذا اليوم لكن جرى على ما اعتاده  
 بعض الناس لا يكفر لكن ينبغي له أن لا يفعل  
 ذلك في هذا اليوم خاصة و يفعله قبله أو بعده  
 كيلا يكون تشبيهاً بالوثني لأن عليه السلام قال  
 من تشبه بقوم فهو منهم و قال عليه السلام من كثر  
 في يوم فقوم فهو منهم و نظير هذا في الفقه كثير  
 و في صوم الواقعات حكى عن أبي حفص الكشي  
 أنه قال لو أن رجلاً عبد الله حمس سنة ثم جاء يوم  
 النور و أهدى إلى بعض المشركين بيعة يرد تعظيم  
 ذلك اليوم فقل كفر بالله و أحبط عمله حمس  
 سنة و في فتاوى شيخ الإسلام أبي الحسن السفياني  
 جمعها الإمام عم السفياني حكى أن واحداً من مجوس  
 سئل كثيراً في المال و حسن العمل لفقره المسلمين

طه

يطعم جانيهم و يكسو عارهم و ينفق على مساجدهم و يعطي  
 أهلكه أن سرجه و يقرض محان بهم و نحو ذلك فلعنا  
 الناس منة إلى دعوة التخلها لخلق رأس و لده و حجر  
 ناصيته فشهدوا كثير من أهل الإسلام و أهل البيت  
 هدى فاستعمل ذلك على نفيتهم فكتب المفتي إلى استاذة شيخ  
 الإسلام أن أدرك بلدك فقل أن تدوا بأبوابهم و شهد  
 و شهد و أشعار المجوس و أظهر و الفرج و عظم و الله  
 و الهدى و إليه و استغاث أهل البيت فذكر شيخ  
 الإسلام أن أجابة دعوة أهل البيت سلطانة الشريعة  
 و مجازة المحسن بأحسن من باب الكرم و المسرة  
 و خلق الرأس من شغائر أهل البيت و الحكيم و الله  
 العمل الإسلام بهل القدر غير ممكن و الله ولي العمل  
 الإسلام أن لا يؤايقوهم على مثل هذا الأحوال التي  
 يختصمون بها لأظهار الفرج و المسرة و سئل الفضلي  
 عن وضع فلسفة المجوس على رأسه قال لا يكفر و في  
 جامع الأصغر سئل أبو حفص الكشي عن رجل أتى عبد  
 المشركين و قل ترك ذلك في ضلوة أو صلواتي قال  
 أن كان أراد تعظيمه كفر و ليس عليه قضاء الصلوة  
 ولو كان التي للفسق لم يكفر و قضى ما ترك من الصلوة  
 و قال عبد الله بن المبارك عن أبي حنيفة فمن عليه  
 صيام شهرين فميتا بعين ارتد عن الإسلام ثم تاب  
 سقط عنه القضاة و في مختلفات البردعي إذا أسلم  
 المرتد لا يلزمه قضاء العبادات عندنا **كما**  
**الف ايضاً** و أكثر مسائله سائل لولا في العصبية  
 و أصحاب الفرائض ثم في دويب الأرحام ثم مسئلة



واصحاب الفرائض ثم في دوى الارحام ثم مسئلة  
الحرمان والتخارج ثم مسائل وكلاء العتاقه واخرها  
وكلاء الموالاة مسائل لعصبات واصحاب الفرائض  
ترك بنينا وابن ابن فالنصف للبنت والباقي لابن الا  
ابن في فرائض نجل فان قيل لم لا نصير عصبة  
بابن الابن وكفوا سفلا منها قلنا الاعلى انما يصير  
نالا سفلا اذ الم يصل الى الاعلى فله نصيبه اما اذا وصل  
فلا وهنا وصل فان النصف لهما لا لهما بدت وفر  
وفر نصيب البنت الواحدة النصف بالنص لا لهما نصيب  
عصبة بالآخر على النص وكذا بدت الابن نصيب عصبة  
بابن الابن كما ذكرنا في الفرائض ثم اذا كانت بنت  
ابن وابن ابن وبنت ابن ابن كان النصف المالك  
للبنت الابن والباقي بينهما الثلثا وان كانت اعلى  
كذا قبل اولاد الابن الى كروا لاني يسقطون بالابن  
في فرائض البصر من ترك بنينا واختا لآب وام  
وابن لابن فالنصف للبنت والباقي لابن الابن فلا  
فلا شئ فلا تحت شئ من فرائض خواله من زاده  
قلت وهي ظاهره مدنية في جميع اصول الفرائض  
ترك بنينا واختا لآب فللبنت النصف وما بقي فللآب  
فلا اخت لآب وام ولا شئ للاخ والاخت لآب  
في قول عامة الصحابة رضي الله عنهم هكذا وجدت  
مكتوب في الفرائض **مسائل دوى الارحام** في  
اولاد البنات تنجح بكونه ولد الوارث وفي الجد  
الفاسدة لا تنجح بكونه بوليا الى الميت لو ارثت  
بيانه اذا تركت اب لام واب اب الهم يقسم المال



ثلاثا ثلثا لآب اب لام وثلاث لآب ام الام قلنا  
ذكر ابو سليمان في الفرائض الطولية ولعله فرائض  
شمس الائمة السرخسي الاعمام لام مطلقا طبقه ولعله  
مع الاخوال والخالات بالصفة الى سائر الطبقات  
حتى اذا بدت لهم الاستحقاق نشأت اجملة ثم المرجح  
في لعله اجملة بالاسباب وفي الاعمام لام والعمات يعتبر  
لا محالة وكذا في الاخوال والخالات فان اجملة والام  
الام وقراءة الاب ترجح بالقرب بالاجماع حتى ان  
العمة اولى من بدت الخالة بالقرب وفي حق المرجح  
بالقرب جعل قراءة الاب وقراءة الام واحدا  
انما في حق الترجيح بذى قرابتين اذا كانا من جنس  
مختلفين لا يرجح في ظاهر الرواية وعليه الفتوى  
وذكر عصام من غير اختلاف وعن ابى يوسف انه  
يرجح عند اتحاد الجهة وعند الاختلاف في رواية  
لا حتى لو ترك بدت عم وبدت خال نسبت العم اولى  
اما في ظاهر الرواية ولد الوارث اولى اتخذت  
الجهة ام اختلفت وعليه الاعتماد ينظر في فرائض  
طولى ولعله في فرائض شمس الائمة **مسائل**  
**الحرمان والتخارج** القائل بمباشرة من غير حق محرم  
والمسب لا محرم واد اعظم المباينة جعل القائل كالميت  
وان كان حيا حقيقة ينظر الى ميراث الميت حقيقة لمن  
يكون من ورثة الميت كذا هنا التخارج انما يصح اذا لم  
يكن في التركة او على التركة دين اما اذا كان لا يصح  
بهم في الموضع يصح الباقي بينهم على سبيلهم الذي ظهر  
وبل التخارج الا ان يجعل هذا بالتخارج كان لم يكن



بأنه أحواة وبنت أخ الأب وأم أصل المسئلة من ثمانية  
للأمة سدس وللبن النصف أربعة أسدس والباقي للأخ  
تلك أسدس فسدس البنت والأخ سبعة فإذا أخ ح  
الملة بقسم الباقي بقسم على سبعة ولو جعلت المرأة بالاف  
بالأخ ح كذا لم يكن بقسم بينهما نصفين لأنه لو مات  
وترك بنتاً وأخاً يقسم هكذا وله يجعل كذا كذا في  
الشيخ الإمام عباد الدين وكذا سمعت من نجم الدين  
عبد الكافي ونحن نقى كذلك أيضاً قال في شرح هذا  
في صياح هذا الكتاب **مسائل ولا العتاقه** وأقربها  
مسئلة ولا الموالاة معتق النسيان تزوج بمعتق النسيان  
فولدت ولداً لمعتق الأب ولو تزوج المعتق بامه النسيان  
فولدت ولداً فاعتق نولي الأمه الولد كان ولا  
الولد في مادون خواهر لأمه الولد وإن علق حر  
الأصل بأن كانت أمه حرة أصلية أو عارضة يجوز  
أن يثبت عليه ولا ولا وأما الولد لقوم الأب أم لقوم  
أم لقوم الأم أن كان الأب حر الأصل ولا القوم  
للأب وكذا إذا كانت الأم حر الأصل ولا ولا لقوم الأم  
الأم لأن حر الأصل لم يخرج عليه عتق فلا يثبت الولد  
وإن ثبت الولد من أجنبيين بأن كانا معتقين يصير  
الولد لقوم الأب بالجماع فإن كان الأم معتقة  
والأب حري أو ميت فالولد الذي علق حر الأصل مولى  
القوم الأم حتى تترك منه معتق الأم وإن كان الأب  
حر الأصل فهذا على وجهين إن كان عرياناً ولا لقوم  
الأم بالجماع حتى لا تترك معتق الأم ولا عصبة معتق  
الأم فلا ولا ولا في جانب الأب بالجماع حتى أنه لم يخرج عليه

عبد

عتق لكم إذا كان الأب حر ترك عصبة وورثته  
من ذوي الأرحام من ولد كذا في سائر الأرحام  
وإن كان محجماً لا ولا ولا في جانب الأب بالجماع لأنه  
لم يخرج عليه عتق وهل ثبت الولد في جانب الأم حتى تترك  
معتق الأم وعصبة معتق الأم قال أبو حنيفة رحمه الله  
ومحمد بن عبد الله بن يوسف لا يثبت وإن لم يثبت  
الولد في جانب الأب كما في العريان بالجماع في باب  
الولد من أجنبي الصغير وذكر هذه المسئلة قبل فدا  
فقال معتق تزوج بمعتقة فجاءت بولد ثم مات هذا  
الولد وترك معتق الأب ومعتق الأم فالمرث لمعتق  
الأب والعصبة لا بمعتق الأم وورثتها لأن ولا هذا  
الولد علق حر الأصل لقوم الأب وإن كان الأب عبداً  
حيّاً أو ميتاً ولأم اعتقت فالمرث لمعتق الأم لأن  
الأب ليس من أهل الولد الحاصل أن قوم الأب  
أما يتركون باعتبار بقوم الولد لهم قال كان الأب  
من أهل الولد والأب ترك قوم الأم وإن كان الأب حر  
ألا قيل لا يخفى أما إن كان عبداً أو غير عريان كان  
عربياً لا يترك معتق الأم بالجماع لأنه لا ولا لقوم الأم  
وإن لم يكن لقوم الأب قال كان الأب غير عريان قال  
أبو حنيفة ومحمد بن عبد الله بن يوسف معتق الأم قال أبو يوسف  
رحمهما الله إلا أن مات المعتق وترك عصبة من المعتق  
ترك منه أعلم بأن الوارث من المعتق من الأقارب  
الناس عصبة من المعتق فينظر عند موت المعتق أنه  
لو كان المعتق حياً في هذه الحالة ومات من كان  
عصبة فترك هو من المعتق حتى لو مات المعتق



وترك ابن المعتق واباه فالمرات لله ابن لان المعتق  
لومات وترك ابنا وابا كان عصبة ابنه دون ابيه  
لان الاب صاحب فرض نعم الابن وقال ابو يوسف  
سدر من الولا للاب والحق لله بن ودوى الارحام  
المعتق لا يرتول من المعتق لانهم ليسوا عصبة وان  
كانوا يرتول عصبة المعتق يرت المعتق اما عصبة  
عصبة المعتق اذا لم يكن عصبة المعتق فلا يرت المعتق  
مسألة اوله اعتقت عبدا ثم ماتت عن ابن وزوج  
ثم مات المعتق فالمرات لا ينسبها لانه عصبتها ولو مات  
الابن وترك الاب الذي هو زوج المعتقة ثم ماتت  
المعتقة لا يرت الاب وان كان عصبة عصبة المعتقة  
لكن لما لم يكن عصبة المعتقة لا يرت معتق المعتق وان كان  
يرتول مسألة رجل عتق عبد فاعتق المعتق عبدا فاعتق  
المعتق الثاني عبدا ثم مات المعتق الاخير وترك عصبة  
المعتق الاول لا غير يرت منه وان كان فذل في صورة  
عصبة عصبة عصبة معتقة لان المعتق الاول جرد  
لهذا الميت فصار يولي له ثم يرت عصبة المعتق الاول  
لغيره بتمام مورثه اذا ادعى ولا ميت واقاد  
كل واحد منهما البينة انه اعتقه يقضي بالولد والمرات  
منهما نصفين في باب الشهادة على العتق والولا في  
في آداب القاضي **في ولاه الى الاله** اذا مات الاله على ترك  
وترك ابنا ثم مات الاله سفل وترك الاله على غير وجب  
ان يرت منه في دعوى الحام **والا بلحة كتاب**  
**الحظ** فما يرجع الى القسود الخلو بالاحذية  
مكره هذه كراهية الخرم نص على ان كراهية الخرم في

في باب اجارات الرقيق في الخزامة من الاجارات  
وتدبر في كتاب الطلاق في جواب مسائل الشتم  
ما يربط هذا الا باس بدخول الصبي على نسوان ما لم يسلط  
حل الحام وذلك خمس عشرة لانه لم يحتمل فحل بدلك  
في واقعات النا طفي المحبوب اذا جف ماوه وقل  
رخص بعض مشا يختار عنهم الله اختلاطه مع النساء  
لو قنع الاله من عن الفتنة والاصح انه لا يحل وقيل  
هي المختن والكلام في المختن في موضع اذا كان  
مختنا في الردي من الاله فعال فهو كغيره من الرجال  
بل هو من جملة الفساق بمنع من النساء وان كان في  
اعضائه لين وفي لسانه لكسرا يصل الخلفة ولا يشد في  
النساء ولا يكون مختنا في الردي من الاله فعال رخص  
بعض مشا مختن في ترك مثله مع النساء والاصح انه  
لا يحل في كتاب الاستحسان العبد يدخل على مولاه  
بعين ذنبا بالاجماع وهو في النظر اليها متى كثر الاله  
جنبني حتى ينظر الى وجهها وكيفية ولا ينظر الى موضع  
رئيتها الباطنة عندنا وقال مالك وهو اهل قول  
التفح بخاله في سيدة ما يحل للمحرر واجمع على انه  
لا يسافر بها ينظر في اول كتاب الاستحسان مسألة  
العبد ينظر الى سيدة يكره للراة ان تسافر ثلثة ايام  
بلا تحرر ولا يكره للامه وام المولى وهذا في الابتداء  
اما الاله يكره لهما في اخي كراهية خواهر زاده بنت  
الرجل اذا ابنت رجلا وقالت ان تكافي الاول  
وقع في سدا فتزوج لي كايصدقا وان كانت علة وان  
وال قالت طلق والفضت على ان كانت علة



او لم تكن وقع تحت يدها صادقة بحل و قد في كتاب  
هذه الكتاب في اول مسائل الزوج الثاني اذا شهد  
عند المرأة غدا ان الزوج طلقها فلا يسعها  
المقام معه لكن لا تزوج باحد واجناس هذه المسائل  
في آخر كتاب الاستحسان المارة اذا غابت فاخير  
النسب انما قد ارثت رباح للزوج ان يتزوج  
اربعا نسواها ان كان المهر ثمة حرا كان او عبدا  
او محل و قد في كتاب واجناس هذا قبل باب الرجل  
يرى النسيان يقتل اباه من كتاب الاستحسان ففي  
كل موضع من هذه المواضع ان اشترط بشهادة  
شاهدتين فداك يوسع اذا اخبر عدل ان يكفي  
قال ابو يوسف سألت ابا حنيفة عن الرجل يمس امرأة  
ولم يمس فروع الزوج تكي حتى ك لعل يرى بذلك  
بأسا قال لا وارجو ان يعظم الاجر واما النظر  
الى العورة الغليظة فالاولى ان لا يفعل بض عليه في  
في اول الاستحسان ختان النساء فكم في اذ  
القاضي في باب شهادة الخصي وذكر في موضع  
اخبر ختان النساء سنة فانه يص في كتاب الخنثى  
قال شمس الامة الحلواني في شرح ادب القاضي  
ان الخنثى تختن ولو كان ختان النساء مكروها  
لا يفعل لاحتمال ان يكون الخنثى امة ثم قال  
ذكرت كيفية اختتان الخنثى في كتاب الخنثى  
قال شمس الامة الحلواني في شرح ادب القاضي  
ختان النساء مكرومة لا سنة واما كانت بكرمة  
لانه يريد في اللز و ختان الرجال سنة وتمام لهذا

الفصل في اول الاجناس على الترتيب الناطقي وه  
وغسل الخنثى مرة في جناين هذا الكتاب اذا ختن  
غلامه فان قطع الذكر من النصف فهو ختان والا فلا  
في استحسان العيون يجوز الحفنة لدفع الهزل  
لان اخوة الدق و يجوز النظر الى فرج الرجل للحفنة  
في كتاب الاستحسان لشمس الامة السرخسي  
واعضاء الحرة عورة ما خلا الوجه والكفين واه  
والقدمين ومن الامة العورة من الظهر والبطن  
والفرج والخصيتين دون الصلابة والساق وسر  
راسها في واقعات الناطقي وادان جل الرجل  
مع امراته او جاريتها رجلا يريد ان يغلبها  
على نفسها فبني بها قال له ان يقتله فان رآه  
مع امراته او محرم له وهي مطاوعة على ذلك قتل  
الرجل والمرأة جميعا وكذا اذا عرض الرجل  
الرجل في الصلابة يريد اخل ماله ان كان ماله  
عشرة قمر الهم او اكثر فله قتله وان كان اقل  
من عشرة يقاتله ولا يقتله كذا اهل الناطقي  
في واقعات عن نوادر المعلا وفيها من المسلمين  
رواية اخرى ذكرتها في الفصل السادس من  
مسألة الواقعات وانه اعلم في امور الدين  
من الرجلين الى القبلة في النوم وغيره محمد ابي بكر  
في اجابة الصغرى اذا كان اجماعا عتق فاراد احد لم  
المسألة به واهل بكه لقي لعل الله اذا كان  
القوم ثلاثة فله يتناهي اثنين دون الثالث  
فان ذلك يضر في شرح السرخسي في ادب القاضي



